

الخطر الإسلامي

خرافة أم حقيقة؟

تأليف: چون ل . إسبوزيتو

ترجمة: قاسم عبده قاسم





الخطر الإسسلامي خرافة أم حقيقة ؟

المركز القومي للترجمة اشراف: جابر عصفه ر

- العدد: ١٣٦٠ -
- الخطر الإسلامي: خرافة أم حقيقة؟
 - جون ل. إسبوزيتو
 - قاسم عبده قاسم
 الطبعة الأولى ۲۰۰۹

هذه ترحمة كتاب: The Islamic Threat: Myth or Reality? Third Edition By: John L. Esposito Copyright © 1999 by John L. Esposito "THE ISLAMIC THREAT: MYTH OR REALITY? THIRD EDITION was originally published in English in 1999. This translation is published by arrangement with Oxford University press."

حقوق الترجمة والنشر بالعربية محقوظة للمركز القومي للترجمة.

شارع الجبلاية بالأويرا - الجزيرة - القامرة. ت: ٢٧٣٥٤٥٢٤ - ٢٧٥٤٥٢٦، فاكس: ٢٧٣٥٤٥٥٤

EL Gabalaya st. Opera House: El Gezira: Cairo

E-mail: egyptcouncil@yahoo.com 27354524 - 27354526. Fax: 27354554

الخطر الإسسلامي خرافة أم حقيقة ؟

تأليف: چون ل. إسبوزيتو

ترجمة: قاسم عبده قاسم



بطاقة الفهرسة

إعداد الهيئة العامة لدار الكتب والوثائق القومية إدارة الشنون الفنية

إسبوزيتو ، چون ل .

الخطر الإسلامي خرافة أم حقيقة؟

تأليف : چون ل . إسبوزيتو ، ترجمة: قاسم عبده قاسم .

ط ١ - القاهرة : المركز القومي للترجمة ، ٢٠٠٩

۲۲۰ ص ، ۲۲ سم

١ - الإسلام - دفع مطاعن - مصر .

(أ) قاسم ، قاسم عبده (مترجم) .

717

رقم الإيداء ٢٠٠٩/١٥٣٢١

(ب) العنوان

الترقيم الدولى 6 - 504 - 479 - 977 - 1.S.BN. 978 طبع بالهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية

تهدف إصدارات المركز القومى للترجمة إلى تقديم الاتجاهات والمذاهب الفكرية المختلفة للقارئ العربى وتعريفه بها ، والأفكار التى تتضمنها هى اجتهادات أصحابها فى ثقافاتهم ، ولا تعبر بالضرورة عن رأى المركز.

الإهسداء

إلى والدىً جون ومارى إسبوزيتو

المحتسويات

مقدمة المترجم	9
مقدمة الطبعة الثالثةعند المعالمة الثالثة المعالمة ا	19
تقاريم	23
١- الإسلام المعاصر: إصلاح أم ثورة ؟	31
٢- الإسلام والغرب: جذور الصراع والتعاون والمواجهة	69
 ٣- الغرب الظافر: الاستجابة الإسلامية	117
٤- الإسلام والدولة: القوى المحركة للنهضة	177
٥- التنظيمات الإسلامية : جُند الله	291
٣- الإسلام والغرب: هل هو صبراع حضارات ؟	473
مصادر ومراجع مختارة	649

مقدمة المترجم

صورة الإسلام في الثقافة الغربية المعاصرة ، وما يمثله الإسلام بالنسبة للغرب عموما، كانت ولا تزال هدف دراسات عديدة، ودعايات نزقة ، وتصرفات سياسية ذات غرض . وما بين صفحات الدراسات الأكاديمية الجادة، وصفحات الدعاية السياسية الهازلة، وصور وسائل الإعلام برسالتها المضمرة، كان الغرب الأوربي والأمزيكي يحاول رسم صورة للإسلام والمسلمين . وبينما كانت الدراسات الجادة تحاول الفهم في غالبها ، كانت وسائط الإعلام تروح لصورة تخدم المصالح المسيطرة في عالم تحكمه احتكارات السلاح والطاقة والسوق وجاءت حوادث الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١م ؛ لكي تؤجج الرغبة الغربية في اصطناع «العدو» .

كانما خرج الإسلام فجأة من غياهب المجهول ليعلن عن وجوده ...!
وكانما لم يكن الإسلام دينًا وثقافة ونظامًا للقيم والأخلاق عاش

على مدى أكثر من ألف وأربعمائة سنة بحساب البشر !!! وكأنما لم يكن هناك أربعة عشر قرنًا من التاريخ المشترك بين المسلمين وأوربا منذ بداية القرن السابع الميلادي وحركة الفتوح الإسلامية ، مرورًا بالحروب الصليبية ثم الصدام مع الدولة العثمانية والتفاعل معها، ثم عصر التوسع الاستعماري الأوربي .

وكأنما كانت القشرة الغربية التي فرضتها سنوات الاستعمار والتبعية هي الأصل ... !!

لقد كان القرنان الأخيران، قرنين من المعاناة بالنسبة للعالم المسلم من جراء السيطرة الغربية . وفي أثناء هذين القرنين تراوح موقف المسلمين ما بين محاولة التقدم على النمط الأوربي إلى رفض الشكل الغربي بعد فشل كل محاولات النهضة داخل إطار النظم الغربية عموما .

إن الأمر المثير فى قضية الإسلام ؛ هو أن المجتمعات المازومة والتى تعانى من صعوبات حاضرها، ولا تثق فى أن حاضرها يمكن أن يقودها إلى غد تطمئن إليه، تبدأ فى البحث عن مضرج من الأزمنة ، ويدفعها البحث – بطريقة شبه غريزية – إلى الإمساك بهويتها وإرساء جنور ثقافتها، وإلى فحص تراثها . هذا درس التاريخ، يصدق على كل الأمم والحضارات ، فلماذا يكون المسلمون استثناء ؟!!

إن عمر الأزمة في تاريخ المسلمين يبدأ مع حركة الاستعمار الأوربي في القرن التاسع عشر. صحيح أن قوة الدفع في الحضارة الإسلامية قد خبت مع بدايات القرن العاشر الهجري/ السادس عشر الميلادي؛ ولكن الدولة العثمانية حافظت على بلاد المسلمين عسكريًا دون أن تستطيع فعل شيء لإعادة بعث الحضارة العربية الإسلامية . ولكن الاستعمار الأوربي لم يكن مجرد احتلال للأرض ؛ وإنما تدخل بشكل

واضح في مسألتين جوهريتين هما: التعليم والقضاء . أي أن الاستعمار استهدف قيمتين من أهم قيم المجتمع ، العلم والعدل . ويدعوى الإصلاح تم تجريد التعليم من أساسه؛ أي تعليم الدين واللغة . وينبغى أن نلاحظ هنا أنه حينما فعل الاستعمار هذا في البلاد الإسلامية، كان تلاميذ المدارس في الغرب الأوربي يدرسون الكتاب المقدس واللغة اللاتينية واللغة اليونانية إلى جانب تراث أوربا الكلاسيكي !! ويدعوى الإصلاح ، أيضا ، تم فصل النظام القضائي عن أسسه الشرعية التي تستهدى الشريعة الإسلامية وفرضت نظم ومفاهيم قانونية مستعارة من النظم القانونية الأوربية . ومرة أخرى، ينبغي أن نلاحظ أن البلاد الأوربية المختلفة حافظت على نظم قانونية مختلفة استمدتها من تراث القانون الروماني ، أو تراث الأعراف القانونية الجرمانية في العصور الوسطى،

كان ما حدث في مجال التعليم والقضاء هو الأخطر بيد أنه كان هو الأقل ظهوراً ووضوحاً. أما ما حدث في المجال السياسي والاجتماعي والثقافي فكان الأعلى صوبًا من ناحية ، والأكثر تعبيراً عن الأزمة من ناحية أخرى، فقد كانت المرحلة الأولى مرحلة انبهار بالغالب ومحاولة تقليده . ومن أبناء النخبة تسربت المفاهيم والقيم الغربية إلى سائر الطبقات الاجتماعية، وكان طبيعيًا أن تظهر في كل مجتمع ابتلى بالاستعمار طبقة تسعى لكسب رضاء السادة الجدد عن طريق تقليد أسلوب حياتهم ، وتبنى المفاهيم والمثل والقيم الغربية، وشاعت أنماط الملابس والسلوك واللغة في هذه الأوساط على حين بقيت أغلبية

«الأهالى» على حالهم. وتم ألربط التعسفى بين التمدن واتخاذ النمط الغربى نمطًا مرجعيًا فى كل شيء . بل إن أنماط السكن وتخطيط المدن، تحولت إلى النمط الغربى . ولكن المشكلة تجلت بشكل أوضع بعد ما سمى «بالاستقلال» فى الدول التى كانت تحتلها قوات عسكرية أوربية بعد الحرب العالمية الثانية؛ فقد فشلت حكومات ما بعد «الاستقلال» فى إدارة الشئون الداخلية والعلاقات الخارجية، وتحولت معظم حكومات «الاستقلال» إلى حكومات مستبدة متسلطة على شعوبها . وهو ما يعنى فى التحليل الأخير فشل النموذج الغربى الذى كان ولا يزال يساند النظم المستبدة فى العالم المسلم .

لقد كان طبيعيًا أن يتم التركيز في فترة الاستعمار على النضال السياسي لتحقيق الاستقلال الوطني، وكان طبيعيًا أيضًا أن تدخل عناصر الهوية – متمثلة في الإسلام وفي العروبة – مكونًا من مكونات الهوية وأدوات الصراع ضد الاستعمار . كما كان طبيعيًا من ناحية أخرى، أن يتخذ البعض من نماذج الفكر والعمل السياسي الغربي وسائل النضال ضد الاستعمار. وكان لابد التطور التاريخي أن يصل إلى مداه، وأن يكتشف الناس أن أساليب السياسة الغربية لايمكن تطبيقها ببساطة، أو نقلها وزرعها ، في العالم العربي أو العالم المسلم، ولأن الدول المسلمة التي نالت استقلالها السياسي عن الغرب فشلت في تحقيق استقلالها الاقتصادي بل والثقافي وظلت تدور في الفلك تحقيق استقلالها الاقتصادي بل والثقافي وظلت تدور في الفلك السياسي الغربي بشكل أو بآخر. هذه الدول تظهر خضوعًا متزايدًا أمام الغرب، وتميل إلى الرتباط به بشكل أوثق، على حين أظهرت

مخالبها وأنيابها ضد حركات المعارضة المحلية بشكل متوحش في معظم الأحيان .

وكانت نكبة فلسطين سنة ١٩٤٨م، وقيام الكيان الصهيونى بمساندة غربية كاملة، من أهم نقاط التحول فى تاريخ العلاقات بين العالم المسلم والغرب عموما . كانت الاستجابة السياسية النكبة فى المنطقة العربية متمثلة فى قيام عدد من النظم العسكرية فى عدد من البلدان العربية ، وسقوط بضعة عروش ، وصاحبت هذه الأحداث التى استمرت فى الخمسينيات والستينيات وعود كثيرة ، بتحرير فلسطين، وتحقيق التقدم والرفاهية، وتحديث المجتمعات. وكانت التجربة الكبرى فى هذا المجال هى تلك التى تمت فى مصر بعد ثورة ٢٣ يوليو ٢٥٩٨م فى الخمسينيات والستينيات . وكانت هزيمة سنة ١٩٦٧م إجهاضًا لهذا المسروع من ناحية ، وعلمة نهائية على فشل نماذج الفكر والعمل المستوحاة من الغرب من ناحية أخرى.

ومرة أخرى ، برز سؤال الهوية بشدة وإلحاح . وكانت النتيجة فى هذه المرة مزيدًا من التحول صوب الإسلام، وتحول كثيرون من رموز الفكر الاشتراكى والماركسى والليبرالى صوب الفكر الإسلامى. وكان طبيعيًا أن يُفرخ الفكر الدينى – شأن أى فكر آخر – بعض النماذج المتطرفة ؛ ولكن الأهم من ذلك أن الدولة والمجتمع ، فى كل مكان تقريبًا على امتداد العالم المسلم، بدأت تكتسى ملامح إسلامية فى الفكر والسلوك . صحيح أن التيار الإسلامي كان موجودًا على الدوام فى

الحياة السياسية في العالم العربي والعالم المسلم، لكنه صار تيارًا أشد قوة وأعمق تأثيرًا في العالم المسلم في حقبة السبعينيات.

كان غزو أفغانستان ثم العراق بعد ما جرى فى الحادى عشر من شهر سبتمبر ٢٠٠١م، والمذابح الجارية فى هذين البلدين اللذين اتحدت عليهما إرادة الغرب بقيادة چورج دبليو بوش، ومظاهر الوحشية التى تطرح نفسها بإلحاح على عيون البشر عبر شاشات التليفزيون تسكب مزيدًا من الوقود لصالح التطرف باسم الإسلام .

وزاد الأمر سوءا ما تفعله العصابات الصهيونية بالشعب الفلسطينى الأعزل، وآخر هذه الأفعال ما جرى فى غزة مع نهاية ٢٠٠٨ وبداية ٢٠٠٩ وسط «خرس» عربى رسمى وتواطؤ بلغ حد الخيانة أحيانا، وسلبية وانحياز غربى يذكر الناس بما جرى فى الحرب على «حزب الله» فى لبنان سنة ٢٠٠٦م . ولأن المناضلين الذين تضافر عليهم العدوان الصهيونى «والخرس» الحكومى العربى، والتأمر الغربى، يناضلون باسم الإسلام كان طبيعيًا أن يزداد تعاطف الناس مع الجماعات السياسية التى ترفع شعارات إسلامية.

ومع تقلبات السياسة على المستوى العالمي والإقليمي والمحلى، حدثت مواجهات ومصادمات مع «الإسلاميين» هنا وهناك ، وتقلبت سياسة الغرب والحكومات والقوى السياسية المحلية ما بين الاستغلال ومحاولة الانتفاع بتيار «الإسلام السياسي» لتحقيق مكاسب سياسية أو عسكرية أو اقتصادية ، وما بين التخويف والقتال ضد «الغول» الجديد الذي يهدد بأن يلتهم الديموقراطية والتمدين والحضارة الغربية . ومن

عجب أن الذين حاولوا الاستغلال والانتفاع ، كانوا هم أنفسهم الذين تنادوا إلى القتال والاستعداد لمواجهة الخطر الداهم !!

فما الحقيقة؟

هذا الكتاب الذى نقدمه فى هذه الترجمة العربية للباحث الشهير جون إسبوزيتو، (وهو من العارفين بتاريخ الإسلام والمسلمين، ومن أصحاب الخبرة العميقة بحركات الإسلام السياسى المعاصرة فى العالم) يتناول هذه القضية بشكل متكامل يجمع بين العرض التاريخي، والمسع الجغرافي، والتحليل الهيكلى لمعظم الحركات والمنظمات الإسلامية في الشرق والغرب وفي الشمال والجنوب.

ويتناول إسبوزيتو ، في هذا الكتاب ، عدة قضايا مهمة عن الإسلام المعاصر. ويناقش محاولات الإصلاحيين والتجديديين لإعادة تفسير المبادئ الأساسية في الإسلام بحيث تقدم حلولاً جديدة وعصرية المشكلات التي يواجهها المسلمون في العصر الحديث . وهو في هذا الصدد يمر سريعاً على حركات الإصلاح بداية من الوهابية والسنوسية والمهدية حتى جمال الدين الأفغاني ، ومحمد عبده ، ومحمد رشيد رضا، ويحاول رصد جغرافية هذه الحركات من شبه القارة الهندية حتى بلاد المغرب العربي .

ثم يعرض بعد ذلك للإطار التاريخي في العلاقة بين العالم المسلم والغرب الأوربي الكاثوليكي ؛ مبينًا كيف أن الجوار الجغرافي بين المنطقة

العربية - قلب العالم المسلم- وأوربا المسيحية كان سببًا فى الصراع، كما كان مبررًا للتعاون والاعتماد المتبادل طوال أربعة عشر قرنًا من الزمان أو يزيد.

ينتقل المؤلف بعدها إلى رصد ما حدث بعد الثورة الصناعية في أوربا، وما تلاها من الرغبة في السيطرة من جانب القوى الرأسمالية الأوربية على مناطق المواد الخام والأسواق وطرق التجارة العالمية التي كانت جميعًا تقع داخل نطاق العالم القديم الذي يمثل العالم المسلم الشطر الأكبر منه . لقد نجحت أوربا في السيطرة على العالم الإسلامي عسكريًا وسياسيًا واقتصاديًا . ولابد من الاعتراف بأن جزءًا من هذه السيطرة كان انتقامًا من التاريخ بأثر رجعي ، وكان طبيعيًا أن تتمثل ربود الفعل في حركات التحرير الوطنية التي كان الإسلام من أهم مكوناتها. ثم يتناول المؤلف بشكل تفصيلي ، ويكثير من الدقة والموضوعية ، المنظمات السياسية الإسلامية ، ويختتم كتابه بمناقشة والموضوعية ، المنظمات السياسية الإسلامية ، ويختتم كتابه بمناقشة والموضوعية مهمة وهي: هل العلاقة بين الإسلام والغرب تدخل بالضرورة في إطار صدام الصضارات ؟ أم أنه يمكن أن تقوم العلاقة بينهما على

* * *

يناقش المؤلف في سياق كتابه كله فكرة روج لها الغرب؛ حكومات وأجهزة الإعلام هي «الخطر الإسلامي» خرافة أم حقيقة ؟ وفي رأيه أن

التفكير النمطى الاتباعى، والركون إلى الأنماط الفكرية الجاهرة أو المعلبة؛ بدافع من الاستسهال وعدم الرغبة فى التعب والاجتهاد ، وراء بروز خرافة «الخطر الإسلامي» بديلاً عن «التهديد الشيوعي» السابق. ويقدم المؤلف «وصفة» جيدة لصناع السياسة فى الغرب، وفى الولايات المتحدة على نحو خاص ، للحفاظ على مصالحهم فى العالم المسلم من خلال التمييز بين «المتطرفين» و«الإرهابيين» من ناحية ، وبين «المنظمات الإسلامية» التى تسعى من خلال النظام السياسى وأدواته لتحقيق وجودها السياسى من ناحية أخرى.

لكن ما يستلفت النظر حقًا فى هذا الكتاب ، وهو ما يقف المؤلف ضده ويحاول تصحيحه ، تلك النظرة الغربية التى ترى أن كل ما يخالف الغرب فى رؤاه وأسالييه ونظامه القيمى والأخلاقي متخلف و«خطير» بالضرورة !!!

هل ينبغى أن تكون الحضارة الغربية هى الحضارة المرجعية للعالم ؟ وهل يجب أن تكون الأفكار السياسية التى أفرزها تاريخ طويل من الصراع بين الكنيسة والدولة فى أوربا الكاثوليكية ، ثم صراع آخر مرير بين ملوك الحق الإلهى المقدس والقوى البورجوازية ثم الشعبية ، فرضًا واجبًا على كل مجتمع يريد انفسه نظامًا يدير به شئونه وينظم العلاقات بين القوى السياسية الفاعلة فيه ؟ وهل يصح أن تكون المصالح الغربية وهى أطماع فى حقيقة أمرها - خصمًا من حساب شعوب العالم العربى والإسلامى ؟ وهل يكون انحياز الغرب ضد المسلمين ولصالح القوى الأخرى - خاصة إسرائيل - نوعًا من القدر الذى يجب أن نرضى به ؟

هذه عينة من الأسئلة التي تثيرها في الذهن القراءة المتأنية المتروية لهذا الكتاب المهم. وعلى الرغم من أنه مضت عدة سنوات منذ صدور

هذا الكتاب في لغته الأصلية (والترجمة العربية) فإن موضوعه لا يزال صالحًا للتأمل والتدبر لاسيما وسط ضجيج صاخب ثار في الغرب الأوربي، وفي خضم المجادلات والمنازعات حول «صراع المضارات»، أو «حوار الحضارات»، ومع موجات العنف والعداء التي طالت المسلمين في شتى أنحاء الغرب، والمضايقات التي يتعرض لها المسلمون في كل مكان داخل ذلك الجزء من العالم تكتسى دراسة «چون إسبوزيتو» في هذا الكتاب أهمية متجددة بسبب ما تتضمنه من دعوات عاقلة متزنة إلى رؤية موضوعية للإسلام باعتباره «تحديا» لأوربا وأمريكا والغرب عموما، وليس باعتباره «خطرًا» يتهدد الحضارة الغربية والثقافة الغربية.

أما عن الترجمة، فهى عبء عقلى وفكرى يعرفه من عاناه ؛ ولكنها فى الوقت نفسه متعة ومعرفة وغذاء عقلى لمن يقوم بها . وقد حاوات بقدر الإمكان الحفاظ على المعنى الحرفى لكلمات المؤلف دونما إخلال بسلامة اللغة العربية وسلاستها . وقد أشرت فى الهوامش إلى النقاط التى خالفت فيها المؤلف الرأى مع كامل احترامى له. ويسعدنى تقديم هذه الترجمة من خلال المركز القومى للترجمة الذى يقوده الصديق وشقيق الروح جابر عصفور، وأنتهز الفرصة لتوجيه الشكر إلى الصديق المفكر العت الشايب وكل الفريق الذى يضمه المركز القومى للترجمة . أما طلعت الشايب وكل الفريق الذى يضمه المركز القومى للترجمة . أما القارئ الكريم ؛ فهو صاحب الحق فى هذه الترجمة وصاحب الحق فى تقدير قيمتها، وأرجو أن يسامحنى إذا ما لمس خطأ أو تقصيراً .

والله الموفق والمستعان

دكتور قاسم عبده قاسم

مقدمة الطبعة الثالثة

مضى زمن قصير نسبيا منذ صدور أخر طبعة من «التهديد الإسلامى: خرافة أم حقيقة؟»، ولكن تغيرات كثيرة حدثت منذ ذلك الحين. فالحكومة التركية ، بتأثير من العسكريين، أجبرت أول رئيس وزراء إسلامى على الاستقالة وحلت «حزب الرفاه»(*). كما أن حركة الطالبان اجتاحت أفغانستان لتسيطر على ٩٠ بالمائة من البلاد(**). وانتشر العنف وعدم التسامح من البوسنة إلى كوسوفو، حيث ارتكبت القوات الصربية مذابح عرقية ضد الألبان. وتعرضت القوات العسكرية الأمريكية في المملكة العربية السعودية والسفارتان الأمريكيتان في كينيا وتنزانيا لتفجيرات بالقنابل. وردا على التفجيرات في إفريقيا ولمنع أو إحباط أية

^(*) حدثت تغيرات كثيرة منذ ذلك الحين وصعدت التيارات السياسية الإسلامية إلى رئاسة البلاد (عبد الله جول، ورجب طيب أربوغان) ، ويقوم حزب العدالة والتنمية الحاكم في تركيا الآن بدور مهم على المستوى الإقليمي. (المترجم)

^(**) قامت الولايات المتحدة وحلفاؤها الأوربيون بغزو أفغانستان وأسقطوا حكومة طالبان، وأقاموا حكومة عميلة؛ ولكنهم فشلوا في القضاء على طالبان، أو تنظيم القاعدة ، ولا تزال العمليات العسكرية بين المقاومة وقوات الاحتلال الأمريكية - الأوربية ناشطة حتى اليوم، (المترجم)

هجمات في المستقبل، نفذت الولايات المتحدة ضربة وقائية ضد مواقع ومعسكرات في السودان وأفغانستان يفترض أنها تلقى الدعم من أسامة بن لادن، الذي تعتبره الولايات المتحدة مسئولاً عن الإرهاب العالمي دعمًا وتطويرًا. وغالبا ما يوجه المسئولون الإسرائيليون والفلسطينيون اللوم إلى حماس بسبب هجماتها التي تعترض عملية السلام. وهبت على إيران رياح التغيير بانتخاب الرئيس خاتمي الذي ميزته مبادرات جديدة لبناء مجتمع مدنى وللدخول مع الغرب في حوار حضاري. وعلى أية الله فإن نزعة خاتمي الإصلاحية تصدت لها جموع المحافظين المؤيدين لأية الله خامنئي، فقيه إيران الأكبر. أما المسلمون في الولايات المتحدة وأوربا فقد صاروا مشاركين أكثر نشاطًا في كل مستوى من مستويات المجتمع، ولكنهم أيضا واجهوا تساؤلات حول ولائهم لأوطانهم الجديدة وعلاقاتهم بالجماعات العسكرية فيما وراء البحار(*).

والمشكلة الآن تصب في العلاقات المتبادلة بين الإسلام والغرب، متلما كان الحال عندما ظهرت الطبعة الأولى من هذا الكتاب. وإذا كان

^(*) زادت هذه النغمة صخبًا بعد حوادث ١١ سبتمبر ٢٠٠١م التي نسبت بسرعة فائقة إلى المسلمين الذين تعرضوا لمضايقات رهيبة في الولايات المتحدة والغرب الأوربي، كما كانت تلك الحادثة ذريعة لغزو العراق ونهبه وتفجير المقاومة العراقية ضد الغزاة الغربيين بزعامة الولايات المتحدة. ولا تزال المعارك تدور بين العراقيين وقوات الاحتلال التي تساندها حكومة «عراقية» مضحكة اصطنعها الأمريكيون. أما حماس التي فازت في انتخابات ديموقراطية حقيقية فقد جرى حصارها بنبشع الصور، ثم قامت الدولة الصهيونية بعدوانها على غزة في وحشية لم يعرفها التاريخ من قبل، وبمباركة أمريكية - أوربية. (المترجم)

البعض قد تحدث عن الحاجة إلى حوار حضارى ، فإن الآخرين حذروا من صدام الحضارات . والحديث عن الصراع السياسى والثقافى يمكن رؤيته ليس فقط فى ضوء المخاوف من المواجهة ، وإنما أيضا من خلال التأكيدات على أن الإسلام لا يتوافق مع الديموقراطية والحداثة . وتهمة أن الإسلام مقاتل بتكوينه صارت ذريعة لكبت الحركات وإغلاق الباب أمام الديموقراطية فى كثير من البلاد الإسلامية. هذه المعتقدات والمواقف أثرت على سياسات الحكومات وأفعال الناشطين الإسلاميين فى العالم الإسلامي والمورب . وعند مطلع القرن الحادى والعشرين، صار وضع الحوادث والمخاوف العالمية فى سياق متوازن أكثر أهمية عن ذي قبل .

وعلى مر السنين قدم لى زملاء عديدون فى العالم الإسلامى وفى الغرب آراءهم الصائبة وتشجيعهم . ولايسمح الحيز بأن أشكرهم جميعا بأسمائهم . وأدين بشكل خاص لكل من ، جون فول ، وإيفون حداد ، وجيمس بيسكاتورى، الذين عملت معهم عن قرب طيلة الأعوام الماضية . وقد تقاسمنا أنا وعبدالله رضا أيامًا وأمسيات مثيرة نناقش الكثير من موضوعات هذا الكتاب. وقد ساعد حسيب صباغ ، المحرك الأول لإبداعات مركز التفاهم الإسلامى المسيحى، مع جرا أوبونوفان ، رئيس جامعة چورچ ، تاون الذى يشاطره آراءه ورؤاه ، على إنشاء موقع على شبكة الإنترنت يمكن منه مخاطبة الكثير من المهتمين الذين يخاطبهم هذا الكتاب بشكل أكثر منهجية وكمالاً . وكانت باتريشيا جوردون،

المسئولة عن إدارة المركز ، شريكًا أساسيًا منذ البداية. أما مساعدو البحث العاملون معى ، بتينا برادو ، وريفان شتين، وبشكل خاص ناتانا دى لونج باس ومقتدر خان – فقد كانوا خير عون لى. وتبقى سينثيا ريد سببًا رئيسيًا فى أن النشر مع أوكسفورد يمثل متعة . وأخيرًا ومثلما كان الحال دائما ، فإن جانيت إسبوزيتو ، شريكتى وزوجتى طيلة أربعة وثلاثين عامًا ، ووالدى ، وإخوتى ، يظلون جميعا مصدر إلهامى .

جون ل . إسبوزيتو واشنطن دى سى أكتوبر ١٩٩٨م

تقديم

هناك أناس طيبون كثيرون يظنون أن الحرب بين الشيوعية والغرب على وشك أن تستبدل بحرب بين الغرب والمسلمين.

William Pfaff, "Help Algeria's Fundamentalists". The New Yorker. January 28, 199.

هل الإسلام والغرب على طريق تصادم حتمى؟ هل الأصوليون الإسلاميون متعصبون من النوع الذى عرفته العصور الوسطى؟ هل الإسلام والديموقراطية لا يتوافقان ؟ هل تشكل الأصولية الإسلامية تهديدًا للاستقرار في العالم الإسلامي وللمصالح الأمريكية في المنطقة؟ هذه أسئلة حرجة في زماننا خرجت من تاريخ يتسم غالبا بعدم الثقة المتبادلة والصراع.

فمن آية الله الخومينى إلى صدام حسين والطالبان بأفغانستان، وعلى مدى عقدين من الزمان تقريبا، كانت رؤية الأصولية الإسلامية أو الإسلام المقاتل باعتباره تهديدًا للغرب قد استحوذت على تصورات الحكومات الغربية ووسائل الإعلام في الغرب، فإدانة الخوميني لأمريكا

باعتبارها «الشيطان الأكبر» وهتافات «الموت لأمريكا» وإدانة سلمان رشدى وروايته «آيات شيطانية»، ودعوة صدام حسين الجهاد ضد الكفرة الأجانب، أعادت فرض صورة الإسلام المقاتل، وباعتباره دين الفزو والتوسع، معاديًا للأمريكان ويضمر الرغبة في شن الحرب على الغرب.

وعلى الرغم من وجود جذور ومعتقدات دينية مشتركة عديدة، قإن العلاقات الإسلامية المسيحية على مدى التاريخ الإسلامي كانت تشويها غالبًا الصراعات حينما كانت الجيوش والدعاة من العالم الإسلامي والمبشرون من العالم المسيحي يتصارعون من أجل النفوذ ومن أجل أرواح البشر. هذه المواجهات تضمنت أحداثًا مثل هزيمة البيزنطيين الأوائل «الرومان الشرقيين» على أيدى المسلمين في القرن السابع، والمعارك الوحشية وفظائع الصليبيين خلال القرنين الحادي عشر والثاني عشر، وطرد المسلمين من إسبانيا ومحاكم التفتيش، والتهديد العثماني لأوربا، والتوسع الاستعماري الأوربي (المسيحي) والهيمنة التي شهدها القرنان الثامن عشر والتاسع عشر، والتحدي السياسي والثقافي للقوى العظمي (أمريكا والاتحاد السوفيتي) في النصف الأخير من القرن العشرين؛ ثم خلق دولة إسرائيل؛ والمنافسة الجارية الآن بين المبشرين المسيحيين والدعاة المسلمين؛ ثم الاستخدام المعاصر للإسلام في الشئون السياسية.

«الأصولية الإسلامية» غالبا ما جرى اعتبارها التهديد الأكبر للاستقرار الإقليمي في الشرق الأوسط وخطرًا على المصالح الغربية في

العالم الإسلامى الأوسع (١). فالثورة الإيرانية، والهجمات على السفارات الفربية، وخطف الطائرات والرهائن، والأفعال العنيفة التى تقوم بها جماعات تحمل أسماء مثل «جند الله» و«الجهاد» و«حزب الله» و«الناجون من النار» كلها كانت علامات على أن هناك إسلامًا مقاتلاً في طريقه إلى الصدام مع الغرب. كما أن الهبّات التى شهدتها الجمهوريات الإسلامية في الاتحاد السوفيتي السابق، وفي كوسوفو بيوغوسلافيا، وفي كشمير، وفي سينكيانج بالصين، وفي الضفة الغربية وغزة، ومحاولة صدام حسين ضم الكويت (١٠)، كل هذه الأمور قد فرضت مجددًا صورًا لنمط من الإسلام يتميز بنزعة توسعية وإمكانية التفجير في الأوساط السياسية العالمية.

ومع انتصار عمليات التحول الديموقراطية في شرق أوريا وانهيار الإمبراطورية السوڤيتية، يشكل الإسلام قوة الأممية الأكثر نفوذًا وقدرة على لم الشمل في العالم، إذ يبلغ عدد المؤمنين بالإسلام أكثر من بليون مسلم منتشرين في أرجاء الدنيا، ويشكل المسلمون أغلبية في حوالي ٥٦ بلدًا تمتد ما بين أفريقيا إلى جنوب شرق اسيا، كما أن وجودهم ينمو وأعدادهم كبيرة في الولايات المتحدة، والاتحاد السوفيتي السابق، وأوربا، وبالنسبة للعالم الأوربي الذي اعتاد طويلاً على رؤية عالمية وسياسة خارجية ترتكز على المنافسة بين القوى العظمى لحيازة النفوذ

^(*) الحقيقة أن محاولة ضم الكويت لم تكن في سياق حركة سياسية إسلامية، ولم تكن تلك المحاولة الحمقاء لتتم لولا الموافقة الضمنية للولايات المتحدة التي أثبتت الحوادث التالية، حتى إعدام صدام حسين، أنها المستفيد الوحيد مما جرى حتى الآن. (المترجم)

العالى بل والهيمنة – إذ إن الصراع بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى غالبًا ما كان يتم تصويره على أنه صراع بين الخير والشر، الرأسمالية والشيوعية – كان الأمر كله يمثل إغراء لتحديد خطر إيديولوجى عالى أخر لملء «فراغ التهديد» الذي تخلف عن اندحار الشيوعية.

ومهما كانت الحقيقة مختلفة، فإن وجود الإسلام ديانة عالمية وقوة إيديواوجية تحتضن أكثر من خمس سكان العالم، وحيويته المستمرة ونفوذه في عالم إسلامي ممتد من إفريقيا إلى جنوب شرق أسيا، سوف يستمر في رفع منظور الخطر الإسلامي. ومع فجر القرن الصادي والعشرين من المهم عدم ملء الفراغ الناجم عن نهاية الحرب الباردة بالمخاوف المبالغ فيها من الإسلام باعتباره تحديًا للاستقرار العالمي: «لايهم كيف تنتهى الحرب أو أين، فالغضب الإسلامي يهدد بالفعل النظم التى كانت موالية للغرب تقليديًا من المغرب إلى الأردن حتى باكستان $^{(7)}$ فالاعتقاد بأن الصدام في الرؤى العالمية، والقيم، والحضارات في سبيله لأن يؤدى إلى مواجهة خطيرة بين الإسلام والغرب ينعكس في الافتناحيات والمقالات التي تحمل عناوين متشائمة مثل هذه: «ما زالوا يصاربون الحملات الصليبية»، «الهلال الجديد في أزمة: الانتفاضة العالمية»، «الإسلام الصاعد ربما يهيمن على الغرب»، «جنور الهياج الإسلامي»، «الحرب الإسلامية ضد الحداثة»، «ذروة الأزمة: صدام الحضارات»، وبينما تستولى مثل هذه العبارات على الانتباه العام وتستحوذ على الخيال الشعبى، فإنها تبالغ وتشوه طبيعة الإسلام، والحقائق السياسية فى العالم الإسلامى وعلاقاته المختلفة مع الغرب. وهذه العبارات تكرس أيضا درجة مدهشة من الجهل والتنميط الثقافى للعرب والمسلمين. فبالنسبة للكثيرين فى الغرب صاروا يتصورون بشكل تلقائى أن العرب بدو أو شيوخ بترول يعشقون الصحراء والحريم، وأنهم شعب عاطفى متقلب وغير عقلانى، وغالبًا ما تتم مساواة الإسلام بالجهاد والكراهية، التعصب والعنف، التشدد وقهر المرأة.

بينما كان القادة الغربيون يحاولون تشكيل النظام العالمي الجديد، تصاعدت فكرة اعتبار الإسلام الأممى العدو العالمي الجديد المتكتل ضد الغرب: «بالنسبة لبعض الأمريكيين، الذين يبحثون عن عدو جديد يختبرون ضده قوتهم وعزمهم، بعد موت الشيوعية، يعتبر الإسلام الخصم المفضل، ولكن إعلان أن الإسلام عدو الولايات المتحدة سيكون بمثابة إعلان حرب باردة ثانية ليس من المحتمل أن تنتهى بنفس النصر المدوى الذي انتهت به الحرب الأولى» (٢) فالخوف من الخطر الأخضر (لأن اللون الأخضر لون الإسلام) قد يحل محل الخوف من الخطر الأخصر الأعمر الذي يمثل عالم الشيوعية.

فالإسلام والحركات الإسلامية تشكل بديلا أو تحديا دينيا أو إيديولوجيا، كما تمثل في بعض الأحوال خطرًا محتملاً ضد المسيحية والغرب. وعلى أية حال، فإن التمييز بين بديل أو تحد ديني أو إيديولوجي من ناحية، وتهديد سياسي مباشر من ناحية أخرى، يتطلب السير على الخيط

الرفيع الفاصل بين الخرافة والحقيقة، بين وحدة الإسلام وتباين تجلياته العديدة والمركبة في عالم اليوم، ما بين الفعل العنيف للأقلية والممارسات والسياسات الشرعية للأكثرية. ومن سوء الحظ، أن صناع السياسة الأمريكيين، شأنهم شأن وسائل الإعلام، غالبًا ما برهنوا على أنهم قصار النظر، يصورون العالم الإسلامي والحركات الإسلامية على أنها كتلة واحدة صماء ولايرونها سوى في ضوء التطرف والإرهاب. وبينما يمكن فهم هذا في ضوء الحوادث التي جرت في إيران ولبنان وفي أثناء أزمة الخليج (١٩٩٠–١٩٩١م)، فإن هذه النظرة تبدو ظالمة بالنظر إلى الحقائق المركبة في العالم الإسلامي ويمكن أن تقوض العلاقة بين الغرب والإسلام.

وكتاب «الخطر الإسلامى: خرافة أم حقيقة ؟» سوف يضع التحدى أو التهديد الإسلامى فى منظور شامل، ويناقش حيوية الإسلام باعتباره قوة عالمية وتاريخ علاقاته مع الغرب. كما أن دراسات الحالة من البلاد الإسلامية والحركات الإسلامية سوف تكشف عن تباين فى الجغرافيا، والسياسة، والتوجهات الإيديولوجية والتنظيمية، والتكتيك، والسياسة الخارجية للنهضة الإسلامية.

وأخيراً، فإن الموضوعات التى واجهت الإسلام والغرب فى التسعينيات والتحدى أو التهديد المحتمل من جانب الإسلام ضد الغرب سوف يتم استكشافه فى ضوء قضية سلمان رشدى، وحرب الخليج ساماد، والنظام العالمي الجديد، وتحدى الديموقراطية فى

العالم الإسلامى. هل يتقاسم الغرب والعالم الإسلامى مصالح مشتركة، وقيمًا مشتركة، أم أن هناك صدامًا فى الرؤى العالمية يخيم على الأفق؟ هل الاتجاه التحرر والديموقراطية فى العالم الإسلامى من جانب الحركات الإسلامية مجرد وسيلة تكتيكية فى سبيل غاية معينة؟ ترى ما الذى ستكون عليه التزامات المجتمعات الإسلامية بالنظر إلى التعددية، وحقوق الإنسان ووضع المرأة والأقليات؟ كيف يمكن لسياسة الولايات المتحدة أن تحول شبح التهديد الإسلامي إلى عملية متابعة لمستقبل عالى مشترك ؟

لقد وضعت صحيفة الإيكونوميست هذه الموضوعات في منظور سنة ١٩٩٠م في حوار تخيلي بين زعيم ديني ومسيحي وزعيم ديني مسلم تكلم على النحو التالى:

«يحزننى أن الكثيرين قد يفكرون فى أن الفترة التالية من التاريخ ستكون حربا بين ذلك الجزء من العالم الذى تسكن فيه والجزء الذى أقيم به. الحقيقة أننا نعيش متعاونين... كما أن الواقع أن سواعدنا قد اصطدمت ببعضها صدامًا مؤلًا عدة مرات فى الماضى، ولكن ٢٠٠٠ سنة بعد ميلاد المسيح، وأكثر من ١٤٠٠ سنة بعد ميلاد محمد، تجعلنى أبدأ بسؤال عما إذا كانت هذه الصدامات حتمية الحدوث فى المستقبل حقا»(٤).

الهوامش

- 1- Daniel Pipes, "Fundamentalist Muslims, " Foreign Affairs, Summer 1936, pp. 939- 59.
- 2- Strobe Talbott, "Living with Saddam, "Time, February 25, 1991, p. 24.
- 3- Patrick J. Buchanan, "Is Islam an Enemy of the United States?" New Hampshire Sunday News, November 25, 1990.
- 4- "Islam and the West, "The Economist, December 22, 1990, p. 18.

الإسلام المعاصر: إصلاح أم ثورة؟

هذاك قدر كبير من تضمين الدين في السياسة والمجتمع ينطوي تحت مصطلح «الأصولية الإسلامية». وعلى الرغم من أن «الأصولية» وصف عام، فهي تستخدم في الصحافة وبين الأكاديميين بشكل متزايد بعدة طرق مختلفة. ولعدة أسباب فإن الكلمة تدلنا على كل شيء، ومع هذا، فإنها في الوقت ذاته لاتخبرنا بشيء. أولا: كل أولئك الذين ينادون بالعودة إلى المعتقدات التأسيسية أو أساسيات الدين وأصوله يمكن أن نسميهم الأصوليين. ويمكن أن يتضمن هذا كل المسلمين العابدين الذين يقبلون القرآن باعتباره كلمة الله وسنة النبي محمد باعتبارها نموذج الحياة، إذا أخذنا المعنى الدقيق للكلمة.

ثانيا: إن فيهمنا وتصوراتنا عن الأصولية متاثرة كشيرا بالبروتستانتية الأمريكية. وقاموس وبستر يحدد مصطلح أصولية -Fun على أنه «حركة في بروتستانتية القرن العشرين تؤكد على حرفية الكتاب المقدس المفسر باعتباره أصلا للحياة والتعليم المسيحي».

وبالنسبة الكثيرين من المسيحيين المتحررين والعاديين تبدو كلمة «أصولى» كلمة تحط من قدر المرء وتُدينه؛ لأنها تُطلق دونما تمييز على كل أولئك الذين يحبنون وضعًا إنجيليا حرفيا، ومن ثم يعتبرون جامدين، ورجعيين ومتطرفين. ونتيجة لهذا كانت النظرة الشعبية للأصولية تراها إشارة إلى أولئك الحرفيين الذين يريدون أن يعيدوا الماضى ويعيدوا استنساخه. والحقيقة، أن أفرادًا قلائل ومنظمات قليلة في الشرق الأوسط هم الذين ينطبق عليهم هذا الوصف النمطي. والواقع أن كثيرًا من زعماء الأصوليين قد تلقوا أفضل تعليم كما يتمتعون بمواقع مسئولة في المجتمع، ويعملون على استيعاب أحدث تكنولوجيا لكي ينشروا أراهم، وهم ينشئون مؤسسات حديثة مثل المدارس والمستشفيات أراهم، وهم ينشئون مؤسسات حديثة مثل المدارس والمستشفيات

ثالثا: غالبًا ما تحدث مساواة «الأصولية» بالنشاط السياسى، والتطرف والتعصب والإرهاب ونزعة معاداة الأمريكيين. بيد أنه بينما ينخرط البعض في النشاط الديني السياسي الراديكالي، فإن الغالبية كما سنرى، يعملون داخل إطار النظام القائم.

وربما تكون أفضل وسيلة لتقييم الاستخدام السهل لكلمة «الأصولية» وعدم كفايتها (الوجوه والجوانب العديدة للأصولية) هى التى تتمثل فى أن ننظر بعين الاعتبار إلى ما يلى، ثم تطبيق هذا المصطلح على حكومات ليبيا، والمملكة العربية السعودية، وباكستان وإيران. ومع هذا، ترى ماذا يقول لنا المصطلح غير أن حكام هذه الدول قد لجأوا إلى

الإسلام لإضفاء الشرعية على حكمهم وسياساتهم في الحقيقة ؟ فقد زعم معمر القذافي لنفسه الحق في تفسير الإسلام، وتساءل عن صحة الأحاديث النبوية، وأسكت المؤسسة الدينية كما أخرس الإخوان المسلمين، وروج لدولة جماهيرية شعبية. وعلى النقيض من ذلك، ربط حكام المملكة العربية السعودية أنفسهم بالعلماء الذين يدعون إلى مذهب إسلامي أشد حرفية وأكثر تشددًا، كما أنهم استخدموا الدين لإضفاء الشرعية على ملكية محافظة. وصورة القذافي باعتباره شخصا لايمكن التنبئ بأفعاله ومؤيدًا مستقالاً للإرهاب على مستوى العالم تقف على النقيض تمامًا من صورة الملك فهد المحافظ المؤيد للأمريكيين ليِّن العريكة. كذلك، فإن التناقض ما بين السياسة الضارجية لنولة إيران الشيعية التي يديرها الأئمة والنظام العسكري العلماني (١٩٧٧-١٩٨٨م) الذي وضع النظام الإسلامي في باكستان موضع التنفيذ (نظامي إسلام) تحت حكم الجنرال ضبياء الحق، يبدو واضحًا. وكانت إيران تحت حكم أية الله الخوميني توجه انتقادات حادة، بل لومًا عنيفا، للغرب، كما كانت علاقاتها متوبّرة مع المجتمع الدولي في غالب الأحيان، وكانت تعتبر بولة إرهابية رادكيالية، بينما كانت باكستان تحت قيادة ضياء الحق ذي التوجه الإسلامي حليفًا مقربًا للولايات المتحدة وكان يتمتع بعلاقات دافئة مع الغرب والمجتمع الدولى وكان يعتبر معتدلاً بصفة عامة.

وأنا أعتبر أن مصطلح «الأصولية» مثقل بالمزاعم المسيحية المسبقة والأنماط الغربية، كما أنه يتضمن مغزى التهديد الكلى الذي لاوجود له ؛

والمصطلحات العامة مثل «حركة الإحياء الإسلامي» «النشاط الإسلامي» التي لاتثقلها أحكام القيمة والتي تضرب بجنورها في التراث الإسلامي هي التي تتوافق أكثر. وفي السنوات الصالية صارت مصطلحات «الإسلام السياسي» و«الإسلامية» شائعة الاستخدام. ولدى الإسلام تراث طويل من التجديد والإصلاح يتضمن مفاهيم عن النشاط السياسي والاجتماعي يرجع تاريخه إلى القرون الأولى في التاريخ الإسلامي ويمتد حتى الحاضر(۱). ومن ثم فإنني أفضل أن أتحدث عن التجديد الإسلامي والنشاط الإسلامي بدلاً من الأصواية الإسلامية.

إحياء الدين:

الإطاحة بنظرية التحديث والتطور

مثلما كانت حركة الاستعمار والإمبريالية الأوربية تقوم على أساس الحداثة التى كانت غربية فى أصولها وأشكالها، وتستمد شرعيتها منها، كذلك فإن تطور المناطق غير الغربية، بما فيها العالم الإسلامى، قام على أساس نظرية فى التحديث تساوى بين التطور والأخذ بالأساليب الغربية وعلمانية المجتمع، وكانت العلمنة على وجه الخصوص تعتبر شرطًا لازمًا للتحديث: «إن التطور السياسى يتضمن علمنة السياسات باعتبار ذلك أحد العمليات الأساسية، واستبعاد الدين تمامًا من النظام السياسى»(٢) وكان من النخب الوطنية وأولئك الذين يوجهون برامج

التطور الحكومى فى الدول الإسلامية البازغة حديثًا، وحُماتهم ومستشاروهم الأجانب، من أصحاب الميول الغربية، كما تلقوا تعليمًا غربيا. وكلهم ينطلقون من فرض يساوى التحديث بالتغريب. والهدف الواضح والغرض من التطور هو أن الأشياء ينبغى أن تصير أكثر حداثة فى كل يوم وبكل وسيلة (أى غربية وعلمانية) ابتداءً من المدن، والمبانى، والأجهزة البيروقراطية والشركات، والمدارس، إلى السياسات والثقافة. وبينما نادى البعض بضرورة أن يكونوا انتقائيين، فإن الاتجاه والمدى المرغوبين التغيير لا يمكن أن تخطئهما العين؛ وحتى أولئك المسلمين الذين يتحدثون عن التغيير الانتقائي يفعلون ذلك داخل سياق يدعو إلى فصل الدين عن الحياة العامة، ويميل كل من المحللين الغربيين والخبراء المسلمين إلى اعتبار أن عملية التحديث القائمة على أساس غربى ضرورية وحتمية كما يعتقدون أن الدين كان عقبة أساسية في وجه التغير السياسي والاجتماعي في العالم الإسلامي.

والعالم الذى ينتج عن هذه المفاهيم عالم من الثنائيات المنقسمة: التراث ضد التغيير، الأصولية فى مواجهة الحداثة، الجمود ضد التقدم والتطور. وكان العلم والتكنولوجيا يعتبران عوامل مساعدة قوية فى عملية التطور العلمانى هذه. وعلى أية حال، فإن الواقع أثبت أنه مختلف كثيرًا عن المثال. فالتحديث والتغريب والعلمنة ظلت فى أساسها وقفًا على نخبة ضنيلة فى المجتمع. والأهم من ذلك أن علمنة العمليات والمؤسسات لم تترجم بسهولة إلى علمنة العقول والثقافة. فبينما قبلت الأقلية بالرؤية

الغربية العلمانية للعالم ووضعتها موضع التنفيذ فإن غالبية الجماهير الإسلامية لم تعتنق نظرة علمانية ولم تؤمن بقيم علمانية. وملاحظة دانيال كريسيليوس التاقبة عن مصر، التي طالما اعتبرت بين أكثر المجتمعات الإسلامية تقدما، تتناقض مع الأحكام السائدة وتصدق على معظم البلاد الإسلامية.

«إن معظم الدراسات حول عملية التحديث أو العلمنة تعترف بحاجة كل النظم التى يحيا بها الإنسان، النفسية منها والعقلية ويدرجة لاتقل عن السياسية والاقتصادية، إلى أن تمر بعملية تحول. ولانجد هذا التغيير فى مصر، سواء كان على مستوى الدولة أم على مستوى المجتمع، باستثناء أقلية صغيرة من الأفراد المتغربين. فالمعتقدات التقليدية، والممارسات والقيم تسود بين جماهير الريف المصرى وبين غالبية الجماهير الحضرية. ويجب أن نؤكد على أن الالتزام بالتقاليد ليس محصوراً فى نطاق طبقة بعينها أو مجموعة من السكان، ولكنه من خصائص قطاع كبير من كل الطبقات الاجتماعية المصرية»(٢).

ويرى كثيرون أن الإحياء المعاصر للإسلام قد تحدى الحكمة الثابتة وبدا كأنه يوجه ضربة قاضية للعقل والإدراك. وقد اتضحت تجليات التجديد الإسلامي في أكثر البلاد تقدما و«تحديثا» و«علمانية شكلاً» في العالم الإسلامي مثل مصر وإيران ولبنان وتونس. والحقيقة أن الإحياء الإسلامي غالبًا ما رأيناه وجربناه باعتباره تهديدًا مباشرًا للأفكار والمعتقدات والممارسات والمصالح الخاصة بالنّخَب العلمانية المسلمة

والحكومات الغربية والشركات متعددة الجنسية. هذا الصدام بين الرؤى العالمية أعاد فرض الاتجاه الغربى لرؤية النشاط الإسلامي والتطرف والتعصب باعتباره ردة معادية للحاضر تجاه الماضي أكثر من كونها مشروعًا لرؤية بديلة للمجتمع. ولأن هذا المشروع لايتوافق مع المعطيات العلمانية الحديثة، أو مع معتقدات الغرب وقيمه المفضلة، فإن النشاط الإسلامي يعتبر حركة خطرة غير عقلانية ومعادية للثقافة.

بيد أن المنظمات الإسلامية اجتذبت المتعلمين والمهنيين (مدرسين، ومهندسين ومحامين، وعلماء، وإداريين، وعسكريين). وكثير من زعماء التنظيمات الإسلامية هم من خريجى الجامعات الكبرى ومن كليات الطب والعلوم والهندسة. كما أن التكنولوجيا الحديثة كانت وسيلة رجال الدين المحافظين والنشطاء السياسيين أيضا في تنظيم وتعبئة التأييد الجماهيرى فضلا عن استخدامها في توصيل رسالتهم في مجال النشاط الديني والاجتماعي والسياسي. ذلك أن انتشار استخدام النشاط الديني والاجتماعي والسياسي والفيديو، وأجهزة الكمبيوتر والفاكس، قد سهل الاتصالات الفعالة للإسلام على المستوى الوطني والعالمي. ومن ثم فإن التكنولوجيا والاتصالات لم تكن عونا لثقافة علمانية حديثة فقط، بل كانت أيضا من عوامل مساندة الإسلام المتجدد والأممي أحيانًا. فالزعماء الدينيون، الذين كانوا يقاومون التكنولوجيا الحديثة في عوالم معزولة نسبيا ويعتمدون عليها. ولم يعد المسلمون القرويون يعيشون في عوالم معزولة نسبيا ويعتمدون فقط على زعمائهم الدينيين المحلين لمعرفة

الإسلام؛ إذ إن التلفزيون والرادس وشرائط الكاسيت تضع في متناولهم الآن قدرًا كبيرًا ومتنوعًا من الأصوات (الدعاة) والرسائل أو تفسيرات الإسلام. وكما أن المسيحيين الإنجيليين يمكنهم الآن أن يبشروا برسالاتهم ليس فقط بين أولئك الذين في أبرشياتهم وإنما بين مستمعين من أوريجون الريفية إلى مدينة نيويورك وإلى أناس في جميع أنحاء العالم، فإن العلم والتكنواوجيا الحديثة تم تسخيرها لتوصيل دعوة الإسلام. وبينما كان الناس في الماضي محدودين بحقائق الزمان والمكان واللغة والرقابة الحكومية، فإن المسلمين اليوم عبر كل أنحاء العالم يجدون في متناولهم ترجمات وتسجيلات زهيدة الثمن للمواد الإسلامية. ويمكن إذاعتها بشكل قانوني أو شحنها عبر الحدود، كما تشهد بذلك حالة انتشار كتابات الخوميني وخطبه في جميع أرجاء إيران في أثناء حكم الشاه، أو إمكانية الحصول على كتابات وشرائط الكاسيت للدعاة الشعبيين والنشطاء في جميع أنحاء العالم. وهكذا فإن التحديث لم يؤد ببساطة إلى علمنة مطردة وإنما كان عاملاً رئيسيا في إحياء الإسلام في المحتمعات الإسلامية.

التجديد الإسلامي

عاود الإسلام الظهور باعتباره قوة عالمية محتملة خلال السبعينيات والثمانينيات من القرن العشرين⁽¹⁾. وكان مدى التجديد الإسلامي

ومجاله على اتساع العالم كله، بحيث ضم معظم العالم الإسلامي من السودان حتى إندونيسيا. إذ إن رؤساء الحكومات الإسلامية وجماعات المعارضة على السواء لجأوا إلى الدين باطراد طلبًا للشرعية ولحشد التأييد الشعبى. فقد حاز النشطاء الإسلاميون مناصب الوزراء في الأردن والسودان وإيران وماليزيا وياكستان. كما أن التنظيمات الإسلامية تشكل الأحزاب المعارضة الرئيسية في مصر وتونس والجزائر والمغرب والضفة الغربية وغزة وإندونيسيا. وحيثما يُسمح لهم، فإنهم يشاركون في الانتخابات ويدخلون البرلمان والبلديات. وقد كان الإسلام مكونًا عضويا مهما في حركات النضال الوطنية وفي حركات المقاومة في أفغانستان، والجمهوريات الإسلامية في الاتحاد السوفيتي السابق، بوسط آسيا وكشمير، وفي سياسات لبنان والهند وتايلاند والصين والقلبين، تجاه بعض الجماعات على أرضها.

وقد حُسبت الحكومات ذات التوجه الإسلامي من بين أهم حلفاء أمريكا (العربية السعودية وباكستان) وألد أعدائها (ليبيا وإيران)، كما أن تنظيمات النشطاء الإسلاميين تغطى قطاعًا يمتد من أولئك الذين يعملون من داخل النظام- مثل الإخوان المسلمين في مصر والأردن والسودان - حتى الثوريين الراديكاليين مثل الجماعة الإسلامية في مصر (المعروفة عمومًا بالتكفير والهجرة) والجهاد، أو حزب الله في لبنان والجهاد الإسلامي، ممن لجأوا إلى العنف للإطاحة بالنظم السياسية القائمة.

ومع ذلك فإن الحديث عن الإحياء الإسلامي المعاصر يمكن أن يكون مخادعًا، إذا كان هذا يعنى أن الإسلام قد اختفى على نحو ما من العالم الإسلامي. ومن الأصوب أن نرى أن التجديد أو الإحياء الإسلامي قد أدى إلى دخول الإسلام بقدر أكبر في السياسات والمجتمع الإسلامي. ومن ثم فإن ما كان يبدو من قبل قوة مهمشة في الحياة الإسلامية العامة قد عاود الظهور في السبعينيات بشكل درامي غالبًا باعتباره حقيقة سياسية اجتماعية تنبض بالعافية. وعكس إحياء الإسلام في السياسات الإسلامية حركة تجديد دينية متنامية سواء كانت في الحياة الخاصة أو العامة سوف تكتسح معظم العالم الإسلامي وسيكون لها تأثير هائل على الغرب في مجال السياسات العالمية.

ودلائل الصحوة الإسلامية في العياة الخاصة عديدة: زيادة الاهتمام بالممارسات الدينية (الحضور في المساجد، الصلاة، الصوم) وفرة البرامج والنشرات الدينية، التشديد على الملابس والقيم الإسلامية، إعادة الحيوية إلى الصوفية. أما التجديد الأوسع مدى فقد كان مصحوبًا أيضًا بإعادة غرس الإسلام في الحياة العامة: زيادة الحكومات ذات التوجه الإسلامي، والمنظمات، والقوانين، والبنوك وخدمات الرعاية الاجتماعية والمؤسسات التعليمية؛ وقد تحولت كل من الحكومات وحركات المعارضة صوب الإسلام لتدعيم سلطتها واستقطاب التأييد الشعبي، وقد تجلى استغلال الحكومات للإسلام في قطاع عريض من الزعماء في الشرق الأوسط واسيا، معمر القذافي في ليبيا، جعفر النميري في

السودان، أنور السادات في مصر، أية الله خوميني في إيران، ضياء الحق في باكستان، محمد إرشاد في بنجلاديش، ومحمد مهاتير في ماليزيا. ومعظم الحكام والحكومات، بما في ذلك الدول الأكثر علمانية مثل تركيا وتونس، صارت على وعي بالقوة المحتملة للإسلام، بحيث أبدت حساسية متزايدة وقلقًا متصاعدًا حول المسائل الإسلامية. وقد ركزت الثورة الإيرانية ١٩٧٨م الانتباه على «الأصولية الإسلامية» ومعها انتشار وحيوية الإسلام السياسي في أجزاء أخرى من العالم الإسلامي. وعلى أية حال، فإن الإحياء المعاصر يضرب بجنوره وأصوله في أواخر الستينيات وبواكير السبعينيات، حيث أسهمت الأحداث التي جرت في أماكن متباعدة مثل مصر وليبيا وباكستان وماليزيا في تجارب الأزمة والفشل، وكذلك في السلطة والنجاح، وكلها كانت عوامل مساعدة لتجديد أكثر وضوحًا للإسلام في الحياة العامة والحياة الخاصة على التجديد أكثر وضوحًا للإسلام في الحياة العامة والحياة الخاصة على

تجربة الفشل والبحث عن الهوية:

هناك عدد من الصراعات (مثل الحرب العربية الإسرائيلية سنة ١٩٦٧، وأعمال الشغب التي قام بها الماليزيون - الصينيون في ماليزيا ١٩٦٧، والحرب الأهلية بين باكستان وبنجلاديش ١٩٧١، والحرب الأهلية اللبنانية في منتصف السبعينيات) توضع اتساع وتنوع هذه النقاط

الفارقة أو عوامل التغيير. فبالنسبة لكثيرين في العالم العربي، والعالم الإسلامي الأوسع، كانت سنة ١٩٦٧ سنة الكارثة كما كانت نقطة تحول تاريخية. فالهزيمة السريعة والحاسمة التي أنزلتها إسرائيل بالعرب والتي تُعرف بحرب الأيام الستة، ثم احتلال إسرائيل لمرتفعات الجولان وسيناء وغزة والضفة الغربية، والقدس الشرقية، كانت ضربة قاسية للكبرياء العربي- الإسلامي والهوية، والكرامة. والأهم من ذلك أن ضياع القدس ثالث الحرمين الشريفين، أكد أن قضية فلسطين وتحرير القدس لانسغى اعتبارها شأنًا محليا (عربيا) وإنما هي قضية إسلامية على امتداد العالم الإسلامي. إذ إن الدفاع عن إسرائيل التزام على كثير من اليهود على اتساع العالم. وكذلك، فبالنسبة للمسلمين الذين يشعرون بأنهم أبناء أمة المؤمنين في العالم، تبدو فلسطين وتحرير القدس بالفعل نوعًا من التضامن الإسلامي، وعلى نحو ما يمكن أن يشهد أي إنسان يعمل في العالم الإسلامي، فإن السيطرة الإسرائيلية على الضفة الغربية وغزة والقدس وكذلك العلاقات الإسرائيلية - الأمريكية هي موضوعات محل اهتمام شديد وجدال مرير بين المسلمين من نيجيريا والسودان حتى باكستان وماليزيا، وكذلك بين مسلمي أوربا والولايات المتحدة.

وما حدث بعد حرب ١٩٦٧، التى تتذكرها الأدبيات العربية باسم «النكسة»، كان نوعًا من الصحوة وإزالة الغشاوة والبحث عن الروح أمسك بتلابيب كل من النخب العلمانية ذات التوجه الغربي والنخب المرتبطة بالتيار الإسلامي، وضرب إحساسهم بالكرامة والهوية

والتاريخ⁽⁰⁾. ما الخطأ الذي ارتكبوه ؟ لقد أخذت كل من القطاعات العلمانية والمرتبطة بالتيار الإسلامي في المجتمع تطرح على نفسها الأسئلة حول فعالية الإيديولوجيات الوطنية، والنماذج الغربية في التطور، ويتساطون حول الحلفاء الغربيين الذين ثابروا على دعم إسرائيل. وعلى الرغم من مرور عشرات السنين من الاستقلال والتحديث، فإن القوات العربية (التي تألفت من القوة العسكرية لمصر والأردن وسوريا) قد أثبتت عدم كفاعتها. وبرز تيار عام ينتقد الفشل العسكري والسياسي والثقافي والاجتماعي الذي جلبه التطوير الذي يستهدي بالنموذج الغربي، وبرز تيار يبحث عن مجتمع وثقافة أكثر أصالة – أي هوية عربية أقل اعتمادًا على الغرب وتضرب بجذورها في التراث والقيم العربية – الإسلامية على نحو أكثر فعالية. والنماذج من ماليزيا وباكستان ولبنان تكشف عن الوح الذي حدث في أجزاء عديدة من العالم الإسلامي.

ولأن الإسلام غالبًا ما يكون مرادفًا للشرق الأوسط، فإننا { في الغرب } نميل إلى نسيان أن أكبر الشعوب الإسلامية موجودة في آسيا (إندونيسيا، باكستان بنجلاديش والهند). كما أن آسيا برهنت على كونها مسرحًا رئيسيًا لنمو حركة الإحياء الإسلامية. ففي جنوب شرق آسيا، كانت أعمال الشغب التي قام بها سكان ماليزيا الصينيون في كوالامبور سنة ١٩٦٩م علامة على عدم رضا المسلمين الماليزيين التحادة وعلى الرغم من سيادتهم المترايدة في القطيعة. وعلى الرغم من سيادتهم

السياسية، كان أبناء ماليزيا المسلمون متأخرين كثيرًا عن الأقلية الصينية الحضرية الثرية (من غير المسلمين). وردًا على الاتهامات بأن الصينيين يتمتعون بميزات اقتصادية وتعليمية لا تتناسب مع عددهم، بما يشكل تهديدًا واضحًا لوضع الماليزيين وهويتهم، استجابت الحكومة الماليزية بتطبيق خطة إيجابية (أبناء الأرض) للحوافز والأنصبة لكى تقوى الحياة الإسلامية. وقد أسهم التأكيد الزائد على الهوية، واللغة، والقيم الماليزية، والمجتمع الماليزي في إبراز الإحياء الإسلامي ونموه في ثقافة يرى الكثيرون من أبنائها أن ماليزي معناها مسلم بحكم البديهات والمسلمات.

وقد غيرت الحرب الأهلية الباكستانية البنجلاديشية سنة ١٩٧١م خريطة جنوب أسيا عندما فقدت جمهورية باكستان، التى تأسست سنة ١٩٤٧م لتكون وطنًا للمسلمين، الجزء الشرقى منها. وفقدان الجزء الشرقى من باكستان، ثم إعادة بنائه دولة لبنجلاديش أثار تساؤلات خطيرة حول طبيعة (وريما من الأفضل أن نقول فشل) الهوية الإسلامية الباكستانية وإيديولوجيتها. وفي الوقت نقسه، فإن الرئيس نو الفقار على بوتو، الذي كان اشتراكيًا علمانيًا، لجأ إلى الإسلام بشكل متزايد، لأسباب اقتصادية واستراتيجية، في سبعينيات القرن العشرين لكي يبنى الروابط مع الإخوة العرب المسلمين في دول الخليج البترولية الغنية، التي قدمت المساعدات الاقتصادية، والدخل في صورة أجور للعسكريين والعمال الباكستانيين العاملين في منطقة الخليج، هذا الاتجاه إلى

الخليج أطلق العنان لعملية تحرك فيها الإسلام من الهامش إلى المركز لأن كلاً من الحكومة والمعارضة استخدمته لإضفاء الشرعية على دعاويها التنافسية ولكى تحور التأييد الشعبى،

وفى لبنان طالب المسلمون الشيعة، الذين ظلوا زمنًا طويلاً أقلية فى نظام يسيطر المسيحيون عليه، بدور أكبر فى التمثيل السياسى وبقدر أكبر من الإصلاح الاجتماعى الاقتصادى بحيث تعكس التغيرات السكانية التى نتجت عنها أغلبية مسلمة. ولجأ زعيم شيعى ذو شخصية كارزمية هو الإمام موسى الصدر إلى الهوية والتاريخ والرموز الشيعية لكى ينظم ويعبئ المجتمع الشيعى فى الصركة التى صارت فى السبعينيات حركة المعدمين، والمعروفة الأن باسم حركة أمل. وفى الفترة التى أعقبت الثورة الإيرانية، شهد لبنان ظهور مجموعات أكثر راديكالية مثل حزب الله الذى يهتم بمسائل السلطة والهوية على السواء.

ولقد اختلفت الأشكال التى أخذها الإحياء الإسلامى بشكل لا متناه من بلد إلى آخر. وعلى أية حال، هناك موضوعات رئيسية متكررة: أن النظم السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية القائمة قد فشلت، حيث التنافر وأحيانا رفض الغرب، والبحث عن هوية وقدر أكبر من الأصالة، ثم القناعة بأن الإسلام إيديولوجية تتسم بالاكتفاء الذاتى للدولة والمجتم، وهو بديل قوى للوطنية والاشتراكية والرأسمالية العالمية.

وقد أظهرت تجربة الفشل أزمة هوية أدت إلى أن يتساءل الكثيرون عن اتجاه التطور السياسي والاجتماعي ويتحولوا إلى الداخل بحثًا عن القوة والهداية. وبدا أن السياسات غربية الاتجاه التى تعتنقها الحكومات والنخب قد فشلت. وامتد البحث عن الروح والنقد الموجه إلى الحقائق الاجتماعية والسياسية في العالم العربي والإسلامي، التي أعقبت حرب ١٩٦٧، وأزمات باكستان وماليزيا ولبنان، إلى مناطق إسلامية أخرى، ضمت قطاعًا كبيرًا من المجتمع، وطرحت أسئلة كثيرة حول اتجاه التطور وإنجازاته. والغالب، أنه على الرغم من الأمال التي تعلقت بالاستقلال، فإن السجل المختلط لعدة عقود من الوجود، كان يشكل تحديًا لشرعية الدول الإسلامية الحديثة وفعاليتها. وثمة عقلية أزمة فرضتها حوادث بعينها وتحت التأثير العام واضطراب عملية التحديث أفرخت وهمًا متناميًا، وإحساسًا بالفشل.

وعلى الصعيد السياسى، تم اكتشاف أن الوطنية العلمانية لاتتسم بالكفاءة. فلا الوطنية الليبرالية ولا القومية العربية الاشتراكية قد أنجزت وعودها. وتبدو الحكومات فى البلاد الإسلامية أقل اهتمامًا ونجاحًا فى تأسيس شرعيتها السياسية وخلق إيديولوجية للوحدة الوطنية منها فى فرض واستمرار الحكم الفردى. وكان العالم الإسلامى لا يزال محكومًا بالملوك والحكام العسكريين أو الذين خرجوا من صفوف الجيش، وكانت الأحزاب السياسية ممنوعة أو مقيدة، وغالبًا ما كانت الانتخابات تقع فريسة للتزوير. أما النظم البرلمانية للحكومات والأحزاب السياسية فقد قامت على حساب حكام تعتمد شرعيتهم وأمنهم على العسكريين الموالين والشرطة السرية. وكثيرون منهم تم تنصيبهم بفضل حكومات أجنبية وشركات متعددة الجنسيات يعتمدون عليها.

وكان هناك استعداد لقبول تهم الفساد وتركيز الثروة وسوء توزيعها سبواء بالنظر إلى كل دولة على حدة أو إلى المنطقة بأسرها. وكان الفارق بين الغني والفقير صادمًا في المناطق الحضرية حيث تقف المجاورات وضواحي الأغنياء الجديدة في تناقض صارخ مع المساكن المتدهورة ومدن العشش والأكواخ التي تسكنها الكثرة. والهوة الواسعة بين الغني والفقير كانت أكثر وضوحا بين دول البترول العربية، التي هي أقل السلاد سنكانا (الكويت والسعودية والإمارات) وبين العدد الأكبر من الملاد الفقيرة ذات الكثافة السكانية العالية (مصر وسوريا وباكستان وينجلاديش). وقد تم رفض كل من الرأسمالية الغربية والاشتراكية الماركسية باعتبارهما جزءًا من المشكلة أكثر من كونهما حلاً المشكلة، لأنهما فشلتا في القضاء على الفقر المتفشى وسوء توزيع الثروة. فقد اعتبرت الرأسمالية نظامًا يخدم المصالح الخاصة والنَّخب الجديدة التي أنتجت مجتمعًا تقوده المادية والنزعة الاستهلاكية الصارخة أكثر من الاهتمام بالمساواة والعدالة الاجتماعية. كما أن الماركسية قد رفضت باعتبارها بديلاً لايؤمن بالله يضرب في قلب الدين، ويضع المادية محل الروحية. ووجد الشباب أنفسهم بشكل خاص في عالم من الأحلام المنزقة لايعدهم سوى بالمستقبل المظلم، وفي بلاد كثيرة كانت مكافأة المتالية والدراسة والعمل الشاق هي البطالة أو العمل المتدني، والنقص في المساكن، ونقص المشاركة السياسية التي زادت من الإحساس بالإجباط والنأس^(٦).

وعلى الصعيد الاجتماعي الثقافي والنفسي، كان التحديث بمثابة تراث ينتمي إلى الاستعمار الأوربي واستمرت في الحفاظ عليه نُخُب ذات توجه غربي فرضت وغرست عملية مزدوجة من التغريب والعلمنة. ومثلما كان الاعتماد على النماذج الغربية في التطور يُنظر إليه باعتباره سبب الإخفاقات السياسية والعسكرية، كذلك أيضا اتهم بعض المسلمين التقليد الأعمى للغرب والتغريب غير الواعي للمجتمعات الإسلامية الذي يسميه البعض «التسمم الغربي» بأنه السبب الذي أدى إلى التبعية الثقافية التي تهدد بفقدان الهوية الإسلامية. ونتج عن ذلك عملية تغير الجتماعي علماني «بلا قيم» تم تعريفها بأنها سبب التدهور الاجتماعي الأخلاقي، وبأنها المساهم الأكبر في انهيار الأسرة الإسلامية، ووجود مجتمعات أكثر تساهلاً وانحلالاً، فضلاً عن الاعتدال الروحي.

ولايمكن نسيان الأثر النفسى للحداثة، ومعها التغير الاجتماعى الثقافى السريع ؛ إذ إن المناطق الحضرية قد مرت بتغيرات مادية ومؤسسية، بحيث إن مساحات المدن وبنياتها التحتية اعتبرت مدنًا حديثة بفضل شكلها الغربى. وأن تكون متمدينًا كان يعنى أن تكون غربيًا فى الملبس واللغة والأفكار والتعليم والسلوك (من سلوكيات المائدة إلى طريقة التحية) والعمارة والأثاث. وصارت المناطق الحضرية بمثابة المواقع الأساسية وأماكن فرص العمل والمعيشة. وقد ركزت الحكومات والشركات الحديثة، شأنها شأن المستشارين والمستثمرين الأجانب، على المناطق الحضرية، بحيث إن نتائج التحديث لم يصل منها سوى الرذاذ

الى المناطق الريفية. وكان التحول السريع إلى مناطق حضرية يعنى هجرة الكثيرين من القرى والبلاد الخارجة عن نطاقها. وكانت أمال الفقراء في حياة أفضل غالبًا ما تواجه بالإحباط من جراء حقائق الفقر المعششة في المناطق الصضرية العشوائية. وحدث التعويض النفسي والمادي معًا. ذلك أن خسارة القرية، والبلدة، والروابط العائلية المستدة والقيم التقليدية كانت مصحوبة بصدمة الحياة الحضرية الحديثة وثقافتها وأخلاقياتها المتغربة. فالكثيرون ممن جرفهم تيار الغرية والتهميش، وجدوا في الدين مرساة أمان، إذ إن الإسلام يقدم لهم إحساسًا بالهوية، والأخوة والقيم الثقافية التي تعوض الضياع والتهديد الثقافي الماثل في سئتهم الحديدة. بيد أن الفقراء في أحيائهم الحضرية، التي تشبه الجيتو وسط المدن الحديثة، وأولئك الذين ينتمون إلى الطبقة الوسطى الأدنى ممن يفيدون من فرص التعليم والعمل المتاحة بالمدينة، ومن ثم يجربون صدمة ثقافية أكثر شمولاً وانتظامًا، يجدون إحساسًا مُرحِّبًا بالمعنى والأمن في الإحياء الديني. فالعاملون في التنظيمات الإسلامية والرسائل التي توجهها هذه التنظيمات تقدم بديلاً أكثر ألفة يتسق مم تجربتهم، ويتعرف على مشكلاتهم ويقدم حلولاً مُشرفة أضفى عليها الزمن جلالاً.

وأخيرا، فإن الجهل الأمريكى بالإسلام والشرق الأوسط والعداوة الأمريكية تجاههما غالبًا ما كانت محل انتقاد باعتبارها عقلية «صليبية مسيحية» واقعة تحت تأثير الرؤية الاستشراقية والصهيونية، وهو السبب في تضليل سياسات الولايات المتحدة على الصعيد السياسي والعسكرى مثل: دعم شاه إيران «غير الإسلامي»، والتمويل العسكرى والاقتصادى الضخم لإسرائيل، ومساندة الحكومة المسيحية المسيطرة وغير الشعبية في لبنان.

هذه الأزمات وحالات الفشل غرست شعورًا إسلاميًا بالدونية، هو نتاج قرون من السيادة الأوربية الاستعمارية، التي خلفت تراتًا من الإعجاب بالغرب وقوته وعلمه وتكنولوجيته وكذلك إدانة السيطرة الغربية والاستغلال(٧). وقد وقفت حالات فشل التجارب الحديثة في تناقض صارخ مع نموذج إسلامي يربط بين إيمان الجماعة المسلمة والنجاح الدنيوي، على نحو ما تشهد ذاكرة التاريخ في الماضي عندما كان الإسلام قوة عالمية مسيطرة وحضارة عالمية سائدة.

من الفشل إلى النجاح:

خلال سبعينيات القرن العشرين بدا أن السياسات الإسلامية تنفجر على مسرح الأحداث، عندما صدمت الأحداث فى الشرق الأوسط (الحرب المصرية - الإسرائيلية والحظر البترولى العربى سنة ١٩٧٣، والتورة الإيرانية سنة ١٩٧٨- ١٩٧٩م) الكثيرين بالتعرف على قوة جديدة فاعلة قد هددت المصالح الغربية، فرؤساء الدول وحركات المعارضة لجأوا إلى الإسلام لنيل الشرعية والتأييد الشعبى لهم ؛ وتكاثرت المنظمات والمؤسسات الإسلامية.

ففى سنة ١٩٧٣ بدأ الرئيس المصرى أنور السادات حرب «جهاد» ضد إسرائيل، وعلى النقيض من الحرب العربية – الإسرائيلية سنة ١٩٧٧ التى خاضها جمال عبد الناصر باسم القومية العربية الاشتراكية، تم خوض هذه الحرب تحت راية الإسلام. فقد أسرف السادات فى استخدام الرموز الإسلامية والتاريخ الإسلامي لحفز قواته، وعلى الرغم من خسارتهم للحرب، فإن النجاح النسبي الذي أحرزته القوات المصرية أدى بكثير من المسلمين إلى اعتباره نصراً معنوياً، لأن الغالبية اعتقدت أنه لايمكن هزيمة إسرائيل التي تساندها الولايات المتحدة (*).

وكانت الشراسة العسكرية في الشرق الأوسط مصحوبة باستعراض عضلات اقتصادية، تمثل في قوة الحظر العربي البترول. ذلك أنه المرة الأولى منذ بداية عصر الاستعمار كان على الغرب أن يعترف ويقر باعتماده على الشرق الأوسط، مهما كان طابع الحسد الذي وصم هذا الاعتراف. وبالنسبة لكثيرين في العالم الإسلامي بدت الثروة الجديدة والنجاح والنفوذ الذي حازته بلاد البترول الغنية علامة على رجوع قوة الإسلام إلى أمة حال الاستعمار الأوربي بينها وبين صعودها

^(*) هذه هى رؤية الأمريكيين لحرب أكتوبر ! إذْ لايعترف الغرب عموما بالانتصار العربى فى حرب أكتربر ١٩٧٣م ويرون أنه انتصار لإسرائيل متجاهلين أن العرب وجدوا أنفسهم يحاربون الغرب وعلى رأسه الولايات المتحدة فى الأسبوع الثانى من الحرب. (المترجم)

على مدى القرون، وعلى الرغم من الاستقلال، كانت تعانى من وضعيتها فى الدرجة الثانية فى عالم تتحكم فيه القوى العظمى. وكانت هناك عوامل عدة جسدت الشخصية الإسلامية للقوة البترولية؛ إذ إن معظم الثروة البترولية كانت داخل الأراضى العربية، حيث تلقى النبى محمد الوحى بالقرآن وأسس أول جماعة وأمة إسلامية. فأكبر الاحتياطات وجدت بالسعودية وهى دولة قائمة على النمط الإسلامي أكدت على دورها فى الحفاظ على الحرمين الشريفين بمكة والمدينة، وحامية للحج، وزعيمة وراعية للعالم الإسلامي. وقد استخدم آل سعود ثروتهم البترولية فى والعوة إلى الإسلامي، ودعم القضايا الإسلامية وتمويل النشاطات الإسلامية التى تقوم بها الحكومات الإسلامية.

وليس هناك حدث كشف عن قوة الإحياء الإسلامي مثلما فعلت الثورة الإيرانية ١٩٧٨ – ١٩٧٩م. فبالنسبة لكثيرين في العالم الإسلامي، صار ما لايرد على الفكر حقيقة واقعة، ذلك أن نظام الشاه القوى الحديث، ذا الاتجاه الغربي، قد انهار. وكانت تلك إيران الثرية بالبترول والتي استخدمت ثروتها في بناء أفضل قوات مسلحة بالشرق الأوسط (بعد إسرائيل) ولكي تمول برنامج تحديث طموح، عرف باسم الثورة البيضاء الشاه. وقد حكم الشاه بمساعدة نخب ومستشارين تم تدريبهم في الغرب. وإيران دولة كانت الولايات المتحدة تعتبرها الحليف الأكثر استقراراً في العالم، والحقيقة أن ثورة فعالة ناجحة قامت ضده وضد الغرب باسم الإسلام، وقد نظمت مجموعات متباعدة واعتمدت على شبكة

من المساجد التى يقودها الملالى (جمع مُلا أى شيخ) فى الحصول على التأييد، قد ولَّدت شعورًا بالغبطة والسعادة لدى الكثيرين فى العالم الإسلامى وأقنعت النشطاء الإسلاميين أن تلك هى دروس النجاح التى يمكن التعلم منها. فالقوة والنصر سيكون حليفًا لأولئك الذين يسعون إلى التغيير باسم الإسلام، مهما كانت العقبات وأيا كانت قوة الأنظمة.

وبالنسبة للكثيرين في العالم الإسلامي الأوسع، كانت نجاحات السيعينيات صدى لمنظور مثالي عن الإسلام الباكر، أي النموذج الذي نجده في عصر النبي محمد، العصر الذهبي للإسلام. ذلك أن نجاح محمد عِنْ الله المام القبائل العربية المتنافرة تحت راية الإسلام، ثم بناء دولة اسلامية ومحتمع إسلامي سادت فيه العدالة الاجتماعية، ثم التوسم الإسلامي الباكر الفذ، كلها كانت أحداثًا أساسية ينبغي تذكرها، حينما بدا أن الثورة الإيرانية قد حققتها بنموذجها، وهي حقائق يجب أن يتسرسم خطاها أولئك الذين يدينون بالإسسلام. وهنا تكمن الجاذبية الأساسية الثورة الإيرانية بالنسبة لكثير من المسلمين، من السنة والشبعة على سواء؛ إذ إن إيران قدمت المثال الأول لثورة إسلامية حديثة، ثورة ضد عدم التدين والقبهر والظلم، ولقيت دعوة أية الله الخوميني إلى ثورة إسلامية استجابة لدى الكثيرين الذين ربطوا بين دعوته ضد الإمبرالية وإدانته للنظم الفاشلة المتسلطة الظالمة وبين رويته لمجتمع أخلاقي عادل. وعلى النقيض من ذلك وقف الغرب مشدوهاً أمام هذا التحدى للتطور «المستنير» الذى أنجزه لوطنه الذى يبدو متخلفًا، وبعث قوة فوضوية غير عاقلة تنتمى للعصور الوسطى تهدد بأن تجر إيران الحديثة إلى العصور الوسطى، ولاشك في أن أكثر ما يرمز إلى هذا الاعتقاد هو صور الملالي (جمع مُلاً» ذوى التياب السوداء واللحى والطلعة العبوس الصارمة لزعيمهم، أية الله الخوميني)، هذا الاعتقاد هو الذى سيطر على وسائل الإعسلام وغسرس في الأذهان الغربية فكرة الطبيعة اللاعقلانية الحركة (الإسلامية) بأسرها.

الرؤية العالمية الإيديولوجية للإحياء الإسلامى:

فى قلب الرؤية العالمية للإحياء، هناك اعتقاد بأن العالم الإسلامى يعيش فى حال من الاضمحلال. وسبب هذا الاضمحلال هو البعد عن الطريق المستقيم للإسلام؛ والدواء هو العودة إلى الإسلام فى الحياة الشخصية وفى الحياة العامة التى سوف تكفل إعادة الهوية والقيم والقوة الإسلامية. وبالنسبة للنشطاء السياسيين الإسلاميين فإن الإسلام هو طريق كلى أو شامل للحياة كما فصله القرآن، وحْيُ الله، ويتمثل فى النبى محمد عَنِين وطبيعة دولة الجماعة الأولى، ويتجسد فى الطبيعة الشاملة الشريعة. ومن ثم فإن إعادة الحيوية للحكومات والمجتمعات الإسلامية تستدعى إعادة تطبيق الشريعة الإسلامية التى هى الأساس فى بناء دولة ومجتمع يهديه الإسلام ويقوم على العدالة الاجتماعية.

وبينما يوصم تغريب المجتمع الإسلامى وعلمنته بالإدانة، فإن التحديث بحد ذاته ليس محلاً للإدانة. فالعلم والتكنولوجيا مقبولان، ولكن المدى والاتجاه ومدى التغير أمور يجب أن تخضع للعقيدة والقيم الإسلامية تحسبًا لتسرب القيم الغربية والاعتماد المتزايد عليها.

وتتخطى الحركات الراديكالية هذه المبادئ وغالبًا ما تعمل وفقا لغرضين أساسيين. فإنها تفترض أن الإسلام والغرب مشتبكان فى معركة مضنية، يعود تاريخها إلى أيام الإسلام الباكرة، وهى معركة تحمل تأثيرات ثقيلة من ميراث الحروب الصليبية والاستعمار الأوربى، وهى اليوم نتاج لمؤامرة يهودية مسيحية وهذه المؤامرة نتيجة النزعة الاستعمارية الجديدة للقوى العظمى وقوى الصهيونية. فالغرب (بريطانيا وفرنسا والولايات المتحدة على وجه خاص) تتحمل اللوم لتأييدها النظم التي لاتطبق الشريعة الإسلامية (مصر. إيران. لبنان) وأيضا بسبب تأييدها المنحاز لإسرائيل في مواجهة الترحيل الفلسطيني. والعنف ضد مثل هذه الحكومات وممثليها، وكذلك ضد الغرب، دفاع مشروع عن النفس.

ثانيا، تفترض الحركات الراديكالية أن الإسلام ليس مجرد بديل إيديولوجى للمجتمعات المسلمة ولكنه تكليف وضرورة دينية وسياسية. وبما أن الإسلام هو أمر الله، فإن التطبيق يجب أن يكون فوريًا، وليس تدريجيًا، وضرورة عمل ذلك فرض على كل المسلمين. ومن ثم فإن الأفراد والحكومات، الذين يترددون ويبقون على سياستهم، أو يقاومون، لايمكن

اعتبارهم مسلمين، فهم كفار أو مارقون، وأعداء لله يجب أن يعلن المسلمون الحقيقيون الجهاد ضدهم.

تصدير الثورة:

ألهب نجاح الثورة الإيرانية خيال العالم الإسلامي وجعل الحكومات الإسلامية ترتعد خوفًا، إذ إن إيران ما بعد الثورة أثرت على النشطاء الإسلاميين في جميع أرجاء الدنيا، وفي الفترة التي أعقبت الثورة، جاءت وفود الزعماء الإسلاميين من شمال أفريقيا والشرق الأوسط، وجنوب شرق أسيا إلى طهران لتهنئة الخوميني. فالتنظيمات السنية والشيعية على السواء، والمنتشرة من مصر (حيث جماعة الإخوان المسلمين المعتدلة وجماعة الجهاد الراديكالية) إلى ماليزيا (حيث حركة الشباب الماليزي وجماعة العسكرية PAS) كانت تنشد الإلهام من نموذج إيران. وقدمت الثورة الإيرانية دروسا «لإيقاظ المسلمين ولاستعادة ثقتهم في دينهم وإيمانهم به، بحيث يتواون قيادة الإنسانية مرة أخرى ويضعون العالم تحت حماية الحضارة الإسلامية الراقية»(^) وكانت الثورة الإيرانية بمثابة عامل تذكرة بأن الإسلام وسيلة شاملة للحياة ينظم أحوال العبادة وجهاد»(^).

وأخذت جماعات الأقلية الشيعية التي لزمت الصمت طويلا في كنف الدول التي يحكمها السنة مثل السعودية والخليج وباكستان تؤكد هويتها

الشيعية وحقوقها بشجاعة وتجاسرت على أن تعرب عن عدم رضاها عن النظم الحاكمة. وفي الوقت نفسه، قام الحكام المسلمون المهددون بوصف الحركات الإسلامية المعارضة لهم بأنها من أنصار الخوميني، كما اتهمت إيران بممارسة تأثير غير لائق على سياساتها الداخلية.

وبشكل خاص كان حكام الخليج عصبيين تجاه جاذبية نموذج الثورة والخطاب الإعلامي الإيراني. وفي العراق، حيث يشكل الشيعة ٦٠٪ من مجمل السكان، اهترت حكومة صدام حسين، وهو حاكم مسلم سني، بسبب انتفاضات حدثت في المدن الشيعية كربلاء والنجف والكوفة (يونيو ١٩٧٩م) وأدان الخوميني صدام باعتباره ملحدًا ودعى إلى الإطاحة بنظامه. ورد صدام بسب الخوميني ولجأ إلى الأقلية العربية في إبران لكي تتمرد. وساورت الحكومة شكوك حول التأثير الإيراني داخل الجماعات العراقية الشيعية الناشطة – خاصة جماعة الدعوة وجماعة المجاهدين التي كانت حديثة التكوين (١٩٧٩م)(١٠٠). ورحَّب آية الله محمد باقر الصدر، الذي كان واحدًا من أبرز شيوخ الشيعة نفوذًا ونشاطًا، وكان صديقًا مرافقًا للخوميني خلال فترة نفيه في العراق، بالثورة الإسلامية وحكومة الخوميني الإسلامية. وتصرف صدام حسين في حزم، فقيض على زعماء الشبعة. أما باقر الصدر الذي كان قد أعلن أن نظام حكم حزب البعث نظام غير إسلامي وحرَّم أي تعامل معه، فقد أعدم (أبريل ١٩٨٠م) واعتبرت جماعة «الدعوة» خارجة على القانون. وفي مناخ لعبت فيه كل من العراق وإيران على تراث قرون طويلة من

المنافسات العربية - الفارسية والسنية - الشيعية والعداوات، كان لابد من تدهور الموقف. وفي سبتمبر ١٩٨٠م قام العراق بغزو إيران وبدأت حرب استمرت على مدى ثماني سنوات.

كان الخومينى يوجه انتقادات خاصة لحكومات السعودية والخليج. وأدانهم باعتبارهم ملكيات «غير إسلامية»، مزدريًا إياهم وموضحًا علاقاتهم الاقتصادية مع الولايات المتحدة باعتبارها «إسلامًا أمريكيًا». وكانت شرائط الكاسيت التى تحمل كلام الخومينى والمنشورات الثورية توزع فى الدول التى يحكمها السنة. وكانت الإذاعة العربية اليومية من طهران صريحة ومباشرة فى نقدها وفى جدول أعمالها :

«إن النظام الحاكم في السعودية يرتدى اللباس الإسلامي، ولكنه في الواقع يمثل أسلوبا في المعيشة يتسم بالرفاهية والرعونة وانعدام الحياة، ويسرق الأموال من الشعب ويبذرها، وينغمس في القمار وحفلات الشرب والعبث. فهل يكون من المدهش أن يسير الناس على درب الثورة ويلجأون إلى العنف ويستمرون في نضالهم لاستعادة حقوقهم ومواردهم؟»(۱۱).

وبدا أن أسوأ مخاوف حكام الخليج والغرب - من أن تبرهن ثورة إيران على أنها مُعدية آخذة في التحقق في السنوات الأولى التي أعقبت الشورة، ففي نوفمبر ١٩٧٩م صدمت المملكة العربية السعودية بحادثين متفجرين. ففي عشرين نوفمبر، وبينما كان المسلمون يتهيأون للدخول في

القرن الهجرى الخامس عشر، احتل عدد من المسلمين السعوديين السنة، من خصوم الملكية السعودية، المسجد الحرام فى مكة واستولوا عليه لمدة أسبوعين. وكان اتهام الخومينى بأن الأمريكيين وراء الاستيلاء على المسجد سببًا فى هجمات على السفارات الأمريكية وتدمير السفارة الأمريكية فى إسلام أباد بباكستان بالنيران.

وبينما كانت الأسرة السعودية لا تزال تترنح من عملية الاستيلاء على المسجد الحرام في مكة، شهدت أعمال الشغب تندلع بين المسلمين الشيعة البالغ عددهم ربع مليون نسمة في منطقة الإحساء الشرقية الغنية بالبترول التي يشكل الشيعة ٣٠٪ من سكانها(٢٠)؛ إذ إن العواطف المكبوتة والشكاوي بين الشيعة، الذين أحسوا أن الحكام السنة يمارسون التفرقة ضدهم وأنهم ضحية الخداع المتمثل بالتوزيع الظالم للثروة البترولية والخدمات الحكومية، قد انفجرت مبكرًا في تلك السنة استجابة لثورة إيران وعودة الخوميني الظافرة.

ولم تفعل الأحداث التى جرت فى أوائل الثمانينيات شيئًا للتقليل من القلق بين الحكومات فى الخليج، وفى العالم الإسلامى الأوسع، وفى الغرب. وقد زادت من تفاقم الموقف تلك التصريحات التى أطلقها أيات الله فى إيران، داعين إلى سياسة عدوانية توسعية، فقد دعا الرئيس خامنئى الأئمة من أربعين بلدًا إلى تحويل مساجدهم إلى قواعد للصلاة وقواعد ثقافية وعسكرية {لكى}... تجهز الأرض لخلق حكومات إسلامية فى كل البلاد»(٢٠١). والحرب العراقية - الإيرانية التى بدأت رسميًا بغزو

العراق إيران فى ٢٢ سبتمبر ١٩٨٠م، ألهبت العلاقات بين إيران وجيرانها. ونظمت دول الخليج مجلس التعاون الخليجي، ومدوا دعمهم المالي الأساسي العراق. ونادى الخوميني دول مجلس التعاون الخليجي إلى «العودة إلى كنف الإسلام والتخلي عن نظام صدام حسين في بغداد، والكف عن بعثرة ثروات شعويهم» (١٤).

وخلال الفترة نفسها كانت كل من البحرين والكويت مهددة بفعل القلق الشيعى(١٠). ففى عام ١٩٨١م، أجهضت الحكومة البحرينبة انقلابًا مواليًا لإيران قادته الجبهة الشيعية لتحرير البحرين. أما الكويت التى يشكل الشيعة ٣٠٪ من سكانها فقد شهدت تفجيرًا بالسيارات للسفارتين الأمريكية والفرنسية (١٩٨٢م) واضطرت إلى إخماد الاضطراب الشيعى سنة ١٩٨٧م وسنة ١٩٨٩م.

وغالبًا ما استغلت إيران الحج السنوى إلى مكة لنشر رسالتها الثورية، إذ كان آية الله الخومينى وغيره من كبار رجال الدين يعارضون الزعم السعودى بحفظ الأماكن المقدسة ويقولون بأن للحج بُعدًا سياسيًا كاملاً. فالحجاج الإيرانيون، الذين يرفعون صور الخومينى ويرددون الهتافات المعادية ضد الولايات المتحدة، والاتحاد السوفيتى وإسرائيل، قد اصطدموا بالأمن السعودى في يونيو ١٩٨٢م، واستمر التوتر خلال السنوات التالية ووصل ذروته في ١٩٨٧م عندما قتل أكثر من أربعمائة شخص في المواجهات بين الحجاج الإيرانيين وقوات الأمن السعودية.

وعلى الرغم من هذه الاضطرابات المتفرقة والمخاوف الحكومية من الاضطراب الجماهيرى، فإن تصدير إيران لثورتها قد فشل فى النهاية بشكل مدهش فى حشد الشيعة العراقيين وجماهير دول الخليج، وعلى وجه العموم كان معظم الشيعة العراقيين (العرب) محكومين بالنزعة الوطنية أكثر من الروابط الدينية التى تربطهم مع رفاقهم الدينيين (الفرس) فى إيران، ولم تتحول الجيوب المسلحة الشيعية فى دول الخليج إلى حركات ثورية مهمة، ولكى تكبت نموها نجحت الحكومات فى الاستخدام المزدوج للجزرة والعصا، وعالجت المتاعب الاقتصادية الاجتماعية على حين زادت من قبضة الأمن ووضعت المنشقين فى السجون أو طردتهم خارج البلاد.

ويقدم لبنان المثال الأكثر وضوحًا وجسارة في التأثير المباشر لثورة إيران. فبعد الثورة أرسلت إيران فيلقًا من الحرس الثوري إلى لبنان أثر على تطور التنظيمات الشيعية المسلحة هناك، لاسيما حزب الله وحركة الجهاد، وأمدهم بالتدريب، والمواد، والمال. وعلى النقيض من منظمة أمل الشيعية المعتدلة التي حاربت من أجل نسبة أكثر تمثيلاً في السلطة، داخل بناء الدولة القائم، كان هدف المنظمات التي تهتدي بإيران خلق الدولة الإسلامية في نهاية المطاف. وكان الشك يحوم حول إيران ونيتها في محاولة تجقيق هذا الهدف من خلال كل شيء؛ من ضرب السفارات الغربية بالقنابل إلى الهجمات بالسيارات المفخخة وأخذ الرهائن.

من الهامش إلى المركز: مجرى الإحياء الرئيسى:

بينما أدى استغلال الإسلام من جانب الحكومات والمنظمات المتطرفة إلى تعزيز التوجهات العلمانية لدى العديد من المسلمين وزيادة الاستخفاف الأوربي، حدث تحول اجتماعي أقل شهرة بيد أنه بعيد المدى، وفي التسعينيات توقف الإحياء الإسلامي عن التقيد بالمنظمات الصغيرة الهامشية على هامش المجتمع، ويدلا من ذلك صار جزءًا من المجرى الرئيسي المجتمع المسلم، وأنتج طبقة جديدة من النخب ذات التعليم الحديث ولكنها ذات توجه إسلامي، عملت مع، وأحيانا تحالفت مع، أقرانهم العلمانيين. ويستمر الإحياء في النمو باعتباره حركة دينية اجتماعية ترتكز على قاعدة عريضة، وهي حركة فاعلة حقًا اليوم في كل بلد مسلم وعلى مستوى أممى. وهي حركة نابضة متعددة الوجوه سوف تُحسِّد الأثر الرئيسي للإحباء الإسلامي للأفراد عند مستوى الجذور. وتعمل جماعات الدعوة في الخدمات الاجتماعية (المستشفيات، والعبادات، وجمعيات المساعدة القانونية) وفي المشروعات الاقتصادية (البنوك الإسلامية، بيوت الاستثمار، شركات التأمين) وفي التعليم (المدارس، ويور العضانة، ومعسكرات الشباب) وفي مجال النشر الديني والإذاعة، وبرامجهم العامة موجهة إلى الشباب والكبار على سواء.

وثمة توجه إسلامى أكثر وضوحًا نجده الآن بين الطبقات الوسطى والدنيا، المتعلمين وغير المتعلمين، المهنيين والعمال، الشباب والمسنين، الرجال والنساء والأطفال. وظهر جيل جديد من الزعماء نوى التوجه

الإسلامى فى مصر والسودان وبونس والأردن وإيران وماليزيا والكويت والعربية السعودية وباكستان. وقد صار النشطاء الإسلاميون جزءا معتادًا من العملية السياسية، يشاركون فى الانتخابات المحلية والوطنية، وأحرزوا نصرًا مؤزرًا فى انتخابات الجزائر البلدية، وبرزوا باعتبارهم أحزابا أو مجموعات المعارضة الرئيسية فى مصر وبونس والأردن وبخلوا الوزارة فى السودان والأردن وباكستان وإيران وماليزيا.

وبالنسبة لكثيرين ممن غذوا رؤى النشاط الإسلامى باعتبارهم عصبة صغيرة من المتطرفين والإرهابيين، تبدو حقيقة قوة الإسلام، ومجالاته الممتدة التأثير فى المجرى الرئيسى للسياسات والمجتمع، أمرًا محيرًا ومصدر تهديد. كيف يمكن المرء أن يخرج بمعنى لنمو النشاط الإسلامى وسيادته فى معظم أرجاء العالم الإسلامى؟ وما جذور الإحياء الإسلامى وهل الأصولية الإسلامية ببساطة شكل من أشكال الإرهاب والتطرف الذى تحركه دوافع دينية ؟ وإذا كان الأمر كذلك، فلماذا تتمتع بهذا التأييد واسع المدى؟ ولماذا يسود الإسلام بهذا الشكل فى السياسة والمجتمع؟ ولماذا برهن الإحياء الإسلامي على قوته فى تلك البلاد التي طالما اعتبرت من بين أكثر البلاد أخذًا بالنمط الغربى؛ مصر ولبنان وإيران وتونس؟ وكيف تمكن صدام حسين، أكثر القادة علمانية وبعدًا عـن الإسلام، مـن أن يلجــأ إلى الإســلام فى حرب الخليج وبعدًا عـن الإسلام، مــن أن يلجــأ إلى الإســلام فى حرب الخليج وبعدًا عـن الإسلام، مــن أن يلجــأ إلى الإســلام فى حرب الخليج وبعدًا عـن الإسلام، مــن أن يلجــأ إلى الإســلام فى حرب الخليج وبعدًا عـن الإسلام، مــن أن يلجــأ إلى الإســلام فى حرب الخليج وبعدًا عـن الإسلام، مــن أن يلجــ إلى الإســلام فى حرب الخليج وبعدًا عـن الإسلام، مــن أن يلجــ إلى الإســلام فى حرب الخليج وبعدًا عـن الإسلام، مــن أن يلجــ إلى الإســلام فى حرب الخليج وبغديًا إلى أى مدى يوجد «تهديد إسلامى» ؟.

ومحاولة صدام حسين لحشد الرأى العام المسلم لحرب مقدسة أخرى بين الإسلام والغرب ليست سوى أحدث الفصول فى تاريخ طويل من المواجهة بين الإسلام والغرب. إذ كانت العلاقات الإسلامية المسيحية غالبًا ما تعتبر تاريخًا للمواجهة يرى فيها كل جانب الجانب الأخر باعتباره تهديدا تاريخيًا، منذ ظهور الإسلام حتى الوقت الحاضر. فالمواجهات والمجابهات المبكرة، سواء على المستوى الديني أو السياسي، تقدم الصور والفولكلور التي تؤيد الأنماط الشائعة المتبادلة بين الجانبين، كما تدعم الشكوك المتبادلة التي تستمر في تغذية المخاوف والانحيازات وتواصل الحفاظ على رؤية الإسلام ضد الغرب، أو الغرب ضد الإسلام.

الهوامش

- (1) John O. Voll, "Renewal and Reform in Islamic History: Tajdid and IslahS", in John L. Esposito, ed., Voices of Resurgent Islam (New York: Oxford University Press, 1983), Nehemiah Levtzion and John O. Voll, eds. Eighteenth - Century Renewal and Reform in Islam (Syracuse, N.Y.: Syracuse University Press, 1987).
- (2) Donald Eugene Smith, ed., Religion and Modernization (New Haven, Conn.: Yale University Press, 1974), p. 4.
- (3) Daniel Crecelius, "The Course of Secularization in Modern Egypt, "in John L, Esposito, ed., Islam and Developent: Religion and Sociopolitical Change (Syracuse, N.Y.: Syracuse University Press, 1980), p. 60.
- عن دراسات الإحياء الإسلامي، انظر: (4)
- Yvonne Y. Haddad, John O. voll, and John L. Esposito, eds., The Contemporary Islamic Revival: A Critical Survey and Bibliography (New York: Greenwood press, 1991); John L. Esposito, Islam and Politics, 3 rd ed. (Syracuse, N. Y.: Syracuse University, Press, 1991); James p. Piscatori, ed., Islam in the Political Proceses (Cambridge: Cambridge University Press, 1983); and Nazih Ayubi, Political Islam Religion and Politics in the Arab World (London: Routledge, 1991).
- (5) See John J. Donohue . "Islam and the Search for Identity in the Arab World, "in Esposito, ed., Voices of Resurgent Islam, ch. 3; Ali Merad, "The Ideologisation of Islam in the Contemporary Arab World." in Alexaner S. Cudsi and Ali E. Hillal Dessouki, eds., Islam and Power (Baltimore, Md.: The Johns Hopkins University)

- Press, 1981), ch 3; Yvonne Y. Haddad, "The Arab Israeli Wars, Nasserism, and the Affirmation of Islamic Identity, "in John L, Espostito, ed. Islam and Development: Religion and Sociopolitical Change (Syracus, N.Y; Syracuse University Press, 1980), pp. 118-20.
- (6) Philip S. Khoury, "Islamic Revivalism and the Crisis of the Secular State in the Arab World, "in I. Ibrahim, ed Arab Resources: The Transformation of a Society (London: Croom Helm, 1983), pp. 213-34; Ayubi, Political Islam, pp. 164-74; Henry Munson, Islam and Revolution (New Haven, Conn.: Yale University Press, 1988) ch 9.
- (7) James P. Piscatori, Islam in a World of Nation States (Cambridge: Cambridge University Press, 1986) p. 26.
- (8) The Islamic (Student) Association of Cairo University, "Lessons from Iran," in John J. Donohue and John L. Esposito, eds., Islam in Transition: Muslim Perspectives (New York: Oxford University Press, 1982), p. 246.
- (9) Ibid ., p. 247.
- (10) See Michael C. Hudson, "The Islamic Factor in Syrian and Iraqi Politics," in James P. Piscatori, ed., Islam in the Political Process (Cambridge: Cambridge University Press, 1983), pp. 86 ff.
- (11) Jacob Goldberg, "The Shii Minority in Saudi Arabia, " in Juan R. I. Cole and Nikki R. Keddie, eds., Shiism and Social Protest (New Haven. Conn.: Yale University Press, 1986), p. 243.
- (12) William Ochsenwald, "Saudi Arabia and the Islamic Revival," International Journal of Middle East Studies 13:3 (August 1981): 271, 276-77; Joseph Kechichian, "The Role of the Ulama in the Politics of an Islamic State: The Case of Saudi Arabia, "International Journal of Middle East Studies 18:1 (February 1986); 56-68; James P. Piscatori, "Ideological Politics in Saudi Arabia, "in Piscatori, Islam in the Political Process (Cambridge: Cambridge University Press, 1983), p. 67.

- (13) Shaul Bakhash, The Reign of the Ayatollahs: Iran and the Islamic Revolution (New York: Basic Books, 1984), pp. 234-35.
- (14) Delip Hiro, Iran Under the Ayatollahs (London: Routelge and Kegan Paul, 1985), p. 340.
- (15) Joseph Kostiner, "Kuwait and Bahrin, "in Shireen T. Hunter, ed., The Politics of Islamic Revivalism (Bloomington: Indiana University Press, 1988), pp. 121 ff.

الإسلام والغرب جذور الصراع والتعاون والمواجهة

على الرغم من الجذور اللاهوتية المشتركة والتفاعل على مر القرون بينهما، فإن علاقة الإسلام بالغرب تميزت غالبًا بالتجاهل المتبادل، واستخدام الأنماط الشائعة، والاحتقار المتبادل والصراع؛ إذ إن المنافسات القديمة والصراعات الحديثة قد صعّدت الاختلافات بحيث حجبت تمامًا الجنور المشتركة والرؤية المشتركة للتراث اليهودي المسيحي – الإسلامي، إذ إن كلاً من الجانبين ركز فقط على الاختلافات للبرزة، وعمل على استقطاب هذه التقاليد التوحيدية العظيمة المتداخلة بدلاً من توحيدها.

لقد شكلٌ نجاح الإسلام وتوسعه الباكر تحديًا على المستوى اللاهوتي، والسياسي والثقافي أثبت أنه عقبة كئود في سبيل الفهم، كما شكل تهديدا للغرب المسيحي وكل من الإسلام والمسيحية يمتك شعورا

برسالة ومهمة عالمية كان محتمًّا أن تؤدي إلى المواجهة بدلا من التعاون بينهما بالنظر إلى أحداث الماضي. ويسبب تاريخ طويل، غالبًا ما كان العالم المسيحي خلاله يسب النبي والإسلام الذي كانت صورته مشوهة جدا بالنسبة لهم، ويسبب تاريخ حديث كان الإسلام خلاله يوضع على قدم المساواة مع الإرهاب والتطرف، فإن بعض الفهم للإسلام يكون ضروريًا قبل أن نتحرك لدراسة العلاقات بين الغرب والعالم الإسلامي. وعلاوة على ذلك، فإن بعض الوعى بالقرآن، والنبي والفترة الإسلامية الباكرة أمر لاغنى عنه لفهم الإسلام، طالما أنهم استمروا في طرح نموذج يقتدى به المسلمون والحركات الإسلامية في كل عصر. وبينما نحن نناضل لكي نتخطى النماذج النمطية والميل إلى قصر تصوراتنا عن الإسلام والمسلمين في المتظاهرين الذين يهتفون «الموت الأمريكا» أو «الحنهاد ضد الكفار»، فمن المهم أن نتذكر أن الرجال والنساء من كل عرق ولون، وطبقة اجتماعية، وخلفية تعليمية عبر العالم وخلال العصور قدد وجدوا في الإسالام عقيدة تغذى حياتهم بالأمل وتغيرها، وعقيدة تقدم إحساسًا بالأمة، والتضامن والسلام،

أصول الإسلام وطبيعته:

على الرغم من أن أصول الجماعة الإسلامية ترجع إلى زمن محمد وفترة القرن السابع، فإن المسلمين، مثلهم مثل اليهود والمسيحيين، يرجعون أيضا بأصول تراثهم الدينى (الإسلام) إلى إله واحد أحد (الله) من خلال خط طويل من الرسل والأنبياء. ومن ثم فإن المسلمين يؤكدون على أن التراث اليهودى – المسيحى هو بشكل أكثر دقة التراث اليهودى – المسيحى المسيحى الإسلامى؛ لأن الثلاثة جميعا من أبناء إبراهيم (أبو الأنبياء)، أول من تلقى الوحى الربانى من الأنبياء، وهم يتشاركون فى ديانة إبراهيم بإيمانها العام بالله، وبالأنبياء، وبالوحى وجماعة تلتزم بالتعاليم الإلهية، وبالمسئولية الأخلاقية (۱). وبينما يرجع اليهود بأصولهم إلى إبراهيم من خلال إسحق ابنه من سارة، يرجع المسلمون بأصولهم أيضا إلى إبراهيم من خلال إسماعيل أول أولاده من هاجر.

ومثلما تسجل القصة المقدسة الشعب اليهودي انتصار رسالة التوحيد التي أوحى بها الله إلى آدم وإبراهيم وموسى في عالم وثني، كذلك يحكى التاريخ الإسلامي عن عملية مماثلة للتوحيد الصارم، والنبوة، والوحى الإلهى داخل سياق اجتماعي قبلي ووثني (٢). ومثلما يمتلك اليهود الكتاب المقدس أو التوراة، والكتاب المسيحي المقدس، فإن المسلمين أيضا لديهم كتابهم المقدس، القرآن. ويؤمن المسلمون بأن الله أرسل وحيه أولاً إلى اليهود ثم إلى المسيحيين، ولكن الوحى قد جرى تشويهه بالتدخل الإنساني وتحريف الكتب المقدسة، مما أنتج عقائد مثل التجسد والصلب والتجسد الثاني للمسيح، وعقيدة الخلاص. وكتاب العبرانيين المقدس أو العهد القديم والعهد الجديد المسيحي يعتقد أنهما صيغة محرفة عن الأصل، الذي كان وحيًا إلهيًا نقيًا. وبالتالي فإن الله

أرسل وحيه مرة أخرى من خلال محمد، خاتم الأنبياء والمرسلين. وهذا، إذن، هو الأساس الذي يقوم عليه الإيمان الإسلامي بأن القرآن، ألذي يرى المسلمون أنه كلمة الله التامة الكاملة الحرفية، ينسخ الكتب اليهودية والمسيحية.

محمد رسول الله:

يقدم الإسلام والنبى محمد المصادر المقدسة والهداية لتطور العقيدة في الماضى والحاضر على حد سواء. وبينما كان أتباع محمد يتجهون نحوه في حياته، كذلك فإن المسلمين الأتقياء عبر العالم ينظرون إلى النحى وتعاليم الرسول لتوجيه حياتهم.

ولد محمد في شبه الجزيرة العربية (العربية السعودية الحديثة تقريبا) في سنة ٧٠م، وهو محمد بن عبدالله (٧٧٥-٣٣٢) الذي كانت له تجربة دينية عميقة في سن الأربعين أحدثت تحولاً في حياته وبدأت بناء جماعة صارت بعد أربعة عشر قرنًا من الزمان ثاني أكبر جماعة دينية، تنتشر على اتساع الدنيا، ويبلغ عدد أتباعها حوالي بليون نسمة. وبالمقارنة مع معظم الأنبياء أو مؤسسي الديانات العالمية العظمي، ممن بقيت حياتهم غير موثقة، قبان عددًا مهمًا من الوثائق الباكرة تقدم معلومات عن حياة النبي وأعماله: القرآن، والحديث، والسيرة النبوية الباكرة التي وضعها ابن إسحق (توقى حوالي سنة ٧٦٨م)(٢). وعلى أية

حال، فإن ما نعرفه عن حياة محمد الباكرة قليل. فقد عانى اليتم وهو طفل ورباه أقاربه. ويخبرنا التراث الإسلامى أنه عندما كان شابًا فى سن الخامسة والعشرين تزوج من أرملة ثرية، هى السيدة خديجة التى كانت صاحبة قافلة تجارية وكان النبى محمد يدير أعمالها وكانت تكبره سنًا بحوالى خمس عشرة سنة. ولأن النبى محمد كانت تتملكه ميول دينية كان يعتكف فى مكان هادئ (غار حراء) للتفكير والتأمل. وفى سنة القافلة التجارية رسول الله، عندما تلقى أول وحى من الله بواسطة الملاك جبريل ﴿ اقْرأ بّاسُم رَبكَ الذي خَلَق آلإنسَانَ مَن عَلق آلَ وَاقرأ رَبّك الأكرم آلَ الذي عَلَم الإنسَانَ مَا لَم يَعلَم ﴾ «سورة العلق ١-٥». وإذا مررنا بالفترة فيما بين سنة ١٦٠ وسنة ٢٦٢م، سنجد أن القرآن قد تم جمعه كله بعد وفاة النبى ليكون كتاب الإسلام المقدس.

ويرسم التراث الإسلامى صورة أولية لنبى مضطرب، وقلق إلى حد ما استحوذت عليه التجربة، مثل الأنبياء العبرانيين الوارد ذكرهم فى الكتاب المقدس. مضطرب بشأن معنى التجربة (تجربة الوحى) وقلق حول كيفية تلقى الآخرين لدعواه. وعلى نحو ما يكشف تاريخ تراث الأنبياء، أن أولئك الذين نادوا بأنهم منذرون ورسُلُ من الله لم ينعموا بحياة سهلة. فالأنبياء الذين قالوا بأنهم ضمير المجتمع الذى ألهمه الله، والذين أدانوا كفر المجتمع، والذين تحدوا الثابت والثقافة السائدة غالبًا ما واجهوا الاستهزاء والرفض والاضطهاد، لم يكن محمد استثناءً.

فعلى مدى عشرة أعوام كان يدعو إلى إصلاح دينى واجتماعى فى مكة. وقد دعا محمد والقرآن إلى إله واحد أحد يرفض تعدد الآلهة الوثنية وعبادة الأصنام فى بلاد العرب، كما أدان الظلم الاجتماعى. ولم يزعم محمد أنه جاء بدين جديد وإنما جاء ليطهر ديانة إبراهيم الحقيقية ويعيدها، وكانت رسالته رسالة إصلاح وإعادة بناء مجتمع وثنى لايؤمن. ومثل عاموس وحيرميا من قبله، كان محمد رسول الله الذى أدان عدم تدين مجتمعه يدعو سامعيه إلى أن يتوبوا ويطيعوا الله، لأن يوم الحساب الأخير كان قريبًا. ﴿ وَلُ الله الذاس أَنُما أَنَا لَكُمْ نَذِيرٌ مُبِنٌ (آ) فَالَذِينَ أُولِنِكَ أَصُحَابُ الْجَحِيم ﴾ والدج ٤٩-٥١ه.

لقد نادى محمد المجتمع المكى لعبادة الله الواحد الحق ودعاهم إلى نبذ عبادة أصنامهم، ولم تكن شبه جزيرة العرب غريبة على التوحيد. وعلى أية حال، فبينما كانت هناك جماعات يهودية ومسيحية إلى جانب بعض الموحدين العرب (الأحناف)، فإن طائفة كبيرة من الأرباب والربات القبلية كانت تسود مجتمع شبه الجزيرة العربية. وكان محمد يدعو إلى العودة إلى ديانة إبراهيم: أي الإيمان بإله واحد حق، هو الخالق الرازق والحاكم على الكون. وكانت تعاليم محمد والقرآن تقول بأن البشر سوف يخضعون الحساب وسوف ينالون ثوابهم أو عقابهم الخالد على أعمالهم يوم القيامة، والدعوة إلى الإسلام كانت دعوة البعد عن طريق الكفار والعودة إلى الصراط المستقيم (الشريعة). وهذا التحول كان يعنى

الانخراط في جماعة مكرسة لعبادة الله الحق، والخضوع لمشيئته، ويهذا يتم خلق جماعة تنعم بالعدالة الاجتماعية.

كانت الرسالة القرآنية تحديا للنظام السياسى الاجتماعى والدينى السائد. إذ كانت مكة مركزاً للحج بقدر ما كانت مركزاً للتجارة، فى فترة تحولها من مجتمع قبلى شبه بدوى إلى مجتمع حضرى تجارى. فظاعة الله ورسوله، وأخوة المؤمنين، والصدقات للفقراء والجهاد ضد القهر، كلها أمور يجب مراعاتها. ويدين القرآن استغلال الفقراء واليتامى والنساء؛ ويحرم الفساد، والاحتيال والغش، والعقود المزورة في التعامل، والتباهى بالثروة والغطرسة، كما يقرر عقوبات صارمة ضد الغيبة والسرقة والقتل، وشرب الخمر، والميسر، والزنا. وقد أدت دعوة محمد بأنه رسول الله، وإدانته لمظاهر الظلم في المجتمع المكي، وإصراره على أن كل المؤمنين ينتمون إلى أمة عالمية واحدة إلى تقويض السلطة السياسية القبلية. كما أن إدانته لعبادة الأصنام مثلت تهديداً خطيراً للمصالح الاقتصادية للمكيين الذين كان لهم الإشراف على الكعبة، التي كانت مكاناً لسوق سنوية كبيرة (سوق عكاظ)، وكانت بذلك مصدراً لهيبة مكة الدبنية ومورداً للدخل.

وبعد عشر سنوات أحرز محمد نجاحًا محدودًا. وبالمستويات الدنيوية كان يمكن اعتباره خاسرًا. فعلى الرغم من أنه تمتع بحماية عمه واسع النفوذ، أبوطالب، وحماية أهله من بنى هاشم، فإنه هو نفسه كان يفتقر إلى القوة والهيبة لكى يتغلب على المعارضة الواسعة من جانب

الأرستقراطية المكية، التى قادتها قريش، القبيلة التجارية الحاكمة فى مكة، ومع وفاة زوجته وعمه، فقد محمد الأعمدة التى استند إليها فى مؤازرته وحمايته وكان أكثر توحدًا وأكثر عرضة للأذى. وتصاعد الاضطهاد ضد العصبة القليلة من أتباعه على أيدى أبناء الأرستقراطية المكية، الذين اعتبروا قول محمد بأنه نبى، وبرنامجه الإصلاحي وما فيه من نقد صريح للحالة الراهنة من الناحية الاجتماعية الاقتصادية والسياسية، بمثابة تحد لزعامتهم ومصالحهم. ولهذه الأسباب، فإنه عندما تلقى الدعوة من زعماء المدينة، وهي واحة زراعية، لكى يكون حاكمًا في المدينة، هاجر هو وصحابته المكيون سنة ٢٢٢م وهناك أقاموا أول أمة إسلامية.

ولايمكن أن نكون مبالغين في تقدير قيمة الهجرة، أي هجرة محمد وأصحابه من مكة إلى المدينة. إذ إن الهجرة تشكل بداية الأمة الإسلامية وكانت لها أهمية دينية وتاريخية جعلت منها أساس حساب التاريخ الإسلامي، فهي السنة الأولى في التقويم الإسلامي، وكان انتقال محمد إلى المدينة علامة على تحول كبير في التاريخ من ماضى وثني قبل الإسلام إلى عالم يهديه الله وتخلت فيه الروابط العرقية القبلية عن مكانها للعضوية في أمة يربطها ويجمعها الإيمان الديني العام.

كانت الأمة في المدينة تتالف من عدة بطون قبلية، بما فيها بعض البطون اليهودية (*). وعلى مر الزمن تمكن النبي محمد من تدعيم سلطته

^(*) هنا جانب المؤلف الصواب لأن أول معاهدة للرسول، عليه الصلاة والسلام، مع اليهود جاء فيها «المؤمنون أمة... ويهود أمة» وهكذا لم يكن اليهود ضمن الأمة كما يزعم المؤلف (المترجم)

وقوته، ودخلت القبائل الوثنية في الإسلام، وأخيراً صار محمد نبيًا وقائدًا للأمة في أن⁽³⁾. ولم يعرف الإسلام التفريق الحاد بين ما هو مقدس وما هو دنيوي، أو بين الدين والمجتمع، والفرد والأمة. وتوجه الإسلام تمت صياغته في رمز تجسده الآية القرآنية المتواترة وأطيعوا الله ورسوله به. إذ إن الوحي الذي تلقاه النبي وبلّغه كان هاديًا من ناحية، واستجابة من ناحية أخرى، لتفاعلات تاريخ الأمة. وفي الوقت نفسه كان النبي يرعى أحوال الأمة ويحكمها، باعتباره زعيمها السياسي والعسكري، وقاضيًا ومصلحًا اجتماعيًا. فقد كان الدين مكونًا أصيلاً في الزعامة والحياة ونسيج المجتمع، يقدم أخلاقيات للعبادة (فروض الله) والحياة الاجتماعية (فروض الجماعة). وإذا كان الإسلام يعني الخضوع للشيئة الله، فالمسلم هو الشخص الذي يسلم وجهه لله، ويتبع مشيئة الله ويحولها إلى واقع في حياته الفردية وحياة الأمة أيضا.

وقد عكست المدينة المنورة العلاقة التامة بين الدين والدولة فى الإسلام، وهو نموذج ترك تأثيره على تطور الأمة الإسلامية أنذاك وفى الوقت الحاضر على السواء. إذ كانت الدولة تحت قيادة محمد، نبى الله، يهديها الوحى الإلهى. وقام النبى محمد بأدوار تنفيذية وتشريعية وقضائية باعتباره رأس الدولة. فقد كان يشرف على الشئون المحلية والخارجية وعلى النواحى العسكرية وجمع الضرائب (الزكاة) وفض المنازعات. وكانت الأمة الإسلامية ملزمة بأن تتبع كلمة الله وحكمه

بالإضافة إلى نشرهما. وقد جمع النبى محمد بين العمل الدبلوماسى والعمل العسكرى. وعاد منتصراً إلى مكة وعند وفاته سنة ٦٣٢م كان قد جمع بين القبائل المتنافرة في شبه الجزيرة العربية.

لقد جاء محمد بما هو أكثر من مجرد تجميع أو تفسير العادات والأفكار الدينية الموجودة (عربية ويهودية ومسيحية) ؛ إذ إنه صاغ طرازًا جديدًا النظام والأمة، أمة دينية وسياسية تضرب بجنورها وتتوحد مع رؤية دينية أو رابطة دينية أ. فقد تم قبول الأفكار والمؤسسات القديمة وتحويلها في ضوء المعايير الإسلامية، عندما تمت صياغة نموذج لمعنى الهوية والتضامن والأمة والسلطة.

وفى القلب من هذه الحركة كان ثمة «دين جديد»، هو فهم خاص لعنى ومضامين رؤية الإسلام التوحيدية وأسلوب الحياة: أى وحدانية الله القوى سبحانه وتعالى؛ ومشيئته الغالبة للخلق التى تركت تأثيرها على الحياة الخاصة والعامة؛ ومتطلبات الخضوع لهذه المشيئة، والفرض الواجب على كل مسلم بوصفه فردًا وبوصفه عضوًا فى أمة دينية أن يحقق حكم الله وينشره ؛ وكمال وصحة الوحى القرآنى وأن رسالة محمد النبوية هى آخر الرسالات وخاتمتها. كانت هذه الرؤية هى التى قُينض لها أن تحدث تحولا لقبائل بلاد العرب والذى أدى بدوره إلى

الحكومة والمجتمع الإسلامى:

عجًّل موت النبى محمد بأزمة القيادة فى الأمة تمثُّل حلها فى خلق الخلافة كما بذر البذور التى أنبتت الفرعين الرئيسيين فى الإسلام، السنة والشيعة. ومع موت محمد، واجهت الأمة الإسلامية عملية اختيار خليفة له. ويرز رأيان؛ كانت الأغلبية تعتقد أن محمدًا لم يحدد خليفة وتم قبول اختيار خليفته على يد كبار صحابته، وكان الخليفة أن يشغل منصب الزعيم السياسى للأمة دون أية مزاعم فى النبوة. وعلى أية حال، كانت مناك أقلية تعتقد أن محمدًا قد عين عليًا، الذى كان ابن عمه وزوج ابنته، والذى كان أكبر الرجال فى عائلة النبى محمد. وبالنسبة لأتباع على (الشيعة) كان لابد أن تبقى زعامة الأمة الإسلامية داخل بيت النبى. وكسان يجب أن يكون على ونسله هم القادة الدينيين السياسيين السياسيين الأمة.

وكان الإمام الشيعى، على الرغم من أنه ليس نبيًا، وعلى النقيض من منصب الخليفة، يتمتع بمكانة دينية خاصة للغاية باعتباره قائدا ملهمًا دينيًا ومعصومًا.

وساد رأى الأغلبية السنية. وتم تنظيم الأمة الإسلامية وحكمها فى ظل دولة خلافة سرعان ما تحولت إلى خلافة مركزية وراثية ذات صبغة إمبراطورية (٢). ويمكن تقسيم القرون الستة الأولى من تاريخ الإسلام إلى شلات فترات رئيسية: الخلفاء الراشدين الأربعة فى المدينة المنورة

(٦٦٢-٦٢٢)، وقد أطلق عليهم هذا الاسم لأن حكمهم، المتصل بعهد النبى محمد، يعتبر بمثابة الفترة التكوينية النموذجية والقياسية فى تاريخ الإسلام؛ الخلافة الأموية (٦٦١-٧٥٠) فى دمشق ؛ ثم الخلافة العباسية (٧٥٠- ١٢٥٨) فى بغداد.

كانت النظرة العالمية التي سادت في أثناء فترة الخلافة ذات صبغة دينية قوية. فبينما كان الحكام يعتمدون على جيوشهم لضمان أمنهم والقسيام بالغرق قدم الإسلام الإطار الإيديولوجي للدولة والمجتمع، وقدم مصدرًا للشرعية والسلطة. وأيا كانت سلطة الحاكم أو الكيفية التي جاء بها إلى الحكم، فإنهم جميعا كانوا يبحثون عن الشرعية في لقب الخليفة الذي يحملونه باعتبارهم خلفاء النبي، باعتبار كل منهم «أمير المؤمنين»، الذي كان واجبه أن يذود عن العقدة وينشرها وأن يتأكد من أن المجتمع يحكمه شرع الله. وتم تقسيم العالم إلى (دار الإسلام) التي تضم كل الأراضي الإسلامية، والعالم غير الإسلامي (دار الحرب). وكانت أمور المواطنة، والضرائب، وقضايا الحرب والسلام محسومة بالإيمان الديني. فالمسلمون ينعمون بالمواطنة الكاملة ويدفعون ضرائب بعينها { الزكاة والخراج} على حين كان اليهود والنصاري (أهل الكتاب) يعاملون باعتبارهم أهل ذمة ويدفعون ضربية معينة [الجزية] في مقابل أن يقوم الجيش الإسلامي بالدفاع عنهم وحمايتهم.

انتشار الإسلام والفتوح الإسلامية :

وفى غضون مائة سنة بعد موت النبى محمد، كان الخلفاء قد أسسوا دولة أعظم من إمبراطورية روما فى عزها. وكانت الصدمة التى تلقاها النظام العالمي وخاصة العالم المسيحي أكبر من أن تُحسب. إذ تجلّت قدرة قبائل بلاد العرب على الاتحاد وخروجها من شبه الجزيرة، وتغلبها على الإمبراطورية البيزنطية (الرومانية الشرقية) والإمبراطورية الفارسية (الساسانية). وبنهاية القرن كانوا قد خلقوا خلافة إسلامية كبرى تمتد من شمال إفريقيا إلى الهند، كل هذا بدا أمرًا لايمكن التفكير فيه.

هناك أسباب عديدة لسرعة التوسع العربى ونجاحه: الإنهاك المتبادل بين كل من الإمبراطورية البيزنطية والإمبراطورية الفارسية بعد سنوات من الحرب، وسخط الشعوب من حكامهم الأباطرة، ومهارة المحاربين البدو، وجاذبية الغنائم. وعلى أية حال، فإن العوامل الحاسمة تمثلت في صعود الدولة ودور الإسلام في توحيد القبائل المتنافرة وطرح شعور أعظم بالمعنى والغرض:

«الإسلام... قدم الأسس الإيديولوجية لهذه الطفرة الملحوظة في التنظيم الاجتماعي.. وفي هذا المعنى، كانت الفتوحات حركة إسلامية حقيقة. لأن الإسلام – مجموعة العقائد الدينية التي بشر بها النبي

محمد، وما يتفرع عنها – هو الذي أشعل شرارة عملية الدمج في النهاية، ومن ثم كان الإسلام السبب النهائي في نجاح حركة الفتوح»(٧).

وإدراك أن هذا كان في الواقع حركة إسلامية، أو الاعتقاد فيه، لا يزال سائدًا حتى اليوم لدى العديد من المسلمين باعتباره مصدرًا للإلهام والقدوة. ويسبب الميل السائد في عصرنا العلماني إلى التقليل من شأن الدين كعامل رئيسي في التطور الاجتماعي السياسي، فمن المفيد أن نضع في أذهاننا تعليقًا مشابهًا يتعلق بالأهمية المركزية للإسلام في حركة الفتوح، أخذناه من كتاب ألفه اثنان من المؤرخين الغريين غير السلمين.

«حتى المؤرخ العلماني... يجب أن ينظر إلى الإسلام باعتباره العامل الحاسم في توسع العرب. إذ لايمكن فهم السبب في أن القبائل العربية التي استمرت على مر القرون تخوض الحرب ضد بعضها البعض، والتي عُرفت بحرصها البالغ على استقلالها، قد وضعت نفسها فجأة تحت إمرة القادة المسلمين طواعية (نقول إنه) لايمكن فهم هذا بمعزل عن الإسلام، لقد كان الإسلام هو الذي قدم صيحة الحشد الضرورية وغرس في المحاربين البدو إحساسًا بأنهم يحاربون في سبيل هدف عظيم ومهما كانت الدوافع المادية الأصلية البدو... (فإنهم وجدوا أنفسهم) داخل حركة أعظم من أي شئ كانوا قد حلموا به، حركة ليست من صنعهم، ولايمكنهم تقسيرها سوى في ضوء التدخل الإلهي في الشئون الإنسانية»(^).

وخلال القرون التالية انتشر الإسلام في معظم أرجاء الدنيا. وبينما كانت الخلافة المركزية تتفكك، حلَّت محلها دول منفردة (سلطنات) امتدت من إفريقيا إلى جنوب شرق أسيا، من تمبكتو إلى جنوب الفليبين^(٩). فضلاً عن قيام المدن الإسلامية الكبرى فيما يعرف اليوم بجمهوريات أسيا الوسطى في الاتحاد السوفيتي السابق، وفي الصين، وشرق أوربا، وإسبانيا وجنوب إيطاليا وصقلية.

الجهاد:

برهن الانتشار السريع للإسلام على كونه خطرًا مزدوجًا يهدد العالم المسيحى، سواء كان على المستوى الدينى أو السياسى. كانت جيوش الإسلام وتجًّاره هم الدعاة لنشر الدين، إذ جلبوا الديانة الإسلامية والحكم الإسلامي معا. وقد استخدم الإسلام لكى يربط القبائل سويا ويلهمها ويعبثها كما كان مبررًا للتوسع والفتح. والمفهوم القرآني عن الجهاد في سبيل الله يعنى بذل الجهد للعيش عيشة طيبة، ولجعل المجتمع أكثر أخلاقية وعدالة. وقد ميز الفقهاء المسلمون السبل التي ينبغي الجهاد من خلالها «من رأى منكم منكرا فيلغيره بيده، فإن لم يستطع فبلسانه وإن لم يستطيع فبقلبه وهذا أضعف الإيمان »(۱۰) (۱۰).

^(*) هذا الحديث النبوى هو أساس العبارة التي كتبها المؤلف، ومن ثم رأيت وضعه بهذا الشكل. (المترجم)

وفي منعناه الأوسع يعني منصطلح «الجهاد» الحرب ضد الشير والشيطان، وجهاد النفس (الذي تشترك فيه الديانات الإبراهيمية الثلاث) الذي يسعى المؤمنون من خلاله إلى اتباع مشيئة الله، لكي يكونوا مسلمين أفضل. وهو نضال على مدى العمر لكي يكون المرء متحليا بالفضيلة ولكى يكون حقا على صراط الله المستقيم. وهذه هي الوسيلة الأولية التي يقدم بها المسلم التقي الشهادة على جعل حقيقة العمود الأول في الإسلام من حقائق الحياة اليومية. ونشر الإسلام «باليد» و«باللسان» يشير إلى الفرض القرآني على الجماعة الإسلامية ﴿ كُنتُمْ خُيْرٌ أُمَّة أُخْرِجتُ للنَّاس تَأْمُرُون بالمعروف وتنهون عن الْمُنكر، «Ji» عمران : ١١٠». وأخيرا، يعنى «الجهاد» النضال لنشر الإسلام والدفاع عنه. ومثلما يقدم المثال الذي جسده النبي قدوة وأساسا لدمج الدين والدولة، كذلك أيضا، تقدم حركة محمد بالفعل النموذج الجاهز للحركات الإسلامية في نضالها لإصلاح المجتمع والعالم. فالعالم أرض معركة بين المؤمنين والكفار، أحباء الله وأعداء الله أو أتباع الشيطان ﴿الَّذِينَ آمنُوا يُقَاتِلُونَ في مسيل الله والذين كفُرُوا يُقَاتِلُونَ في مسيل الطَّاعُوت فقاتِلُوا أُولُياء الشَّيْطان إِنْ كَيْدَ الشُّيطان كان ضعيفًا ﴾ (النساء:٧٦). ورسالة الأمة الإسلامية أن تنشر الإسلام في العالمين على نحو ما فعل النبي محمد وصحابته بنشر الحكم الإسلامي من خلال الدعوة والدبلوماسية والحرب، وأن تدافع عنه. والشريعة الإسلامية تشترط أن من واجب المسلم أن يحارب الوثنيين، والمرتدين وأهل الكتاب الذين لايقبلون الحكم الإسلامي، وأولئك الذين يهاجمون الأراضى الإسلامية. والموت فى المعركة هو أسمى شكل من أشكال الاستشهاد فى سبيل الله دين الإنسان. والكلمة العربية (شهيد) مشتقة من نفس الجذر الذى اشتقت منه (الشهادة) أى اعتناق الدين. ومكافأة الاستشهاد هى الفردوس مثلما فى المسيحية.

الحضارة الإسلامية:

بينما كان المسلمون ينشرون حكمهم ودينهم، أثبتوا أنهم يحسنون التعلم كما يحسنون الفعل. فعلى المستوى السياسى، أعاد الحكام المسلمون تنظيم جوانب القصور لديهم كما أعادوا تنظيم التطور المتقدم لعديد من الممالك والثقافات التى فتحتها جيوشهم. فالمؤسسات والأفكار وكوادر العاملين المحلية تم استيعابها أو الإبقاء عليها، ثم تعديلها لكى تتلاءم مع المعايير الإسلامية، على حين تعلم السادة المسلمون من رعاياهم الأكثر تقدما. وتم تأسيس المكتبات الكبرى ومراكز الترجمة، وجُمعت الكتب الكبرى في العلوم والطب والفلسفة من الشرق والغرب وتمت ترجمتها، غالبًا على أيدى الرعايا اليهود والنصارى، من اليونانية واللاتينية والفارسية والقبطية والسوريانية والسنسكريتية إلى العربية.

وأعقبت عصر الترجمة فترة من الإبداع العظيم، عندما ظهر جيل جديد من المفكرين والعلماء المتعلمين يبنون فوق الأساس المعرفي الذي

حققوه، وقدموا إسهاماتهم الخاصة في التعليم. «إن عملية أسلمة الموروثات قد فعلت ما هو أكثر من دمجها وإصلاحها. لقد أطلقت عنان طاقات إبداعية هائلة. لقد كانت فترة ازدهار الخلافة فترة ازدهار ثقافي عظيم»(١١). كان هذا هو عصر الأساتذة الكبار في الفلسفة والعلوم، ابن سينا وابن رشد والفارابي. وكانت المراكز الحضارية الكبري للتعليم ومكتباتها الذاخرة قد قامت في قرطبة وبالرمو ونيسابور والقاهرة وبغداد ودمشق وبخارى تتفوق على أوربا المتعشرة في أوحال العصور المظلمة. وكانت الحياة السياسية والثقافية للمسلمين وغير المسلمين في النول الإسلامية، على الرغم من الاختلافات القبلية والدينية، تدور داخل إطار الدين الإسلامي واللغة العربية. وتم تعريب أفكار وممارسات جديدة وصبغها بالصبغة الإسلامية نتاجا لعملية تغيير نشطة ومتحركة جعلت المسلمين يستعيرون من الثقافات الأخرى بحرية. وقد أبدوا إحساسا بالانفتاح والثقة بالنفس نابعا من كونهم السادة لا الخدم، والحاكمين وليس المحكومين. وعلى النقيض من حالهم في القرن العشرين، كان المسلمون أنذاك يتمتعون بإحساس السيطرة والأمن. وكانوا يشعرون أنهم أحرار في أن يستعيروا من الغرب، طالما أن هويتهم واستقلالهم لم يكونا مهددين بشبح الهيمنة السياسية والثقافية. وبينما كانوا يستعيرون، كانوا أيضا يقدمون تراثا إلى الغرب. وكان نموذج الحركة الثقافية الباكر قد انعكس حين ولت أوربا- الناهضة من غياهب العصور الوسطى- وجهها شطر المراكز الإسلامية التعليمية لكي تستعبد الكثير من تراثها الضائع ولكى تتعلم من تقدم المسلمين في الرياضيات والطب والعلوم.

الشريعة الإسلامية شرع الله:

إذا كانت الدعوة الإسلامية هي اتباع أو طاعة مشيئة الله، فإن معرفة مشيئة الله كانت ضرورة لازمة، وبينما تلخص العقيدة أو المذهب أسس الإيمان المسيحي، كذلك فإن الإسلام، مثل اليهودية، يجد انفسه التعبير الجوهري في الشريعة (٢٠١). فقد كانت الشريعة وليس الفقه هي النظام الحاكم لتعريف الدين أو تصويره وبالنسبة للفقهاء المسلمين، يكشف كل من القرآن والسنة النبوية عن شمولية أسلوب الإسلام في الحياة، بأبعادها الفردية والجماعية. وفي غضون عدة قرون بعد وفاة النبي كان المسلمون قد وضعوا القوانين التي تنظم أسلوبهم في الحياة. وقد سعى المسلمون الأتقياء الذين راعتهم السلطات غير المقيدة للحكام المسلمين والممارسات الأجنبية التي تتسرب ويتم استيعابها دونما نقد أو تمحيص، إلى تحديد شريعة الله لكي يحافظوا على شرع الله الحقيقي ويحدوا من سلطة الخليفة.

وإذ قام عمل الفقهاء والمشرعون الأفراد على القرآن والسنة النبوية، مع الإفادة من الموروث في العادات والتقاليد واستخدام العقل، أدى إلى ميلاد مدارس فقهية قامت في عدد من المدن الكبرى في العالم

الإسلامى: المدينة، مكة، دمشق، بغداد، الكوفة. وعلى الرغم من التحادهم فى الغرض وقيامهم على أساس من نفس المصادر القرآنية والرسولية، فإن استنتاجاتهم غالبًا كانت تحمل علامة السياقات المغرافية المختلفة والعادات والميول الفكرية المختلفة. ومن بين مدارس التشريع الكثيرة التى ظهرت بقيت عدة مدارس واستمرت قائمة (الحنفية، والمالكية، والشافعية والحنبلية والجعفرية).

وتقدم الشريعة الإسلامية الأصول التى يقوم عليها المجتمع الطيب، المثال الإسلامي. والشريعة إذن كانت مجموعة من المبادئ الإلهية العامة التى نزل بها الوحى، وتوجيهات وقيم يمكن البشر أن يطوروا منها قواعد مفصلة وتريبات يمكن تطبيقها بدورها على أيدى القضاة في ساحات القضاء.

وكان مجال الشريعة الإسلامية شاملاً، متضمنًا الترتيبات التى حكمت الطقوس والعبادات وعرَّفت المعايير الاجتماعية للأمة. وأركان الإيمان عموما خمسة وهي فروض على المؤمنين.

١- شبهادة أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله : وهي علامة على الدخول في الأمة الإسلامية.

 ٢- الصلاة : خمس مرات يوميًا في أوقات معلومة، وصلاة الجمعة مع الجماعة.

٣- الزكاة: ونسبتها ٥, ٢٪ من ثروة المسلم المجموعة، وينبغى أن توزع على الفقراء، لابوصفها إحسانًا ولكن باعتبارها فريضة إسلامية على كل المسلمين تجاه الإخوة والأخوات الأشد فقرًا في الأمة.

٤- الصوم: من الفجر حتى الغروب في شهر رمضان.

ه- الحج إلى مكة : على الأقل مرة واحدة فى العمر، لمن استطاع
 إليه سبيلا، أى لمن يتمتع بالصحة والموارد التى تيسر له ذلك.

وتشكل الأركان الخمسة مجتمعة نوعًا من الإحساس بالمسئولية الفردية، والإدراك الاجتماعي، والضمير الجمعى بالانتماء إلى أمة الإسلام الأكثر اتساعًا.

ويتجسد البعد الاجتماعي للشريعة في مجموعة من الترتيبات أو المعايير التي تحكم قوانين الأسرة والجريمة والتعاقد والقانون الدولي. وهنا على وجه الخصوص يرى المرء تأثير الإسلام على الحياة الشخصية وحياة الأمة على السواء. فثمة عدد كبير من القوانين تنظم الزواج وتعدد الزوجات، والطلاق، والمواريث، والسرقة، والزنا، وشرب الخمور فضلاً عن شئون الحرب والسلام.

وإذ تتميز الشريعة الإسلامية بوحدة جوهرية كامنة، فإنها تعكس أيضا تنوع السياقات الجغرافية، بعاداتها المختلفة، التى تطورت فى رحابها، مثلما تعكس الاختلافات الناجمة عن التفسير الإنسائى أو الحكم. والشريعة الإسلامية، إذن لم تكن جامدة أو مغلقة، بل إنها على العكس أظهرت حيوية ومرونة وتنوعًا وظلت قادرة على الاستجابة الظروف الجديدة من خلال المفتين الذين كانوا بمثابة المستشارين لساحات القضاء. وفتاواهم، سواء في النقاط الأدق في الشريعة أو في

المواقف والمسائل الجديدة، غالبًا ما تقود إلى هداية المحاكم إلى أحكامها. ويحلول القرن العاشر، على أية حال، كانت الشريعة الإسلامية تتجه إلى قدر أكبر من الثبات لأن الكثيرين من الفقهاء توصلوا إلى استنتاج أن شريعة الله قد تم تحديدها بشكل كاف في النصوص الشرعية ومن ثم برز اتجاه لتقييد الاجتهاد ويدلا منه تم التأكيد على وجوب (التقليد) النصوص الشرعية الإسلامية. وأدينت الممارسات والمذاهب الجديدة باعتبارها (بدعًا) تخرج عن الشرع الذي نزل به والوحى الإلهي كما أن التجديدات غالبًا ما كانت تعتبر نوعًا من الزندقة. ونتيجة لهذا ويمرور الوقت كان التمييز بين شرع الله الذي نزل به الوحى والكثير من الترتيبات الشرعية التي كانت من نتاج العقل البشرى والعادات المحلية يختفي في ضبابية النسيان. ومسألة الشرع الإسلامي والعادات المحلية يختفي في ضبابية النسيان. ومسألة الشرع الإسلامي والعادات المحلية يختفي في ضبابية النسيان القرنين التاسع عشر والعادات المحلية بنده تصير مسألة أساسية في القرنين التاسع عشر والعشرين، عندما بدأ المسلمون يستجيبون لتأثيرات التحديث والتطور.

الصوفية الإسلامية والروحانية:

وإذا أدركنا الدور الفطن الذى لعبته الشريعة الإسلامية فى تعريف الإسلام الرسمى، والميل السائد فى السنوات الحديثة للتركيز على الإسلام السياسى، بات من السهل أن يغيب عن بالنا التراث الصوفى الثرى الذى غذى حياة المسلمين بالأمل والذى يحسب له الانتشار الفعال

للإسلام فى معظم أنحاء الدنيا. والتراث الشرعى الرسمى، بما يميزه من اتجاهات عامة وعقوبات، كان على الدوام مصحوبًا بسعى وطريق موجه داخليا. وقد تم تعويض نص الشريعة من خلال التأكيد على الروح الداخلية أو قلب الدين والعقيدة الإسلامية.

بدأت الصوفية كحركة إصلاحية(١٣). وبالنسبة لبعض المسلمين الأتقياء، كانت الثروة والفخامة الناتجة عن حركة الفتوح، والتحول من الصياة البسيطة نسبيا في شبه جزيرة العرب إلى حياة البلاط الإمبراطورية في دمشق، تشكل تهديداً للعقيدة الخالصة والنسيج الأخلاقي للأمة؛ إذ إن مملكة الإنسان، التي تركز على الدنيا، بدا وكأنها قد هيمنت على مملكة الله وحجبتها، وهي البؤرة والمركز الحقيقي لحياة المسلمين. وفي عيون الصوفية كان الإسلام الظافر قد صار إسلامًا يتهدده الخطر. وإذ سعى المتصوفون إلى إعادة التركيز على حقائق الحياة الأخرى بدلاً من الانصراف إلى متع هذه الحياة الدنيا ومباهجها، بشر الصوفية برسالة تدعق إلى البساطة والتخلي عن أمور الحياة الدنيا، وقد أضيف إلى هذا الزهد المبكر جهد من الروحانية يؤكد على حب الله. وقدمت الصوفية طريقًا فعالاً مخلصًا إلى الله كان فيه حبُّ الله الخالص وخدمته المجردة، بمثابة تكملة للمقاريات الشرعية المرتبطة بالنصوص، وفي بعض الأحيان تحديًا لهذه المقاربات. ومن ثم فإن المسلم الطيب لم بكن مجرد فرد يخضع لمشيئة الله من خلال الالتزام بالشريعة، ولكنه كان أيضًا هو المؤمن الذي يسعى من خلال وسائل متنوعة، بما في ذلك

التجمع والإنشاد والذكر أحيانًا، للتقرب إلى الله وتجربة المثول في الحضرة الإلهية.

وقد أدى صهر الزهد والتعبد إلى تحويل الصوفية من حركة نخية حضرية صغيرة نسبيا إلى حركة شعبية عريضة احتذبت حماعاتها المُختلفة أتباعا من كل الطبقات الاجتماعية والخلفيات التعليمية. فالجماعات الصوفية التي تتجمع كل منها حول زعيم روحي (شيخ) كونت نظما للإخوة أو طرقا. ومنذ القرن الرابع عشر، تحولت الطرق الصوفية من جمعيات تطوعية صغيرة إلى طرق منظمة بشبكة عالمية لها مراكز تنتشر عبر أنحاء العالم الإسلامي، وصاروا هم دعاة الإسلام الكبار، وإليهم يرجع فضل انتشاره الفعلى. ففي أفريقيا وجنوب شرق أسيا انتشر الإسلام أساسا على أيدي الطرق الصوفية والتجار، ولم ينتشر بفضل جيوش الإسلام إذ إن الصوفية جات برسالة للإسلام كانت مذاهبها وممارساتها الروحية جاذبة للكثيرين، كما كانت مفتوجة الربط بين الموروثات والعادات الدينية المحلية. وبينما كان الإسالام الرسمي يؤكد غالبًا على المراعاة المبارمة لحرفية الشريعة، كانت الصوفية تطرح تراثا بديلا مرنا ومفتوحا للاستبعاب والهضم، فالمؤثرات الخارجية تم امتصاصها من السيحية والأفلاطونية المحدثة والهنيوكية والبوذية. وإذ صارت الصوفية حركة جماهيرية، دخلت في صراع مع الإسلام الرسمي الذي يمثله العلماء والذي كانت سلطته في المجتمع تواجه تحديا إزاء الشعبية والنجاح اللذين حظيت بهما الصوفية؛ لأن العلماء ومشايخ الصوفية غالبا ما تنافسوا للفوز بالنفوذ.

الإسلام والغرب:

كان الصعود والتوسع السريع للإمبراطورية الإسلامية وازدهار الحضارة الإسلامية قد فرضا خطرا مباشرًا على مكانة العالم المسيحى في العالم من الناحية اللاهوتية والسياسية على سواء. وكما لاحظ مكسيم رودنسون «كان المسلمون تهديدًا للمسيحية الغربية قبل أن يصبحوا مشكلة بزمن طويل»(١٤).

إذ إن التشابهات اللاهوتية بين المسيحية والإسلام وضعت الديانتين على طريق الصدام. إذ كانت كل أمة تؤمن أن ميثاقها مع الله يقتضى تحقيق وحى الله الباكر إلى أمة سابقة ضلَّت. وكل منهما تؤمن بتاريخ الوحى الإلهى وأن الوحى والرسالة التى جاعتها خاتمة للوحى والنبوة، وهكذا، فإنه بينما كان المسيحيون يزعمون لأنفسهم مكان الصدارة بحيث لم تكن أراؤهم عن اليهودية سوى مشكلة صغيرة لم يرد على بالهم أن يتخذ المسلمون نفس الموقف والمزاعم، بل رأوا فى الإسلام تهديدًا لتفرد دور المسيحية الذى يرعاه الرب ولدعوى أنها الممثل الوحيد للرب ووسيلة الخلاص الوحيدة. وفى أفضل الأحوال كان الإسلام (فى رأى الكنيسة) هرطقة يبشر بها نبى ضال ومشوش، وفى أسوئها كان

تحديًا مباشرًا للمزاعم والمهمة المسيحية: «إذ إن خليط الخوف والجهل قد أنتج كيانًا من الأساطير بعضها عبثى وغير منصف: المسلمون يعبدون الأصنام ويعبدون ثالوتًا مزيفًا، ومحمد ساحر، بل إنه كان أحد كرادلة كنيسة روما، خاب طموحه في أن يعتلى كرسى البابوية، فتمرد، وهرب إلى بلاد العرب وهناك أسس لنفسه كنيسة خالصة (١٥٠).

وكل من الإسلام والمسيحية يزعم رسالة عالمية لنفسه : وكلاهما كان يشكل أمة عالمية تقوم على أساس الإيمان المشترك وعلى أساس الدعوة بأن تكون نموذجًا لأمم الدنيا، والوسيلة لنشير مملكة الله ونصرها. وعلى أية حال، فإن الإسلام لم يقف عند مستوى الخطاب والجدل اللاهوتي. وكان نجاح الجيوش والدعاة الإسلاميين تجرية لقوة تبدو وكأنها جاءت من المجهول لكي تتحدى وجود السيحية وأسسها التي قامت عليها. وعلى الرغم من أن المسلمين كانوا في البداية أقلية في السلاد المفتوحة، فانهم صاروا أغلبية بمرور الوقت، بسبب تحول الجماهير المسيحية المحلية إلى الإسلام(١٦١). أما أولئك الذين بقوا على مسيحيتهم فإنهم قد تعربوا لغة وثقافة. وكانت استجابة العالم المسحى الغربي، مع استثناءات قليلة، دفاعية وذات صيغة حربية. فقد كان الإسلام خطرًا ينبغي وضعه في الحسيان. إذ إن الإمبراطورية البيزنطية التي كانت تبس حصينة قد انثنت وتعرضت لمخاطر الاكتساح خلال القرنين السابع والثامن. واجتاح المسلمون بجيوشهم الإمبراطورية الفارسية أيضاء كما فتحوا بلاد الشام والعراق ومصر واكتسحوا شمال

أفريقيا وأجزاء من جنوب أوربا حتى بسطوا حكمهم على معظم إسبانيا والبحر المتوسط من صقلية إلى الأناضول. ومضت التشابهات التاريخية واللاهوتية القديمة دون أن يلحظها أحد، على حين كان الغرب، كنيسة وبولة، يواجه الهجوم من العدو الذي وجد من الأسهل إدانته واستبعاده باعتياره همجيًا كافرًا بدلاً من فهمه.

غير المسلمين في الدول الإسلامية :

كانت الشعوب الأصلية في المناطق المفتوحة تنتمى إلى واحدة من الأمم الكتابية (أهل الكتاب): النصارى واليهود والزرادشتين (المجوس). وبالنسبة لكثيرين من السكان غير المسلمين في المناطق البيزنطية والفارسية الذين كانوا خاضعين بالفعل لحكم أجنبي، كان الحكم الإسلامي يعنى تغييرًا في الحكام، وكان الحكام الجدد غالبًا أكثر مرونة وتسامحًا، ولم يكن ضياعًا لاستقلالهم. والكثير من هذه الشعوب بات يتمتع بقدر أكبر من الحكم الذاتي المحلى وغالبًا ما كانت تدفع ضرائب أقل (في ظل الإسلام). والأراضي العربية التي ضاعت من البيزنطيين استبدلت الحكم اليوناني – الروماني بحكام عرب جدد، ساميين مثلما كانت الجماهير مشابهات لغوية وثقافية أشد حميمية معهم. وعلى المستوى الديني، برهن الإسلام أنه ديانة أكثر تسامحًا، تقدم حرية دينية أوسع لليهود والمسيحيين من أهل البلاد. ومعظم

الكنائس المسيحية المحلية كانت قد عانت الاضطهاد باعتبارها كنائس انشقاقية وهرطقية من جانب المسيحية الأرثوذكسية «الأجنبية» (البيزنطية). ولهذه الأسباب قامت بعض الجماعات اليهودية والمسيحية فعلا بمساعدة الجيوش الإسلامية الغازية. وقد لاحظ فرنسيس بيترز:

"كان الدمار الناتج عن الفتوح قليلا: فقد تم القضاء فقط على الخصوم الذين يمثلون الإمبراطورية وبزاعاتها المذهبية الدموية، ولم يشمل الجماهير التى خضعت للحكم الجديد. وقد تسامح المسلمون مع المسيحية ولكنهم قوضوا بنيانها؛ إذ إن الحياة المسيحية، والطقوس، والأوقاف، والسياسة، واللاهوت صارت كلها شأنا خاصًا ولم تعد شأنًا عامًا. ومن دواعى السخرية الحادة أن نزل الإسلام بمكانة المسيحيين إلى تلك المكانة التى وضع المسيحيون اليهود فيها من قبل، مع اختلاف واحد. كان الحط من مكانة المسيحيين مجرد تنزيل قانونى؛ إذ لم يكن مصحوبًا بالاضطهاد المنظم أو إراقة الدماء، وعموما، لم يكن مقرونًا بالسلوك المزعج، على الرغم من أن ذلك لم يكن دائمًا وفي كل مكان» (١٧).

ومثلما كان الحكام المسلمون يميلون إلى ترك المؤسسات الحكومية والبيروقراطية على حالها، فإن الجماعات الدينية أيضا كانت حرة فى ممارسة عقيدتها وفى أن تتحكم فى أمورها الداخلية من خلال شريعتها الدينية وزعمائها الدينيين. وكما سبق القول، كان المطلوب من الجماعات الدينية أن تدفع «الجزية» فى مقابل تمتعها بالسلام والأمن ؛ ولذلك كانوا معروفين باسم «أهل الذمة». وكان المثال الإسلامي هو صياغة عالم،

تحت حكم الإسلام تستأصل فيه عبادة الأصنام والوثنية، ويمكن أن يعيش فيه كل أهل الكتاب في مجتمع تهديه وتحميه السلطة الإسلامية. وبينما اعتبر الإسلام خاتم ديانات الله وأكملها، كان يمكن دعوة الأخرين، من خلال الإقناع أولا بدلاً من السيف، إلى اعتناق الإسلام. ومن ثم كانت هناك خيارات ثلاثة مطروحة أمام المسيحيين:

- ١- اعتناق الإسلام والانخراط الكامل في الأمة.
 - ٧- احتفاظ المرء بدينه ودفع الجزية.

٣- وإذا رفضوا الإسلام أو مكانة أهل الذمة يجب شن الحرب لفرض حكم الإسلام.

الحروب الصليبية:

ثمة حوادث قليلة لها تأثير أكثر استمرارًا وأشد تدميرًا على العلاقات الإسلامية – المسيحية من الحروب الصليبية. وهناك خرافتان تحكمان المفاهيم الغربية عن الحروب الصليبية : أولاهما: أن العالم المسيحى قد انتصر، وثانيتهما : أن الحروب الصليبية قد نشبت ببساطة لتحرير بيت المقدس. وبالنسبة لكثيرين في الغرب، تبدو الحقائق الخاصة بالحروب الصليبية غامضة (١٨). والواقع، أن كثيرين لايعرفون من الذي بدأ الحروب الصليبية، ولماذا تم خوضها، أو كيف تم إحراز النصر في

المعركة. وبالنسبة المسلمين، تعيش ذكرى الحروب الصليبية باعتبارها المثال الأوضح على المسيحية العسكرية، وتذكرة حية بعداوة المسيحية الباكرة تجاه الإسلام، وإذا كان كثيرون يعتبرون الإسلام ديانة السيف، فإن المسلمين على امتداد العصور قد تحدثوا عن عقلية الغرب وطموحاته الصليبية. ومن ثم، بالنسبة للعلاقات الإسلامية المسيحية، فهى حالة توضح أن ما حدث بالفعل في الحروب الصليبية كان أقل من الذكريات التي خلفتها هذه الحروب.

والحروب الصليبية التى أخذت اسمها من «الصليب» (باللاتينية (دريب الصليب) (باللاتينية (دريب الحادى كانت سلسلة من ثمانى حملات عسكرية تمتد من القرن الحادى عشر إلى القرن الثالث عشر تم فيها تعبئة العالم المسيحى (جيوش الفرنج المسيحية) ضد الإسلام (جيوش المسلمين). ويمثل القرن الحادى عشر منعطفًا مهما في العلاقة بين الغرب والعالم الإسلامي.

«حتى سنة ١٠٠٠م كان الغرب إقليمًا فقيرًا متخلفًا وأميا، يدافع عن نفسه بالكاد ضد هجمات الأمم المتبربرة برًا وبحرًا... كل هذا بينما كان الإسلام على امتداد قرون أربعة يتمتع بسلام وأمن داخلى، وبعُد عن الحروب المحلية، ومن ثم تمكن من بناء ثقافة حضرية باهرة مؤثرة. ثم تحول الموقف تحولاً دراميا... إذ أعيد إحياء التجارة { في الغرب} وبرزت المدن والأسواق، كما تزايد السكان... وتم زرع الفنون والعلوم على نطاق لم يعرف منذ أيام الإمبراطورية الرومانية»(١٠).

وشن الغرب، الخارج لتوه من العصور المظلمة، هجومًا مضادًا لطرد المسلمين خارج إسبانيا وإيطاليا وصقلية والمتوسط في وقت كان العالم الإسلامي يجرب اضطراب النضال السياسي والديني.

وعندما لقيت هذه القوى هزيمتها النهائية على أيدى الجيوش العباسية فى القرن الحادى عشر. كان الإمبراطور البيزنطى أليكسيوس كومنينوس الأول، الخائف من أن تجتاح الجيوش الإسلامية آسيا وتستولى على العاصمة الإمبراطورية البيزنطية، يلجأ إلى الغرب (فى طلب المساعدة). إذ إنه دعا الحكام المسيحيين(*) والبابا لصد المد الإسلامى بالقيام «برحلة حج» لتحرير القدس وما يجاورها من الحكم الإسلامى.

كانت القدس مدينة مقدسة بالنسبة لكل الديانات الإبراهيمية الثلاث. وكانت الجيوش الإسلامية قد فتحتها سنة ٦٢٨ خلال فترة التوسع والفتوح الإسلامية وتحت الحكم الإسلامي .

تركت الشعوب والكنائس المسيحية بدون إزعاج. وصارت المزارات المسيحية والذخائر المقدسة مواقع حج شعبية بالنسبة للعالم المسيحى، أما اليهود الذين كان الحكام المسيحيون قد حرموهم طويلا من العيش

^(*) لم يطلب أليكسيوس من الغرب سوى جنود مرتزقة لمساعدته ضد الأتراك السلاجقة ولم يكن هناك ذكر القدس (المترجم)

هناك، فقد تم السماح لهم بالعودة والعيش والعبادة فى مدينة سليمان وداود^(*). وينى المسلمون مزارا هو قبة الصخرة والمسجد الأقصى، بالقرب من حائط المبكى أخر بقايا هيكل سليمان، ومن ثم فهو موقع يحمل أهمية خاصة بالنسبة لليهودية^(**). وحينئذ تكدرت فترة استمرت خمسة قرون من التعايش السلمى بسلسلة من الحروب المقدسة التى جردتها المسيحية ضد الإسلام وخلَّفت تراثاً مستمراً من عدم الثقة وسوء الفهم.

كان البابا إربان الثانى هو الذى بدأ الحروب الصليبية استجابة لطلب الإمبراطور أليكسيوس، ففى سنة ١٠٩٥م دعا إربان إلى تحرير الأرض المقدسة من الكفار معتمدًا على تراث قائم بالفعل عن الحرب المقدسة، وبالنسبة للبابا، كانت الدعوة للدفاع عن الدين وبيت المقدس تقدم فرصة مثالية للحصول على الاعتراف بسلطة البابوية وبورها فى إضفاء الشرعية على الحكام العلمانيين، ولإعادة توحيد الكنيسة الشرقية (اللاتينية).

^(*) هذه صباغة المؤلف وتحن لانوافق عليها، لأن المدينة عربية بناها اليبوسيون العرب قبل أن يتمكن داود من غزوها. ثم يحكمها من بعده ابنه سليمان، وتنقسم الملكة إلى مملكتين بعد وفاة سليمان ولم يستمر الوجود اليهودي أكثر من أربعة قرون. في عمرها الذي بدأ منذ سنة ٢٥٠٠ ق.م على الأقل (المترجم).

^(**) تبدو هذه العبارة وكأنها مقصمة على السياق على الرغم من أن الدليل الأثرى أو التاريخي على بقايا هيكل سليمان أو حائط المبكى لم يوجد حتى الآن، ولابد أن نعجب من وضعها في سياق الحديث عن المسجد الأقصى. (المترجم)

كانت صيحة المعركة التى أطلقها البابا «الرب يريدها» قد أثبتت نجاحها فى البداية. إذ إن التوسل بالدين قد اجتذب العقلية الشعبية كما ربطها بمصالح الكثيرين الذاتية، مما أنتج عالمًا مسيحيا متحدًا إلى حد ما استرد نشاطه ؛ إذ إن الحكام المسيحيين، والفرسان والتجار قد ساقتهم المزايا السياسية والعسكرية والاقتصادية التى نجمت عن تأسيس مملكة لاتينية فى الشرق الأوسط. فالفرسان من فرنسا وغيرها من أنحاء الغرب الأوربى، تحركوا بدافع من الغيرة الدينية والأمل فى الحصول على الغنائم، واحتشدوا واتحدوا ضد «الكفار» فى حرب كان هدفها الصورى تحرير المدينة المقدسة: وربما كان الرب يريدها حقا، ولكن لايوجد دليل على أن مسيحيى بيت المقدس كانوا يريدونها، أو أن أي شيء غير عادى كان يحدث للحجاج بحيث يستدعى مثل هذه أى شيء غير عادى كان يحدث للحجاج بحيث يستدعى مثل هذه الاستجابة فى تلك اللحظة من التاريخ» (٢٠).

وكانت الحروب الصليبية تستلهم مؤسستين مسيحيتين ؛ هما الحج والحرب المقدسة: إذ إن تحرير الأماكن المقدسة من أيدى المسلمين قد أخذ من كليهما. فقد لعب الحج دوراً مهما فى التدين المسيحى. فزيارة المواقع المقدسة، وتوقير الذخائر المقدسة، والتوبة، جلبت (يقول الناقدون إنها اشترت) الغفران الذى وعد بمحو الذنوب. والقدس ذات الأهمية الجوهرية فى أصول الدين المسيحى، كانت رمزاً لمدينة الرب السماوية ومن ثم كانت موقعاً رئيسياً للحج. وفى الوقت نفسه، كان مفهوم الحرب المقدسة قد حول حروب العصور الوسطى وأضفى القدسية عليها مع

مفاهيمها عن الشرف والفروسية. فالمحاربون منتصرون سواء كسبوا معاركهم الأرضية أم لا. إذ كان دحر العدو يعنى الشرف والغنائم: والغفران الذي يكسبه كل أولئك الذين حاربوا في الحملات الصليبية كان يضمن لهم محو الذنوب ودخول الفردوس. وكان السقوط في المعركة يعنى الموت شهيدًا في سبيل الدين وكسب الصعود إلى السماء مباشرة بالرغم من الخطايا الماضية.

ولأن المسلمين كانوا غافلين ومنقسمين، كانت استجاباتهم الأولية غير فعالة؛ ووصلت جيوش الحملة الصليبية الأولى إلى القدس واستوات عليها سنة ١٠٩٩. ولكن عمر النجاح المسيحى كان قصيرا : «كان الصليبيون... إزعاجًا أكثر منهم تهديدًا خطيرًا للعالم الإسلامي»(٢١). وبمنتصف القرن الثانى عشر، شنت الجيوش الإسلامية استجابة ناجحة. فتحت الزعامة المقتدرة لصلاح الدين (ت : ١٩٩٣م) الذى كان واحدًا من أشهر القادة والحكام المسلمين، تم استرداد القدس سنة وبحلول القرن الثائث عشر كانت الحروب الصليبية قد انحدرت إلى مجرد وبحلول القرن الثائث عشر كانت الحروب الصليبية قد انحدرت إلى مجرد باعتبارهم هراطقة ومنشقين. وأخيرًا، فإن الخوف نفسه الذى كان سبب بداية الحرب المسيحية المقدسة، بدعوته إلى عالم مسيحى متحد لصد المد الإسلامي، قد تحقق سنة ١٩٤٣م عندما سقطت العاصمة البيزنطية القسطنطينية، وسُميت إسطنبول، وصيارت عاصمة الإمبراطورية القسطنطينية، وسُميت إسطنبول، وصيارت عاصمة الإمبراطورية

العثمانية. وهو حلم راود الحكام والجيوش الإسلامية منذ القرن السابع الميلادي قد تحقق. ومن المفارقات أن المضاوف المسيحية، والتهديد المستمر من جانب إسلام قوى توسعى، قد امتدت أنذاك إلى شرق أوربا التي خضع معظمها للحكم العثماني.

ويعتمد ميراث الحروب الصليبية على الموقع الذي يرى منه المرء التاريخ. فلكل من الأمة الإسلامية والأمة المسيحية رؤى ومصالح متنافسة، وكل منهما يسترجع ذكريات عن ارتباطها بالدين، وقصصا بطولية عن البسالة والفروسية ضد «الكفار»(*) وبالنسبة لكثيرين في الغرب، يقوم افتراض النصر المسيحي على أساس من تاريخ رومانسي يمتدح بسالة الصليبين، كما ينبني على اتجاه لتفسير التاريخ من خلال تجربة القرنين الماضيين اللذين شهدا الاستعمار الأوربي والقوة الأمريكية المتفوقة. وكل ديانة ترى الأخرى ديانة عسكرية، بربرية ومتعصبة إلى حد ما في حماستها الدينية، عازمة على أن تغزو الأخرى وتحولها وتستأصلها، ولذلك فهي عقبة في سبيل تحقيق مشيئة الله وخطر ماثل، وقد استمر النزاع بينهما خلال الفترة العثمانية، وخلال موجة الاستعمار الأوربي التالية، وأخيرا في المنافسة بين القوى العظمى موجة الاستعمار الأوربي التالية، وأخيرا في المنافسة بين القوى العظمى في القرن العشرين.

^{(*) (} يقصد المؤلف بالأمة المسيحية هنا الغرب: لأن المسيحيين الشرقيين لايشاركون الغرب تراثه عن الحريب الصليبية – المترجم)

الإمبراطورية العثمانية : جلاد أوريا :

لم تكد الحروب الصليبية تنقضى حتى واجهت أوربا مرة أخرى قوة التهديد الإسلامي وعظمته متجسدة في الإمبراطورية العثمانية. وكانت الإمبراطورية العثمانية واحدة من ثلاث سلطنات إسلامية إمبراطورية عظمي في العصور الوسطى: العثمانيون، والصفويون في إيران، ثم المغول في الهند. وكما الاحظ بوزورث أنه أكثر من أية إمبراطورية أخرى منذ الفترة الباكرة لحركة الفتوح والتوسع العربية «كان الأتراك العثمانيون هم الذين زرعوا الرعب في قلب أوربا المسيحية، لدرجة أن مؤرخ عصر إليزابيث، ريتشارد كنوليز المتخصص في تاريخ الأتراك، وصفهم بأنهم «الرعب الحالي للبشرية»(٢٢). فبعد أن استولوا على القسطنطينية سنة ١٤٥٣م، شرع العثمانيون في بناء دولة شاسعة فائقة التنظيم تتسم بالهيراركية والكفاءة. وصارت العاصمة الإمبراطورية في إستنبول التي وصل عدد سكانها إلى ٧٠٠,٠٠٠ نسمة - ضعف عدد سكان المدن الأوربية المعاصرة- مركزًا عالميا السلطة والثقافة (٢٢). فقد صار العثمانيون محاربي الإسلام العظماء، شيدوا دولة إمبراطورية عالمية ضمت العواصم الإسلامية الكبرى مثل القاهرة وبغداد ودمشق ومكة والمدينة. ومناوا تهديدا لقلب أوربا على مدى قرنين من الزمان تقريبًا.

وثمة سلسلة من السلاطين القادرين (ضمت الشهير محمد الفاتح ١٤٥١ – ١٤٨١م، وسليمان الكبيس ١٤٥٠ – ١٥٦١م) الذين قانوا

الجيوش والأساطيل العثمانية التى سادت معظم البحر المتوسط والمحيط الهندى. وشيدوا إمبراطورية كان حجمها ورخاؤها وحكومتها وثقافتها تنافس الخلافة، مثلما فعلوا فى الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. ومثلما حدث فى الفتوح العربية الباكرة كانت سياستهم المرنة تجاه المسيحيين الأرثوذكس وغيرهم من الأقليات الدينية محل ترحيب من الجماهير الخاضعة غالبًا. «هذه السياسة التى قامت على أساس عش ودع الآخرين يعيشون كانت تتناقض تمامًا مع التطرف المتعصب فى الدول المسيحية فى ذلك الوقت. وقد اعتاد الفلاحون البلقانيون زمن السلطان محمد على القول: «إن عمامة التركى أفضل من إكليل البابا»(٢٤). ولكن إذا كان كثيرون فى البلقان قد نظروا إلى العثمانيين على أنهم محررون، فإن مناطق قلب أوريا كانت تبدو مجروحة :

« قام الكتاب والقساوسة بإحياء وتجديد أشكال الهجوم على الكافر التى كانت تميز فترة الحروب الصليبية... وقد كتب الكاردينال بيسايور إلى دوج البندقية بعد سقوط القسطنطينية، لكى يرسى نغمة سادت قرنًا من سوء الاستخدام «إن مدينة كانت مزدهرة للغاية... فخامة الشرق ومجده... ملاذ كل الأشياء الطيبة، قد تم الاستيلاء عليها ونهبها تمامًا وإفسادها على يد أكثر البرابرة لا إنسانية... على أيدى أكثر الوحوش البرية وحشية... وكان هناك خطر كثير يتهدد إيطاليا، ناهيك عن البلاد فطراوة »(٢٥).

وتمت إشاعة الهجاء والإساءة والدعاية بين الناس على يد بارتلميو جريفيتش الكرواتى الذى ألف كتابًا لقى رواجًا كبيرًا بعنوان «بؤس ومحنة المسيحيين الواقعين تحت نير العبودية للأتراك»^(٢٦). وساد النمط الشائع المعادى والكاريكاتورى للأتراك والذى تمت تغذيته بالعاطفة بدلاً من العقل، وتغلب على أصوات الأقلية من أولئك الدبلوماسيين والباحثين الذين رأوا الأتراك فعلاً أو درسوهم بشكل عقلانى، ومستلما لاحظ الفيلسوف السياسى الفرنسى جان بودان:

«إن ملك الأتراك الذى يحكم جنءًا كبيرًا من أوربا، يحرص على واجباته الدينية مثله مثل أى أمير آخر فى هذا العالم. ومع هذا، فإنه لايفرض قيدًا على أحد، ولكنه على العكس يسمح لكل واحد بأن يعيش وفقًا لما يمليه عليه ضميره. وأكثر من ذلك، أنه حتى فى حريمه فى بيرا يسمح بممارسة طقوس أربع ديانات مختلفة، دين اليهود والمسيحية على المذهب الرومانى، والمسيحية على المذهب اليونانى، والدين الإسلامى» (٢٧).

وقد أسهم التهديد العثماني في تطور «أوربا» حيث كان التركين على هوية ورباط مشترك داخل عالم مسيحي أوربي قد تمزق أشلاء على يد حركة الإسلام الديني، لدرجة أن «إراسموس ناشد أمم أوربا لم يعد يخاطبهم باعتبارهم القوى المؤسسية للعالم المسيحي بشن حملة صليبية ضد الأتراك»(٢٨).

كانت القوة والمجد العثماني يستندان إلى تطور نظام لتدريب الشباب على الخدمة الإدارية والعسكرية. وأنتج هذا النظام آلة إدارية

وعسكرية من الدرجة الأولى اعتمدت بشيدة على العلماء وعلى مجموعة نخبوية من الماليك الجنود والموظفين هم الإنكشارية. إذ كان الذكور المستحيون الشبان يؤخذون من أبناء الجماهير المغلوبة في البلقان، وبعد ذلك من الأناضول، ويتم تحويلهم إلى الإسلام، ويرسلون إلى مدارس خاصة كانت تقوم بتدريب وتخريج أجيال من الموظفين العثمانيين. وكان الخليط الذى يجمع الحكام المقتدرين والفئة العسكرية جيدة التدريب وحسنة التنظيم والقادرة على استخدام مدافع البارود لصالحها هو الذي ساعد العثمانيين على فتح مساحات كبيرة من الأراضي العربية والأوربية : «كان نظام هذه القوات وقوة النيران التي استخدمتها (أفاد الجيش العثماني من المدفعية وبنادق الأفراد....) هو الذي ساعد كثيرا على خلق صورة في خيال الأوربيين تصور وحشية العشمانيين وجبروتهم»(٢٩) وبعد صوالي ثمانمائة سنة بعد التهديد العربي لأوربا أصبح الإسلام أنذاك بأيدى الأتراك وصار أكبر من التهديد. وإذ أخضعوا البلقان، بدا أنهم على وشك السير لابتلاع أوربا الغربية. ومنذ القرن الخامس عشر إلى القرن السابع عشر كانت القوات العثمانية تبدو قوات لاتقهر في عيون المسيحيين الأوربيين. بيد أن هزيمة الأسطول العثماني في لبيانتو سنة ١٥٧١م كانت منعطفا، واعتبرت نصرًا لأوربا المستحدة على الأثراك المسلمين، كما أن الدفاع الناجح عن فيينا سنة ١٦٨٣م أكد على اضمحلال التهديد العثماني وتحول ميزان القوى إلى ناحية أوريا التي استعادت حيويتها وتُقتها بنفسها أنذاك. و«جلاّد أوريا المسيحية» سرعان ما يصبح «رجل أوربا المريض» $(^{r.})$.

وقد أظهرت الحروب الصليبية والإمبراطورية العثمانية بوضوح أنه على الرغم من المشابهات اللاهوتية والجذور التي تربط بين الإسلام والمسيحية، فإن المصالح الدينية والسياسية المتنافسة أنتجت تاريخا من الصدام والحرب في مجرى وجدت أوربا نفسها فيه على مدى عدة قرون في موقف دفاعي ضد الجيوش الإسلامية، وفي بعض الأحيان بدا أن أوربا تقاتل دفاعًا عن وجودها نفسه.

التصورات الأوربية عن الإسلام:

إن حوادث الصدام السلبية في التاريخ المسيحي – الإسلامي قد انعكست على صورة الإسلام التي تبرز من ثنايا الأدب والفكر الغربي. وعلى الرغم من أنه كانت هناك لحظات من الاتصال، والمعرفة المتبادلة، والتبادل البناء، فإن التوسع الإسلامي في أوربا عموما، بداية من الفتوحات العربية مرورا بالحروب الصليبية والإمبراطورية العثمانية، أنتج عدم الثقة والقطيعة مع الإسلام، الذي كانت النظرة الأساسية إليه تراه خطرا يتهدد العالم المسيحي. هذا التراث، كما لاحظ ألبرت حوراني: «لا يزال يشكل في الحاضر وعي أوربا الغربية، ولا يزال مصدر خوف، ولا يزال محدر خوف، مع المركزية العرقية الأوربية، قد أنتج صورة مشوشة للإسلام والمسلمين وحرم العلماء من الدراسة الجادة لإسهامات الإسلام في الفكر الغربي.

«لم يحدث حتى سنوات ما بين الحربين العالميتين، أن بُذل جهد جاد لفهم إسهامات الإسلام في تطور الفكر الغربي، والتأثير الذي جرى على المجتمع الغربي من الجوار الإسلامي»(٢٢).

وكما حدث فى أثناء الفتوحات العربية فى القرن السابع، عاودت أوربا المسيحية تجربة كون الإسلام خطرا مزدوجا، لاهوتيا وسياسيا على السواء. كما أن الحروب الصليبية قد جعلت الإسلام للمرة الأولى مثالوفا تمامًا فى أوربا العصور الوسطى، على الرغم من أنه لم يكن مفهوما بالضرورة. وقد لاحظ سوثرن: «قبل سنة ١١٠٠ ورد ذكر اسم محمد فى أدب العصور الوسطى خارج إسبانيا وجنوب إيطاليا مرة واحدة. ولكن منذ سنة ١١٠٠ كان لدى كل واحد فى الغرب تصور ما عن معنى الإسلام، ومن هو محمد. وكانت الصورة واضحة تمامًا، ولكنها لم تكن نوعا من المعرفة... إذ إن من صاغوها تمتعوا بترف الجهل الناتج عن خيال نزق»(٢٣)،

هذا الجهل لم يعكس فقط نقص المعرفة وإنما عكس أيضا الاتجاه الإنسانى الشائع بين المتعلمين وغير المتعلمين إلى الحط من شأن العدو والتقليل من إنسانيته، لافتراض مكانة متفوقة للذات ونبذ كل ما من شأنه أن يتحدى أو يهدد أعمق عقائد المرء أو مصالحه عن طريق وصمه بالدونية والهرطقة والتعصب واللاعقلانية. وتم اختلاق الصور المشوشة والكاريكاتيرية لمحمد والإسلام — ويتعيير أكثر دقة تم اصطناعها — مع الهتمام قليل بالتدقيق.

وغالبا ما تمت نسبة العقائد والمارسات التى تتصادم مباشرة مع معتقدات الإسلام الأساسية – مثل عبادة الأوثان، وأكل لحم الخنزير، وشرب الخمر والإباحية الجنسية – إلى الإسلام والنبى. وقد تمت الإساءة إلى محمد باعتباره مسيحا دجالا ونصابا يستخدم السحر والإباحية الجنسية لكى يحاول تدمير الكنيسة. ومثلما اعترف كاتب غير مسلم كتب سيرة للنبى فى الغرب فى فترة باكرة، «إنه من الأسلم أن تتكلم بالشر عن شخص تتجاوز خبائته أى شر يمكن الحديث عنه ». وقد استمرت الملاحم الكبرى التى أنتجها ذلك الزمان سادرة فى جهلها وتشويهها، وصورت المسلمين فى صورة عبدة الأصنام الذين يعبدون محمدا رب أربابهم «فى معابد (وبهذا يقربون الإسلام من اليهودية التى يرفضونها بالدرجة نفسها) أو فى محمديات». وقد لاحظ مكسيم رودنسون أن «الروايات الخيالية الخالصة، التى كان هدفها الوحيد أن تستولى على اهتمام القارئ، كانت تمتزج بنسب مختلفة مع إساءة تصوير العقيدة بحيث تلهب مشاعر الكراهية ضد العدو» (٢٥).

ومع قدوم عصر الإصلاح الدينى، وبعد قرون من الخوف والعداوة، أثبت الإسلام أنه يمكن أن يكون أداة كافية فى الهجمات الاستقطابية المتبادلة بين المسيحيين، ورمزًا للأخطار التى يجلبها المسيح الدجال. إذ كان مارتن لوثر يرى الإسلام «على طريقة العصور الوسطى، حركة من العنف فى خدمة المسيح الدجال؛ ولايمكن تنصير المسلمين لأنهم أغلقوا باب العقل، ولايمكن إلا مقاومته بالسيف، بل إنه سيكون من الصعب القيام بذلك» (٢٦).

وفى القرون الأخيرة استمر الإسلام أداة بأيدى الكتاب الذين هللوا لقيم حركة التنوير وفضائلها. وكتاب فولتير «التعصب، أو محمد النبى» صور النبى طاغية دينيا، كما أن أرنست رينان، فى محاضرة كثيرا ما يتم الاقتباس منها، أسبغ المديح على العلم والعقل والتقدم الإنسانى مستبعدا الإسلام على اعتبار أنه لايتوافق مع العلم، والمسلم باعتباره «لايقدر على أن يتعلم شيئًا أو ينفتح فى مواجهة فكرة جديدة»(٢٧). هذه الأنماط الشائعة بما تحمله من تراث جامد غير عقلانى رجعى ودينى معاد الحداثة حافظ عليها الدارسون وطورت نظرية فى القرن العشرين.

وعلى الرغم من أن كلا من العالم الإسلامي والمسيحي يفخرون كثيرًا بدينهم وتراثهم الغنى في التعليم والحضارة، فإن الحركة التاريخية العلاقات المسيحية. الإسلامية غالبًا ما وجدت الأمتين في حال من المنافسة، ومشتبكين في بعض الأوقات في قتال مميت، من أجل السلطة والأرض والأرواح(*). ونتيجة لهذا، فإنهما غالبًا ما كانتا عدوتين بدلاً من أن تكونا من أهل الكتاب الذين يناضلون في مسعى مشترك لطاعة ربهم وخدمته. وبالنسبة للعالم المسيحي أثبت الإسلام أنه تهديد مزدوج، ديني وسياسي، غالبًا ما هدد باجتياح أوربا، أولاً في بواتييه(**) وأخيرًا عند

^(*) ربما كان من الأصوب أن يكون الحديث عن العالم الإسلامي والغرب، بدلاً من الحديث عن العلاقات الإسلامية – المسيحية ؛ لأن المسيحية ؛ لأن المسيحين في سائر أنحاء العالم لايتخذون الموقف نفسه، كما أن أوربا وأمريكا ليست هي المسيحية. ولكنها الرؤية المركزية للذات التي تميز الغرب. (المترجم)

^{(**) (}معركة بلاط الشهداء -- المترجم)

بوابات فيينا. ولم يكن هزلاً أن بعض المؤرخين قد لاحظوا أنه لو لم يتم صد الجيوش الإسلامية في بواتيه، فريما صارت لغة أوكسفورد، ولغة أوربا نفسها، هي اللغة العربية ! وكنسبة مستحية على قناعة بأنها تمثلك الصقيقة ومهمتها التي قدرها الرب أن تنقذ العالم هي التي أضفت الشرعية على تشكيل كل من البابوية والإمبراطورية. فضلا عن أنها تبنت إحساسًا بالتفوق والصواب كان مصدرًا لأساس منطقي للحط من قدمة الكفار دينيا، وفكريا، وتقافيا. هذه المواقف نفسها جعلت نجاح الحبوش المسلمة وانتشار الإسلام السريع على أبدى الحنود والتحار والدعاة أكثر من مجرد تحد للدين والقوة المسيحية. وإذا كانت القرون العشرة الأولى قد بدت مباراة غير متوازنة، كانت المستحية في أثنائها تحت الحصار بالمعنى الحرفي أو المجازي غالبًا، وبداية الاستعمار الأوربي كان علامة على تحول في موازين القوة: فمن بعدها حكم الاستعمار تاريخ المسلمين وعقليتهم ويستمر بجدية، وأحيانا بشكل درامي، في التأثير على العلاقات بين الغرب والإسلام اليوم. وعلى نحو ما كشفت الثورة الإيرانية ١٩٧٨ – ١٩٧٩م، وحسرب الخليج سنة ١٩٩١م بعدها، بقسيت صسور الصليبيين المسيحيين والإمبريالية الغربية تراثًا حيا، وتجربة حبة تمامًا، في وعي المسلمين وفي الخطاب السياسي.

الهوامش

- (1) For a Western Scholar's Perspective, See Francis E. Peters, Children of Abraham)Princeton, N.J.: Princeton University Press, 1982), to see the basic texts of these three religious systems Juxtaposed on common issues, see Peter's Judaism. Christianity, and Islam: the Classical Texts and Their Interpretation, 3 vols. (Princeton, N.J.: Princeton University Press, 1990).
- لمقدمة عن الإسلام منذ تكوين الجماعة الإسلامية الأولى حتى الأن، انظر: (2)
- John L. Esposito . Islam : The Straight Path, expanded ed (New York : Oxford University Press, 1991); Freedrick Mathewson Denny , An Introduction to Islam *New York : Macmillan, 1985); Fazlur Rahman, Islam , 2 nd ed. (Chicago: University of Chicago press, 1979) .
- (3) For a translation of this classic, see A. Guillaume, The Life of Muhammad: A Translation of Ishaq's Sirat Rasul Allah (London: Oxford University Press, 1955).
- (4) The standard words in English remain W. Montgomery Walt, Muhammad at Mecca (Oxford: Clarendon Press, 1953), and Muhammad at Medina (Oxford: Clarendon Press, 1956). The two volumes were subsequently published in an abridged version Muhammad: Prophet and Statesman (London: Oxford University Press, 1961).
- (5) Fred McFraw Donner, The Early Islamic Conquests (Princeton, N. J.: Priceton University Press, 1981), pp, 269 ff.
- (6) Hugh Kennedy, The prophet and the Age of the Caliphates (London: Longman, 1986).
- (7) Donner, Early Islamic Coquestsm, p. 269.

- (8) Bernard G. Weiss and Arnold H. Green, A Survey of Arab History (Cairo: The Amercian University of Cairo Press, 1987), p. 59.
- (9) For the history of this Period , see Ira Lapidus, A History of Islamic Societies (Cambridge: Cambridge University Press, 1988) .
- (10) Patrick J. Bannerman, Islam in Perspective (London : Rutledge, 1988), p. 86.
- (11) Marshall G.S. Hodgson, The Venture of Islam, 3 vols . (Chicago: University of Chicage Press, 1974), 1:235.
- (12) The Standard works on Islamic law are Noel J. Coulson, A History of Islamic Law (Edinburgh: Edinburgh University Press, 1964), and Joseph Schacht, An Introduction to Islamic Law (Oxford > Clarendon Press, 1964).
- (13) For insightful introduction to Sufism , See Annemarie Schimmel, The Mystical Dimensions of Islam (Chapel Hill: University of North Carolina Press, 1975); A , J. Arberry , An Introductions to the History of Sufism (London: Longman 1942); Martin Lings, What is Sufism? (Berkely: University of Califomia Press, 1977).
- (14) Maxime Rodinson, "The Western Image and Western Sudies of Islam," in Joseph Schacht and c.E. Bosworth eds., The Legacy of Islam (Oxford Oxford University Press, 1974), p. 9.
- (15) Albert Hourani, Europe and the Middle East (Berkeley: Universty of California Press, 1980), p. 9.
- (16) R. Stephen Humphreys , Islamic History : A Framework for Inquiry (Minneapolis, Minn, : Bibliotheca Islamica , 1988), p. 250 .
- (17) Francis E. Peters. "The Early Muslim Empires: Umayyads. Abbasids, Fatimids", in Marjorie kelly, ed., Islam: The Religious and Political Life of a World Community (New York: Praeger, 1984), p. 79.
- (18) For a History of the Crusades, see, S. Runciman, A History of the Crusades, 3 vols. (Cambridge University Press, 1951-54), and J. Prawers., Crusader Institutions (Oxford: Oxford University press, 1980).

- (19) J.J. Saunders, A History of Medieval Islam (London : Routledge and Kegan Paul, 1965) , p. 154 .
- (20) Peter, "Early Muslim Empires, "p, 85.
- (21) Saunders, History, p. 161.
- (22) C.E. Bosworth , "The History Background of Islamic Civilization , " in R.M. Savory. ed., Introdution to Islamic Civilization (New York : Cambridge University Press, 1980 , p. 25 .
- (23) Ira Lapidus, A History of Islamic Societies (New York : Cambridge University Press, 1988), p. 330 .
- (24) Arthur Goldschmidt, Jr., A Concise History of the Middle East , 3 rd ed. (Boulder , Colo . : Westview Press, 1988) , p. 132 .
- (25) Paul Coles, The Ottoman Impact on Europe (new York : Harcourt , Brace and World, 1968), pp. 146-47 .
- (26) Ibid., p. 147.
- (27) Ibid ., p. 151.
- (28) Ibid ., p. 148.
- (29) Bosworth, "Historical Backhround", p. 25.
- (30) Ibid., p. 139.
- (31) Hourani , Europe and the Middle East , p. 10 .
- (32) R.W. Southern , Western Views of Islam and the Middle Ages (Cambridge , Mass. : Harvard University Press, 1962) , p. 2 .
- (33) Ibid., p. 28.
- (34) Ibid., p. 31.
- (35) Rodinson, "Western Image", p. 14.
- (36) Hourani , Europe and the Middle East , p. 10 .
- (37) Ibid., p. 2.

الغرب الظافر: الاستجابات الإسلامية

هناك موضوعان رئيسيان يحكمان النصف الأول من التاريخ الإسلامي في القرن العشرين: الإمبريالية الأوربية، والنضال في سبيل الاستقلال عن الحكم الاستعماري. وثمة حوادث قليلة كان تأثيرها بعيد الدى وأثرت على العلاقة بين الإسلام والغرب أكثر من تجربة الاستعمار الأوربي. وموضوع الاستعمار والإمبريالية الأوربية، وتأثيرهما في الماضي وتراثهما المستمر، يبقى حيا في سياسات الشرق الأوسط وفي جميع أنحاء العالم الإسلامي من شمال إفريقيا حتى جنوب شرق آسيا وجاء ظهور الحركات الوطنية مشتبكا مع الحكم الاستعماري في المعركة التي استمرت عشرات السنين في سبيل الاستقلال. وفي فترة ما بعد الاستقلال اتجهت النخب السياسية في الدول الإسلامية الناهضة صوب الوطنية الليبرالية والاشتراكية العربية في محاولة بناء الوطن. وقد فشلت هذه، ودمرت مصداقية الوطنية وأسهمت في الإحياء الإسلامي. وتبقي مسائل السيادة الأجنبية والتبعية ذكري مريرة وتهديدا مستمرا في عيون كثير من المسلمين اليوم.

وقد غير الاستعمار حرفيا من الخريطة الجغرافية والمؤسسية في الشرق الأوسط، وربما بشكل أكثر دقة، غالبا ما كان الاستعمار يرسم الحدود ويعين الحكام في كثير من أنحاء العالم الإسلامي الحديث. وقد أزاح أو حولً المؤسسات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والقانونية والتعليمية المحلية، كما تحدى صراحة وضمنا الدين الإسلامي والثقافة الإسلامية. فالبلاد التي رحبت بالبعثات التجارية الأوربية في القرنين السادس عشر والسابع عشر وجدت نفسها تتحول إلى مستعمرات أوربية أو محميات في القرن التاسع عشر.

وصورة الإسلام بوصفه تهديدا محتملا للغرب المسيحى، وأيضا بوصفه قوة رجعية ومن ثم مصدرا للتخلف الإسلامى والتدهور، هى التى حكمت النظرة العالمية للاستعمار الأوربى. وقدمت مبررا جاهزا لـ «التاج والصليب» أى الموظفين الاستعماريين والمبشرين المسيحيين الذين صاروا جنود الطليعة للتوسع الأوربى والهيمنة الإمبريالية فى العالم الإسلامى. وقد تحدث البريطانيون عن «عبء» الرجل الأبيض» وتحدث الفرنسيون عن «مهمتهم للتمدين». ولأن ميزان القوى والزعامة تحول من العالم الإسلامى إلى أوربا، بدت الحداثة فى العيون باعتبارها نتيجة للظروف التى أنتجت حركة التنوير والثورة الصناعية وكذلك باعتبارها نتاجا لتفوق المسيحية الداخلى بوصفها ديانة وثقافة.

«كانت هذه حضارة فخورة كما دعتها أوربا القرن التاسع عشر بتفاهتها الإمبريالية، تحقر من شأن كل ما هو غير أوربي بشكل متبلد...

(هل كان الشعور بالانتصار، أم نقص التجرية، أم روح محدثى النعمة، وأيضا الدخول المفاجئ تماما فى المجال الأوسع للحضارة الإنسانية؟)... لم تصبح أوربا واعية كيف أن حضارتها كانت أصلية حتى قارنتها بحضارات الأخرين... ثم اختفت المنازعات الداخلية من المشهد وأثبت الرجل الأبيض نفسه وضم الصفوف فى تضامن ضد أى شىء من الخارج»(١).

وكان اللورد كرومر، المندوب السامى البريطانى فى القاهرة من المدرد كرومر، المندوب السامى البريطانى فى القاهرة من المدرد ال

«ديانة توحيدية نبيلة ولكنه كنظام سياسى «كان فشلا ذريعا » : فالإسلام يضع النساء فى مكانة دونية، وهو «يبلور الدين والشريعة فى كل ما لاينفصم ولايتغير، مما ينتج عنه أن تستمد كل المرونة من خارج النظام الاجتماعى »، وهو يسمح بالرق؛ واتجاهه العام هو صوب التسامح إزاء الديانات الأخرى؛ وهو لايشجع تطوير قوة الفكر المنطقى، ومن ثم، لايكاد المسلمون يتطلعون إلى حكم أنفسهم أو إصلاح مجتمعاتهم، ومع هذا فإن الإسلام يمكن أن يولد شعورا جماهيريا يستطيع فى لحظة أن يكسر أية روابط هشة أنشأها المصلح الأوربي مع أولئك الذين يحاول أن يساعدهم، والخوف من «ثورة الإسلام» لم يكن أبدا بعيدا عن فكر كرومر» (٢).

وقد طرحت حركة الاستعمار الأوربي تحديا دينيا وسياسيا على السواء. فعلى حين فجأة غيرت نموذج الحكم الذاتي في العالم الإسلامي الذي كان موجودا منذ أيام النبي. وعلى العموم، كان لدي الغالبية العظمى من الأمة الإسلامية إحساس بالتاريخ بقى الإسلام فيه ظافرا منتصرا. وعلى الرغم من الانقسامات التي شهدها الماضي، والحروب الأهلية، وحركات التمرد، إلى جانب الغزو والاحتلال، فقد كان الإسلام سائدا - إذ كان المسلمون يحكمون المسلمين. وأن تكون مسلما كان يعنى أن تعيش في دولة إسلامية اسميًا على الأقل تهديها الشريعة والمؤسسات الإسلامية. بل إن حتى ما يبدو نهاية كارثية للخلافة العباسية مم سقوط بغداد بأيدى المغول سنة ١٢٥٨ أعقبه اعتناق المغول الغزاة للإسلام واستمرار نظام عالمي إسلامي يتألف من السلطنات الإسلامية التي كانت تمتد من إفريقيا إلى جنوب شرق أسيا. على أية حال، هذا الإحساس بالتاريخ الإسلامي والإيمان الإسلامي بدا أنذاك ثابتا غير مزعزع، بسبب التهديدات الداخلية والخارجية التي هددت هوبة المجتمع المسلم ونسيجه. إذ كانت البلاد الإسلامية تناضل بالفعل لحل مشكلاتها الداخلية. أما التحدى والتهديد الخارجي بالخضوع لأوربا فقد جاء في أعقاب موجة قوية من الإحياء الديني الإسلامي في القرن الثامن عشر استهدفت التدهور الاجتماعي الأخلاقي الداخلي في الأمة. وكان التحدى السياسي الذي يطرحه الاستعمار الأوربي قد زاد كثافة بسبب موجة من النشاط التبشيري المسيحي الذي كان يسعى إلى تحويل

الناس إلى المسيحية وتساءل صراحة عن قدرة الإسلام على البقاء في العالم الحديث.

«الحالة المتدهورة للعالم الإسلامي جعلت منه هدفا واضحا للبعثات التبشيرية المسيحية. لقد شُنت الحملة الصليبية التبشيرية بحماسة متجددة وانتشرت بسرعة... ومع الحفاظ على العقائد العامة لزمانهم والميول الإنسانية العادية، نسب المبشرون انتصارات الأمم الأوربية إلى المسيحية على حين وجهوا اللوم للإسلام بسبب تدهور أحوال العالم الإسلامي، وكان الإدراك السائد هو: إذا كانت المسيحية ببنيتها الداخلية أقرب إلى التقدم، فإن الإسلام إذن يشجع بطبيعته، الجمود الثقافي ويعيق التطور» (٢).

وقد أدى التهديد الخارجى للهوية الإسلامية والاستقلال إلى تكثيف التساؤلات الدينية والسياسية الشاملة أمام الكثيرين فى العالم الإسلامى. ما الخطأ الذى وقع ؟ لماذا انقلبت حظوظ المسلمين على هذا النصو الشامل ؟ هل خذل المسلمون الإسلام أم أن الإسلام خذل المسلمين؟ كيف يمكن أن يستجيب المسلمون لهذا ؟

التجديد والإصلاح الإسلامى:

على الرغم من أن الإصلاح الإسلامي الحديث غالبا ما يقدم ببساطة على أنه استجابة للتحدى الذي يطرحه الغرب، فالحقيقة أن جنوره إسلامية (تراثه الإحيائي) وغربية أيضا (استجابة للاستعمار الأوربي).

ويمتلك الإسلام تراثا غنيا طويلا من التجديد الإسلامي والإصلاح⁽³⁾. وعلى مر العصور أخذ أفراد (فقهاء وعلماء شرعيون وسادة صوفيون، ودعاة جماهيريون) ومنظمات على عاتقهم تجديد الأمة وإحياءها في أزمنة الضعف والاضمحلال، ردا على الهوة الظاهرة بين المثال الإسلامي وحقائق الحياة الإسلامية. ومثلما هو الحال مع جميع الأشياء، فإن العودة إلى الإسلام أي إلى الأصول: القرآن، والسنة النبوية، والأمة الإسلامية الباكرة – طرحت نموذج الإصلاح الإسلامي.

وخلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، برز زعماء وحركات التجديد في شتى أرجاء العالم الإسلامي: المهدى (١٨٤٨–١٨٨٥) في السودان، والسنوسى (١٧٨٧–١٨٨٥) في ليبيا، والوهابية (١٧٠٣–١٧٩٢) في العربية السعودية والفولاني في نيجيريا (١٥٥٤–١٨١٧) والفرايدية لحاجي شريعة الله (١٧٦٤–١٨٨٠) في البنغال والحركة المسلحة لأحمد بريلوي (١٧٨١–١٨٢٠) في الهند، وحركة البدري في إنونيسيا (١٨٥٢–١٨٢٠).

وقد تحركت معظم حركات التجديد فى البداية بدوافع داخلية؛ إذ جات استجابة لاضمحلال ترجع جذوره إلى داخل العالم الإسلامى خلال القرن الثامن عشر؛ كانت ردا على التدهور الاقتصادى

والاجتماعي الأخلاقي، والهزائم العسكرية، والانقسامات الداخلية داخل السلطنات العالمية (العثمانية، والصفوية والمغولية) وخارجها. وعلى الرغم من الاختلافات، كانت كلها حركات هدفها إعادة البناء الأخلاقي للمحتمع، فقد شخَّصت هذه الحركات مجتمعاتها على أنها ضعيفة داخلية ومتدهورة سياسيا، واقتصاديا، ودينيا. وتم تحديد السبب على أنه البعد عن القيم الإسلامية الحقيقية بسبب تسرب المعتقدات والممارسيات المحلية والوطنية غير الإسلامية وهضمها. وكان العلاج الموصوف لذلك هو التطهر من خلال العودة إلى «الإسلام المتحيم»، ونتج عن كل حركة تكوين منظمة، أو جماعة من «المؤمنين الحقيقيين» داخل المجتمع الأوسع، ربطت بين الالتزامات الدينية والنشاط السياسي العسكري في سبيل تطهير المجتمعات الإسلامية. وارتكزت عملية التجديد والإصلاح الإسلامي على العودة إلى المنابم الأصلية للإسلام. ومع مرور الوقت، أدت عدة من هذه الحركات إلى خلق دول جديدة: المهدى في السودان، والسنوسي في ليبيا، والفولاني في نيجيريا، والوهابية في العربية السعودية،

وإذ اقتدى الإحيائيون بسنة النبى محمد، قامت حركات التجديد بتحويل مجتمعاتها من خلال حركة اجتماعية سياسية تستمد شرعيتها من الدين وتهتدى به، وكان النظرة العالمية الإيديولوجية التى ميزت حركات التجديد أثرها الذى لم يقتصر على مجتمعاتها فحسب وإنما

امتد إلى السياسات الإسلامية في القرن العشرين. وكان المكون الإيديولوجي الأساسي في برنامجها:

- (١) الإسلام هو الحل.
- (٢) العودة إلى القرآن والسنة النبوية هو المنهج.
 - (٣) أمة تحكمها الشريعة هو الهدف.
- (٤) كل من يقاوم، مسلمين وغير مسلمين، هم أعداء الله. وأعضاء الجماعة، مثل المسلمين الأوائل في القرن السابع، يتم تدريبهم على المهارات الدينية والعسكرية على حين تقوم هذه الحركات بنشر حكم الله من خلال الدعوة والجهاد.

الاستعمار الأوريى:

بحلول القرن التاسع عشر حدث تحول في موازين القوى، على حين أدى تدهور الحظوظ الإسلامية إلى عكس العلاقة بين الإسلام والغرب. ووجد المسلمون أنفسهم في موقف دفاعي إزاء التوسع الأوربي بشكل مطرد. وبينما كان التحدي الأساسي للهوية الإسلامية والوحدة الإسلامية في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر عموما يُنظر إليه باعتباره شأنا داخليا، فإن التهديد الحقيقي من جانب الغرب لم يحدث سوى أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين. إذ شكل تحديا

فذا للإسلام على المستوى السياسى والاقتصادى والأخلاقى والثقافى. القد هدد الاستعمار والإمبريالية الأوربية هوية الإسلام السياسية والدينية والثقافية، كما هدد تاريخ الإسلام. كما أدى تأثير الحكم والتحديث الغربى إلى إثارة تساؤلا جديدة، وتحدى المعتقدات والممارسات التى حظيت بالتشريف على مر الزمان، ومع بداية السيادة الأوربية على العالم المسلم، اهتزت صورة الإسلام، بل اهتزت مكانته الحقيقية، باعتباره قوة علية توسعية.

وكشفت خريطة العالم الإسلامى عقب الحرب العالمية الأولى عن مدى اتساع السيادة الأجنبية: فالفرنسيون فى شمال وشرق ومناطق خط الاستواء فى إفريقيا وشرق المتوسط (لبنان وسوريا): والبريطانيون فى فلسطين وشرق الأردن والعراق والخليج العربى وشبه القارة الهندية وجنوب شرق آسيا، المليو وسنغاف ورة وبروناى، والهوانديون فى إندونيسيا. وحيثما احتفظ المسلمون بالسلطة، فى تركيا وإيران، ظلوا على الدوام فى موقف دفاعى إزاء الطموحات السياسية والاقتصادية للبريطانيين والفرنسيين والروس الذين كانت هجماتهم ومؤامراتهم مصدر تهديد لاستقلالهما واستقرارهما. وإذا ما وضعنا فى اعتبارنا الحضور الأوربى المهيمن والتفوق السياسي والعسكرى والاقتصادي لأوربا، فلا غرو أنه حسبما لاحظ چون قول: «كان بوسع اللورد كرومر الإمبريالى الغربى العتيق أن يستنتج وهو معجب أن تدهور الإسلام التدريجي لايمكن وقفه بأية مسكنات أيا كانت المهارة فى استخدامها "(۲).

وتنوعت رؤى المسلمين للغرب واستجاباتهم تجاه قواه وأفكاره ما بين الرفض والمواجهة إلى الإعجاب والتقليد. وعلى أية حال، فإن الحالة السائدة كانت حالة الصراع والمنافسة. وبالنسبة الكثيرين، فإن الحركة الإمبريالية التى توسلت بذكريات الحروب الصليبية، والتحدى والعدوان الأوربى، لم تكن سوى مرحلة أخرى من مراحل حرب المسيحية المقاتلة ضد الإسلام؛ إذ كانت أوربا العدو الذى هدد كلا من الدين الإسلامى والحياة السياسية للأمة الإسلامية. وكانت الأزمة السياسية التى أفرخها الاستعمار الأوربى مصحوبة بأزمة أخرى روحية : «الأمة الروحية الجوهرية في الإسلام في القرن العشرين تخرج من ثنايا الإدراك بأن الجوهرية ما معوج ما بين الدين الذي أنزله الله والتطور التاريخي للعالم الذي يسيطر عليه»(٧).

وكانت التصورات الإسلامية عن الغرب الصليبي قد ترسخت من خلال سياسات القوى الاستعمارية. وأثبت الاستعمار أنه تهديد الهوية والعقيدة الإسلامية. كان الاعتقاد بأن توسع أوربا وسيادتها راجعان إلى تفوق ثقافي مسيحي داخلي يرد ضمنا في السياسات وتصريحا في أقوال الكثيرين من موظفي الحكومة والمبشرين. فتعليم «الوطنيين» اللغة والتاريخ وعلوم الغرب والقضائل المسيحية كانت جزءا من سياسة «تنوير» للتمدين. وليس على المرء أن يتطلع بعيدا العبارات التي تثبت أسوأ مضاوف المسلمين. ونتيجة لهذا فإن النضال ضد الاستعمار الأوربي غالبا ما كان متناسبا مع أدبيات الحرب بين العالم المسيحي

والإسلام. وبينما تحدث المدافعون الفرنسيون عن «معركة بين الصليب والهلال» أعلن ضابط جزائرى مسلم مهزوم «لقد حاربنا حتى هذا اليوم دفاعا عن حرياتنا وديننا» (^). وعلاقة السيد / الخادم التى كانت جزءا كبيرا من مكونات الحكم الاستعمارى الأوربى ولدت أنماطا شائعة متبادلة وشكا متبادلا عكس نوعا من علاقة التضاد:

«فالمصرى فى نظر البريطانيين، كان تقليدا مضحكا للموظف الفرنسى التافه، وجبانًا دعيًا، ومسلمًا معممًا متعصبًا، ومشاغبًا مزعجًا عميت عيناه عن الفوائد التى جلبها الحكم البريطانى للبلاد، أو صعلوكًا يبيع الكروت البريدية القذرة فى السوق. ورأى المصريون البريطانى بارد القلب، متقوقعا (وثمة نقطة أساسية مؤداها أن المصريين الوحيدين الذين كان باستطاعتهم دخول نادى الجزيرة الرياضى كانوا من الخدم) مرتزقا مريضا بجنون القوة»(1).

ولم تأت أوربا بجيوشها من البيروقراطيين والجنود فقط وإنما ببعثاتها التبشيرية أيضا. وكان التهديد المزدوج الذي يحمله الاستعمار هو تهديد التاج والصليب. والعلاقة المتبادلة بين القساوسة والحكومة والعسكر أعلنها مارشال فرنسا بوجو الذي امتدح «علاقاتهم العظيمة» معلقا بأن القساوسة «يكسبون لنا قلوب العرب الذين أخضعناهم بقوة السلاح» (١٠٠). وكان المبشرون والمؤسسات التبشيرية (الكنائس والمدارس والمستشفيات ودور النشر) في نظر الكثير من المسلمين بمثابة ذراع الإمبريالية، وهو جانب من السياسة يحل محل المؤسسات الوطنية ويضع

محل اللغات والتاريخ المحلى مناهج غربية، ويغرى الأرواح من خلال المدارس والرعاية الاجتماعية. وقد رمز استيلاء الفرنسيين على الجامع الكبير في الجزائر وتحويله إلى كاتدرائية سان فيليب، والعلم الفرنسي والصليب على منارته، إلى التهديد الذي تمثله المسيحية. وقد تجلى الاحتقار الحمائي الفرنسي بوقاحة على يد كبير الأساقفة في الجزائر عندما قرر أن مهمة الكنيسة أن تحول العرب المسلمين من «خطايا ديانتهم الأصلية التي تفرز البلادة والطلاق وتعدد الزيجات واللصوصية المشاعية الزراعية والتعصب بل وأكل لحوم البشر»(١١).

الاستجابات الإسلامية لتحدى الاستعمار:

تشكلت أربع استجابات إسلامية للغرب: الرفض، والانسحاب، والعلمانية والتغريب والحداثة الإسلامية.

الرفض والانسحاب:

بالنسبة لكثير من المسلمين، كانت استجابة النبى لمناوئيه المكيين هى الهجرة أو الجهاد، تاركين الأرض التى لم تعد تحت حكم المسلمين، أو محاربين دفاعا ضد الكافر أو لهزيمته. وعلى الرغم من أن المسيحيين اعتبروا مؤمنين دائما من أهل الكتاب، فإن الأوربيين الاستعماريين قد

رُفضوا انذاك على اعتبار أنهم كفار أعداء الإسلام. وبينما أثبتت المقاومة والمواجهة جاذبيتها ابتداء، فإن الهجرة أثبتت أنها إجراء غير عملى بالنسبة للأعداد الكبيرة من الناس، وبالنظر إلى تفوق القوة العسكرية لأوربا، فإن الجهاد مآله إلى الهزيمة. وبالنسبة لكثيرين من الزعماء الدينيين، كان البديل ببساطة هو رفض التعامل مع السادة الاستعماريين، وتحاشى صحبتهم، ومدارسهم ومؤسساتهم. وأى شكل من أشكال التعاون كانت تعتبر استسلامًا للعدو أو خيانة. وقد أدين التعليم الأوربى الحديث باعتباره أجنبيا دخيلا، زائدا على المطلوب، وتهديدا للإيمان الديني. ولم يكن المسلمون بحاجة إلى النظر بعيدا لكى يجدوا من الأوربيين من يدلون بتصريحات تؤكد مخاوفهم: إذ قال كاتب يجدوا من الأوربيين من يدلون بتصريحات تؤكد مخاوفهم: إذ قال كاتب يجدوا من الأوربيين من يدلون بتصريحات تؤكد مخاوفهم: إذ قال كاتب عصى جافة عينما اتصلت بالحقائق الباردة العلوم الغربية» (١٢).

العلمنة والتغريب:

على أية حال، تنوعت الاستجابات الإسلامية؛ فإذا كان البعض قد دعا إلى الرفض والمقاومة، فإن البعض الآخر كانوا شغوفين بأن يتعلموا من قوة الغرب ويقتدوا بها، لكى يتمدينوا. واستنتاج أحد العلماء فيما يتعلق بردود الفعل الإسلامية في شبه القارة الهندية يصدق بشكل عام على الكثير من أنحاء العالم الإسلامي : «لم يكن رد الفعل المسلم تجاه

التعليم الإنجليزى موحدا.... واختلف رد الفعل المسلم إزاء الحداثة من العداء الأعمى دفاعا عن النفس إلى التعاون العاقل مع السياسة التعليمية البريطانية "(۱۲)... وبالنسبة لكثيرين، كان لابد من الاعتراف بحقائق الصعود الأوربى والتعامل معها، ولابد من استيعاب دروسها حفاظا على البقاء.

فالحكام المسلمون في الدولة العثمانية، وفي مصير، وإبران تطلعوا إلى الغرب لتطوير برامج التحديث العسكرية والاقتصادية والسياسية القائمة على أساس من التعليم والتكنولوجيا الأوربية. لقد كانوا يسعون إلى الاقتداء بقوة الغرب، وإلى تطوير قوات عسكرية وأجهزة بيروقراطية حديثة مدرية ومجهزة، وإلى الحصول على العلم الذي بقدم الأسلحة الحديثة. وتم استيراد المدرسين والمدارس الأوربية. وأرسلت البعثات التعليمية إلى أوربا، حيث درس المسلمون اللغات، والعلم والسياسة. وتم تأسيس مكاتب الترجمة والمطابع لترجمة ونشر المؤلفات الغربية. وولدت نخبة فكرية جديدة- حديثة ومتعلمة وغربية الميول. وعلى أية حال، فإن التغيير عن طريق الاقتداء جاء من أعلى، بدأه الحكام وفرضوه، في رد فعل إزاء التهديد الخارجي الذي تمثله النزعة التوسعية الأوربية، ولم يكن استجابة للضغوط المجتمعية. لقد بذرت الدولة بذور هذا التغيير، ونفذته نخبة صغيرة كان أفرادها أول المستفيدين من الإصلاح. وعلى الرغم من أن بعض الأسس الجوهرية الإسلامية قد استخدمت لإضفاء الشرعية على التحول، فقد كانت هذه العملية تنطوي على القبول التدريجي لنظرة

علمانية تقيد الدين في إطار الحياة الشخصية على حين تتجه صوب الغرب لتطوير النماذج في الحياة العامة. وتمثلت النتيجة في سلسلة من الإصلاحات العسكرية والإدارية والتعليمية والاقتصادية والقانونية والاجتماعية، التي كانت متأثرة ومستلهمة من الغرب بشكل قوى، «التحديث» المجتمعات المسلمة. ويبطء تم تحويل الأساس الإسلامي والشرعية التي تقوم عليها المجتمعات المسلمة، على حين كانت الإيديولوجية والقانون ومؤسسات الدولة، التي تدين بالكثير لنماذج مستوردة من الغرب، تتجه بشكل مطرد صوب العلمانية.

كان التحديث الذي بدأه الحكام المسلمون من خلال النماذج الغربية مدفوعا في الأساس برغبة في تقوية سلطتهم ومركزتها، وليس بدافع من المشاركة (القوى السياسية الأخرى). فالمشاركة السياسية لم تكن من الأولويات. وكان الاهتمام الأولى للحكام منصبا على الإصلاح العسكرى والإدارى والتكنولوجي، وليس موجها إلى التغيير السياسي الجوهري، وهكذا على سبيل المثال، فعلى الرغم من أن السلطان العثماني عبد الحميد الثاني أصدر أول دستور عثماني سنة ٢٨٨١ واستسلم شاه إيران للضغوط وأسس مجلس شورى وطنيا سنة ٢٩٠١، ففي كلتا الحالتين انتهت محاولات وضع إصلاحات دستورية جادة لتحديد سلطة الحكام المطلقة إلى الإحباط أو السحق.

وتمثلت النتيجة الرئيسية للتحديث في ظهور نخب وتشعب مطرد في المجتمع المسلم، تلخص في نظمها التعليمية والقانونية. فالتعايش بين المدارس الدينية التقليدية والمدارس العلمانية الصديثة، ولكل منها منهجها ومعلموها وأوساطها الضاصة، قد أنتج طبقتين برؤيتين عالميتين متنافرتين: أقلية نخبوية حديثة غربية الهوى، وأغلبية أكثر محافظة ذات توجه إسلامى. كما أن العملية فتتت الأسس التقليدية لسلطة الزعماء الدينيين وقوتهم، بينما ارتفعت طبقة جديدة من النخب الحديثة المدربة إلى المواقع المهمة في الحكم والتعليم والقضاء، وهي مواقع كانت على الدوام ملكا للعلماء (مشايخ الإسلام).

الحداثة الإسلامية:

وثمة استجابة رابعة التحدى الذى طرحه الغرب، تمثل فى حركة التحديث الإسلامي، التى كانت تسعى إلى سد الفجوة ما بين التراثيين الإسلاميين والمصلحين العلمانيين؛ إذ إن دعاة الحداثة الإسلاميين ضمنوا اهتمامات الأمة الداخلية فى حركة التجديد التى شهدها القرن الثامن عشر مع الحاجة إلى الرد على تهديد الاستعمار الأوربى ومتطلبات الحداثة (١٤). ومثل المصلحين العلمانيين استجاب المصلحون الإسلاميون للاستعمار الأوربى، وكانوا متأثرين بمفهومهم عن «نجاح الغرب». كان الغرب قويا وناجحا ؛ أما المسلمون فكانوا ضعافا وخاضعين للسيادة وتابعين. ومن ثم فإنهم اعتقدوا أنه يجب مواصة مصادر قوة الغرب واستيعابها. وفي النصف الأخير من القرن العشرين

كان هذا الموقف يتناقض بحدة مع الأصولية الإسلامية التى أدانت «الاستعمار الجديد للقوى الكبرى» وتأكيدها على «فشل الغرب» واستقلال الإسلام واكتفائه الذاتي» (١٥٠).

والحداثة الإسلامية، مثل الكثير من الاستجابات الإسلامية تجاه الفرب في القرن العشيرين، كان لها موقف متناقض تجاه الغرب؛ الحاذسة المثيرة والرفض، كانت أوريا محل الإعجاب بسبب قوتها وتكنولوجيتها ومثلها السياسية عن الحرية والعدالة والمساواة، ولكنها غالبا ما كانت مرفوضة لأهدافها وسياساتها الإمبريالية. والمصلحون من أمثال جمال الدين الأفغاني ومحمد عيده في مصر، وعلال الفاسي في المغرب، وعبد العزيز الطالبي في تونس، وعبد الحميد بن باديس في الحزائر، وسند أحمد خان ومحمد إقبال في شبه القارة الهندية، ناقشوا توافق الإسبلام مع العلم الحديث وأفيضل الأفكار في الغيرب. ونادوا بالحاجة إلى قبول الجمع الانتقائي بين الإسلام والفكر الغربي الحديث، وأدانوا التقليد المطلق للمناضي، وسنعنوا إلى طرح أسناس جنوهري إسلامي للإصلاح التعليمي والقانوني والاجتماعي لإعادة الحيوية إلى مجتمع مسلم قاصر وعاجز. وعلى النقيض من حركات التجديد في القرن الثامن عشر، لم تسم الحداثة الإسلامية إلى استعادة ماض نقى بسيط ولكنهم بدلا من ذلك كانوا يرغبون في إعادة تشكيل تراثهم الإسلامي استجابة للتحدي السياسي والعلمي والثقافي الذي يمثله الغرب. وأقامت الحداثة الإسلامية أساسا جوهريا منطقيا لقبول الأفكار

والمؤسسات الحديثة، سواء كانت علمية، تكنولوجية أم سياسية (الحكومة الدستورية والنيابية). وبالنسبة لهؤلاء المصلحين، فإن نهضة الأمة الإسلامية كانت الخطوة الأولى نحو الاستقلال الوطنى أو التحرر من نير الاستعمار الكريه— أى استعادة القوة الإسلامية. واعتقدوا أنه ينبغى على المسلمين أن ينظروا إلى الإسلام، مصدر قوتهم ووحدتهم، ولكن عليهم أن يتعلموا أسرار القوة الغربية لكى يطيحوا بالحكم الأجنبى ويستعيدوا هويتهم واستقلالهم.

وقد لخص جمال الدين الأفغاني (١٨٣٨-١٨٧٩) اهتمامات الحداثة الإسلامية وبرنامجها. إذ إنه كان مولودا في إيران وتعلم فيها، ثم في الهند تحت حكم بريطانيا، وكان الأفغاني مدرسا كما كان نشطا سياسيا لايعرف الكلل، جاب أنحاء العالم الإسلامي من مصر حتى الهند، داعيا المسلمين إلى أن ينهضوا من سباتهم ويستعيدوا هدفهم وهويتهم التي سنها الله. وبينما اشتغل بالتدريس في مصر، وعمل مستشارا لشاه إيران، وسافر إلى أوربا، كان يبشر برسالة تتحدى كلا من السلطات الإسلامية والأوربية، موضحا «خطر التدخل الأوربي، والحاجة إلى وحدة وطنية لمقاومته، والحاجة إلى وحدة إسلامية أوسع تضم الشعوب الإسلامية والحاجة إلى دستور يحد من سلطة الحاكم» (١٦). هذه الموضوعات عن مناهضة الإمبريالية، والوحدة العربية والجامعة الإسلامية، والحكم الدستوري تشكل جزءًا أساسيا في تراثه.

وقد برهن الأفغانى على أنه شوكة فى جنب كل من الحكام المسلمين والبريطانيين على السواء، إذ كان هو وحواريوه مشتركين فى تورة عرابى الوطنية ضد النفوذ البريطانى والفرنسى فى مصر سنة ١٨٨٢. ومن ثم تم ترحيل الأفغانى خارج إيران سنة ١٨٩٩م بسبب تأييده وتحريضه على «احتجاج الدخان». وفيما بعد، وبعدما دعاه السلطان عبد الحميد العثمانى إلى استنبول، تم وضع الأفغانى تحت الإقامة الجبرية بالمنزل سنة ١٨٩٦ عندما تم اغتيال شاه إيران ناصر الدين شاه على يد واحد من أتباع الأفغانى المشهورين.

وقد ألقى الأفغانى باللوم على التوسع الأوربي، والحكام المستبدين والمؤسسة الدينية لما حل بالعالم الإسلامي من الشرور، والاضمحلال السياسي والجمود الديني. وإذ كان الأفغاني ينتقد العلماء وتفسيرهم الرجعي للإسلام، فإنه كان يبشر برسالة للتجديد والتغيير. ولأنها قد أخذت شكل الاستجابة لأوربا ومعاييرها في الحداثة، فقد ظهرت وكأنها شيء يشبه «إسلاما بروتستانتيا». والواقع أن الأفغاني اعتقد أن الإسلام، مثل المسيحية قبله، كان بحاجة إلى مارتن لوثر وحركة إصلاح(١٧). لقد كان الإسلام دين التقدم والتغيير، دين العقل والعلم، دينا ذا أخلاقيات قوية فاعلة. وقد جادل الإصلاحيون بأن هذه الخصائص كانت مكونا داخليا أصيلا في التاريخ الإسلامي، ومصدرًا لقوة الإسلام ومجده في الماضي. لقد أنتج المسلمون وامتلكوا حضارة إسلامية ثرية؛ ومن ثم فإن الأفغاني جادل بأن العقل والفلسفة والعلم

أمور لم تكن غريبة عن الإسلام، ولم تكن ببساطة من نتاج الغرب وحده. كذلك فإن الإسلام قدم الرابطة الاجتماعية التى وحدت وهدت أمة كانت ظافرة يوما، فالوحدة الإسلامية، مثل مناهضة الاستعمار، تبقى لازمة للاستقلال السياسي والثقافي.

وكان الأفغانى يرى أن إعادة الحيوية إلى الأمة الخاملة لاتتأتى بتجاهل الغرب أو رفضه وإنما من خلال الاشتباك النشط والمواجهة، لقد كان الغرب هو المشكلة وهو جزء من الحل أيضا. فمن ناحية أخضعت أوربا الأمة وهددت هويتها واستقلالها. ومن ناحية أخرى يجب على الأمة الإسلامية على المستوى الوطنى والدولى أن تتعلم من الغرب، وأن تتعرف على مصادر قوته وتستغلها. وهكذا فبالإضافة إلى العلم والتكنولوجيا، فإن الأفغانى واعم الأفكار السياسية مثل الحكم الدستورى والمشاركة السياسية من خلال مجالس منتخبة، وكانت إعادة الحيوية للإسلام والتضامن الإسلامي مفاتيح تحقيق الهدف النهائي، أي الاستقلال عن الغرب واستعادة الأمجاد الإسلامية.

وإذا كان الأفغانى نشطا سياسيا بالأساس، فإن تلميذه محمد عبده (١٩٤٨ – ١٩٠٥) كان هو الذي طور الأبعاد الإصلاحية الفكرية والاجتماعية في الحداثة الإسلامية؛ إذ كانت حركة محمد عبده السلفية تبحث عن الشرعية من خلال تحديد حركتها الإصلاحية التجديدية في إطار السلفيين الكبار في الأمة الإسلامية الباكرة، أولئك الذين ساروا على سنة النبي. كان محمد عبده مصريا تلقى التعليم الذي يؤهله لأن

يكون عالما من علماء الدين. وكان يلقى دروسه فى جامعة الأزهر، وهى أقدم مركز للتعليم الإسلامى، ودار العلوم التى كانت كلية جديدة أنخلت منهجا حديثا لإعداد خريجى الأزهر لتولى المناصب الحكومية. وكان أكثر تلامذة الأفغاني حماسة فى البداية هو محمد عبده ولهذا عمل بالقرب منه، ونشر مقالات عن الإصلاح السياسى الاجتماعى، ونفى إلى باريس مع الأفغاني بسبب مشاركته فى الثورة العرابية. وفى باريس كونا جمعية سرية ونشرا صحيفة واصلت نشر رسالة الأفغاني عن الإصلاح الإسلامي ومناهضة الاستعمار.

وبعد عودته من المنفى، أشاح محمد عبده بوجهه بعيدا عن النشاط السياسى وركز على الإصلاح الفكرى والدينى والتعليمى والاجتماعى. وتتضمن أعماله المنشورة صحيفة المنار التى تناولت تفسير القرآن والفقه. وبشر بتوافق الوحى مع العقل، وأدان الاتباع الأعمى للتراث (التقليد)، كما حبذ الشرعية والحاجة إلى إعادة تفسير الإسلام بحيث يستجيب لمتطلبات الحياة الحديثة. وقد عمل محمد عبده على إصلاح حال علماء الدين، ولاسيما مناهج جامعة الأزهر، والمحاكم الشرعية. وقدم أساسا منطقيا جوهريا لإصلاح القضاء الإسلامي، مجادلا بأنه بينما كانت الشرائع المتعلقة بعبادة الله ثابتة لانتبدل، فإن التشريع الاجتماعي الإسلامي كان قادرا على التغيير الضروري، وبوصفه مفتى مصر، كانت آراء محمد عبده الرسمية تغطى مجالا عريضا من الإصلاحات من السماح بالثياب الأوربية إلى فوائد البنوك والزواج والطلاق.

وكان محمد عبده أيضا بطلا من أوائل أبطال الإصلاحات الشرعية والتعليمية التي تهدف إلى تحسين أوضاع النساء المسلمات. وإذ كان ناقدا لتعدد الزيجات وتأثيره السلبي على العائلة المسلمة، فقد جادل بأنه قد سمح به للمواحة مع الأوضاع الاجتماعية السائدة في شبه الجزيرة العربية زمن النبي. لقد قدم محمد عبده تفسيرا حديثًا للقرآن خلص إلى نتيجة مؤداها أن النموذج القرآني «سورة النساء: أية ٣، ١٢٩ ﴿ وَإِنْ خَفْتُمْ أَلاَّ تُقْسطُوا في الْيَتَامَىٰ فَانكحُوا مَا طَابَ لَكُم مَن النِّسَاء مَثْنَىٰ وَثُلاثُ وَرُبَاعَ فَإِنْ خفْتُمْ أَلاَّ تَعْدلُوا فَوَاحدَةً أَوْ مَا مَلَكَت أَيْمَانُكُمْ ذَلك أَدْنَى أَلاَّ تَعُولُوا ﴾ ﴿ وَلَن تَسْتَطيعُوا أَن تَعْدلُوا بَيْنَ النَّسَاء وَلَوْ حَرَصْتُمْ فَلا تُميلُوا كُلِّ الْمَيْلِ فَتَذَرُوهَا كَالْمُعَلَّقَة وَإِن تُصلُّحُوا وَتَتَّقُوا فَإِنَّ اللَّهُ كَانَ غَفُورًا رِّحيمًا ﴾ كان في واقع الأمر يحبدُ الزيجة الواحدة، لأن سماح القرآن بأكثر من زوجة واحدة كان مقروبنا بعدالة مطلقة وعدم الميل، وهما أمران مستحيلان في الواقع. وقد تبنى كثيرون من المصلحين تفسير محمد عبده للقرآن، كما أن هذا التفسير قدم أساسا منطقيا حديثًا لكثير من قوانين الأسرة التي سنتها الحكومات لتقييد تعدد الزيجات.

وعلى أية حال، كان رفيق محمد عبده، قاسم أمين (١٩٠٨- ١٩٠٨) الذى كان محاميا وقاضيا، هو الذى طور بعدا نسائيا للتجديد والحداثة الإسلامية. وفي كتابين مثيرين للجدل (تحرير المرأة والمرأة الجديدة) أدان إخضاع النساء المسلمات باعتباره منافيا للإسلام وسببا رئيسيا في تدهور الأسرة والمجتمع. وقد ربط قاسم أمين تحرير المرأة

بالقضية الوطنية. إذ إن عبودية المرأة أدت إلى تأخر المجتمع وأعاقت تطوره. وجادل بالمساواة بين الجنسين في الإسلام وأدان الحجاب والعزلة الاجتماعية باعتبارهما منافيين للإسلام، ووجه انتقاداته إلى الزيجات المرتبة، وحق الذكر المطلق في الطلاق وعدم قدرة المرأة على أن تفعل ذلك. وعلى الرغم من الانتقادات والهجوم الذي شنه عليه كثير من الزعماء الدينيين والوطنيين الذين اتهموه بأنه قرد يقلد الغرب، فإن قاسم أمين صار إلهاما لكثير من زعيمات الحركة النسوية مثل هدى شعراوى بعد ذلك بجيل واحد.

وبينما كان المجددون الإسلاميون مثل جمال الدين الأفغانى فى الشرق الأوسط والسير سيد أحمد خان (١٨١٧ – ١٨٩٨) فى شبه القارة الهندية يشتركون فى برنامج إصلاحى حديث، فإنهم قد اختلفوا فى اتجاهاتهم وأهدافهم السياسية، لاسيما فى موقفهم إزاء الغرب. وعلى النقيض من الأفغانى، الذى كانت أفكاره وأفعاله المناهضة للاستعمار ذات تأثير واضح فى الشرق الأوسط، كان أحمد خان مواليا للبريطانيين. وقد كرس أحمد خان الذى عاش فى أثناء عصيان ١٨٥٧ (الذى أسماه الوطنيون فيما بعد حرب الاستقلال الأولى) حياته لبقاء الأمة الإسلامية فى الهند البريطانية فالإسلام نفسه لايشكل تهديدا للمصالح. ونادى بفقه جديد يستجيب للتغير الحديث. وأسهمت كتاباته ونشاطاته فى عملية الإصلاح وإعادة التفسير هذه. وركز أحمد خان بصفة خاصة على تخريج جيل جديد من القادة المسلمين من خلال

إصلاحات التعليم، وأنشأ المدرسة الشرقية الأنجلوب إسلامية (أعيدت تسميتها سنة ١٩٢٠ جامعة اليجاره الإسلامية) على غرار جامعة كمبردج. وفي الوقت نفسه سعى أحمد خان إلى مواجهة كل من علماء الدين الذين رفضوا البريطانيين باعتبارهم «أعداء الإسلام» والبريطانيين الذين اعتبروا المسلمين تهديدا سياسيا كامنا بسبب طاعتهم للإسلام. ومن ثم كان يعارض الاتجاه الإسلامي بانتهاج سياسة انسحابية، وعلى النقيض من الاعتقاد البريطاني السائد، جادل بأن المسلمين يمكن أن يكونوا مواطنين مخلصين لدولة غير مسلمة. وعلى الرغم من إنجازاته، فإن ارتباطه الحميم بالغرب أدانه في عيون أولئك الذين ثاروا تحت الحكم الاستعماري. وانجذاب أحمد خان القوي تجاه الغرب، الذي رمز إليه قراره بارتداء الملابس الغربية، وانتهاجه أسلوب حياة أوربيا، وقبوله لقب الفروسية من الملكة فيكتوريا، جلب عليه انتقادات قوية من جانب العلماء ومناهضي الاستعمار الذين رفضوا نزعته الإصلاحية باعتبارها استسلاما سياسيا وثقافيا.

وكان محمد إقبال (١٨٧٥–١٩٣٨م) في الهند وطه حسين (١٨٨٩-١٩٧٨) في مصر يمثلان المرحلة التالية في الإصلاح التحديثي، الذي نمت فيه الحركات الوطنية وبرز اتجاه أكثر علمانية. وكانا مثالين على رياح التغيير المزدوجة: الحداثة الإسلامية والوطنية العلمانية.

وقد جمع إقبال بين التربية التقليدية ومعرفة حميمة بالغرب. فقد درس في ألمانيا وإنجلترا، وحاز درجة الدكتوراه في الفلسفة من ميونيخ ودرجة في القانون من لندن. وعلى الرغم من أنه كان محاميا بالمهنة، فإن الناس يتذكرونه باعتباره الشاعر الفيلسوف الكبير في جنوب آسيا. ومزج إقبال بين ما كان يعتقد أنه أفضل ما في الشرق وما في الغرب، تراثه الإسلامي وفلسفته الغربية (هيجل، برجسون، فيخته ونيتشه)، لكي ينتج توليفته الخاصة وإعادة تفسيره للإسلام. وقد تم تلخيص الدفعة الحداثية في تفكيره وانفتاحه على الغرب في كتاب إعادة بناء الفكر الديني في الإسلام. "The Reconstruction of Religious Thought in Islam"

«لاعجب إذن أن الجيل الأصغر... يطلبون اتجاها جديدا لدينهم. ومع يقظة الإسلام فإنه من الضرورى إذن أن نفحص، بروح مستقلة، ما فكرت فيه أوربا وكيف يمكن الاستفادة من النتائج التي وصلت إليها في مراجعة وإعادة بناء الفكر الفقهي في الإسلام إذا كان ذلك ضروريا «(١٨).

وتحدث إقبال مثل الأفغانى عن الحاجة إلى إصلاح إسلامى مثل ذلك الذى جرى على المسيحية : «نحن اليوم نمر خلال فترة مشابهة لفترة الإصلاح البروتستانتى فى أوربا ولاينبغى أن يفوتنا الدرس الذى نخرج به من صعود حركة لوثر وحصادها «(١٩).

استعار إقبال من الغرب بشكل واع ونقدى ؛ إذ وجه انتقادات حادة ضد الاستعمار والإمبريالية الأوربية. وعلى الرغم من إعجابه بإنجازات الغرب وروحه الحركية وتراثه الفكرى والتكنولوجيا، فإنه أدان تجاوزات الاستعمار والإمبريالية واستغلال الرأسمالية، وإلحاد

الماركسية، فضلا عن الإفلاس الأخلاقي للعلمانية. وجادل إقبال، مثل أحمد خان بأن الإسلام، على عكس الصورة الكاريكاتورية التي رسمها الغرب بوصفه «دين الحرب المقدسة»، هو دين السلام الذي «يدين كل أشكال الاضطراب السياسي والاجتماعي... فالمثل الأعلى للإسلام، هو تحقيق السلام الاجتماعي بأي ثمن» (٢٠). وعلى النقيض من أحمد خان، كان إقبال يشبه الأفغاني كثيرا في أنه كان يريد أن يعيد الحياة إلى الأمة الإسلامية حتى يمكنها تحقيق استقلالها السياسي وتستعيد مكانها الصحيح في التاريخ. وحاول إقبال أن يطور نماذج إسلامية بديلة من أجل المجتمعات المسلمة الحديثة. وعول على التراث الإسلامي، سعيا وراء «إعادة اكتشاف» المبادئ والقيم الإسلامية التي يمكن أن تقدم الأساس للصياغات الإسلامية للمفاهيم والمؤسسات الغربية مثل الديموقراطية والحكومة البرلمانية.

وعلى الرغم من أن إقبال كان يعتقد أن الوطنية كانت تناقض المثال الإسلامي عن الأمة العالمية، أو الجامعة الإسلامية، فإن قبل مع هذا ضرورتها وفائدتها العملية. إذ ينبغى أن يحصل المسلمون على استقلالهم ويعيدوا بناء مجتمعاتهم المحلية والإقليمية. وعلى النقيض من ولاء السير سيد أحمد خان، كان إقبال صوتا من أوائل الأصوات الداعية إلى الاستقلال عن بريطانيا وإلى القومية الإسلامية في شبه القارة. وعلى الرغم من أن إقبال كان في الأصل وطنيا هنديا، فإن اهتمامه بهوية الأقلية المسلمة ومصالحها في الدولة التي يحكمها

الهندوس قاده إلى التخلى عن حلم الهند الموحدة، وإلى الانضمام إلى العصبية المسلمة، والمناداة بدولة مسلمة منفصلة.

وبعكس نزعة إقبال الإصلاحية الإسلامية، يمثل طه حسين، الذي كان تلميذا سابقا لمحمد عبده، انسياق جيل جديد من الشباب المصرى في التيار العلماني الأوربي، وتعكس حياته وتربيته ازدواجية التعليم وانفصام الهوية الذي أصاب المجتمع المصرى. وعلى الرغم من أنه كان كفيفا منذ صغره، فقد كان يذهب إلى كُتّاب القرية، ثم تلقى تعليمه في أول مؤسستين التعليم العالى في القاهرة، جامعة الأزهر، مركز التعليم الإسلامي الشهير، والجامعة المصرية (جامعة القاهرة)، الجامعة الوطنية الحديثة. وأعقب ذلك بعثة لمدة سنوات أربع (١٩١٥ – ١٩١٩) الدراسة في فرنسا، حيث حصل على درجة الدكتوراه من السوربون، وصار طه حسين كاتبا معروفا على المستوى العالمي ومعلما وتولى منصب وزير المعارف (١٩٥٠ – ١٩٥٠).

ويمثل طه حسين هذه المجموعة من تلاميذ محمد عبده الذين صاروا قادة الحياة السياسية والفكرية، ولكنهم كانوا يعتقدون أن الحاجات الحديثة للمجتمع يمكن خدمتها على أفضل وجه بالفصل بين الدين والسياسة. وربما لايوجد كتاب يعبر عن الحيرة الثقافية التى واجهها المسلمون في بواكير القرن العشرين والتوجه الغربي لكثير من النخب الإسلامية الصاعدة، أكثر من كتاب طه حسين الذي يحمل عنوان «مستقبل الثقافة في مصر». وهو يجسد الأساس المنطقي لأولئك الذين

توصلوا إلى أن القوة المستقبلية يمكن إحرازها على أفضل وجه، ليس بالرجوع إلى ماض إسلامى ولا بالسير فى طريق الحداثة الإسلامية، ولكن بانتهاج سياسة إصلاح جسورة ذات توجه ليبرالى علمانى. وعلى الرغم من أن طه حسين كان حذرًا فى الحديث عن الاستعارة الانتقائية، فإن الجذب الهائل للغرب باعتباره نموذجا للنجاح كان واضحا فى كل من خطابه ودرجة اعتماده على النماذج الغربية فى التطوير.

ولم يكن طه حسين وكثير من أبناء جيله ينتقدون الغرب، بل كانوا يهيمون به إعجابا. وعلى الرغم من أنه حارب في سبيل استقلال مصر عن أوربا، فقد واصل القول بأن جنور مصر (وكذلك مستقبلها) وجنور الإسلام ترتبط بالغرب ارتباطًا لافكاك منه. والواقع، أنه جادل بأن مصر لم تكن من الشرق وإنما من الغرب، وأكد على اشتراك (مصر والغرب) في أصول دينية وجغرافية مشتركة (الإله الواحد، والبحر المتوسط) وتماما مثلما أن أوربا لم تعد غربية عندما اعتنقت المسيحية، التي كانت جنورها في الشرق الأوسط، كذلك فإن مصر لم تصبح شرقية عندما أسرعت بقبول الإسلام. واستمر طه حسين في القول بأن «أصل الإسلام ومنبعه هو أصل المسيحية ومنبعها ... وليست هناك اختلافات فكرية أو تقافية يمكن أن نجدها بين الشعوب التي نمت حول البحر المتوسط وتأثرت به»(٢١). وأكد طه حسين على أن العلمانية قد صارت جزءا من تراث مصر منذ زمن طويل فقد كان المسلمون على وعي تام بالمبدأ تراث مصر منذ زمن طويل فقد كان المسلمون على وعي تام بالمبدأ المعترف به عالميا الآن بأن الدين والنظام السياسي أمران مختلفان، وأن

الدستور والدولة، فوق أى اعتبار آخر، يقومان على أسس عملية (٢٢). وهكذا خَلُص إلى أن المصريين المحدثين يجب أن يتخذوا السلوكيات والمؤسسات الأوربية لأنفسهم من آداب المائدة والسكك الحديدية إلى النظم السياسية والقانونية والتعليمية (٢٣).

كان الانزلاق العلماني لطه حسين (وغيره من تلاميذ الأفغاني ومحمد عبده) من بين أعراض تراث مختلط للحداثة الإسلامية. وقد كان نجاحا وفشلا في أن واحد. لقد قدم التجديديون بالفعل أسسا منطقية ترتكز على الإسلام للإصلاح الصديث. كما قدموا بالفعل بديلا عن الاتجاهات الرافضة لدى الكثيرين من الزعماء الدينيين ونزعات التقليد الأعمى التي ميزت العلمانيين. ومن خلال كتابات التجديديين ومنشوراتهم وتعاليمهم وتأسيس المؤسسات التعليمية والاجتماعية، صارت أفكار الحداثة الإسلامية وقيمها جزءا من الخطاب الإسلامي وكان لها أن تتحول بمرود الوقت إلى جزء من التيار العام الفكر الإسلامي، إذ إن أفكار الأفغاني لم تترك تأثيرها في قلب البلاد العربية وشمال إفريقيا فحسب، وإنما أثرت أيضًا في إندونيسيا البعيدة. وكان أحمد خان ومحمد إقبال من القوى الثقافية والفكرية الكبرى في أنحاء جنوب آسيا وما وراءها. وعلى أية حال، فقد فشل زعماء التجديد أنفسهم في بناء منظمات تطور أفكارهم وتطبقها بطريقة منهجية. وليس هناك ما يوضع هذا أكثر من ميل الكثيرين من تلاميذهم إلى التحول صوب طريق أكثر علمانية. وطه حسين مثال بارز على هذا الاتجاه، وكذلك سعد زغلول الزعيم الوطنى المصرى الكبير،

لقد كانت الحداثة الإسلامية في أساسها حركة فكرية. وبينما لم تنتج حركة موحدة أو منظمات دائمة، فإن تراثها تمثل في تأثيرها على تطور الأمة الإسلامية وموقفها تجاه الغرب، ذلك أن حركة التجديد الإسلامي أيقظت المسلمين مجددا على شعور بالقوة والمجد الغابرين ؛ وأنتجت تفسيرا إيديولوجيا حديثا للإسلام ؛ كما أظهرت إمكانية توافق الإسلام مع الإصلاح الغربي الاجتماعي السياسي الحديث. وكان معظم الإصلاحيين يميزون بين الأخذ بالأفكار والتكنولوجيا الغربية ورفض الاستعمار الغربي؛ والواقع أنهم طوروا أفكار مناهضة الاستعمار والوحدة الإسلامية والحكم الذاتي والاستقلال. ولهذه الأسباب، فإن رجالا مثل جمال الدين الأفغاني ومحمد إقبال صاروا يذكرون باعتبارهم أباء القومية الإسلامية.

الحركات الوطنية والمسيرة الطويلة صوب الاستقلال:

كانت فترة ما بين الحربين العالميتين محكومة بموضوعين متداخلين هما: الهوية الوطنية والاستقلال. ومما يثير السخرية أن كلا من المصلحين العلمانيين والإسلاميين نظروا إلى الغرب باعتباره قوة إيجابية وسلبية في وقت واحد. فمن ناحية كانت الوطنية رد فعل تجاه الإمبريالية الغربية، والحكم الاستعماري الأوربي. ومن ناحية أخرى، كانت بمعنى

من المعانى نتاجا لقرن من الإصلاح ذى الاتجاه الغربى؛ إذ إن كثيرين من أولئك الذين قادوا حركات الوطنية والاستقلال يدينون بتدريبهم إلى الغرب وكانوا متأثرين بالمعتقدات الليبرالية الوطنية وأفكار الثورة الفرنسية (الحرية المساواة الإضاء)، كما كانوا، بصفة خاصة، متأثرين بالقيم السياسية والمؤسسات الغربية مثل الديموقراطية والحكومة الدستورية والحكم البرلماني والحقوق الفردية والوطنية. وفي تناقض مع النموذج الإسلامي التقليدي، الذي يرتكز فيه الولاء والتضامن السياسي على أمة إسلامية عالمية، ويقوم على الإيمان بعقيدة مشتركة، فإن الوطنية الحديثة طرحت مفهوم الأمم الوطنية الذي لايقوم على الدين وإنما على اللغة والأرض والروابط العرقية والتاريخ المشترك.

لعب الإسلام دورا مهما في تطور حركات الاستقلال المناهضة للاستعمار وفي الوطنية الحديثة، وأثبت أنه عامل فاعل بدرجات مختلفة في تطور النزعات الوطنية المحلية والإقليمية : عربية ومصرية وجزائرية وتونسية ومغربية وإيرانية وباكستانية وماليزية وإندونيسية. وعلى أية حال، فإذا كان الدين يشكل عاملا واحدا، فإنه لم يكن أبدا العامل الوحيد. وقد اختلف اللجوء إلى الإسلام إقليميا ومن بلد إلى بلد، محكوما بالسياقات المحلية. ففي بعض المناطق كان الإسلام مكونا بارزا في الحركة الوطنية، على حين كان خاضعا للوطنية العلمانية في بعض المناطق الأخرى. وفي كثير من أجزاء العالم الإسلامي، اتصلت النزعة الإسلامية الكي تشكلا الإصلاحية الإسلامية الكي تشكلا

سويا قوة عظيمة. إذ إن النغمات الأساسية في الحركة الإصلاحية الإسلامية ألهمت اهتمامات الحركة الوطنية وأكملتها وهي: حفظ الهوية الإسلامية وتجديد شباب الأمة الإسلامية في مواجهة تهديد الاستيعاب السياسي والثقافي؛ تحقيق الوحدة الإسلامية والتضامن الإسلامي للحصول على الاستقلال والحكم الذاتي. وفي شمال أفريقيا، وإيران، وجنوب أسيا قدم الإسلام هوية مشتركة وولاء عاما؛ كما قدم الإيديولوجية والرموز، والقيادة والمراكز المؤسسة في المساجد التنظيم والاتصالات، والدعوات التقليدية للدفاع عن الإسلام وقد أثبتت صيحات والإسلام في خطر) والله أكبر، أنها صيحات فعالة في الحشد بين الإسلام في خطر) والله أكبر، أنها صيحات فعالة في الحشد بين الإسلاميون فاعلين قياديين في الحركات الاستقلالية الوطنية.

الشرق العربي:

لعب الإسلام دورا أقل بروزا في التطور الباكر لكل من الحركة الوطنية المصرية وحركة القومية العربية؛ إذ إن التحركات الأولى في حركة القومية العربية عاءت رد فعل الحكم العثماني أكثر من كونها ردا على الغرب؛ إذ كان تأكيد الحركة الأدبية المسيحية العربية على اللغة العربية، بشعورها بهوية أمة تضرب بجنورها في الأدب والتاريخ أكثر من الدين. كما أن برنامج تركيا الفتاة في التتريك، هو الذي رعى أفكارا

وطنية وليدة بين العرب والأقليات الدينية العرقية (البلقان واليونانيين والشوام) حول مسائل اللغة والهوية، والحكم الذاتى السياسى خلال أواخر القرن التاسع عشر وبواكينر القرن العشرين، لقد تعرضت الصياغات الإسلامية الأممية، والأشكال التقليدية للإمبراطورية أو السلطنة الأممية، لحركات أنماط جديدة من الوطنية والقومية المرتكزة على أساس اللغة، والأرض، والروابط العرقية المشتركة.

وعلى أية حال، فإن القومية المصرية والقومية العربية لم تتخذ بالفعل شكلاً، أو لم تكن لها وظيفة الأداة الفعالة فى النضال من أجل الاستقلال عن الهيمنة الأوربية حتى نهاية الحرب العالمية الأولى. وكان هناك عاملان مهمان، يعكسان كلاً من التهديد المتواصل من جانب الغرب ونمو المقاومة الوطنية. ففى سنة ١٩٢٠، حطم الحلفاء الإمبراطورية العثمانية عقابًا العثمانيين على تأييد الألمان فى الحرب العالمية الأولى ونحتوا عددا من الدول الوطنية الحديثة. وفى ظل معاهدة سيقر أقامت إنجلترا وفرنسا نظام وصاية أعطى لبريطانيا السيطرة على فاسطين (بما فى الأردن اليوم) والعراق، على حين حكمت فرنسا بلاد الشام (بما فى ذلك لبنان الحديث) وبقى الحجاز (جزء من الملكة العربية السعودية) مستقلا، وفى الوقت نفسه زادت كثافة النضال ضد الإمبريالية الأوربية مع تطور حركات الاستقلال الوطنية التى كان الإسلام عاملا فاعلاً فيها بدرجات متفاوتة.

وبينما وجد القوميون العرب والوطنيون المحليون غالبا أنه من الضرورى أن يعترفوا بميراثهم الإسلامى، تم إخضاع الإسلام لصياغات وطنية أكثر علمانية كان تأكيدها الأساسى مرتكزا على عوامل أخرى مثل اللغة، والتاريخ والتقاليد والأرض المشتركة. وهكذا على سبيل المثال، انتهج التلاميذ السابقون للأفغانى ومحمد عبده من أمثال سعد زغلول زعيم الحركة الوطنية المصرية (ت ١٩٢٧) وطه حسين طريقا وطنيا مصريا أكثر علمانية.

هذا التحول العلمانى لتلاميذ الأفغانى ومحمد عبده واجهه رشيد رضا (ت ١٩٣٦) الذى واصل تقاليد محمد عبده الإصلاحية. وعلى أية حال، فإن الحقائق السياسية لفترة ما بعد الحرب العالمية الأولى دفعت رضا فى اتجاه موقع أكثر محافظة وعداء للغرب. وعلى الرغم من أنه استمر محافظاً على النموذج الإسلامي العالمي والهوية الإسلامية، فإنه قبل من منطلق نفعى أرغم عليه - حقيقة وجود الدول الوطنية الحديثة مع أنه جعلها عضواً متضمناً داخل النطاق الأوسع للأمة الإسلامية. وقد أدى الميل التقدمي العلماني للتجديديين المصريين للسيما تلاميذ الأفغاني ومحمد عبده السابقين - إلى إعجاب رشيد رضا بإعلان العربية السعودية نفسها دولة إسلامية وتوافقه مع الزعماء الدينيين (العلماء) الذين انتقد نزعتهم المحافظة من قبل. وهكذا فإن رشيد رضا في أواخر حياته كان له رد فعل إزاء علمنة المجتمع المسلم وصبغه بالصبغة الغربية، التي رأها من نتائج العقلانية الصديثة. وتزايد بُعده عن انفتاح التحديثية الإسلامية على التوفيق الثقافي بين عناصر مختلفة.

وبدلا من ذلك، أكد على الاكتفاء الذاتى وشمولية الإسلام واتخذ موقفا أشد انتقادا تجاه التهديد الذي يمثله الغرب. وقد عكس موقف رشيد رضا الدفاعى والجدلى في أن واحد، فشل حركة التحديث الإسلامية في إيجاد منطقة وسطى ثابتة بين الرفض الثقافي والذوبان الثقافي، وبشر بظهورالتنظيمات الإسلامية النشطة - الإخوان المسلمون في مصر والجامعة الإسلامية بباكستان - التي كان لديها إيديولوجية إسلامية مناهضة للغرب وأشد وعيا بالاكتفاء الذاتي.

المغرب العربى (شمال أفريقيا، المغرب) :

صار الإصلاح الإسلامي في شمال إفريقيا، الذي استمد إلهامه الإيديولوجي من جمال الدين الأفغاني ومحمد عبده في حركتهما السلفية، متحالفا بقوة مع الحركة الوطنية بعد الحرب العالمية الأولى. إذ إن المصلحين في شمال إفريقيا جابهوا الحكم الفرنسي وأخطار الذوبان الثقافي، ونادوا بالحاجة إلى إحياء هويتهم وتراثهم العربي والإسلامي وأوصوا بتفسير محدد للإسلام. وكان المصلحون الإسلاميون من بين مؤسسي وزعماء التنظيمات الوطنية الباكرة والأحزاب التي أكدت على الاستقلال وعلى هوية وطنية ترتكز على أساس من التراث العربي الإسلامي : علال الفاسي الذي قاد حزب الاستقلال المغربي ذا التوجه الإسلامي سنة ١٩٤٦ ؛ عبد العزيز الطالبي مؤسس حزب الدستور

التونسى بعد الحرب العالمية الأولى؛ وعبد الحميد بن باديس (١٨٨٩- ١٩٣٠) الذي نظم رابطة العلماء الجزائريين سنة ١٩٣١.

وقد استخدم الدين بواسطة المسلمين المتدينين، وأصحاب العقلية العلمانية على السواء. ممن تعرفوا على قدرته على تجاوز الاختلافات الدينية (المذهبية والصوفية)، والفروق العرقية والقبلية، في تحقيق التعبئة الجماهيرية. واستخدم الإسلام رمزا للوحدة والهوية الوطنية بالنظر إلى الحكم الفرنسي وخطر الذوبان الثقافي، وبرهن الإسلام على كونه وسيلة فعالة لتعبئة الدعم الشعبي ولردم الهوة بين العرب في المغرب والجزائر.

إيران:

اختلفت إيران عن معظم العالم العربى وجنوب آسيا فى حصولها على الاستقلال. وعلى أية حال، فإنها بقيت عرضة الخطط البريطانية والروسية الاستعمارية؛ إذ كان البريطانيون فى جنوب إيران، والروس فى الشيمال يهددون السيادة الإيرانية. وهناك حادثان شكلا تطور الحركة الوطنية: احتجاج الدخان (١٨٩١ - ١٨٩١) والثورة الدستورية (١٩١٠ - ١٩١١). وكان كل من الحادثين يمثل استجابة مختلفة تجاه النفوذ الغربى. كان الحادث الأول قد تحرك بدافع من الرغبة لحماية إيران من التسرب الأجنبى والتبعية الاقتصادية، وكان الثانى بدافع

الصاجة إلى الحد من السلطات الاستبدادية للشاه من خلال إصلاح دستورى مستلهم من الغرب.

وعندما منح الشاه سنة ١٨٩٠ احتكار بيع الدخان وتصديره السركة بريطانية، تم تنظيم مقاطعة وإضرابات على اتساع الوطن، كان معظم قادتها من التجار والزعماء الدينيين المسلمين. ولقى المحتجون التأييد من جمال الدين الأفغاني، الذي كان مستشارا المشاه، والذي حذر من أن التنازلات الاقتصادية خطوة عظمى نحو الحكم الأجنبي، وأصدر آية الله حسن الشيرازي، الذي كان من كبار رجال الدين، فتوى دينية تمنع التدخين، وقدمت المساجد الكبرى ملاذا للمحتجين. ثم استسلم الشاه لمطالب المحتجين خوفًا من التدخل الروسي.

كان نجاح «احتجاج الدخان» والرغبة في الحد من التصرفات الاستبدادية لحكامهم سببا في جسارة الزعماء الدينيين، الذين استخدموا مساجدهم مراكز المقاومة وملاذا لهم، لكي ينضموا مرة أخرى إلى القطاعات الأخرى من المجتمع – ملاك الأراضى، التجار وضباط الجيش – في الثورة الدستورية. وعلى الرغم من أن الشاه قاوم في البداية المطالبة بدستور على النمط الغربي، فإن الاحتجاجات الجماهيرية، وضغوط كل من بريطانيا وروسيا أدت إلى إنشاء مجلس وطنى في سنة ١٩٠٦. وعلى أية حال، فإن المكاسب الوطنية الإيرانية تبخرت على مدى السنوات التالية عندما حدث تغيير في الحكام، وعندما صارت إنجلترا وروسيا قادرتين على نحت مجال لنفوذ كل منهما. بيد أن

الحركة الوطنية الإيرانية، بدأت تواجه النفوذ والسيطرة الأجنبية برد فعل قوى تضمن عنصراً إسلاميًا. نتيجة للتجارب التي مرت بها منذ أواخر القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين.

جنوب آسيا

كان تطور الحركات الإسلامية الجامعة، وحركات الوطنية الإسلامية في جنوب آسيا بمثابة رد فعل للاستعمار الأوربي. وعلى الرغم من حركات الشغب الإسلامية المتفرقة ضد بريطانيا، فإن المسلمين لم يحنوا حنو الإمبراطورية العثمانية في التحالف مع ألمانيا في الحرب العالمية الأولى، وبدلا من ذلك ظلوا إلى جانب البريطانيين بشكل عام. وعلى أية حال، ففي أعقاب الحرب، كان قلق العالم المسلم من أن الحلفاء سوف يفككون الإمبراطورية العثمانية ويطيحون بالخلافة قد أدى إلى نمو التعاطف نحو الجامعة الإسلامية، وهو ما تم التعبير عنه في شبه القارة الهندية بتشكيل حركة الخلافة سنة ١٩٩٩. وفي غضون سنة بعد المسلمين بتقسيم الإمبراطورية العثمانية سنة تأسيسها، تحققت مخاوف المسلمين بتقسيم الإمبراطورية العثمانية سنة المهندية متحدي الذي أدى إلى فترة الانتداب. واستمرت حركة الخلافة حتى سنة ١٩٩٤، عندما ألغي كمال أتاتورك، حاكم تركيا، الخلافة رسميا. بيد أن روحها المناهضة للإمبريالية الأوربية والساعية الخلافة رسميا. بيد أن روحها المناهضة للإمبريالية الأوربية والساعية إلى الاستقلال الوطني قد انتقلت إلى «المؤتمر الوطني الهندي»، أكبر

حركة وطنية في الهند، والتي تخطت عضويتها الروابط الطائفية، وبذلك ضمنت زعماء من كل المجموعات الدينية الهندية الكبرى.

وبحلول الثلاثينيات من القرن العشرين كانت النزعة الانفصالية الإسلامية قد تصاعدت على أية حال. ذلك أن الصراع المتزايد بين الجماعات الهندوسية والإسلامية ونتانج انتخابات المقاطعات سنة الإسلامية، أن الانجاه السائد في الهند التصويت (في الانتخابات) على الإسلامية، أن الاتجاه السائد في الهند التصويت (في الانتخابات) على أسس طائفية يهدد هوية الطائفة المسلمة، وقد يؤدي إلى سيطرة الأغلبية الهندوسية عليها في حالة استقلال الهند. وتزايدت مطالبة الجامعة الإسلامية بدولة مسلمة مستقلة، وصار ذلك المطلب المحور الرئيسي في حركة الوطنية الإسلامية. وعلى الرغم من نزوع محمد على جناح العلماني وحياته ذات الطابع الغربي، فإن القيادة الأكثر ميلا للعلمانية في الجامعة الإسلامية أكدت الطابع الإسلامي نفسه، كما لو كانت تسعى التغلب على سجل مسيرتها غير اللامع، إذ إن الشعارات والرموز سبيل المطالبة بوطن المسلمين.

ومن الأمور المثيرة السخرية، أن السياسات القومية الإسلامية برهنت بشكل مدهش على عدم فعاليتها بين الزعماء الدينيين؛ حيث رفض معظم الزعماء الدينيين دعوة الجامعة إلى دولة مسلمة منفصلة، قائلين بأن القومية والإسلام نقيضان. وقد اختلفت أسباب إدانتهم

القومية، وتأثرت هذه الأسباب بنزعة معاداة أوربا وبالسياسات المحلية مثلما تأثرت بالعقيدة الدينية. وقد اعتبرت القومية مفهوما غربيا يتناقض مفهومه الضيق الخصوصى مع عالمية الإسلام، كما أنه مفهوم تجزيئى. وقال أبو الحسن على الندوى، وهو من علماء الدين وزعيم طائفة، إن القومية «شعور وطنى ضيق، وانحياز عرقى، واهتمام مبالغ فيه بالتقسيم البغرافي (وهي) من خصائص العقل الغربي»(٥٠). أما مولانا أبو الأعلى المودودي، وهو زعيم ديني بارز أخر ومؤسس «جماعات - إي-السلامي»، فقد لاحمظ أنه «إذا كان الأمر في مجال الاقتصاديات أو السياسات، أو حقوق المواطنة والحقوق والواجبات القانونية، فإن أوالك الذين يقبلون مبادئ الإسلام لايمكن تقسيمهم بأى تمييز على أساس القومية، أو الطبقة، أو البلد»(٢٠).

وعلى الرغم من الجهد الكبير المبنول لإظهار عدم توافق الإسلام مع القومية، فإن اعتراضات القادة الدينيين الهنود على القومية الإسلامية كانت تحركها بقدر كبير معارضتهم لزعامة محمد على جناح، الذى كانوا يعتبرونه جزءا من النخبة الغربية العلمانية، بقدر ما كانت القناعات الإيديولوجية تحركهم. وكان معظمهم مقتنعا بأن القومية الإسلامية التى تنادى بها الجامعة الإسلامية لم تكن تتحرك سوى من خلال محاولة منافقة لكسب الأصوات، وأنها تخفى قصد جناح لخلق دولة علمانية وليست إسلامية في الوطن الإسلامي للقترح في باكستان.

وأخيرا أحرزت شعوب شبه القارة الهندية الاستقلال سنة ١٩٤٧. وتم نحت دولتين: دولة الهند العلمانية يهيمن عليها الهندوس وتعيش بها أقلية مسلمة مهمة، وباكستان التى كانت وطنا إسلاميا، كان المأمول أن توحد غرب باكستان وشرقها (بنجلاديش الحالية) اللتين كانت تفصلهما مساحة ألف ميل من الأراضى الهندية،

الدول البازغة والغرب

من التشبه إلى فشل الأنظمة الليبرالية :

فى الفترة التى أعقبت الاستقلال، كانت العلاقة بين الإسلام والغرب علاقة تشبه أكثر من كونها علاقة صراع. وبوصفها دولا بازغة حديثا كانت تناضل لتثبيت نفسها، وبرهن الغرب كونه نموذجا ضروريا بل وشعبيا. وعلى الرغم من أن النضال من أجل الاستقرار ترك استياء وجروحا عميقة، فقد اهتم معظم الحكام بمواعمة التراث المؤسسى والروابط الاستعمارية، وتم فرض التحديث من أعلى بواسطة الحكومات والنخب المتغربة. وبقيت اللغات الأوربية لغة ثانية (غالبا اللغة المفضلة بين النخب الحديثة). وفي بعض البلاد كانت اللغات الأوربية هي اللغات الأبيروقراطية والتعليمية والقضائية الحديثة على حالها، مثلما حدث في البيروقراطية والتعليمية والقضائية الحديثة على حالها، مثلما حدث في التجارة. وعلى العموم تم تحديد الشريعة الإسلامية في نطاق قوانين الأحوال الشخصية والأسرة. وهكذا، وعلى سبيل المثال، بقيت اللغة والثقافة الفرنسية بنفوذها في شمال إفريقيا ولبنان، والإنجليزية في

جنوب أسيا وماليزيا. وكان الأفراد، والبلاد والمدن والمؤسسات، تحكم على نفسها، ويحكم عليها الآخرون، بالحداثة بالدرجة التى تم صبغها بالصبغة الغربية— فى اللغة والسلوك والمعرفة وتنظيم البناء والقيم والعمارة والبنية التحتية. وكان لأمريكا خاصة مكان مرموق؛ لأنها لم تكن تحمل أوزار القوى الاستعمارية الأوربية.

كانت الميول الغربية في التطور والتحديث نظرية وتطبيقا في العالم المسلم بداية مرحلة استمرت لعدة عقود في التبادل التعليمي والتكنولوجي إلى جانب التبادل السياسي والاقتصادي والتحالفات العسكرية. وقليلون هم الذين تساءلوا عن الحكمة المقبولة بأن التحديث تعنى التغريب والعلمنة المطردة للمجتمع، ولأنهم أعجبوا بالغرب بسبب مثله الديموقراطية، وقوته العسكرية، وتكنواوجيته، فإن الطلاب في كثير من البلاد المسلمة اعتزوا بالتعليم الغربي الحديث في الوطن وفي الخارج بصفة خاصة. وكان مثل هذا التعليم بطاقة المرور الأكيدة إلى المواقع المستولة في الحكومة ومجال الأعمال والأوساط الأكاديمية. وتشكلت روابط عالمية حميمة بين الحكومات والعسكريين وشركات البترول والبنوك. وهكذا، على سبيل المثال، ربط الصبيب بورقيبة «المناضل العظيم»، الذي نفته فرنسا في أثناء حقبة النضال الوطني، بشكل متزايد بين تونس وفرنسا والثقافة الفرنسية. أما الملك حسين ملك الأردن، وشاه إيران فقد صارا حليفين مقربين للولايات المتحدة، وظلت باكستان عضوا في الكومنواث البريطاني، كما ظلت اللغة الإنجليزية لغة الحكم والتعليم العالي.

وعلى أية حال، فإنه حدث فى أثناء الخمسينيات والستينيات أن استوفى عدم الرضا الواسع عن إنجازات الليبرالية الغربية ضريبته، عندما هوت ملكيات وحكومات من فوق عرش السلطة فى مصر وليبيا والسودان والعراق والجزائر. ولم يكن ابتعاد مصر المتزايد عن أوربا حالة خاصة:

«كانت الحرب العالمية الأولى، والصراع السياسى فى سنوات ما بين الحربين، والكساد الكبير، وأخيرا الحرب العالمية الثانية، قد كشفت للمصريين إخفاقات الحكومات الدستورية والليبرالية فى أوربا، وانعدام الرحمة لدى القوى السياسية الأوربية، ولامبالاتها بالمبادئ فى التعامل مع الشعوب غير الأوربية. واحتقارها لرعاياها. هذه الأحداث هزت كثيرين من المصريين ممن كانوا يربطون مستقبلهم بالغرب، وتركت الآخرين فى حال من خيبة الأمل والقطيعة... وكان تناول مشكلات البلد السياسية والاقتصادية على أسس عادلة سببا فى تقويض الإيمان بالأنظمة البرلمانية وقيمه الفردية»(٢٧).

وبرز اتجاهان أو حركتان إيديولوجيتان، كلاهما يتمتع بالشعبية: الحركة الإسلامية النشيطة للإخوان المسلمين وحركة القومية الاشتراكية العربية لجمال عبد الناصر. فقد أكدت كلتاهما على الجذور الأصلية والمنابع العربية الإسلامية، وأكدت على الوحدة العربية، كما وجهتا الانتقادات إلى الوطنية الليبرالية والغرب. وقد استحوذت كل من حركتى

الإخوان المسلمين وجمال عبد الناصر على خيال المصريين كما أنها تركت أثرها أيضا في العالم العربي وما وراءه. وبينما حاولت القومية العربية أن تحتوى الإسلام، فإن الحركة الإسلامية أكدت على أولوية الإسلام ونادت بنظام إسلامي – نظام سياسي تهديه الشريعة الإسلامية – أساسا للوحدة العربية والتضامن العربي.

حركات التجديد الإسلامية الحديثة و ، فشل الغرب، :

اتخذ الإصلاح الإسلامي والاستجابات الإسلامية تجاه الاستعمار الأوربي والغرب مسارًا إيديولوجيا مهما في الثلاثينيات والأربعينيات مع خلق منظمتين إسلاميتين حديثتين، الإخوان المسلمين في مصر وجماعة – إي إسلامي (الجماعة الإسلامية) في شبه القارة الهندية، إذ إن كلا منهما جسدت موقفا معارضًا تجاه تسرب الثقافة الغربية، وتهديد الوطنية العلمانية، واستمرار الحضور السياسي للإمبريالية الغربية.

«لاشك فى أن الغرب يسعى إلى الحط من شاننا، وإلى احتالا أراضينا وإلى البدء فى تحطيم الإسلام باستبعاد شريعته والقضاء على تراثه، وفى هذا الصدد يعمل الغرب بإرشاد من الكنيسة، إن سلطة الكنيسة فاعلة فى توجيه السياسات الداخلية والخارجية فى الكتلة الغربية التى تقودها إنجلترا وأمريكا»(٢٨).

وقد أكد كل من الإخوان المسلمين والجماعة الإسلامية على الاكتفاء الذاتي الإيديواوجي للإسلام، كما كانوا أقل توفيقية، وأشد حدة في

انتقاداتهم للغرب. وبينما كانت حركة الحداثة الإسلامية تسعى إلى أن تعلم من نجاح الغرب وتحاكيه، أكد الإخوان المسلمون والجماعة على فشل كل من الغرب (الرأسمالية) والشرق (الماركسية) في أن يكونوا نماذج يهتدى بها التطور في العالم المسلم، وقد أدانوا تغريب المجتمعات الإسلامية وعلمنتها، وتجزيئية القومية، وتجاوزات الرأسمالية متلما أدانوا المادية والإلحادية التي توصم بها الماركسية. وقيل للمسلمين إنهم يجب أن يتذكروا أنهم يمتلكون طريقا ثالثاً بديلا عن النماذج والنظم الأجنبية—الإسلام.

وقد أدت رغبتهم فى تحويل المجتمع دائما إلى التورط فى السياسات، وأحيانا إلى المواجهات مع حكوماتهم الوطنية. وتبادل النشطاء والنظم الوطنية الاتهام بالعنف وإشعال الفتنة. وفى أحيان كثيرة تم اعتقال زعماء الناشطين وإسكات منظماتهم. وقد تم اغتيال حسن البنا سنة ١٩٤٩ كما أعدم قادة الإخوان المسلمين وتم حل جماعة الإخوان رسميا فى أواخر الستينيات. وبينما سُجن مولانا أبو الأعلى المودودى وقادة الجماعة الإسلامية، بل حكم عليهم بالإعدام فى إحدى المناسبات فإن جماعة – إى – إسلامى تمكنت من الإسهام فى العملية السياسية بحرية أكبر مما تمتع به أقرانهم المصريون.

وقد تخطَّت أهمية جماعة الإخوان المسلمين وجماعة إي إسلامي حدود وطنيهما ولم تلبث مع مرور الزمن أن اتخذت أهمية عالمية، وكان الإخوان المسلمون إلهاما لتأسيس تنظيمات مماثلة في السودان وسوريا والأردن والخليج وإفريقيا. كما أن جماعة - إي- إسلامي طورت تنظيمات شقيقة في الهند، وبنجلاديش وأفغانستان وكشمير. وكانت

كتابات حسن البنا وسيد قطب من الإخوان المسلمين ومولانا المودودى من جماعة – إى – إسلامى – قد ترجمت فى وقت لاحق على نطاق واسع ووزعت فى معظم أنحاء العالم الإسلامى. إذ إن رؤيتهم للإسلام باعتباره إيديولوجية بديلة للدولة والمجتمع ومثالا لتنظيمهما وأنشطتهما، طرحت النموذج للأجيال القادمة من المسلمين. وهكذا، فإنهم كانوا يمتلون بالنسبة لكثيرين حلقة بين التراث الدينى التقليدي وحقائق الحياة الحديثة.

القومية / الاشتراكية العربية والغرب:

حكمت القومية / الاشتراكية وشخص جمال عبد الناصر معظم أنحاء العالم العربى وتحدت القوى الغربية من الخمسينيات فصاعدا. وبينما تلاشى نفوذ الاستعمار الأوربى، برزت الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى قوتين عظميين. وكانت الرأسمالية الغربية والماركسية والاشتراكية قوى متنافسة فى حرب باردة بدت وكأنها ترغم البلاد النامية على الاختيار بين الغرب أو الشيوعية. وبدت الوطنية الليبرالية مرهقة أو مجردة من الاعتبار عندما كانت الانظمة تترنح تحت وطأة الحركات الاشتراكية العربية. وجاعت إلى سدَّة الحكم حكومات تحبذ الاشتراكية العربية فى مصر وسوريا والعراق وليبيا والسودان والجزائر. وقد ألهمت الناصرية، القومية / الاشتراكية العربية الجامعة التى نادى بها جمال عبد الناصر، ثورة ليبيا بقيادة معمر القذافى ؛ وثورة السودان بها جمال عبد الناصر، ثورة ليبيا بقيادة معمر القذافى ؛ وثورة السودان

بقيادة جعفر محمد نميرى فى أواخر الستينيات ؛ واشتراكية حزب البعث العربى فى سوريا والعراق؛ والاشتراكية العربية - الإسلامية للاستقلال الجزائرى (١٩٦٢).

وشاركت كل الحكومات الجديدة في نظرة عالمية سائدة بين العديد من بلدان العالم الثالث. وقد اتهموا الإمبريالية الأوربية بسبب الغزو والاحتلال، وكذلك سياساته التفتيتية بخلق دول ورسم حدود وطنية مصطنعة، مما أدى إلى ضعف العالم العربي والإسلامي. وتبنوا نضالا مستمرا ضد الاستعمار الذي تفاقم أذاه بدور الغرب في خلق وتدعيم المستعمرة الغربية، إسرائيل، في قلب الوطن العربي، وأدانوا فشل القيادة السياسية العربية التقليدية ونزعتها الوطنية الليبرائية الغربية. كذلك فإنهم أدانوا الفردية المتطرفة في الرأسمالية، ودعوا إلى الوحدة العربية والتضامن، ووعدوا بخلق نظام اجتماعي جديد يخفف من معاناة الجماهير في المجتمعات العربية.

وربما لم يستحوذ أى زعيم عربى حديث على خيال العالم العربى والعالم الثالث على نحو ما فعل جمال عبد الناصر (١٩١٨-١٩٧٠). وتلقى ذكرى ناصر بظلالها المتدة على التطور السياسى فى الشرق الأوسط. إذ ارتبط اسمه بالمواجهتين اللتين ترمزان إلى الحالة المعادية للإمبريالية وسياسات تلك الفترة السويس وفلسطين. ويوصفه زعيما كارزميا كانت قدرته على الهيمنة على الجماهير محل حسد كل سياسى عربى، كما كان منغصا لأعدائه. وقد ألهب ناصر خيال العرب والمسلمين

وعبأ عواطفهم فيما وراء حدود مصر بمسافة بعيدة. وإذ كان يرغب فى أن يبنى زعامته فى جميع أنحاء العالم العربى وسع ناصر حركته الوطنية المصرية إلى حركة أوسع للقومية / الاشتراكية العربية التى تضرب بجذورها فى التراث العربى الإسلامى المشترك للمنطقة. وعلى الرغم من أنه تنافس مع الهاشميين فى العراق والأردن ومع آل سعود على زعامة العالم العربى، فإن شعبيته بين شعوب ذلك العالم لم تكن تقبل المنافسة، إذ كان محل نوع من عبادة الشخصية لم يستطع أن يجاريها سوى عدد قليل للغاية من الحكام العرب والمسلمين ربما باستثناء أية الله الضوميني، وكانت هناك أحزاب ناصرية فى البلاد العربية ومنظمات طلابية فى لبنان وسوريا والأردن. وكانت صور ناصر تزين حوائط البيوت وشوارع المدن والقرى فى بلاد كثيرة، وكان ينظر إليه باعتباره مخلص العرب والفلسطينيين.

وكان لناصر، الرجل والرسالة، عدة جوانب. وسوف تظل ذكراه طويلا باعتباره داعية إلى الوحدة العربية، وبسبب تحديه للغرب وتأكيده على الاستقلال العربي عن الهيمنة الغربية في السويس. وأكد على دعوى مصر بقيادة العالم العربي، وأسبغ صفات البطولة على النضال من أجل تحرير فلسطين، وتبنى «الحياد الإيجابي» في الحرب الباردة بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي. وصار مهندس الإصلاح الاشتراكي العربي.

كانت الإطاحة بالنظام الذى تسيطر عليه بريطانيا فى مصر تحت حكم الملك فاروق على أيدى ناصر والضباط الأحرار فى يوليو ١٩٥٢م

قد اعتبر نوعًا من الخلاص من النفوذ الاستعمارى الأوربى والسياسات الفاشلة الوطنية الليبرالية الغربية والرأسمالية، وعار الهزيمة المصرية فى فلسطين سنة ١٩٤٨. وزادت قوة أوراق اعتماد ناصر الوطنية والمعادية للإمبريالية (التى غالبا ما فُسرت على أنها ضد الغرب) كما تصاعدت شعبيته العالمية وزعامته فى العالم العربى والعالم الثالث عندما تحدى الغرب فى السيطرة على قناة السويس وعندما أنشئ مع نهرو رئيس الهند وسوكارنو رئيس إندونيسيا منظمة عدم الانحياز.

وعندما سحبت الولايات المتحدة وعدها بالقرض لبناء السد العالى سنة ١٩٥٦ أعلن ناصر سيطرته على قناة السويس. إذ قام بتأميم شركة قناة السويس، وأعلن بشكل درامى أمام حشد هائل «أيها الأمريكيون موتوا بغيظكم» (٢٦). وظل ثابت الجأش عندما هدد رئيس وزراء بريطانيا أنتونى إيدن إدانته باعتباره هتلر (متلما سيفعل جورج بوش فيما بعد فى إدانة صدام حسين). وبمساعدة إسرائيل، التى اعتبرها العرب مستعمرة لأوربا والولايات المتحدة، قامت فرنسا وبريطانيا بغزو مصر سنة ١٩٥٦، على حين قامت إسرائيل باحتلال سيناء. وعلى الرغم من أن تدخل الأمم المتحدة وضغط الولايات المتحدة ضد هذا الانتهاك للقانون الدولى هو الذى أرغم بريطانيا وفرنسا وإسرائيل على الانسحاب، فإن ناصر حظى بتقدير العالم العربى والإسلامى والعالم الثالث لأنه هزم الاستعمار الغربى. وفي نظر الكثير من الحكومات الغربية كان تحدى ناصر الغرب في السويس الذي

تزاوج مسع الإدانة العاطفية للإمبريالية الغربية، وحروبه مع إسرائيل، ومذهبه في «الحياة الشعبية» - يُصنفه باعتباره معاديا للغرب ببساطة.

كان ظهور القومية الاشتراكية العربية التى نادى بها ناصر وحزب البعث علامة على فترة كانت فيها الوطنية المحلية أو وطنية الدولة قد تحولت إلى، أو تعادلت مع، حركة عربية جامعة دولية ركزت على الوحدة العربية والاستقلال عن السيطرة الأجنبية. وقد وجه كل من الناصرية والبعث اللوم إلى الاستعمار الأوربي والملكيات العربية الموالية للغرب المتنافسة على السلطة باعتبارهم مسئولين عن الشرور التي حاقت بالعالم العربي؛ إذ إن الواجهة المصطنعة للدول الوطنية الحديثة والتي عين الأوربيون حكامها التابعين لأوربا، والمفتقرة إلى الشرعية السياسية، قد تسببت في وجود أمة عربية ممزقة. وجادلوا، بأن هذه التقسيمات سببت استمرار الضعف العربي والاعتماد على الغرب وجعلت العالم العربي عاجزا عن إحباط قيام إسرائيل.

كان برنامج القومية العربية مثاليا، وثوريا، وطموحا. وأكد على مثال أكثر من تأكيده على حقيقة وجود أمة عربية تتمتع بوحدة سياسية واقتصادية. وكانت الوحدة والتضامن العربي تضرب بجنورها في الهوية العربية العالمية التي ترتكز على اللغة والتاريخ والأرض المشتركة، وكانت الاشتراكية العربية تعد بخلق نظام اجتماعي جديد يقوم على أساس تخطيط الدولة وسيطرتها على الصناعات الكبري، والمؤسسات المالية،

والمرافق. وكان للاشتراكية العربية أن تصبح بديلا ثالثا الرأسمالية والشيوعية، ويتحاشى شرور الفردية (تركيز القوة الاقتصادية والثروة) والنزعة الاستهلاكية، وكذلك إلحادية الماركسية ونظرية صراع الطبقات. وأدينت الأنظمة العربية بسبب فشلها فى الاستجابة لحاجات الجماهير الفقيرة من العمال والفلاحين الذين يشكلون الغالبية. هذا الفشل تم ربطه بالنظم الاقتصادية التى يسيطر عليها الإقطاع المحلى أو نخب قليلة صاحبة امتيازات أو تسيطر عليها الرأسمالية، التى وضعت على قدم المساواة مع الملكية الغربية أو التبعية الاقتصادية. ووعدت الاشتراكية العربية بمجتمع يتمتع بقدر أكبر من العدالة الاجتماعية من خلال سيطرة الدولة على الموارد والإنتاج، وتوزيع أكثر عدائة الثروة والخدمات الاجتماعية.

وكانت وحدة مصر وسوريا سنة ١٩٥٨ من خلال الجمهورية العربية المتحدة، التى انتخب ناصر أول رئيس لها، ثم الانقلاب البعثى فى العراق سنة ١٩٦٣ بمثابة علامة على دخول هذه البلاد الكبرى الثلاث فى نظام عربى جديد. وعلى أية حال، كان ذلك وعدا قصير العمر، إذ فشل ناصر والبعث فى حل مشكلات القيادة فى الدولة الجديدة. وتم تبرير فشل الزعماء العرب والاشتراكية العربية فى خلق اتحاد سياسى يجمع الدول العربية بإلقاء اللوم على إسرائيل فى سياق الخطاب السياسى البلاغى لهؤلاء الزعماء.

فلسطين:

كان خلق إسرائيل سنة ١٩٤٨ بمثابة المثال الأكثر جسارة على ازدواجية الاستعمار الأوربي ورغبته في أن يبقى العرب في حال من الانقسام والضعف. وكانت إسرائيل نفسها تعتبر مستعمرة أوربية أمريكية في وسط الأمة العربية. وكانت الهزائم العربية في حربي ١٩٤٨ و١٩٥٦ مزيدا من الإهانة. وبالنسبة للقادة العرب، كانت فلسطين تقدم لهم قضية لاخسارة فيها (إذ لم تكن تهدد المصالح الطبقية أو السياسية أو الدينية) يمكن لكل منهم أن يستغلها داخليا وعالميا على حين تبارى الحكام في عنف شجبهم وقوته. فالقادة العسكريون والملوك، والمتعلمون وغير المتعلمين، ملاك الأراضي والفلاحون، العلمانيون وأصحاب التوجهات الإسلامية - كلهم يمكن أن يشاطروا الفلسطينيين معاناتهم. وكان النضال ضد إسرائيل يرمز إلى المعركة ضد الإمبريالية، ويقدم قضية عامة وإحساسا بالوحدة، ويلهى عن فشل الأنظمة وفشل القومية الاشتراكية العربية. ومثلما كان الحال في النضال الوطني- العلماني أو النضال ذي التوجه الديني- فإن القوميين العرب والناشطين الإسلاميين، وجدوا أرضا مشتركة في اعتبار تحرير فلسطين بمثابة جهاد عظيم ضد الإمبريالية الغربية،

القومية العربية والإسلام:

بينما كانت القومية العربية ذات توجه علمانى فى أساسها، فإنها اعترفت فعلا بالمكون الإسلامي في الهوية العربية والتاريخ العربي. وكانت القومية العربية علاقة (لغوية وتاريخية ودينية) بالإسلام. فاللغة العربية هي لغة القرآن الكريم ولغة الصلاة في الإسلام؛ ويتداخل التاريخ العربي والإسلامي (الأبطال الأوائل، الفتوحات والإنجازات)، وكان الوطن والمراكز الأولى للسلطة والثقافة تقع داخل العالم العربي وفضلا عن ذلك، اشترك القوميون العرب والإخوان المسلمون الناشطون في مصر وسوريا في الاهتمامات المشتركة مثل مناهضة الإمبريالية والحاجة إلى الوحدة والتضامن العربي وتحرير فلسطين. وعلى أية حال، فإنه على الرغم من أن الإخوان المسلمين في مصر قد أينوا في البداية ناصر والضباط الأحرار، فقد تحولوا إلى المعارضة عندما بات واضحا أن جمال عبد الناصر لاينوي إقامة حكومة إسلامية. واصطدمت حكومة عبد الناصر بعنف مع الإخوان المسلمين وكتمت أنفاسهم سنة ١٩٥٤ ومرة أخرى سنة ١٩٥٥، بعد محاولة فاشلة لاغتيال جمال عبد الناصر؛ وأودع الآلاف في السجون، كما تم إعدام عدد من قادتهم البارزين.

وعلى الرغم من أن جمال عبد الناصر لم يكن يستطيع أن يتحمل أية معارضة إسلامية، فإن حقائق المجتمع المصرى والعربى جعلته يستخدم الدين أو يستغله باطراد لإضفاء الشرعية على اشتراكية دولته ولكى يوسع من دائرة التأييد الشعبى له. وقد تحرك عبد الناصر بدافع من حاجته إلى مواجهة المعارضة الإسلامية والسيطرة عليها، وكذلك لمقاومة تأكيد العربية السعودية المتزايد على زعامة إسلامية دولية، كما تحرك

لاستغلال الإسلام بحذر في سياسته الخارجية. وقد صار السعوديون أكثر تخوفا من تأكيدات ناصر العدوانية والتوسعية بشأن زعامة العرب جميعا. كذلك كان يتهددهم النقد الشائع من جانب الاشتراكية العربية ضد «إقطاع» الملكيات العربية الرجعية وتأييدها للإطاحة بهم. وقد واجه السعوديون التهديد الذي شكلته الاشتراكية العربية بتبني إيديولوجية جامعة إسلامية وزعامة تقود المسلمين جميعا، وبإدانة «اشتراكية» ناصر غير الإسلامية. وقد استخدموا مزاعمهم الدينية باعتبارهم حفظة مدن الإسلام المقدسة في مكة والمدينة وحماة الحج، كما استخدموا ثروتهم البترولية لكي يجعلوا من أنفسهم حماة الإسلام ولتشجيع التضامن الإسلامي. وأنشأوا منظمات إسلامية عالمبة مثل الرابطة الإسلامية العالمية العالمية (١٩٦٩) ومنظمة المؤتمر الإسلامي (١٩٦٩) اللتين وزعوا من خلالهما الميزانيات من أجل ترقية الإسلام وحفظه (بناء المساجد والمدارس والمستشفيات وطباعة وتوزيع الأدب الديني) ونظموا البلاد والمؤسسات الإسلامية.

ورد عبد الناصر باستخدام الرموز الدينية والزعماء والمؤسسات الدينية لإضفاء الشرعية على إيديلوجيته الاشتراكية العربية وكسب التأييد لها ولسياساته العربية الاشتراكية. وسيطرت حكومته على المؤسسة الدينية أو احتوتها. فقد أممت جامعة الأزهر، أقدم مراكز التعليم الإسلامي وأقدم سلطة دينية، وسيطرت على الرواتب والميزانيات المخصصة الكثير من المساجد والهيئات الدينية. وقد استخدم عبد

الناصر كلا من العلماء الدينيين في الأزهر ومجلة منبر الإسلام التي تصدرها الدولة لإضفاء الشرعية على الاشتراكية العربية ومبادئها في معاداة الإمبريالية والتأميم. وربط بين الإسلام والاشتراكية العربية ومبادئها في معاداة الإمبريالية والعدالة الاجتماعية والمساواة، وفي اجتماع للمؤتمر العربي الإسلامي لمنظمات التحرير، أكد جمال عبد الناصر أن العالم العربي والعالم الإسلامي كانا يواجهان عدوا وأحدا هو الإمبريالية. وتولت مصر رعاية الاجتماعات العالمية مثل مؤتمرات التضامن الأفرو أسيوية سنة ١٩٦٤ وسنة ١٩٦٥ التي كانت استكشافا لمدي علاقة الإسلام بمناهضة الإمبريالية (٢٠٠٠).

وعلى أية حال، بقيت القومية الاشتراكية التى نادى بها ناصر مثل اشتراكية البعث، في جوهرها ذات اتجاه علمانى أساسى. ولم يحدث أن اتضح هذا بأفضل ما ظهر في حرب ١٩٦٧ العربية – الإسرائيلية، التى تم خوضها تحت راية وشعارات القومية الاشتراكية العربية – وكانت هزيمة القوات العربية الفادحة بمثابة تهمة علقت بالقومية العربية، بل إنها ألهبت العواطف العربية والإسلامية ضد إسرائيل والاستعمار الأمريكي الجديد، وصارت عاملا رئيسيا من عوامل الإحياء الإسلامي.

شهد النصف الأول من القرن العشرين كلا من نهاية الاستعمار الأوربى وظهور الدول الوطنية الإسلامية الحديثة وكانت كلتا التجربتين تعتمد على الغرب أو تأثرت به إلى حد بعيد؛ إذ إن إنهيار الإمبراطورية العثمانية وإقامة الدول التي فرض عليها الانتداب البريطاني والفرنسي

قد خلق تراثا أسهم في عدم استقرار النظم والقادة حتى الآن. فقد كرس صورة للغرب العسكرى الإمبريالي كما خلق دولا حديثة كانت حدودها المصطنعة وحكامها الذين عينهم الانتداب، أو وافق عليهم، محلا لأسئلة عن الشرعية السياسية. واستمرت العلاقة المتذبذبة بين الغرب والعالم الإسلامي وسط تقلبات الأحوال السياسية التي سادت فترة ما بعد الاستعمار وما بعد الاستقلال. فمن ناحية، كانت أوربا وأمريكا تقدمان نموذج التحديث والتطور بما يعنيه من الحياة الكاملة في العالم الحديث، من العمارة والطب إلى التعليم والتكنولوجيا. ومن ناحية أخرى، كان تخلف العالم الإسلامي النسبي ومعركته العبثية لبناء مجتمعات قوية مستقرة تبدو في عيون الكثيرين من نتائج الحصاد المر للاستعمار الأوربي. وقد اعتبرت إقامة إسرائيل، وأزمة السويس، وسياسات الحرب العالمية الباردة من جوانب الاستعمار الجديد في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية، ومباراة في الشطرنج بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي للهيمنة تشكل تهديدا لهوية العالم الإسلامي وتماسكه.

وبينما كانت القومية – الاشتراكية العربية قد أزاحت جانبا إخفاقات الوطنية الليبرالية، فإن الرؤى المؤثرة عن الوحدة والقوة التى كان جمال عبد الناصر يرمز لها فى الستينيات قد تبعثرت بسبب حقائق الحرب العربية الإسرائيلية ١٩٦٧ التى لايمكن الفكاك منها. فقد برهنت القومية -- الاشتراكية العربية على كونها صنما كبيرا وأسطورة مهشمة - فى عيون الآخرين ونكسة لم تشف منها بعد. ومن الناحية

الإنديولوجية، فشلت في إقامة وحدة وتضامن عربي شامل، وأثبتت القومية العربية عجزها عن تجاوز خلافات الحكام والمجتمعات العربية ومصالحها المتضارية غالبا. ومن ناحية علم الاجتماع الاقتصادي، فإن الاشتراكية العربية بما قامت به من تأميم وإصلاح الأرض لم تؤد إلى النظام العربي القائم على المساواة الذي بشرت به، كما أنها لم تحدث تغييرا يذكر في معاناة الجماهير، وعلى نحو ما أظهرت حرب الأيام الستة أثبتت الحكومات العربية عدم قدرتها على الوجود في الساحة العالمية ديلوماسيا وعبيكريا. وقد يرهنت الديموقراطية البرلمانية عجزها عن السيطرة على النخب الحاكمة والعسكريين. وعلى الرغم من مضى عدة عقود من الاستقلال، فإن الإيديولوجيات ومشروعات التطوير المستوردة، بدا وكانها قد فشلت، واستمرت المسائل القديمة عن الهوبة والإيديولوجية الوطنية والشرعية السياسية والإصلاح الاقتصادي الاجتماعي كما استمرت السيطرة الغربية؛ إذ إن إخفاقات الحكومات والإيديولوجيات الوطنية (الوطنية الليبرالية والاشتراكية العربية) التي تلخصت في مهانة ١٩٦٧ كثفت شعورا متعمقا بزوال الغشاوة، والأزمة في الكثير من المجتمعات المسلمة، كما أسهمت في الإحياء السياسي والاجتماعي للإسلام،

الهوامش

- (1) Hichem Djait, Europe and Islam: Cultures and Modernity (Berkeley: University of California Press, 1985), p. 148.
- (2) Albert Hourani, Europe and the Middle East (Berkeley: University of California Press, 1980), pp. 12-13.
- (3) Maxime Rodinson, Europe and the Mystique of Islam (Seattle: University of Washington Press, 1987), p. 66.
- (4) John O. voll, "Renewal and Reform in Islamic Hisotry: Tajdid and Islah, "in John L. Esposito, ed Voices of Resurgent Islam (New York: Oxford University Press 1983,) ch. 2.
- (5) John O. voll, Islam: Continuity and Change in the Modern World (Boulder Colo.: Westview Press, 1982), ch. 3.
- (6) Ibid ., p. 33 .
- (7) Wilferd Cantwell Smith, Islam in Modern History (Princeton, N. J.: Princeton University Press, 1957), p. 41.
- (8) As quotes in Asma Rashid , " A Critical Appraisal of James J. Cook's Tricolour and Crescent : Franco- Muslim Relations in Colonial Algeria , 1880- 1940" Islamic Studies 29 : 2 (Summer 1990) : 203 .
- (9) Arthur Goldschmidt, Jr., A Concise History of the Middle East, 3 rd ed. (Boulder, Colo.: Westview Press, 1988), p. 231.
- (10) Ibid., p. 204.
- (11) Ibid., pp. 204-5.
- (12) William Wilson Hunter, Indian Musulmans (London, 1871), p. 184.

- (13) Hafeez Malik, Sir Sayyid Ahmad Khan and Muslim Modernization in India and Pakistan (New York: Columbia University Press, 1980), p. 172.
- (14) Albert Hourani, Arabic Thought in the Liberal Age (Oxford: Oxford University Press, 1970), especially chs. 2-7.
- (15) John O. Voll, "Islamic Renewal and the failure of the West, " in Richard T. Antoun and Mary Elaine Hegland eds., Religious Resurgence: Contemporary Cases in Islam. Christianity, and Judaism (Syracuse, N. Y.: Syracuse University Press, 1987), ch. 6.
- (16) Hourani, Arabic Thought, p. 109.
- (17) Ibid., p. 122.
- (18) Muhammad Iqbal, The Reconstruction of Religious Thought in Islam (Lahore: Muhammad Ashraf, 1968), p. 8.
- (19) Ibid ., p. 163.
- (20) Muhammad Iqbal, "Islam as a Social and Political Ideal, "in S.A. Vahid, ed. Thoughts and Reflections of Iqbal (Lahore: Muhammad Ashrf, 1964), p. 35.
- (21) Taha Husayn, "The Future of Culture in Egypt, "in John J. Donohue and John L., Esposito, eds., Islam in Transition: Muslim Perspective (New York: Oxford University Press, 1982), pp. 74-75.
- (22) Ibid., p. 74.
- (23) Ibid ., p. 75.
- (24) Alberd Hourani, A History of the Arab Peoples (Cambridge, Mass.: Harvard University Press, 1990), pp. 308ff.
- (25) S. Abul Hassan Ali Nadwi, Islam and the World (n.d.: rpt. Lahore: Muhammad Ashraf, 1967), p. 139.
- (26) Abul Ala Mawdudi, Nationalism and Islam (Lahore: Islamic Publications, 1947), p. 10.
- (27) Ira M. Lapidus, A History of Islamic Societies (Cambridge: Cambridge University Press, 1988), pp. 625-26.

- (28) Richard P. Mitchell , The Society of the Muslim Brothers (London: Oxford University Press, 1969) , p. 229 .
- (29) Goldschmidt, Concise History, p. 278.
- (30) Ali E. Hillal Dessouki , "The Limits of Instrumentalism: Islam in Egypt's Foreighn Policy , " in Adeed Dawisha. ed., Islam in Foreign Policy (Cambridge Cambridge University press, 1984), p. 87.

الإسلام والدولة القوى الحركة للنهضة

إن غالبية الغربيين، ممن يمثل تاريخ الإسلام والعرب مفهوما غامضا لهم، تشكلت فى أذهانهم معلومات ومواقف تجاه المسلمين والعالم الإسلامى بفعل التصورات والتجارب التى صكت فى كبسولات من عينة «الأصولية الإسلامية» و«الإرهاب». وقد باتت عبارة «الأصولية الإسلامية» وسيلة كافية، وإن كانت مضللة، تستخدمها الحكومات ووسائل الإعلام الغربية لتعريف مجموعات تنتشر فى طول العالم الإسلامى وعرضه، كما صارت هذه العبارة «غولا» جاهزا تستخدمه أنظمة الحكم فى البلاد الإسلامية لتلطيخ سمعة المعارضة والحط من تصورات عن جموع من الغوغاء تهتف بالموت لأمريكا، وسفارات تلتهمها النيران، وقتلة وخاطفى طائرات يهددون حياة الأبرياء، وأيد تم بترها (حسب حد السرقة)، ونساء مقهورات، بيد أن الإحياء المعاصر الإسلام

فى السياسات الإسلامية يتخذ صورا عديدة، كما أن له أهمية تتجاوز بكثير ما تطرحه تلك الشعارات والتصورات. إذ إن وجود الإسلام وأثره على المجتمعات الإسلامية منتشر وداخل فى تفاصيل الحياة بشكل يجعله ظاهرة سياسية واجتماعية. ترى ما أشكال الاختلاف الذى يحمله الإسلام السياسى كما تكشف عنها التجارب الحديثة للدول الإسلامية ؟ وكيف أستغلّت الحكومات الإسلام؟ وكيف أثر تطبيق الإسلام على القوى المحركة وعلى تطور السياسات الإسلامية ؟ وكيف أساء الغرب التفسير وطور السياسات التي أعادت فرض النماذج المسلمة النمطية للاستعمار الجديد المعادى للإسلام وأسهم بذلك فى توسيع مدى القطيعة والاستياء؟

الإسلام والدولة الحديثة:

بمنتصف القرن العشرين كان معظم العالم الإسلامي قد حقق الاستقلال السياسي. ذلك أن تأثير الغرب وجاذبيته المستمرة كان واضحا من المسار الأكثر علمانية الذي فضله معظم الحكام الوطنيين، فإن الجيل الجديد الذي اعتلى السلطة مال نحو توجه أكثر علمانية. وعندما ينظر المرء عبر العالم المسلم، نجد ثلاثة اتجاهات أو نماذج للعلاقة بين الدين والدولة يمكن تمييزها هي : الإسلامي، والعلماني، والمسلم. وكانت السعودية العربية دولة إسلامية أعلنت نفسها بنفسها.

وقد أسست ملكية أل سعود شرعيتها على الإسلام بزعم أنها تحكم وتُحكم بالقرآن والشريعة الإسلامية. وكان أل سعود قد أقاموا علاقة حميمة مع علماء الدين الذين استمروا يتمتعون بمكان ممتاز باعتبارهم مستشارين للحكومة وموظفين في النظام التعليمي والقانوني. واستخدمت الحكومة السعودية الإسلام لإضفاء الشرعية على السياسة الداخلية وتوجيه السياسة الخارجية.

وعند الطرف الأخر من المشهد نجد تركيا، البقية الوحيدة من الإمبراطورية العثمانية، قد اتخذت شكل دولة علمانية ذات ديانة مقيدة بشدة داخل نطاق الحياة الشخصية. فقد انطلقت تركيا، تحت زعامة كمال أتاتورك (رئيس الجمهورية ١٩٢٢– ١٩٢٨)، في عملية تتريك وتغريب شاملة، كما شرعت في عملية علمنة نقلت اللغة والتاريخ كما حولت الدين والسياسة. فقد حلت الحروف الغربية محل الحروف العربية في الكتابة، وتمت كتابة التاريخ بشكل تحقق فيه إسكات المكون العربي وتمجيد (بل واصطناع في بعض الأحيان) التراث التركي. واستبد أتاتورك بالقيام بسلسلة من الإصلاحات أدت إلى خلع السلطان، وأنهى الخلافة، وفحمل الإسلام عن الدولة، وأغلق المدارس الدينية الثانوية، وحرم ارتداء زي رجال الدين، واستبدال المؤسسات التقليدية (القضاء والتعليم والحكم) بمؤسسات حديثة على النمط الغربي.

وعلى أية حال، فإن معظم البلاد في العالم المسلم تقف في مكان متوسط، فهي دول مسلمة، من حيث إن معظم سكانها مسلمون وتراثها إسلامى، بيد أنها اتخذت مسارا علمانيا معتدلا فى التطور. وبينما تطلعت الغالبية صوب الغرب بحثا عن أساس تقيم عليه حكوماتها الدستورية الحديثة ونظمها القانونية والتعليمية، فإنها وضعت أيضا شروطا إسلامية فى دساتيرها تتطلب أن يكون الرئيس مسلما، أو أن تكون الشريعة الإسلامية هى مصدر التشريع (حتى وإن لم تكن هذه هى الحال فى الحقيقة). هذه الحكومات كانت تسعى إلى السيطرة على الدين بدمج المؤسسات الدينية داخل جهازها الإدارى – داخل وزارات العدل والتعليم والشئون الدينية. ومع استثناءات قليلة كان الاتجاه العام وتوقعات وأهداف الحكومات ونخبها ذات التعليم الغربى يتوجه نحو خلق دول حديثة تتم صياغتها وفق النموذج الغربي.

وإيديولوجيا، كان لابد للاتجاه السائد، سيرا على نهج النماذج الغربية، أن يفرض أشكالا علمانية من الهوية والتضامن الوطنى بحيث ينحصر الدين فى نطاق الحياة الخاصة بدلا من الحياة العامة. وسادت أشكال محلية (مصرية وسورية وليبية) أو إقليمية – لغوية (عربية أو بعثية) من القومية أو الاشتراكية. وبدأ هذا الاتجاه العلمانى يتغير بشكل يكاد ألا يكون ملحوظا فى الستينيات، وعلى أية حال، فإن التغيير لم يلبث أن صار أكثر علانية فى السبعينيات والثمانينيات. وعلى نحو ما يكشف الأمثلة من السودان ومصر وليبيا وإيران، اختلف استخدام الإسلام وإظهاره من مكان لأخر بشكل له مغزاه. إذ إن الفروق بين البيئات الاجتماعية السياسية والقيادة والظروف الاقتصادية هى التي

حسمت الكيفية التى تم بها تعريف الإسلام وتطبيقه. وبالمثل برهن الإسلام كونه تحديا وتهديدا معا – فهو مصدر للاستقرار وعدم الاستقرار، وهو مصدر للشرعية والتمرد، تستخدمه الحكومات الموالية للغرب والمعادية للغرب على السواء. فالحكام العسكريون (أو العسكريون السابقون) مثل معمر القذافي في ليبيا، وجعفر محمد النميري في السودان، وأنور السادات في مصر، وذو الفقار على بوتو في باكستان والجنرال ضياء الحق في باكستان، كلهم لجأوا إلى الإسلام لتقوية شرعيتهم، ولحشد التأييد الشعبي ولتبرير سياسة الحكومة. وعلى النقيض من ذلك كان الحبيب بورقيبة في تونس وشاه إيران يسيرون في نهج علماني أكثر وضوحا وصراحة.

كان كل من السادات والقذافي والنميري يشتركون في رابطة مشتركة كانت تربطهم بالزعيم المصرى الملهم جمال عبد الناصر. فقد تولى كل من القذافي والنميري مقاليد السلطة سنة ١٩٦٩، وصاغوا ثوراتهم على غرار ثورة عبد الناصر في يوليو ١٩٥٧ واصطفوا مع جماعة ناصر في القومية الاشتراكية العربية برؤيتها عن الوحدة العربية. وفي سنة ١٩٧٠ وقع القذافي وناصر والنميري ميثاق طرابلس الذي كان يهدف إلى الاندماج الكامل لليبيا ومصر والسودان. وتم توقيع ميثاق مماثل مع أنور السادات خليفة عبد الناصر ولكن الفشل كان ماله النهائي ولم يوضع موضع التطبيق.

وفى غمرة الصحوة من الهزيمة العربية ١٩٦٧، وما أثبته من المتزاز الثقة في القومية العربية، تحولت الحكومات الثورية القومية الاشتراكية في كل من ليبيا والسودان ومصر صوب الإسلام لكي يدعموا ركائز إيديولوجياتهم الوطنية المتردية.

ليبيا:

«أيها الناس، مزقوا كل الكتب المهمة التي لاتدفع إلى الأمام بقيم التراث العربي وتراث الإسلام، في الاشتراكية والتقدم» - معمر القذافي(*).

بهذه الكلمات الصادمة، أعلن معمر القذافي ثورته الثقافية واسعة المدى، وهي رؤية اشتراكية وطنية تضرب بجذورها في تراث ليبيا العربي والدين الإسلامي⁽¹⁾. وثمة عدد قليل من القادة في العالم الإسلامي استحوذوا على انتباه الغرب وكانوا رمزا له «التطرف والإرهاب في الإسلام» في السبعينيات والثمانينيات على نحو أكثر إزعاجا من القذافي، فقبل شعارات الموميني (الثورة في إيران) بزمن طويل كانت لوحات الإعلانات في ليبيا تشير إلى تولى القذافي زمام السلطة في الفاتح من سبتمبر معلنة: «الفاتح ثورة إسلامية»(⁷⁾.

^{(*) (}ترجمة عن الإنجليزية لتعذر الوصول إلى النص الأصلى- المترجم)

لقد تأثر تطور ليبيا الحديث تأثرا شاملا بحادثين. ففى سنة ١٩٥٩ تم اكتشاف البترول هناك، وبذلك صار هذا البلد الفقير بسكانه المليون، والذى كان يعتمد اقتصاديا على بريطانيا وأمريكا، منتجًا رئيسيا للبترول فى غضون عشر سنوات. وفى سنة ١٩٦٩ قام معمر القذافى بانقلاب درامى جعله يمسك بزمام السلطة. ومثل الحركات الثورية المماثلة فى العالم العربى، والتى تولت السلطة فى مصر وسوريا والعراق والجزائر خلال أواخر الخمسينيات وأوائل الستينيات، كان الأساس الجوهرى الذى قام عليه الانقلاب الليبى هو الإصلاح الاجتماعى الاقتصادى الذى كان ضروريا بسبب فشل الملكية الخاضعة النفوذ الغربى. وتحت قيادة القذافى تم نسج ثلاث أفكار متداخلة فى هوية ليبيا الإيديولوجية : القومية العربية، والاشتراكية، والإسلام.

كان لجوء القذافى إلى الإسلام متأثرا بتدينه الشخصى والحقائق الاجتماعية السياسية فى بلاده. «لقد كان الإسلام وسوف يبقى اللحمة الأساسية للمجتمع الليبى فالدين باعتباره الوحدة الأولية فى الولاء والهوية، كان رمزا سياسيا بالغ الأهمية فى السيطرة على الجماهير وحشدها "(⁷⁾. وبعد أن تولى القذافى السلطة فى سبتمبر ١٩٦٩، تحول صوب الإسلام لكى يزيد من شرعيته وشرعية ثورة ليبيا الاشتراكية، وأيضا لكى ينشر نفوذه فى العالم العربى والإسلامى(³⁾.

أطاح القذافي بالنظام الملكي المحافظ للملك إدريس، الذي كان حقه في الحكم قد اكتسب شرعية إسلامية بانحداره من نسل زعيم تجديدي

إسلامى فى القرن التاسع عشر هو محمد بن السنوسى (١٧٨٧- ١٨٥٩)، الذى كان قد أسس دولة إسلامية فى ليبيا. ومن ثم فليس من المدهش أن القذافى ومجموعة الضباط الشبان الذين أطاحوا بالملك، وجدوا أنه من المفيد، إن لم يكن من الضرورى، أن يبرروا تصرفاتهم على أساس إسلامى. وكانت تصريحات القذافى الأولى تضع حكومته الجديدة على مسار عربى اشتراكى يتمتع بشرعية إسلامية : «اشتراكية تتبع من الإسلام الدين الحق والقرآن الكريم»(٥)(٠).

وخلال السبعينيات قام القذافي بسلسلة من الإصلاحات التي أعادت تأكيد تراث ليبيا العربي— الإسلامي، وبذلك استخدام الإسلام لتدعيم إيديولوجيتها الوطنية وتعزيز القومية الاشتراكية العربية. هذا التأكيد جمع بين إيمانه الأصلى بالقومية العربية والإسلام، بالوحدة العربية والوحدة الإسلامية. وتم كبت مظاهر ماضى ليبيا الأوربي المسيحى الاستعماري (إيطالية وبريطانية وأمريكية) أو استبدالها. إذ أغلقت الكنائس. وحُرمت الأنشطة التبشيرية، وتم إغلاق القواعد العسكرية البريطانية والأمريكية. وأعيدت اللغة العربية لغة رسمية ؛ وحلت الأسماء العربية وعلامات الشوارع العربية محل الأسماء والعلامات الأوربية. ومنعت الشريعة الإسلامية شرب الكحوليات، والملاهى الليلية والقمار، وتم تأسيس جمعية النداء الإسلامي من أجل

^{(*) (}أعدنا الترجمة من الإنجليزية لتعذر الحصول على النص العربي- المترجم)

الدعوة إلى الإسلام في الداخل وفي الخارج. وتمت إعادة فرض الحدود الإسلامية على المجرمين: قطع يد السارق، ورجم الزناة. وعلى أية حال، فإذا دققنا في الأمر بروية وإمعان، سنجد أن الشريعة الإسلامية قد بقيت في الواقع هامشية بالنسبة للمجتمع الليبي على الرغم من الضجة والصخب من جانب الحكومة الليبية والصحافة الغربية.

وخلال الشطر الأخير من السبعينيات، أصدر القذافي خطته الكبرى، وهي عبارة عن رؤية يوتوبية للمجتمع في «الكتاب الأخضر» وقد كان عنوانه متعمداً للإيحاء بمزاعمه الإسلامية والكونية؛ إذ يؤمن المسلمون بأن القرآن هو كلمة الله ومصدر الهداية للمجتمع المسلم. وهم يعترفون بأن اليهود والنصاري أهل كتاب. وكان للصينيين الكتاب الأحمر الخاص بهم، وهو المرشد الإيديولوجي الذي وضعه ماوتسى تونج لثورة العالم الثالث. وبما أن اللون الأخضر مرتبط بالنبي محمد، فإنه يمكن فهم عنوان «الكتاب الأخضر» باعتباره بديلا إسلاميا واختيارا للعالم الثالث أيضا. كذلك، فمثلما كان للصين حرسها الأحمر، انشأ القذافي أيضا الحرس الثوري الأخضر لتطبيق ثورته الثقافية.

ويضم الكتاب الأخضر ثلاثة مجلدات صغيرة، حل مشكلة الديموقراطية (١٩٧٧)، حل المشكلة الاقتصادية الاشتراكية (١٩٧٧)، والأسس الاجتماعية للنظرية العالمية الثالثة (١٩٧٩). وتم تدريسه في

المدارس، وأصبحت قراعة مطلوبة من المواطنين الليبيين، وتمت الدعاية له من خلال ملصقات الحوائط التي لاتحصى والتي بدا أنها تتحكم في المشهد الليبي العام. وتقييم القذافي لمعاناة العالم العربي وضعه في فئة الإحياء الإسلامي التقليدي. إذ احتفى الكتاب الأخضر بالكثير من الموضوعات المشتركة بين القومية العربية والفكر الإسلامي المعاصر: مثل مكافحة الاستعمار، ومناهضة الإمبريالية ؛ والاعتماد على الغرب باعتبار ذلك كله سبب الضعف الإسلامي وفقدان الهوية، والظلم الاجتماعي الذي يميزه الاستغلال والفساد؛ العودة إلى الإسلام الذي يميزه الاستغلال والفساد؛ العودة إلى الإسلام القذافي عن الاشتراكية الإسلامية أو العدالة الاجتماعية. ونادي القذافي بالعودة إلى الإسلام الذي يقدم هداية شاملة للإنسانية : «يجب علينا أن باغذ القرآن باعتباره النقطة المحورية في رحلتنا في الحياة لأن القرآن الكريم كامل ؛ إنه النور وفيه حلول لمشكلات الإنسان... من الأحوال الشخصية إلى... المشكلات العالمية» (١)(٠).

وقد عجِّل الكتاب الأخضر بنظرية القذافي العالمية الثالثة بإيديولوجيتها الثورية الكونية، من أجل خلق نظام سياسي واجتماعي جديد – وهي بديل ثالث للبديلين الكبيرين الحديثين في الرأسمالية والماركسية. وعلى الرغم من الأساس الإيديولوجي الأولى الإسلامي

^{(*) (}ترجمنا النص عن الإنجليزية لعدم توافر النص الأصلى- المترجم)

الكتاب الأخضر، فإن الفصلين الأخيرين حذفا أية إشارة إلى الإسلام؛ إذ كانت طموحات القذافى أكثر اتساعاً. فأولا، كان المقصود أن يكون الكتاب الأخضر تجربة المجتمع الليبي، بحيث يصلح نموذجا العالم الثالث. وثانيا، إن هدفه الثورى كان خلق نظام عالمي شعبي اشتراكي جديد يكون الكتاب الأخضر له هاديا ومرشداً ؛ «إن الكتاب الأخضر هو المرشد لتحرير الإنسان، والكتاب الأخضر هو الإنجيل، الإنجيل الجديد. إنجيل عصر جديد، عصر الجماهير»(٧).

لم يكن إنجيل القذافي الجديد للعالم أكثر من امتداد لقراره السابق بأن يطبق صيغته الخاصة من الاشتراكية التي تتمايز عن الإيديولوجيات الأجنبية السائدة والتي قامت على دعامتين هما العروبة والإسلام:

«إن اشتراكيتنا عربية وإسلامية في أن. إننا نقف في منتصف الطريق بين الاشتراكية والشيوعية، وبين الاشتراكية والرأسمالية. إن اشتراكيتنا تنبع مباشرة من حاجات العالم العربي ومتطلباته، وتراثه، وحاجات المجتمع. إنها تتكون من العدالة الاجتماعية التي تعنى الكفاية في الإنتاج والعدالة في التوزيع. هذه المبادئ نجدها في الدين الإسلامي، ولاسيما في فريضة الزكاة »(^). (الترجمة عن الإنجليزية لعدم الحصول على النص الأصلى – المترجم).

وطبق القذافي رؤيته المجتمع خلال منتصف السبعينيات، ليقيم دولة شعبية اشتراكية جماهيرية. وتم تأسيس هوية ليبيا وإيديواوجيتها الشعبية الجديدة في مارس سنة ١٩٧٧، عندما قام المؤتمر الشعبي العام، الذي حل محل مجلس الثورة الحاكم. بتغيير الاسم من الجمهورية العربية الليبية إلى الجماهيرية الشعبية الاشتراكية العربية الليبية. وتمت إعادة تنصيب القذافي رئيسا للجمهورية لكي يصبح الفيلسوف، المنظر للثورة. وإذ خلط التصريحات الشعبية الإيديولوجية بالتجارب السياسية والاقتصادية والاجتماعية، قام القذافي بثورة ثقافية. وعلى أية حال، فإنها لم تكن قائمة على أساس الهداية الربانية من القرآن أو السنة النبوية، وإنما على أساس من فكر القذافي الذي يحطم التقاليد.

وكان الجماهيرية الليبية أن تصير دولة شعبية. وصارت ليبيا حكومة شعبية سيطرت على مكاتب الحكومة شعبية سيطرت على مكاتب الحكومة ومدارسها والإعلام والكثير من المؤسسات. وشجع القذافي المجالس الشعبية على أن تستولى على سفارات ليبيا ومساجدها.

وتضمنت السياسة الاقتصادية للكتاب الأخضر إنهاء الملكية الخاصة، والأجور والإيجار لصالح سيطرة العمال ومشاركتهم في وسائل الإنتاج. بدأ تطبيق التجربة الاشتراكية الجديدة سنة ١٩٧٨، وفرض على الليبيين التقيد بملكية منزل واحد، وذلك لمواجنهة مشكلة الإسكان في ليبيا. أما تجارة التجزئة فلم يتم إلغاؤها. وجرى تشجيع عمال المصانع على الاستيلاء على مصانعهم، وانتشرت برامج الإدارة الذاتية في كل الشركات العامة في ليبيا حينما صار العمال بين عشية وضحاها شركاء في هذه الثورة العمالية(٩).

إسلام القذافي:

سنما وجدت وسائل الإعلام الغربية جاذبية في الحديث عن دولة ليبيا الأصولية الإسلامية وأن تعتبر الكثير مما فعله القذافي أو هدد بأن يفعله إسلاميا- القوانين الإسلامية، القنابل الإسلامية، الإرهاب الإسلامي- تصاعد الاستياء من القذافي بين العديد من المسلمين؛ إذ إن القذافي أخضع الإسلام لمصالحه الخاصة وإيديواوجيته الثورية، كما استغل الإسلام في تصدير نفوذه إلى العالم الإسلامي، كما استحق إدانة المسلمين داخل ليبيا وخارجها لتفسيره غير الصحيح للإسلام، لقد كان القذافي، وليس علماء الدين، هو الذي وضع تعريفا للإسلام. وعلى الرغم من أنه استغل الإسلام لإسباغ الشرعية على القومية العربية ودولته الشعبية الراديكالية، فإنه لم يكن متسامحا مع الأصوات والرؤى الإسلامية البديلة؛ إذ أدان العلماء على اعتبار أنهم «رجعيون» ورفض دورهم المؤثر باعتبارهم حماة الإسلام، وسعى إلى اصلاح تفسيرهم للإسلام الذي استمر على مدى القرون. «بما أن المسلمين قد شردوا عن الإسلام فإن المراجعة مطلوبة. إن الثورة الليبية ثورة تصحح الإسلام وتقدم الإسلام بشكل صحيح، وتنقى الإسلام من الممارسات الرجعية التي ألبسته لباسا رجعيا ليس لباسه»(١٠). (الترجمة عن الإنجليزية- المترجم).

وقال القذافي إن من حق كل المسلمين المتعلمين (وليس القيادة الدينية التقليدية فقط) تفسير الإسلام، وقدم القذافي هذا الأساس المنطقى لكى يفسر العقيدة والممارسة الإسلامية بحرية وبشكل شاذ. وأنتج ما اعتبره ناقدوه إسلاما راديكاليا برفض الجوانب الأساسية فى التراث الإسلامي لتأييد الجماهيرية الليبية ونظريته العالمية الثالثة.

وعلى النقيض من الأنماط الشائعة، لم تكن ليبيا القذافى دولة أصولية مرتبطة بالعودة الصرفية الصارمة إلى الإسلام، وكان صنف الإسلام الذى يقدمه القذافى مبتدعا إلى درجة كبيرة، وبدا فى عيون كثير من المسلمين مراجعة جذرية ترقى إلى مستوى الزندقة. وأكبر مثال على تفسير القذافى الابتداعى للإسلام يتعلق بمكانة الشريعة فى الدولة. وتقليديا، كان المعيار المقبول لدولة إسلامية هو الاعتراف الرسمى من الصاكم بالشريعة. ولكن القذافى نحى الشريعة جانبا؛ إذ إن الكتاب الأخضر حل محل الدور التقليدى الشامل الشريعة. فالقرآن والكتاب الأخضر الذى أصر القذافى على أن أصوله وجذوره فى القرآن، صار هو الأساس الإيديولوجى المجتمع الليبى. وعلى أية حال، فإن القرآن قد انحصر فى نطاق الحياة الخاصة (الشعائر الدينية مثل الصلاة والصوم والزكاة) على حين كان كتاب القذافى الأخضر، وليس الشريعة الإسلامية، هو الذى يحكم السياسة والمجتمع.

وقد أنكر القذافي أيضا بجسارة حقيقة السنة النبوية وقوتها الإلزامية، وغير تاريخ التقويم الإسلامي، وأعلن أن الحج الإسلامي ليس إلزاميا، وساوى بين الزكاة والتأمين الاجتماعي، وخلافا للتقاليد، أصر على أن الزكاة يمكن أن تكون متغيرة القيمة بدلا من قيمة ٥, ٢٪ الثابتة (١٠).

وقد أدى اغتصاب القذافي للسلطة الدينية وتفسيره للإسلام إلى الصدام مع الزعماء الدينيين الذين رفضيوا هجومه على سلطتهم ومصالحهم كما رفضوا إعادة تعريف الزعماء للعقيدة الإسلامية. وقد أدان العلماء بدعة القذافي وتفسيراته – رفضه للقوة الإلزامية للسنة النبوية، ووضعه الكتاب الأخضر محل الشريعة وحكمها، وإلغاءه الملكية الفردية – لانحرافها عن التقاليد الإسلامية. وقد برر القذافي حكمه الفردي باعتباره قائدا ومنظرا سياسيا دينيا ورفضه للزعماء الدينيين التقليديين باسم سلطة الشعب والعدالة الاجتماعية الإسلامية. وكانت المجالس الشعبية قد تلقت توجيهات «بالاستيلاء على المساجد» وتخليصها من «الاتجاهات الوثنية» والأئمة المتهمين «بيث الحكايا الزندقية التي من «الاتجاهات الوثنية» والأئمة المتهمين «بيث الحكايا الزندقية التي مدى قرون من التدهور والتي شوهت الدين الإسلامي» (١٠).

كذلك واجهت سلطة القذافى وشرعيته تحديا من قبل الحركات الإسلامية مثل الإخوان المسلمين وحركة التحرير الإسلامية. وفى بلد تكون فيه المعارضة المنظمة خطرًا داهما، واجه النظام الذى استغل الإسلام لزيادة شرعيته معارضة باسم الإسلام ليس فقط من جانب المؤسسة الدينية ولكن من الحركات الإسلامية أيضا. هؤلاء الناشطون كانوا يشاطرون القذافى انتقاداته للمؤسسة الدينية باعتبارها عقبة فى سبيل التغيير، ولكنهم اعتبروا القذافى انتهازيا عسكريا استغل الإسلام وشموهه لخدمة غاياته الخاصة. وفى المقابل فإن القذافى يعتبر الإخوان المسلمين، وهى حركة دينية سياسية قوية فى مصر وفى السودان

المحاور ، بمثانة تنظيم سياسي تشكل إيدبولوجيته، وهدفه، وتنظيمه -(العداء للاشتراكية، الجامعة الإسلامية، الهيراركية) تهديدا مياشرا لرؤيته الشعبية الاشتراكية القومية العربية. وقد تسرب حزب التحرير الإسلامي النشط في الأردن وتونس ومصر وليبيا إلى العسكريين وشارك في محاولات الانقلاب سنة ١٩٨٢ وسنة ١٩٨٤ (١٢). ولم تنقطع التقارير عن المعارضة الإسلامية المسلحة أواخر الثمانينيات والتسعينيات؛ إذ تم إعدام أعضاء من جماعات أشير إليها باسم الجهاد وحرب الله سنة ١٩٨٧، كما أن نشاط الطلاب المسلمين صيار أكثر جذبا للانتباه سنة ١٩٨٩ عندما زادت أعداد الفتيات اللاتي يرتدين الحجاب في الحرم الجامعي ونشبت مظاهرات الطلاب في جامعة الفاتح بطرابلس، والتي نُسبت إلى الإخوان المسلمين، كما استؤنفت المناقشيات السياسية بالمساجد(١٤)، وفي خريف ١٩٨٩ أسبهم المسلحون الإسبلاميون في مواجهة دامية ضد قوات الأمن، وقد وصمهم القذافي بأنهم «السرطان، والموت الأسعود، والإيدز» (١٥). واستنتج أحد المراقبين أن : «الصركة الإسلامية في ليبيا ربما تشكل أوضح وأقوى معارضة محتملة في الحماهيرية»(١٦⁾.

السياسة الخارجية:

منذ أن صور القذافي نفسه في صورة الزعيم الثوري الأكبر في العالم الإسلامي، شكل الإسلام عنصرا مهما في تصدير ليبيا لثورتها الثقافية. ومثل العربية السعودية مزجت ليبيا دعوات التضامن الإسلامى بالثروة البترولية لكى ترقى بدورها كزعيمة فى العالم الإسلامى. ولم يكن الإسلام أبدا العامل الوحيد وإنما كان من بين عوامل عديدة فى سياسة ليبيا الخارجية، مع العروبة، والإفريقية، والعالم الثالث الأوسع نطاقا. وفضلا عن ذلك، غالبا ما تكون هناك صعوبة فى الفصل بين البلاغة والحقائق، إذا ما وضعنا فى اعتبارنا برجماتية القذافى وهواه إلى المبالغة البلاغية، وما تسبغه عليه وسائل الإعلام الغربية والولايات المتحدة من صورة تفوق حجمه وتصوره مصدرا كبيرا للإرهاب باتساع العالم.

نمت نزعة القذافي للمغامرة في الخارج من خلال رغبته في أن يملأ مكان بطله جمال عبد الناصر زعيما للعالم العربي وأن ينال الاعتراف بطلا لإفريقيا والعالم الثالث. وقد استلهم رؤيته العالمية المقاتلة مبكرا من تفسيره للإسلام، ورسالته التوسعية ودعوته الكرنية، وعلاقته بتحرير العالم. كما أنه تعلم من نموذج ناصر ومناهجه ومن نموذج فيصل ملك السعودية وأساليبه ؛ وكلاهما استخدم البلاغة الإسلامية والمنظمات الإسلامية أواخر الستينيات لكي ينافس على الزعامة الدولية في العالم الإسلامي؛ ونتيجة لهذا، كان القذافي يخلط بين نشاط الدعوة ودعايتها والسياسات الثورية عندما تكون هناك جدوى من ذلك. وكانت سياساته الراديكالية تنطلق من رؤية عالمية تدين الغرب باعتبره الشيطان، ولاسيما الولايات المتحدة الأمريكية، وتنسب كل شرور العالم العربي والعالم الولايات المتحدة الأمريكية، وتنسب كل شرور العالم العربي والعالم الإسلامي (كما يفعل العالم الثالث كله في الواقع) إلى الاستعمار

الأوربى والاستعمار الأمريكى الجديد، وإلى دولة إسرائيل. وقد رفض القذافى الشيوعية (الإلحاد الماركسي وقيمه) كإيديولوجية، ولكنه لم يجد صعوبة في صف ليبيا إلى جانب الاتحاد السوفيتي وأوربا الشرقية.

وبالنسبة للقذافي فإن الهدف في عالم يسيطر عليه الغرب هو القصاص والنضال من أجل التحرير الوطني (١٧). وقد استخدم الدعوات الإيديولوجية إلى الوحدة العربية، والوحدة الإسلامية الشاملة وتحرير العالم الثالث. وكانت ليبيا تمول الحكومات، والمنظمات الإسلامية، والحركات المتطرفة من كل لون حول العالم. كما منحت ليبيا المدارس والمساجد والمستشفيات ومولت مشروعات التطور الاقتصادي وكذلك عمليات الخطف والتفجير بالقنابل والاغتيال. ودعا القذافي إلى تدمير إسرائيل بنفس السهولة التي دعا بها إلى الإطاحة بالعربية السعودية أو مصر. كما أنه ساند، أو زعم أنه ساند. طغاة من أمثال عيدي أمين في أوغندا وجان— بيدل بوكاسا في جمهورية إفريقيا الوسطى وحركات تحرير الأقليات المسلمة في الغليبين وجنوب تايلاند والحركات الإسلامية المتطرفة من مصر إلى إندونيسيا، ومجموعة أبو نضال الفلسطينية المتطرفة والجيش الجمهوري الأيرلندي.

وبسبب التعريف المبكر لليبيا بأنها «دولة إسلامية أصولية»، بسبب تطبيقاتها للشريعة الإسلامية والحدود، فإن الإرهاب الذي رعته دولة ليبيا، بغض النظر عن دوافعه، تم ربطه بدون تمييز بالإسلام، سواء كان من يمارسونه الجيش الجمهوري الأيرلندي، أو المنظمات الفلسطينية

العربية أو الشيوعيون الماويون، أو المتطرفون الإسلاميون. وبغض النظر عن توجه الحركة وأصولها، فإن ارتباطها بليبيا كان غالبا ما يساوى الاعتراف بالتطرف العنيف. والواقع، إن حكومات كثيرة في العالم الإسلامي غالبا ما وجدت في ليبيا سببا ظاهريا جاهزا لكي تحط من قدر حركات المعارضة.

والمثال التنظيمى الأولى عن استخدام ليبيا الإسلام لترقية نشاطاتها فى العالم الإسلامى يتمثل فى جمعية النداء الإسلامى، ففى داخل سياق ما بعد ١٩٦٧ فى العالم الإسلامى، مع التأكيد المتجدد على الهوية والتضامن الإسلامى محليا وعالميا، أسس مجلس قيادة الثورة فى ليبيا الجمعية سنة ١٩٧٧ لتكون أداة رئيسية لسياسة ليبيا الخارجية. ولم يكن هدفها ببساطة مجرد الدعوة وترقية الإسلام فى الوطن وإنما نشره خارجيا باعتبار ذلك جزءا أساسيًا فى الأهداف الدبلوماسية والسياسية لليبيا. وكانت وسائل الإعلام الجماهيرية، والنشرات الدينية، ونشاطات الدعوة، وبناء المساجد وكذلك خدمات الرعاية الصحية والاجتماعية بين الأدوات الرئيسية لنشر نفوذ ليبيا السياسى. وقد لاحظ دبلوماسى سابق من جامبيا. وهو يتذكر النفوذ الليبى فى إفريقيا أن:

«أولئك الذين خدموا منا دبلوماسيين من إفريقيا فى هذه الأجزاء من العالم يعرفون أن تلك الأموال الطائلة قد أنفقت على هذا النوع من المغامرات. إذ ليس هناك بلد إسلامى، أو به عدد كبير من المسلمين، لم يتلق نوعا من الدعم المالى من الليبيين لكى يبنى مسجدا ذا حجم كبير «(١٨).

وإذ خلطت ليبيا بين الدبلوماسية وأنشطة جمعية نداء الإسلام دخلت فى السبعينيات وأوائل الثمانينيات فى منافسة مع السعودية على استغلال الإسلام، وتوظيف البترودولار لكى تمد نفوذها من جماعات الطلاب المسلمين إلى حركات التحرير. وهكذا مثلا، كانت ليبيا فى أوائل السبعينيات واحدة من أوائل وأقوى المساندين لجبهة المورو الوطنية للتحرير ذات الاتجاه الانفصالي جنوب الفيلبين، ووفرت الملاذ لقادتها ومدت نطاق المساعدة من الأنشطة الدينية واللاجئين إلى الدعم العسكرى والدبلوماسي(۱۹) وكانت كل من ليبيا والسعودية من أهم المحركين لجمع حكومة ماركوس وجبهة المورو لتوقيع اتفاقية طرابلس سيئة المصير.

وغالبا ما أدى تركيز إدارة ريجان على القذافى وليبيا، والاهتمام الذى أغدقته وسائل الإعلام عليهما، إلى رفع القذافى وبلده الإفريقى الصغير نسبيا إلى أهمية عالمية تتجاوز إمكانياته إلى حد بعيد كما تتخطى إمكانياته وتحجب النشاطات الإرهابية الأكثر انتشارا للاتحاد السوفيتى وسوريا. بالإضافة إلى ذلك، أدت شهرة ليبيا كدولة أصولية إسلامية إلى مساواة القذافى والإرهاب بالإسلام، ومساواة كل الأنشطة الإسلامية بالراديكالية والتطرف. ويحلول منتصف الثمانينيات، كانت الحكومات فى الشرق الأوسط وإفريقيا وجنوب أسيا وكذلك فى الولايات المتحدة وأوربا قلقة إن لم تكن تدين التدخل والعنف الليبي فى الخارج. وترسخت شهرة ليبيا كنظام راديكالى مؤيد للثورة والإرهاب تماما. وبالنسبة لإدارة ريجان، صار القذافي والخوميني رمزين للإرهاب

العالمي، يهددان «إمبراطورية الشر». ولم تعد حكومات كثيرة في إفريقيا، وهي منطقة رئيسية للنشاط الليبي، تعتبر وجود جمعية نداء الإسلام مصدرا مقبولا لميزانيات التطوير أو لقدر أكبر من التضامن الإسلامي، ففي عيونهم، كان دعم ليبيا السياسي للناشطين الإسلاميين المسلحين والمجموعات الثورية يشكل تهديدًا لأمنهم يفوق المساعدة التي يقدمها لهم بكثير (٢٠٠). وخبا نفوذ ليبيا وتصديرها الإسلام في الثمانينيات في أجزاء كثيرة من العالم، عندما صارت حكومات كثيرة ومنظمات إسلامية عديدة كاشفة لأساليب ليبيا ونضبت مواردها البترولية وأصاب البرود علاقاتها بالاتحاد السوفيتي.

السودان:

فى يوم ٨ سبتمبر ١٩٨٣ أعلن جعفر محمد نميرى «ثورة إسلامية» كان لها تأثيرها على السياسة والقانون والمجتمع السودانى وكان السودان أكبر بلدان إفريقيا، ومنذ ذلك الحين فصاعدًا صار جمهورية إسلامية تحكمها الشريعة الإسلامية. ومثل معمر القذافى، جاء النميرى إلى السلطة عن طريق انقلاب عسكرى سنة ١٩٦٩، عندما استولى الضباط الأحرار بقيادة العقيد نميرى على السلطة فى ثورة مايو، وكانت مناك ثلاث قوى إيديولوجية مهمة فاعلة فى السودان: الإسلامى. واشتراكية جمال عبد الناصر العربية والشيوعية، ونتيجة لانقلاب شيوعى

فاشل قام به الحلفاء اليساريون السابقون سنة ١٩٧١، انقلب النميرى إلى عدو لدود للشيوعية وحليف قريب للولايات المتحدة وأنور السادات حاكم مصر. وكانت الرابطة مع السادات من القوة بحيث كان السودان البلد العربى الكبير الوحيد الذى لم يقطع العلاقات الدبلوماسية مع مصر بعد أن وقم السادات اتفاقات كامب ديفيد.

وكانت العوامل الشخصية مع العوامل السياسية سواء بسواء وراء تىنى النميري للاتجاء الإسلامي في حياته وحكمه. وبحلول سنة ١٩٧٧ كانت السياسات المطلبة والتيارات الإحيائية الإسلامية الأوسع في العالم العربي بمثابة عوامل مساعدة على تكثيف دور الإسلام في السياسات السودانية، وكان اللجوء إلى الإسلام يوفر مخرجًا أمام النميري من الوضع المتدهور ؛ فقد جرت سلسلة من الأحداث في السبعينيات قللت باطراد من خياراته السياسية؛ فبعد الانقلاب الفاشل سنة ١٩٧١ الذي نجا خلاله من الموت بصعوبة بالغة، صار أكثر مراعاة للدين وامتنع عن شرب الخمر ولعب القمار كما بات معاديًا صارمًا لليسار، وعلى أية حال كان النوع الذي قدمه النميري من الاشتراكية العربية قد فشل أن يكون إيديولوجية وطنية إذ أثبتت فشلها في أن تجمع التأييد الشعبي المحلى في مواجهة اقتصاد منهار، كما فشلت في توحيد المصالح الدينية والعرقية - القبلية المتنافرة. وخرج الدين الوطنى السوداني عن نطاق السيطرة. وفي استجابة لضغوط البنك الدولي وصندوق النقد الدولي رفع السودان الدعم الحكومي عن مواد تموينية مثل الخبز والسكر مما أدى

إلى مظاهرات شعبية معادية للحكومة واضطرابات سبب الطعام سنة ١٩٧٩ ومرة ثانية سنة ١٩٨٢. واستشرى التمرد في الحنوب الذي تسكنه أغلبية غير مسلمة. كذلك استمر التحدي يواجه نميري من جانب «الجبهة الوطنية»، وهي تحالف للتنظيمات الوطنية الإسلامية. كما واجه ناقديه الإسلاميين في «الجبهة الوطنية» واحتواهم بأن قام هو نفسه باستغلال الدين لزيادة شرعيته. وقد أكدت تصريحاته العامة على فهم سلفى للإسلام، مشابه لذلك الفهم الذي تبنته المنظمات الإسلامية التي كانت تعارض حكمه، أي الأنصار أتياع المهدى والإخوان المسلمين. بل إنه ألف كتابا بعنوان «لماذا طريق الإسلام»؟، عبّر فيه عن تأكيده المتزايد على الإسلام، مدافعا عن تطبيق الشريعة الإسلامية في السودان(٢١). كان لجوء النميري إلى الإسلام يستند على استمرارية الطابع الإسلامي للتاريخ السياسي والثقافة الاجتماعية السودانية. ومن ثم، كان يعتقد أن هناك إمكانية في أن يؤدي هذا إلى تقوية التأسد الشعبي له بين المسلمين الذين تبلغ نسبتهم ٧٠٪ من السكان حتى لو أدى ذلك إلى القطيعة مع ثلث البلاد الجنوبي المسيحي والوثني.

وعقد النميرى صفقة مع الجبهة الوطنية سنة ١٩٧٩ بتوقيع ميثاق المصالحة الوطنية، الذى ساعد المعارضة الإسلامية على العودة إلى الحياة العامة، وتمكنت الأحزاب السياسية الإسلامية من أن تتنافس بنجاح على الفوز بالمقاعد البرلمانية في الانتخابات الوطنية. إذ إن الإخوان المسلمين، وهو تنظيم إسلامي نشط له أتباع كثيرون بين

خريجى الجامعات والمهنيين في المناطق الحضرية، ارتبطوا برباط حميم مع الحكومة. فقد عين النميرى الدكتور حسن الترابى، زعيم الإخوان المسلمين الذي تعلم في جامعة السوربون، وعميد كلية الحقوق السابق بجامعة الخرطوم، في منصب المحامى العام، ودخل الإخوان المسلمون في الوزارة والمناصب المهمة في المؤسسات الرئيسية. وصار الإسلام باطراد نقطة حشد ومصدرا للانقسام والمعارضة في السياسة السودانية في أن معا.

كانت قوانين النميرى «الإسلامية» في سبتمبر سنة ١٩٨٣ علامة على التأسيس الرسمى لمسار السودان الإسلامي. فقد تم تطبيق العقوبات الإسلامية التقليدية مثل الجلد جزاء شرب الخمر، وقطع يد السارق، والموت جزاء الارتداد عن الإسلام، وعلى النقيض من ليبيا وباكستان، حيث تم تشريع العقوبات الإسلامية ولكن تنفيذها كان نادرًا، مار قطع الأيدى جزاء السرقة أمرا شائعا في السودان. كان برنامج الأسلمة في السودان إلى حد كبير هو «إسلام النميري»، إذ كانت القوانين «الإسلامية» الجديدة تعلن أسبوعيا لكي تناسب حاجاته ونزواته، وكانت الترتيبات والسياسات الإسلامية تصاغ في عجالة بطريقة القطعة قطعة ولتلبية أغراض معينة، بدون استشارة المحامي العام أو قاضي طريق التشريع، وقام النميري بالتحايل على القضاء السوداني الراسخ طريق التشريع. وقام النميري بالتحايل على القضاء السوداني الراسخ بإنشاء «محاكم ناجزة» خاصة. وتم القبض على الآلاف ليمثلوا أمام

قضاة عينتهم الحكومة، غالبا ما كانت محاكمهم تعمل بما يشبه المحاكم العسكرية، مستخدمة العقوبات «الإسلامية» مثل الجلد بحرية تامة فى جرائم متنوعة. وكان يطلب من موظفى الحكومة والقادة العسكريين أن يقسموا يمين الولاء للنميرى باعتباره حاكما مسلما (وهى البيعة التى فرضها الخلفاء الأوائل فى الإسلام)، بل إن النميرى حاول دونما نجاح أن يتخذ لقب الإمام، أى الزعيم الدينى والسياسى للأمة المسلمة.

وفى سنة ٨٣- ١٩٨٤ استخدم النميرى التصرفات العامة شديدة البهرجة لكى يضفى الطابع الدرامى على نظامه الإسلامى الجديد، إذ أطلق سراح ثلاثة عشر ألف سجين لكى يمنحهم «فرصة ثانية» فى ظل الشريعة الإسلامية؛ وصب خمورًا يبلغ ثمنها أحد عشر مليونًا من الدولارات فى نهر النيل فى حدث إعلامى جذب الانتباه المحلى والعالمى ؛ وفى مايو سنة ١٩٨٤ حرم الرقص الغربى وجلد أحد ملاك النوادى الليلية خمسا وعشرين جلدة لأنه سمح بالرقص المختلط بين الجنسين (٢٣).

وفى المجال الاقتصادى الاجتماعى، تم تحديد خطوط عريضة جديدة للضرائب وأعمال الصيرفة، إذ إن مرسوم الزكاة سنة ١٩٨٤ أحلَّ الزكاة محل معظم النظام الضريبى للدولة، وبذلك انضم السودان إلى عدد من الحكومات وضعت لنفسها طرازا إسلاميا خاصا بها، مثل باكستان وإيران، من حيث تمرير التشريعات التى تعطى للدولة سلطة فرض وجباية وتوزيع الزكاة التى كانت تؤدى طوعا، وكان قصد النميرى المعلن بأن يحول جميع بنوك السودان إلى مؤسسات لاتتعامل بالفائدة

محل جدل خاص، إذ إن التحرك صوب نظام صيرفة إسلامى فى السودان، مثلما هو الحال فى باكستان وإيران، كان ينبغى أن يكون الخطوة الأولى فى إرساء النظام الاقتصادى برمته على المبادئ الإسلامية. هذه السياسات أزعجت العديد من الناس فى السودان كما أقلقت المصالح الأجنبية كثيرًا، ولاسيما الشركات متعددة الجنسيات المتمركزة فى الولايات المتحدة والعاملة فى السودان.

لقد أدى برنامج النميرى للأسلمة إلى تمزيق السودان بدلا من توحيده، وولًد المعارضة بين العديد من قطاعات المجتمع التى اعتبرته أكثر قليلا من دكتاتور إسلامى. ففى البداية برهنت الأسلمة على شعبيتها فى الشمال المسلم، حيث شعر الكثيرون أن الجريمة تناقصت وتراجع الفساد نتيجة لها؛ فالجلد علانية وقطع يد السارق علنا كان يجتذب جموعا متزاحمة مؤيدة. وعلى أية حال، فإن استخدام النميرى الإسلام لتوسيع سلطته، ولكى يبرر نظاما تتزايد نزعته القمعية باستمرار، ولكى يبرر القرارات الطائشة التى تتخذها «محاكم العدالة الناجزة» واستخدام الجلد بلا تمييز وفرض الشريعة الإسلامية على غير المسلمين، كل هذا قوض صورته فى البلاد وفى الخارج. وقد رفض الصادق المهدى الذى أخرج الإنجليز وانشأ المهدى السوداني، المصلح والمجدد الإسلامي الذى أخرج الإنجليز وانشأ دولة إسلامية في السودان في ثمانينيات القرن التاسع عشر – قوانين نميرى الإسلامية الصادرة فى سبتمبر على أنها نوع من الانتهازية.

وجادل بأن فرض الشريعة الإسلامية سابق لأوانه وظالم، طالبا أن تكون البداية خلق مجتمع ينعم بقدر أكبر من العدالة الاجتماعية. ولهذا سرعان ما تم وضع الصادق المهدى فى السجن. وقد أدت عملية أسلمة المجتمع التى قام بها النميرى إلى تعطيل الاتفاقية الهشة التى كان قد تم عقدها أوائل السبعينيات مع الجنوب غير المسلم وأدت إلى حرب أهلية جديدة قادها جيش التحرير الشعبى السودانى الذى يقوده جون قرنق، وهو الجناح العسكرى للحركة الشعبية لتحرير السودان.

وعلى المستوى العالمي، فإن الدول المسلمة المحافظة مثل العربية السعودية، التى تطلع إليها النميرى طلبا للمساعدة المالية، صارت مهمومة بالصورة السلبية للإسلام والعدل الإسلامي في السودان، على حين كانت وسائل الإعلام العالمية تنشر تقارير عن سلسلة بدت بلا نهاية لعمليات الجلد وبتر الأيدى. وقد عبرت الولايات المتحدة والمنظمات العالمية عن قلقها من انتهاك حقوق الإنسان الذي سببه فرض الشريعة الإسلامية على غير المسلمين. وهدد الكونجرس الأمريكي بقطع المعونة عن السودان، وسافر حشد من الموظفين والدبلوماسيين الأمريكيين إلى الخرطوم لمتابعة اهتمامات الولايات المتحدة. وجمدت الولايات المتحدة مبلغ ١٩٨٤ مليون دولار من المعونة الاقتصادية في ديسمبر سنة ١٩٨٤، ووقفت إلى جانب صندوق النقد الدولي في ضغوطه على السودان لكي يقوم بإصلاحات اقتصادية حتى يمكنه السيطرة على عجز الموازنة البالغ يقوم بإصلاحات اقتصادية حتى يمكنه السيطرة على عجز الموازنة البالغ

وفى البداية، بدا كما لو كانت «استبداية نميرى الإسلامية» قد خُفت. فقد استجاب للانتقادات العالمية الموجهة ضده بسلسلة من الإصلاحات عدلت من برنامجه للأسلمة. إذ إنه أوقف الجلد وبتر الأيدى في الشمال، وتراجع عن خطته لتقسيم الجنوب، وأكد على أن الشريعة الإسلامية لن تطبق هناك. وبينما قام بتخفيف اندفاعه نحو الأسلمة، خفت الحديث عن الطرح العاجل لاقتصاد إسلامي متحرر من الفوائد.

وعلى أية حال، فقد حدث سنة ١٩٨٥، وفي غمار النقد المتزايد البرنامجه في الأسلمة، أن سعى النميرى يائسا إلى إسكات ناقديه، وإلى حشد التأييد الشعبى الإسلامي، لكى يجد كبش فداء لفشل نظامه. ففي يناير، قبض على رجل يبلغ من العمر سبعا وستين سنة، وحاكمه وأعدمه بتهمة الردة، مخفيا نزعته الاستبدادية تحت قناع حماية الإسلام الصحيح، وهو محمود طه مؤسس وزعيم الإخوان الجمهوريين. وكان كثير من المسلمين، منهم أتباع الصادق المهدى، والإخوان المسلمون وزعماء الصوفية المحليون، قد دأبوا منذ زمن على اعتبار مزاعم طه الدينية وتفسيره الحديث للإسلام زندقة وليست مجرد نزعة إصلاحية متحررة. وقد جلب طه على نفسه حنق النميرى وغضبه بسبب معارضته اسياسة النميرى الطائفية ومحاولاته لتطبيق الشريعة الإسلامية. وظهر تصرف النميرى في شكل حركة رجل يائس؛ ورأى كثيرون أن تصرفاته لاتتعارض فقط مع تراث السودان الطويل في التسامح السياسي، وإنما رأوا أنها «انتهاك للشريعة الإسلامية— حسبما قررت إحدى محاكم الاستئناف بأثر رجعي»(۲۲).

وفى مارس سنة ١٩٨٥ واصل النميرى محاولته لإنقاذ ما يمكن إنقاذه من نظامه المترنح، وللرد على منتقديه، ولكى يعيد توجيه اللوم فيما جرى على السودان من شرور بعيدا عن نفسه. تحرك لاستئصال الإخوان المسلمين كقوة سياسية، جاعلا منهم كبش الفداء للإخفاق الذى حاق بنظامه. وفى تصريح يبدو أنه كان موجها إلى حلفائه الأمريكيين أكثر من الشعب السودانى، زعم النميرى أنه أحبط انقلابا دبره الإخوان المسلمون الذين اتهمهم بأن إيران سلحتهم لكى يطيحوا بحكومته الموالية للأمريكيين. وقام النميرى بطرد كل أعضاء الإخوان المسلمين من الحكومة كما أمر باعتقال مائتين من زعمائهم، بمن فيهم حسن الترابى.

كانت إزاحة زعماء الإخوان المسلمين من المواقع القيادية «والإصلاحات» الحكومية الجديدة استجابة لكل من الولايات المتحدة ومصر والعربية السعودية، كما كانت استجابة لناقديه في الداخل. والواقع، أنه اتخذ هذه الخطوات مباشرة بعد زيارة نائب الرئيس جورج بوش ووفد من الولايات المتحدة. كان التوقيت على هذا النحو بحيث دارت الشائعات داخل السودان وفي جميع أنحاء العالم العربي على السواء، بأن الشروط الأربعة التي طرحها بوش لرفع التجميد عن المعونة الاقتصادية الأمريكية كانت تضمن وقف تطبيق الحدود الإسلامية وطرد النشطاء الإسلاميين من الحكومة ومؤسساتها. وكانت النقطتان المزعومتان الأخريان هما وقف الاتصال مع ليبيا وقبول الإصلاحات الاقتصادية التي طلبها صندوق النقد الدولي. وحقيقة أن بوش أنهى

زباراته بإعلان استئناف مساعدة الولايات المتحدة، وأن فريقا من البنك الدولي توجه إلى السودان في اليوم التالي. هذه الحقيقة ظهرت وكأنها تأكيد لمستولية الولايات المتحدة عن مبادرات النميري الحديدة. هذا الإدراك تم تأكيده في أواخر مارس عندما استسلمت حكومة السودان لصندوق النقد الدولي وضغوطه، فرفعت الدعم عن المواد التموينية، وهو التصرف الذي قيل إنه سبب فشل النظام. ونتيجة لهذا، اقتنع الناشطون الإسلاميون في السودان والعالم الإسلامي الأوسع أن هناك انحيازًا ضد الإسلام وراء سياسات الولايات المتحدة، المعارضة لتطبيق الشريعة الإسلامية وانخراط النشطاء في الحكومة ولم تبذل وزارة الخارجية سوى جهد قليل لمواجهة هذه التصريحات. إذْ أظهرت قلق موظفي الحكومة بصفة خاصة حول الإسلام المقاتل، فإن الناشطين الإسلاميين كانوا على قناعة بأنهم ضحايا أبناء الصليبيين، أي الغرب المسيحي الذي ما زال يسعى إلى السيطرة. ومع أن منطلق كل منهما كان يمثل نمطًا شائعًا ؛ فإن مخاوفهما قامت على أرضية من تجاريهما. وبالنسبة للولايات المتحدة، كان وجود الناشطين الإسالاميين في الحكومة يعنى تطبيق الشريعة الإسلامية والحدود الإسلامية، والجرب الأهلية، وانتهاك حقوق الأقليات، أما بالنسبة الناشطين، فإن أمريكا المعادية للإسلام استمرت في التدخل، وفي إملاء السياسات وفي التحكم في مجرى حياتهم من واشتطن، وكان كل جانب يعتبر الآخر مصدر تهديد لصالحه،

كانت الانتقادات الموجهة ضد السياسة الأمريكية تتهم الولايات المتحدة بالنفاق في اهتمامها بحقوق الإنسان في السودان. وكان كثيرون

يعتقدون أن الولايات المتحدة، على الرغم من مبادئها الديموقراطية، كانت على استعداد للتسامح إزاء الحكام المستبدين والدكتاتوريين فى السودان وغيره من بلدان العالم الثالث، جاعلة دعمها مشروطا فقط بموقف الحاكم القوى ضد الشيوعية. بيد أنه حينما يكون الإسلام داخلا فى الموضوع، فإن معايير جديدة يجرى تطبيقها وتتم إثارة مسألة حقوق الإنسان لتبرير تدخل الولايات المتحدة فى سياسات بلد ذى سيادة على الرغم من مبادئ الولايات المتحدة عن حق تقرير المصير. وصار الغضب من مثل هذا التدخل فى حياة السودان الاقتصادية والسياسية واضحا فى الأيام التى أدت إلى سقوط النميرى، بينما طغت نزعة معاداة الأمريكان فى المظاهرات والمسيرات المعادية للحكومة. وربما جاء سقوط حكومة النميرى مناسبا لأنه حدث فى أثناء زيارته للولايات المتحدة.

الإسلام والديموقراطية والعودة إلى الحكم العسكرى:

تمت الإطاحة بالنميرى فى ٥ أبريل ١٩٨٥ على يد جماعة من العسكريين وتمت إعادة الديموقراطية على يد الحكومة العسكرية المؤقتة سنة ١٩٨٦، عندما تم انتخاب حكومة مدنية برئاسة صادق المهدى، وأعيد تشكيل البرلمان، واستمر دور الإسلام والشريعة موضوعًا من موضوعات السياسة السودانية. وبينما ابتعد صادق المهدى عن تجاوزات برنامج النميرى للأسلمة، فإنه لم يستطع أبدا أن يحل مسألة

الشريعة الإسلامية، التى ظلت مثار النزاع بين المتمردين فى الجنوب والحكومة فى الشمال. وفضلا عن ذلك، اتخذ الصادق المهدى موقفا أكثر استقلالية تجاه الولايات المتحدة، وعقد اللقاءات مع إيران وليبيا، وبعد سنوات ثلاث من الديموقراطية تم استبدال حكومته غير الكفء بنظام عسكرى تحت قيادة اللواء عمر البشير، الذى استولى على الحكم سنة ١٩٨٩.

وفى أعقاب هذه الانقلاب مباشرة، حلت حكومة البشير العسكرية البرلمان وجميع الأحزاب السياسية، وسجنت زعماء الأحزاب السياسية الدينية الرئيسية، بمن فيهم الصادق المهدى وحسن الترابى، وألزمت نفسها بإعادة الاستقرار السياسي، واستئصال السياسات الطائفية، وتجميد تطبيق الشريعة الإسلامية. وعلى أية حال، أثبت موضوع الشريعة الإسلامية أنه عقبة كئود، ورفضت الجبهة الشعبية لتحرير السودان قرار البشير بحل مشكلة تطبيق الشريعة الإسلامية من خلال استفتاء وطنى، على اعتقاد أن الأغلبية الشمالية (المسلمين) سوف يوضعون بهذا في موقف يبدو وكأنهم يصوتون ضد الإسلام⁽³⁷⁾. كذلك فشلت محاولة قام بها الرئيس السابق جيمي كارتر للتفاوض على حل بين حكومة البشير والجبهة الشعبية لتحرير السودان وكان الفشل راجعا إلى حد كبير إلى مسألة الشريعة الإسلامية.

وعلى الرغم من التنازلات الأولية، فإن النظام أثبت أنه متأثر كثيرًا بالجبهة الإسلامية الوطنية، التى خلفت الإخوان المسلمين بقيادة حسن الترابي. وتولى أعضاء الجبهة الإسلامية وأنصارها المناصب المهمة،

سواء فى الوطن أو فى السفارات المهمة فى الخارج. وعلى الرغم من إصرار الجبهة الشعبية لتحرير السودان على دولة علمانية، وعد البشير بتطبيق الشريعة الإسلامية، كما نادى الترابى بأسلمة إفريقيا. وعلى الرغم من أنه قلل مبدئيا من المشاركة فى الحكومة بشكل مباشر، باعتباره زعيما للجبهة الإسلامية، فقد كان له نفوذ إيديولوجى وسياسى لاينكر، وكانت السياسات التى تتبناها الجبهة الإسلامية والنظام الذى يؤيده الترابى تتعارض مع مواقف الترابى السابقة ذات الصبغة الإصلاحية الليبرالية وتأييده للديموقراطية، التى تسببت فى انقسام الحركة فى الستينيات وتسببت فى أن بعض الإسلاميين المقاتلين خارج السودان اعتبروا أراءه زندقة(٢٧).

كان الترابى قد ساند الانتخابات الديموقراطية كما أن الجبهة الإسلامية كانت قد استخدمت صندوق الاقتراع فى محاولاتها للوصول إلى السلطة سنة ١٩٨٦، عندما سنحت الفرصة لممارسة السلطة، فأخذت تبرر مدخلا مختلفا. وإذ أصرت على أن تطور السودان السياسى الذى فشل بسبب سياساته القائمة على الطائفية، التى كان نتيجتها أن الناس كانوا يصوتون بدون تدقيق لصالح طائفتهم الدينية أو جماعتهم، دعا النظام الذى يحظى بمساندة الجبهة الإسلامية إلى نظام فيدرالى مع مجالس استشارية إقليمية، وحكومة إسلامية لا طائفية ولاتقوم على أساس تعدد الأحزاب. وعلى الرغم من أن البشير أصر على أن أغلبية السودانيين مسلمون وأنهم لابد أن يصوتوا لصالح دولة إسلامية، فقد

جادل كثيرون كذلك بأنه لا هذه الأغلبية نفسها، ولا العلمانيون والمواطنون غير المسلمين أو مؤيدو الجبهة الشعبية لتحرير السودان سوف يصوتون لصالح الجبهة الإسلامية، واصطدمت دولة السودان الإسلامية مباشرة مع دعوتها لدولة «علمانية ديموقراطية» وبذلك شكلت عقبة أولية في سبيل أي اتفاق يتم التفاوض عليه بين الحكومة والجبهة الشعبية (٨٢). وعلى أية حال، فإن الحقيقة أيضا أنه في انتخابات مفتوحة، لن يصوت العدد الأكبر من السودانيين لصالح الجبهة الشعبية لتحرير السودان وچون قرنق.

ويقيت الحكومة المركزية في الخرطوم تمسك تماما بزمام السيطرة في معظم السياسات المهمة، وأسكنت جماعات المصالح الدينية الأخرى، الختمية والأنصار، كما أسكنت المواطنين العلمانيين وغير المسلمين الذين اعترضوا على السياسات التي رأوها ضارة بمصالحهم السياسية (أو)، الدينية. وفي سنة ١٩٩٢ تم حل مجلس قيادة الثورة رسميا (صار معظم أعضائه أعضاء في الوزارة) وصار البشير رئيسا للمجلس الوطني الانتقالي الذي لاينتمي إلى أي حزب. وقد تحكمت تعيينات الجبهة الإسلامية في معظم الولايات في الشكل الفيدرالي الجديد الحكومة. وفي سنة ١٩٩٦ أجرى السودان انتخابات «لاحزبية» تم فيها انتخاب البشير رئيسا الجمهورية، وبعد انتخاب الترابي لعضوية المجلس الوطني، انتخب رئيسا للمجلس، وهو الخليفة الدستوري لرئيس الجمهورية في حال وفاته (٢٩٠).

وتم اعتبار السودان من جانب الكثيرين من جيرانه في إفريقيا والشرق الأوسط ومن جانب الولايات المتحدة والقوى الأوربية بمثابة

مأوى وأرض تدريب للإرهابيين: المحاربين الأفغان، حماس ومنظمة التحرير الفلسطينية، ومنظمات الجهاد الإسلامية في مصر. وعلى الرغم من الإنكار العام لمثل هذه التهم، فإن السودان في سنة ١٩٩٤ سلم كارلوس «الثعلب» إلى فرنسا. واتهمت مصر السودان بأنه كان وراء المحاولة التي جرت سنة ١٩٩٥ لاغتيال حسني مبارك في أثناء زيارته لأثيوبيا. ووضعت الولايات المتحدة السودان في قائمتها عن الدول الإرهابية وفرضت عليه عقوبات اقتصادية. وعلى الرغم من الاتهامات بأن السودان يوفر المأوى للإرهابيين، فإنه لم تكن هناك حالات موثقة بثبت التورط الحكومي المباشر في أعمال الإرهاب الرئيسية.

قام نظام الخرطوم بتطهير البيروقراطية، والجيش والنقابات المهنية، والاتحادات التجارية، وهيئة التدريس بالجامعات وأخمدت معارضة الطلاب في الحرم الجامعي. وتم تقييد المنظمات المسيحية في نشاطاتها وتم كبتها في بعض الأوقات. ووجه البابا وأساقفة كانتربوري انتقادات إلى النظام بسبب معاملته للكنائس المسيحية. وتم كبت التنظميات الدينية الإسلامية الرئيسية والعائلات الإسلامية الكبرى، كما صودرت ممتلكاتهم، وحظرت أحزابهم السياسية، وهناك خبير في الشئون السودانية أوضح خطورة الأزمة:

«إن النظام فى السودان يعانى أزمة متعددة الجوانب. ميراث الحكم غير الكفء، سواء العسكرى أو المدنى، تراث مخيف. وربما قد يتغير الموضوع فى الواقع من مسالة من يحكم السودان إلى مسالة ما

إذا كان السودان سوف يستطيع النجاة بأى شكل معقول... والقادة العسكريون للسودان يتعين عليهم أن يكونوا أكثر مرونة حتى لايكرر السودان دورة الفوضى القديمة (٢٠٠).

وحقق زعماء السودان السياسيون هدفهم بأن وضعوا محل السياسات الطائفية نظاما سياسيا إسلاميا غير طائفي. وعلى أنة حال، فإنهم فشلوا في إقامة نظام جامع يكون فيه مكان للديموقراطية ويحتذب مساندة السودانيين العلمانيين وغير المسلمين. وعلى الرغم من الفترات التي شهد فيها السودان التدخل والحكم العسكري، فإن تراث السودان السياسي تضمن أيضا حكومات منتخبة ديموقراطيا شاركت فسها الأحزاب الإسلامية مشاركة كاملة. وعلى أية حال، فإن الحكومة الإسلامية الحالية، على الرغم من تقديمها لنظام فيدرالي مع وعود بمشاركة وتمثيل سياسي أوسع، فإنها لا تزال تمسك بزمام السيطرة على كل سلطة الحكومة وسياستها. ولم تقدم حلا ناجحا لمشكلات السودان الطائفية والسياسية ؛ كما أنها لم تستجب بكفاءة لمسائل التعددية الدينية والسياسية. وقد استخدمت حكومات الأسلمة- تحت قيادة النميري والبشير، على الرغم من اختلافهما - الدين لإضفاء الشرعية على الحكم الاستبدادي العسكري المدنى الإسلامي ولخنق المعارضة، وقد أشعلت سياستهم «الإسلامية» الحرب الأهلية مع الخصوم الجنوبيين، لاسيما الجبهة الشعبية لتحرير السودان بزعامة چون قرنق، التي استمرت في المطالبة بدولة علمانية، وهو أمر لم يكن مقبولاً بالنسبة لمعظم الحكام (إسلاميين وغير إسلاميين). وكان قرنق يلقى التأييد من البلاد الإفريقية والغربية التي ترى أن الحكومة الحالية تشكل تهديدا «أصوليا» إسلاميا ليس داخل السودان وحده وإنما على صعيد المنطقة كلها. وقد صارت دعوة حسن الترابي لأسلمة إفريقيا بمثابة دعوة قتالية لا تبشيرية. وكان إنشاؤه المجلس الشعبى العربي الإسلامي في الخرطوم سنة ١٩٩١ باعتباره حركة وحدة إسلامية سببا في تأكيد هذه المخاوف، وعلى الرغم من الدعم الخارجي، لم يكن باستطاعة قرنق أن يقود جبهة جنوبية موحدة. إذ إن المتمردين الجنوبيين أنفسهم كانوا قد انقسموا وتشرذموا على أسس عرقية؛ وكان بعضهم أنفسهم كانوا قد انقسموا وتشرذموا على أسس عرقية؛ وكان بعضهم التقسيمات بكفاءة. كذلك انقسم السودانيون الجنوبيون المتمردون حول اتفاق سلام في أبريل سنة ١٩٩١ وصادق الاتفاق على نظام تعددي حزبي، المامير لحسم مسالة بقاء الجنوب جزءا من سودان موحد أو انفصاله (٢١)

ويعزى استمرار الحرب الأهلية فى السودان إلى اعتقاد كل من المانبين بأن الحرب يمكن كسبها أكثر مما يعزى إلى فشل كل من البشير وقرنق فى طرح بدائل إيديولوجية راسخة. والحقيقة، فلا الخرطوم ولاخصومها الجنوبيون توافرت لديهم القدرة أو الموارد اللازمة لهزيمة الآخر. ونتج عن الفشل فى التفاوض استمرار الحرب على مدى خمس عشرة سنة كانت مصالح الجماهير فيها رهن الطموحات

السياسية للقادة الجنوبيين والشمالين، وتمثلت النتيجة في المجاعة، والموت، وهجرات السكان الجماعية، وترحيل واسع النطاق وتشتيت شمل العائلات والقبائل. ووجه البعض اتهامات بأنه لا الولايات المتحدة ولا أوربا الغربية قد أظهرت رغبة حقيقية في وضع نهاية للحرب، وفي شرق إفريقيا التي لم يكن الحكم الاستبدادي للصرب الواحد وقيفا على الخرطوم، كانت سياسة الولايات المتحدة (كما هي في أماكن أخرى من العالم) أقل اهتماما بالحكم الذي تمارسه الحكومات الاستبدادية من اهتمامها بمصالحها الاستراتيجية. وفي ديسمبر سنة ١٩٩٧، بينما كانت محادثات السلام تجري في نيروبي، تقابلت أولبرايت وزيرة الخارجية مع زعماء المتمردين وعبرت صراحة عن التأبيد المعنوي لنضالهم(٢٢). ولم يكن من المحتمل أن السودان غير المستقر والضعيف، والذي أنهكته الحرب في الجنوب، يمثل تهديدا للاستقرار في مصر، الطيف القوى للأمريكان: «إن السلام لايناسب المسالم الأمريكية بالضرورة، كما قال موظفو المعونة. فالسياسة الخارجية الأمريكية تعول على حماية الحكومة العلمانية في مصر، أكبر متلقٌّ للمعونة من الولايات المتحدة واحتواء الأصولية الإسلامية»(٢٢).

وتكشف العلاقات المختلفة لحكومات الأسلمة في السودان مع الغرب عن مدى قدرة السياسة، وليس الدين، على أن تحسم طبيعة الدول وتهديدها الظاهر للغرب، وقد اختلف كل من النميري والبشير اختلافًا بينًا في علاقة كل منهما بالغرب والولايات المتحدة بشكل خاص (وكذلك

مع جارته مصر). إذ كان النميرى على مدى سنوات عديدة حليفا للولايات المتحدة (إحدى الحكومات العربية الإسلامية القليلة التى أيدت كامب ديفيد واستمرت علاقاتها مع مصر تحت حكم السادات) على حين كانت حكومة البشير قد وصمت بأنها حكومة «أصولية متطرفة» وأعلنت الولايات المتحدة رسميا أنها دولة إرهابية أو مشاغبة.

مصر ،أنا خالد الإسلامبولى، قتلت فرعون ولا أخشى الموت ،

خالد الإسلامبولي

هكذا كانت كلمات القاتل الذى أطلق النار على الرئيس السادات وقتله، وهو عمل أذهل العالم، وجذب انتباه العالم، المشدود إلى الثورة الإيرانية، صوب الإسلام الراديكالى فى مصر. وكانت مصر، مثل إيران، تُعتبر لوقت طويل، من بين أكثر بلاد العالم الإسلامي تحديثًا، وزعيمة للعالم العربي، سياسيًا وعسكريًا، وثقافيًا ودينيًا. وكانت بمثابة مقياس التحديث الذي تغلب عليه السمة الغربية والعلمانية. وقد تناقض انفجار الإسلام المقاتل الذي بدا مفاجئًا بشكل حاد مع التوقعات والقيم الحديثة، واليوم تقدم مصر مثالاً واضحًا على التأثير المتنوع والمركب للإسلام على التطور الاجتماعي السياسي، فعلى مدى عدة عشرات من السنين كان التطور الاجتماعي السياسي، فعلى مدى عدة عشرات من السنين كان الحكومة والمعارضة. وكانت مصر مهدًا لكل من القومية العربية والتجديد الحكومة والمعارضة. وكانت مصر مهدًا لكل من القومية العربية والتجديد

الإسلامي تحت حكم ثلاثة حكام: جمال عبد الناصير، وأنور السادات، وحسني مبارك.

طريق السادات الإسلامى:

كان موت جمال عبد الناصر سنة ١٩٧٠ صدمة لمصر والعالم العربي. فقد تدفق ملايين المصريين في شوارع القاهرة للمشاركة في جنازته. وعلى الرغم من أن الكبرياء الذي رعاه جسال عبد النامس ومصداقية القومية العربية قد اهتزت بسبب الهزيمة الكارثة التي حلت بالعرب سنة ١٩٦٧، فإن موت ناصر ذي الشخصية الملهمة ترك فراغًا لايمكن أن يملأه سوى عدد قليل من الرجال. وكان أنور السادات، خليفة جمال عبد الناصر، محجوبًا تمامًا في ظلاله. وكان أنور السادات الذي لم يكن شخصية كارزمية أو زعمًا شعبيًا يفتقر الى الشرعية السياسية. وكانت صورة السادات، في الأيام الأولى من حكمه، بجوار صورة عيد الناصير دائمنا ويشكل واضح. وفي نضاله لأن يكسب لنفسيه الاعتبار كزعيم له حق الحكم ولكي يزيد من شرعيته السياسية تحول صوب الإسلام واعتمد عليه كثيرًا. واتخذ السادات لقب «الزعيم المؤمن»، وجعل وسائل الإعلام الجماهيري تنقل صلواته في المسجد، وزاد من البرامج الإسلامية في وسائل الإعلام ومن المقررات الإسلامية في المدارس. كما بنى المدارس واستخدم البلاغة الإسلامية في خطبه العامة. وسمح للطرق الصوفية والإخوان المسلمين، الذين كبتهم جمال عبد الناصر، بالعمل علانية. وتم دفع عملية خلق ونمو منظمات طلابية إسلامية في الحرم الجامعي لمواجهة معارضة الطلاب الناصريين واليساريين الذين عارضوا سياسات السادات الموالية للغرب في مجال السياسة والاقتصاد. واستغل السادات الإسلام لإضفاء الشرعبة على التصرفات والسياسات الحكومية الرئيسية مثل الحرب المصرية – الإسرائيلية في سئة ١٩٧٧، ومعاهدة كامب ديفيد، وإصلاحات قوانين الأحوال الشخصية الإسلامية، وإدانة التحديات المتزايدة للنظام من قبل الناشطين الإسلاميين بوصفها تطرفًا.

ويحلول سنة ١٩٧٧ كانت التنظيمات الإسلامية مثل الإخوان المسلمين والجماعات الطلابية قد ترسخت بشكل أمن. فقد صاروا أكثر استقلالاً وانتقادًا لسياسات السادات ؛ وتأييده لشاه إيران وإدانته للثورة الإيرانية بأنها «جريمة ضد الإسلام»(٤٦)، ومعاهدة كامب ديفيد، والروابط الفربية الاقتصادية والسياسية، وفشل حكومته في تطبيق الشريعة الإسلامية. ومن سوء الطالع، أن جيلاً جديدًا من الجماعات السرية الثورية، أسس بعضها الإخوان المسلمون الذين تحولوا إلى راديكاليين بعد أن سجنهم جمال عبد الناصر، بدأ يتحدى ما اعتبروه تلاعبًا ورياءً من جانب السادات الذي تلاعب بالإسلام، كما رفض هذا الجيل الموقف المعتدل للإخوان المسلمين، ولجأت الجماعات المقاتلة، مثل شباب محمد، وجيش الله، والجماعة الإسلامية، إلى أعمال العنف في محاولة للإطاحة بالحكومة.

كان ناقدو السادات يرونه مثالاً واضحًا على نخبة مصر المتغربة سواء في حياته الشخصية أو في حياته السياسية، إذ كان ولعه بالحُلل والغليونات المستوردة، إلى جانب الصورة العامة والمنظر العالمي لزوجته نصف البريطانية جيهان، التي كانت تتناقض بحدة مع الصورة العامة الأكثر تحفظًا لزوجات الحكام والسياسيين المصريين، سببًا في استعداء ناقديه الإسلاميين. وقد رفض كثير من الناشطين الإسلاميين، المعتدلين منهم والمتطرفين، تعديل السادات لقوانين الأحوال الشخصية الإسلامية (القانون الذي يحكم الزواج والطلاق والميراث) باعتباره «قانون جيهان» بما يعنى أن القانون تأثر برؤيتها وفكرها المُسْتَغْرب. كما أن سياسة الانفتاح الاقتصادي التي اتبعها- التي نتج عنها الحضور الأمريكي الواضح، الذي تمثلت رموزه في سفارة سامقة جديدة وسيل من رجال الأعمال الأمريكيين - إلى جانب تأييده الشاه وانتقاداته للخوميني، ومعاهدة كامب ديفيد: كل هذا كان يعتبر دليلاً على أن السادات استسلم للغرب. وقد أدانت هذه الانتقادات اعتماده السياسي والعسكرى على الغرب كما أدانت الخطر الأكثر تدميرًا، أي التغلغل التقافي، وهو موضوع لمس وترُّا حساسًا لدى الكثيرين: «من الناحية الثقافية، رأى الآباء أبناءهم وبناتهم متأثرين بما يعتبرونه سلوكًا غربيا غير أخلاقي وظنوا أنهم يتجاهلون قيمهم التقليدية. ومن ثم، فإنه يوجد الآن، مثلما كان الحال في الثلاثينيات، عاصفة من السخط ضد السينما والمسرح والمجلات والكتب والنوادى وكل الجمعيات التي تروج المفاهيم الحديثة مثل الفردية ونقص الاهتمام بالمشكلات العائلية ورغبات الأبوين والإخوة الكبار»⁽⁷⁰⁾ وكانت الهجمات على البارات والنوادى الليلية ودور السينما، وفنادق السياحة الغربية، والهجوم على مؤسسات الحكومة وأفراد جهازها، من علامات غضبهم. وكان المقاتلون (من الجماعات الإسلامية) يعتقدون أن تحرير المجتمع المصرى يتطلب أن يشن كل المسلمين الحقيقيين نضالاً مسلمًا أو حربًا مقدسة ضد نظام كانوا يعتبرونه مستبدًا معاديًا للإسلام ودُمية بيد الغرب.

ويدا أن استجابات السادات في مواجهة المعارضة المتصاعدة ضده تؤكد الانتقادات والإدانات الموجهة إليه. ففي فبراير سنة ١٩٧٩ نادى بفصل الدين عن السياسة، وهو موقف ظهر أنه غير إسلامي في عيون التنظيمات الإسلامية بالجامعات. واستغل السادات السيطرة الحكومية على المساجد والمؤسسات الدينية، واعتماد المؤسسة الدينية على الحكومة في مرتباتها، لكي يملي (ويسيطر على) الخطب التي تقال في المساجد والأنشطة التي تتم بها. وحاول في الوقت نفسه أن يفرض سيطرة الدولة على المساجد الخاصة الأكثر عددا في كل مصر، والتي كان خطباؤها أكثر اسقلالا وأشد انتقادًا النظام. وفي إبريل ١٩٨٠ تحرك السادات لكبح ناقديه بتعديل في الدستور روج له ترويجا كبيرا أعلن أن «الإسلام دين الدولة» وأن الشريعة «المصدر الرئيسي التشريع». بيد أن هذا كان بالنسبة للراديكاليين مجرد ستار: إذ إن سجل السادات، وفشله في التطبيق الفعلي للشريعة الإسلامية، وسياساته

الموالية للغرب، جعلت منه مرتدا يستحق عقوبة الإعدام. وقد وصل استبداد السادات واضطهاده للمعارضة، سواء كانت علمانية أو دينية، إلى ذروته سنة ١٩٨١، عندما ألقى في السجن بأكثر من خمسمائة شخص— ناشطين إسلاميين ومحامين، وأطباء وصحفيين، وأساتذة جامعات، وخصوم سياسيين ووزراء سابقين.

وفى ٦ أكتوبر سنة ١٩٨١ تم اغتيال السادات على أيدى أعضاء من منظمة «جماعة الجهاد» عندما كان يشاهد استعراضا، احتفالا بذكرى حرب ١٩٧٣. إنه الملازم خالد الإسلامبولى، قائد فرقة الاغتيال الذى قال : «أنا خالد الإسلامبولى، أنا قتلت فرعون مصر ولا أخشى الموت». وكانت شعبية السادات في الغرب وصورته كزعيم مستنير تناقض بشدة مع تدهور شعبيته في وطنه، حيث كانت كل من المعارضة العلمانية والدينية تشير إليه باعتباره «فرعون». وبالنسبة الكثيرين في مصر «ظهر خالد وكأنه الساعد الأيمن للإرادة الشعبية وليس مجرد عضو مقاتل يناصر إحدى الجماعات الإسلامية»(٢٦). كانت جماعة الجهاد قد تأسست على أيدى بقايا جماعة مقاتلة أخرى، شباب محمد أو حزب التحرير الإسلامي قد أو حزب التحرير الإسلامي قد أعدموا بسبب محاولتهم سنة ١٩٧٤ الاستيلاء على الكلية الفنية العسكرية بالقاهرة التي كانت جزءًا من انقلاب فاشل.

وكانت قيادات وأعضاء تنظيم الجهاد تنتمى إلى قطاع عريض من المجتمع : مدنى وعسكرى وديني. كان من بينهم عدد من الصرس

الجمهورى، والمخابرات العسكرية، وعدد من الموظفين المدنيين والعاملين في الإذاعة والتليفزيون وطلاب وأساتذة الجامعات. وكان الأساس الجوهرى لتصرفاتهم مدونا في رسالة عنوانها «الفريضة الغائبة». وقد كتبها منظرهم وهو كهربائي اسمه محمد فرج، وهو يصر على أن الجهاد هو الركن السادس من أركان الإسلام وأن النضال المسلح فرض عين على كل المسلمين الحقيقيين لكي يصححوا شرور المجتمع المتدهور: «نحن علينا أن نقيم حكم شرع الله في بلدنا أولا، وأن نجعل كلمة الله هي العليا... ولاشك في أن الميدان الأول للجهاد هو استئصال أولئك الحكام الكفرة وأن نستبدلهم بنظام إسلامي كامل. ومن هنا نبدأ»(۲۷)(*).

وبالنسبة للسادات، متلما كان الأمر لجمال عبد الناصر، كان الإسلام أداة للسياسة الخارجية، لاتحدد، وإنما تتحدد من خلال أولويات سياسية واقتصادية أخرى. وأكد على كل من العروبة والإسلام وبدا في بعض الأوقات أنه يضع الاثنين على قدم المساواة في كل الأحوال. وإذ كشف السادات عن سياسته الموالية للغرب، لم يؤكد على مناهضة الإمبريالية بعكس عبد الناصر. وبدلا من ذلك، كان يركز باطراد على الأمة الإسلامية والمصالح المشتركة للدول الإسلامية، وكذلك «عمومية المصالح» بين الدول الإسلامية والغرب؛ فالبترول في مقابل التكنولوجيا والمصالح المشتركة ضد التهديد السوڤيتي»(٢٨). وعلى أية حال، فكما

^{(*) (}تمت الترجمة عن الإنجليزية لعدم إمكانية التصول على النص الأصلى- المترجم)

لاحظنا من قبل، كانت ميوله وسياساته الموالية للغرب - الإصلاحات الاقتصادية واتفاقات كامب ديفيد، وتأييد شاه إيران- وراء تقويض مصداقيته لدى الكثيرين من المصريين وقد أدت إلى القطيعة مع الجماعات الإسلامية.

حسني مبارك وتأسيس حركة التجديد الإسلامى:

تغير أسلوب كل من الرئاسة المصرية وحركة التجديد الإسلامية فى الثمانينيات بعد موت السادات. فبينما بدا التجديد الإسلامى وقد انزلق إلى المواجهة والعنف خلال السبعينيات، شهدت الثمانينيات نمو ثورة هادئة ذات قاعدة عريضة احتجبت أحيانا خلف ظلال الأقلية الأكثر صخبا وعسكرية.

وعلى العكس من سلفه، انتهج حسنى مبارك نهجا أكثر ليبرالية وتسامحًا من الناحية السياسية، على حين رد بحزم تجاه أولئك الذين لجأوا إلى العنف لتحدى سلطة الحكومة. إذ إنه ميز بحرص كبير بين المعارضة الدينية والمعارضة السياسية من ناحية والتهديدات المباشرة للدولة من ناحية أخرى. وقد سحق أعمال الشغب والاضطرابات التى أثارها المتشددون الإسلاميون، وتدخل في الصدامات بين المسلمين والاقباط المسيحيين، كما حاكم الذين اغتالوا السادات وأعدمهم. وفي الوقت نفسه، أدهش الكثيرين عندما أطلق سراح أكثر من ١٧٤ من

المتهمين في محاكمات السادات برأتهم المحاكم، وبخلاف السادات، سمح حسنى مبارك للمعارضين الإسلاميين بالتعبير العام عن معارضتهم: وكان بوسعهم أن يخوضوا الانتخابات البرلمانية، وأن يصدروا الصحف، وأن يوجهوا النقد من خلال وسائل الإعلام، وقد رعت الدولة المناقشات التليفزيونية بين المناضلين الإسلاميين وممثلي المؤسسة الدينية، وعلماء الدين من جامعة الأزهر، أما التليفزيون والصحف التي تديرها الحكومة فقد أنتجت بانتظام برامج دينية وأعمدة دينية صحفية غالبًا ما كانت مستقلة في لهجتها وانتقاداتها. وعلى أية حال، فإن الحكومة استخدمت في الوقت نفسه أعضاء من المؤسسة الدينية التي تساندها الدولة لمناقشة الإسلاميين ولكشف عدم كفاية معلوماتهم عن الإسلام، وكذلك لتوضيح أنهم مضللون إن لم يكونوا خارجين عن الإسلام.

وعلى أية حال، فإنه في منتصف الثمانينيات كانت استجابة مبارك المرنة تجاه الحركة الإسلامية قد فشلت في أن تحتوى المعارضة الإسلامية ضده أو تسكتها. إذ إن الليبرالية السياسية أتاحت فرصا جديدة للإخوان المسلمين. وكان الإخوان المسلمون قد باتوا أكبر من مجرد قوة سياسية واقتصادية واجتماعية كبرى، وإنما برزوا باعتبارهم المعارضة الرئيسية في الانتخابات البرلمانية وفاعلاً مؤثراً على المستوى الاجتماعي والاقتصادي، من خلال منشوراتهم ومصارفهم وخدماتهم الاجتماعية. وكان الإخوان المسلمون— وغيرهم من الناشطين — الأصوات المسيطرة في التنظيمات والنقابات المهنية مثل نقابات المحامين والأطباء

والمهندسين والصحفيين. وبشكل مطرد، أخذ الناشطون المعتدلون مثل الإخوان المسلمين يطرحون انتقاداتهم ومطالبهم داخل سياق دعوة للمزيد من الديموقراطية، والتمثيل السياسي، واحترام حقوق الإنسان.

وقد أدت محاولة مبارك تلطيخ سمعة المتطرفين الدينيين وعزلهم إلى إثارة حنق الراديكاليين الإسلاميين. وصيارت الجماعات الراديكالية أكثر رسوخًا في القاهرة والإسكندرية وأسيوط والمنيا، وهاجم أعضاء الصماعات الاسلامية الكنائس القبطية المستحية ودمروا دكاكنتهم وممتلكاتهم [كانت تلك حوادث متفرقة وفردية تناثرت هنا وهناك ولم تكن حالة عامة كما يوحى كلام مؤلف الكتاب- المترجم] وتعرضت البارات والنوادي اللبلية وبور السيئما ومنصلات الفيديو، رموز النفوذ والانصلال الغربي، لهجمات بالقنابل أو للإحراق في المدن الرئيسية. وتم تنظيم مظاهرات الشوارع والاحتجاجات مطالبة بفرض الشريعة الإسلامية. كما أن الشيوخ المناضلين الشعبيين- مثل الشيخ حافظ سلامة- كانوا يقوبون المظاهرات. وفي محاولة السيطرة على انتشار التطرف، قامت حكومة مبارك سنة ١٩٨٥ بوضع كل المساجد الأملية تحت سيطرة وزارة الأوقاف، وألقت القبض على الشبيخ حافظ سلامة، الذي قاد مظاهرات تطالب بتطبيق الشريعة الإسلامية، وأغلق مسجده الذي كان مركزاً للمعارضة.

وانعكست درجة عدم الرضا والتباعد بين الحكومة ومجموعات المعارضة المعتدلة في فشل قادة المعارضة في أن يبعدوا أنفسهم تمامًا

عن أفعال المتطرفين. وعندما قام أحد رجال الشرطة على الحدود بقتل عدد من السياح في سيناء في ديسمبر سنة ١٩٨٥، وصف زعماء الإخوان المسلمين – ومعهم صحف المعارضة والأحزاب السياسية – القتل بأنه عمل ضد «أعداء الوطن». وكان سخطهم منصبًا على إسرائيل والولايات المتحدة. وقد عكس إبراهيم شكرى، زعيم حزب العمل الاشتراكي، حالة الكثيرين: «هذا الشاب الذي أزاح العار عن مصر بعد أن قصفت إسرائيل مقر قيادة منظمة التحرير الفلسطينية في تونس، وبعد أن قام الأمريكان بخطف الطائرة المصرية [مشيرًا إلى حادثة أشيلي لاورو]»(٢٩).

وثبت كذلك إمكانية تسرب الإسلاميين إلى الجيش. ففى ديسمبر سنة ١٩٨٦ تم القبض على ثلاثة وثلاثين من الناشطين – بينهم أربعة من ضباط الجيش المنتمين إلى منظمة الجهاد التى اغتالت السادات – بتهمة التخطيط لشن حرب مقدسة للإطاحة بالحكومة. واستمرت الحكومة بهدوء تنفى أن يكون هؤلاء المتهمون «أصوليين». وواصلت الجماعات السرية نموها وواجهت الحكومة على نحو متقطع، وكانت الحكومة ترد باطراد وأحيانًا دونما تمييز. وفي سنة ١٩٨٩ تم القبض على عشرة الاف من أعضاء الجماعات الإسلامية. وتم اعتقال الآلاف بدون تهمة؛ واتهمت المنظمة العربية لحقوق الإنسان الحكومة بممارسة التعنيب المتكرر (-٤٠).

وقد أدت صورة مبارك الخالية من البريق، وفشله في أن يقدم قيادة سياسية ديناميكية خلاقة (*)، واقتصاد ضعيف، ازداد سوءا بعدما

^(*) يرى المركز القومى للترجمة أن مثل هذه الأراء التي يورده المؤلف بها كثير من التعسف وهي تعبر عن وجهة نظره، وقد نشرناها عملا بحرية الرأى المكفولة للجميع، والتي يلتزم بها المركز القومي للترجمة في إصداراته مهما اختلفنا معها.

ضاعت فرص العمل والدخل لملايين المصريين العاملين بالخليج، [كل هذا] أدى إلى تراجع برنامج الليبرالية. كما أدى في الوقت نفسه إلى أن صارت حكومته مكشوفة بشكل أكبر أمام ناقديه الإسلاميين، الذين ردوا بأن تقليل الاعتماد السياسي والاقتصادي على الغرب، وإلغاء كامب ديڤيد، وتطبيق الشريعة الإسلامية هو الحل الوحيد.

وعلى امتداد التسعينيات، عرقت الحكومة المصرية «الإرهاب الإسلامي» بأنه التهديد الرئيسى للدولة والأمن الإقليمي. وفي فترة ما بعد حرب الخليج، كانت صورة مصر في الخارج تظهرها حليفا مقربا من الولايات المتحدة تلعب دورا مساندا وبناء في عملية السلام بالشرق الأوسط، وفي الوطن حكومة معتدلة يحف بها الثوريون الدينيون.

ثم أخذ المتطرفون أصحاب الاتجاه العنيف، والذين كانوا أكثر هدوءًا في أوائل حكم مبارك، يتحدون النظام بقدر أكبر من الجسارة والمباشرة في أسيوط والمنيا والقاهرة والإسكندرية مطالبين بالتطبيق الفوري للشريعة الإسلامية، والفصل بين الجنسين، ومنع الموسيقي والأغاني الغربية. وجاء التحدي الإسلامي الرئيسي لحكم مبارك من الجماعة الإسلامية وجماعة الجهاد، الذين اشتبكوا في معركة مميتة مع الشرطة وقوات الأمن (13).

وكانت الجماعة الإسلامية قد تطورت من جماعة طلابية ناشطة في الحرم الجامعي وفي المجال السياسي في عهد السادات إلى منظمة

تتستر تحتها الجماعات السرية الناشطة في القاهرة والإسكندرية وأسيوط والمنيا والفيوم، وعلى النقيض من الأساس الحضرى والجامعي الذي قامت عليه الجماعة في عهد السادات، فإن الكثيرين من الناشطين كانوا في سن المدارس الثانوية (في عهد مبارك)، ولأنهم كانوا نشيطين في القرى الصدفيرة ومدن المحافظات وأيضا في المناطق الحضرية، فإنهم كانوا أقل تعليما، يعيشون في ظروف أشد يأسا من الفقر والبطالة، كما كانوا أكثر تطرفا من الناحية الإيديولوجية وأشد عشوائية في استخدامهم العنف.

وإذ عولوا على زعزعة الدولة والاقتصاد المصرى، ومن ثم يزعوعون النظام، قام المتطرفون بمهاجمة وقتل الأقباط المسيحيين، وموظفى الحكومة، والسياح الأجانب، الذين يمثلون أهم مصدر لدخل مصر من العملة الأجنبية، والذي يشكل المورد لملايين المصريين. كما ألقوا بالقنابل وأحرقوا (عددا من) البنوك والبنايات الحكومية، ودور السينما والمسارح ومصلات القيديو والمكتبات التي تروج الثقافة الغربية. وتزايدت حوادث إلقاء القنابل على الكنائس والمنازل والدكاكين والضرب والقتل في المدن الكبيرة ومدن الأقاليم (ببا وسنورس وقنا) والقرى على السواء. وإذ كان الأقباط المسيحيون محصورين في المعركة بين الحكومات وأعضاء الجماعات الإسلامية، فقد اتهموا الموظفين الرسميين بالتقليل من عدد المدادث وأهميتها، لأنهم غالبا ما كانوا يعزونها إلى النزاعات الشخصية وحالات الثار بدلا من تعريفها بأنها هجمات تحكمها عوامل

دينية. والناقدون البارزون – مثل الكاتب فرج فودة (ت ١٩٩٢) الذى كان صريحا فى إدانته للأصولية – تعرضوا للاغتيال أو الإصابة (كاتب مصر الكبير صاحب نويل نجيب محفوظ تعرض للطعن بسكين)، والبعض الآخر احتاج إلى حراسة على مدى أربع وعشرين ساعة.

والمنظمة المصرية لحقوق الإنسان تلقى اللوم مباشرة على عاتق الجماعة الإسلامية. إذ أدانت «أعمال الجماعة المعروفة بالجماعة الإسلامية التى أصرت على اللجوء إلى العنف، وتحريضها على كراهية المواطنين المسيحيين، وتحريضها على أشكال متنوعة من التمييز ضدهم ومشاركتها النشطة في مثل هذه الأفعال للتفرقة الدينية»(٢١).

وقد اتهمت المنظمة المصرية لحقوق الإنسان، متعامية عن استخدام الحكومة العشوائى للنيران والقتل والاعتقال التعسفى، أعضاء الجماعات الإسلامية بأنهم فى الحقيقة مسئولون عن مجمل انتهاك حقوق الإنسان (بما فى ذلك موت المسيحيين والشرطة والسياح الأجانب) فى مصر العليا (٢٤).

وصعدت حكومة مبارك من ربودها القوية تجاه التطرف والإرهاب الدينى، مستخدمة قواتها الأمنية والعسكرية إلى جانب المحاكم العسكرية الخاصة. واشتبك المتطرفون والحكومة في «حرب مقدسة »، ظهر فيها أن الشرطة وقوات الأمن الحكومية تبدو أحيانا وكأن لديها قائمة بالقتل والاغتيالات، بدلا من الاعتقال والمحاكمة، مثلهم في ذلك مثل

المتطرفين الدينيين. وتمة تقرير من منظمة الأمنتستي، منظمة العفو الدولية لاحظ أن قوات الأمن «تبدو كأن لديها تصريحا بالقتل بدون مساءلة»(٤٤) وتم إنشاء المحاكم العسكرية، التي لاتعطى حق الاستئناف للأحكام الصادرة عنها، لكى تحاكم المدنيين المتهمين بالإرهاب في سرعة وسرية. وتجاوزت أعداد المسجونين الذين تم إعدامهم أعداد أولئك الذين أعدموا جزاء جرائم سياسية في الماضي، مثل محاولة قتل عيد الناصر أو اغتيال السادات، بدرجة كبيرة. وقد لاحظ تقرير وزارة خارجية الولايات المتحدة لحقوق الإنسان عن مصر أن الحكومة: «اقترفت انتهاكات كثيرة، بما في ذلك الاعتقال التعسفي والتعذيب لمئات من المحتجزين، واستخدام المحاكم العسكرية لمحاكمة الإرهابيين المتهمين، والإخفاق في معاقبة الضباط المسئولين عن التعذيب»(٤٠). وحذر مسئولو منظمات حقوق الإنسان العالمية غير الحكومية من أن «هذا السجل الفقير لحقوق الإنسان، وتضييق نطاق المجتمع المدنى، وعدم التسامح الديني وتأكل حكم القانون في مصدر- سبب من أسباب السخط وتربة خصية لنمق البدائل المتطرفة»^(٤٦).

وفى الوقت نفسه، استمر النشاط السياسى والاجتماعى الإسلامى فى التسعينيات فى ربط جنوره على نحو أعمق وأوسع انتشارا فى المجتمع المصرى، وأخذ يتنامى بين الطبقات الدنيا والوسطى، بين المتعلمين وغير المتعلمين والمهنيين والطلاب والعمال، الشباب والمسنين، النساء والرجال. واكتسب الإسلاميون شرعية ثقافية، وصاروا جزءا أكثر وضوحا وفاعلية في المجرى العام للحياة والمجتمع الإسلامي. وتم استكمال المؤسسات الحكومية أو تحديها بمؤسسات مناظرة ذات توجه إسلامي. وصار الإخوان المسلمون وغيرهم من الناشطين هم المتحكمين في التنظيمات والنقابات المهنية مثل المحامين والأطباء والمهندسين والصحفيين. وطرحوا انتقاداتهم ومطالبهم داخل سياق الدعوة إلى مزيد من الديموقراطية والتمثيل السياسي، واحترام حقوق الإنسان.

وجاء رد حكومة مبارك الهجومية في تسعينيات القرن العشرين محاولة لاتستهدف استئصال التطرف العنيف فقط؛ وإنما تهدف أيضا إلى السيطرة على بنية النشاط الإسلامي على الصعيد الاجتماعي (الرعاية الاجتماعية، الجمعيات المهنية، المدارس والمساجد) في المجتمع المصرى وفي حربها ضد « الإرهاب » قامت الحكومة بسحق واعتقالات واسعة النطاق للمتهمين بالإرهاب تضمنت الإسلاميين المتطرفين مع المعتدلين في محاولة لإسكات أية (وكل) معارضة إسلامية، وتم اعتقال الآلاف دونما تهمة، ووجهت المنظمة العربية لحقوق الإنسان التهم إلى الحكومة بالاستخدام المتكرر للتعذيب(٤٠). ويحلول يونيو سنة ١٩٩٤ كانت حرب حكومة مبارك ضد إرهاب الجماعة الإسلامية، وكذلك ضد أقوى معارضيها الشرعيين، الإخوان المسلمين، قد صارت، على حد تعبير أحد المعلقين، محاولة «لقطع تلك التنظيمات التي قامت بتنفيذ الهجمات العنيفة، ومعها أيضا تلك التي وصلت إلى التحكم في البلديات والمنظمات المهنية والعمالية، وأعضاء هيئة التدريس في الجامعات»(٤٨).

وتحركت الحكومة لإسكات مصادر النقد والمعارضة (مع التركيز على النقابات المهنية، والمساجد ووسائل الإعلام) وواصلت سيطرتها الشديدة على الانتخابات. وقد كانت النقابات المهنية - وهي روابط ديموقراطية تطوعية للمدرسين والمحامين والأطباء والمهندسين والصحفين - من أعمدة المجتمع المدني المصرى:

«وإذ حرموا من الدخول إلى الساحة السياسية، فإنهم (الإخوان المسلمون) جعلوا النقابات المهنية أكثر مؤسسات المجتمع المدنى المصرى حيوية وعافية على الأرجح... إذ عمل الإسلاميون على مد التأمين الصحى على أعضاء النقابات وعائلاتهم، وتأسيس النوادى الاجتماعية والترفيهية (ليس فى المدن الكبرى فقط)، وزيادة حجم المساكن المتاحة للأعضاء بأسعار منخفضة، فضلا، عن مساعدة أولئك الذين تم القبض عليهم أو اعتقلهم النظام»(٤٩).

فى سنة ١٩٩٣، أقر مجلس الشعب الذى تسيطر عليه الحكومة تشريعا يفرض شروطًا بعينها لاستيفاء النظام القانونى فى الانتخابات النقابية، وهو ما يساعد الحكومة على تعيين أعضاء مجلس النقابة إذا لم يتحقق النصاب، وأدت محاولات كبح المعارضة النقابية وإسكاتها إلى أن يقوم عبد العزيز محمد، رئيس سبعين ألف محام وعضو فى فرع نقابة المحامين بالقاهرة، (وهو نفسه ليس من الإسلاميين بيد أنه تولى الدفاع عن أحد أساتذة جامعة القاهرة الذى اتهمه الإسلاميون بالارتداد) باتهام الحكومة بأن هدفها الحقيقى «إضعاف النقابة بوصفها إحدى مؤسسات المجتمع المدنى فى غمرة حربها ضد التيار الإسلامي»(٥٠٠).

وعندما استمر أعضاء جماعة الإخوان المسلمين في كسب انتخابات مجالس النقابات، قامت الدولة سنة ١٩٩٥ وسنة ١٩٩٦ بإغلاق نقابة المحامين ونقابة المهندسين، ووضعتهما تحت «حراسة» الدولة. وتم تعيين الموظفين الحكوميين في مواقع المسئولية، وتم تجميد الأصول، ومنع معظم الأنشطة.

وتحركت حكومة مبارك أيضا للسيطرة على المساجد والدعاة، التى اعتبرتها أرض تفريخ رئيسية للتطرف. كانت الكثرة الغالبة من مساجد مصر خاصة لاتخضع لسيطرة الدولة (ومن ثم مستقلة عن الإشراف أو السيطرة الحكومية على الدعاة والخطب والأنشطة). ولم ينتج عن محاولات السادات ومبارك فيما بعد (١٩٨٥) للإمساك بزمام السيطرة على المساجد الأهلية، مع ملاحظة عدد المساجد الضخم وقلة موارد الحكومة، سوى نتائج محدودة. وأعلنت وزارة الأوقاف أن كل الخطب في المساجد التى تسيطر عليها الدولة يجب أن تخضع لموافقة موظفين تعينهم الدولة، وأن كل المساجد الأهلية سوف توضع تحت سيطرة الوزارة، وأن بناء المساجد الأهلية سوف يتوقف.

وقد استمرت الحكومة المصرية هى «دولة الرئيس». ففى الانتخابات الرئاسية سنة ١٩٩٥، فاز حسنى مبارك بأربعة وتسعين فى المائة من الأصوات دون أن يكون هناك مرشح معارض. وقد أعلنت كل من اللجنة المستقلة لمراقبة الانتخابات «وأحكام من أعلى سلطة قضائية فى البلاد... أعلنت عن تزوير ومخالفات خطيرة حدثت فى أكثر من نصف الدوائر الانتخابية البالغ عددها ٢٢٢ دائرة »(٥٠).

واستمر مجلس الشعب والجهاز البيروقراطى خاضعا لحكومة الحزب الوطنى الديموقراطى؛ واحتفظت الحكومة بالسيطرة المطلقة على قيام الأحزاب السياسية واستمرارها فى الوجود، ففى الفترة من ديسمبر ١٩٩٥ حتى ديسمبر ١٩٩٦ تم رفض خمسة أحزاب سياسية من جانب لجنة شئون الأحزاب الحكومية، وفى سنة ١٩٩٧ يمكن القول إن اللجنة رفضت كل طلبات تشكيل أحزاب جديدة (٢٥).

فى ٢٣ نوف مبر سنة ١٩٩٥ أدانت المحكمة العسكرية العليا فى مصر ٤٥ عضوا من جماعة الإخوان (برأت ٢٧ عضوا) منهم الدكتور عصام الدين العريان، صاحب ثانى أكبر منصب فى نقابة الأطباء، الذى حكم عليه بالسجن خمس سنوات. وقد أدينوا بجريمة «توجيه غير شرعى بخطط لتعطيل القانون والدستور». وضبط ضباط مباحث أمن الدولة اجتماعًا استراتيجيا ناقش فيه المشاركون (أنكر ٤٥ متهما أنهم حضروا هذا الاجتماع القانونى) زيادة تمثيل الإخوان فى المؤسسات الشرعية مثل البرلمان والنقابات. ورفضت المحكمة ربط جماعة الإخوان بالجماعات المتمردة المسلحة، كما برأت المتهمين من تهمة تمويل النشاط الإرهابى. ووصفت منظمة العفو الدولية، أمنيستى، الإخوان المسلمين المسجونين بأنهم من «سجناء الضمير» أدينوا فى محاكمة «أثارت غضب المراقبين الدوليين والمحليين على السواء»(٥٠). وقد لاحظ البعض بشيء من الفضول أن الحكومة لم تعتقل القادة الكبار لجماعة الإخوان وإنما اعتقلت القيادات الوسطى الحركية، بمن فيهم قادة فى النقابات المهنية، فى حركة

قصد بها أن تشل أعضاعها الشبان الأكثر فعالية. وفضلا عن ذلك، جاء الحكم قبل أقل من أسبوع من الانتخابات البرلمانية في ٢٩ نوفمبر، التي كان واحد وخمسون من المتهمين قد رشحوا أنفسهم لها. وقد حال اعتقالهم (بالإضافة إلى ثلاثين أخرين من الإخوان تم اعتقالهم في أكتوبر) ومحاكمتهم دون مشاركتهم النشطة في الانتخابات تماما.

وفى خضم الإعداد للانتخابات البرلمانية، استخدمت الحكومة أيضا قانونا للصحافة أثار جدلا واسعا (القانون ٩٣) لكى تحمى موظفى الحكومة وأعضاء الحزب الوطنى الديموقراطى وعائلاتهم الذين وجهت إليهم التهم فى صحافة الحكومة وصحافة المعارضة بالفساد. هذه الحركة جلبت انتقادات كثيرة واسعة النطاق من قطاعات عديدة فى المجتمع. وتم القبض على محررين وكتاب من الصحف الكبرى، وحوكموا وأدينوا.

وفى صحوة انتخابات ١٩٩٥، انضم شبان الإخوان المسلمين السابقين، ممن يمثلون جيلا أصغر يتطلع إلى التغيير، إلى آخرين (يساريين وناصريين ومسيحيين ونساء) لإنشاء حزب سياسى جديد، هو حزب الوسط، يهدف إلى سد الفجوة التى تباعد بين القوميين العرب والإسلاميين. وكان الوسط يسعى إلى جعل النظام السياسى ديموقراطيا، والدور المشترك لكل من المسلمين والمسيحيين في المجتمع المصرى، وتطبيق الشريعة الإسلامية، التي وصفت بأنها «معيار الحضارة المصرية» وفقا التفكير القانوني الحديث (30). وردت الحكومة برفض تسجيل حزب الوسط. وتم القبض على العديد من مؤسسيه

ومفكريه وحوكموا أمام محكمة عسكرية بتهمة «الانضمام إلى جماعة غير مشروعة وسرية تهدف إلى الإطاحة بالنظام الحاكم والتحايل على الشرعية بتشكيل حزب الوسط لكى يكون صوت جماعة الإخوان المسلمين المحظورة»، وتم الحكم على سبعة منهم بالسجن، وحذر المركز المصرى لحقوق الإنسان والمساعدة القانونية من أن «السلطات المصرية» في استخدامها للمحاكم العسكرية أداة لسد الطريق في وجه النشاط السياسي السلمي والعلني سوف تؤدى فقط إلى مريد من العنف، والإرهاب والأنشطة الخارجة عن القانون، والتي سوف تهدد بدورها أوضاع حقوق الإنسان والحريات المدنية في مصر »(٥٠٠).

وإذا كان قد ظهر في بداية تسعينيات القرن العشرين أن ميزان القوى قد مال لصالح المتطرفين، فإنه بحلول منتصف التسعينيات اعتقدت الغالبية أن الحكومة قد فارت، باستئصال المتطرفين أو تقليل أعدادهم. وعلى أية حال، فإن فيضا من الحوادث كان بمثابة تذكرة عارية بخطر الهجمات الإرهابية الماثل على الدوام. إذ إن عدة مؤامرات لاغتيال مبارك تم كشفها، منها هجوم أديس أبابا في يونيو سنة ١٩٩٥، وقتل سبعة عشر سائحا يونانيا ومصريا أمام فندق أوربا بالقاهرة في سبتمبر ١٩٩٦ (واعتذرت الجماعة الإسلامية، قائلة إنهم قتلوا خطأ باعتبارهم سياحا إسرائيليين)، وجرت سلسلة من الهجمات في أكتوبر وفي ربيع سنة ١٩٩٧ (ففي ١٢ فبراير تم اغتيال خمسة عشر قبطيا مسيحيا داخل كنيسة في أبوقرقاص وهي مدينة صغيرة في الصعيد)

حصدت أرواح كثير من الأقباط المسيحيين ورجال الشرطة فى الصعيد. فى ١٧ نوفمبر سنة ١٩٩٧ جرت مذبحة على ثمانية وستين سائحا وثلاثة مصريين فى الأقصر، وهو عمل نسب إلى أحد أجنحة الجماعة الإسلامية.

وألقت الحكومة باللوم على عاتق الجماعات المحلية- الذين كان زعماؤهم المنفيون في أوربا وأمريكا وإيران والسودان - بسبب تجدد الهجمات الارهانية، ونادي كثيرون بإجراءات حكومية أكثر شدة للقضاء على التطرف. وقد أصر أخرون، على الرغم من موافقتهم على تحديد الإرهابين وعقابهم، على أن الإصلاحات السياسية والاقتصادية، ولست الإجراءات الإدارية، هي الحل الناجع، ووجهوا التهمة بأن سلسلة من تصرفات الحكومة أسهمت في إيجاد مناخ يرعى الإرهاب والعنف بدلا من تقوية المجتمع المدنى؛ كالفشل في كبح جماح وحشية الشرطة وقوات الأمن ورفض الحكومة الاستجابة لدعوة وقف إطلاق النار التي وجهها كبار قادة الجماعة في يوليو ١٩٩٧؛ وتنامي سلطة الدولة والتقليل من الحريات المدنية (الاعتقالات الجماعية بدون تمييز وحبس حوالي عشرين ألفا من المشتبه في أنهم إرهابيون دونما محاكمة)، منع الاتحاد وأبة تجمعات «غير رسمية»، وتمرير تشريعات مثيرة للجدل من حانب البرلمان الذي تسيطر عليه الحكومة تساعد على حبس الصحفيين والمحررين لإساعتهم إلى سمعة موظفي الحكومة، فضلا عن استيلاء الحكومة على النقابات والمساجد، ثم تزوير الانتخابات.

ولاحظ أحد المراقبين أن «التطور المستقبلي للحركة الإسلامية يتوقف على الكيفية التي عاملها (أو أساء معاملتها) بها أولئك المسكون بزمام

السلطة وليس محكوما بصراع داخلى بين الإسلام والحرية... ويمكن للحكام في مصر أن يتوقعوا أن يروا إسلاما يعكس بأمانة مهارتهم أو حماقتهم في شئون الحكم»⁽¹⁰⁾.

وقد فشل الناشطون الإسلاميون، سواء كانوا معتدلين أو متطرفين، في تقديم برنامج بديل محدد وثابت، وقنعوا فقط بانتقاد إخفاقات الحكومة القائمة، وكانت أسباب ذلك كامنة في طبيعة وتغاير أحندة هذه الحركات وكذلك حقائق السياسة المصرية، إذ إن الكثيرين من النشطاء الإسلاميين والمنظمات الإسلامية اختارت التأكيد على خلق مجتمع شرقى أكثر إسلامية من خلال الإصلاح الاجتماعي الأخلاقي بدلا من الإصلاح السياسي. وركز الناشطون على البرامج والمسائل الدينية والاحتماعية، بدلا من تحديد طبيعة الدولة الإسلامية ومؤسساتها. بل إن جماعة الإخوان المسلمين ركزت على بناء قاعدتها المساندة من خلال البرامج التعليمية والاجتماعية الاقتصادية. وفي سياستها المعارضة كانت قانعة بالسعى إلى تطبيق الشريعة الإسلامية بدلا من التحدي المباشر لرئيس الدولة، ومن جائبها انتقدت الحكومة افتقار الإخوان المسلمين إلى التحديد، وواصلت القول بأنه، إذا جاءت الجماعة إلى سلطة، ستكون مفتقرة إلى البرامج المحددة، ومن ثم سيكون الفشل مآلها. بيد أن الحكومة، مثل معظم الحكومات المسلمة، لم تختر أن تضع قناعتها موضع الاختبار؛ إذ إنها لم تسمح للإخوان بأن يصبحوا حزبا سياسيا ولم ترع الإصلاحات السياسية التي سوف تسمح بتحد انتخابي حقيقي. والواقع أنه في أواخر التسعينيات، كانت الحكومة

تسعى إلى احتواء، أو السيطرة على، أو كبت الإخوان المسلمين. ومنعهم من أية معارضة حية.

وأهم خصائص حركة الإحياء الإسلامي في مصر في التسعينيات هو المدى الذي صارت فيه حركة الإحياء جزءا لايت جزأ من التيار الرئيسي المعتدل في الحياة والمجتمع، بدلا من أن تكون ظاهرة هامشية محدودة في نطاق مجموعات أو منظمات صغيرة. إذ لم تعد مقيدة في نطاق الطبقات الدنيا والوسطى، بل إننا يمكن أن نجد أيضا وعيا واهتماما متجددا بالحياة في ظل تعاليم الإسلام بين الطبقات الوسطى العليا، بين المتعلمين وغير المتعلمين، بين الفلاحين والمهنيين، والشبان والمسنين، النساء والرجال. وهم ناشطون في مجموعات دراسة القرآن (التي يديرها الرجال والنساء على السواء)، والتجمعات الصوفية، والمساجد والجمعيات الخاصة. ونتيجة لهذا، تجد الهوية الاسمية تعبيرا الخدمات الاجتماعية التي تقدمها مراكز العلاج من الإدمان، وعيادات عن نفسها ليس في المارسات الدينية الرسمية فحسب، وإنما أيضا في الأسنان، ومراكز الإعاشة اليومية، وجمعيات المساعدة القانونية، فضلا عن المنظمات التي تقدم الإسكان المدعوم وتوزع الطعام أو تدير بيوت الاستثمار والصيرفة.

كذلك أخذ علماء الدين والمساجد دورًا أكثر بروزًا! إذ إن شعبية الدعاة من أمثال: الشيخ محمد متولى الشعراوى وعبد الحميد كشك وهو ناقد صريح لكل من جمال عبد الناصر والسادات – جعلت منهم نجوما في وسائل الإعلام. فهم يظهرون بانتظام في التليفزيون ولهم

أعمدة في الصحف. وتباع أشرطتهم وكتيباتهم وكتبهم ليس في محلات خاصة وإنما في المكتبات العادية، وفي المطارات والفنادق، ومع الباعة الجائلين. وتمتد شعبية هؤلاء الدعاة إلى ما وراء حدود مصر إلى معظم العالم العربي. وهكذا تسمع أصواتهم لا في المساجد والتجمعات الدينية وحدها، وإنما في منازل الطبقات الفقيرة والوسطى أيضا، وحيثما يجد المرء المجلات وشرائط الكاسيت أو الكتب معروضة للبيع، فهناك وسط السياسيين ونجوم السينما سيكون هناك أيضًا مواد دينية شعبية. وكانت المساجد الأهلية غير الحكومية وأئمتها لبعض الوقت مصدرا للنقد المستمر والمعارضة ضد الحكومة. وبينما كان عامة الناس يمارسون، من خلال منظمات إسلامية حديثة مثل الإخوان المسلمين، الزعامة والقيادة في الربط بين الإسلام ومطالب المجتمع الحديث وحاجاته، كذلك صدار المواجة الإيد من المساجد وموظفيها الدينيين أكثر نشاطًا في تقديم الخدمات الاجتماعية التي اشتدت الحاجة إليها. ونتيجة لهذا، فإن الثوريين الإسلاميين، على الرغم من أنهم ينشطون بين الحين والحين، صاروا أكثر هامشية وتحددوا في نطاق دعواهم».

جمهورية إيران الإسلامية :

«إن الصيحة التى تخرج من قلب المؤمن تتغلب على كل شئ، حتى البيت الأبيض... إن هذه الموجة قد انتشرت بالفعل فى جميع أنحاء الدنيا، والعالم يتحرر الآن من القهر الذى كان خاضعا له ».

آية الله الخوميني

على مدى أكثر من سنوات عشر كانت إيران تجسد التهديد الإسلامي، كما كان آية الله الخوميني رمز الإسلام الثوري. وإذا كان الخوميني قد أدان الغرب - والولايات المتحدة بصفة خاصة - باعتباره الشيطان الأكبر، فإنه كان في نظر الكثيرين في الغرب بمثابة قسيس من العصور الوسطى وخطرا يتهدد الشرق الأوسط والغرب. وتكشف التصريحات الرئاسية والموسيقي الشعبية ولوحات الإعلانات عن أن الخوميني سرعان ما صار هو الرجل الذي يحب الكثير من الأمريكيين أن يكرهوه.

وبالنسبة للغرب، الذي كان مقتنعا باستقرار شاه إيران، كان سقوط الشاه أمرا غير وارد، وصدمة زاد من وقعها المنتصرون، ملالي إيران، إذ كان محمد رضا بهلوى قد حكم على مدى ما يزيد على ثلاثين سنة (١٩٤١– ١٩٧٩م). وكان ينظر إليه في الغرب، شأنه شأن أنور السادات، باعتباره حليفا مستنيرا، ورئيسا لدولة حديثة. وكان بهلوى، مثل السادات، يتحدث الإنجليزية، ويرتدى ملابس أنيقة على الطراز الغربي، ويظهر على شاشة التليفزيون الأمريكي، ويتحدث في مقابلات تليفزيونية مع أمثال باربرا ولترز (أي أنهما كانا «مثلنا»). ومع هذا شهد العالم في سنة ١٩٧١ احتفال إيران بالذكري الألفين وخمسمائة لقيام الملكية الفارسية. وأمام جمهور من زعماء العالم، بمن فيهم نائب رئيس الولايات المتحدة، توج الشاه نفسه إمبراطورا على إيران. وفي ظل حكم الشاه استخدمت عائدات البترول في برنامج تحديث طموح، الثورة

البيضاء، التى كان هدفها تحويل إيران إلى دولة حديثة بحلول القرن الحادى والعشرين. وكانت إيران تمتلك أحسن قوات عسكرية مجهزة فى الشرق الأوسط وتتمتع بعلافات وطيدة مع الولايات المتحدة وأوربا. وفكرة أن هذا الشاء يمكن أن يطاح به لم تكن واردة، وأن السلالة البهلوية سوف تنهار على أيدى ثورة يقودها آية الله الملتحى المنفى ويوجهها باسم الإسلام، لم تكن مستوعبة.

الإسلام والقومية والدولة:

على الرغم من الصورة الشائعة فى الغرب عن الإسلام الشيعى باعتباره ديانة ثورة واستشهاد وذات وجوه متعددة؛ فإن الإسلام فى إيران يشتمل على العديد من الرؤى والاتجاهات المختلفة وكان قادرا على تحقيق مستويات كثيرة من مستويات الخطاب والتفسير، والواقع، أنه ما إن أطاحت ثورة ١٩٧٨ - ١٩٧٩ بالشاه من على عرشه وانقشع الدخان، حتى ظهر التباين داخل مجتمع إيران الشيعى على السطح متمثلا فى الجدل والصراع.

كان الدين والدولة فى إيران قد تداخلا سويا حتى منذ تأسست الأسرة الصفوية (١٥٠١– ١٧٢٣)، عندماأعلن أن المذهب الشيعى هو مذهب الدولة. وزعم ملوك إيران أنهم يحكمون فى غيبة الإمام الثانى عشر، الذى كان قد اختفى سنة ٨٧٤ والذى يعتقد الشيعة المخلصون أنه

سوف يعود في المستقبل ليقضى على الطغيان ويقود الأمة في عصر جديد من العدالة. وقد برهن رجال الدين على أنهم أبعد ما يكونون عن الثورة في غالب الأحيان. وتقبلوا ضرورة الحكم الدنيوى واقعا، وإن لم يتقبلوها من ناحية المذهب والنظرية. وقد اختلفت علاقة رجال الدين بالدولة في التاريخ الإيراني ما بين الحماية والرعاية الملكية إلى العارضة، تبعا للسياق الاجتماعي السياسي. وغالبا ما كان الحكام يسيطرون على سلطتهم ويحدون منها. وفي أوقات أخرى كانوا يقودون حركات المعارضة أو يسبهمون فيها. وبينما أحكم الصفويون سيطرتهم على رجال الدين، فإن خلفاءهم من أسرة قاجار الأقل قوة، (١٩٩٤ على رجال الدين، فإن خلفاءهم من أسرة قاجار الأقل قوة، (١٩٩٤ على رجالها يخافون من النزول إلى الشوارع لمعارضة الحكم.

وفى مناسبتين أكثر حداثة – احتجاج الدخان (١٨٩١ – ١٨٩١م) والشورة الدستورية سنة (١٩٠٠ – ١٩٩١م) لعب الإسلام ورجال الدين دورا معارضا مهما فى ظهور القومية الإيرانية الحديثة، وإذ كانوا قد أحبطوا من قبل محاولات الحكومة لبيع امتيازات للأوربيين لتطوير البنوك والسكك الحديدية والتعدين، فإن الزعماء الدينيين والعلمانيين انضموا سويا فى حركات احتجاج لحماية المصالح الوطنية الإيرانية أولا ثم لتحديد سلطة الشاه دستوريا. وكان احتجاج الدخان ردا على محاولة ناصر الدين شاه بيع امتياز الدخان (التمباك) إلى شركة بريطانية (وبذلك يخلق احتكارا). وأباحت فتوى شرعية مقاطعة وطنية شاملة

قادها الزعماء الدينيون والتجار. كما استخدمت الثورة الدستورية الرموز الدينية ورجال الدين والمساجد التى كانت بمثابة مراكز للتنظيم السياسى، لكى تصعد من حركة احتجاج شعبى سعى من خلالها القوميون الإيرانيون إلى أن يحدوا دستوريا من استبداد الملكية وإساعتها استخدام السلطة.

وتحت الحكم البهلوى (١٩٢٥ – ١٩٧٨م) أحكمت السيطرة على الدين وبقى رجال الدين خاملين وغير مسيسين. وكان كل من رضا شاه بهلوى (١٩٢٥ – ١٩٤١م) وابنه محمد رضا شاه بهلوى (١٩٤١ – ١٩٤١م) وابنه محمد رضا شاه بهلوى (١٩٤١ وفرضها، وكان زعماء إيران الدينيون من ناحيتهم يفضلون السكون على الفعل السياسي، والنظام على الفوضى الأهلية، والحماية المحدودة على الاضطهاد. وقد أدى إنشاء نظام مدرسي علماني حديث ونظام قانوني قائم على أسس غربية، فضلا عن سيطرة الوزراء الحكوميين على العديد من المؤسسات الإسلامية، إلى تقليص قوة رجال الدين بشكل حاد. إذ أدى استبدالهم بقضاة ذوى تعليم حديث وبالمحامين والموظفين المدنيين، إلى نضوب مصادر دخلهم وتدهور مكانتهم.

وقد برهن التأثير الاجتماعي الأوسع لبرامج محمد رضا شاه بهلوي التحديثية، الثورة البيضاء، الذي تأثر بالغرب مثل إصلاحاته التعليمية والقانونية، أنه سلاح نو حدين. وعلى الرغم من الإنجازات في مجال التعليم والصحة والإصلاح الزراعي، فإن فوائد الإصلاحات ذهبت

بطريقة غير متوازنة إلى مجموعة صغيرة متنامية من النخب الحضرية الحديثة. وكانت أضواء المدن التى تم تحديثها وبريقها يحجبان الأحوال الحقيقية للفقراء في الحضر وجماهير القرى في إيران. وبينما ازدهرت أقلية، كانت البلاد التى حققت اكتفاء ذاتيا زراعيا من قبل تنفق أكثر من بليون دولار على الواردات. وصار أولئك الذين يصبون من القرى في المدن توقعا لحياة أفضل، مع افتقارهم لمهارات العمل المطلوبة، سكانا عاطلين في أحياء حضرية عشوائية مكتظة ومزدحمة بالسكان عاطلين في أحياء حضرية عشوائية مكتظة ومزدحمة بالسكان وبالنسبة لهؤلاء الملايين، الذين أجبر معظمهم على النزوح من القرى في مدن العشش، لم تؤد طفرة البترول إلى نهاية الفقر؛ وإنما أدت إلى تحديثه فقط»(٥٠).

وعانى كل من طبقات التجار التقليدية (بازارى) والطبقات الدينية، نتيجة لبرنامج بهلوى التحديثى ذى الاتجاه الغربى، بشكل أثر على حياتهم من الملابس والتعليم والقانون إلى إصلاح الأرض والتجارة. ووجد البازارى ورجال الدين أن توجه إيران واعتمادها على الغرب خطر على مكانتهم ومصالحهم الاقتصادية، وقيمهم الدينية الثقافية. وقد ألزمت قوانين الملابس التى أصدرها رضا شاه فى العشرينيات والثلاثينيات، الرجال بارتداء الملابس الغربية، وحرمت الحجاب، وقيدت ارتداء ملابس رجال الدين، ثم تبعها التغريب الظاهرى لنخب إيران الحديثة ثم تغريب الكثير من المراكز الحضرية فى عهد ابنه. وقد تعرضت ثروة التجار

وقوتهم للتهديد من تدفق البنوك والشركات الأجنبية وطبقة المتعهدين الجديدة التي برزت وازدهرت بمساندة الدولة.

إيران والغرب:

كان الغرب على مدى فترة طويلة من الزمان يمثل تحديا وخطرا على إيران. وعلى الرغم من أن إيران لم تقع أبدا تحت الحكم المباشس للقوى الاستعمارية، فإن الاتحاد السوفيتي في الشمال والبريطانيين في الجنوب تنافسنا على النفوذ. وقد أجبرت مخاطر التدخل الأجنبي والتبعية، التي رمزت إليه الحوادث التي استثارت احتجاج الدخان، رضا شاه على التنازل عن العرش لولده بل إنه كان أكثر وضوحا في سنة ١٩٥٣م، عندما طُرد الشاه إلى المنفى على يد حركة وطنية قادها رئيس الوزراء محمد مصدق الذي أدى تأميمه بترول إيران إلى تهديد مصالح شركات البترول الغربية. وكانت عودة الشاه من روما إلى طهران، على متن طائرة عسكرية أمريكية وإلى جانبه رئيس هيئة المخابرات الأمريكية CIA، قد نظمتها الولايات المتحدة بدعم بريطاني. وتزايدت روابط إيران السياسية والعسكرية والاقتصادية مم الغرب ؛ ومم الولايات المتحدة خاصة، تزايدا مهما. وقد أفادت كل من الولايات المتحدة وبريطانيا من مبيعات الأسلحة الوفيرة كما ساعدت على تدريب القوات المسلحة الإيرانية وجهازها السرى (السافاك). وفي وقت كانت فيه الولايات

المتحدة متورطة بشدة فى فيتنام على حين كان البريطانيون يسحبون قواتهم من الخليج (العربي) الفارسي، كانت سياسات شاه إيران المطروحة ومصالحها قد توافقت مع مصالح الولايات المتحدة ؛ من رفض الشاه للناصرية، وعلاقاته البرجماتية مع إسرائيل، ووجود دولته المستقرة فى الخليج، إلى ثروتها البترولية وسوقها المفتوحة أمام المنتجات الأمريكية. وكان رجال البنوك ورجال الأعمال وكذلك الدبلوماسيون والمستشاريون العسكريون الأمريكيون والأوربيون يتمتعون بحضور قوى للغاية فى إيران. وبحلول أواخر الستينيات «كانت السياسة الداعمة لبهلوى والتأييد له تحكم أعلى المستويات فى مؤسسة السياسة الخارجية الأمريكية» (٥٠).

بدأ السخط ينمو وينتشر في قاعدة اجتماعية أوسع في أوائل السبعينيات، ولم يكن الاهتمام بالتدخل الأجنبي والاعتماد على الغرب قاصراً على الطبقات التقليدية ولكنه استحوذ على جيل من الإيرانيين نوى التعليم الحديث، والحنكة السياسية، والعقلية الاجتماعية. وانضم الوطنيون من أبناء الطبقة المتوسطة والمثقفين إلى التجار ورجال الدين في الإفصاح عن اهتمامهم بالهوية الوطنية لإيران واستقلالها الوطني. وتزايدت دعوات الإصلاح الاجتماعي والسياسي وسط الشكاوي من تركيز الثروة، والفساد، والقهر السياسي المتصاعد، والاعتماد المتزايد على الغرب.

القمع والمعارضة:

بحلول السبعينيات لم يعد الشاه الشاب هو غير المجرب الذي أجلسته القوى الأجنبية على عرش الطاووس، ولكنه صار حاكما راسخا ذا نزعة استبدادية متصاعدة. وعلى نحو ما علق جيمس بيل، فإن سياسته «في التقريب والإجبار، والقمع والإصلاح» تخلت عن مكانها «لجنون العظمة المتزايد» (٥٩) وكان احتفال أكتوبر سنة ١٩٧١م بالذكرى الألفين وخمسمائة للملكية الفارسية نقطة فارقة ذات مغزى؛ إذ إنها وضيعت في الوقت نفسه علامة على الذروة وعلى بداية تدهور أحوال الأسرة البهلوية. فقد تم إنفاق ما يزيد على مائتي مليون دولار لجمع المرموقين من أركان الدنيا في مدينة برسو بوليس، عاصمة فارس قبل الإسلام الخالية من السكان، حيث قام الشاهنشاه (ملك الملوك) بوضع نفسه على قدم المساواة مع الملك الفارسي قورش ملك الملوك. وقد جسد الاحتفال الذي استمر أسبوعا، على شكل وليمة كان الطعام فيها من مطعم مكسيم في باريس، بما في ذلك خمسة وعشرين ألف قنينة من الخمر، عدم حساسية الشاه تجاه منتقديه وتجاه هوية إيران وتقاليدها الإسلامية. وامتزجت مظاهر البذخ والتبذير الملكية بالاحتفال ذي الطابع الغربي في موقع يعود إلى فترة ما قبل الإسلام. ومن ثم، كان القمع الدموى لمظاهرات الطلاب تجسيدا اسياسة جديدة لا تتسامح إزاء معارضة قليلة «ونتج عنها عصر من الرعب»(٦٠).

كان الإصلاحيون الإيرانيون، المعارضة ضد الحكومة، يمثلون كافة قطاعات المجتمع: قوميين ويساريين، علمانيين ودينيين، نخبا تقليدية (من التجار ورجال الدين)، ونخبا حديثة. وكان الناقدون لاعتماد إيران على الغرب عسكريا واقتصاديا وسياسيا يخشون الانحراف الثقافي الذي سوف ينتج عن تغريب التعليم والمجتمع الإيراني؛ إذ إن مسائل الهوية الوطنية، والنفوذ الغربي، والعدالة الاجتماعية والمشاركة السياسية، كانت تتقاطع مع الحدود الاجتماعية والإيديولوجية، وتناولها بالتفصيل ناقدون علمانيون ورجال دين على السواء. ومن أكثرهم تأثيرا كان جلال إي أحمد مهدى بازرجان ودكتور على شريعتى، وأية الله خوميني. وقد أثرت أفكارهم وزعامتهم على جيل من الطلاب، والمثقفين، والمهنيين (علماء، ومهندسين، وصحفيين) ينتمون إلى الطبقة الوسطى والمهنيين (علماء، ومهندسين، وصحفيين) ينتمون إلى الطبقة الوسطى التقليدية والحديثة على السواء. وكان للطلاب والمهنيين ذوى التوجه الإسلامي أن ينضموا إلى رجال الدين، ورجال المدارس الدينية، والتجار البازاري في حركة المعارضة الواسعة التي أطاحت بالشاه.

عبر جلال – إى – أحمد، الذي كان علمانيا واشتراكيا، عن مخاوف الكثيرين من أن الإصلاحات التعليمية والاجتماعية كانت تؤدى إلى عملية إغراء بالذوبان الثقافي، «الصدمة الغربية» التي كانت تهدد بأن تسلب إيران، وجيل الشباب خاصة، إحساسه بالهوية الوطنية : «نحن نشبه أمة تُغربت عن نفسها، في ملابسنا وفي منازلنا، وفي طعامنا وأدبنا، وفي منشوراتنا، والأخطر من ذلك كله، تعليمنا. نحن ننفذ التدريب الغربي، ونحن ننفذ التفكير الغربي، ونحن نتبع المنتجين »(١٦).

ولم يكن جلال - إى - أحمد يرى عالما مبسطا من كتلة واحدة، أو اختيارات نمطية، ولا حتى طريقا لتحديث / تغريب المجتمع أو التقهقر إلى الماضى. وقد اختار بديلا ثالثا، هو الرجوع إلى الثقافة الإيرانية الإسلامية باعتبارها مصدرا للهوية الوطنية، والوحدة والتاريخ والقيم الوطنية. كان اتهامه للتغريب موقفًا فكريًا علمانيًا تزامن مع الدعوة إلى استمرار هوية إيران وثقافتها الحديثة مع ماضيها، وكان يمثل أجندة أولية للآخرين أيضا، العلمانيين نوى الميول الدينية والمنظرين الدينيين، وعلمانيين من أمثال مهدى بازرجان وعلى شريعتى، ورجال دين مثل أية الله الخوميني.

فى سنة ١٩٦٢م، السنة التى نشر فيها كتاب جلال إى أحمد «خربزادجه» وأى نقد التغريب، قام مهدى بازرجان (ولد سنة ١٩٠٧م) بإعطاء محاضرة عنوانها: «الحد بين الشئون الدينية والشئون الاجتماعية» عن العلاقة بين الدين والسياسة. وكان بازرجان، وهو مهندس تلقى تدريبه فى فرنسا وذو التزام إسلامى قوى، قد سجن فى سنة ١٩٢٩م لمعارضته لرضا شاه ثم سجن ثانية من ١٩٦١ – ١٩٦٩م لمعارضته محمد رضا شاه. وكان ناشطا فى الجبهة الوطنية بزعامة رئيس الوزراء مصدق كما قضى على حركة تحرير إيران لردم الفجوة بين الإيرانيين العلمانيين المحدثين والإيرانيين الدينيين التقليديين وعمل فى سبيل دولة ومجتمع أكثر إسلامية. فى سنة ١٩٧٩، وبموافقة الخوميني صار رئيس الوزراء المؤقت فى جمهورية إيران الإسلامية.

كان نشاط بازرجان السياسي مستلهما ومشكلا بتوجهه الإسلامي؛ إذ إنه مزج بين رؤية ومفردات تقليدية وبين الاهتمامات الحديثة. ومن ثم كان فاعلا مع المهنيين المحدثين ومع رجال الدين أيضا لأنه تحدث بلغتهم. وجادل طويلا بأنه بسبب العلاقة المتداخلة بين الدين والسياسة في الإسلام، فإن رجال الدين يجب أن يتحركوا بعيدا عن حيادهم السياسي ويصبحوا فاعلين في السياسة لكي يحققوا تجديد المجتمع الإسلامي في إيران.

وكانت ميول جلال - إى- أحمد والروح الإصلاحية الإسلامية البازرجان ترتبط بالدكتور على شريعتى (١٩٣٣-١٩٧٧م)، الذى كان الإسلام الشورى الشعبى الذى ينادى به ذا جاذبية شديدة بالنسبة للعلمانيين واليساريين، ولاسيما بالنسبة لطلاب الجامعات، الذين كانوا غالبا ما يجدون تقليدية زعمائهم الدينيين غير مقنعة كما وجدوا أن الرؤية الغربية العلمانية لكثير من الأساتذة مضللة. وقد أدمج شريعتى الكثير من التيارات الإصلاحية في زمانه، المعارضة ضد الشاه، رفض التغريب، والإحياء الديني، والإصلاح الاجتماعي في بعضها البعض.

وإذ كان شريعتى ابنا لعالم وداعية تقدميًا، فإنه حصل على درجة الدكتوراه من السوربون وبعد عودته إلى إيران سنة ١٩٦٥ كان شريعتى موضوعا لكل من الجدل والتملق. وإذ سجن في البداية بسبب معارضته للشاه خلال فترة دراسته في باريس، فقد برهن على أنه محاضر شديد الجاذبية ناجح في طهران، يجتذب الآلاف من الطلاب المعجبين، وكسب

الكثير من الأتباع بين الطلاب والمتقفين واليسار. وكانت أكثر من مائة ألف نسخة من محاضراته وكتاباته تنشر وتوزع (٢٢). وإذ اعتبرت الحكومة أن شريعتى يمثل خطرا متصاعدا، أدانته بأنه «ماركسى إسلامي» وسجنته سنة ١٩٧٣، ثم سمحت له فى النهاية بمغادرة إيران، ولما مات بعد وصوله إنجلترا بقليل نتيجة أزمة قلبية واضحة (اشتبه مؤيدوه فى أن السافاك دبروا موته)، صار شريعتى أكثر تأثيرا بعد موته منه فى حياته، فقد تم جمع أحاديثه وطبعت ووزعت على نطاق واسع. فقد صار بطلا ومنظراً للثورة فى إيران، وبعد هذه الثورة انتشرت كتاباته وأفكاره فى أنحاء معظم العالم الإسلامي، وتحظى بمستمعين واعين من القاهرة إلى جاكرتا.

كان شريعتى يدعو إلى ما يمكن وصفه بأنه إيديولوجية إسلامية لتحرير العالم الثالث، وهي إيديولوجية شعبية شيعية وأصيلة للإصلاح الاجتماعي السياسي وهي تجمع ما بين إعادة تفسير للعقيدة الإسلامية يستوعب اللغة الاجتماعية الحديثة (إميل دور كايم وماكس فيبر) ودؤية العالم الثالث الاشتراكية التي يمثلها فرانتز فانون وتشي جيفارا، اللذان أعجب بهما خلال فترة دراسته في باريس، والتي توافقت مع الثورتين الجزائرية والكوبية. وعلى أية حال، فإنه على النقيض من رفض فانون للديانات التقليدية، أصر شريعتي، مثل جلال – إي – أحمد، على أن هزيمة الإمبريالية الغربية تتطلب إصلاح جنور إيران الإسلامية، وهويتها الوطنية والدينية والثقافية. وأكد شريعتي على طبيعة الإسلام الحيوية

التقدمية العلمية والحاجة إلى إعادة تفسير شامل للإسلام لإصلاح هذا التراث المنسى، وإلى عكس حالة الإسلام المتأخرة، ثم إعادة الحيوية إلى الأمة الإسلامية. وبوصفه مصلحا إسلاميا مجددا، كان غالبا ما يقع فى مشكلات مع كثير من رجال الدين ذوى النزعة الدينية التقليدية الذين النزموا بالسكون السياسى، ومع العديد من أساتذة الجامعات أصحاب الرؤية العلمانية المستغربة. لقد كانت كل من المؤسسات السياسية والدينية تشعر إزاءه بالقلق.

وقد أدان شريعتى، مثل جلال - إى - أحمد شرور التأثير الغربى:
«هيا أيها الأصدقاء دعونا نهجر أوربا، دعونا نوقف هذا الغثيان،
ونتخلى عن تقليد أوربا. هيا بنا نترك وراعنا أوربا هذه التى تتحدث دوما
عن الإنسانية ولكنها تدمر بنى الإنسان حيثما وجدتهم»(٦٢). وقد مزج
شريعتى بين إدانة الإمبريالية الغربية ونوع من الاشتراكية الإسلامية،
كان الهدف هو الهوية الوطنية والوحدة الوطنية والعدالة الاجتماعية
الاقتصادية لإيران المقهورة سياسيا والمستغلة اقتصاديا، والتى تمسك
بها «الإمبريالية العالمية، بما فيها الشركات متعددة الجنسيات
والإمبريالية الثقافية، والعنصرية، والاستغلال الطبقى، والقهر الطبقى،

لم يكن تدهور المجتمع المسلم بسبب الإمبريالية الغربية وحدها ولكنه كان بسبب مؤسسة دينية سمحت للإيديولوجية الحيوية الثورية للمذهب الشيعى «الأصلى» بأن يصير دين مؤسسة. ومثل الكثيرين من

المصلحين الإسلاميين المعاصرين، وجه شريعتي اللوم إلى رجال الدين على الكثير من أمراض المجتمع المسلم. فقد صار المذهب الشيعي، على يد المؤسسة الدينية، مدرسيا، متأسساً، ويخضع لانتقاءات حكام إيران، بحيث يحجب الرسالة الحيوية النقية الثورية ذات المضمون الديني الاجتماعي التي حملها في سنواته الباكرة. كان الإسلام التقليدي تحت قيادة رجال الدين قد هوى إلى ماض متحجر من الكتيبات المدرسية التي كانت بمثابة المخدر القدري (الجبري) الشعبي للجماهير. إذْ كان قد توقف عن أن يكون قوة اجتماعية، تخاطب حقائق المجتمع المتغيرة بشكل فعال، ولم تكن دعوة شريعتي «العودة إلى الإسلام» تعنى التقهقر إلى الرؤية الإسلامية العالمة في العصور الوسطى التي تيناها «العلماء» رجال الدين المحافظون، ولكنها كانت رؤية تورية للمذهب الشيعي الباكر الذي قدم الأساس الملهم لإعادة تفسير الإسلام على أسس حديثة. وكان لابد لهذا الأمر من رجال من أصحاب الرؤي- ليسوا من رجال الدين وإنما هم مثقفون عاديون ذوق تفكير ديني، وذوق توجه إسلامي ولكنهم يعرفون ويملكون زمام الفكر والمناهج الحديثة.

وبالنسبة اشريعتى، فإن المجتمع الإسلامى ينبغى أن يكون بلا طبقات، وأن يكون ملاذا لمن لاميراث لهم، للذين كانوا «منهوبين، ومعذبين، وجوعى ومقهورين يعانون من التمييز ضدهم». وكانت رسالته رسالة عامة من الله الذى « وعد الجماهير البائسة بأنهم سوف يصبحون قادة الجنس البشرى؛ ووعد غير الوارثين بأن يرثوا الأرض من الأقوياء... هذه الثورة العالمية والنصر النهائى هو خاتمة حركة واحدة عظمى ومستمرة سعيا وراء العدالة تمردا على القهر»^(١٥). وبقى أن يقود أية الله الخوميني هذه الثورة إلى خاتمتها الظافرة أو الناجحة.

إذا كان شريعتى هو منظر الثورة الإيرانية، فإن آية الله الخومينى (١٩٠٢–١٩٨٩م) كان رميزها الحى ومهندسها. وعلى الرغم من أن الخومينى كان من صغار آيات الله، فإن سياساته الجوالة، وشخصيته الكارزمية، بالإضافة إلى سلسلة من الظروف قذفت به إلى زعامة الثورة، ومن ثم زعامة جمهورية إيزان الإسلامية. فبينما ظل غالبية العلماء (رجال الدين) في إيران غير مسيسين، صار روح الله الخوميني صوتا عاليا يدعو إلى الإصلاح. وتحدث بنشاط وصراحة ضد سياسة الشاه خلال السنوات من ١٩٦٢ إلى ١٩٦٣، وتم القبض عليه وسجنه عدة مرات، ثم نفي إلى تركيا، والعراق، وأخيرا إلى محطته الأخيرة في فرنسا. وطوال فترة منفاه استمر الخوميني في نقد الشاه. وكانت نسخ من كتاباته وأحاديثه فضلا عن شرائط الكاسيت يتم تهريبها إلى إيران ويتم توزيعها من خلال شبكة المساجد.

كان الخومينى يشارك المنظرين الإسلاميين الآخرين، من أمثال مولانا المودودي في «جماعتي إسلام» وحسن البنا في «الإخوان المسلمين»، في رؤية شاملة للإسلام:

«إن للإسلام نظاما وبرنامجا لمضتلف أحوال المجتمع : شكل الحكومة والإدارة، تنظيم معاملات الناس فيما بينهم، العلاقة بين الدولة

والشعب، العلاقات مع الدول الأجنبية وكافة الشئون السياسية والافتصادية... لقد كان المسجد دائما مركز القيادة والتوجيه ومركزًا لبحث المشكلات الاجتماعية وتحليلها «٢٦).

وقد شارك أيضا في نظرة استقطابية للعالم، عالم ممزق ما بين الشرق والغرب، ومواجهة عالمية إسلامية للغرب الصليبي. وفي رأى الخوميني أن العالم كان منقسما إلى مجموعتين: الظالمين (الولايات المتحدة والغرب عموما وكذلك الاتحاد السوفيتي) والمظلومين (المسلمين والعالم الثالث) (⁷⁷⁾ وكان ينظر إلى معظم حكومات العالم المسلم والعالم الثالث عموما على أنها دول عميلة، خادمة للغرب والشرق، ومن ثم كان شعار الثورة «لا الشرق والغرب، الإسلام فقط». وكانت رؤية الخوميني للعالم ملونة بشكل خاص بكراهيته للاستعمار والإمبريالية الغربية «إن مخالب الإمبريالية الشريرة قد انغرست في قلب أرض شعب القرآن، والتهمت الإمبريالية ألى أعماق المدن والقرى في شتى أنحاء العالم الإسلامي، الكي تحل محل ثقافة القرآن». أما علاقة إيران بإسرائيل التي اعتبرها موقعا استعمارية أمريكيا، فقد تعرضت لهجوم موجع:

«إن التأثير المنحوس للإمبريالية يتضع بشكل خاص فى إيران؛ إذ إسرائيل المعروفة عالميا بأنها عدو الإسلام والمسلمين، والمشتبكة فى حرب ضد المسلمين على مدى سنوات، قد تغلغلت إلى كافة الشئون الاقتصادية والعسكرية والسياسية للبلاد، بمساعدة حكومة إيران

الحقيرة، ويجب القول بأن إيران قد صارت قاعدة عسكرية الإسرائيل، وهي ما يعني بالتالي أنها قاعدة الأمريكا» (٦٨).

ويحلول السبعينيات كانت مطالب الخومينى الأصلية بالإصلاح قد تحولت إلى دعوة ثورية للجهاد. وأدان الملكية في إيران بأنها غير شرعية ومعادية للإسلام ونادى بحكومة يرشدها رجال الدين، إن لم يحكموها. وفي سلسلة من المحاضرات كان عنوانها الكلى «الحكومة الإسلامية» لم تكن معروفة على نطاق واسع في زمانه، رفض الخوميني الملكية باعتبارها غير إسلامية وأصر على القول بأن الخاصية الإسلامية للحكومة تتحدد بحكم الشريعة، وطالب بإعادة فرضها في مكان القوانين الوضعية الأجنبية التي تبنتها إيران. وإذا سلَّمنا بمركزية الشريعة، كما قال الخوميني في جداله، فإن العلماء قد لعبوا دورا ضروريا في نصح الحكام الدنيويين والإشراف عليهم، بل إنه ألمح إلى إمكانية حكم رجال الدين المباشر.

ولم تكن أراء الخومينى عن الحكومة الإسلامية معروفة على نطاق واسع أو مفهومة، وكان يمكن أن تظل مجرد اجتهادات أكاديمية او لم يتدهور الموقف السياسى فى إيران بهذه السرعة ؛ إذ إن سياسة الشاه القمعية التى قامت بسحق أى، وكل، أشكال المعارضة والتى أدت إلى عمليات الاعتقال والسجن والتعذيب والموت العشوائية للكثيرين على أيدى رجال الشرطة السرية، خلقت الشهداء، وحركت دائرة من عنف النظام والعنف المعادى للنظام، واستفزت نموا سريعا لحركة مقاومة ذات قاعدة

عريضة. وفى خضم عمليات القمع واسعة النطاق ضد المثقفين والصحفيين والسياسيين، والوطنيين الليبراليين، والاشتراكيين والماركسيين، صار الخومينى بإدانته اللاذعة للشاه ودعوته لنظام سياسى جديد يتضمن حكومة دستورية وإصلاحا اجتماعيا اقتصاديا، رمزا للمعارضة ومركزا لها.

ثورة إيران الإسلامية:

وبينما كانت المعارضة تتصاعد داخل إيران، قدَّم تراث إيران الشيعى مجموعة مشتركة من الرموز، وهوية تاريخية، ونظام قيم أنه طرح بديلا وطنيا غير غربى وإطارا إيديولوجيا يمكن أن تعمل من داخله عدة فئات مختلفة. وكانت شبكة المساجد التى سيطر عليها الملالى بمثابة القيادة والعمود الفقرى التنظيمى للمعارضة ضد الحكومة ؛ إذ إن الاف المساجد في إيران، المنتشرة خلال كل مدينة وقرية، وفرت شبكة اتصالات طبيعية غير رسمية تغطى جميع أنحاء الوطن، ومثلما حدث في المعارضة، والتنظيم السياسي، والتحريض وأماكن للإيواء، وكان بوسع الحكومة أن تمنع الاجتماعات السياسية وتحد منها، ولكنها لم تكن بقادرة على إغلاق المساجد أو منع الصلاة. وكان رجال الدين وتلاميذهم بمثابة احتياطي ضخم لتفريخ القيادات، ففي صلاة الجمعة كانت

المساجد والخطب التي تلقى فيها تتحول إلى ساحة سياسية وحدث سياسى دينى، وتجتذب الآلاف. وغالبا ما تنتج عنها مظاهرات سياسية عندما يبدأ المؤمنون مغادرة المساجد في الطريق إلى منازلهم. وارتبط تأثير رجال الدين بتأثير المصلحين الإسلاميين من غير رجال الدين مثل شريعتى وبازرجان، ممن تمتعوا باحترام الكثيرين خاصة بين صفوف جيل شاب جديد مناضل مستبعد.

ومن الناحية التاريخية، كان المذهب الشيعى ثوريا وتأمليا. وفى القرون الأولى من التاريخ الإسلامى، كانت الحركات الشيعية تهدد استقرار الخلافة وكانت من عوامل سقوط الخلافة الأموية. وعلى أية حال، فإن الشطر الأكبر من المذهب الشيعى استقر فيما بعد على نوع من التأمل غير السياسى الذى فرضته عقيدة تؤمن بعودة الإمام الثانى عشر. وهكذا، فإن المذهب الشيعى، مثل كافة الموروثات الدينية، كان قادرا على تقديم تفسيرات متعددة. ففى إيران فى أثناء السبعينيات، انتقل المذهب الشيعى من التأملية الساكنة إلى النشاط الثورى.

وقد اتخذت هزيمة القوات الشيعية واستشهاد الحسين في كربلاء أمام جيش الخليفة (الأموى) يزيد (بن معاوية) سنة ٦٨٠م، وهي الحادثة الجوهرية في التاريخ الشيعي، أهمية خاصة؛ لأنها قدمت نموذجا ملهما للثورة الإيرانية، إذ كان استشهاد الحسين رمزا على دور المذهب الشيعي بوصفه حركة احتجاج ناضل فيها حزب صغير صحيح ضد قوى الشر المهيمنة، وكان رمزا للمعركة بين الخير والشر، وقوات الله

وقوات الشيطان، والمظلوم والظالم، وثورة المحرومين. وبالنسبة لكثير من الشيعة كان الشاه وقواته المسلحة المهيمنة، مثل جيش يزيد، يمثلون شرور الفساد والظلم الاجتماعى. وكان الأبرار، مثل الحسين وقواته، أصحاب حق دينى وعليهم واجب دينى للثورة ضد يزيد هذا الزمان وشن حرب مقدسة لإعادة شريعة الله والعدالة الاجتماعية. فالتضحية بالذات بل والموت في سبيل الله (في سبيل الله والوطن) كان لابد من قبولها بحرية ؛ لأن الموت في سبيل الله كان يعنى أن يصير المرء شهيدا ويفوز بالثواب الخالد.

إيران واحدة أم أكثر من إيران ؟ التنوع والاختلاف :

انضمت الجماعات غير المتجانسة في المشهد السياسي، من العلمانيين إلى الناشطين الإسلاميين، ومن الديموقراطيين الليبراليين إلى الماركسيين، سويا تحت مظلة الإسلام. وعلى أية حال، فإنه تحت وحدة الهدف الظاهرة – معارضة الشاه والرغبة في حداثة أكثر انتماء للوطن تكمن مجموعة مختلفة من الرؤى الدينية والسياسية والبرامج المتنافسة. وقد امتد نطاق المعارضة السياسية من أولئك الذين كان البديل الإيراني الإسلامي يعنى لهم ببساطة ميراث إيران الثقافي وقيمها، إلى أولئك الذين كانوا يرغبون في رؤية تأسيس دولة إسلامية ومجتمع إسلامي. وقد وجدت اختلافات مماثلة في أوساط الذين التزموا إسلاميا. وقد

اختلف رجال الدين فيما بينهم، وكذلك اختلف غيرهم فيما بينهم بحدة حول إيديولوجياتهم الإسلامية، أى فى رؤاهم حول طبيعة النظام السياسى الجديد وقيادته. ولم يكن هذا الأمر أكثر وضوحا فى أى مكان مثلما كان واضحا فى مقاربة آية الله الخومينى ودكتور على شريعتى اذ إن الخومينى كان تجسيدا لسلطة رجال الدين وقوتهم، أما شريعتى وغيره من المجددين الإسلاميين فكانوا يمثلون مدخلا إصلاحيا أكثر ابتعادا عن رجال الدين، وأكثر حداثة وتجديدا. هذه الاختلافات سوف تبرز فى فترة ما بعد الثورة.

وبينما تصاعدت الاحتجاجات والمظاهرات السياسية في ١٩٧٨، تصاعدت أيضا إجراءات القمع التي مارستها الدولة. وصلت الأحداث إلى ذروتها في طهران يوم الجمعة الأسود ٨ سبتمبر ؛ إذ إن القوات المسلحة والشرطة حينما عجزت عن فض إحدى المظاهرات فتحت النيران على حشد من خمسة وسبعين ألف متظاهر من طائرات الهيليكوبتر والدبابات التي، أن ينسى كثيرون، تم شراؤها من الغرب وكان يقودها عسكريون إيرانيون تم تدريبهم في الغرب. كان يوم الجمعة الأسود نقطة فارقة في الثورة. ذلك أن العمال من أصحاب الياقات البيضاء والزرقاء، والطبقات الوسطى التقليدية والحديثة، وسكان المدن وفلاحو الريف، انضموا إلى صفوف المعارضة وانغمسوا في العمل السياسي. أما النساء اللاتي كن يرتدين الملابس الحديثة فقد انضموا في المدن أنذاك إلى قريناتهن الأكثر تقليدية في ارتداء الحجاب رمزا للاحتجاج ضد الملك الذي كان برنامجه التحديثي قد حاول ذات مرة منم الحجاب.

وفى ديسمبر، خلال شهر المحرم المقدس الذى يتم فيه إحياء ذكرى استشهاد الحسين، تم صهر الرموز والطقوس الإسلامية مع الحقائق السياسية المعاصرة عندما تحولت المواكب الدينية إلى مظاهرات احتجاج ؛ إذ نادى حوالى مليونين من البشر فى طهران إلى خلع الشاه وطالبوا بموته، كما طالبوا بإنشاء حكومة إسلامية، والعودة إلى قيادة الخومينى، وفى ٦ يناير سنة ١٩٧٩، غادر الشاه إيران بعد أن تلقى اطمة تمثلت فى الاحتجاج والعنف الواسع المدى، وبعد أن أدرك أنه لم يعد قادرا على الاعتصاد على العسكريين الذين كان جنودهم يتناقصون وبعد ما رأى أن حُماته الأمريكيين يتقاعسون عن تأييده.

من الملكية إلى الجمهورية الإسلامية:

كانت مشاعر النشوة بالنصر والإحساس بالتضامن الثورى سريعة الزوال؛ إذ إن عددا قليلا من الإيرانيين كانوا على استعداد لما كان مخبوءا في السنوات الأولى من عمر جمهورية إيران الإسلامية. إذ كانت تلك أوقاتا ثورية. ولأسباب تاريخية وثقافية، برز الإسلام بوصفه أقوى الوسائل فعالية في التعبئة السياسية. ومع سقوط الشاه ظهرت على السطح الاختلافات العميقة في الرؤى العالمية والمصالح بسرعة. وكان عدد قليل هم الذين استعدوا لصراع القوة الذي نشب. إذ إن أولئك الذين توقعوا أن يعود الملالي (رجال الدين) إلى مساجدهم في هدوء، أو

أن يستقروا على دور استشارى للحكومة الجديدة، اضطروا إلى أن يفيقوا على الحقائق الفظة.

فقد تمت صياغة انتقادات الخومينى ضد الشاه وإدانته له ودعوته إلى نظام سياسى واجتماعى جديد وعادل داخل إطار المقولات الدينية الثقافية مثلما فعل كثير من نقاد الشاه الآخرين، وبذلك غطت هذه المقولات على الاختلافات العميقة فى الرؤى والبرامج التى كانت موجودة. وفضلاً عن ذلك، فإن مستشاريه فى باريس فى الأيام الأولى التى أعقبت عهدته إلى طهران كان من بينهم عدد من غير رجال الدين وكانوا متأثرين بعلى شريعتى. وعلى الرغم من أنه كان للمعارضة عدو مشترك (الشاه، والاستبداد البهلوى، والسيطرة الأجنبية) وهدف مشترك (حكومة أكثر عدالة ومساواة)، فلم يكن هناك اتفاق على الشكل الخاص للحكومة أو حتى على زعامتها.

كان عدد قليل من الناس يعرفون كتابات الخومينى عن طبيعة الحكومة الإسلامية. وبصفة خاصة، فإن اعتقاده بالدور المباشر لرجال الدين وولاية الفقيه، لم يكن مذهبا شيعيا بارزا، كما أنه لم يكن مذهبا يحظى بتأييد واسع داخل أوساط المؤسسة الدينية في إيران. ومن ثم فإن القلائل تنبأوا بالسيطرة التي سوف يمارسها العلماء عندما يقيمون حكومة إسلامية يتحكم فيها رجال الدين، ولم تتحقق تطبيقات هذا المذهب سوى في فترة ما بعد سنة ١٩٧٩، عندما أكد الخوميني دوره في الإشراف على حكومة إيران.

ومنذ تأسيسها في فيرابر سنة ١٩٧٩، شهدت الحكومة المؤقية لجمهورية إيران الإسلامية الجديدة صراعًا بين المعتدلين والمتشددين، وتم استبدال الحكم الاستبدادي للشاه ونخبة العلمانية الحديثة بالإمام مرشدا وبأتباعه. وتفكك التحالف الذي قام بالثورة تحت وطأة الأحكام السريعة والقاسية غالبا والتي مبدرت عن السلطة الاستبدادية الحديدة. ولم يكن موظفو أسرة بهلوى ومؤيدوه فقط، وإنما جميع أولئك الذبن اختلفوا مع «الأوتوقراطية الدينية» الجديدة- من أصحاب التوجهات العلمانية والدينية، هم الذين شعروا بالذراع السريعة، للعدالة الإسلامية، التي كان يقوم بتنفيذ أحكامها الحرس الثوري والمحاكم الثورية. ومرة ثانية امتلأت السجون، وخرجت المحاكمات والإعدامات السريعة عن نطاق السيطرة لدرجة أن أية الله الخوميني نفسه تدخل وحذر من مثل هذه التجاوزات واستقال أول رئيس وزراء للجمهورية الإسلامية، مهدى بازرجان، قرفا، كما أن بني صدر أول رئيس جمهورية، هرب إلى منفاه في فرنسا، أما صادق جوبتزادة الذي تولى عددًا من المناصب الحكومية فقد أعدم بتهمة المشاركة في مؤامرة مزعومة لاغتيال الخوميني، وصار الجميع من رعايا الخوميني. أما أولئك الزعماء الدينيون الذين لم يقبلوا مذهب الخوميني عن «ولاية الفقيه» فقد تعرضوا للمضايقات والأذي من جانب رفاقهم. بل إن أية الله شريعتي مداري، الذي كان واحدا من كبار أيات الله وحظى بالاحترام بسبب تعليمه وتدينه، قد حُرم من منصبه في ربيع سنة ١٩٨٢م. ودعم العلماء أو مؤيدوهم سيطرتهم على الحكومة والبرلمان والقضاء ووسائل الإعلام والتعليم. وقد نجحت ثورة إيران في التحول إلى مؤسسات، إذ إن تطهير الحكومة المنظمات السياسية والقوات المسلحة والقضاء، والمؤسسات التعليمية والمكاتب الحكومية، والسيطرة على وسائل الإعلام، وإرهاب رجال الدين المنشقين قد أدى إلى تقييد المعارضة بشدة. وبالمثل، فإن الثورة الثقافية تم تطويرها وتأسيسها في المدارس ووسائل الإعلام، على حين كانت وجهات النظر البديلة تقع تحت طائلة التقييد أو القمع. وكما حاول الشاه أن يفرض وصايته على ملابس النساء كذلك تم أنذاك فرض قوانين الملابس الإسلامية على الشوارع، وفي المكاتب الحكومية والجامعات.

تم استبعاد الأصوات الدينية والمدنية المنشقة عن طريق استغلال النقد الجماهيرى لرجال الدين والمدنيين الملتزمين. وكان رجال الدين المتشددون يلقون الدعم من «الطبقة المدنية في الجمهورية الإسلامية» ممن تقبلوا حكم رجال الدين، وخدموا في الحكومة، واحتلوا كثيرا من المناصب القيادية في الجهاز الإداري⁽¹⁷⁾، وكانت غالبيتهم من أبناء طبقة اجتماعية واحدة (الطبقة الوسطى الصغرى وعائلات البازار «التجار») كما كانوا يشتركون في خلفية تعليمية مشتركة (الجيل الأول من خريجي الجامعات في العلوم والطب)^(۷). وهكذا قامت الجمهورية الإسلامية على أساس تحالف بين رجال الدين والمدنيين يلتزم بالإمام والثورة، على الرغم من وجود الاختلافات في الرؤى وفي السياسة.

التهديد الإسلامي ... تصدير إيران للثورة :

كانت عملية تأسيس الثورة مصحوبة بهدف توعم، هو تصدير الثورة الإسلامية. وقد حكم الخوف من تصدير الثورة معظم سياسات الشرق الأوسط على مدى أكثر من عشر سنوات (٧١) كما كان له تأثير مهم على كل من العالم الإسلامي والغرب.

«وبالنسبة للبعض، كانت إيران الثورية مصدرا للإلهام والدفع، وبالنسبة للبعض الآخر، كانت رمزا لتهديد مشئوم لاستقرار الشرق الأوسط وأمن الغرب لأنها ارتبطت بالإرهاب، واحتجاز الرهائن، والهجوم على السفارات، وتطوير النشاطات الثورية. والواقع أن إيران كانت تبدو بالنسبة لإدارة ريجان، مرادفا للإرهاب العالمي والثورة»(٢٧).

وفى غمار الهيستريا التى سادت فترة ما بعد نجاح الثورة كان تقييم التهديد الإيرانى، وفصل الحقيقة عن الخيال، أمرًا بالغ الصعوبة إن لم يكن مستحيلا بالنسبة للغرب وحلفائه ؛ إذ نتج عن صدمة الثورة التى جعلت ما لايخطر على البال حقيقة واقعة، نوعًا من التعويض الزائد، رأى السياسات الإيرانية الداخلية والخارجية على السواء من خلال منظار الأصولية الإسلامية والتطرف الإسلامي. وكانت عملية الأسلمة الصارمة في الداخل قد استكملت بتهديد انتشار الإرهاب في شتى أنحاء الدنيا. إذ كان الخوف من نماذج أخرى مثل إيران ومن محاولة أصولية لنشر الثورة، ليس فقط في العالم المسلم وإنما أيضا في أنحاء العالم الثالث، يتغذى بالخطاب العام والدعاية التي تبُتها جمهورية

الخومينى الإسلامية، والغضب الناجم عن «حجز الرهائن الأمريكيين» القبض على موظفى السفارة الأمريكية والاستيلاء على السفارة والاضطرابات الشيعية فى الخليج، والتحذيرات الصادرة عن كل من الحكومات الغربية والمسلمة من أخطار الأصولية الراديكالية. كانت النشوة الأولية التى سادت الكثيرين فى العالم الإسلامي، لاسيما فى أوساط الحركات الإسلامية الأخرى، قد دعمت فقط صورة الثورة الإسلامية التوسعية التى تسعى لتهديد العالم. وفى بعض الأوقات كان يبدو أن هناك قدرا قليلا من المبالغة فى القول - لأسباب مختلفة - بأنه عندما كان الخومينى يتكلم، كان العالم بأسره يستمع.

لقد انبثق تصدير الإسلام الثورى من رؤية آية الله الخومينى الإيديولوجية العالمية، وهى تفسير للإسلام يمزج بين قومية إيران ذات الجذور الدينية والإيمان بالسمة العالمية لمهمة المسلمين الكونية فى نشر الإسلام من خلال الدعوة والأسوة الحسنة ومن خلال الثورة المسلحة أيضا. كان الترويج للإسلام ونشره من الأهداف الأساسية «لمواصلة الثورة فى الوطن وفى الخارج»(٢٧). كان الخومينى يوصى بالوسائل السلمية مثل الدعوة والدعاية، كما كان أيضا يدعو إلى المواجهة والصراع المسلح: «نحن نريد للإسلام أن ينتشر فى كل مكان... ولكن هذا لايعنى أننا ننوى أن نصدره على أسنة الرماح... إذا ما خضعت الحكومات وتصرفت وفقا للمبادئ الإسلامية، ودعمتها، أما إذا لم تفعل فحاربوها دون أن تخشوا أحدا »(٢٠).

كانت ورارة الإرشاد الدينى مسئولة عن تقديم الدعاة والنشرات، وكانت تقيم المؤتمرات لعلماء الدين القادمين من الخارج، ونشر الدعاية بالخارج. وفي الوقت نفسه كان آية الله الخوميني وإذاعة صوت الثورة الإسلامية في إيران يدعو مسلمي الخليج والمسلمين في كل أنحاء العالم إلى أن يهبوا ضد حكوماتهم. وقد أدان نظم الحكم الملكية في الخليج والكثير من الحكومات الإسلامية الأخرى ؛ لأن الملكية لم تكن إسلامية، ولأنها ترتبط بالولايات المتحدة، وهو تأثير رفضه ساخرا بوصفه «إسلاما أمريكيا».

اختلف تأثير إيران الثورى على البلاد المسلمة الأخرى (من بلد لأخر) اختلافًا بينا. ففى بلدين – لبنان والبحرين – كان تدخل إيران مباشرا، ملموسا، حافزا، ومشجعا ومثبتا للاتجاهات السياسية الإسلامية التى كانت موجودة من قبل، كما كان دافعا للتفكير السياسى من مصر إلى جنوب الفيليبين. وعلى الرغم من أن التأثير الإيراني غالبا ما كان غير مباشر، فإنه غالبا ما كان محل مبالغة بسبب التغطية الإعلامية غير المناسبة، وكذلك بسبب اتجاه الحكومات المسلمة (مصر، السودان، إندونيسيا، تونس، العراق) إلى استخدام التهديد الإيراني ذريعة للإساءة إلى المعارضة الإسلامية المحلية وقمعها ووسيلة لتشجيع المساعدة من الحكومات الغربية.

الانقسامات داخل الحكومة:

أثبت النقد الموجه إلى برنامج الشاه التحديثي ذي الطابع الغربي والدعوات إلى رفع الظلم عن الفقراء أنه يشكل أرضية مشتركة

المعارضة، ولكن محاولات تطبيق نظام إسلامي في فترة ما بعد الثورة كشفت النقاب عن اختلافات إيديولوجية وسياسية أساسية ؛ إذ استخدم الإسلام لتبرير كل من سيطرة الدولة على الاقتصاد وحرية القطاع الخاص. وينتما تقبل الجميع حكم الشريعة الإسلامية فإن السياسات «الإسلامية » المتنافسة كانت نتاجا للاختلافات في التفسير الديني التشريعي وتضارب المصالح الطبقية. فقد كان البعض يصرون على أن الإجابات بمكن أن توجد في، أو توجد على أساس، نصوص صريحة في التراث التشريعي الإسلامي، أي التفسيرات الشرعية أو تنظيمات الشريعة السابقة. وجادل البعض الآخر بأن المشكلات الجديدة تتطلب تفسيرا جديدا لوحى الله. وكانت الفوضي والارتباك والتردد تميز معظم محاولات تأسيس إصلاح اجتماعي أساسي. وقد حاولت الأغلبية في البرلمان تطبيق ثورة اجتماعية ؛ إذ تم إقرار قوانين السيطرة على الأسعار والأسواق، وتأميم الكثير من الصناعات، والبنوك، والتجارة الخارجية، وبزع ملكبة أراضي المدن لكي يستخدمها الفقراء والمحتاجون إلى المساكن، والقيام بعملية كبرى لإعادة توزيع الأرض الزراعية. وعلى أية حال فإن التجار، الذين كانوا المصدر الرئيسي التمويل المالي الثورة، وملاك الأراضي الذين كان منهم كبار رجال الدين، كونوا جماعات ضغط قوية من السياسيين وكبار الملالي ضد مثل هذه الإجراءات ؛ إذ إن مجلس المرشدين (وهو مجلس مكون من رجال الدين العارفين بالشريعة والذين يقررون ما إذا كانت القوانين البرلمانية مقبولة إسلاميا أم لا) اعترض على الكثير من تشريعات الإصلاح.

وتصاعدت الخلافات السياسية الحادة سنة ١٩٨٨ في الفترة التي أعقبت الحرب الإيرانية العراقية؛ إذ إن هذه الحرب، مع أنها كانت مدمرة في تكاليفها الإنسانية والاقتصادية، قدمت عذرا لمشكلات إيران الاقتصادية الخطيرة، وقللت النقد ضد الحكومة إلى الحد الأدنى، كما حشدت التأييد والمساندة للنظام. كانت الصحوة مع الفشل في إحراز النصر، وإرهاق الاقتصاد بسبب الحرب والتدهور العام في نوعية الحياة، والتمرد العام المتصاعد - كلها كانت أمورا زادت من تفاقمها الخلافات الإيديولوجية داخل الحكومة حول استراتيجيات إعادة البناء الوطني وتصدير الثورة.

وتبنى المعسكر البراجماتى سياسة إعادة البناء الوطنى وتطبيع العلاقات مع الغرب، على الرغم من أن الولايات المتحدة بقيت مشكلة خاصة. أما تصدير إيران الثورة فينبغى أن يكون من خلال القدوة والمثال فقط، وليس من خلال التدخل السياسى. أما الراديكاليون والثوريون المتشددون فقد تبرأوا من أى حديث عن التطبيع مع الغرب وأى تراجع عن النشاط السياسى الثورى العالمي باعتبار ذلك يفتح الباب من جديد للتبعية إلى الغرب.

فجأة تحول المد في فبراير سنة ١٩٨٩ بدعوة الخوميني إلى إعدام سلمان رشدي مؤلف كتاب «آيات شيطانية» ؛ إذ إن قضية رشدي أمدت المعسكر المتشدد بموضوع يواجه به تصاعد أصحاب النزعة النفعية (البراجماتيين) كما أنها ساعدت الخوميني على إعادة تأكيد زعامته

الإسلامية على المستوى العالمي، وعبأت حماسة المناضلين للدفاع عن الإسلام، كما حولت الأنظار عن مشكلات إيران الاقتصادية الاجتماعية الضاغطة وعن الاستياء الاجتماعي المتنامي.

وعلى الرغم من الاختلافات بين البراجماتيين والراديكاليين فإن وفاة الخومينى في يونيو ١٩٨٩ لم تؤد إلى صراع كارثى على السلطة بينهما؛ إذ إنهم وحدوا الصفوف لضمان انتقال سلس السلطة يحبط أمال أعدائهم. وبرز كل من هاشمى رافسنجانى وآية الله خامنئى لاعبين رئيسيين، وتم انتخاب رافسنجانى رئيسا جديدا لجمهورية إيران، وانتخب مجلس الحكماء ورئيس إيران السابق خامنئى «مرشدا». وسلكت قيادة إيران الجديدة طريقا أكثر مرونة، وعملت على إعادة البناء الاقتصادى مع تطبيع العلاقات الدبلوماسية والاقتصادية مع المجتمع الدولى. وقام رافسنجانى بترشيد دعم إيران الجماعات الشيعية الأكثر تشددا في لبنان، وسعى إلى إطلاق سراح الرهائن الأمريكيين في لبنان، وتابم العلاقات الدبلوماسية مم الغرب.

كان تطور الجمهورية الإسلامية في التسعينيات محكوما بثلاثة رجال: هاشمى رافسنجاني وأية الله خامنئي ومحمد خاتمى. وعلى الرغم من أن كلا منهم يتمتع بأسلوب قيادة فردى، فإنهم سويا كانوا يمثلون اللاعبين السياسيين الأساسيين داخل القيادة الجماعية الدينية في طهران. وإذ ابتليت إيران بالفرقة والانقسام، والتحالفات المتغيرة، والمجادلات، خضعت سياساتها الداخلية والخارجية للمد والجزر الذي

سببته المنافسات التى قامت على أساس الإيديولوجية والطبقة والمصالح الذاتية (٥٠). وإذ وجدت الحكومة نفسها فى مواجهة اقتصاد متعثر، واستياء شعبى متصاعد، ومطالب بمزيد من الحرية ومزيد من الانفتاح فى المجتمع، تأرجحت سياساتها وسياسيوها ما بين الاستبداد والمشاركة السياسية المتزايدة، وما بين القمع وحرية المعارضة، والمبادرات الجديدة لمعاودة التقارب مع الجيران العرب وعلاقات أفضل مع الغرب، والإدانة الشديدة لمخاطر التدخل الأجنبي.

كانت إيران متهمة بتأييد الأنظمة الدينية المتشددة (مثل السودان) التى تأوى وتدرب الإرهابيين والمنظمات المناصلة مثل حزب الله فى لبنان وحماس فى فلسطين، واغتيال الإيرانيين فى الخارج. وفى الولايات المتحدة أدانت إدارة كلينتون إيران بمساندة الإرهاب، ومتابعة برنامج أسلحة نووية سرى، وانتهاك حقوق الإنسان، ومعارضة عملية السلام فى الشرق الأوسط. ولما كانت إدارة كلينتون ترى إيران والعراق قوتين تزعزعان الاستقرار فى الشرق - تهديدًا لدول الخليج المنتجة البترول وإسرائيل - فإنها صاغت سياسة ثنائية المحتوى تضمنت عقوبات اقتصادية لعزل إيران والعراق سياسيا واقتصاديا. ومرر الكونجرس الذى تحكمه أغلبية جمهورية تشريعا لتمويل زعزعة استقرار حكومة إيران الإسلامية.

كانت سياسة إيران الإسلامية الخارجية براجماتية أكثر من كونها إيديولوجية، توجهها المصالح الوطنية أكثر من الإيديولوجية الدينية. وعلى الرغم من أنها استمرت في علاقاتها الحميمة مع جمهورية السودان الإسلامية، فإنها تباعدت عن جمهورية أفغانستان الإسلامية؛ إذ إن الطالبان في أفغانستان، ميليشيا الطلاب (طالبان) الإسلامية التي كانت قد استوات على أكثر من ثلثي أراضي البلاد، قد فرضت بقسوة نوعا متطرفا من مستويات الجمهورية الإسلامية وأعلنت أن الجماعة الشيعية في أفغانستان غير مؤمنين. وفي سنة ١٩٩٧م أدانت إيران الطالبان بسبب سلوكها غير الإسلامي. وعلى الرغم من تأييدها لنضال الناشطين الإسلامين لخلق دولة إسلامية في الجزائر، فإن إيران أدانت أعمال العنف المحنونة التي ارتكبتها الجماعة الإسلامية المسلحة متهمة إياها مأن قتل الاخوة المسلمين بهذا الشكل الجائر مناف للإسبلام وبمكن أن بقوض نضال الجماعات الإسلامية. وقامت إيران بمبادرات جديدة لكي تصلح أو تقوى مركزها في الخليج وفي العالم الإسلامي، ولكي تصلح على وجه الخصوص من العلاقات مع منظمة المؤتمر الإسلامي، ومجلس التعاون لدول الخليج، كما دعت إلى الوحدة الإسلامية، وقد سعت إيران إلى تقوية روابطها مع منظمة المؤتمر الإسلامي والمملكة العربية السعودية وياقى جيرانها من دول مجلس التعاون الخليجي.

التحرر السياسي:

شهدت أواخر التسعينيات من القرن العشرين توسعا مهما في المشاركة السياسية والمعارضة، إذ إن سياسات رافسنجاني الأكثر

اعتدالا والمجال الذي خلقته الجماعات المتنافسة ومراكز القوى وفرت الظروف التي تسامحت مع الاختلافات والتغير الحي داخل حدود الإيديولوجية الإسلامية لإيران. وعلى الرغم من أن عملية انتخاب المرشحين خضعت السيطرة، فقد استمرت الانتخابات الرئاسية والبرلمانية دونما تدخل وغالبا ما كانت تجرى باستقلال نسبى. وانخرط أعضاء البرلمان في مجادلات ساخنة حول سياسات الحكومة وخططها المقترحة، وهم يشعرون بحريتهم في توجيه النقد إلى الحكومة، ورفض التعيينات الرئاسية ومعارضة مبادرات النظام التشريعية. وتزايدت إيقاعات الحياة الثقافية والمجادلات، وكذلك نشر الصحف والمجلات والجرائد المستقلة بشكل واضح.

وغالبا ما أظهرت إيران درجة من التنوع السياسى والمشاركة الشعبية كانت تتناقض بحدة مع كثير من جاراتها العربية. وعلى الرغم من القيود التى فرضت على حريات النساء الإيرانيات فى الحياة العامة، فإنهن تمتعن بحريات أكثر من تلك التى تمتعت بها أخواتهن فى الخليج، ابتداء من التعليم إلى التصويت فى الانتخابات، وتولى المناصب السياسية وقيادة السيارات. وكانت تظهر بانتظام المناقشات والمحاورات العامة بين الأصوات المحافظة والأصوات المكثر تحررا أو الأصوات المائية (دينية وعلمانية) على صفحات المجلات والكتب.

ومع هذا، ظل المحافظون يسيطرون على بعض المناصب الحكومية الرئيسية (ويؤيدون مرشد إيران الأعلى آية الله خامنتي) وعلى البرلمان.

وهكذا بقى الإصلاحيون عرضة للهجمات التى يشنها المتشديون الذين عطلوا الدراسة فى الجامعة وحاولوا إسكات الأساتذة المتحررين والمثقفين الليبراليين من أمثال عبد الكريم سورش. الذى تحدى دور الملالى فى الحكومة ؛ إذ كان من خلال محاضراته فى الجامعة ومنشوراته يدعو إلى فقه إصلاحى متحرر، وتم تدمير الكتب وشرائط القيديو والمحلات المزعجة.

ربما كان أكثر الأمثلة روعة على التيارات المتنوعة في إيراناعتدالها وتعدديتها المتزايدة على الرغم من محدوديتها – هو الذي قدمته
الانتخابات الرئاسية سنة ١٩٩٧م. فإذا ما وضعنا في اعتبارنا سيطرة
المحافظين على البرلمان ودور آية الله خامنئي، كان معظم المراقبين
يتوقعون فوز على أكبر ناطق نورى رئيس البرلمان فوزا مضمونا. وكان
ناطق نورى، وزير الداخلية الأسبق، ورافع رأية رجال المحافظين، قد
تحالف مع رافسنجاني ضد المتشددين في انتخابات ١٩٩٢م. بيد أنه
بعد أن تم انتخابه، تباعد عن رافسنجاني في البرلمان الذي يسيطر عليه
المحافظون. إذ رشحه الملالي نوو النفوذ في قم، كما كان قريبا من
خامنئي، واجه ناطق نورى الإصلاحات التحررية، ودعا إلى درجة أكبر
من أسلمة الجامعات والمجتمع، وانتقد الغرب بعنف.

كان الملا محمد خاتمى يتمتع بأوراق اعتماد ثورية قوية باعتباره واحدا من أوائل المؤيدين لثورة إيران ؛ إذ كان ابن واحد من أكثر آيات الله تبجيلا في إيران، كما كان سيدًا (أي من سلالة الرسول محمد عليه

الصيلاة والسيلام)، كذلك كان له سبجل من الاعتدال السياسي. وأدُّت أراؤه المتحررة بوصفه وزيرًا للثقافة الإسلامية والإرشاد وانتقاداته لفشل النظام وتجاوزاته إلى إجباره على الخروج من منصبه. وكانت تأكيدات خاتمي على قدر أكبر من الحريات الفردية والجماعية، وحكم الشريعة والتسامح السياسي، واحترام إرادة الشعب سببا في حنق المحافظين، الذين رأوا فيه تهديدا لسلطة المرشد الأعلى، أو الفقيه (آية الله خامنئي)، الذي كان فوق الدستور والإرادة الشعبية. ولم يتوقع الكثيرون أن تتم الموافقة على ترشيح خاتمى، طالما أنه كان معروفا للكافة أن ناطق نوري هو المفضل لدي خامنئي. وفي نصير رائع في ٢٣ مايو سنة ١٩٩٧ م فاز خاتمي بنسبة ٦٩ بالمائة من الأصوات التي أدلى بها ٦٧ في المائة ممن لهم حق التصويت. وأوضح انتصاره جاذبية عريضة القاعدة، طالمًا أنه كسب الدعم من الطبقات الوسطى العليا والطبقات العليا، من الشبان والنساء الإيرانيات، من المثقفين والمهنيين، والفنانين الذين فضلوا رسالة خاتمي المعتدلة التحررية على رسالة ناطق نورى المحافظة، وقد اشترك الناخبون في أمر عام واحد- هو الرغبة في مزيد من التحرر والتغيير وطلب مزيد من المساحة السياسية والثقافية في المجتمع.

وفى أثناء السنة الأولى من ولايته، بادر خاتمى ببدء حوار وطنى حول موضوعات المجتمع المدنى والحوار الحضارى، أما المناقشات والمحاورات العامة حول موضوعات مثل توافق الإسلام والديموقراطية، وعلاقة الدين بالسياسة، والتحرر السياسى، ودور الشريعة، والتعددية،

ومكان المرأة وحقوقها، فكانت تدور بصراحة في مؤتمرات وفي وسائل الإعلام في المدن الكبري مثل طهران وقم. وتمت متابعة التبادل الشفاهي والفكرى بين إيران والولايات المتحدة على الجانبين. وعلى أية جال، فإن التوبّر بين الرؤية الأكثر تقدما والتي كان خاتمي رمزا لها، وخط أتباع خامنتي المحافظ والأكثر تشددا، قد استمر، ويقيت سلطات الرئاسية محدودة بسلطة المرشد الأعلى الفائقة، وسلطته على القوات المسلحة، والحرس الثوري، والقضاء. وقد شجم المجال الأكثر انفتاحا الذي خلقه خاتمي على التعبير عن مختلف وجهات النظر ، بيد أن المؤسسة الدينية الأكثر تشددا ومحافظة رأت فيه خطرا ماثلا. وإذا كان خاتمي وأتباعه قد رأوا أن هناك حاجة لتحويل الجمهورية الإسلامية وإعادة شرعبتها، اعتقادا منهم بأن عدم الرضا العام يمكن أن يرتفع إلى مستويات خطيرة إذا لم يحدث ذلك، فإن الآخرين رأوا في هذا تحديا لولاية الفقيه، أية الله خامنتي. وقد كانت مؤهلات خامنتي لولاية الفقيه محل تساؤل من جانب أية الله منتظري، وهو من كبار رجال الدين، كان الخوميني قد عينه (وتم سحب التعيين فيما بعد) لكي يخلفه في منصب الفقيه، كما كانت محل تساؤل من أخرين غيره. وفي المؤتمرات العامة والمقابلات في طهران، وقم، تمت مناقشة التوافق بين الإسلام والديموقراطية، وكذلك توافق ولاية الفقيه مع الأخذ بالديموقراطية والمجتمع المدني، وتساعل البعض عما إذا كان هذا المذهب بحاجة إلى إعادة تعريف.

وعلى الرغم من أن خاتمى وخامنئى غالبا ما تشاورا، وكانا يتبادلان التأييد من الناحية الظاهرية، فإن أتباع خامنئي الأكثر محافظة كانوا يحاولون بين الحين والآخر أن يستأصلوا الإصلاحيين. وأعادت الأغلبية المحافظة في البرلمان انتخاب على أكبر ناطق نوري رئيسا للبرلمان في تصويت ١٦٥ مقابل ٨٤. وفرض البرلمان استقالة وزير الداخلية، الذي عينه خاتمي حينئذ نائبا لرئيس الجمهورية. والأهم من ذلك، أنه في حالة من الدعاية الكثيفة، تمت إدانة عمدة طهران المحبوب المؤثر، غلام رضا كارباشي، بتهمة الفساد (تقاضي الرشاوي). وفي حكم أذهل الكثيرين، تم الحكم عليه بالسجن خمس سنوات في يوليو سنة ١٩٩٨، وحرم من العمل السياسي عشرين عاما، كما حكم عليه بالجلد ستين جلدة.

وفى واحد من أوضح الأمثلة على اتجاه حكومة خاتمى الجديد، أعلن وزير خارجية إيران، كمال كرازى، رفع عقوبة الإعدام عن سلمان رشدى فى سبتمبر سنة ١٩٩٨م، بعد ما يقرب من تسع سنوات. وتحدث كرازى إلى مؤتمر صحفى فى الأمم المتحدة قائلا: «إن حكومة جمهورية إيران الإسلامية ليس لديها نية، ولن تتخذ أى إجراء من شأنه أن يهدد حياة كاتب «أيات شيطانية» أو أى شخص له علاقة بعمله، ولن تساعد أحدا لفعل ذلك». وبينما لاحظ أن كثيرين من الإيرانيين يرون فى الكتاب عملا عدوانيا، أعلن كرازى أن إيران «تحل نفسها من أية مكافأة كانت قد قدمت فى هذا الشأن ولاتؤيدها (٢٠١). وقد جاء الإعلان فى أثناء زيارة للولايات المتحدة، قام بها الرئيس خاتمى وألقى فيها خطابا أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة، وقرار خاتمى، الذى رأه الكثيرون جزءا من تأكيده

على الحوار الحضارى ووسيلة لتقوية دور إيران عضوا في المجتمع الدولى، لقى ترحيبا من بريطانيا التى أعلنت في التو إعادة العلاقات الدبلوماسية الكاملة مع إيران. وعلى أية حال، فقد برهن قرار خاتمى على أنه أشد تعقيدا ؛ إذ إنه كشف النقاب مرة أخرى عن لعبة شد الحبل بين المحافظين والتقدميين. ففي الحال قام ثلاثة من كبار الزعماء الدينيين، منهم أية الله محمد فاضل لانكراني بإصدار ثلاث فتاوى منفصلة بالإعدام مقررين أن الحكم بإعدام رشدى لايمكن الرجوع فيه وأن من واجب المسلمين تنفيذه. كانت تصرفاتهم علامات على رد الفعل المحافظ في الصراع الدائر بين مؤيدي الرئيس خاتمي وزعيم إيران الديني الأعلى، أو الفقيه، آية الله خامنئي.

وفى غمرة انتخابات إيران وصحوتها، وضعت الولايات المتحدة شروطا مسبقة لتطبيع العلاقات: أنه ينبغى على إيران أن توقف دعمها للإرهاب، وأن تتوقف عن تطوير الأسلحة النووية، وأن تسقط معارضتها لعملية السلام فى الشرق الأوسط. وردت إيران بأن جماعات مثل حماس وحزب الله (التى تعتبرها الولايات المتحدة إرهابية ولكن إيران تدعمها هى جماعات مقاومة تحارب الاحتلال الإسرائيلي غير المشروع للأراضي الإسلامية (فلسطين وجنوب لبنان). وطالبت بأن تقدم الولايات المتحدة الخطوة الأولى لإبداء حسن النوايا بالإفراج عن بلايين الدولارات في الأصول الإيرانية التى كانت قد تجمدت منذ ثورة ١٩٧٩م ولقيت حركة السعى لإعادة العلاقات بين إيران والولايات المتحدة معارضة ليس فقط السعى لإعادة العلاقات بين إيران والولايات المتحدة معارضة ليس فقط

من جانب القوى داخل إيران وإنما أيضا من جانب كثيرين فى الكونجرس بالولايات المتحدة. وذلك أن تراث عشرين سنة من التصوير المتبادل للأخر على أنه شيطان أثبت أنه عقبة أكبر من أن تتغير. ومع ذلك، ففى مقابلة تليفزيونية مع محطة CNN، انتهز خاتمى الفرصة، على الرغم من أنه لم ينكر شكاوى إيران التاريخية، واعترف بالجذور والقيم الدينية الولايات المتحدة، وحذر من مخاطر الصدام بين الحضارات، ونادى بحوار بين الحضارات والأديان.

على الرغم من أن قيادة إيران ظلت موحدة فى التزامها ببقاء الجمهورية الإسلامية، فإن الأفراد اختلفوا اختلافات مهمة فى رؤاهم لبقائها. فبالنسبة للبعض فإن الثورة بقيت سليمة متماسكة، تحت قيادة الخومينى الذى خلفه خليفته الذى عينه خامنئى. وبالنسبة لكثيرين غيرهم، كانت إيران ما بعد الثورة فى مرحلتها الثورية الثالثة. خومينى، رافسنجانى وخاتمى. وإذا ما وضعنا فى اعتبارنا إخفاقات الجمهورية وقصورها، من الحروب الإيرانية – العراقية إلى اقتصاد إيران، فإن انتخاب خاتمى قدم الفرصة الأخيرة لإعادة شرعية الجمهورية الإسلامية. كما كان فرصة لطرح السؤال بقوة : من الذى سيدير البلاد، الهيراركية الدينية غير المنتخبة أم حكومة منتخبة ؟

وعندما كانت إيران تقترب من الاحتفال بالذكرى السنوية العاشرة لثورتها الإسلامية في أواخر الثمانينيات، كان كثيرون يرون أن البلاد أخذة في الاستقرار والاعتدال. إذ إن قضية سلمان رشدى، التي أثارها

المنظرون أصحاب الخط المتشدد الذين اعتقدوا أن روح الثورة تنزلق بعيدا، كانت ضربة مذهلة للاتجاه المعتدل. وبعد عشر سنوات، في الفترة التي أعقبت انتخاب خاتمى، وبينما كانت إيران تقترب من الذكرى العشرين للثورة، استمر الصراع بين الإيديولوجيات المتعارضة، لكي يؤدى إلى استمرار مناخ سياسي يتسم بالسيولة وربما عدم الاستقرار، ظل الحل النهائي له غير واضح.

فعلى مدى عشرين سنة تقريبا عاد الإسلام ليظهر باعتباره مصدرا لشرعية الحكومة ومصدراً للتطور الوطنى. فقد لقى الاعتقاد الشائع بأن بناء الوطن يتطلب نهجا واتجاها علمانيا واضحا التحدى فى جميع أنحاء العالم المسلم. وكما رأينا، لجأت الحكومات إلى الإسلام لتدعيم سلطاتها، ولكى يكون دعامة للوطنية، ولإسباغ الشرعية على السياسات والبرامج، ولزيادة التأييد الشعبى. وعلى أية حال، فإن مراجعة السياسات الإسلامية المعاصرة على مستوى الدولة تتحدى مفاهيم الخطر الإسلامي الذي يأخذ شكل الكتلة الصماء؛ إذ إن تطبيقات الدول للإسلام اختلفت بشكل ملحوظ في ضوء أشكال الحكم، والبرامج المحلية، والسياسات الخارجية. فالملوك، والحكام العسكريون، ورؤساء والسياسات الخارجية، في المولة ليبيا الجمهوريات، ورجال الدين حكموا حكومات متنوعة مختلفة مثل الملكية المحافظة في العربية السعودية، ودولة ليبيا الجماهيرية الاشتراكية، وجمهورية إيران التي يسيطر عليها رجال الدين، ونظام الحكم العسكرى في السودان وباكستان. وداخل بلاد بعينها، تطلعت الأصوات

والمجموعات المتصارعة صوب السلطة باسم الإسلام. وفضلا عن ذلك، فإن اللجوء إلى الإسلام كان بمثابة سيف ذى حدين؛ إذ إن أولئك الذين أمسكوه كانوا يخاطرون بأن تتم محاكمتهم بهذا المقياس الإسلامى نفسه إذا ما تعرضوا للتحدى أو أطيح بهم. وبينما كان استخدام الدولة للإسلام أو استغلاله يمكن أن يوسع من قاعدة التأييد للحاكم، فإنه كان يجلب الانتقادات الإسلامية والعلمانية على السواء. إذ إن لجوء السادات والقذافي إلى الإسلام وضعهما على طريق الصدام مع المنظمات الإسلامية بصورة مطردة.

وعلى المستوى العالمي، لم تؤد الدولة الإسلامية بالضرورة إلى تقوية أواصر الوحدة أو إلى خلق تهديد إسلامي جامع. ذلك أن السادات «الرئيس المؤمن » لم يخامسره شك في تأييد الشاه وإدانة آية الله الخوميني باعتباره رجلاً مجنوبًا. ولم يمنع تحول مصر صوب الإسلام منظمة المؤتمر الإسلامي أو الجامعة العربية ومعظم الحكومات العربية والإسلامية من قطع العلاقات الدبلوماسية بعد أن وقعت مصر اتفاقيات كامب ديفيد. وقد توازت فترة القذافي الإسلامية مع علاقاته الباردة بكل من السادات في مصر والنميري في السودان. والدرس الذي ينبغي أن نتعلمه هو أنه بينما يمكن للإسلام أن يؤثر على موقف أمة إسلامية تجاه تعاون أكبر أو مساعدة أجنبية، ففي معظم الأحوال يكون الحسم الأقوى للمصالح الوطنية. ويصدق هذا أيضا على تنوع العلاقات التي قامت بين طكومات ذات توجه إسلامي والغرب. فالسادات في مصر، والنميري في

السودان، وضياء الحق فى باكستان، والملك فهد فى العربية السعودية كانوا يتمتعون بعلاقات وروابط حميمة مع الولايات المتحدة، على حين كان القذافى فى ليبيا وإيران فى أغلب الأحوال من أقسى معارضيها. ويمكن أن نرى إلى أى مدى يمكن أن يؤثر قادة بعينهم وظروف خاصة أكثر من تأثير الإسلام على السياسة فى كل من السودان وباكستان. ففى السودان قدم جعفر النميرى الحكومة الإسلامية ثم قدمها عمر البشير فى وقت لاحق، وكان الأول يتمتع بعلاقات وثيقة مع الولايات المتحدة، على حين تدهورت العلاقات بشكل واضح مع الثاني(*).

لقد أثار فرض الإسلام من أعلى أسئلة عديدة: إسلام من؟ أي إسلام؟ ولماذا إسلام سلبى؟ وفي الإجابة على السوال الأول، فإن الإسلام – مثل كل الإيديولوجيات علمانية كانت أم دينية – يمكن أن يكون قوة اجتماعية إيجابية. كما يمكن أيضا أن يستغل بدهاء من جانب الدكتاتوريين والديماجوجيين، ومن جانب الحركات الإسلامية، كما سنرى في الفصل التالى. فهل يمكن ببساطة ترك طبيعة الإسلام وتطبيقه للحكام أو إلى عملية برلمانية؟ غالبا ما استخدم الحكام والحكومات الإسلام، مثلما استغلوا إيديولوجيات أخرى. لتقوية السلطة بدلاً من توسيع نطاق المشاركة السياسية. إذ إن رعوس الدول (ملوكًا وجنرالات

^(*) كتب المؤلف هذا الكلام في نهاية القرن العشرين ومطلع القرن الحادي والعشرين وقد تغيرت أسماء كثير من الحكام الذين ذكرهم في البلاد العربية والإسلامية حقًا ؛ ولكن الصورة العامة للموقف من الإسلام، والموقف من الغرب، لم تتغير بشكل واضح. (المترجم)

وضباطًا عسكريين سابقين) وجدوا فيه أداة مفيدة. وفي الوقت نفسه، فإن الكثير من علماء الدين، الذين يرون في أنفسهم حُماة للإسلام، والتنظيمات الإسلامية المعاصرة كانوا يسعون بدورهم إلى السلطة. وعلى أية حال، هناك في العالم المسلم طلب متزايد على قدر أكبر من المشاركة السياسية والمطالبة بالحكم الذي لايقوم ببساطة على الحكام الأقوياء وإنما من خلال كيانات برلمانية.

وللإجابة عن السوال الثانى «أى إسلام؟ » فان الدعوة إلى مجتمعات ذات توجهات إسلامية أوضح، والتجارب التى تمت فى هذه السبيل، تطرح بالتالى أسئلة عن طبيعة التجديد والإصلاح الإسلامى. هل يكون تطبيق الإسلام على الدولة والمجتمع استعادة أم إصلاحًا، أهو بعث للمذاهب والقوانين الماضية أم إعادة بناء نماذج جديدة تضرب بجنورها فى العقيدة ولكنها تتناسب مع الظروف المتغيرة للحياة اليوم ؟ يكون الموضوع واضحًا عندما ننظر إلى مسئلة الشريعة الإسلامية. فبالنسبة للكثيرين، تتحدد الشخصية الإسلامية للدولة بتطبيقات الشريعة الإسلامية. وعلى أية حال، فإن الاختلافات فى التفسير كثيرة وفيرة، إذ يرى بعض المسلمين، أن هذا يعنى ببساطة التطبيق الكلى للقوانين التى ترجع إلى العصور الأولى والعصور الوسطى [فى التاريخ الاسلامي]، ويجادل البعض الأخر بأنه مثلما حدث فى القرون الإسلامية الأولى عندما كانت القوانين التى سنت نتاجًا للوحى والتفسير الإنساني، عندما كانت القوانين التى سنت نتاجًا للوحى والتفسير الإنساني، محكومة بالسياق التاريخي والاجتماعي السياسي، فإن على المسلمين، محكومة بالسياق التاريخي والاجتماعي السياسي، فإن على المسلمين محكومة بالسياق التاريخي والاجتماعي السياسي، فإن على المسلمين

اليوم أيضا أن يفرقوا بين ذلك الذي لايتغير، وهذا الكم الهائل من التنظيمات الشرعية والقواعد التي يمكن إعادة تقسيرها وإصلاحها. والمعركة بين التقليديين والإصلاحيين الحديثين معركة شهدتها كل الديانات، وتصير أكثر حدة عندما تكون نتائجها واجبة التطبيق ليس فقط على الحياة العامة أيضا.

وأخيرا، فإن أهمية أسئلة «إسلام من ؟» و «أى إسلام ؟ » تتضح من خلال سوال «لماذا إسلام سلبى؟ » بالنسبة للكثيرين فى العالم الإسلامي وخارجه، كان تطبيق الإسلام سياسيًا يبدو فى أغلب الأحوال وسيلة للاستغلال والسيطرة السياسية والاجتماعية أكثر من كونه أداة للإلهام والتجديد والوحدة. إذ إن القوانين المقيدة، والمحاكمات السريعة، والحدود الإسلامية والضرائب سادت بدلاً من الإصلاح السياسي والاجتماعي والتأكيد الأكبر على حقوق الإنسان. وكل من الحكام الذين يفرضون الإسلام من أعلى والحركات الشعبية التي ترغب في فعل ذلك يفرضون الإسلام من أعلى والحركات الشعبية التي ترغب في فعل ذلك من أسفل، تجد نفسها باضطراد في مواجهة تحد من أولئك الذين يسألون في مجتمعاتهم كيف سيكون المجتمع والدولة ذات التوجه الإسلامي أكثر فعالية من النظم العلمانية في قضايا التحرر السياسي والمشاركة السياسية، والإصلاح السياسي الاقتصادي، والأصالة الثولد العلماني أو حكم الفرد الإسلامي ؟

الهوامش

- (1) Quoted in Mahmoud Mustafa Ayoub, Islam and the Third University Theory: The Religious Thought of Muammar al- Qadhafi (London: KPI, 1987), p. 32, For a more extended analysis of the Role of Islam in Politics, see John L, Esposito, Islam and Politics, 3 rd ed. (Syracuse, N.Y.: Suracuse University Press, 199), which is a source for this discussion.
- (2) Raymond N. Habiby, "Muamar Qadhafi's New Islamic Scientific Socialist society," in Michael Curtis, ed., Religion and Politics in the Middle East (Boulder, Colo.: Westview Press, 1981), p. 247.
- (3) Lillian Craig Harris, Libya: Qadhafi's Revoluition and the Modern State (Boulder, Colo.: Westview Press, 1986), p. 31.
- (4) Lisa Anderson, "Qaddafi's Islam," in John L. Espostito ed., Volces of Resurgent Islam (New York: Oxford University Press, 1983), ch. 6, and Ann Elizabeth Mayer, "Islamic Resurgence or New Prophethood: The Role of Islam in Qaddafi'a Ideology," in Ali E. Hillal Dessouki, ed., Islamic Resurgence in the Arab World (New York: Paeger, 1982) ch. 10.
- (5) "The Libyan Revolution in the Words of Its Leaders, "Middle East Journal 24 (1970): 208.
- (6) Muammar al- Qdhadhafi, The Green Book, excerpted as the "Third Way", in John J. Donohue and John L. Esposito, eds., Islam in Transition: Muslim Perspective (New York: Oxford University Press, 1982), p. 103.
- (7) Oriana Fallaci, "The Iranians Are Our Brothers: An Interview with Colonel Maummar al- Qaddafi, of Libya, "New York Times Magazine, December 16, 1979.

- (8) Ayoub, Islam, p. 94.
- (9) Dirk Vandewalle, "Qadhafi's Unfinshed Revolution, "Mediterranean Quarterly, Winter 1990, p. 72.
- (10) Lisa Anderson, "Tunisia and Libya: Responses to the Islamic Impulse" in John L. Espoisito ed., The Iranian Revolution: Its Global Impact (Maimi: Florida Intrnational University Press, 1990), p. 171.
- (11) George Joffe, "Islamic Opposition in Libya, "Third World Quarterly 10:2 (April 1988): 624.
- (12) Anderson, "Qaddafi's Islam, "p. 143.
- (13) Ibid., p. 629.
- (14) Jennifer Parmelee, " At Home, Gadhafi May Face Religious Turmoil, ": International Herald Tribune, January 11, 1989.
- (15) Adel Darwish . " Gaddafi's Garbled Message , " The Middle East, December 1989 , p. 14 .
- (16) Vandewalle, " Qadhafi's Unifinished Revolution, " p. 80.
- (17) B. Scarcia Amorentti, "Libyan Loneliness in Facing the World: The Challenge of Islam, "in Adeed Dawisha, ed., Islam in Foreign Policy (Cambridge: Cambridge University Press, 1983), pp. 55 ff.
- (18) Sulayman S. Nyang , "The Islamic Factor in Libya's Foreign Policy , "Africa and the World , 1, no .2 (1987) , p. 20 .
- (19) Lela Garner Noble, "The Philippines: Autonomy for Muslims, "in John L., Esposito, ed., Islam in Asia: Religion, Politics & Society (New York: Oxford University Press, 1987), p. 101.
- (20) Nyang, "Islamic Factor", pp. 17-18.
- (21) Al- Nahj al- Islamic Limadha (Vairo : al- Maktab al Misri al- Hafith, 1980).
- (22) The Arab News, May 31, 1984.
- (23) Peter Bechtold, "The Sudan Since the Fall of Numayri," in Rober O. Freddman. ed., The Middle East from the Iran- Contra- Affair to the Intifada (Syracuse, N. Y .: Syracuse University Press, 1990), p. 371.

- (24) John O. voll, "Political Crisis in the Sudan, "Current History 89-546 (April 1990); 179.
- (25) Ann Lesch, "Khartoum Diary," Middle East Report, no, 161 (November- December, 1989), p. 37.
- (26) voll, "political Crisis, pp. 179-80.
- (27) Abdelwahab El- Effendi, Turabi's Revolution: Islam and Power in Sudan (london: Grey Seal Books, 1991), p. 162.
- (28) See John L. Esposito an John O. voll," Sudan: The Mahdi and the Military," in Islam and Democracy (New York: Oxford University Press, 1997), chap. 4, for a discussion of this and related issues.
- (29) Peter Woddward, "Sudan: Islamic Radicals in Power, "in Political Islami: Revolution Radicalism or Reform? (Boulder: Lynne Rienner, 1997), p. 101.
- (30) John voll, "Political Crisis in the Sudan," Current History 89 (April 1990), pp. 179-80.
- (31) "Peace from within, Strategy Works: Rebels and Government from Bullet to Ballot, " Sudan Focus, vol., 4 no, no 4-5 (April- May 15, 1997), p. 1.
- (32) James C. Mckinley Jr., "Sudan's Calamity: Only the Starving Favor Peace, New York Times, July 25, 1998.
- (33) Ibid.
- (34) Dessouki, Islamic Resurgence, p. 90.
- (35) Amira El- Azhary Sonobol, "Egypt", in Shireen T. Hunter, ed., The Politics of Islamic Recicalism (Bloomington: Indiana University Press, 1988), p. 25.
- (36) Gilles Kepel, Muslim Extremism in Egypt: The Prophet and Pharaoh (Berkeley University of California prss, 1986), p. 192.
- (37) Jihnannes J.G. Jansen , The Neglected Duty (New York : Macmillan , 1986), p. 193 .
- (38) Dessouki, Islamic Resurgence, p. 91.

- (39) John Kifner, " Egyptian Oppostion Lionizes Guard Who Killed 7 Israelites New Yorkk Times, December 27, 1985.
- (40) Jane Freedman, "Democratic Winds Blow in Ciaro, "Christian Science Monitor January 17, 1990.
- (41) The discussion in this section draws on John L. Esposito, Islam and Politics, 4 th ed. (Syracuse, N.Y.: Syracuse University Press, 1998), pp. 254-60.
- (42) Egyptian Organization for Human Rights, "A Statement of Recent [Incidents of Communal / Religious Violence, "April 3, 1990, p. 1.
- (43) " Assiut bears the brunt of Islamists ' human rights abous, " Middle- East Times, 16 -22 May 1994, p. 2.
- (44) Christopher Hedges, "Seven Executed in Egypt in Move to Suppress Islamic Rebel Group," New York Times, July 9, 1993.
- (45) Ibid .
- (46) Virginia N. Sherry, "Egypt's Trampling of Rights Fosters Extremism, "New York Times, April 15, 1993. for an analysis of the Egyptian Organization for Human Rights report for 1996, see "The Year in Review" Civil Society (July 1997), pp. 11-12.
- (47) Jance Freedman, "Democratic Winds Blow in Cairo, "The Christian Science Monitor, January 17, 1990.
- (48) Chris Hedges, "Egypt Begins Crackdown on Strongest Opposition Group, "New York Times, June 12, 1994, p. 3.
- (49) Raymond William Baker, "Invidious Comparisons: Realism, Postmodernism, and Centrist Islamic Movements in Egypt," Political Islam: Revolution, Radicalism or Reform? p. 124.
- (50) "Fugitive Lawyer Remains Defiant, "Middle East Times, (June 27- July 3, 1994), p. 16.
- (51) Saad Eddin Ibrahim " A Spring of Democracy," Civil Society , July 1997 , p. 4 .
- (52) Esmat Salaheddin, "A Report Shows Human Rights Deteriorating in Egypt," Middle East Times, June 28, 1998.

- (53) Steve Negus, "Brothers Fount Guilty," Middle East International, December 1, 1995, p. 9.
- (54) Simon, Apiku, "Wasat Aims to Rebuild," Middle East Times, July 19, 1998.
- (55) CHRLA Document.
- (56) Robert Bianchi, "Islam and Democracy in Egypt," Current History February 1989, p. 104.
- (57) Ervand Abrahamian , Iran: Between Two Revolutions (Princeton , N.J.: Princeton University Press, 1982),p. 448.
- (58) James A. Bill, The Eagle and the Lion (New Haven, Conn.: Yale University Press, 1988), p. 176.
- (59) In order of quotation ibid ., p. 186, 184.
- (60) lbid ., p. 186.
- (61) As quoted in Ervand Abrahamian, " Ali Shariati ideologue of the Iranian Revolution "MERIP Reports 102 (January 1982), : 26.
- (62) Dr. Ali Shariati. Man and Islam (Houston, Tex.: Free Islamic Literature, 1980), p. xi.
- (63) As quoted in Ali Shariati, On the Sociology of Islam (Berkeley, Calif.: Mizan Press, 1979), p. 23.
- (64) As quoted in Abrahamian," Ali Shariati," p. 26.
- (65) Donohue and Esposito, eds., Islam in Transition, p. 302.
- (66) Ruhollah Khomeini, Islam and Revoluiton: Writings and Declarations of Islam Khomeini (Berkeley, Calif.: Mizan Press, 1981), pp. 249-50.
- (67) For an analysis of Khomeini's worldveiw, see Farhang Rarhang Rajaee, Islamic Values and the World: Khomeini on Man, the State and International Politics(washington, D.C.: University Press of America, 1983).
- (68) "Message to the Pilgrims," in Islam and Revolution: Writings and Declarations of Imam Khomeini, trans. Hamid Algar (Berkeley, Calif.: Mizan Press, 1981), p. 195.

- (69) Said Amir Arjomand, The Turban for the Crown: The Islamic Revolution in Iran (New York: Oxford University Press, 1987), p. 164.
 (70) Ibid.
- (١٧) لنحليل التأثير العالمي الثورة الإيرانية ودلالاتها بالنسبة للولايات المتحدة
 وسياستها الخارجية ، انظر :
- see John L. Esposito, ed., the Iranian Revolution: Its Global Impact: Florida Inernational University Press 1990).
- (72) John L. Esposito and James P. Piscatori, "The Global Impact of the Iranian Revolution: A Policy Perspective, "ibi., p. 317.
- (73) " Constition of the Islamic Republic of Iran ," Middle East Journal 34 (1980): 185.
- (74) Ayatollah Khomeini as quoted in Esposito and Piscatori, " Global Impact, " p. 322.
- (75) For divergent but overlapping analyses, see Ali Banuazizi, "Faltering Legitimacy: The Ruling Clerics and Civil Socity in Contemporary Iran" International Journal of Politics, Culture and Socity. 8, no., 4, 1995, pp. 563-78; Mohsen M. Milani, "Political Participation in Revolutionary Iran, "in Political Islam: Revolution, Radicalism, or Reforn? ed. John L. Esposito (Boulder: Lynne Rienner, 1997), pp. 77-94.
- (76) Barbara Crossette, Iran Drops Rushdie Death Threat, and Britain Renews Teheran Ties," The New York Times, September 24, 1998.

التنظيمات الإسلامية : جند الله

كانت التنظيمات الإسلامية الحديثة هي القوة الدافعة للانتشار الحيوى النهضة الإسلامية. كما كانت أيضا نقطة البؤرة أو التجسيد للخطر الإسلامي في عيون الحكومات الغربية وحكومات العالم المسلم على السواء. وبالنسبة البعض تمثل الحركات الإسلامية بديلاً حقيقيًا للأنظمة الفاسدة المرهقة عديمة الفاعلية. وبالنسبة الكثيرين غيرهم، فإنها تمثل قوة عدم استقرار – أو مجموعة من الديماجوجيين على استعداد لاستخدام أي أسلوب للاستحواذ على السلطة. كما أن العنف والإرهاب الذي اقترفته جماعات تحمل أسماء مثل حزب الله، والجهاد، وجيش الله، والنجاة من النار، أشاع تصورات عن متعصبين دينيين يتعطشون الانتقام ويميلون إلى العنف لن يوقفهم شئ، وكان اغتيال أنور السادات، واحتجاز الرهائن في لبنان، وخطف الطائرات تجسيدًا لـ « غضب مقدس» لم يكن قد صار مألوفا(۱). بيد أن الحقيقة، مرة أخرى، أشد تعقيدًا بكثير من الصورة الشائعة. إذ إن غالبية المنظمات الإسلامية

تزعم، حين يسمح لها [بالتعبير عن نفسها]، بأنها تعمل داخل النظام السياسى وتسعى إلى التغيير من أسفل من خلال عملية تدريجية للإصلاح. وكثير من المنظمات الإسلامية اليوم تتبنى التحرر والديموقراطية السياسية. ويشارك أعضاؤها في الانتخابات ويخدمون في الأجهزة التشريعية وفي الوزارات.

وإذا ما وضعنا فى اعتبارنا الدور المحورى الذى لعبته الحركات الإسلامية ولا تزال تلعبه فى سياسات العالم المسلم وفى الخطط والحسابات والاستجابات من جانب الحكومات الغربية، يصبح فهم طبيعتها وأهدافها ونشاطاتها أمرًا مهمًا فى حساب قيمة الحركات الإسلامية وتقدير التهديد الإسلامي.

وبينما كانت نزعة التجديد الإسلامية والحركات الإسلامية من مكونات التاريخ الإسلامي الداخلية، ويمكن أن تبدو من بعض النواحي جعزءًا من العورة الإحبائية المتكررة في التاريخ، فإن معظم الحركات اليوم تختلف عن حركات القرون الباكرة من حيث إنها حديثة وليست تقليدية، وفي قيادتها وإيديولوجيتها وتنظيمها. وإذا ما تحدثنا عن الأصولية باعتبارها عودة إلى أصول الإسلام، أي القرآن والسنة النبوية لتجديد الأمة، فإن هذه الحركات تكون حينذاك حركات أصولية محدثة أو إحيائية محدثة، لأنها تنظر إلى مصادر الإسلام لابقصد استنساخ الماضي فحسب وإنما لكي تستجيب إلى عصر جديد.

الإخوان المسلمون وجماعة - إى- إسلامى :

فى محاولة فهم أصول الحركات الإسلامية الحديثة وطبيعتها، فإن هناك منظمتين على وجه الخصوص تحكمان المشهد فى العالم المسلم فى القرن العشرين. فالحركة الإسلامية الناشطة المعاصرة تدين بشكل خاص للنموذج الإيديولوجى والتنظيمى الإخوان المسلمين وجماعة – إى – إسلامى (الجماعة الإسلامية). إذ إن مؤسسيهما ومنظريهما، حسن البنا وسيد قطب للإخوان المسلمين، ومولانا أبو الأعلى الموبودى فى الجماعة الإسلامية، كان لهم تأثير لايتُقدَّر على تطور الحركات الإسلامية في شتى أرجاء العالم المسلم. فهم فى الواقع مهندسو الإحياء الإسلامي المعاصر، وهم رجال كانت أفكارهم ومناهجهم محلاً للدراسة والاقتداء من السودان حتى إندونيسيا.

كان حسن البنا (١٩٠٦-١٩٤٩م) مدرسًا وتلميذًا سابقا للمجدد الإسلامي رشيد رضا، وقد أسس جماعة الإخوان المسلمين في مصر سنة ١٩٢٨، على حين كان مولانا أبو الأعلى الموددي (١٩٠٢-١٩٧٩م) صحفيًا ونظم جماعة. إي- إسلامي في الهند سنة ١٩٤١(٢). وكل من الصركتين ظهرت ونمت مبدئيًا في الشلاثينيات والأربعينيات في وقت كان مجتمع كل منهما في أزمة. وكلتاهما وجهت اللوم إلى الإمبريالية الأوربية والقيادة المسلمة المتغربة على كثير من الشكلات القائمة.

فى مصر وجد النقد الموجه إلى الإمبريالية الغربية وأمراض المجتمع المصرى بمرور الوقت جمهوراً يُعتد به فى أوساط أصحاب الميول الدينية وكذلك فى النُخب الأكثر ميلاً إلى الغرب والعلمانية. إذ إن الإيمان المبدئى بالحركة الوطنية التحررية قد هزته هزيمة العرب فى فلسطين، وخلق دولة إسرائيل بدعم من البريطانيين والأمريكيين، وعجز مصر المستمر عن زحزحة الاحتلال البريطانى، والبطالة الضخمة، والفقر والفساد. وقد رفع الإخوان المسلمون من رصيدهم كأبناء وطنيين لمصر ووطنيين عرب بإسهامهم المهم فى حرب فلسطين سنة ١٩٤٨م ومرة أخرى فى القتال ضد الإنجليز فى منطقة القناة سنة ١٩٥١م.

وفى جنوب أسيا كان مولانا المودوى قد شهد انهيار الإمبراطورية العثمانية وفشل حركة الخلافة فى إنقاذ تلك الإمبراطورية من اقتسامها بين بريطانيا وفرنسا جزاء تأييدها لألمانيا خلال الحرب العالمية الأولى. كما أن تأكيد الهوية الهندوسية المتصاعد فى حركة الحرية (الاستقلال) الهندية فى جنوب أسيا أسهم فى تشكيل منظور المودودى عن التدهور المستمر للقوة المسلمة والخطر الذى يتهدد الإسلام والأمة الإسلامية. وقد وجبّ المودودى اللوم إلى الاستعمار الأوربى وبزوغ النزعة القومية الحديثة. وهى إيديولوجية أجنبية وغربية فرقت الشعوب بدلاً من أن توحدها، واستبدات المثال العالمي أو الجامعة الإسلامية والتضامن الإسلامي بهدوية أشد هرالاً وانقسامية تقوم على اللغة، أو القبيلة، أو العرق.

كان حسن البنا ومولانا الموبودي، اللذان كانا متعاصرين، رحلين تقيين، متعلمين ذوى خلفية إسلامية تقليدية وعلى معرفة بالفكر الغربي الحديث، ولكنهما رأيا مجتمعيهما تابعين للغرب، ضعيفين من الناحية السياسية، وشاردين تقافيًا. وكان كل منهما في سنوات حياته الباكرة وطنيًا معاديًا للاستعمار تحول إلى الإحياء الديني لإعادة بناء الأمة المسلمة في الوطن وفي العالم. هذان المؤسسان والمنظران لجماعتمهما عولا على نموذج واهتمامات كل من الحركات الإحيائية الإسلامية في القرن الثامن عشر مثل الوهابية في العربية السعودية والحركات التجديدية الإسلامية في القرن التاسع عشر والقرن العشرين والتي سبقتهما في نقدهما للمجتمع المسلم، وفي نظرتهما العالمية والإحيائية التي تؤكد على التنظيم، ونشاطهما الاجتماعي السياسي. ولم يتقهقرا ببساطة نحو الماضي، ولكنهما قدما استجابات إسلامية، إيديولوجيًا وتنظيميًا، للمجتمع الحديث (٢). إذ قام حسن البنا ومولانا المودودي بمواصة وإعادة تطبيق رؤية ومنطق التراث التجديدي في الإسلام مع الظروف الاجتماعية التاريخية السائدة في المجتمع المسلم في القرن العشرين، ويمعني حقيقي تمامًا دينيًا واجتماعيا وسياسيا، وعلى أية حال، فإنهما فعلا هذا ليس بتطهير الإسلام من التـراكـمــات الثقافية أو المعتقدات والقيم غير الإسلامية أو إعادة الممارسات الباكرة للأمة مهما كانت أصالتها. فقد أعادا تطبيق المصادر والعقائد الإسلامية بوعي، وأعادا تفسيرها لمخاطبة الحقائق الحديثة. بيد أنهما مبزا منهجهما عن منهج التحديث الإسلامى الذى وضعاه على قدم المساواة مع تغريب الإسلام. وإذا كان التحديثيون الإسلاميون قد أجازوا تبنى الأفكار والمؤسسات الغربية بالقول بأنها تتوافق مع الإسلام، فقد سعى البنا والمودودي إلى إنتاج توليفة جديدة تبدأ بالمصادر الإسلامية وتجد إما معادلات إسلامية أو مفاهيم إسلامية عن مسئولية الحكومة، والتغير القانوني، والمشاركة الشعبية، والإصلاح التعليمي.

واشترك كل من حسن البنا ومولانا المودودى فى رؤية عامة معادية للإمبريالية والغرب، اللذين اعتقدا أنه لايشكل تهديداً سياسياً واقتصادياً فقط وإنما يشكل تهديداً ثقافياً أيضا على المجتمعات المسلمة. إذ كإن التغريب يهدد صلب الهوية والاستقلال وأسلوب حياة المسلمين. والواقع أنهما اعتبرا التغلغل الدينى الثقافي الغرب (التعليم، القانون، العادات، القيم) أشد خبثا وتهلكة على المدى الطويل من التدخل السياسي، لأنه كان يهدد هوية الأمة المسلمة وبقاعها ذاته. لأننا يجب أن نتحاشى تقليد الغرب أو الاعتماد عليه بأى ثمن. وأعلن الإخوان المسلمون والجماعة الإسلامية أن الإسلام مُكتف بنفسه، كما أنه أسلوب حياة شامل، وهو بديل إيديولوجي الرأسمالية الغربية والماركسية، ووصلا الفكر بالفعل وخلقا التنظيمات التي انغمست في النشاط السياسي والاجتماعي.

وعلى الرغم من العداء للتغريب، فإنهما لم يكونا ضد الأخذ بالأساليب الحديثة، وارتبط كل من حسن البنا ومولانا المودودي بالتنظيم الحديث وبناء المؤسسات، وقدمًا خدمات لصالح التعليم والمجتمع، كما

استخدما التكنولوجيا الحديثة ووسائل الاتصال الجماهيرى لنشر دعوتهما وحشد التأييد الشعبى. وكانت رسالتهما نفسها، على الرغم من أنها تضرب بجنورها في القرآن والمصادر الإسلامية، مكتوبة لجمهور يعيش في القرن العشرين، بشكل واضح. إذ تحدثت عن مشكلات الحداثة، وحللت العلاقة بين الإسلام والوطنية والديموقراطية والرأسمالية والماركسية، وأعمال البنوك الحديثة، والتعليم والقانون، والمرأة والعمل، والصهيونية، والعلاقات الدولية. وتجاوز المودودي حسن البنا كثيرًا إذ كتب بشكل أشد شمولا و تنظيما محاولا ان يوضح علاقة الإسلام الشمولية بكل جوانب الحياة و قد عكس مجال موضوعات رؤيته الكلية : الإسلام و الدولة والاقتصاديات و التعليم و الثروة و المرأة،

وعلى الرغم من الاختلافات فإن إعادة التفسير التى قام بها البنا والمودودى للتاريخ الإسلامى أنتجت رؤية عالمية إيديواوجية عامة ألهمت وهدت الكثير من حركات الإصلاح الاجتماعى الأخلاقى الحديثة ذات التوجه الإسلامى. هذه النظرة العالمية لم تحكم تنظيماتهما فقط وإنما كانت مرشدًا أيضنا للحركات الإسلامية التى بزغت في جميع أنحاء العالم الإسلامي في العقود التالية.

من بين المبادئ الأساسية في إيديولوجية البنا والمودودي ورؤيتهما العالمية ما يلي:

 ١- الإسلام يشكل إيديولوجية جامعة للحياة الشخصية والحياة الجماعية، للنولة والمجتمع.

- ٢- القرآن، كلمة الله التي جاء بها الوحى، وسنة النبى محمد –
 عليه الصلاة والسلام هما أساس الحياة الإسلامية.
- ٣- الشريعة الإسلامية القائمة على القرآن وسنة الرسول هي
 الأصل المقدس للحياة الإسلامية.
- 3- الإخلاص لرسالة المسلمين لإعادة حكم الله من خلال تطبيق شريعة الله سوف تجلب النجاح والسلطة والثروة للأمة الإسلامية في الحياة الدنيا والثواب في الآخرة.
- ٥- ضعف المجتمعات المسلمة وخنوعها لابد أن مرجعه عدم إيمان المسلمين الذين ضلوا عن شريعة الله المقدسة واتبعوا بدلاً منها الإيديولوجيات العلمانية المادية وقيم الغرب أو الشرق الرأسمالية أو الماركسية.
- آ- إن استعادة الكبرياء والقوة والحكم الإسلامى (أى الماضى المجيد للإمبراطورية والحضارة الإسلامية) تتطلب العودة إلى الإسلام، وإعادة تطبيق الشريعة الإسلامية وهديه للدولة والمجتمع.
- ٧- إن العلم والتكنولوجيا ينبغى استغلالهما واستخدامهما داخل سياق إسلامى التوجه والتوجيه لكى نتجنب تغريب المجتمع المسلم وعلمنته.
- ورأى كل من الإخوان المسلمين والجماعة الإسلامية أنه لايوجد سوى خيارين، الظلام أو النور، الشيطان أو الله، الجاهلية أو الإسلام.

وفى قلب رسالة الإخوان المسلمين والجماعة الإسلامية قناعة بأن الإسلام قدمً بديلاً ثالثًا أوحى به الله يغنى عن الرأسمالية الغربية والماركسية السوفيتية.

واجتذب القرآن والحديث مؤسسى هذه الجمعيات الدينية الحديثة وأعادوا تفسيره. وقد تزاوج استلهام الماضى واستمراريته مع الاستجابة لمتطلبات الحداثة. هذا المزج بين الماضى والحاضر تجلى ليس فقط فى إعادة تفسير الإسلام ولكن أيضا من خلال تنظيمها ونشاطاتها. ومن الناحية التنظيمية اتبع الإخوان المسلمون والجماعة الإسلامية مثال الرسول محمد (كما أنهما ترسما خطى حركات التجديد فى القرنين السابع عشر والثامن عشر) فى جمع المؤمنين الملتزمين سويًا لتأسيس جمعيات يحكمها شرع الله. وكانوا بمثابة الطليعة، أمة مستقيمة داخل الأمة الكبرى النواة الحركية من أجل إصلاح أو ثورة إسلامية حقيقية، بحيث يعيدون المجتمع إلى شرع الإسلام الصحيح.

وقامت كل من الجماعتين بتجنيد الأتباع من المساجد، والمدارس، والجامعات: طلابًا، وعمالًا، وتجارًا، وشباب المهنيين. وكانوا في الأساس من أهل المدن، يتمركزون في الطبقات الوسطى الصغيرة والطبقات الوسطى، التي نجحوا معها بشكل خاص. كان الهدف تكوين جيل جديد من القادة نوى التعليم الحديث ولكن توجهاتهم إسلامية يكونون على استعداد لأخذ أماكنهم في كل قطاع من قطاعات المجتمع.

عريضة القاعدة، كانت جماعة الموبودى تنظيما دينيا لصفوة الذين كان هدفهم الأساس تدريب القادة الذين سوف يتسلمون السلطة. وكانت الثورة الإسلامية ضرورة فى النهاية لكى تقدم دولة ومجتمعًا إسلاميين. وعلى أية حال، فإن هذه الثورة ينبغى أولاً وقبل كل شئ أن تكون اجتماعية أكثر من كونها ثورة سياسية عنيفة. وكان تأسيس الدولة الإسلامية يتطلب أولاً أسلمة المجتمع من خلال عملية تدريجية من التغير الاجتماعى. وكل من التنظيمين تبنى «بديلاً إسلامياً» عن القادة الدينيين المحافظين والصفوة الحديثة العلمانية ذات التوجه الغربى. وكان علماء الدين عموما يعتبرون من أهل الماضى، فهم طبقة دينية كان إسلامها المتحجر وتعاونها مع الحكومات من أهم الأسباب فى تخلف الأمة الإسلامية. وكان يُنظر إلى التحديثيين على أنهم قايضوا روح المجتمع السلم بالإعجاب الأعمى بالغرب.

وعلى الرغم من أن نظرة هاتين الجماعتين كانت سريعة فى إدانتها للإمبريالية والتهديد الثقافي من جانب الغرب، فإن كلاً من الإخوان المسلمين والجماعة الإسلامية تحققت مع هذا أن مأزق المسلمين هو مشكلة إسلامية أولاً وقبل كل شئ، تسبب فيها المسلمون الذين فشلوا في الحفاظ على إسلامهم بالشكل الكافي. وأن الاصلاح هو الواجب الأساسي للمسلمين. إذ إن إعادة بناء الأمة وإصلاح ميزان القوى بين الإسلام والغرب ينبغى أن يبدأ بدعوة كل المسلمين لكى يعودوا إلى دينهم، ويعيدوه إلى كماله – لكى تولد الأمة مرة أخرى على شرع الله

المستقيم. وأكد الإخوان المسلمون والجماعة الإسلامية مفهوم الدعوة وفسروه من جديد فالدعوة إلى الإسلام لها وجهان: دعوة غير المسلمين إلى اعتناق الإسلام، ودعوة أولئك الذين ولدوا مسلمين لكى يكونوا مسلمين أفضل حالاً. وركزت كل من الجماعتين على الشق الأخير، أى أسلمة الفرد والمجتمع. ذلك أن قلب أحوال الإسلام والأمة الإسلامية يجب أن يتم من خلال ثورة اجتماعية. فالالتزام الديني، والتعليم والتكنولوجيا الحديثة، والنشاط، كانت ممتزجة في التفسير الذي ساقه كل من الإخوان المسلمين والجماعة الإسلامية للإسلام عبر المدارس والنشرات، والدعوة والخدمات الاجتماعية ومنظمات الطلاب.

حركة الإحياء الجديدة والغرب:

مثل التحديثيين العلمانيين والإسلاميين، اعترف حسن البنا وأبو الأعلى المودودى بضعف المجتمعات الإسلامية، والحاجة إلى التغيير، وقيمة العلم والتكنولوجيا، وعلى أية حال، فإنهما وجها النقد إلى كل من التحديثيين الإسلاميين والعلمانيين لاعتمادهم الزائد على الغرب، الذى هو سبب العجز المستمر للمجتمعات الإسلامية. فمن ناحية، فصل العلمانيون الدين عن المجتمع واتخذوا الغرب مثالاً للتطور: «حتى وقت قريب، كان الكُتّاب والمفكرون والباحثون والحكومات يمجدون مبادئ الحضارة الأوربية... ويتبنون الأسلوب والسلوك الغربي»(3). وعلى الرغم

من سياساتهم المناهضة للاستعمار، فإن الزعماء المسلمين العلمانيين كانوا في الواقع يعتبرون بمثابة مستعمرين ثقافيين غربيين محليين. ومن ناحية أخرى، كان التحديثيون الإسلاميون أيضا محل نقد: ففي غمرة حماستهم لإظهار توافق الإسلام مع الحداثة، استخدموا قيمًا غربية أو اعتمدوا عليها، بحيث أنتجوا إسلامًا متغربًا:

«كل هؤلاء القوم فى حماستهم الجاهلة والضالة لخدمة ما ظنوا أنه قضية الإسلام دائمًا ما يجهدون أنفسهم لكى يبرهنوا أن الإسلام يحوى فى داخله عناصر كل أنماط الفكر والعمل الاجتماعى والسياسى المعاصر... { هذا } الموقف ناشئ عن عقدة نقص، نابعة من الاعتقاد بأننا نحن المسلمين لايمكن أن نحوز أى شرف أو احترام ما لم نكن قادرين على أن نوضح أن ديننا يتشابه مع المذاهب الحديثة ويتوافق مع معظم الإيديول جيات الحديثة »(٥).

وعلى النقيض من التحديثيين الإسلاميين، كان أولئك الإحيائيون الجدد أكثر اندفاعًا في اتهامهم للغرب وفي تأكيدهم على الاكتفاء الذاتي الكامل للإسلام. إذ قالوا إن على المسلمين ألا ينظروا إلى الرأسسالية الغربية أو الشيوعية (الاستعمار الأبيض أو الأحمر) ولكن عليهم فقط أن ينظروا إلى الإسلام، الأساس الذي أوحى به الله لقيام الدولة والمجتمع. واتهمت جماعة الإخوان المسلمين الغرب بأنه وضع الدين في غير موضعه. ولم تفشل الديموقراطية الغربية فقط في كبح جماح الاستبداد (استغلال الجماهير على يد النّخب الحديثة) والاستغلال الاقتصادي،

والقساد والظلم الاجتماعي، وإنما أسهمت فيه أيضًا. لقد أدت العلمانية والمادية الغربية إلى تقويض الدين والأخلاق، والمجتمع والأسرة. إذ إن المغالطة الكامنة في العلمانية الغربية، أي القصل بين الدين والدولة، هي المسئولة عن تدهور الغرب الأخلاقي وسقوطه النهائي. وأخيرًا، أصر الإخوان المسلمون على أنه على الرغم من خضوع العرب للغرب، فإن الغرب خان العرب بتأييده لاحتلال إسرائيل فلسطين: «لقد صارت المسألة الفلسطينية نقطة البداية للهجمات على الولايات المتحدة... (ونتج عنها التوحد الكامل بين الصهيونية والإمبريالية الصليبية الغربية "(). عنها التحماعة الإسلامية إثبات توافق الإسلام مع الثقافة الغربية، وإنما خلق والجماعة الإسلامي أصيل بجنور محلية أقوى، من خلال عملية تجديد وأ أسلمة تقوم على أساس «العودة إلى مبادئ الإسلام... (و) إعادة مواصة الحياة الحديثة مع هذه المبادئ، باعتبار ذلك مقدمة لأسلمة المجتمع بشكل نهائي "()).

ولم تكن إدانة الغرب تعنى الرفض الكلى للتحديث. إذ ميز كل من حسن البنا وأبو الأعلى المودوى بين التغريب والتحديث، بين القيم الغربية والأفكار الحديثة والمؤسسات الحديثة. ومن ثم فإن أفضل ما فى العلم والتكنولوجيا وكذلك المثل العليا السياسية يمكن مواصتها، ولكن بانتقائية وحذر، إذا ما انفصلت عن القيم الغربية المناقضة للإسلام واستبدالها بالقيم الإسلامية. وفي التحليل الأخير، فإن نهضة أو إصلاح الإسلام لاينبغي أن يأتي من العقل والعلمانية، ولكن من الوحي.

وكما لاحظ الموبودي:

«نحن نتطلع إلى نهضة إسلامية على أساس القرآن. ذلك أن روح القرآن والعقيدة الإسلامية بالنسبة لنا سنن راسخة لاتتغير: واكن تطبيق هذه الروح فى مجال الحياة العملية يجب دائما أن يختلف مع تغير الظروف وازدياد المعرفة... إن طريقنا مختلف تمامًا عن كل من العالم المسلم فى الماضى القريب والجماعة الحديثة المتأوربة. فمن ناحية يجب علينا أن نتشرب تمامًا الروح القرآنية ونوحد رؤيتنا مع العقيدة الإسلامية، ومن ناحية أخرى، يجب علينا فى الوقت نفسه أن نؤكد تمامًا على التطورات فى مجال المعرفة والتغيرات فى ظروف الحياة التى حدثت على التطورات فى مجال المعرفة والتغيرات فى ظروف الحياة التى حدثت ألكار السنوات الثمانمائة الأخيرة ؛ وثالثا علينا أن نرتب هذه الأفكار وقوانين الحياة وفق خطوط إسلامية أصيلة حتى يصبح الإسلام مرة أخرى قوة محركة ؛ قائدًا للعالم بدلاً من أن يكون تابعًا لهه(^).

ويقدم موقف المودودى من الديموقراطية مثالاً ممتازًا على منهجه. فبما أن نظرة الإسلام العالمية تتمركز حول الله أكثر من تمركزها حول الإنسان، فإن الديموقراطية البرلمانية التى تقوم على أساس السيادة الشعبية بدلاً من السيادة الربائية، لايمكن قبولها. لقد رفض المودودى الديموقراطية أى الديموقراطية الغربية، والتى باسم حكم الأغلبية تسمح بممارسات مثل تعاطى الكحوليات والإباحية الجنسية التى تتناقض مع شرع الله، وعلى أية حال، فإن المشاركة السياسية البرلمانية أو مجالس

الشورى الخاضعة للشريعة الإسلامية، شرع الله، مسموح بها. وهنا أعاد كل من حسن البنا وأبى الأعلى المودودى تفسير مفهوم الشورى الإسلامي واستخدامه لتقديم تبرير إسلامي. وكان المودودي يفضل الحديث عن النظام الإسلامي باعتباره «ثيوديموقراطية» أى ديموقراطية تختلف عن الثيوقراطية أو دولة رجال الدين تخضع فيها الإرادة الشعبية ويتم تحديدها بشرع الله. ولم يتراجع المودودي أمام أولئك الذين سخفوه بسبب «الاستبداد الديني» والواقع، أن المودودي لم ير الخضوع لسلطة الله المطلقة حرمانًا للإنسان من حريته، ولكنه رآها شرطًا لهذه الحرية، وهكذا لم تكن لديه مشكلة في وضع مواصفات حكومة إسلامية أو ثيوديموقراطية باعتبارها «نظاما شموليًا».

الإسلام الراديكالى : الشهيد سيد قطب :

تمامًا متلما كانت النظرة العالمية الإيديولوجية لحسن البنا ومولانا المودودى قد تشكلت فى سياقها الاجتماعى، صارت إيديولوجية حركة التجديد الإسلامية فى مصر أكثر تشددًا وصدامية فى أواخر الخمسينيات والستينيات نتيجة للمواجهة بين الإخوان المسلمين والدولة المصرية. ويبرز رجل واحد باعتباره مهندس الإسلام الراديكالى، هو سيد قطب (١٩٠٦-١٩٦٦م) ويحلول الستينيات، كان سيد قطب الذى تزايد تشدده بسبب قمع عبد الناصر للإخوان المسلمين، قد حول العقائد

الإيديولوجية لحسن البنا والموددى إلى دعوة رفض ثورية إلى حمل السلاح. ومثل حسن البنا سوف تبقى ذكرى سيد قطب باعتباره شهيدًا من شهداء التجديد الإسلامي.

وأيضا مثل حسن البنا، درس سيد قطب في دار العلوم، وهي كلية حديثة أنشأها المصلحون لتدريب المدرسين في الموضوعات الحديثة. ومنها عرف الأدب الغربي، ومثل كثيرين غيره من شبان المفكرين في ذلك الوقت، كبر وصار من المعجبين بالغرب، وبعد التخرج عمل موظفًا في وزارة الإرشاد العمومية. وكان مشاركًا نشطًا في المناظرات الأدبية والاجتماعية في زمانه وسرعان ما صار كاتبًا مرموقًا، ونشر أعمالاً في الشعر والنقد الأدبي. كان سيد قطب أيضًا مسلمًا ورعًا حفظ القرآن وهو طفل وفي فترة ما بعد الحرب العالمية الأولى كتب بشكل متزايد عن الإسلام وحالة المجتمع المصرى. في سنة ١٩٤٨م نشر كتاب «العدل الاجتماعي في الإسلام»، الذي قال فيه إن الإسلام، على عكس المسيحية والشيوعية، له تعاليمه الاجتماعية المتمايزة، ومنهجه الاشتراكية الإسلامية، التي تتحاشي مزالق فصل الدين عن المجتمع من ناحية والإلحاد من ناحية أخرى.

«تنظر المسيحية إلى الإنسان فقط من منطلق رغباته الروحية وتسعى إلى سحق الغرائز البشرية لكى تشجع تلك الرغبات. ومن ناحية أخرى، تنظر الشيوعية إلى الإنسان فقط من منطلق حاجاته المادية؛ فهى تنظر إلى الطبيعة الإنسانية، وتنظر أيضًا إلى العالم والحياة من وجهة

نظر مادية خالصة للحياة. ولكن الإسلام ينظر إلى الإنسان باعتباره مكونًا لوحدة لايمكن فيها فصل رغباته الروحية عن حاجاته المادية. فهو ينظر إلى الدنيا والحياة بنظرته الشاملة التي لاتسمح بأي فصل أو تقسيم. في هذه الحقيقة يكمن الفارق الرئيسي بين الشيوعية والمسيحية والإسلام»(١).

فى سنة ١٩٤٩م سافر قطب إلى الولايات المتحدة لكى يدرس التنظيم التعليمي. هذه التجربة برهنت أنها كانت نقطة تحول فى حياته. فبعد زيارته صار ناقدًا قاسيًا للغرب. وبعد عودته بوقت قصير إلى مصر سنة ١٩٥١م، انضم إلى الإضوان المسلمين. وعلى الرغم من أن سيد قطب جاء إلى الولايات المتحدة بدافع من الإعجاب، فإنه تعرض لجرعة قوية من الصدمة الثقافية التى ساقته إلى أن يصبح أكثر تدينًا واقتناعًا بالتدهور الأخلاقي للحضارة الغربية وانحيازها ضد العرب. وقد ساءه ما رأى من انحياز عنصرى ضد العرب، وفكر مليًا في الكيفية التي كان يعامل بها غيره من العرب وانحياز حكومة الولايات المتحدة ووسائل يعامل بها غيره من العرب وانحياز حكومة الولايات المتحدة ووسائل الإعلام فيها إلى جانب إسرائيل(١٠٠٠). ورأى أن هناك فضيحة تتمثل في الإباحية الجنسية في المجتمع الأمريكي وحرية تعاطى الخمور، والاختلاط العلني الحربين الرجال والنساء، وفي كتاباته:

«يصف الأمريكيين بالعنف فى طبيعتهم لا يولون سوى قدر قليل من الاحترام للحياة الإنسانية... فالكنائس الأمريكية لم تكن أماكن للعبادة وإنما مراكز للتسلية وملتقى الجنسين. فالأمريكيون، كما يقول سيد

قطب، بدائيون فى حياتهم الجنسية، كما اتضح من كلمات زميلة أمريكية طالبة جامعية أخبرته أن المسألة الجنسية ليست مسألة أخلاقية وإنما هى مسألة بيولوجية "(١١).

وخلال الخمسينيات برز سيد قطب صبوتًا رئيسيًا في جماعة الإخوان المسلمين وأكثر منظريها نقوذًا. إذ إن التزامه، وذكاءه، ونضاله، وأسلوبه الأدبى جعلت منه صاحب تأثير خاص داخل سياق المواجهة المتصاعدة بين النظام القمعى والإخوان المسلمين. وقد أدت مضايقات الحكومة للإخوان المسلمين وسجن سيد قطب وتعذيبه سنة ١٩٥٤م، بزعم تورطه في محاولة لاغتيال جمال عبد الناصر، إلى زيادة تشدده ورؤيته التصادمية. وخلال عشر سنوات من السجن في المعتقل، كتب بغزارة وأكمل «في ظلال القرآن»، وهو تفسير القرآن، كما كتب كذلك أهم مقالاته الإيديولوجية الإسلامية تأثيرًا، وهو كتاب «معالم على الطريق». كان فكره أنذاك يعكس رؤية ثورية جديدة توادت عن سجنه الطويل وتعذيبه. ذلك أنه وصل بأفكار حسن البنا، وأفكار مولانا المودودي

وبالنسبة لسيد قطب، كانت الحركات الإسلامية موجودة في عالم تسوده الحكومات والمجتمعات القمعية والمناهضة للإسلام. كان المجتمع منقسمًا إلى معسكرين، حزب الله وحزب الشيطان، أولئك الذين يرتبطون بحكم الله وأولئك الذين يعارضونه. ولم تكن هناك أرض وسط. وإذ كان تأثير المودودي عليه قويًا أكد سيد قطب على تطوير الطليعة، أي جماعة من المسلمين الحقيقيين داخل المجتمع الأوسع الفاسد المجرد من الإيمان، وكانت الحركة الإسلامية أقلية مستقيمة يجرفها التيار في بحر الجاهلية. ورفض الحكومات والمجتمعات المسلمة باعتبارها مجتمعات جاهلية، لأنها في الحقيقة ملحدة أو وثنية. وهكذا أعيد توفيق الوصف التاريخي التقليدي لبلاد العرب قبل الإسلام باعتبارها مجتمع الجاهلية لإدانة المجتمعات الحديثة باعتبارها جاهلية ومعادية للإسلام، وفي رأى سيد قطب، كانت القضية هي إحلال العالم المتمركز حول الله محل العالم المتمركز حول الإنسان.

وقال سيد قطب إن خلق نظام إسلامى للحكم كان فرضاً مقدساً، ومن ثم لم يكن بديلاً وإنما كان فريضة لازمة (١٢). وإذ وضع قطب فى اعتباره الحقائق السياسية للأنظمة الاستبدادية غير الإسلامية، وصل إلى نتيجة مؤداها أن محاولات التغيير من داخل النظم المسلمة القمعية القائمة كانت سدى، وأن الجهاد هو السبيل الوحيد لفرض نظام إسلامى جديد. فالجهاد بوصفه نضالاً مسلحاً دفاعاً عن الإسلام ضد الظلم صار هو السبيل أمام كل المؤمنين الحقيقيين فى الأزمة الجارية. إذ كان الإسلام على حافة الكارثة، تهدده الحكومات القمعية المعادية للإسلام والاستعمار الجديد من الغرب والشرق. وأولئك المسلمون الذين رفضوا المشاركة وتخاذلوا يعدون من بين أعداء الله، وقد بقى الخياران وهما النمو، وهي عملية تهتم بالتغيير الثورى من أسفل، والثورة أى الإطاحة العنيفة بنظم الحكم غير الإسلامية – طريقين متلازمين أمام الحركات الاسلامية العاصرة.

وبالنسبة لسيد قطب، كما كان الأمر بالنسبة لحسن البنا والمودودي، الغرب هو العدو التاريخي المستشرى ضد الإسلام والمجتمعات المسلمة، وهو خطر سياسي وتهديد ديني ثقافي على السواء. ولايتاتي خطره الواضح والحال من قوته السياسية والعسكرية والاقتصادية فحسب وإنما أيضًا من سيطرته على النخب المسلمة التي تحكم وتوجه بمقاييس غربية تهدد هوية المجتمعات وروحها. وقد تجاوز سيد قطب أسلافه حينما أعلن أن النخب والحكومات المسلمة ملحدون يجب على كل المؤمنين الحقيقيين أن يقوموا بالجهاد ضدهم. في سنة يجب على كل المؤمنين الحقيقيين أن يقوموا بالجهاد ضدهم. في سنة بتهمة محاولة اغتيال جمال عبد الناصر. وتم القبص على سيد قطب وعدد غيره من قادة الجماعة وأعدموا، كما قبض على آلاف من الإخوان وعدد غيره من قادة الجماعة وأعدموا، كما قبض على آلاف من الإخوان وعدد غيره من قادة الجماعة وأعدموا، كما قبض على آلاف من الإخوان وعدد غيره من قادة الجماعة وأعدموا، كما قبض على آلاف من الإخوان

العمل السياسى:

وتنبئنا حياة الإخوان المسلمين وجماعة - إى - إسلامى السياسية بالكثير عن طبيعة الحركات الإسلامية وتطورها فى الماضى والحاضر على السواء. وبشكل خاص، أبرز طريقاهما المختلفان تأثير السياق الاجتماعى / السياسى على إيديولوجيات وسياسات هذه الحركات، ودرجة كفاحها، فضلاً عن استخدامها للعنف. وعلى الرغم من أن

الإخوان المسلمين والجماعة الإسلامية بدأتا تنظيمين للإصلاح الاجتماعى السياسى، فإنهما تورطتا تمامًا فى السياسة، من قناعة بأن بناء دولة ومجتمع أكثر إسلامية يتطلب فى النهاية تعاون الدولة وتأييدها لتطبيق الشريعة الإسلامية. وانجذبت جماعة الإخوان المسلمين فى عهد الملك فاروق، وفى زمن سيد قطب تحت حكم عبد الناصر فيما بعد، إلى المواجهة مع الحكومات التى رفضت مطالبها. وكل من حسن البنا وسيد قطب يعتبران شهيدين لحركة التجديد الإسلامى. وقتل حسن البنا بيد الشرطة السرية على ما يقال ردًا على اغتيال جماعة الإخوان المسلمين موظفًا فى حكومة الملك فاروق. كذلك شئق سيد قطب بتهمة تزعمه مؤامرة كبرى مزعومة دبرها الإخوان المسلمون ضيد الحكومة.

وعلى الرغم من أنها منظمة واحدة ظاهريًا، فإن جماعة الإخوان المسلمين انقسمت فى الحقيقة إلى عدة فئات منشقة. وبعد وفاة حسن البنا لم يتمتع بسلطته أى زعيم فرد. فبينما كانت بلاغة سيد قطب المتشددة تروق للجناح الأكثر عسكرية ولاسيما الشباب الثائر، كان كثير من الإخوان المسلمين، بمن فيهم قائدهم الأعلى أو المرشد العام، متوجسين من المواجهة المباشرة مع النظام. ويقيت الاستراتيجية للإخوان المسلمين فى حال من التردد، مع نموذجين متنافسين: النمو والثورة. وبينما يحتمل أن بعض الإخوان تأمروا للإطاحة بالحكومة، فإن الكثيرين من الحرس القديم، الذين يدركون تمامًا قوة الدولة، يفضلون متابعة التغيير من خلال الدعوة والنشاط الاجتماعي. وبما أنهم كانوا

منقسمين، فإنهم لم يشكلوا خطرًا حقيقيًا على جمال عبد الناصر. وعلى أية حال، فإن هذا قدم لجمال عبد الناصر الأداة المناسبة لتحويل الانتباه عن مشكلاته الداخلية والدولية: «إن المؤامرة الجديدة للإخوان المسلمين قدمت كبش فداء مثاليًا للقائد لكى يعيد توحيد الشعب من خلفه»(١٠). وكما سنرى، فإنه على الرغم من قمع الإخوان المسلمين سنة ١٩٥٤م واستئصالها الظاهرى سنة ١٩٦٥م، فإنها سوف تعاود الظهور فى مصر فى السبعينيات.

أما مولانا الموبودي والجماعة الإسلامية فقد دخلا في حلبة السياسة في باكستان على الدوام؛ وعلى الرغم من كفاحهم فإنهم أسهموا في النظام السياسي، وعلى الرغم من أنهم عارضوا إنشاء دولة باكستان في البداية، فإن المودودي بعد الاستقلال صار هو والجماعة الإسلامية من الأصوات القائدة في جمهورية إسلام الباكستانية، يقومون بدورهم كحزب سياسي ويضغطون بمطالبهم من أجل دولة إسلامية. ومع أن الموبودي وزعماء الجماعة الإسلامية جابهوا الحكومة من وقت لآخر، وسحنوا بسبب أنشطتهم، فإنهم على العموم كانوا بارزين في السياسات البرلمانية. ولم تكن الجماعة قادرة أبدا على إحراز انتصارات مؤثرة في السياسات الانتخابية ولكنها مع هذا كان لها تأثير مهم، الديما أثناء حكم الجنرال ضياء الحق (١٩٧٧ –١٩٨٨م) وعلى الصعيد لاسيما أثناء حكم الجنرال ضياء الحق (١٩٧٧ –١٩٨٨م) وعلى الصعيد وبنجلاديش والهند وأفغانستان وكشمير. وانتشرت كتابات الموبودي في

جميع أنحاء العالم الإسلامي كما أثرت على الناشطين الإسلاميين من سيد قطب إلى الجيل الحالي ومن تونس حتى إندونيسيا.

من الصعب أن نبالغ فى تقدير أثر حسن البنا وسيد قطب والمودودى. إذ إن أفكار واستراتيجيات هؤلاء الرواد المحدثين تستمر فى كونها تأثيرات إيديولوجية رئيسية على رؤى وتطور التنظيمات الإسلامية فى الوقت الحالى. وبالمزج بين النشاط الدينى السياسى والاحتجاج أو الإصلاح الاجتماعى، تقدم الجماعات الإسلامية المعاصرة تنوعًا مثل ألوان الطيف من المواقع ما بين الاعتدال والتدرج إلى الراديكالية والعنف الثورى، ومن نقد الغرب إلى رفض كل ما يرتبط به والهجوم عليه.

الحركات الإسلامية المعاصرة في مصر: النمو أم الثورة ؟

فى غضون خمس سنوات بعد وفاة سيد قطب وقمع الإخوان المسلمين، فإن أولئك الذين أعلنوا نهاية الإخوان المسلمين هالهم أن يروا العنقاء تنهض من جديد من الرماد. ومن المدهش، أن أنور السادات، الذى كان نائبًا الرئيس جمال عبد الناصر وتابعه والذى كان قد عقد محاكمات عسكرية أدانت الإخوان المسلمين، والذى خلف عبد الناصر رئيسًا للجمه ورية سنة ١٩٧٠م، صار هو الراعى لبعث الحركة الإسلامية، عندما رد للإخوان المسلمين اعتبارهم، واحتضن منظمات الطلاب الإسلامية، وعلى أية حال، أثبت الإسلام أنه سلاح نو حدين، لأن

السادات لم يلبث أن راح ضحية الاغتيال على يد متطرفين دينيين باسم الإسلام. إذ إن تراث التشرذم والانشقاق لدى الإخوان المسلمين والمواجهات بين الجماعات المتطرفة المنبثقة منهم والدولة أرست نموذج السياسات الإسلامية على مدى يزيد على عشر سنوات. ذلك أن غالبية التنظيمات المسلمة، التى مثلها الإخوان المسلمون، انتهجت نهجًا تطوريًا في الدعوة والعمل الاجتماعي السياسي، على حين كانت أقلية من المتطرفين بأسماء مثل "الجهاد" و"الناجون من النار" تشكل تهديدًا مباشرًا لسلطة الدولة.

الإخوان المسلمون ١٩٧٠ – ١٩٩١ م :

من سنة ١٩٧٠ إلى سنة ١٩٩١ أعادت جماعة الإخوان المسلمين بناء تنظيمها، ويوعى ذاتى تبنت سياسة إصلاحية معتدلة فى ظل حكم أنور السادات وخليفته حسنى مبارك. وفى البداية رفضهم الكثيرون باعتبارهم رجالاً مسنين مهزومين وخانفين. وبدا هذا الحكم حقيقيًا فى السنوات الباكرة من حكم السادات، وأقامت الحكومة علاقة فعّالة مع المرشد العام للإخوان المسلمين، عمر التلمسانى، الذى كان السادات قد أخرجه من السجن. واتهمت الجماعات المتشددة قيادات الإخوان بأنها قد انكسرت من تجربة السجن وخضعت للحكومة. والواقع أن الجناح المعتدل فى الإخوان كان قد ساد على حين كان الأعضاء الأصغر سناً،

الذين زادهم السجن تشددًا وأثر فيهم التفسير الحرفى والعسكرى لكتابات سيد قطب، قد شكلوا مجموعات سرية تعمل على الإطاحة بالنظام عن طريق العنف.

نجح الإخوان المسلمون في حل مؤقت Modus vivendl مع حكومة السادات. فبينما كانوا لا يزالون يفتقرون إلى الاعتراف بهم حزبًا سياسيًا، كان بوسعهم مرة أخرى أن يعملوا علنًا، وأن ينشروا دعوتهم، وينشروا المجلات، ويؤسسوا المرافق الاجتماعية والمؤسسات المالية. وعاد الإخوان المسلمون الذين ظلوا مختفين أو الذين كانوا في المنفي فترة طويلة لكي يعملوا مرة أخرى مع زمالائهم الذين أطلق سراحهم من السجون. واستمروا في جذب الأعضاء من الطبقة الوسطى والطبقة الوسطى الصغيرة، رجال أعمال، رجال إدارة، أطباء، مهندسين، محامين. وكان الدخل يصب من الإخوان العاملين في بلاد الخليج الغنية بالنفط ومن رعاة مثل المملكة العربية السعودية. ومع أن جماعة الإخوان لم تلزم الصمت، في السنوات الباكرة من حكم السادات، فإنها خففت نقدها للحكومة وركزت على التعاون معها. وتحاشت قيادة الإخوان المسلمين باستمرار العنف والمواجهة واتخذت موقف النقد من استخدام الجماعات الإسلامية المتشددة للعنف. وإذا كانت الفترة من سنة ١٩٤٥ إلى سنة ١٩٦٥م قد تميزت بالمواجهة العنيفة والعنف صد النظام، فإن الإخوان فيما بعد سنة ١٩٧٠، تحت قيادة المرشد العام الثالث عمر التلمساني، مروا بتحول واضح. إذ إن الجماعة اختارت بوضوح التغير

الاجتماعى السياسى من خلال الاعتدال والتدرج الذى يقبل التعددية السياسية والديموقراطية البرلمانية، والدخول فى تحالفات سياسية مع الأحزاب السياسية العلمانية والمنظمات. وكذلك الاعتراف بحقوق الأقباط المسيحيين، وحتى فى السبعينيات عندما شعرت الجماعة بحنق السادات من استقلالها المتزايد (رفض اتفاقات كامب ديفيد وقوانين الأحوال الشخصية والإدانة الشديدة للولايات المتحدة وإسرائيل) فإنها استمرت مع ذلك على نهج العمل كجماعة ضغط ونقد، وعلى الرغم من التعاطف مع الكثير من اهتمامات الجماعات المتطرفة، ظلت الجماعة على موقفها فى رفض العنف والإرهاب كما بقيت داخل حدود الهيكل العام للقانون المصرى.

وعلى الرغم من أن الجماعات المتشددة التي تحدّت السادات ولم تلبث أن اغتالته، جذبت معظم الانتباه خلال فترة السادات، فإنه بحلول الثمانينيات كان الإخوان المسلمون قد برهنوا من جديد على أنهم قوة حيوية مهمة في المجتمع المصرى، تتوافر لديهم الثروة والقوة. ففي ظل نظام حسنى مبارك الذي كان لا يزال أكثر انفتاحًا من الناحية السياسية، برزت حركة الإحياء الإسلامي جزءًا من تيار الإسلام الرئيسي، ولم يعد ممكنًا استبعادها ببساطة باعتبارها حركة متطرفة دينية، أو شرنمة من المصريين الخارجين المهمشين. إذ إن الروح الإحيائية، وتصاعد الوعي الديني والمارسات الدينية كانت واضحة في معظم قطاعات المجتمع وتم تطبيعها وتأسيسها. على نحو ما بدت في

الممارسات الدينية الشخصية، ونمو الصوفية، فضلاً عن تكاثر البنوك الإسلامية وشركات الاستثمار الإسلامية وخدمات الرعاية الاجتماعية (المدارس ومراكز الحضانة والمستشفيات والعيادات) ودور النشر ووسائل الإعلام، وعلى الرغم من أن عددًا كبيرًا من الجمعيات الإسلامية غير سياسية، فإن هذه المنظمات والأنشطة تحمل نقدًا سياسيًا صريحًا لإخفاق الحكومة المصرية في الوفاء بحاجات المجتمع، وقد علق سعد الدين إبراهيم عالم الاجتماع بقوله :

«هذا الخيط من النشاط الإسلامي قد انطلق بالنالي لتأسيس بدائل إسلامية راسخة المؤسسات الاجتماعية الاقتصادية الدولة والقطاع الرأسمالي. ومؤسسات الرعاية الاجتماعية الإسلامية تدار بطريقة أفضل من نظيراتها التي تديرها الدولة والقطاع العام، كما أنها أقل بيروقراطية وموضوعية... ومن المؤكد أنها موجهة لأبناء الريف بشكل أكبر، كما أنها أقل كثيرًا في مظاهر الترف من المؤسسات التي أنشئت في ظل سياسة الانفتاح الساداتية، وهي مؤسسات انتشرت في السبعينيات وكانت تقدم خدمة محدودة لنسبة ه/ على قمة سكان الريف وهكذا تطور النشاط الإسلامي غير السياسي ليكون عضلة اجتماعية القتصادية أساسية يمكن بواسطتها أن تربك الدولة والقوى العلمانية الأخرى في مصر "(١٥).

عاود الإخوان المسلمون الظهور في الثمانينيات خلال حكم مبارك باعتبارهم أكبر أقوى منظمة إسلامية، تعتمد على كل من النشاط الاجتماعى والنشاط السياسى. فقد أداروا شبكة ممتدة من البنوك وشركات الاستثمار، والمدارس، والخدمات الطبية والقانونية، والمصانع، وأعمال الزراعة، ومنظمات الاتصال الجماهيرى. وكانت جماعة الإخوان قوة رئيسية في النقابات المهنية (المحامين، المهندسين، الصحفيين، الأطباء) وفي الجامعات. وإذ كانوا ممنوعين من الاشتراك في الانتخابات بوصفهم حزبًا سياسيًا، فقد انضم الإخوان المسلمون إلى حزب الوفد في انتخابات سنة ١٩٨٤، وفيما بعد كونوا تحالفًا جديدًا، هو التحالف الإسلامي مع حزب العمل في انتخابات سنة ١٩٨٧. وخاضوا حملتهم الانتخابية تحت شعار «الإسلام هو الحل» ونادوا بتطبيق الشريعة الإسلامية وفازوا ب ١٧٪ من الأصوات، ويرزوا باعتبارهم المعارضة السياسية الرئيسية لحكم مبارك.

الجماعات الإسلامية الثورية في مصر:

على امتداد سنوات حكم كل من السادات ومبارك، شنت الجماعات الإسلامية الثورية السرية الجهاد لكى تصيب المجتمع بالاضطراب وتتحدى سلطة الدولة وشرعيتها. إذ كانت الأسلحة والقنابل والمصادمات والخطف والاغتيال قد صارت جزءًا لايتجزأ من عملها. ومن بين الجماعات الرئيسية كانت جماعة التحرير الإسلامية (والمعروفة أيضا باسم شباب محمد) وجماعة المسلمين، أو حسب اسمها الأكثر شيوعًا «التكفير والهجرة» وجماعة الجهاد، والنجاة من النار.

وبرزت جماعة التحرير الإسلامية وجماعة التكفير والهجرة بعد حرب سنة ١٩٦٧ بين العرب وإسرائيل. إذ إن الهزيمة المصرية المخزية وخسارة ببت المقدس أخذت على أنها دلائل واضبحة على عدم الكفاءة السياسية، ونظام الحكم الفاسد الغبي. وبينما خفف الإخوان المسلمون أصواتهم خلال السنوات الأولى من حكم السادات. فإن هذا الجيل الحديد من المناضلين الإسلاميين، الذين كان بعضهم من شباب الإخوان الذين تعرضوا للسجن والتعذيب أيام جمال عبد الناصر، تبني استراتيجية عنيفة ضد الحكومة. وحاولت منطمة التحرير الإسلامية القسام بانقلاب في أبريل ١٩٧٤. وعلى الرغم من أنها سيطرت على الكلية الفنية العسكرية بالقاهرة، فإن القوات الحكومية أجهضت محاولتها اغتمال أنور السادات وإعلان جمهورية إسلامية. وفي يوليو سنة ١٩٧٧ قامت جماعة التكفير والهجرة بخطف حسين الذهبي الذي كان أستاذًا بالأزهر ووزير الأوقاف السابق، الذي كان ناقدًا عنيفًا للمتطرفين. ثم قتلوه فيما بعد عندما لم تتم الاستجابة لمطالبهم. وردًّا على ذلك، تم القبض على زعماء كل من جماعة «شباب محمد» و«التكفير والهجرة» وأعدمتهم الحكومة، وحوكم الكثير من أعضائهما أمام محاكم عسكرية وسنجنوا(١٦). وعلى الرغم من القسمع، فأن الكثبيرين من المتشددين اختفوا في نطاق السرية وانضموا إلى جماعات متشددة أخرى مثل «جُند الله» وجماعة الجهاد.

كانت جماعة الجهاد، التى اغتالت أنور السادات فى ٦ أكتوبر ١٩٨١م، قد تكونت من الناجين من الانقلاب الفاشل الذى قامت به جماعة شباب محمد سنة ١٩٧٤م، ونمت مجموعات منفصلة حول قادة محليين فى الصعيد (أسيوط، المنيا الفيوم) وكذلك فى القاهرة والجيزة (١٧٠). وتم تجنيد أعضاء من الحرس الجمهورى، والمخابرات العسكرية، والموظفين المدنيين، والعاملين فى الإذاعة والتليفزيون، وطلبة وأساتذة من الجامعات. وفى سنة ١٩٨٠ م تم تجميع الجماعات المختلفة فى حركة فضفاضة التنظيم يحكمها مجلس شورى، وتوحدوا جميعا فى اعتقادهم بأن بناء مجتمع إسلامى يتطلب إعادة الخلافة. وقد اعتبر كل الحكام المسلمين مرتدين «إن حكان هذا الزمان فى ردة عن الإسلام. فقد تربوا على موائد الإمبريالية، سواء كانت صليبية أم شيوعية أم صهيونية هرومية وواجبة.

الجهاد : الفريضة الغائبة :

تحددت إيديولوچية جماعة الجهاد بشكل مختصر فى مقالة كتبها محمد فرج، وأوضحت «الفريضة الغائبة» فريضة الجهاد، وركزت بشدة على الرؤية الإيديولوجية العالمية لحسن البنا والمودودى وسيد قطب، وأخذ فرج أفكارهم عن الثورة الإسلامية بشكل حرفى، واتبع سيد قطب فى

دفعها إلى نتيجتها المنطقية، وبؤرة رسالة الجهاد ومهمتها هى دعوة المؤمنين الحقيقيين للجهاد ضد الدولة المصرية غير الإسلامية وقائدها أنور السادات، وأصرت المقالة على أن الجهاد هو الركن السادس من أركان الإسلام، وهى حقيقة غالبًا ما نُسيت أو حجبها العلماء وغالبية المسلمين:

«الجهاد... في سبيل الله، على الرغم من أهميته الفائقة لمستقبل الدين، قد أهمله العلماء... في هذا العصر. لقد تظاهروا بالجهل به، ولكنهم يعلمون أنه الطريق الوحيد لعودة مجد الإسلام وبنائه من جديد... لاشك في أن أصنام هذا العالم لايمكن أن يختفوا سوى بقوة السنف»(١٩).

كان الهدف هو خلق دولة إسلامية، واستئصال القانون الغربى، وفرض الشريعة الإسلامية وكانت جماعة الجهاد تعتقد أن الجراحة الجذرية مطلوبة ؛ يجب الاستيلاء على السلطة : «يجب علينا أن نقيم شرع الله في بلادنا أولاً، وأن نجعل كلمة الله هي العليا... ولاشك في أن الميدان الأول للجهاد هو استئصال هؤلاء القادة الكافرين واستبدالهم بنظام إسلامي كامل، من هنا نبدأ "(٢٠).

وعلى الرغم من سجن قادة الجهاد وإعدامهم بسبب اغتيال السادات، فإن جماعة صغيرة تسمى «الناجون من النار»، وهى جماعة منشقة عن الجهاد، عاودت الظهور على السطح. وقد رفضت جماعة

النجاة من النار أى شخص يرتبط بنظام حسنى مبارك «الكافر». وأعلنوا الجهاد ضد حكام مصر ومجتمع مصر «الكافر» وسعوا إلى خلق دولة إسلامية (٢١). وفي سبتمبر سنة ١٩٨٩م تم الحكم على أعضاء من النجاة من النار لمحاولة اغتيال اثنين من الوزراء السابقين وصحفى كان قد كتب مقالات تدين المتطرفين الدينيين.

الرؤية الإيديولوجية العالمية للمناضلين الإسلاميين:

كانت الرؤية التصادمية الراديكالية للمناضلين الإسلاميين تنطوى على مفهوم معاداة الغرب الاستقطابي كما نادى به سيد قطب في سنواته الأخيرة. إذ انصب اللوم على تغريب المجتمع المسلم باعتباره سبب الفساد السياسي والتدهور الاقتصادي، والظلم الاجتماعي، والشرور الروحية في المجتمع المصرى. وساروا على نهج سيد قطب في الربط بين أحوال المجتمع المصرى بالجهل والوثنية والهمجية التي كانت موجودة قبل الإسلام. وثمة اعتقاد بأن عقلية الغرب الصليبية وحركة الاستعمار الجديد وقوة الصهيونية كانت وراء المؤامرة المسيحية اليهودية التي عبأت قوى الغرب ضد العالم الإسلامي.

ويما أن شرعية الحكومات المسلمة تقوم على أساس الشريعة الإسلامية، فقد اعتقد المناضلون أن فشل مصر في تطبيق الشريعة جعل من البلاد «دولة ملحدة» كان من واجب كل المسلمين الحقيقيين أن يقوموا

بالجهاد ضدها. فالجهاد ضد جميع غير المؤمنين واجب دينى: أعاد المتشددون تفسير العقائد الإسلامية، وجادلوا بأن المؤمنين الحقيقيين مجبرون على قتال أولئك المسلمين الذين لايشاركونهم التزامهم الكلى وأنه يجب أيضاً اعتبار أهل الكتاب من الكفار.

كان المتشددون غلاظًا بنفس القدر في إدانتهم للمؤسسة الدينية والمساجد التي تدعمها الحكومة وتديرها، واعتبر العلماء الرسميون بمثابة دُمي الحكومة. إذ إن تفسيرهم الهادئ للجهاد الذي حط من شأن النضال المسلح وحدد الجهاد في التمسك بالفضيلة، قد ساوم على المعنى الثوري الحقيقي للإسلام بالدعوة إلى الخضوع للدولة. وفضلاً عن ذلك يمكن وضع موظفي الأزهر ضمن مؤيدي سياسة الحكومة من كامب ديفيد إلى إدانة أية الله الخوميني إلى إدانة الجماعات المصرية المتشددة. وهكذا فإن الشيخ عبد الجليم محمود، شيخ الأزهر، كان قد أعلن أن شباب الناشطين قد «مسهم الشيطان» وأن «السلطات الدينية والسياسية ينبغي أن تدافع عن عالم الإسلام ضد مثل هذه الزندقات»(٢٢). وكانت الجماعات المتشددة تطلب من أعضائها أن يتجنبوا المساجد التي تدعمها الدولة وتسبطر عليها باعتبارها أماكن كفر، طالمًا أن إرادة الله وتعاليم النبي غير مرعية هناك. كما رفضوا الإخوان السلمين. ذلك أن لهجتهم ويرنامجهم المعتدل، ودفاعهم عن الأسلمة التدريجية للمجتمع المصرى، اعتبرت غير واقعية واستسلامًا للحكومة، واعتبرت الطول الوسط بمثابة تعاون مع أعداء الله.

الزعامة والتنظيم:

كانت زعامة التنظيمات الإسلامية المتشددة في مصر وتنظيمها انعكاسًا لأمزجة زعمائهم وأنماطهم. فقد كان شكرى مصطفى يدير التكفير والهجرة تنظيمًا على مستوى عال من النظام، يسيطر عليه ويرشده أمير الجماعة. إذ كانت جماعة التكفير والهجرة ترى في المجتمع المصرى المعاصر مجتمعًا غير إسلامي. وأرضًّا لغير المؤمنين. وإتَّناعًا اسنة النبي محمد الذي هاجر إلى المدينة، حينما واجه الكفر في مكة، أقامت جماعة التكفير والهجرة مجتمعاتها «المؤمنة» التي تعمل وتدرس وتصلى سويًا. كان هدفها إقامة جماعة منفصلة تضم المؤمنين الحقيقيين في مصير، ومثلما كان الحال في جماعة الإخوان السلمين والحماعة الإسلامية في باكستان، كان هناك تدرج في العضوية. فقد كان ينتظر من الأعضاء الكاملين أن يكرسوا أنفسهم تمامًا لعمل الجماعة، فيتركوا أعمالهم، وعائلاتهم وأصدقاءهم السابقين خلفهم. كان النموذج المثالي هو الشهادة: أي الاستعداد للتضحية حتى بالحياة من أجل الإسلام. وكان الأمير أو القائد بطلب الطاعة العمياء، أما الأعضاء الخاطئون فيمكن طردهم أو عقابهم،

وبينما كان أعضاء جماعة شباب محمد على نفس القدر من التشدد، في تنظيم جيد، ومنظمين، كانوا يخضعون لسيطرة أكثر ديموقراطية من جانب مجلس تنفيذي يعتمد على الشوري بدلاً من حكم

الرجل الواحد. وهكذا كان المجلس قد قرر الاستيلاء على الكلية الفنية العسكرية واغتيال السادات على الرغم من اعتقاد زعيمهم الشخصى أن مثل هذا الفعل سابق لأوانه.

ولكن من هم هؤلاء المناضلون ؟ على النقيض من الكثير من الأشكال النمطية والتوقعات، فإنهم لم يكونوا من الفلاحين غير المتعلمين الذبن لابعرفون العالم الحديث، والذين يرفضون التحديث لكي يدفنوا أنفسهم في الماضي. وقد مرجت قيادة «شباب محمد» و«التكفير والهجرة» التربية الدينية التقليدية الباكرة بالتعليم الحديث. إذ إن الدكتور صالح سرية، مؤسس جماعة شياب محمد قد حصل على الدكتوراه في تدريس العلوم وقد ولد بفلسطين، وكان عضوا في منظمة التحرير الإسلامية، التي أسسها في الأردن واحد من أتباع حسن البنا السابقين. وكانت منظمة التحرير الإسلامية منظمة إسلامية دولية لها شبكة من الخلابا السربة في كثير من البلاد المبلمة. وهي شديدة السرية، معادية للغرب يقوة، وتهتم بشكل خاص بتجنيد الأعضاء من العسكريين، وتكرس نفسها لإعادة الخلافة (دولة إسلامية عالمية) وخلق حركة إسلامية موجدة على مستوى العالم. أما شكري مصطفى، مؤسس جماعة التكفير والهجرة، فقد حصل على درجة البكالوريوس في الزراعة. وكل من شكري مصطفى وصالح سرية كانا عضوين في الإخوان المسلمين وسجنا نتيجة لذلك. والواقع أن شكري مصطفى كان قد سجن في القيمع الذي قيام به جمال عبد الناصر ضد الإخوان المسلمين

سنة ١٩٦٥م، وكان بين أولئك الذين أطلق السادات سراحهم سنة ١٩٧١. وعلى الرغم من أن شكرى مصطفى وصالح سرية كانا يبجلان ذكرى حسن البنا وسيد قطب، فإنهما كانا يعتقدان أن جماعة الإخوان قد انحرفت عن التزامها الباكر، وأن أعضاءها قد انكسروا، وكبروا، أو احترقوا. ومن ثم بدأ كل منهما يطور تنظيمه الخاص خلال أواخر الستينيات وأوائل السبعينيات.

أما الزعماء الكبار لجماعة الجهاد فكانوا محمد فرج، والعقيد عبود الزمر، والملازم خالد الإسلامبولى والشيخ عمر عبد الرحمن، مما يعكس تحالفًا مدنيًا وعسكريًا ودينيًا، كان محمد فرج كهربائيًا وكان هو المنظر الرئيسى الجهاد. ومثل مؤسسى المنظمات المقاتلة الأخرى كان عضوا سابقًا في جماعة الإخوان المسلمين أغضبه موقفها المعتدل. كان العقيد عبود الزمر والملازم خالد الإسلامبولى المسئولين الأولين عن اغتيال السادات (٢٣). أما الشيخ عمر عبد الرحمن، المرشد الديني ومفتى جماعة الجهاد، فقد أصدر الفتاوى التي تبرر أعمال تنظيم الجهاد.

لمحة عن العضوية:

كانت المنظمات الناشطة تجند الأعضاء من المساجد المحلية والمدارس والجامعات، كما كانت منظمة في خلايا سرية. وكثيرون من الأعضاء نالوا تعليمًا حديثًا، كما كانوا أفرادًا طموحين من الطبقات

الوسطى والطبقات الوسطى الصغيرة. وغالبيتهم حصلوا على درجات جامعية فى مهن علمية وتكنولوجية حديثة مثل الهندسة والطب والعلوم والقانون أكثر من الدين والإنسانيات. ومعظمهم هاجر من قرى الريف ومدنه إلى القاهرة والإسكندرية وأسيوط. ويخلص أحد الخبراء المصريين إلى نتيجة مؤداها:

«إن المشهد الاجتماعي النمطي لأعضاء الجماعات الإسلامية المقاتلة يمكن تلخيصه في كونهم شبانًا (في أوائل العشرينيات)، من خلفية ريفية من مدن الأقاليم، من الطبقة الوسطى والطبقة الوسطى الصغيرة، لديهم حافر لتحقيق إنجاز كبير، وحراك صاعد، مع تعليم في العلوم أو الهندسة، ومن عائلات مترابطة عادية ويفترض أحيانًا في العلوم الاجتماعية أن المجندين في «الحركات الراديكالية» يجب أن يكونوا من المبعدين بشكل ما، وهامشيين، وشاذين، أو غير طبيعيين. أما معظم أولئك الذين بحثناهم فيمكن اعتبارهم شبابًا مصريًا ممونجيًا »(٢٤).

وعلى أية حال، فإن هؤلاء الشبان المصريين ووجهوا بحيوية «الأساليب الجديدة» لحياة المدن. فأساليب الحياة الثرية والمباهاة من جانب الأغنياء كانت تتناقض تناقضًا صارخًا مع الفقر والبطالة الكبيرة في المناطق المكتظة بالسكان، كما أن الصدام بين القيم الغربية والقيم الإسلامية التقليدية في الملابس وفي الأخلاق الاجتماعية (لاسيما الجنسية منها) في الشوارع وفي وسائل الإعلام كانت منبعًا إضافيًا

للفضيحة والغضب. فعلى حين كانت حريات حياة المدن ومباهجها مصدر إغراء للبعض، كانت الحياة الحديثة بالنسبة للكثيرين من الشباب المصرى ذوى العقلية الإسلامية تنتج إحساسًا بالعزلة والاستبعاد.

وقد برهنت المساجد الضاصة المستقلة، المتحررة من السيطرة الحكومية، على أنها ذات أهمية خاصة لتطور الحركات الإسلامية، لأنها كانت تقدم المراكز اللازمة للتنظيم والتجنيد. إذ إنها كانت توفر أماكن طبيعية للقاء ومراكز تنظيمية للمتشددين الإسلاميين. وخلال السبعينيات تضاعف عدد المساجد الخاصة من عشرين ألف مسجد إلى أربعين ألف مسجد تقريبا. فمن بين ستة وأربعين ألف مسجد في مصر، لاتسيطر وزارة الأوقاف سوى على ستة ألاف مسجد. وكانت المساجد التي تنفق وخطباؤها مستقلة سياسيًا وماليًا على العكس من المساجد التي تنفق عليها الدولة. أما المؤسسة الدينية ووسائل الإعلام التي تسيطر عليها الحكومة، فغالبًا ما كانت تتعرض للتقويض القاسي في خطب نارية يلقيها في المساجد الخاصة خطباء يستحوذون على إعجاب الجماهير.

وقد مدّت تنظيمات مثل الجهاد نفوذها من خلال شبكة من الجمعيات التعليمية وجمعيات الخدمة الاجتماعية، بما في ذلك مجموعات تعليم القرآن للمؤمنين والمراكز الاجتماعية التي تقدم الطعام والكساء والمساعدة في الحصول على مسكن الفقراء في المناطق الحضرية المزدحمة. أما منظمات الطلبة في الجامعات فكانت تقدم مساعداتها على شكل كتب وملابس (بما في ذلك «الزي الإسلامي» للنساء) والرعاية

والسكن، وفي العضوية قدمت المنظمات الإسلامية مفهومًا جديدًا للجماعة، مجتمعًا منظما في خلايا تسمى الأسر، والأهم من ذلك، أن جماعتهم قامت على أسس إيديولوجية إسلامية تطرح إحساسًا بالهوية والاستمرار كما أنها ناقدة للمجتمع وتقدم برنامجًا للتغيير الجذري.

وتذكرنا الخلفية الدينية والتعليمية لكثير من المناضلين بأنهم لم يكونوا بلا عقل أو غير منطقيين، مهما كانت أعمال المتطرفين مقيتة كريهة. إذ كانت ثمة أسباب محددة تحرك أفعالهم : انتفاضة الطعام في ينابر سنة ١٩٧٧ بالقاهرة، البطالة، النقص الفادح في المساكن، الفقر، سياسة الانفتاح التي أخذ بها السادات، اتفاقيات كامب ديفيد مع إسرائيل. ذلك أن منتقدى السادات الدينيين والعلمانيين اتهموه بأن سياسة الانفتاح كانت تعنى بيساطة مزيدًا من التدخل الغربي (والأمريكي خاصة) في الاقتصاد وزيادة التبعية التي تملأ جيوب الشركات متعددة الجنسيات والنخب المصرية على حين فشلت في علاج المشكلات الاقتصادية والاجتماعية الأساسية للغالبية المصرية، وكانت كامب ديفيد في نظر كثير من المصريين وفي نظر معظم الحكومات العربية والمسلمة، التي قطعت علاقاتها الدبلوماسية مع مصر، تعتبر تخليًا عن الفلسطينيين الذين تم ترحيلهم أو الذين يعيشون تحت الاحتلال الإسرائيلي، وباعتبارها استسلامًا من جانب واحد لإسرائيل، وبالتالي، لحاميتها أمريكا.

الحركات الإسلامية المصرية في التسعينيات:

على الرغم من الانفجار المتقطع للعنف والمواحهة المستمرة بين الحكومة والمناضلين الإسلاميين، فقد حدثت في مصير ثورة هادئة بدلاً من الثورة بشكل عام. ذلك أن أثر الإحداء الإسلامي كان واضحًا في القطاعات الدينية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية في المجتمع- أي في قوة مؤسسة الإسلام المحافظ، الحيوية الجديدة للطرق الصوفية، تكاثر المؤسسات الإسلامية المعتدلة ومؤسسات الرعاية الاجتماعية التطوعية (٢٥). ويمكن اكتشاف الرغبة في حياة أكثر اتباعًا للإسلام بين أبناء الطبقة الوسطى والعليا، وبين الفلاحين والمهنيين، بين الشحيان والشيوخ، وبين النساء والرجال. والمساجد كثيرة، بنتها الحكومة والأفراد على السواء. وهي لاتشتمل فقط على المباني الرسمية وإنما تشتمل أيضنا على ألاف من المباني والغرف التي أضيفت إلى الفنادق والمستشفيات، والمساكن الخاصة. والبرامج الدينية والكتابات الدينية ليست واضحة فقط في وسائل الإعلام والصحف التي تسيطر عليها الحكومة، ولكنها ظاهرة أيضا في حوانيت الكتب ومبعثرة بين المجلات الشبعسة العلمانية والكتب لدى باعة الصحف في الشوارع.

لقد ظلت الجماعات المقاتلة في مصر متشردمة وصغيرة. ولم تحظ بتأييد شعبي وإسع، على الرغم من أن انتقاداتهم للمجتمع كانت أحيانا محل الإعجاب أو التأييد في مجتمع غالبًا ما كان على شفا كارثة

اقتصادية. وعلى أية حال، فإن عدم الرضى الاجتماعى لم يترجم دائمًا إلى زيادة في عضوية هذه الجماعات. وهكذا بقيت الجماعات صوت أقلية متمايزًا في المجتمع، أما الإخوان المسلمون وكثير من التنظيمات والجماعات الإسلامية الصغرى، فقد حظوا بتأييد أكبر، كما كانوا أصواتًا مؤثرة في الدعوة إلى التغيير الاجتماعي والسياسي، وكان بعضها سياسيًا، على حين بقى البعض الآخر غير سياسي ونشطت في المجالات الدينية والاجتماعية. وبينما كان الإخوان المسلمون قد نموا وصاروا صوتًا رئيسيًا في الحياة المصرية، فإن على المرء أن يتذكر من جديد أن رسالة الإخوان المسلمين ليست هي الرسالة السائدة، وإنما هي رسالة أقلية مهمة، حسنة التنظيم، معارضة.

أمل وحزب الله في لبنان:

تمامًا مثلما كانت إيران وآية الله الخومينى أسماء تتردد فى المنازل خلال الثمانينيات، كذلك صارت منظمة أمل وحزب الله فى لبنان جزءًا لايتجزأ من عناوين أخبار المساء. وكما حدث فى إيران، فإن الإسلام الشيعى فى لبنان صار أساسًا للحراك السياسى للمسلمين الشيعة فى حركات احتجاجية وثورية. وغالبًا ما ظهر لبنان مثالاً آخر للأصولية الجذرية و«احتجاز الرهائن الأمريكيين». وكما ذُهل كثيرون فى الغرب من الإطاحة بالشاه من إيران ونزعة معاداة الأمريكان المتفشية فى بلد طالما

كان يُعتبر حليفًا غربيًا قويًا، كذلك أيضا فإن تفكك لبنان - «سويسرا الشرق الأوسط»، حيث كان الأوربيون وشيوخ الخليج يستثمرون أموالهم ويبنون القصور الصيفية - كان أمرًا لايمكن استيعابه. وبدا أنه من غير المنطقى أن كلاً من إيران ولبنان ذوى التوجه الغربي يمكن أن يصيرا معقلين للراديكالية الشيعية. وظهر الزعماء الإيرانيون واللبنانيون وزعماء الغرب وكأنهم أخذوا على غرة تمامًا. ومثلما هو الحال مع الحركات الإسلامية الأخرى، فإن بروز النشاط السياسي الشيعي في لبنان ينبغي النظر إليه داخل سياق السياسة والمجتمع اللبناني.

فى معظم فترات تاريخ لبنان الحديث كان المسيحيون هم القوة السياسية والاقتصادية المسيطرة (٢٦). وكان المسلمون يعتبرون أنفسهم مواطنين من الدرجة الثانية، والمسلمون الشيعة على نحو خاص كانوا فى قاع سلم الامتيازات. ولكن فى السبعينيات والثمانينيات تعرضت الحالة القائمة للتحدى عندما انبثقت المنظمات السياسية والميليشيات الشيعية لكى ينافسوا القوات العسكرية المسيحية والإسرائيلية والفلسطينية. وكما فى إيران، فإن بروز الإسلام فى السياسات اللبنانية كان نتاجًا لعوامل اجتماعية سياسية ممزوجة بزعامة كارزمية استخدمت الرموز الدينية بمهارة لتنظيم التأييد الشعبى وعلى أية حال، فإنه على النقيض من إيران، نمت الحركات الإسلامية الشيعية فى تربة كانت فيها الجماعة الشيعية أقلية دينية متمايزة، ريفية فى غالبها، فقيرة، غير منظمة، وتفتقر البينية الفعالة.

وغالبًا ما كان لبنان بُنظر إليه باعتباره ضحبة أخرى حديثة، موالية للغرب، للإسلام المقاتل. وكانت عاميمية لينان الحديثة ذات الطراز الغربي، بدروت، مركزًا صبرفيًا، ماليًا تعليميًا وتُقافيًا في الشرق الأوسط. وكانت شواطئها ومنتجعاتها الجبلية تجتذب موجات كبيرة من السبياح من أوريا والشرق الأوسط. ويمكن أن نجد الحضور والنفوذ الأجنبي في كل مكان في مطاعمها، ومحلاتها، ونواديها الليلية، ومتاجرها، ومدارسها وجامعاتها، وفي طُرزها ودور السينما والكتب والمنتجات عالية التقنية الواردة من الولايات المتحدة وأوربا وأسيا. وعلى أنة حال، فإن هذا البلد المزدهر، الذي كان حليفًا للغرب، تعرض للتمزق بسبب حرب أهلية على مدى خمسة عشر عامًا. إذ صار لبنان أرضًا الموت والخراب الذي لايتصوره عقل، بلد بدون حكومة تمثله، وأرضًا خصية لتطور السياسات الشبعية المقاتلة والنفوذ الإبراني، وأرض قتال للميليشيات المسلمة والمسيحية، والقوات الفلسطينية والإسرائيلية، وأرضًا لخطف الطائرات، وخطف الرهائن، والهجمات على السفارات والأقراد الغريدين.

ولبنان مثال على تراث الاستعمار المختلط. إذ يمكن أن نرى النفوذ الأمريكى والأوربى فى تاريخه، وإذ كان لبنان خاضعًا للحكم العثمانى من قبل، فإنه صار محمية فرنسية أثناء فترة الانتداب. وبولة لبنان الحديثة، التى كانت سابقا ضمن سوريا الكبرى، عبارة عن وطن تحددت حدوده الجغرافية بشكل مصطنع على أيدى الفرنسيين، وإذ ظل

الفرنسيون زمنًا طويلاً بمثابة حماة، ورعاة الطوائف المسيحية (لاسيما الموارنة)، فإنهم حرصوا على أن تكون السيادة للمسحيين في الدولة. ومسارت بيروت مركزًا للنفوذ الأمريكي والأوربي، الذي رمزت إليه جماعات أجنبية من الدبلوماسيين ورجال الأعمال. ومدارس وينوك يديرها الأمريكيون والفرنسيون والبريطانيون، وطبقة نخبوية ثلاثية اللغة (عربية وفرنسية وإنجليزية). والواقع أن اللبناني الراغب في الحصول على أفضل تعليم كان عليه، سواء كان مسلمًا أم مسيحيًا، أن يدرس في مدرسة ابتدائية أو ثانوية أمريكية أو أوربية غالبا ما تنيرها البعثات التبشيرية المسيحية، ثم يدرس بالجامعة الأمريكية في بيروت أو جامعة التبشيرية المبيويت الفرنسية.

وكانت حكومة لبنان ذات الأديان المتعددة، مثل حدود الدولة الجغرافية، تعكس سياسات الاستعمار الفرنسى وحقائق الطائفية الدينية. لقد تم خلق الدولة بطريقة تضمن السيادة المسيحية تحت الحماية الفرنسية. ولعب الدين دورًا حقيقيًا، وإن كان هلاميًا في بعض الأحيان، في المجتمع اللبناني. وقد لاحظ أغسطس ريتشارد نورتون «إن الأحيان، في المجتمع اللبناني. إذ إن اللبناني يولد في ديانة ما، تتحكم الدين حقيقة مرجعية في لبنان. إذ إن اللبناني يولد في ديانة ما، تتحكم في مجاله الثقافي وتحدد بشكل حاسم هويته الاجتماعية، والسياسية، وهكذا، فإن الدين كمميز للهوية حقيقة لايمكن الفكاك منها، بسبب تاريخ لبنان الطبيعي وبسبب نظامه السياسي الذي لايأخذ في حسبابه المواطنين سوى باعتبارهم أفرادًا ينتمون إلى ديانة أو أخرى»(٢٧).

وعلى أساس من الإحصاء الذى قام به الفرنسيون سنة ١٩٣٢م، تم عقد ميثاق وطنى سنة ١٩٤٣م، يضع السلطة السياسية والتمثيل البرلمانى على أسس نسبية للطوائف الدينية الكبرى: المسيحيين المارونيين، المسلمين السنة، المسلمين الشيعة، والدروز (٢٨). وهكذا، كان رئيس الجمهورية مسيحيًا، ورئيس الوزراء مسلمًا سنيًا. ورئيس مجلس النواب مسلمًا شيعيًا. أما المناصب القيادية في الوزارة والبرلمان والإدارة والجيش فكانت توزع بنسب معينة فيما بين الطوائف الدينية.

كان الشيعة فى لبنان غير منظمين سياسيًا وأكثر الطوائف حرمانًا من المزايا الاقتصادية. وقام إمامان من إيران - الإمام موسى الصدر والإمام الخوميني - والتنظيمان اللذان ألهماهما أى منظمة أمل وحزب الله، بقلب الموقف رأسًا على عقب.

تمرد المعدمين : موسى الصدر وحركة أمل :

إذا كان شيعة لبنان قد ظلوا بلا قيادة أو تنظيم، فإنهم بحلول الثمانينيات كانوا يمتلكون تنظيمًا سياسيًا وميليشيا ذات قاعدة عريضة. ويرجع معظم عملية إحياء الطائفة الشيعية إلى الزعامة الكارزمية لموسى الصدر مؤسس حركة أمل. وكان موسى الصدر من عائلة دينية بارزة، فهو من أصل لبناني، ولد في إيران وتعلم في النجف بالعراق ؛ وهي مركز رئيسي للتعليم الإسلامي. وكان الكثير من آيات الله الشيعة

والعلماء يتمركزون فى النجف. وبينما كان معظمهم غير مُسيَستَين، فإن النجف ستظل ذكراها مقرونة باثنين من الأصوات المقاتلة، هما محمد باقر الصدر، ابن عم موسى الصدر، الذى أعدمه صدام حسين، وأية الله الخومينى الذى كان يقوم بالتدريس هناك خلال فترة من نفيه الذى استمر ثلاثة عشر عامًا (١٩٦٥–١٩٧٨م).

كانت هناك قرون من الروابط الثقافية والدينية الحميمة بين الشيعة في لبنان والشبيعة في كل من إيران والعراق. وكانت العراق وإبران مركزين للتعليم الديني والحج، لأنهما تضمان أضرحة ومقامات أسرة على بن أبى طالب وكثيرين من زعماء الشيعة. وكانت عائلة موسى الصدر انعكاسًا لارتباطاته. إذ إنها جاءت أصلاً من لبنان، ولذلك قبل دعوة «بالعودة» لكي يقود الطائفة الشيعية في صور بجنوب لبنان. ومع استثناء عدد قليل من العائلات الشيعية والإقطاعية الثرية ذات النفوذ، كان شبيعة لبنان، الذين تمركزوا في الجنوب وبيروت ووادى البقاع، وراء الطوائف الأخرى سياسيًا واجتماعيًا واقتصاديًا. ولكن في غضون ما يزيد قليلاً على عشر سنوات، أكد موسى الصدر دوره قائداً شيعيًا رئيسيا وجلب التنظيم مع إحساس بالهوية المشتركة والغرض المشترك إلى الشيعة في لبنان. وصار زعيم المجلس الإسلامي الشيعي الأعلى، الذي يضم مجموعة من الزعماء الدينيين الشيعة البارزين، كما أسس حركة المعدمين، وهي حركة دينية اجتماعية كان هدفها المساواة والعدالة الاجتماعية. وعلى الرغم من أن البنية السكانية للبنان قد تغيرت وصار المسلمون (سنة وشيعة) هم الأغلبية، فإن الموارنة ظلوا يسيطرون على الحكم. إذ إن الشيعة، الذين نمت نسبتهم من ١٨ بالمائة من مجمل السكان في سنة ١٩٣٢ إلى ٢٠ بالمائة سنة ١٩٦٨، كانوا بحلول التسيعينيات يشكلون أكثر من ثلث سكان لبنان (مليون من مجمل عدد السكان الذي يتراوح ما بين مليونين ونصف وثلاثة ملايين). وعلى الرغم من التغيرات التي طرأت على البنية السكانية والتي جعلت من الشيعة أكبر طوائف لبنان، فإنهم ظلوا تلتًا بعيدًا عن السلطة السياسية والاقتصادية. وفي عز ثروة بيروت المترفة واستهلاكها الاستفزازي، تمددت المناطق العشوائية الشيعية. وفضلاً عن ذلك «شكّل الشيعة أعلى نسبة (٢٢ بالمائة) بين العائلات التي تكسب أقل من ١٥٠٠ ليرة لبنانية. ووفقًا لكل المؤشرات كان الشيعة في أسفل قاع السلم الاجتماعي-الاقتصادي» (٢٢ بالمائة).

وقد وفرت حركة المعدمين لموسى الصدر منصة وأداة لتعبئة الشيعة اللبنانيين وللضخط على الحكومة من أجل الإصلاح السلاسي الاقتصادى، ومثلما هو الحال في إيران، تم تفسير التاريخ والعقيدة الشيعية لتقديم إيديولوجية احتجاج ضد الظلم الاجتماعي والدعوة إلى إعلاء حقوق المحرومين والمقهورين، وتمت مساواة معاناة الشيعة الباكرة على أيدى الحكام السنة، لاسيما استشهاد الحسين إمام الشيعة المبجل على أيدى جيش الخليفة الأموى يزيد بن معاوية في معركة كربلاء

سنة ٦٨٠م، بالتفرقة والاستغلال اللذين عاناهما الشيعة تحت ظل النظام الطائفي الذي يسيطر عليه المسيحيون، وفي بعض الأوقات كان يمكن لكلمات الصدر وصوره ألاً تكشف عن دوره المختار بوصفه مصلحاً أكثر منه ثوريًا عنيفًا:

«إن الثورة لاتكمن في رمال كربلاء، إنها تفيض في مجرى حياة العالم الإسلامي وتمر من جيل إلى جيل، حتى يومنا هذا... إنها أمانة وضعت في أيدينا بحيث يمكن أن نفيد منها بوصفها مصدرًا لإصلاح جديد، وموقع جديد، وحركة جديدة، وثورة جديدة لإزاحة الظلام، ولوقف الطغيان ولكي نسحق الشر. أيها الأخوة، قفوا صفًا واحدًا باختياركم؛ إما صف الطغيان وإما صف الحسين. إنني على ثقة من أنكم لن تختاروا بموى صف الثورة والشهادة لتحقيق العدالة وتدمير الطغيان »(٢٠)(٠).

وتم تنظيم المظاهرات الحاشدة، والإضرابات، والمسيرات لفرض المطالب الشيعية بتمثيل سياسى وقوة اقتصادية تتناسب مع أعداد الشيعة، وكذلك تحسين الإسكان والمستشفيات والطرق، ومشروعات الرى وفرص التعليم. ووجد الصدر أتباعًا جاهزين. ذلك أن الشيعة، بعكس المسيحيين والسنة والدروز، لم تكن لهم أحزاب سياسية. وبزغت طبقة وسطى شيعية جديدة من التجار وشباب المهنيين الذين أفادوا من عملية

^(*) تمت الترجمة عن النص الإنجليزي لصعوبة الحصول على الأصل العربي- [المترجم].

التحديث السريعة إلى جانب طلاب الجامعات، تم تسييسها بحيث دخلت فى الجماعات اليسارية والشيوعية التى تضم أتباعًا لكل الطوائف والديانات. وقد وجدوا أنذاك بديلاً شيعيًا للاحتجاج الاجتماعي تحت قيادة كارزمية حيوية.

في سنة ١٩٧٥م، بينما كانت الحرب الأهلية وشيكة، كون موسى الصدر ميليشيا أمل لحماية حقوق الشيعة ومصالحهم. وأمل هي المتصار «أفواج المقاومة اللبنانية»، ولها معنى بالعربية أيضا. وفي أرض تحكمها الميليشيات، كان الشيعة هم الطائفة الكبيرة الوحيدة التي ليست لها ميليشيا. وعلى الرغم من أن أمل في البداية لم تكن ميليشيا أو جناحًا عسكريًا لحركة المعدمين، فإنها امتصت الحركة الاجتماعية السياسية واستوعبتها داخلها. وقد أسهمت الاختلافات الاجتماعية الاقتصادية مع عدد من الحوادث الأساسية الرئيسية في نمو حركة أمل، وتشدد الشيعة في لبنان: الحرب الأهلية اللبنانية ١٩٧٥ – ١٩٧٩م. واختفاء موسى الصدر سنة ١٩٧٨م، والثورة الإيرانية سنة ١٩٧٩م.

وقد فاقم اندلاع الحرب الأهلية اللبنانية سنة ١٩٧٥م الاختلافات الطائفية، كما قسمً الجماعات، وقوض التحالفات بين المذاهب والديانات المختلفة، كما جرَّ معظم اللبنانيين إلى الانكفاء على طوائفهم الدينية طلبًا للحماية. وعلى الرغم من الحرب، فإن الحكومة التي يسيطر عليها الموارنة رفضت أن تتعامل مع الحقائق السكانية الجديدة. ذلك إن مطالب

الشيعة وشكاواهم الداعية إلى إعادة توزيع السلطة لم تجد أى اهتمام، مما أسهم في المزيد من التشدد والاعتقاد بأن النظام اللبناني لم يعد حكما نيابيًا وإنما هو ببساطة حكم أقلية مسيحية.

وفيما بعد، وجد الشيعة بجنوب لبنان أنفسهم محصورين في مرمى النيران حين صارت أراضيهم أرض قتال بين قوات منظمة التحرير الفلسطينية المتمركزة هناك والقوات الإسرائيلية. وكان الغزو الاسرائيلي لجنوب لبنان سنة ١٩٧٨ تحقيقًا لأسوأ مخاوف الشيعة «مع حملة نشطة من الهجمات الجوية والغارات وعمليات الخطف وقصف المنازل»(٢١).

كان الاختفاء الغامض لموسى الصدر سنة ١٩٧٨م، بينما كان فى زيارة إلى ليبيا لمقابلة معمر القذافى، نقطة فارقة فى تاريخ حركة أمل، إذ إن ذلك أثر بشكل عميق على نموها وزعامتها، فقد صار لأمل أنذاك شهيدها وإمامها. وعلى أية حال، فإن نفوذه استوعب جميع العناصر المختلفة داخل الطائفة الشيعية فى لبنان.

«كانت الملصقات التى تحمل صورة الإمام الصدر تنتشر فى كل مكان بمناطق الشيعة فى لبنان، فى المناطق العشوائية فى بيروت الكبرى، وقرى وادى البقاع، وفى الجنوب... وروّج له بعض السياسيين الماكرين والشبان الصغار الصالمين الذين دفعوا من قرى الجنوب إلى فوضى بيروت وارتباكها... وكان على الشيعة أن يتحولوا تمامًا من السكينة والهدوء إلى الشهادة. كان الرجال بحاجة إلى «قديسين» ووجدوا

فى السيد موسى عناصر أمكن منها صياغة القدسية المقاتلة. وقد حلقت هالته فوق العالم المخرَّب للشيعة فى لبنان، وصارت سياساته، فى نواح كثيرة، حربًا فى نطاق الإمام المختفى "(٢٦).

وإذ حجبتها الحرب الأهلية، انطلقت أمل آنذاك في حياة جديدة. وعلى الرغم من أن كثيرين اعتقدوا أن موسى الصدر مات في ليبيا، فإن الختفاء قد ربط بسهولة بالعقائد الشيعية عن الشهادة وستر أو حجب «الإمام الخفي» (أي أن أخر إمام شيعى اختفى في القرن التاسع وعودته منتظرة)(٢٢). ومثل آية الله الخوميني، كان الإمام موسى الصدر قد زرع شخصية دينية، غالبًا ما ارتبط دوره بالزعامة الروحية للأئمة الأوائل العظام، أي على والحسين. كما أنه لم يمنع أولئك الذين نادوه «بالإمام»، وهو لقب، على وجه الدقة، يرتبط بخلفاء النبي محمد، من خلال على بن أبي طالب، باعتباره الزعيم الديني السياسي للمسلمين. ومثل الخوميني، صار رمزًا للنشاط السياسي الشيعي وفي الموت كان ومثل الخوميني، منار رمزًا للنشاط السياسي الشيعي وفي الموت كان الخلاص (*).

كانت الثورة الإيرانية، في لبنان مثلما كانت في معظم أرجاء العالم الإسلامي، منبعًا للإلهام والرهبة، إذ إن إدانة القذافي بسبب اختفاء

 ^(*) استخدام المؤلف عبارة "Messianic hope"، أى الأمل المسيحاني، وقد ترجمناها على هذا النحو الذي بتفق مع مفاهيم الشيعة عن الإمام المنتظر (المترجم).

موسى الصدر، تزاوجت مع ثورة إيران «الإسلامية» فجذبت الكثيرين من رجال الأعمال والمهنيين الشيعة بعيدا عن القومية العربية واليسار تجاه حركة أمل. ومن المثير السخرية، أنها أدت أيضًا إلى تحويل زعامتها من زعامة دينية إلى زعامة أكثر علمانية مثل نبيه برى، وهو محام وممثل لطبقة المهنيين الشيعة الجدد، تمكن من السيطرة على حركة أمل. ويحلول سنة ١٩٨٢م، كان برى على رأس أمل، التي كان من الواضح أنها أكبر منظمة سياسية شيعية أو ميليشيا وقوة سياسية صلبة في السياسات اللبنانية. وعلى أية حال، فعلى الرغم من الروابط مع إيران، فإن برى حول أمل نحو مسيرة وطنية. وكانت هوية حركة أمل الأساسية أنها منظمة شيعية وطنية. وكانت تسعى إلى تحقيق المساواة السياسية والاقتصادية للطائفة الشيعية، وتعمل داخل النظام السياسي متعدد والاقتصادية للطائفة الشيعية، وتعمل داخل النظام السياسي متعدد من إيران ومن حزب الله، لم تسع إلى إقامة دولة إسلامية.

صعود حزب الله:

أسهم تأثير الثورة الإيرانية والغزو الإسرائيلي للبنان سنة ١٩٨٢م، ثم ما تلى ذلك من احتلال إسرائيل للجنوب (١٩٨٢- ١٩٨٥م) ومذبحة الفلسطينيين واللبنانيين في معسكرات اللاجئين في صبرا وشاتيلا بأيدى المسيحيين الكتائبيين بمشاركة وتواطئ إسرائيلي، [كل هذا] أسهم في

تأسيس منظمات إسلامية متطرفة ثورية، خاصة حزب الله والجهاد، اللذين كانت أهدافهما هي الاقتداء بإيران. وإذ سارا على نهج إيران، فإنهما كانا ضد الولايات المتحدة وإسرائيل وسعيا إلى الإطاحة بالحكومة اللبنانية عن طريق العنف وفرض الدولة الإسلامية. وقد تم توضيح اتجاه حزب الله الموالي لإيران في بيانه:

«نحن أبناء أمة حزب الله، الذين أسبغ الله النصر على طليعتنا فى إيران والتى أسست نواة دولة إسلامية عالمية، نلتزم بأوامر قيادة واحدة حكيمة وعادلة تجسدت حاليًا فى آية الله الخومينى الأعلى... لقد فضئنا الدين والحرية والكرامة على الإهانة والخضوع المستمر لأمريكا وحلفائها والصهيونية وحلفائهم الكتائبيين. لقد نهضنا لتحرير بلادنا، ولكى نطرد الإمبريالية والغزاة منه ولنأخذ مصيرنا فى أيدينا "(٢٤).

لقد امتدت علاقات الولايات المتحدة مع لبنان عشرات السنين، وتضمنت حضوراً تعليمياً وتبشيرياً وتجارياً ودبلوماسياً. ومع هذا فإن الولايات المتحدة كانت تزود إسرائيل بالطائرات والأسلحة ولم تحاول إدانة الغزو الإسرائيلي للبنان سنة ١٩٨٢م واحتلال إسرائيل للبنان في الأمم المتحدة. وكان كثيرون من اللبنانيين يعتبرون الولايات المتحدة شريكا تكتيكيا لإسرائيل في اجتياح لبنان، كما أنها استمرت في تأييد الرئيس اللبناني أمين الجميل، الذي كان الشيعة المتشددون يعتبرون في نظامه غير معبر عنهم وغير شرعي، وهكذا بدا بالنسبة للكثيرين في

سنة ١٩٨٥م، أن القوة متعددة الجنسيات جزء من المشكلة وليست حلاً-لأنها تحمى حكومة الجميل والمصالح الإسرائيلية.

برهنت سنة ١٩٨٢م أنها نقطة فارقة في السياسات الشيعية. فبالإضافة إلى الغزو الإسرائيلي شهدت هذه السنة انقسامًا في حركة أمل، وتثوير الحركات والسياسات الشعبية الشيعية، ومعها تحد رئيسي لسيطرة أمل على النشاط السياسي الشيعي. وعندما وافق نبيه بري على المشاركة في لجنة الخلاص الوطني، وهو تحالف مع المجموعات الدينية والمذهبية الأخرى، بعد الغزو الإسرائيلي سنة ١٩٨٢ م بقليل، تحدى زعامته حسين موسوى، وهو مدرس سابق وعضو مجلس قدادة أمل. واتهم موسوى برى بالتعاون مع إسرائيل ورفض هدفه الوطنى العلماني في إقامة دولة متعددة الديانات. وانشق وانسبحب إلى بعلبك في وادي البقاع حيث كون حركة أمل الإسلامية، وهي منظمة مقاتلة تأثرت بشدة بإيران الخوميني والتزمت بإقامة الجمهورية الإسلامية في لبنان. وكانت بعلبك بالفعل مركزًا للنشاط الشيعى الإيراني المقاتل. إذ كانت إيران قد أرسلت ألفا وخمسمائة من الحرس الثورى (بازداران) إلى لبنان سنة ١٩٨٢م بعد الغرق الإسرائيلي بقليل لمساعدة المقاومة. وهناك قدموا التدريب والمساندة لحزب الله، وهو تنظيم ثوري شيعي يستلهم إيران برز فى أعقاب الثورة الإيرانية، ولكنه برز في الصدارة فقط ردًا على الغزو الإسرائيلي سنة ١٩٨٢م(٥٦).

وعلى العكس من أمل، وأمل الإسلامية، كانت زعامة حـزب الله زعامة دينية ترتكز على المساجد، وقاد شباب رجال الدين الشيعة الموالون لإبران جماعات من الشبان والمهنيين في شبكة من الميليشيات الفضيفاضية التنظيم. وكان الكثيرون من أولئك المشايخ قد تعلموا في النجف بالعراق خلال الستينيات والسبعينيات، حينما كانت مركزًا للتعليم الإسلامي وأيضنا للفكر الإسبلامي النضبالي. ومن بين أيات الله العراقيين البارزين كان محسن الحكيم وياقر الصدر، اللذان أنضم السهما سنة ١٩٦٥ أمة الله الخوميني. وهناك تلقى الطلاب اللبنانيون، الذبن جلسوا إلى جوار زملائهم القادمين من كل أنحاء العالم الإسلامي الشيعي لكي يدرسوا في محافل النجف، رؤية عالمية إيديولوجية تعارض الطرائق الغربية وتضع الإسلام بديلاً عن القومية والشيوعية. وكان رجال الدبن الكبار يحاضرون ويكتبون في موضوعات مثل الحكومة الإسلامية والشريعة والاقتصاد والثورة. وحدث في النجف سنة ١٩٧٠م أن ألقى أبة الله الخوميني محاضراته حول طبيعة الحكومة الإسلامية وحكم رجال الدين. وعلى الرغم من أن هذه المحاضرات لم تلق سوى قدر قليل من الاعتراف أنذاك، فإنه بحلول سنة ١٩٧٩م كانت الفكرة قد تحولت إلى حقيقة في إيران ما بعد الثورة وصارت مصدرًا للإلهام والإرشاد لكثيرين من الشيعة في لبنان. وبالنسبة لشباب رجال الدين الشيعة اللبنانيين، صار الخوميني وإيران بمثابة العرَّاب الروحي والمالي. وكانت الملصقات وصور أية الله الخوميني موجودة في المساجد والبيوت، وعلى

الحوائط العامة، وفي المسيرات والاجتماعات الحاشدة. وكانت خطيه وكتاباته تلك المحاضرات مصدرًا الخطب الدينية والسياسية، وبينما كانت صورة موسى الصدر تحكم صحف حركة أمل، فإن صورة الخوميني أيضاً احتلت الصدارة في جريدة حزب الله. ومثلما كان الحال في إيران، ارتدت النساء الحجاب وأطلق الرجال لحاهم، التي اعتبرت علامة على الهوية الإسلامية، اقتداء بالنبي، وسافر زعماء حزب الله بانتظام إلى إيران، مثلما سافر الرسميون الإيرانيون إلى لينان. وصارت السفارة الإيرانية في دمشق (كانت سوريا إحدى البلاد العربية القليلة التي كانت حليفًا لإيران) مركزًا لتنظيم وتنسيق الدعم الإيراني (التدريب والمال والأسلحة) للعنف السياسي. وقدمت إيران التدريب والدعم المالي لعمليات حزب الله العسكرية وخدماته الاجتماعية. وبحلول سنة ١٩٨٧م كان تقدير قيمة المساعدات الإيرانية بحوالي عشرة ملايين من الدولارات شهريًا. وكانت المواد الإيرانية تستخدم في تدريب وتلقين جيل جديد من المجاهدين. وفي الوقت نفسه كسب حزب الله قلوب وعقول مؤيدين جُدد، كما حاز على تأييد أخرين من خلال برنامج فعًال مؤثر المساعدة الاجتماعية شملت الإسكان والمدارس والمستشفيات والعبادات والمحلات التعاونية والمساعدة المالية والمنح الدراسية لضحايا الحرب. وقدّرت بعض التقارير أن حزب الله قدم منحًا دراسية لحوالي أربعين ألف طالب(۲۹).

تنظيم حزب الله وقيادته :

من الناحية التنظيمية، كان حزب الله حركة إيديولوجية فضفاضة التنظيم أكثر منه حزيًا سياسيًا، وعلى العكس من التنظيم السياسي لحركة أمل، كان حزب الله، بتوحده مع زعيم واحد، وعضويته الثابتة، اتحادًا بن مجموعات وميليشيات ذات عقليات متشابهة، منتشرة في كافة الأرجاء المجاورة، في القرى ويلدات بيروت ووادى البقاع وجنوب لنان. ويحلول الثمانينيات كان حزب الله يضم عددًا من المجموعات الثورية. حركة أمل الإسلامية، ومنظمة جُند الله، وفيلق استشهاد الحسين، ومنظمة العدالة الثورية، وجماعة الجهاد، وكانوا جميعا بشتركون في رؤية ويرنامج مشتركين ؛ تقويض الدولة اللبنانية وخلق دولة إسلامية مكانها، قبول إيران والخوميني مثالين يحتذي بهما، واتفاق على، أن أعداها هم الحكومة اللبنانية، والطوائف الدينية الأخرى، والولايات المتحدة وفرنسا، وكذلك الحكومات العربية الموالية للغرب مثل العربية السعودية والكويت؛ والاعتقاد بأن القضاء على «أعداء الله» فرض ديني يستوجب الجهاد، والشهادة والتضحية بالنفس. وكان هناك قادة كثيرون، بدلاً من قائد واحد. وبينما كانوا يتعاونون في العمليات المشتركة، فإنهم مارسوا أبضًا حرية التصرف على انفراد. وصار حزب الله أقوى بنيانًا، مع مجلس شوري أعلى من رجال الدين وقادة الميليشيات كما كانت هناك مجالس ولجان محلية. وعلى أية حال، بقى حرْب الله مظلة جامعة أكثر منه حركة محكمة التنظيم:

«أريق قدر كبير من الأحبار على موضوع من يقود حزب الله، ولكن الحقيقة أننا - فى أفضل الأحوال- نتعامل مع قيادة جماعية تقود فصائل وعُصب مختلفة. وحتى إيران يجب أن تداهن بدلاً من أن توجه وتأمر فى مثل هذه البيئة. وبعبارة أخرى، فإنه على الرغم من صلاتهم بإيران، سيكون من الخطأ أن نؤكد أن العُصب داخل حزب الله تفتقر إلى قدر معقول من الحرية «(٢٧).

وعلى مر السنين برز عدد من كبار القادة، لاسيما الشيوخ عباس الموسوى (قتل في سنة ١٩٩٢م) وصبحى الطفيلي، راغب حرب، وخاصة محمد حسين فضل الله، وربما يكون الشيخ فضل الله (ولد سنة ١٩٢٥م) أبرز رجال الدين الشيعة في لبنان، فهو باحث ديني امتدت شهرته وأتباعه خارج حدود لبنان. وعلى الرغم من أنه أصر على أنه أسر القائد ولا حتى عضواً في حزب الله، فإنه يعتبر لدى الكثيرين المرشد الروحي للحزب (٢٨١). وإذ كان مولوداً في النجف حيث تلقى تعليمه، فإنه عاد إلى لبنان وطن والديه سنة ١٩٦٦م، حيث حقق بسرعة شهرته باعتباره مرجعاً دينياً بارزاً. وإذ كان خطيبًا مفوهاً، فقد كان يجتذب جموعاً حاشدة إلى مسجده في بيروت. وعلى الرغم من أنه كان يجتذب جموعاً حاشدة إلى مسجده في بيروت. وعلى الرغم من أنه كان في الأساس باحثاً دينيًا، فإن تجربة الحرب الأهلية اللبنانية والثورة ألإيرانية أثرت على انخراطه في النشاط السياسي (٢٩١). ومثل أية الله الخوميني، وموسى الصدر، وغيرهما من زعماء الناشطين الشيعة، يمزج الخول الله بين البحث الديني التقليدي وبين إعادة تفسير قوى التاريخ

الإسلامى والعقيدة الإسلامية يؤكد على النشاط السياسى والإصلاح الاجتماعى: «إننا كمسلمين نعتبر أن السياسة جزء من حياتنا الشاملة، لأن القرآن يؤكد على إقامة العدل باعتباره تكليفًا إلهيًا... وبهذا المعنى، فإن ممارسة المؤمن للسياسة نوع من الصلاة (١٠٠). وهكذا كتب تفسيرًا متعدد الأجزاء للقرآن، وألف أيضا «الإسلام ومنطق القوة» و«المقاومة الإسلامية». ورسالته ترفض الاستكانة في مواجهة الحالة المقهورة لحياة الشيعة وتحض على النضال ضد الظلم الاجتماعى: «على المسلمين أن يشنوا (ثورة إسلامية)... تحت قيادة العلماء الذين تضمن معارفهم ونزاهتهم النصر على قوى الكفر الشيطانية «(١٤).

وفضل الله من الناشطين ولكنه ينكر أي دور سياسي رسمي : «إننى خادم للأمة، أعمل من أجل المسلمين وغير المسلمين، ولى مؤيدون حتى بين السنة لأننى أتحدث عن الإسلام باعتباره حركة لإقامة الحرية والعدل (٢٤٠). ومشورته مطلوبة، على الرغم من عدم الأخذ بها على الدوام، وغالبًا ما يتحدث بوضوح دفاعًا عن حزب الله والجماعات المرتبطة به. وحينما تكون هناك تناقضات أو عدم توافق بين ما يقوله فضل الله وما يفعله حزب الله، فإنه يكون من الصعب أن نعرف إلى أى مدى يرجع هذا إلى اختلافات أصلية تتعارض مع مراوغات فضل الله.

ومن الناحية الإيديولوچية، يختلف توجه حزب الله الثورى الإسلامى عن موقف حركة أمل الأكثر إصلاحية ووطنية. فعلى حين يطالب حزب الله بدولة إسلامية، ظلت حركة أمل تحترم كيان الدولة اللبنانية وعملت

لتحقيق دولة متعددة المذاهب فيها توزيع أكثر عدالة للسلطة. وتتناقض قيادة حزب الله الدينية، وعلاقاته الوثيقة مع إيران، ومظهره الإسلامي الواضح، وإيمانه «بمسيرة الإمام الخوميني»، مع صورة حركة أمل التي تخلو من رجال الدين، وتبدو أكثر غربية واعتدالاً. وبينما ينتهج حزب الله نهجًا أكثر عالمية وبولية ووعيًّا بالذات الإسلامية، فإن حركة أمل تقنع بأن تركز فقط تقريبًا على المصالح الوطنية. ويوضع اسم حزب الله هويته الأممية باعتباره حركة لكل المسلمين تمتد إلى ما وراء حدود لبنان. ومثل حركة الخوميني في إيران، يرى حرب الله في نفسه جزءًا من ثورة إسلامية على اتساع الدنيا ويعلى من شأن القضايا الإسلامية مثل تحرير فلسطين(٤٣). تكشف تعليقات الشيخ فضل الله على التناقض في علاقات كل من حزب الله وحركة أمل مع الفلسطينيين عن الفروق بين اهتمامات حزب الله الأكثر عالمية وإسلامية والتزام حركة أمل الضيق الوطني: «إن استراتيجية حرّب الله هي استراتيجية الجهاد التي تصير على أن وجود إسرائيل في فلسطين غير شرعي... أما بالنسبة لأمل فإنها ربما تعتبر تحرير الجنوب واجبها الوحيد»⁽¹¹⁾.

الصراع بين حزب الله وحركة أمل:

مثل الناشطين في إيران، استخدم حزب الله عقيدة الشيعة في التضحية بالنفس والشهادة في خدمة الجهاد ضد القهر والظلم. وفي

بعض الأوقات اتخذ هذا شكل الانتحار المفرع وتفجير السيارات في هجمات ضد الأهداف الغربية والإسرائيلية. وكانت هناك سلسلة من التفجيرات الانتحارية ضد السفارة الأمريكية، والمعسكرات الفرنسية والأمريكية، والمصالح الغربية خلال عامي ١٩٨٢ – ١٩٨٤م وقتل أكثر من ٢٥٠ فردًا من مشاة البحرية الأمريكية في تفجير في أكتوبر سنة ١٩٨٢م بثكناتهم في ضواحي بيروت، كذلك تم استهداف القوات الإسرائيلية من سنة ١٩٨٢ إلى سنة ١٩٨٥م. وكان انسحاب القوة متعددة الجنسيات من بيروت وتراجع القوات الإسرائيلية إلى الحزام الأمني في الجنوب اللبناني قد حسنًا صورة حزب الله باعتباره أكفأ المدافعين عن الحقوق والمصالح الشيعية.

وقد شكل استخدام حزب الله للقوة ونجاحه ضغطًا مستمرًا على حركة أمل، التي كانت تنافسه بشكل مطرد على قلوب الشيعة وعقولهم، بحيث تتخلى عن الاعتدال وتثبيت قدرتها على القتال وفعاليتها. كان انقسام أمل سنة ١٩٨٢ وتصاعد سيادة المنظمات الراديكالية مثل حزب الله، قد قضى على ميزة سبق أمل في الدفاع عن المصالح الشيعية. وقد أدت الفروق الإيديولوجية والسياسية بين الجماعتين إلى المواجهات والصراع المسلح وغالبًا ما تقاتلا ضد بعضهما بدلاً من أن يقاتلا عدوًا

اختلفت حركة أمل مع حزب الله والجماعات المرتبطة به حول موقفها من الغرب وإسرائيل. إذ كان برى يسافر بشكل منتظم إلى

الولايات المتحدة، حيث كان بحمل البطاقة الخضراء باعتبارها مقيمًا أجنبيًا وحيث كانت زوجته السابقة وأولاده بقيمون. كانت سياسة أمل أكثر تركيزًا في اهتماماتها حول سياسة الولايات المتحدة والتدخل الإسرائيلي، وهو ما كان يتناقض بحدة مع عداء حزب الله المطلق ضد الأمربكان وصبحاته القتالية «الموت لأمريكا». واصطدمت حركة أمل بالثوريين الإسلاميين حول خطف طائرة TWA 847 سنة ١٩٨٥، وحول خطف الرهائن واحتجازهم، ولاسيما خطف وإعدام الكولونيل وليم هيجينز من قوات الأمم المتحدة لحفظ السلام في لبنان سنة ١٩٨٩. وقد عمل بري على إطلاق سراح المسافرين على طائرة تي دبليو إيه. وعلى العكس من حزب الله، الذي رأى في وجود الأمم المتحدة شكلا أخر من أشكال التدخل الأجنبي (خاصة الأمريكي والإسرائيلي)، كانت حركة أمل ترى أن وجود الأمم المتحدة ضروري لإعادة الاستقرار في الجنوب اللبناني وسعت إلى ضمان سلامة قوات الأمم المتحدة. وقد أدى اختطاف هيجينز إلى إشعال معركة عنيفة بين ميليشيات حزب الله وحركة أمل للسيطرة على غرب بيروت وجنوب لبنان. وعلى الرغم من أن سوريا كانت حليفًا لإيران، فإنها كانت تساند حركة أمل بشكل متزايد لأن دعوة حزب الله إلى إقامة دولة إسلامية كان يهدد النفوذ السوري في لينان.

استمرت الاختلافات بين حركة أمل وحزب الله حتى نهاية الحرب الأهلية اللبنانية. وبينما انضمت أمل مع جماعات دينية أخرى في قبول

اتفاق الطائف الذي عقد بسعى من السعودية، الذي برهن على كونه توزيعًا أكثر عدالة للسلطة (بينما احتفظت المارونية برئاسة الجمهورية)، ظل حزب الله على صلابته في رفضه للاتفاقات. وقد تأثرت قوة حزب الله تأثرًا عنيفًا بإعادة السلام إلى لبنان كما تأثرت علاقاته مع إيران. فمع موت آية الله الخوميني ونهاية الحرب الإيرانية العراقية، بدلت حكومة إيران أولوياتها، وركزت على التطور الداخلي والتجارة الدولية. كما أن رئيس إيران الجديد هاشمي رافسنجاني، انتهج سياسة خارجية أكثر نفعية وأقل تشددًا وأوقف الدعم عن التصدير العنيف للثورة، وأدان احتجاز الرهائن. وتوقفت المساعدة التي كان حزب الله يحصل عليها من إيران بشكل مؤثر وتصاعدت عزلته. وفي الوقت نفسه ضغطت سوريا إيران بشكل مؤثر وتصاعدت عزلته. وفي الوقت نفسه ضغطت سوريا وقدان الحماية السوفيتية، سعت سوريا إلى إخفاء صورتها الإرهابية وتحسين علاقاتها مع الغرب.

وكما كان الحال فى مصر، أدت الحقائق الاجتماعية السياسية إلى تفريخ عدد من الحركات الإسلامية فى لبنان. وفى أوساط الشيعة كانت الفروق بين الأغنياء والفقراء وتهميش الجماهير الشيعية، بمثابة التربة الخصبة لكل من الحركات الإصلاحية والثورية. ومن المثير السخرية، أن الإيرانيين قد أثروا على تشكيل كل من حركة أمل وحزب الله. إذ كانت حركة أمل تدين بأصولها وإلهامها لموسى الصدر، كما أن حزب الله، كان مدينًا من الناحية الإيديولوجية والمالية لآية الله الخوميني. بيد أنه

على الرغم من أرضيتهما المشتركة، فإن حركة أمل انتهجت نهجا إصلاحيا داخل الدولة القائمة، على حين رفض حزب الله الماضى وسعى إلى فرض رؤيته عن النظام الإسلامى. وبينما كانت حركة أمل، على الرغم من عدم معارضتها للنضال المسلح، حريصة على إقامة علاقات مع الغرب، فإن حزب الله كان يرفض «الشيطان الأكبر» ومضى بجسارة لفرض دعاواه من خلال العنف والإرهاب.

السياسات الإسلامية في المغرب:

على مدى معظم سنوات الثمانينيات، وعندما كان انتباه العالم منصبًا على إيران وليبيا، الخومينى والقذافى، فإن عددًا قليلاً من الدراسات أخذت الإحياء الإسلامى فى شمال أفريقيا مأخذ الجد. والواقع، كما لاحظ الكثيرون، «يمكن أن يكون الإحياء الإسلامى قد حدث فى الشرق الأوسط، ولكن لم يحدث أبدًا فى شمال إفريقيا الناطق بالفرنسية، إن لم يكن التابع لها: الجزائر وتونس والمغرب » إذ إن النظم الاستبدادية هناك كانت تمنع الأحزاب الإسلامية والمنظمات السياسية. وبينما كانت الجزائر تعترف بالإسلام فى دستورها، فإنها كانت تعتبر دولة اشتراكية متشددة فى الأساس، تخضع اسيطرة حازمة من زعامة علمانية. أما تونس تحت حكم الحبيب بورقيبة فكانت دولة حديثة غربية التوجه. وفى متابعته لعملية التحديث قام بورقيبة علنًا بالإفطار فى

رمضان وجرَّم تعدد الزوجات (بعد أن كان يخضع لقيود بسيطة) أما زعيم المغرب، الملك الحسن، فقد ظهر نجاحه في المزج بين البعد الديني وشرعيته السياسية مع اتجاه غربي قوى وسيطرة محكمة على أية وكل معارضة.

وبنهاية الثمانينيات، على أية حال، أوضحت سياسة الانتخاب أن المعارضة السياسية الأساسية في تونس والجزائر معارضة إسلامية: حركة الاتجاه الإسلامي أو حزب النهضة في تونس وجبهة الإنقاذ الإسلامية في الجزائر. وعلى الرغم من أن حزب النهضة كان ممنوعًا من أن يمارس دوره كحزب سياسي فإن أعضاءه كسبوا ١٧٪ من أصوات الناخبين، وفي بعض المناطق الصضرية وصلوا إلى ٤٠ بالمائة في الانتخابات الوطنية التي تسيطر عليها الحكومة في أبريل سنة ١٩٨٩م. وقد صدُمت الجزائر، ومعظم دول العالم الإسلامي في الواقع، حينما حققت جبهة الإنقاذ الإسلامية، في غضون سنة واحدة، انتقالها من مجرد حزب خارج على القانون إلى تحقيق نتيجة مذهلة وكاسحة في الانتخابات البرلمانية الانتخابات البرلمانية.

كانت الحركات الإسلامية في المغرب، شأنها شأن معظم العالم المسلم، قد طورت شكلاً إسلاميًا جديدًا أو حديثًا في التنظيم. وعلى النقيض من التنظيمات التقليدية، مثل الطرق الصوفية وجماعات العلماء التي كانت نشيطة في النضال الوطني، فإن التنظيمات الإسلامية

الحديثة الناشطة كانت زعاماتها من المدنيين وليس من رجال الدين، كما أنها ذات قواعد حضرية، وتسعى أساسًا بين الطلاب والمهنيين المتعلمين، على حين تجتذب أيضا أعضاء من أفراد المهن التقليدية (التجار والحرفيين). وكانت معظم هذه التنظيمات، في مرحلتها التكوينية قد تأثرت على نحو خاص بوعضات نجوم الحركة الإسلامية المعاصرة: مولانا أبو الأعلى المودودي، وحسن البنا، وسيد قطب. وبالإضافة إلى ذلك فإنها اعتمدت على المصلحين الإسلاميين الأوائل مثل ابن حزم، وابن تيمية وكذلك الناشطين الإسلاميين وزعماء الوطنيين في القرن العشرين بلغرب مثل مالك بن نبى وابن باديس. ومثل أقرائهم في أجزاء أخرى من العالم المسلم، في السنوات الحديثة، حيثما تسمع الحكومات، كان النشطاء الإسلاميون قد انتقلوا من الهامش إلى المركز وصاروا أنذاك يشاركون في الانتخابات والمجرى العام المجتمع. وكانت معظم هذه الجماعات تحبذ العمل داخل النظام بدلاً من استخدام العنف الوصول المالطة.

وغالبا ما يقدم المغرب مثالاً ممتازًا على تطور العديد من الحركات الإسلامية، وقد تطورت الحركات الإسلامية هناك من جمعيات للقرآن أو ثقافية دينية إصلاحية غير سياسية صغيرة نسبيًا، إلى أن تعمل كحركات اجتماعية حديثة وأحزاب سياسية، مشاركة أو تنظيمات سياسية تتبنى القضايا الشعبية، مثل التحررية السياسية، وفرص العمل، والخدمات الأفضل، ونزاهة الحكومة، وحقوق الإنسان، وتوزيع

أكثر عدالة للثورة، والتأكيد الأكبر على الهوية العربية الإسلامية. وهي تضم الآن الجيل الأول والجيل الثانى من الأعضاء المتعلمين من أبناء الطبقة الوسطى، وعلى قدر جيد من التنظيم والفكر. وفي الوقت نفسه، فإن كلاً من القيادة والكوادر والأعضاء كانت تضم تنوعًا من الاتجاهات الدينية والسياسية والتعليمية - المحافظين والإصلاحيين، المعتدلين والمتشددين. وتكشف حالة حركة الاتجاه الإسلامي في تونس عن طبيعة الحركات الإسلامية في المغرب ومخاطر التنوير.

تونس والحركة الإسلامية:

على مدى معظم فترات تاريخ تونس منذ استقلالها سنة ١٩٥٦ إلى سنة ١٩٨٧م، لم يحكمها غير حاكم واحد، هو الحبيب بورقيبة «المجاهد الأكبر» فى نضال تونس الوطنى. وكان يحكم دولة موحدة ذات حزب سياسى واحد على مدى أكثر من ثلاثين سنة. وأكثر من أى حاكم مسلم أخر، باستثناء أتاتورك فى تركيا الذى أسس دولة علمانية تمامًا، وضع بورقيبة تونس على طريق تحديث كان مواليًا للغرب وعلمانيًا بشكل حاسم، وصار صديقًا قيمًا لكل من فرنسا والولايات المتحدة. وحب تراث تونس العربى الإسلامى فى ظل الثقافة الرسمية فرنسية الاتجاه. وكانت الفرنسية بدلاً من العربية لغة الحكومة الرسمية، والتعليم العالى، وبثقافة النخبة ومجتمعها. وفى حرص قلَّص بورقيبة من حضور الإسلام

وتأثيره. فبعد الاستقلال بوقت قصير، مررت تونس قانوبًا للأحوال الشخصية (١٩٥٧م) مضي إلى شيوط أبعد من أي بلد مسلم أخر باستثناء تركبا العلمانية في حظر تعدد الزوجات بدلاً من تقييده بشكل سبط. بل أن ما هو أكثر رمزية على تناول بورقيبة للدين والتحديث وقيوله الكامل للقيم الغربية، كان إلغاء المحاكم الشرعية، ومنع أرتداء الحجاب، ومحاولته حث العمال على تجاهل صباح رمضان، الذي كان يشرب خلاله كوبا من عصير البرتقال على شاشة التليفزيون. وقد ذمَّ التأثيرات الضارة للصباء خلال ساعات النهار، زاعمًا أنه يؤثر على الإنتاجية الوطنية والتطور الاقتصادي. وتم إغلاق جامع الزيتونة، وهو مركز مشهور للتعليم الإسلامي في شرق أفريقيا والعالم الإسلامي. وتم اضعاف علماء الدين، بدلاً من احتوائهم بواسطة الحكومة كما هو الحال في كثير من البلاد المسلمة. وبالنسبة لبورقيبة، كان الإسلام يمثل الماضم، ؛ وكان الغرب هو أمل تونس الوحيد لمستقبل متمدن. ولاغرو، إذن، أن استنتج الخبراء أن «تونس التي كانت تاريخيًا أكثر البلاد العربية انفتاحًا ويحر متوسطية، لايمكن أن تكون موضعًا لانتفاضة اسىلامىة»^(ە1).

يمكن ملاحظة تطور الحركات الإسلامية بوصفها انعكاسًا الحياة الشخصية، والأحوال الاجتماعية وسياسات الحكومة وتصرفاتها بشكل واضح في كل مرحلة من مراحل تطور كبرى الحركات الإسلامية في

تونس (من تشكيلها حتى تحولها)، وهي حركة الاتجاه الإسلامي، أو حزب النهضة، كما هو اسمها اليوم.

إذ إن حياة زعيمها الأعلى، راشد الغنوشى، تسير على نموذج حياة الكثيرين من الناشطين من أبناء جيله:

١- تعليم تقليدى ثم تعليم حديث، لكن مع تركيز واضبح على اللغة
 العربية بدلاً من الفرنسية.

٢- حماسة شبابية ومشاركة في حركة القومية العربية بزعامة جمال عبد الناصر.

٣- ما تلى ذلك من ارتباك وأزمة هوية حينما خسرت القومية
 العربية جدارتها بسبب الهزيمة العربية المريرة في حرب سنة ١٩٦٧م.

٤- التحول عن القومية العربية والعودة إلى الإسلام، ولاسيما إلى رؤية عالمية إيديواوجية إحيائية بفضل حسن البنا وسيد قطب ومولانا أبو الأعلى المودودي.

٥- رد فعل سلبى قوى تجاه قرينه المباشر صاحب الثقافة والقيم الغربية، وإعادة مواصة أعمق لتراثه العربي- الإسلامي بعد الدراسة في فرنسا.

٦- اتخاذ الدور المزدوج للقيادة بوصف مدرسًا وناشطًا، وهو مسار يشبه مسار ناشطين كثيرين آخرين مثل حسن البنا وسيد قطب

فى مصر، والمودودى فى باكستان، وزعماء العصر الحديث مثل عبد السلام ياسين فى المغرب، وعباسى مدنى فى الجزائر، وحسن الترابى فى السودان.

٧- ما تلى ذلك من التحقق من الصلة المحدودة بين الناشطين فى الخارج، الذين كانت رؤيتهم واستراتيجياتهم محكومة بتجاربهم المحلية، ومن ثم الحاجة إلى وضع الرسالة والإيديولوجية الإسلامية فى سياقها.

۸- وينتج عن هذا التحول من الميل نحو الإخوان المسلمين المصريين إلى حركة أكثر تمركزًا في تونس ومن النشاط المقاتل المستوحى من سيد قطب إلى نشاط أكثر براجماتية واعتدالاً وتوافقًا مع البلاد.

وقد تشكل تطور الغنوشى وتطور الصركة الإسلامية فى تونس بالحوادث التى جرت فى السبعينيات، وكانت الأسباب أو التأثيرات عديدة: الصدع الذى أحدثته هزيمة ١٩٦٧م وسقوط جدارة القومية العربية: البطالة المنتشرة ونقص الطعام الناتج عن فشل الحكومة وبرنامجها الاشتراكى المخطط لتطوير الاقتصاد (لاسيما تجميع الأرض الزراعية من ١٩٦٧ إلى ١٩٧٠م): الاضطرابات الوطنية وحوادث الشغب بسبب الطعام سنة ١٩٧٨؛ إعادة ظهور الإسلام والمنظمات الإسلامية مثل جماعة الإخوان المسلمين المصرية والجماعة الإسلامية فى باكستان فى مجالات السياسة فى العالم المسلم؛ استخدام السعودية

وليبيا عائدات البترول لزيادة نفوذهما في العالم المسلم ؛ والثورة الإيرانية.

وإذ كانت الحكومة التونسية، قلقة برغبتها فى أن تنأى بنفسها عن إخفاق سياساتها الاشتراكية فى الستينيات، فقد أخذت تنتهج سياسة تحرر اقتصادى فى السبعينيات، كما أظهرت قدرًا أكبر من الاهتمام بإحياء هوية تونس العربية الإسلامية وتراثها. وإعادة التأكيد على هذه الهوية انعكست فى تأسيس الجمعيات الثقافية، ولاسيما جمعية الحفاظ على القرآن الكريم فى جامع الزيتونة المبجل فى تونس، وفى نمو جماعات الطلاب ذوى الاتجاه الإسلامي بالجامعات والمدارس الثانوية، وهو ما أسهم فى نمو حركة الإحياء الإسلامي. كذلك أثر التأكيد المتجدد على الهوية الإسلامية إيديولوجيًا بقوة بالإخوان للسلمين فى مصر. وكانت كتابات الإخوان المسلمين من أمثال حسن البنا وسيد قطب ومحمد قطب ومحمد الغزالي متاحة بالفعل كما كان لها تأثير قوى على الحركة الإسلامية الجنينية فى تونس.

وبرهن راشد الغنوشي على كونه خطيبًا شعبيًا وزعيمًا للشباب. وقد اجتذب جموعًا حاشدة من بين الطبقة العاملة الفقيرة للاستماع إلى خطبه عندما كان ينتقل من جامع إلى آخر كما اجتذب الطلاب من مدرسته لحضور المناقشات الأسبوعية التي كانت تديرها جمعية الحفاظ على القرأن الكريم. وكانت الجمعية مكرسة لتحسين وترقية تراث تونس العربي – الإسلامي وتمتعت برعاية الحكومة وإشرافها ووجد بورقيبة

أنها طالما بقيت جمعية تقافية غير سياسية فهى مفيدة للتصدى في وجه ناقديه اليساريين.

وبالنسبة الغنوشى، كان التعليم والدعوة والمشاركة فى الجمعية جوانب متداخلة فى مهمته لاستعادة جذور تونس وحضارتها العربية الإسلامية، وقد عكست تجربته وتجارب كثيرين غيره ليسوا من طبقة النخبة أزمة الهوية العميقة فى تونس ومصدر ضعفها : «أتذكر أننا تعودنا أن نشعر كما لو كنا غرباء فى بلادنا. لقد تعلمنا باعتبارنا عربًا ومسلمين، بينما كنا نستطيع أن نرى أن البلاد قد صيغت كلها على نموذج الهوية الثقافية الفرنسية. وبالنسبة لنا كانت الأبواب مغلقة فى وجه أى تعليم أعلى لأن الجامعات كانت متغربة تمامًا. وفى ذلك الوقت، كان أولئك الراغبون فى مواصلة دراستهم بالعربية يضطرون إلى الذهاب إلى الشرق الأوسط» (٢٤١).

وقد اعتمدت خطب الغنوشى وكتاباته بشدة على التفاسير والرؤية الإيديولوجية لناشطين من العلماء المسلمين مثل مولانا المودودى، وحسن البنا، وسيد قطب وأخيه محمد قطب، ومالك بن نبى، ومحمد إقبال. وكانت رسالته تدين التخلف السياسى والاجتماعى والاقتصادى والثقافى للمجتمع التونسى، وفقدانها للهوية والأخلاق بسبب تبعيتها واعتمادها على مجتمع غربى مفلس أخلاقيًا مأزوم، والحاجة إلى العودة للإسلام. وكان الجناة المذنبون هم الغرب وحكومة بورقيبة والنخب التونسية وكان الجناة المؤسسة الدينية التقليدية، التى احتوتها الحكومة، وكانت

تدعو إلى إسلام جامد بدلاً من الإسلام الحيوى. وكان الغنوشى يعتقد أن أهل تونس والعالم المسلم، بل والعالم الثالث فى الحقيقة، هو الإسلام. وعلى أية حال، فإنه خلال الفترة من ١٩٧٠ إلى ١٩٧٨ م بقيت الصركة الإسلامية ورسالتها مهتمة أساسًا بالتغير الدينى الثقافى فى المجتمع. إذ إن الغنوشى ومجموعة صغيرة من زملائه، من بينهم عبد الفتاح مورو، وهو محام وناشط، تابعوا أهدافهم فى داخل سياق جمعية الحفاظ على القرآن الكريم. وباعتبارها رسميًا حركة غير سياسية دينية ثقافية، فإنها لم تكن تمثل سوى قدر قليل من التهديد للحكومة. وقد حجبت المناقشات والأنشطة الرسمية للجمعية الوعى السياسى وقد حجبت المناقشات والأنشطة الرسمية للجمعية الوعى السياسى والتسييس الفكرى اللذين كانا يسريان بين الغنوشى وزملائه.

وشهدت أواخر السبعينيات تسييسًا مطردًا للحركة الإسلامية استجابة للموقف الداخلى في تونس والأحداث في إيران. ومثلما هو الحال في كثير من أنحاء العالم المسلم، برهنت الفترة من سنة ١٩٧٨ إلى سنة ١٩٧٩م على أنها نقطة تحول سياسية في تاريخ الحركة الإسلامية بتونس. وقد أبرز استخدام بورقيبة الجيش ليسحق بوحشية مظاهرات الاحتجاج في يناير سنة ١٩٧٨م، ثم انتصار ثورة إيران الإسلامية سنة ١٩٧٩م، إخفاقات المجتمع التونسي العلماني المتغرب وألهب حماسة الكثيرين للعودة إلى الإسلام. وتصاعدت المواجهة بين الحكومة والاتحاد التونسي العام للشغل (اتحاد العمال) لتضل إلى المضراب عام في ٢٦ يناير سنة ١٩٧٨م، وفيه قتل كثيرون أو جُرحُوا

بأيدى قوات الحكومة. وقد اعتبرت حركة اتحاد الشغل التونسى من جانب البعض أقوى حركة بأفريقيا والعالم العربى، بيد أن الغنوشى والحركة الإسلامية تجنبته وتحاشت أى تورط فيه لأن الحركة الإسلامية كانت تنظر بارتياب إلى صيغ الاتحاد، ولأن اتحاد الشغل التونسى كان تحت سيطرة حزب الدستور الحكومى أولاً، ثم سيطر عليه الماركسيون: «إن المواجهة الاجتماعية بين الأغنياء والفقراء صيغة ماركسية لاتتوافق مع فهمنا للحياة. وفيما بعد تحققنا أن للإسلام أيضا ما يقوله فى المواجهة، وأننا كمسلمين لايمكن أن نبقى غير مبالين بها. إن الإسلام يقدم المساندة للمقهورين» (٧٠٠). ووجد الإسلاميون أنفسهم مجبرين على يقدم المساندة للمقهورين» (٧٠٠). ووجد الإسلاميون أنفسهم مجبرين على إعادة التفكير في أفكارهم واستراتيجيتهم. وعلى حد قول واحد من زعماء حركة الاتجاه الإسلامي، فإنهم كانوا يناضلون مع سؤال «كيف يمكن أن نبت عد هكذا عما يجرى في مجتمعنا على أرض الواقع يمكن أن نبت عد هكذا عما يجرى في مجتمعنا على أرض الواقع وألاً نلعب أي دور في المجتمع؟ «(٨٤).

كانت استجابة الغنوشى وغيره من القادة الكبار في أعقاب الاضطرابات العمالية في يناير سنة ١٩٧٩ قد أبرزت أيضا التوتر داخل الحركة الإسلامية بين الجيل الأكبر وتابعيه من الطلاب، وهو توتر حول الاستراتيجية والمناهج التي ينبغي أن تبرز في النقاط الحرجة في التاريخ. إذ إنه بينما صدر منشور يؤيد مطالب العمال، فإن البيان نفسه أدان العنف، وهي وقفة كانت تتناقض بشدة مع الموقف الأكثر نضالية للطلاب المؤيدين داخل الحركة (٤٩).

وكان للأحوال المتردبة في تونس وموقع الحركة الإسلامية خارج الطبة السياسية أن أقنعت الغنوشي والحركة بالحاجة إلى التحرك لما هو أبعد من العبارات الإيديولوجية العريضة وربط الإسلام مباشرة ويشكل محدد بالمشكلات الحقيقية اليومية للناس سياسيًا واقتصاديا واجتماعيا. إذ يجب النظر إلى الإسلام على أنه منبع ليس للهوية وإنما هو أيضنا مصدر التحرر- لكل من الفرد والمجتمع. هذا الاتجاه الجديد وضع الإسلاميين على طريق الصدام مع الموقف غير السياسي لجماعة الحفاظ على القرآن الكريم: ففي سنة ١٩٧٨ تم طردهم، وأدينوا باعتبارهم رجعيين جامدين (٥٠٠). وأخذ تحول هذه المجموعة الصغيرة نسبيًا من قوة دينية ثقافية إلى حركة اجتماعية سياسية شكله الرسمي بتأسيس الجماعة الإسلامية سنة ١٩٧٩، أي بعد سنة من اضطرابات سنة ١٩٧٨ وفي أعقاب ثورة إيران. ومن الناحية التنظيمية والإيديواوجية، كان الإسلاميون متأثرين بالإخوان المسلمين في مصر والسودان. وهكذا فإن مجموعات غير رسمية حتى ذلك الحين من الناس ذوى التفكير المتشابه، بقودها مؤسسوها وزعماؤها البارزون وتتمركز حول اجتماعات الجماعة والمناقشة، صيارت منظمات أقوى بنيانًا وأوسع مشاركة، لها قواعدها ونظمها وتوجهاتها العامة كما أن لها التزامها بالعمل الاجتماعي.

وأقيمت الجماعة الإسلامية باعتبارها تنظيما وطنيًا يقودها أميرها الغنوشي ومجلس شوري منتخب. ومثل غيرها من المنظمات الإسلامية الناشطة، كان للحركة جانبها العلني وجانبها السرى على السواء. وكان

تحول الحركة الإسلامية إلى منظمة اجتماعية سياسية منغمسة بشكل مباشر فى الشئون السياسية والاقتصادية فى تونس، قد زاد من شعبيتها واستدعى ضغط الحكومة. وقد استدعت حقائق العمل تحت وطأة نظام يزداد عداؤه أن تكون خلايا الحركة سرية، وأن يكون معظم نشاطها سريًا. وكان الغنوشى يدعو فى رسالته إلى إسلام شامل يتعلق بموضوعات الحقوق السياسية والاقتصادية في مساجد تونس، وقد حدد بشكل سليم عقلية الشباب التونسى واهتماماتهم.

«ما الذي يهم شباب اليوم ؟... موقف المعتزلة من صفات الله سبحانه وتعالى... وما إذا كان القرآن الكريم موجودًا أم مخلوقًا ؟ هل أوحى الله بالإسلام لمثل هذا الجدل العقيم عديم الفائدة ؟ إننى أتسالل عن مشاعر طلابنا وهم يدرسون «الفلسفة الإسلامية» التي تقدم لهم حزمة من القضايا الميتة التي لاعلاقة لها بمشكلات اليوم... إننى أقترح أن تعود هذه الأكفان إلى قبورها، وأن تدفن هذه المشكلات الزائفة وأن نتعامل مع مشكلاتنا— في الاقتصاد والسياسة، والحرية الجنسية»(١٥)

واستضافت مساجد تونس تجمعات وقدمت منصات الخطابة التى أمكن من فوقها المساواة بين النضال فى سبيل الإسلام وحاجات الفقراء والمقهورين وشكاواهم. كذلك كانت الحركة تتحدث عن تلك المشكلات فى البيانات والمؤتمرات وجريدتها «المعرفة» التى تأسست سنة ١٩٧٣م، ووفرت الشرعية الدينية لرسالة الحركة الاجتماعية السياسية. وكان الطلاب والعمال على وجه خاص ينجذبون إلى التنظيم الجديد إما

أعضاء أو متعاطفين. وكان الغنوشى والحركة الإسلامية يتحدثون مباشرة فى القضايا الجارية حقوق العمال، وفرص العمل، والأجور والفقر والتغريب فى مواجهة هوية وطنية وثقافية أكثر أصالة، والمشاركة السياسية ويقدمون إسلامًا حيًا بدلاً من «الإسلام المتخفى» الذى واجهه الغنوشى عندما كان طالبًا.

وفى ذلك الحين مزج الغنوشى بين دوره الباكر فى فرنسا داعية مسلمًا وناشطًا اجتماعيا بين العمال الفقراء وبين دوره زعيمًا للشباب. إذ إن الحركة اجتذبت معظم أعضائها من طبقة العمال الوسطى والدنيا فى المناطق الحضرية والريفية. وكانت رسالتها عن الحرية السياسية والنشاط الاجتماعى دفاعًا عن حقوق الفقراء والمقهورين هى التى ساعدت الجماعة الإسلامية على أن تصطف مع الاتحاد التونسى العام للشغل وتكتسب التأييد من داخل صفوفه. وفى الوقت نفسه استهدفت الجامعات والمدارس. ونمت منظمات الطلاب الإسلامية وتكاثرت داخل الجامعة وجذبت الشبان والشابات من كليات العلوم والهندسة بشكل خاص. وعلى الرغم من أنهم اصطدموا بالطلاب الوطنيين العلمانيين العلمانيين العلمانيين.

وفى أبريل سنة ١٩٨١، عندما قامت حكومة بورقيبة بتحويل نظام الحزب الواحد السياسي في تونس ليكون نظام تعددية حزبية، تحولت الجماعة الإسلامية إلى حزب سياسي باسم حركة الاتجاه الإسلامي موضحًا أنه واحد من عدد من الاتجاهات (إسلامية وعلمانية واليسارية، الخ) في المجتمع التونسي. وعبارة «الاتجاه الإسلامي» كان تستخدم بالفعل على ألسنة الجماعات الطلابية بالجامعة وكانوا قد استعاروها من أقرانهم السودانيين.

وعلى الرغم من أن الغنوشى رفض إصدار رخصة تجعل حزبه قانونيًا، فإن حركة الاتجاه الإسلامى واصلت تحديها للدولة العلمانية. إذ إن برنامجها أعاد تأكيد أسلوب حياة تونس العربى الإسلامى وقيمها العربية الإسلامية، وتقييد المظهر الغربى الفرنجى لتونس، وتحسين الديموقراطية، والتعددية السياسية والعدالة الاقتصادية والاجتماعية. وكانت قسوة بورقيبة فى رده على أية معارضة وكل معارضة وسياسات حكومته المقيدة التى استبعدت الكثير من التونسيين، قد أفرخت معارضة دينية وعلمانية اشتركت فى الشكوى وعانت من قدر متساو من القمع. وقد برهنت حركة الاتجاه الإسلامي على فعاليتها فى اجتذاب الكثيرين من غير المسيسين ليس فقط الطلاب والعمال وأعضاء الاتحاد، وإنما أيضًا المهنيين من أبناء الطبقة الوسطى والمدرسين وأساتذة الجامعات والمهندسين والحامين والعلماء والأطباء.

وقد جلب تسييس الحركة الإسلامية حنق الحبيب بورقيبة وغضبه، إذ اعتبرها تهديدًا لحكومته. فقد كان يتسامح مع المنظمات الإسلامية طالما بقيت بعيدًا عن السياسة، ولكى يواجه بها اتهامات ناقديه من الإسلاميين واليساريين. وعلى أية حال، كانت المعارضة السياسية

مسالة مختلفة تمامًا. إذ كان برنامج حركة الاتجاه الإسلامى السياسى الاجتماعى يمثل تحديًا مزدوجًا، لأنه كان يردد أصداء الانتقادات التى وجهتها مجموعات المعارضة (العلمانية) الأخرى التى كانت ترحب بالعمل معها، بل إنها فعلت ذلك باسم الإسلام مما شكل تهديدًا أكبر. وقد جاء هذا التحدى في وقت كان فيه العالم الإسلامي في معظمه يمر بتجرية إحياء الإسلام وكانت حكومات مسلمة كثيرة عصبية بسبب «التهديد الإيراني» – أي قصد إيران المعلن بتصدير ثورتها الإسلامية.

وفى سنة ١٩٨١م، انقضت حكومة بورقيبة، التى وصفها بعض الخبراء بأنها «دكتاتورية إدارية حديثة» (٢٥)، على حركة الاتجاه الإسلامي، وقبضت على الغنوشي وكثيرين من زعمائها وألقت بهم في السجون. وتم تعذيب الكثيرين في السجن ؛ أما أولئك الذين هربوا فقد اختفوا في غياهب السرية أو النفي الاختياري بالخارج. وعلى الرغم من محاولة الحكومة تصوير حركة الاتجاه الإسلامي على أنها حركة رجعية لتعصبين أصوليين وحركة ثورية عنيفة تساندها إيران، فإن الغنوشي كان قد أبعد الحركة عن تجاوزات الثورة وحبذ حلاً تونسيًا بدلاً من الحل الإيراني. وأدان الغنوشي استخدام العنف واختار بدلاً من ذلك أن يعمل من داخل النظام، مؤكدًا على العملية التدريجية للتحول الاجتماعي والمشاركة السياسية باعتبارها وسائل تحقيق هدف حركة الاتجاه الإسلامي بعيد المدي في إقامة الدولة الإسلامية. وكان حريصًا على أن يتكلم عن الإصلاح المؤسسي بدلاً من فرض النظام الإسلامي من أعلى،

وعن الإصلاح الإسلامي بدلاً من تطبيق صيغ العصور الوسطى في الشريعة الإسلامية (٢٥).

وخلال هذه المفترة أكثر من أية فترة أخرى، تحققت حركة الاتجاه الإسلامى من محدودية إيديولوجية الإخوان المسلمين، التى كانت محكومة بأصولها وتجربتها المصرية. وكانت ثمة قناعة متنامية بالحاجة إلى مخاطبة أحوال تونس الخاصة بتطوير إيديولوجية وبرنامج وحلول أكثر تناسبًا مم التجربة التونسية.

وقد أفرخ سجن الكثيرين من القادة قيادة جديدة وبدأت عملية إعادة تقييم. وتم تجنيد الطلاب من المساجد والمدارس. وكانت دعوتهم إلى الإسلام وتعليمهم أركانه. في وقت كانوا يتعرضون للأفكار الذربية في العلوم والتكنولوچيا فإن هؤلاء الطلاب الذين ينتمون إلى الجيل التونسي بعد الاستقلال كان عليهم أن يقروا كتبًا عن الإسلام وعن الشيوعيين. وهكذا قدموا بديلاً عن الشيوعيين والوطنيين داخل الجامعة.

ورفض بورقيبة، مثل أنور السادات وشاه إيران، أن يكبح جماح اتجاهاته الاستبدادية. ففى أخريات حياته كان قد نفى زوجته وابنه ورنيس وزرائه. وفضلاً عن ذلك برهنت المعارضة الإسلامية كونها كريهة لديه بشكل مزدوج، إذ إنها كانت تمثل بالنسبة له تراجعاً فوضوياً إلى الماضى الذى فاض فى وجه كل ما كان يحاول أن يمثله، كما أنها كانت

قوة شعبية كامنة ومحتملة أيضا. وكان كثير من الحكام قد اعتادوا على تصنيف المعارضة الماركسية على أنها ستارة دخانية تحجب أساليبهم القمعية وجميلاً يتزلفون به إلى الغرب ويطلبون مساندته. وفي ذلك الحين انضم بورقيبة إلى أولئك الذين اكتشفوا في الثمانينيات تهديداً كونيا جديداً هو خطر الأصولية المتشددة ولاسيما في إيران وهو خطر يتعدى أي تحد لسلطانهم. وعلى أية حال، «فعلى الرغم من المحاولات للربط بين الحركات الإسلامية وبين التطرف الإيراني فإن الحكومة التونسية لم تكن قادرة على أن تجتث جذور ما دأب بورقيبة على وصفه بشكل روتيني وفي احتقار على أنه مخلفات سلفية دينية عفا عليها الزمن» (30) وبدا أن صورة إيران باعتبارها مثالاً على التطور المستنير، مثل لبنان قبلها، تنهار إن لم تكن تتناثر على حين حاولت حكومة بورقيبة أن تتحاشي المزيد من الإضرابات الشعبية وحوادث الشغب مع النشطاء الإسلاميين ونقابات المهنين.

وقد أرغمت انتفاضة الخبر سنة ١٩٨٤ بورقيبة على إطلاق سراح الغنوشى وغيره من السجناء السياسيين بعد ثلاث سنوات من السجن كجزء من محاولته لتخفيف التوتر. وعلى أية حال، استمر ضغط الحكومة على حركة الاتجاه الإسلامي:

«إن عفو سنة ١٩٨٤ لم ينه المضايقات... إذ إن الحكومة حظرت على الموظفين المدنيين أداء الصلاة خلال ساعات العمل وأغلقت المساجد التي كانت قد فتحتها من قبل لكي تخفف من «التطرف اليساري».

وصدرت الأوامر إلى المؤسسات العامة بعدم إعادة توظيف الإسلاميين الذين كانوا قد فقدوا وظائفهم خلال الفترة من ١٩٨١ إلى سنة ١٩٨٤ التى حبسوا فيها. ومنعت النساء اللاتى يرتدين الحجاب من دخول الجامعات وأماكن العمل. وطرد طلاب الجامعة الإسلامية وتم تجنيدهم في الجيش. أما سائقو التاكسي الذين كانوا يضبطون وقد أطلقوا لحاهم المهذبة – وهي علامة الإسلاميين المميزة – أو يستمعون إلى الشرائط الإسلاميية، فكانوا يحلقون لهم لحاهم ويتم سحب ترخيصاتهم "(٥٠).

أما الغنوشي، فعلى الرغم من إطلاق سراحه، فكان ممنوعًا من الحديث في المساجد أو غيرها من أماكن التجمع العامة، كما أنه لم يسمح له بالتدريس، أو بنشر كتاباته، أو بالسفر إلى الخارج. وردًا على تجربة السجن من سنة ١٩٨٤ إلى سنة ١٩٨٧، أعيد بناء حركة الاتجاه الإسلامي مع التركيز على أبعادها السرية والعلنية على السواء وعدم مركزية القيادة. وإلى جانب التركيز على الخلايا الخفية، كان دور زعامة الغنوشي باعتباره المنظر الأساسي، على الرغم من أنه لم يكن الزعيم الأوحد، قد فُرض من جديد بخلق كادر من الزعامات في أنحاء البلاد. وتم تأسيس التدابير الأمنية التي تضمن أن لايحتفظ أحد بمفرده بمعرفة أعضاء حركة الاتجاه الإسلامي ونشاطاتها.

وفى غضون ثلاث سنوات بعد خروج الغنوشى من السجن سنة ١٩٨٤ تحرك بورقيبة مرة أخرى ضد حركة الاتجاه الإسلامي. ففي

مارس سنة ١٩٨٧ قيض على الغنوشي وأطلق معارك واشتباكات الشبوارع بين الطلاب الإسبلاميين الناشطين والطلاب اليسباريين في الحامعات. وعندما ألقت الحكومة الفرنسية القيض على سنة من المنفيين التونسيين بتهمة حيازة أسلحة، انتهز بورقيبة الفرصة ليتحرك مرة أخرى ضد حركة الاتجاه الإسلامي، متهمًا إباها بتدبير مؤامرة أوحت بها إبران للإطاحة بالحكومة، على الرغم من أن فرنسا أثبتت أن حركة الاتحام الاسلامي لا علاقة لها بالموضوع، وإدعت أن الأشخاص الستة كانوا أعضاء في منظمتي الجهاد وحزب الله المواليين لإيران. وتم القبض على أكثر من ثلاثة آلاف عضو من حركة الاتجاء الإسلامي. وعندما أعلنت منظمة الجهاد الإسلامي بالتالي مستوليتها عن سلسلة من تفجيرات القنابل، تم توجيه التهمة إلى عشرة أعضاء من حركة الاتجاه الإسلامي، وليس من حركة الجهاد الإسلامية، على الرغم من حقيقة أن الغالبية كانت قد سجنت بالفعل في وقت الجريمة المزعومة. وعلى الرغم من أن حكومة بورقيسة حاولت وصم حركة الاتجاه الإسلامي بأنهم «خومىنيون»، فقد لاحظ ديرك فاندرويل:

«إن حركة الاتجاه الإسلامي ... لم تشكل تهديدًا ضد حكام البلاد أو نظامها السياسي. ولكن نقد الحركة للسلطة الشخصية، وسوء الإدارة الاقتصادية، والفساد، والانحلال الأخلاقي سمح لها بأن تكون رمزًا – استوعبه الشباب على نحو خاص، من الجيل المتعلم باعتبارها بديلاً في دلد بخلو من الدائل»(٢٥).

كان بورقيبة عازمًا على استنصال «تهديده الإسلامي» لدرجة أنه حينما حكمت المحاكم على الغنوشى بالسجن مدى الحياة مع الأشغال الشاقة وليس الإعدام، أمر بإعادة المحاكمة.

وقد وضعت إجراءات القمع ضد حركة الاتجاه الإسلامي في سنة ١٩٨١ وسنة ١٩٨٧ قيودًا قاسية على القيادة وموقفها المعتدل وأثارت الخلافات في داخل الحركة. وعندما سرت الشائعات بأن بورقيبة ينوى إعدام الغنوشي واستئصال حركة الاتجاه الإسلامي، انقسم أعضاء الحركة حول الاستراتيجية المناسبة ؛ فقد تزايدت الأصوات التي تنادى برد أكثر صلابة على القمع الحكومي، وفي نوفمبر سنة ١٩٨٧، عندما اشتد الجدل وباتت الانتفاضة الشعبية وشيكة، استولى زين العابدين بن على رئيس وزراء بورقيبة على السلطة من الدكتاتور

وتحرك زين العابدين بن على بسرعة لإضفاء الشرعية على حكمه ولمواجهة المعارضة الإسلامية ضد حكومته. ووعد بالتحررية السياسية والديموقراطية وتعددية النظام السياسى، وهو بالضبط كل ما كانت جميع أحزاب المعارضة تطالب به. وفضلاً عن ذلك فإن بن على، الذي كان يعى ما جرى لأنور السادات في مصد، وجعفر النميري في السودان، ونو الفقار على بوتو في باكستان، قد سعى إلى زيادة شرعيته، وتوسيع قاعدة التأييد الشعبى له، ولكى يوقف النقد، ومن ثم يقلل من جاذبية الناشطين الإسلاميين من خلال جاذبية الدعوة إلى تراث

تونس العربى – الإسلامى – وذهب بن على فى رحلة حج حظيت بتغطية إعلامية واسعة إلى مكة، وكانت خطبه تتضمن صيغًا إسلامية؛ وأخذت الإذاعة والتليفزيون فى إذاعة أذان الصلاة؛ وأعيد فتح كلية الزيتونة الشرعية ؛ وروعى صيام رمضان بشكل رسمى؛ ووعد بن على بأن يسمح لحركة الاتجاه الإسلامي بإعادة نشر مجلتها وصحيفتها.

وكان رد حركة الاتجاه الإسلامي إزاء الوعود بالتحرر السياسي والسير في طريق الديموقراطية أن عرضت أن تعمل مع الزعيم الجديد وأن تسبهم في دعوته الميثاق الوطني، في مقابل الاعتراف الرسمي بها حزبًا سياسيًا. وعلى الرغم من أن بن على، بوصفه وزيرًا للداخلية في حكومة بورقيبة، قد أشرف على محاولة سحق حركة الاتجاه الإسلامي، فإن قيادة الحركة قبلت بالمخاطرة، وتوقع معظم المراقبين أن تعترف الحكومة بحزب النهضة، ولكن في ديسمبر سنة ١٩٨٩ استبعد بن على عن قصد أي اعتراف سياسي به، زاعمًا أن هذا القرار «ينبعث من اعتقادنا الثابت بعدم الحاجة إلى خلط الدين بالسياسة، على نحو ما أثبتت التجربة أن الفوضى تسود وينهار حكم القانون والمؤسسات عندما يحدث مثل هذا الخلط» (١٩٥٠).

وثمة حادثان على وجه الخصوص غيرًا قلب بن على. الإنجاز المبهر المذى حققه مرشحو حركة الاتجاه الإسلامي في الانتخابات الوطنية سنة ١٩٨٨ التي أظهرت إمكانيات الحزب السياسية الكامنة ودعمت دعواه بأنه المجموعة القائدة في المعارضة التونسية. وتلى ذلك حركة من

جانب الحكومة الجزائرية نحو التحرر السياسى فى أعقاب أحداث الشغب واعترافها بالأحزاب السياسية الإسلامية. وأكد انتصار جبهة الإنقاذ الإسلامية فى الانتخابات البلدية سنة ١٩٨٩ أسوأ مخاوف بن على وكثير من الحكام المسلمين (ومخاوف حكومات غربية كثيرة) ممن رأوا فى الإسلام السياسى ليس مجرد التهديد بالتحررية السياسية والديموقراطية فى نظمهم ولكن تهديدًا بانتصار أصولى.

وعلى الرغم من أن حزب النهضة (حركة الاتجاه الإسلامي سابقًا) تجنب سياسات المواجهة في السنوات الباكرة من حكم بن على، فإن قرار الحكومة بعدم الاعتراف به حزبًا سياسيًا، واستخدامها المتزايد للقوة وانتهاكها حقوق الإنسان لكى ترهب أعضاءه، أدت بحزب النهضة إلى إدانة الحكومة بالاستبداد ويسبب التأثير المفرط «لليسار العلماني» (٨٥) وتصاعدت المواجهة بين الحكومة وحزب النهضة وتم سحق مظاهرات الطلبة وإضراباتهم، وتعسرض زعماء حزب النهضة السبن أو للمضايقات. وجلب تدهور سبل تونس في مجال حقوق الإنسان انتقادات منظمات حقوق الإنسان. وأثبت برنامج زين العابدين بن على التحرر السياسي أنه أبعد ما يكون عن الديموقراطية. وعلى نحو ما لاحظت صحيفة الإيكونوم يست «إن حزبه، التجمع الدستوري لاحظت صحيفة الإيكونوم يست «إن حزبه، التجمع الدستوري السيموقراطي، تالاعب بأصوات الناخبين في الانتخابات العامة سنة ١٩٨٩ واستولي على كل مقاعد البرلمان. وبعيدًا عن إسباغ الشرعية على المجموعة الرئيسية في المعارضة، الحزب الإسلامي، حزب النهضة،

سعى الرئيس بن على إلى سحقه.. ليست هناك ديموقراطية حقيقية ولاحرية صحافة»(٩٥).

كانت حرب الخليج نقطة تحول. وتحرك بن على ضد حزب النهضة فى «مجهود واضح لنزع الثقة منه»(١٠) فقد اندلعت الحرب فى فترة كان لابد أن تؤدى إلى تكثيف الصدام بين الحكومة وحزب النهضة، ومحاولة انقلاب شهيرة، وانفسام فى قيادته مع ارتداد عبد الفتاح مورو إلى جانب الحكم. وفى سنة ١٩٩١، وبعد وقت قصير من قتل قوات الأمن عدة طلاب فى المظاهرات الجامعية، وجهت حكومة بن على التهمة بأنها كشفت مؤامرة لحزب النهضة كانت تضم عددًا من العسكريين التونسيين، للاستيلاء على السلطة وإقامة دولة دينية. وكان أكثر من ثلث أولئك الذين تم القبض عليهم من أفراد القوات المسلحة التونسية المعروفين بأنهم أعضاء فى الجناح العسكرى السرى لحزب النهضة. ودعا بن على إلى الوحدة فى مواجهة التهديد الأصولى(٢١).

ويقدم حزب النهضة التونسى مثالاً على تثوير حركة ما ردًا على سوء استخدام الحكومة للنظام السياسى، والقمع أو العنف. إذ إن القمع الحكومى المتزايد يُرهب ويُشتت، ويؤدى إلى التشدد والراديكالية. وكانت النتيجة تصعيدًا في المواجهة والعنف. وإذ عولت الحكومة على تجريد الحركة من قادتها، قامت بمجهود منظم لقمع حزب النهضة، فقامت بالقبض على زعمائه وأعضائه وأودعتهم السجون، وأرهبت عائلاتهم واستخدمت المحاكم العسكرية غير المختصة لإصدار الأحكام السريعة

عليهم بدلاً من القضاء. ولجأ راشد الغنوشى إلى لندن على حين هرب من لم يقبض عليه من زعماء حزب النهضة إلى فرنسا أو اختفوا. وصار «التهديد الأصولى» عذرًا لبن على في النكوص عن التحرر السياسي لتونس، وذريعة لقمع حزب النهضة ولتشديد قبضته على البلاد. وفي الانتخابات الوطنية سنة ٦٩،٩٩ م، تم انتخابه بنسبة ٩٩،٩١ بالمائة من الأصوات، في نتيجة كانت محددة سلفا (على نحو ما سنرى في الفصل السادس).

الجزائر:

بينما شهد الكثيرون التأكيد على الإسلام في السياسة الإسلامية المعاصرة في إيران وفي أماكن غيرها، كان هناك اتفاق في النصف الأول من الثمانينيات على أن ذلك لايمكن أن يحدث أبدًا في شمال إفريقيا ذي الطابع الفرنسي. إذ كانت الحكومات تحت سيطرة حكام أقوياء (بورقيبة في تونس والملك الحسن في المغرب) وفي الجزائر يحكم حزب واحد هو حزب جبهة التحرير الوطنية الذي كان قد تحكم في المشهد السياسي. وفي أواخر الثمانينيات كان فشل السياسات الاقتصادية وموجة التحرر السياسي التي صاحبت سقوط الاتحاد السوفيتي قد أدت إلى بروز حقائق جديدة في بلاد كثيرة. وعلى أية حال، فإن الجزائر كانت هي التي أذهلت الحكومات وصناع السياسة والخبراء

أيضًا في العالم المسلم وفي الغرب على السواء. إذ إن جبهة الإنقاذ الإسلامية اكتسحت الانتخابات البلدية والانتخابات البرلمانية الوطنية من بعدها. وبدا حينذاك أن ما لايرد على الخاطر يلوح في الأفق، أي أن حركة إسلامية يمكن أن تعتلى كرسى السلطة ليس من خلال طلقات الرصاص وإنما بواسطة بطاقات الانتخاب. وشهدت بدايات سنة ١٩٩٢ م في الجزائر انقلابًا عسكريًا، وقمع جبهة الإنقاذ الإسلامية وبداية حرب أهلية تكلفت أكثر من ثلاثين ألف ضحية.

الإسلام والوطنية الجزائرية :

كان الإسلام قد لعب دورًا مهما فى التطور السياسى فى الجزائر. فهو ليس فقط دين الغالبية العظمى من الجزائريين، كما هو الحال فى معظم أنحاء العالم المسلم، ولكنه أيضا قدَّم من الناحية التاريخية إحساسًا بالتضامن الوطنى والوحدة. وكان هذا يصدق على نحو خاص خلال الاحتلال الفرنسى (١٨٣٠ – ١٩٣١م). إذ كان الإسلام مكونا أساسيًا فى حركة الاستقلال والحركة الوطنية، يقدم الملجأ وصيحة الحرب، وإحساسًا بالإلهام والتنظيم: «منذ لحظة الغزو الفرنسى فى ثلاثينيات القرن التاسع عشر، قدم الإسلام ملاذًا للهوية الجماعية للجزائريين، وكان ثمة شعور إسلامى بمثابة مصدر دائم للمقاومة ضد الاستعمار» (١٣٠). وأسس المصلحون الإسلاميون، مثل عبد الحميد بن

باديس (١٨٨٩-١٩٤٠م) رابطة العلماء الجزائريين سنة ١٩٣١م التى كان شعارها «الإسلام دينى، والعربية لغتى، والجزائر وطنى». وقد مزجت رابطة العلماء الجزائريين بين الإصلاح الإسلامي والحركة الوطنية ونشرت رسالتها عبر شبكة من المساجد والمدارس.

وكانت الثورة الجزائرية في الخمسينيات والستينيات تأخذ تعاليمها من الإسلام خاصة. إذ إن الإيديولوجية الإسلامية، والرمزية، والخطاب الإسلامي والمؤسسات الإسلامية كانت تحتل مكان المركز في النضال، وهم، مضادات لعلاج أزمة الهوية التي نجمت عن التهديد السياسي والعسكري والاقتصادي، والثقافي للإمبريالية الفرنسية. وكان شيعار الثورة «الجزائر مسلمة» وليس «الجزائر عربية»، وأعلن النضال يوميفه حهادًا: وكان مقاتلو الثورة بسمون «المجاهدون» وصحيفتها «المجاهد». أما قادة التورة، من العلمانيين والدينيين على السواء، فإنهم « قاموا بالثورة في الجزائر ضد الفرنسيين. وطلب من الناس عدم شرب الخمر، وعدم التدخين، وعدم الأكل أثناء شهر رمضان. وصيارت القواعد الدينية إجبارية لأغراض سياسية واستخدم الإسلام التطهري العنيف ضد الضعفاء وغير المقتنعين وغير المؤمنين. وصيارت كلمة حزائري مرادفًا لكلمة مسلم. وغالبًا ما أفاد زعماء الثورة من التهديدات والثأر باسم الإسلام، وكانت هناك لحظات بتم فسها إعمال «الرعب الدبني»، وكان الجسزائريون يستجيبون له على الرغم من أنهم لم يكونوا جميعا ىوافقون علىه»^(٦٢).

الإسلام ودولة ما بعد الاستقلال:

فى سنة ١٩٦٢ انتهت فترة ما يزيد على قرن من الاحتلال الفرنسى بعد ثورة تميزت بثمانى سنوات من إراقة الدماء. وبعد الاستقلال انحسرت حركة الإصلاح الإسلامية التى كانت إحدى مكونات الحركة الوطنية فى الحياة السياسية. أما حزب جبهة التحرير التى قادت حرب الاستقلال، فقد دعمت سلطتها واحتى ثمانينيات القرن العشرين، كانت تحالفًا ثلاثيًا قويًا بين الجيش والدولة وحزب واحد يسيطر على السياسة الجزائر الديموقراطية الشعبية، فإنها برزت دولة استبدادية جمهورية الجزائر الديموقراطية الشعبية، فإنها برزت دولة استبدادية شعبية. وحكمتها حكومات استبدادية متعاقبة خرجت من عباءة جبهة التحرير، أولا الرئيس أحمد بن بللا الذي أطاح به هوارى بومدين في يونيو ه١٩٧٨م بواسطة انقلاب عسكرى. وعندما مات بومدين سنة ك٩٧٨م خلفه الشاذلي بن جديد (الذي حكم حتى سنة ١٩٩٢م) الذي كان عضوًا بارزًا سابقًا في الجيش، في بلد بقى العسكريون فيه كيان عضوًا بارزًا سابقًا في الجيش، في بلد بقى العسكريون فيه مسيطرة.

كانت دولة الجزائر العربية الاشتراكية قد اكتسبت شرعيتها الدستورية بقشرة رفيعة من الإسلام. وقد مزج بين الميثاق الوطنى لجمهورية الجزائر الديموقراطية الشعبية سنة ١٩٧٦م الإسلام وبين ثورة الجزائر الاشتراكية: «إن الشعب الجزائرى شعب مسلم. الإسلام دين

الدولة... إن للعالم الإسلامى طريقًا واحدًا للخروج من ورطته إلى التجديد: يجب أن يتجاوز الإصلاح ويلزم نفسه بمسيرة الثورة الاشتراكية »(٥٠).

واحتكرت الدولة الدين مثلما احتكرت السلطة، فأممت المدارس الدينية، والمؤسسسات والموظفين باسم الإسلام الوطنى الاشتراكي. والحقيقة أن جبهة التحرير، في ثياب الاشتراكية الإسلامية، اتبعت خطا علمانيًا في جوهره للتطور السياسي والاقتصادي الذي تفرضه نخبة حاكمة ذات توجه غربي. وعلى أية حال، فإن التوترات التي سادت المناخ الاجتماعي والناتجة عن هذا أدت إلى انقسام المجتمع إلى قسمين بين النخبة العلمانية المتقرنسة والجماهير العربية التي كانت لغتها العربية وثقافتها في الأساس من مكونات الهوية الجزائرية وبعد الاستقلال استمر التداخل بين اللغة والدين والهوية الوطنية والأصالة موضوعًا مُثَارًا.

الحركة الإسلامية:

خرجت أولى الحركات الطلابية الإسلامية من هذا الصدام الثقافى. ففى أثناء فترة أواخر الستينيات وأوائل السبعينيات برز أفراد وتنظيمات مثل تنظيم القيم. وكانت كتاباتهم وفكرهم انتقائيا يعكس تأثير الإسلام الأممى. وقد عولوا على التجديد الإسلامي لدى الأفغاني، ومحمد عبده،

ومحمد إقبال وكذلك حسن البنا وسيد قطب من الإخوان المسلمين والمودودى من الجماعة الإسلامية. وعلى النقيض من العلماء والمحافظين النين كانوا يميلون ببساطة إلى رفض الفكر والثقافة الغربية، وكان أولئك المصلحون يتحدثون الفرنسية وامتلكوا زمام العلوم الحديثة. وقد تسببت معرفتهم بالأساليب الحديثة، شأنهم شأن حركة التجديد الإسلامية في مصر وجنوب أسيا، إلى تقويتهم كما وفرت لهم موقفًا ممتازًا يمكنهم من نقد الغرب. وتمثل مثل هذا الموقف في مالك بن نبى الذي تعلم في فرنسا، وهو واحد من المعجبين بالعلوم والهندسة الحديثة، أكد مجددًا على الأهمية المركزية لتراث الجزائر العربي الإسلامي. ومثل إقبال، نادى بإعادة بناء الإسلام.

وفى أواخر السبعينيات وأثناء الثمانينيات حدث انتقال من موضوعات الثقافة والطقوس إلى نزعة إسلامية أكثر شمولاً. وكانت هناك جماعات صغيرة تجتمع وتشارك فى الأفكار بالمساجد: «لم تعد تلك دروس تتناول كيفية الصلاة أو الصيام... إذ كنا نمس جميع المشكلات التى كان الوطن الجزائرى يواجهها، كنا نتحدث عن كل شيء... الاقتصاد... وكافة نواحى الحياة»(١٦١). وانتشرت المناقشات والجدل إلى الجامعات والشارع. واحتدم الصراع بين الطلاب المتحدثين بالعربية والطلاب المتحدثين بالعربية والطلاب المتحدثين بالعربية لايساعد مثل التعليم بالفرنسية فى الحصول على أفضل الوظائف إلى تفاقم الاستقطاب. فقد كان المتعلمون بالعربية يميلون إلى

رفض المتعلمين بالفرنسية باعتبارهم علمانيين أو ماركسيين، ومن حين لأخر كانت المصادمات تقع بينهما. كانت الخطوط الثقافية العربية الإسلامية في مواجهة الفرنسية قد انطبعت على الجدل الذي نشب حول إصلاحات قانون الأسرة فيما بين سنة ١٩٧٥ وسنة ١٩٨٤م عندما تظاهر الطلاب والمنظمات النسائية ووقعت المصادمات فيما بينهم.

فشل الدولة:

كان اقتصاد الجزائر الذي تديره الدولة، والبرامج الاشتراكية، التي تحملت مسئولية التعليم والتوظيف والإسكان والخدمات الاجتماعية، قد أفاد إلى حد كبير من مواردها الهيدروكريونية الغزيرة، التي دعمت التطور أو التحديث الاجتماعي والعسكري. وعلى أية حال، فقد حدث في منتصف الثمانينيات أن انضمت الجزائر (التي كانت صادراتها من البترول والغاز تمثل أكثر من ٩٠ بالمائة من حجم صادراتها) إلى العديد من الدول في المعاناة من تأثير أزمة اقتصادية عالمية عجلت بتشبع الأسواق من البترول وبتدهور أسعار الطاقة. وقد أدت البنية السكانية في الجزائر، بذلك العدد الكبير من الشباب العاطل، إلى زيادة التوترات الاجتماعية بين النخبة الحاكمة وغالبية السكان، الذين أحسوا بالآثار العميقة للإجراءات التقشيفية المقروضة وزاد انتقادهم العميقة المحومة.

فى أكتوبر سنة ١٩٨٨ صدر الجزائر باحتجاجات جماهير الشوارع وما عرف باسم انتفاضة الطعام. وزحفت موجة من المظاهرات العامة على جميع أنحاء البلاد، عجل بها التدهور الحاد فى مستويات المعيشة (البطالة العالية، النقص الحاد فى الغذاء والمساكن، الفساد وعدم كفاءة الحكومة)، وإذ بدأت الاضطرابات فى الجزائر العاصمة فإنها سرعان ما امتدت إلى مدن كبيرة أخرى بما فيها وهران وقسطنطينية. وكان فى هذا السياق للأزمة الاجتماعية أن برزت جبهة الإنقاذ الإسلامية، وهى تحالف بين مجموعات، لتكون فاعلاً سياسيًا وتكتسى الشرعية والمصداقية. وكان نشطاء جبهة الإنقاذ الإسلامية من بين أكثر القادة ظهورًا وتنظيما، ورأى البعض أنهم المحرضون على التمرد الشعبى، وكذلك كانوا هم الضحايا الرئيسيين القمع الوحشى الذى مارسه العسكريون، وتسبب فى عدد يقدر بخمسمائة من القتلى الدنين(٢٠).

وكان صدى رسالة الجزائر، مثلما كان الحال فى أجزاء أخرى من العالم العربى، أن «الطُغمة الحاكمة» قد فشلت :

«فى ظل هذا الترتيب، قايض المحكومون بحقوقهم فى النشاط السياسى المستقل فى مقابل ضمان من الحاكم بالرفاهية الاجتماعية وتأمين العمل. ولكى تقدم الدولة هذه المكاسب اعتمدت على عائدات البترول، والتحويلات من العاملين بالخارج، وما ينفقه السائحون، والمساعدة الأجنبية لتمويل البيروقراطية الحكومية الضخمة والمشروعات

التى تديرها الدولة وتفتقر إلى الكفاءة والمؤسسات التى كانت مهمتها الأساسية أن تقدم التوظيف المضمون والحد الأدنى من المساواة الاجتماعية بدلاً من التراكم الكفء لرأس المال والإنتاج» (١٨٠).

إنها مرة أخرى تلك الخلفية من الاضطراب السياسى والاقتصادى والشقافى على امتداد الوطن التي يجب أن نفهم من خلالها ظهور الحركات الإسلامية في الجزائر وما تلاها من «حرب».

الطريق إلى الإصلاح، مسيرة الدمار:

فى أواخر الثمانينيات، قامت حكومة «بن جديد»، مثل دول كثيرة فى المنطقة، بتقديم الوعود بقدر أكبر من التحرر السياسى والديموقراطى لمواجهة الاستياء العام، وتضمنت إصلاحات «بن جديد» السياسية استفتاء وطنيًا ومراجعة للدستور فى سنة ١٩٨٩م تراجع عن تراث الجزائر الاشتراكى. كما أنهى احتكار حزب جبهة التحرير للسلطة، ونقل الجزائر من دولة ذات حزب وطنى إلى نظام سياسى تنافسى متعدد الأحزاب. وبينما نادى الليبراليون بالمزيد من الحريات السياسية والاقتصادية، برز الإسلاميون يزعمون لأنفسهم دور صوت الجماهير المقهورة. وقد جعلت فترة السنوات الثلاثين من حكم الحزب الواحد وغياب أحزاب المعارضة حزب جبهة التحرير التحدى الوحيد القوى لاستبداد الحكومة وشرعيتها. وكان نمو «مساجد الشوارع»

وحجرات الصلاة في المصانع وفي المدارس ومكاتب الحكومة مصدر تهديد لسلطة الدولة المتعثرة وعلمانيتها «(٦٩).

وأدانت جبهة الإنقاذ الإسلامية، التي استمدت مؤيديها من الطبقات الفقيرة والوسطى، فشل النظام وفساده، ونادت بقدر أكبر من تعريب المجتمع وأسلمته، وتغلغلت في مؤسسات الدولة بكفاءة ؛ لاسيما المدارس والجامعات. وكان إعلانها لرسالة الإسكام عن العدالة الاجتماعية، وإدانتها للفشل المجتمعي في التعليم والإسكان والتوظيف وكذلك الفساد الحكومي بصفة خاصة، قد برهن على شعبيتها لاسيما في أوساط الشبان العاطلين والمهاجرين من الريف إلى المدن، ومع نسبة أكثر من الشبان العاطلين والمهاجرين من الريف إلى المدن، ومع نسبة عالية من السكان تحت سن الخامسة والعشرين بينهم نسبة عالية من العاطلين، كان الشبان جاهزين للتجنيد حيث استبدلوا الفراغ والملل من العاطلين، كان الشبان عندما كانوا يحشدون الجموع في المساجد وينخرطون في العمل السياسي.

وصارت شبكة المساجد المستقلة (المتحررة من السيطرة الحكومية) ووكالات الرعاية الاجتماعية ذات أهمية متزايدة على حين تعثرت مؤسسات الدولة في أواخر الثمانينيات. وإذ كان هناك تسليم بالدور التاريخي للإسلام في الحركة الوطنية والثورة، وجذوره في الثقافة الشعبية وثقافة القطاعات غير النخبوية في المجتمع، قدم الإسلاميون رسالة شعبية جذابة. إذ أعلنوا بديلاً إسلاميًا لإخفاقات الحكومة. وعندما ضرب الجزائر زلزال سنة ١٩٨٩م، كان الإسلاميون أول من استجابوا

وفعلوا ذلك بكفاءة. وبدلاً من الحكومة، قاموا هم بتقديم البطاطين والأدوية، وهكذا سجلوا المزيد من النقاط على حين أعادت الحكومة فرض صورة انعدام كفاعتها.

وعندما قامت الحكومة الجزائرية، مثل غيرها في المنطقة، بفتح نظامها السياسي سنة ١٩٨٩م، وعدت بالانتخابات وبنظام التعددية الحزبية. وعلى عكس ما حدث في مصر وتونس، التي واصلت منع الأحزاب السياسية الإسلامية وبذلك أرغمت المرشحين لدخول الانتخابات مستقلين أو في تحالف مع أحزاب سياسية معترف بها، سمحت الجزائر بالأحزاب السياسية الإسلامية. ومن بين الأحزاب المعارضة التي بلغت حوالي ستين حزبًا والتي نبتت بسرعة استجابة للانفتاح الحكومي كانت هناك عدة أحزاب إسلامية أو رابطات، بينها حماس (حركة الجماعة الإسلامية) وحزب النهضة والجبهة الإسلامية للإنقاذ. وكانت هذه الجبهة تنظيمًا جامعًا أو تحالفًا تئسس في سنة ١٩٨٩م تحت قيادة الشيخ عباس مدني (ولد سنة ١٩٨٦م) وهو أستاذ معتدل دينيًا ذو تعليم غربي غيامعة الجزائر، وعلى بلحاج وهو داعية أصغر سناً وأكثر تشدداً.

ولد عباس مدنى فى جنوب شرق الجزائر، وهو ابن لزعيم دينى وإمام. وأكد على الدراسات العربية والإسلامية وبذلك امتلك كلاً من الجدارة الوطنية والإسلامية. وإذ كان ناشطا سياسيًا فى أوائل الخمسينيات، انضم إلى جبهة التحرير الجزائرية وسجنه الفرنسيون خلال فترة الاحتلال على مدى ثمانى سنوات وسبُجن فيما بعد لمدة أربع

سنوات على يد الشاذلى بن جديد. وكان مثل كثير من الإسلاميين فى العالم العربى قد أدى عدم وضوح الرؤية وفشل القومية العربية به إلى التحول نحو بديل إسلامى. وفى سنة ١٩٦٢ انضم إلى جمعية القيم التى كانت تنادى بإعادة تأكيد تراث الجزائر العربى الإسلامى. وشارك فى مظاهرات سنة ١٩٦٦م ضد إعدام سيد قطب، منظر جماعة الإخوان السلمين فى مصر. وإذ أربكته هزيمة العرب فى حرب ١٩٦٧م بين العرب وإسرائيل، وتزايد نقده لسياسة جبهة التحرير الاشتراكية، عاد العرب وإسرائيل، وتزايد نقده لسياسة جبهة التحرير الاشتراكية، عاد الى الدراسة، حيث حصل على شهادات فى علم النفس والفلسفة. وفى سنة ١٩٧٨ حصل على درجة الدكتوراه من بريطانيا فى التعليم وشارك فى التدريس بجامعة الجزائر.

الجبهة الإسلامية للإنقاذ:

فى سنة ١٩٨٢ صار مدنى منغمسًا فى الأنشطة السياسية فى الجامعة والوطن خلال الاستباكات بين الطلاب وقوات الحكومة فى جامعة الجزائر. وصار النشاط السياسى الإسلامى أكثر وضوحًا فى بواكير الثمانينيات بالجامعات وفى المناطق الحضرية. وكان الناشطون من الطلاب والمنشورات الإسلامية تدعو إلى إصلاحات سياسية وتعليمية واجتماعية، من إلغاء الميثاق الوطنى وإقامة حكومة إسلامية إلى إصلاح المناهج الدراسية، والقصل بين الجنسين فى الحرم الجامعى، وتحريم

الكحول. وإذ كانت برامج الحكومة الاقتصادية قد فشلت، فإن سياستها الدينية أيضا قد برهنت على عجزها وعدم كفاعتها في السيطرة على انتشار الإسلام الشعبي. وياعتبارها جبهة، فإن الجبهة الإسلامية للإنقاذ استطاعت أن تجتذب وتضم حزمة من الاتجاهات والمؤيدين تحت مظلتها. وقد برهنت الجبهة الإسلامية للإنقاذ على القوة والضعف في أن. فمن ناحية، كانت واسعة بما يكفى لأن تضم تنوعًا شديدًا من الأفراد والمفاهيم؛ ومن ناحية أخرى، كانت تفتقر إلى وحدة القيادة ووحدة الرؤية في القضايا الحرجة.

وتجلى هذا التوبر في أوضح صورة في الاختلافات بين أبرز اثنين من زعماء الجبهة، مدنى وبلحاج. فبينما كان الاثنان يعارضان النظام ويدعوان إلى إصلاحات إسلامية جوهرية، فإن عباس مدنى كان يقدم صورة العقل والاعتدال في خطابه، وكان مؤيدًا علنيًا للانتخابات الديموقراطية والتعددية. أما على بلحاج، من ناحية أخرى، فكان أشد تشددًا في كلامه. إذ إن بلحاج، الذي ولد في تونس سنة ١٩٦٥م، فقد والديه في حرب الاستقلال الجزائرية، وعلى العكس من مدنى، فهو نتاج تعليم عربي – إسلامي تمامًا. وصار مدرسًا للغة العربية في مدرسة ثانوية وإمامًا. وتعرض للسجن في الفترة من سنة ١٩٨٧ إلى سنة ١٩٨٧م خلال حملة ضد الإسلاميين. وعلى النقيض من عباس مدنى وكثير غيره من زعماء الإسلاميين في البلاد المسلمة الأخرى، لم يكن بلحاج قد تعرض للغرب، أو العالم خارج الجزائر. ونتيجة لهذا كان يميل

إلى الجمود العقيدى والعنت. وكان طرازه الأكثر تشددًا، ودعوته إلى فرض الشريعة فى الحال، وإدانته للحكومة الجزائرية والغرب من أسباب شعبيته لدى الكثير من الشبان الجزائريين (٧٠). وعلى العكس من مدنى، كان بلحاج رافضًا للديموقراطية التى رأى فيها مجرد أداة أخرى من أدوات الغرب.

إيديولوجية الجبهة الإسلامية للإنقاذ:

عباس مدنى هو الزعيم الأول للجبهة الإسلامية للإنقاذ ومُنظرها الرئيسى. وبينما تمثل قيادة الجبهة الإسلامية للإنقاذ عدة مواقع مختلفة، فإن رؤية مدنى الفكرية ونظرته العالمية تمثل قوة الدفع والاتجاه العام فيها. وهو يصف الجبهة الإسلامية للإنقاذ بأنها جبهة شعبية وحزب سياسى. وباعتبارها نقيضًا للرأسمالية والشيوعية، تتبنى الجبهة الإسلامية للإنقاذ حلاً إسلاميًا، يقوم على أساس الإيمان بأن الإسلام يقدم إيديولوجية شاملة للدولة والمجتمع. وبينما ينادى بالديموقراطية التى تتيح المشاركة الشعبية، يعتقد مدنى أن العدالة والحرية والمساواة والمبادئ السياسية الأخلاقية يمكن أن تتحقق على أفضل ما يكون في والمبادئ السياسية الأخلاقية يمكن أن تتحقق على أفضل ما يكون في الناديش من الديموقراطية الغربية، أقل نفعية وأكثر عدالة من الناحية الاجتماعية.

«لايمكن الديموقراطية في الجزائر أن تأخذ نفس التفسير الفلسفي والسياسي الفلاسفة البراجماتيين من أمثال آدم سميث، وكانت، وجون ديوى، الذين يعرفون الديموقراطية بأنها الحق في ممارسة حرية رأس المال، حتى ولو تجاوزت حاجات الطبقات الأخرى في المجتمع؛ أي الطبقة العاملة أو الفقراء، فالديموقراطية في الولايات المتحدة بمعنى تحرري ونفعي، قد منحت الأفراد مزيدًا من الحقوق في الحريات الشخصية على حسباب الجماعة. وأعطت المزيد من الحقوق للأقوى، وقدرًا أقل من الحقوق للأضعف. هذه حرية على حسباب العدالة الاجتماعية والاقتصادية... ولاتخلو الديموقراطية الليبرالية من التناقضات، كما أن الديموقراطية الاشتراكية لاتخلو من القهر والظلم. والديموقراطية بالمعنى الاشتراكي والشيوعي ليست سوى فراغ وهامشية تاريخية»(٢١).

ويربط مدنى نوع الديموقراطية الذى تطرحه الجبهة الإسلامية للإنقاذ بالإسلام إذ إن النموذج الإسلامى للديموقراطية يسبق الأشكال الحديثة (الفكر الجديد) وهو نظام لاتتعارض فيه حرية الفرد مع حرية المجتمع؛ إذ إنهما «وجهان لعملة واحدة»(٢٢). ذلك أن الإسلام يقدم نظامًا سياسيًا كاملاً وعادلاً، يكون للأفراد فيه حرية التصويت، والتنافس على المناصب الانتخابية، والحكم. والشريعة هي حجر الأساس للعدالة والحرية، والوسيلة لتحقيق نظام يوازن بين الحقوق والواجبات للأفراد والمجتمع. وهكذا، كما يقول مدنى، فإن النموذج الإسلامى أكثر

اكتمالاً من الديموقراطية الليبرالية والاشتراكية: إنه النموذج الأفضل لمواجهة الأزمات الإيديولوجية للحضارات(٧٢).

وفي صميم تفسير عباس مدنى للإسلام تأكيد على أن الإسلام، باعتباره دين الشعب ومنبع العدالة الاجتماعية، قادر على إقامة نظام سياسى واجتماعي عادل وتوجيهه. والإسلام الشعبي الذي يقدمه يعطى أواوية سياسية واقتصادية المصالح الشعبية على المصالح الفردية، وعلى الرغم من أنه يقبل نظام تعدد الأحزاب والاشتراك في السلطة، الذي تتأكد فيه حقوق الأقلية وتُصان، فإن مدنى يرفض أحزاب الجزائر السياسية باعتبارها فاشلة. ومثلما يتهم الغرب بفرض حقوق الأفراد على حساب المجتمع، كذلك فإنه يرى في أحزاب الجزائر السياسية تنظيمات ضبيقة النخبة توجهها المصالح الخاصة والحزبية بدلاً من حاجات الشعب. وإذ كان عضواً سابقًا في جبهة التحرير الجزائرية، اتهمها بأنها تخلت عن مبادئها النبيلة وصيارت حزيًا تتحكم فيه الشخصيات المحيطة برئاسة الجمهورية ومصالح النخبة مما أنتج نظامًا «مفلسًا سياسيًا وأخلاقيًا». وعلى الرغم من حقيقة أن الأحزاب السياسية الأخرى مثل الحركة من أجل الديموقراطية وجبهة القوى الاجتماعية كانت تنادى بالديموقراطية، فإن عباس مدنى اتهمهم أيضا بأنها أحزاب «قامت لأسباب أنانية وحزيية ولس من أحل... ضمان حق الشعب في تقرير مصيره... إنهم مثل المتاحف وغير قادرين على مواجهة الأزمة التاريخية التي تواجهنا»^(٧٤). وغالبا ما يقدم مدنى نموذجًا إسلاميًا بكون فيه العالم أبيض وأسود، خطأ وصوابًا، أنانيًا أو ناكراً للذات. وهو عالم من المبادئ السامية و«الفروض» ويفترض أن الجبهة الإسلامية للإنقاذ تجسد هذا المثال، وهو مثال استخدم للحط من منافسيها والحكم عليهم. وهكذا كانت الجبهة الإسلامية للإنقاذ ترى في نفسها أنها حزب الشعب، وحزب تقرير المصير، وحزب كل الجزائريين. وكانت جميع الأحزاب الأخرى تعتبر أحزابًا معيبة تحركها المصالح الشخصية والسلطة. وبينما كان هناك تأكيد على نظام تعدد الأحزاب وتداول السلطة، فإنه ليس من الواضح دائمًا ما إذا كان أولئك الذين حُكم عليهم بأنهم «مضللون ومن أبناء النخبة» سوف يُسمح لهم بالمشاركة. كما أن حير الاختلافات الدينية والإيديولوجية والسياسية والاجتماعية غير واضح. والتأكيد على وحدة مثالية أو أسطورية للأمة الإسلامية يبدو في بعض الأحيان متعارضًا مع التأكيد على الاختلاف والتعددية. وعلى الرغم من حقيقة أن نجاح الجبهة الإسلامية للإنقاذ لم يحظ بقبول عالمي، فإن مدنى لجأ إلى التعميم بشأن «عدم شك الجزائريين الآن في قدرات الإسلام على حل مشكلاتهم واستعدادهم لتطبيق الحلول الإسلامية»^(٥٧).

وفى الاقتصاد كما فى السياسة، حاولت برامج الجبهة الإسلامية للإنقاذ الموازنة بين المصالح الفردية ومصالح المجتمع عندما سعت إلى التعامل مع كل من مشكلات البطالة المزمنة فى الجزائر وسوء توزيع الثروة. ولم تقدم الجبهة الإسلامية للإنقاذ الصورة النهائية للإصلاح

الاقتصادي. وعلى أية حال، فإنها رفضت النظام الاشتراكي المدان الذي كان قائمًا في الماضي ودعت إلى نظام حر: «إن الجبهة الإسلامية للإنقاذ قد اقترحت برامج للاستثمار الحر والمشروعات الخاصة في الزراعة والصناعة والتجارة وأعمال البنوك... إنها تقترح نموذجًا أقتصاديًا يقوم على العدالة يوفر الضمانات لاستثمار رأس المال وخلق مناخ للموارد البشرية تزدهر فيه باستثمار المهارات والخبرات التكنولوجية «(٢٦). وعزا مدنى جمود الجزائر الاقتصادي إلى الاحتكارات والقيود الحكومية: «بينما أدى الشعار الليبرالي «دعه يعمل» إلى تحريك الاقتصاد الحر، فإننا نجد في الجزائر الاشتراكية أن شعار «لاتفعل» قد أعاق الاقتصاد وعرقله»(٧٠).

كانت الجبهة الإسلامية للإنقاذ تحبذ الإصلاحات الاقتصادية التى تحافظ على احتياطات البترول الجزائرية واستغلال مواردها الأخرى بدلاً من ذلك. وقد عُزيت إخفاقات الجزائر ليس فقط إلى جبهة التحرير وبيروقراطيتها، وإنما نُسبت أيضًا وعلى نطاق أوسع إلى الاستعمار الجديد والإمبريالية التى كانت تتحكم في سوق البترول وتؤثر سلبًا على اقتصاديات البلاد النامية مثل الجزائر، واتهم مدنى جبهة التحرير بأنها رهنت مستقبل الجزائر من أجل حاضرها هي بأن جعلت الجزائر تعتمد على سوق بترولية يتحكم فيها الغرب: «إن السياسة الإمبريالية الاستعمارية الجديدة هي السيطرة على سوق البترول والأسواق الكبرى

الأخرى... ونحن نشترى البيض بثمن غال، ونبيع البترول بثمن رخيص» $(^{(4)})$.

الجبهة الإسلامية للإنقاذ والغرب:

ومثلما هو الحال مع معظم الحركات الإسلامية، والحركات الشعبية في العالم الثالث، كان الاستعمار الأوربي والاستعمار الغربي الجديد محل مبالغة كبيرة باعتباره المصدر الشهير للفشل والقهر، إذ إن أمريكا بدورها كقوة عظمى صُورت بصفة خاصة على أنها تهديد سياسي واقتصادي. ذلك أن سياستها البترولية، التي تجعلها تعتمد على منابعه الخارجية، قد تجسدت في استراتيجية، «أن لا تستغل احتياطيها البترولي، ولكنها تضيف إلى بترولها مخزوبًا من إمدادات البترول العالمية... إن القوة الأمريكية... تضع مصالحها على حساب الأخرين، وترغب في أن تزداد ثراء على حين نزداد نحن فقرًا »(٢٩).

وبالنسبة لمدنى، كان القهر السياسى والاقتصادى الذى تمارسه أمريكا يسيران جنبا إلى جنب. إذ إن سيطرتها على السوق العالمية، و«أطماعها الاستعمارية الجديدة تزاوجت مع سياسة «كاوبوى» خارجية، قد عمُّقت من محنة المقهورين في العالم الإسلامي. وكان مدنى يعتقد أن حرب الخليج والمواقف الأمريكية تجاه الشرق الأوسط حدثت بسبب النفوذ الصهيوني، ووسائل الإعلام، «صليبية استعمارية» من بقايا

ذكريات الحروب الصليبية، وأنها راجعة إلى العصور الوسطى والحروب الدينية.

ومثل معظم الإسلاميين في أرجاء العالم، كان مدنى يعتبر العلمانية والإيديولوجية المرتبطة بها سببًا رئيسييًا في تدهور المسلمين وعدم كفاعتهم. فهي مستورد أجنبي فرضته القوى الاستعمارية في البداية، ثم فرضته الدولة والنخب المسلمة ذات الميول الغربية من خلال مؤسسات الدولة ووسائل الإعلام. والصراع بين الإسلام والعلمانية ليس صراعًا بدأه الإسلام. ومن ثم فإن العلمانية الجزائرية، التي ترفض الإسلاميين والأصوليين، قد شنت حربًا إيديواوجية يُشخِّصها مدنى بأنها محاولة الضغط على الشعب الجزائري «لكي يتخلى عن هويته الإسلامية وأخلاقه وقيمه»(٨٠٠). وعلى الرغم من أن مدنى كان ينتقد الولايات المتحدة، فإنه يواصل القول بأنه يرغب في علاقة تعاون بناءة تقوم على أساس الاعتراف باستقلال الجزائر، أي حقها وحق العالم المسلم في تقرير مصيره. ويواصل مدنى القول بأن برامج الجبهة الإسلامية للإنقاذ الاقتصادي «تفتح الباب أمام المستثمرين الأمريكيين. وهم سوف يمنحون فرصنًا متساوية للمشاركة في الجزائر طالمًا أن وجودهم ليست له طبيعة الاستعمار الجديد... { وعلى أية حال} فإن التدخل الأمريكي في الخليج يجعل البعض منا يتحفظ على التعامل مع شركات الولايات المتحدة أو برامج التنمية التي تساندها الولايات المتحدة»(٨١).

من المعارضة إلى السياسة الانتخابية:

في ١٢ يونيس ١٩٩٠م حرت أول انتخابات بلدية في الحزائر منذ الاستقلال وقد اختبرت الانتخابات البلابة والإقليمية اتجاه الحكومة الحديدة وقوة الإسلاميين على السواء، وعلى العكس من مصير والمغرب وتونس (حيث كانت الأحزاب السياسية ممنوعة مما اضطر الإسلاميين إلى الدخول في الانتخابات مرشحين مستقلين) سمحت حكومة «بن جديد» للجبهة الإسلامية للإنقاذ بالمشاركة في الانتخابات بوصفها حزبًا سياسيًا. وإذا ما حسينًا سيطرة جنهة التحرير على العملية السياسية، وقوة النخبة الحاكمة، والمعارضة من جانب الحركات النسائية الجزائرية، فإن السؤال لابيدو أنه ما إذا كانت حبهة التجرير ستكسب ولكن ما الذي سيفعله الإسلاميون في حال هزيمتهم. كان التوقع الواضح من موظفي الحكومة، والخيراء ووسائل الإعلام في الجزائر وعلى المستوى الدولي أن مـزج القوى العلمـانية وإرتبـاط الجـزائر الطويل مع الغرب، سياسيًا وثقافيًا، سوف بحد من انجان الجبهة الإسلامية للإنقاذ. وحذر النقاد الحكوميون وذوق التعليم الغربي من التهديد الأصولي لاتجاه الجزائر العلماني، وللديموقراطية، والتعددية، وحقوق المرأة. ومن ثم، فإن قلة كانوا مستعدين لمواجهة النتائج. إذ إن الجبهة الإسلامية للإنقاذ قد اكتسحت الانتخابات بخمسة وستين بالمائة من أصوات الناخبين وسيطرت على ٥٥ بالمائة (٨٥٣ من ١٥٥١) من المجالس البلدية وثلثي (٣٢) المجالس الإقليمية الثمانية والأربعين، على النقيض من الأداء التعبس لجبهة التحرير، التي لم تكسب سوى ٢٢ بالمائة من البلديات

و ٢٩ بالمائة من الانتخابات الإقليمية. وكسبت الجبهة الإسلامية للإنقاذ في جميع المدن الكبرى ؛ ١٨, ١٥ بالمائة في الجزائر العاصمة، ٥٠, ٥٠ بالمائة في وهران، ٢٧ بالمائة في قسطنطينية (٢٨). ووقفت الجزائر، وشمال إفريقيا، والغرب مذهولين ؛ لقد حدث ما لم يرد على الخاطر.

لم تكن هذه ثورة على الطراز الإيراني ولكنه كان نصرًا مدويًا في صناديق الانتخاب قوص الفروض العلمانية في نظرية التحديث ورؤية الجزائر كدولة حديثة. وبالنسبة للإسلاميين، كان النصر الانتخابي جزءًا من معركة إيديولوجية مستمرة بين الإسلام والتغريب: «إن العلمانيين ليسوا وحدهم الذين أحزنهم النصر الإسلامي. فهناك أيضا المخططون الغربيون وأعداء الإسلام. إن هذا النصر رفض للقيم الغربية والعلمانية التي زُرعت في قلب البلد العربي المسلم وأعاد فرضها السادة المستعمرون وأننابهم { أقلية نخبوية علمانية من المسلمين الذين حافظوا على استمرار تراث الاحتلال الفرنسي} (٢٠٠) ووجدت مخاوف الحكام من تأثيره الدولي ومغزاه ودلالاته ما يغذيها من الإسلاميين الذين أعلنوا:

«إن الجزائر تخطو إلى الأمام لتدخل عصرًا جديدًا ... وسرعان ما يصبح الموقف هو السائد في كل الوطن العربي، فالمظاهرات التي لاتتوقف والتمرد والاحتجاج من جانب مئات الآلاف من الناس كل يوم سوف يمثل مشكلة حقيقية للحكومات العربية. بغض النظر عن إيديولوجيتهم. إن أهمية الجزائر باعتبارها حالة رائدة وقائدة في هذا التحول الاقتصادي والسياسي العربي العالمي يكمن في التجربة التي ستقدمها للشعوب الأخرى والبلاد الأخرى»(١٨).

كان انتصار الجبهة الإسلامية للإنقاذ راجعًا إلى عدم جدارة جبهة التحرير، ونماذجها الأوربية في التطور، وفشلها في السماح بوجود معارضة علمانية قوية بالإضافة إلى التأييد الفعلى للجبهة الإسلامية للإنقاذ. وبينما أدى عدم المبالاة العامة إلى ابتعاد بعض الأصوات عن صناديق الانتخاب، تحول كثيرون غيرهم. ومن عدة جوانب، كانت الانتخابات تنصيلا من نظام فاشل على المستوى الإيدبولوجي وعلى المستوى المادي، على بد حركة شعبية جمعت المجموعات البائسة سوبًا في معارضة الحكومة. وقد قدمت الجبهة الإسلامية للإنقاذ القلب والعمود الفقري للحركة، جاذبة القاعدة العريضة من التأبيد عبر البلاد، ولكن في المناطق الحضرية بشكل خاص، وقيد جاءوا بمستوى من التنظيم والالتزام الإيديولوجي، كان ناقصًا في قطاعات أخرى من المجتمع، بالإضافة إلى سجل طب من الرعابة والمستولية الاجتماعية. وكانت شبكة الجبهة الإسلامية للإنقاذ للعيادات الطبية والمؤسسات الخيرية تخدم المناطق الصضيرية الأكشر فيقبرًا وازدكامًا، وتقيدم الدروس الخصوصينة المجانبة في المساهد، والمساكن، وتخلق فرص العمل والدكاكين، وتنظف المناطق المحاورة (٥٥). وإذ كانت حيهة الانقاذ تقف في الفراغ الذي خلقته الإخفاقات المريرة للحكومة وجبهة التحرير، والفساد، والفجوة المتزايدة بين الأغنياء والفقراء، فإنها قدمت بديلاً محليا أصبيلاً. وكان لدى جبهة الإنقاذ برنامج ذو جاذبية عريضة؛ إدانة إخفاقات النظام ونماذجه الغربية في التطور؛ التأكيد من جديد على هوية الجزائر وتراثها وقيمها العربية الإسلامية، والإعلاء من شأن المشاركة السياسية الشعبية؛ والإصلاح الاقتصادى (فرص العمل والإسكان)، كفاءة تقديم الفدمات الاجتماعية، إدانة الفساد السياسى والأخلاقى؛ تبنى حقوق المقهورين اقتصاديًا والوعد بإعادة توزيع الثروة على نحو أكثر عدالة، وإعادة التأكيد على قيم الأسرة. وفي الوقت نفسه، كان غياب أي بديل أخر متاح يعنى أن الجبهة الإسلامية للإنقاذ قد أفادت أيضًا من أولئك الذين المتنعوا عن التصويت. والأهم من ذلك، أنها أفادت من أولئك الذين صوتوا لها ليس بدافع التأييد للحزب وإنما احتجاجًا على جبهة التحرير، مما يعكس القدر الكبير من الإحباط والغضب من النظام السياسى والاجتماعي السائد.

هجوم الحكومة المضاد:

فى أعقاب الانتخابات، تحركت الحكومة بعدوانية وقطعت الميزانيات عن البلديات، وبذلك أعاقت قدرة الموظفين المنتخبين من جبهة الإنقاذ على تقديم الخدمات الكافية. وعلى الرغم من التهم الموجهة إلى الجبهة الإسلامية للإنقاذ بأنها سوف تجلب التغيير الراديكالى وحكومة على الطراز الإيراني، فإن المجالس المحلية برهنت على أنها أكثر اهتمامًا بالحكم المحلى وتحسين الأحوال وكذلك في «موضوعات رمزية محدودة المجال مثل الملابس وشرب الخمور، والمقامرة منها بالتغيير الجذري في الدولة والمجتمع والاقتصاد» (٢٨). وفضلاً عن ذلك، فإنه مع استثناءات

قليلة، لم تفرض جبهة الإنقاذ الحجاب. ولم تمنع الاستحمام العام، أو تغطق البارات أو تمنع النساء من التصويت والعمل. وقد مرروا بالفعل ترتيبات أكثر محافظة في مناطق كانت قابلة لمثل هذه الإجراءات (٨٧).

وبينما كانت انتخابات يونيو سنة ١٩٩١م التى تحدد موعدها من قبل تقترب، قدمت الحكومة قانونًا جديدًا للانتخابات يعيد توزيع الدوائر الانتخابية بحيث تضعف من إنجاز الجبهة الإسلامية للإنقاذ ويكون فى صالح جبهة التحرير فى الانتخابات الوطنية المقبلة. وردت جبهة الإنقاذ بمظاهرات لمعارضة الحكومة فى محاولتها تقديم قوانين انتخابية جديدة. وعندما دعت قيادة الجبهة الإسلامية للإنقاذ إلى إضراب عام على امتداد الوطن فى مايو سنة ١٩٩١م، ردت الحكومة بالقوة. وأعلن رئيس البعمهورية حالة الحصار وطلب من الجيش إعادة النظام. وتم القبض على مدنى وبلحاج، وكذلك خمسة آلاف من مؤيديهم، فى ٣٠ يونيو وتم تأجيل الانتخابات. وتمت محاكمة الزعيمين أمام محاكم عسكرية، واتهما بالتأمر ضد الدولة، وحكم عليهما بالسجن اثنى عشر عامًا.

وإذا كان البعض قد اتهم الجبهة الإسلامية للإنقاذ بتحدى النظام وتقويض أمن الدولة، فإن الآخرين لاحظوا «أن مظاهرات جبهة الإنقاذ في يونيو لم تكن محاولة «لاعتراض» العملية الديموقراطية ولكنها كانت دعوة لإلغاء قانون غير ديموقراطي سنة ١٩٨٩م، قد التزمت بالإجراءات الديموقراطية بشكل متواصل بل والتزمت بالمبادئ الديموقراطية، وهي

المبادئ نفسها التى كان أولئك، من داخل الحكومة وخارجها، يدافعون عنها بحمية وحماسة «^(٨٨).

كانت التحركات ضد الجبهة الإسلامية للإنقاذ، بالإضافة إلى إتاحة فرصة للحكومة لالتقاط الأنفاس وللقوى العلمانية لإعادة التجمع، قد منحت الفرصة للمنظمات الإسلامية الأخرى لكى تتقدم إلى الأمام فيما كان البعض يأمل أن يؤدى إلى جبهة إسلامية أكثر انقسامًا. كان الشيخ محفوظ نحناح، الذى كانت حركته المسماة حركة الإصلاح والإرشاد (وتسمى أيضا حماس)، مثل رابطة العلماء الجزائريين، قد تجنب التورط المباشر فى السياسة، فقام حينذاك بتأسيس التحالف الإسلامى، وهو تحالف بين المنظمات الدينية والاجتماعية. وكان نحناح فى الأصل يعارض أن تكون المنظمات الدينية مثل حركة الإنقاذ أحزابًا سياسية. ورأى الكثيرون من العلمانيين والمراقبين الغربيين فى نحناح والتحالف بديلاً ليبراليًا للجبهة الإسلامية للإنقاذ سوف يؤدى إلى عرقلة حظوظ جبهة الإنقاذ فى الانتخابات (١٩٠٠).

فى ٢٦ ديسمبر سنة ١٩٩١م، أجرت الجزائر أول انتخابات برلمانية تخوضها عدة أحزاب فى تاريخها الممتد ثلاثين سنة بعد الاستقلال، وعلى الرغم من الميزات التى تمتعت بها الحكومة وجبهة التحرير، من إعادة توزيع الدوائر الانتخابية وسيطرتها على مؤسسات الدولة ووسائل الإعلام، فضلاً عن استمرار سجن مدنى وبلحاج، ومع وجود ٥٩ بالمائة من الأصوات المسجلة فى الجزائر أدلوا بأصواتهم، كسبت الجبهة

الإسلامية للإنقاذ ٤٧,٥٤ بالمائة من الأصوات ١٨٨ مقعدا من مجموع ٢٢٦ مقعداً، أي أقل من الأغلبية بعدد ٢٨ مقعداً، في الجولة الأولى(٩٠). وأقرب المنافسين، جبهة القوى الاشتراكية، لم يحرزوا سوى ٢٦ مقعداً. وتم استئصال جبهة التحرير التي لم تحصل سوى على ١٦ مقعداً. أما ما بقى من مقاعد البرلمان التي تبلغ جملتها ٤٣٠ فكان لابد من تقرير مصيرها في جولة ثانية في ١٦ يناير سنة ١٩٩٢م.

الجبهة الإسلامية للإنقاذ والديموقراطية :

لم تعادل نشوة الجبهة الإسلامية للإنقاذ والغبطة التى غمرت الحركات الإسلامية فى جميع أنحاء العالم المسلم سوى ما أصاب كثيرين من الحكام المسلمين والحكومات الغربية من التوجس وعدم التصديق. فبينما رأى الإسلاميون فى نصر جبهة الإنقاذ برهانا على الطبيعة التمثيلية لحركاتهم والمدى الذى وصلوا إليه حينما نجحوا فى تأسيس حركاتهم وجزءً من المجرى العام على المستوى الاجتماعي ثم على المستوى السياسي أنذاك، اتهم خصومهم الجبهة الإسلامية للإنقاذ بأنها «خطفت الديمقراطية»، وأنكرت جبهة الإنقاذ هذا الاتهام، ودعت إلى الاعتراف بالعملية الانتخابية، وأصر خصومها على أن الجبهة كانت تستخدم العملية الديموقراطية ببساطة للوصول إلى السلطة ثم تفرض نظام الحكم الإسلامي مع قليل من التسامح مع التعددية وحقوق المرأة.

ولم تكن تصريحات زعماء الجبهة الإسلامية للإنقاذ فعالة في مواجهة هذه الاتهامات.

ومهما كانت درجة توجد الحبهة الإسلامية للإنقاذ في شعارات مثل «الإسلام هو الحل» فإن الاختلافات كانت كثيرة. وكما رأينا، فإن جبهة الإنقاذ، يوصفها جبهة أو تحالفًا، قد ضمَّت زعماء وأتباعًا ذوى اتجاهات مختلفة ومواقف متباينة فيما يتعلق بمستقبل الجزائر وعملية الديموقر اطبة. وغالبًا ما كانت تصريحات زعماء الحبهة الإسلامية للإنقاذ غامضة أو متناقضة. وبالنسبة للبعض، فإن المشاركة السباسية لم تترجم إلى عملية سياسية ديموقراطية. ومع أن عباس مدنى كان يؤيد العملية الديموقراطية ظاهريًا، فإنه بدا مراوغًا واستجابته تكتيكية حينما صرح: «نعم، إن الطريق هي الانتخابات ؛ إنها الطريق لكل أولئك الذين تربدون أن تمسكوا بإرادة الشعب، وليس هناك طريق أخرى في اللحظة الراهنة. وكل الطرق الأخرى قد عرقلها الله. ومن ثم فإن الطريق إلى السلطة هي الانتخابات التي تُحسم من خلال الإرادة الشعبية للناس»(١١١). وثمة ملاحظة مشابهة عن المواعمة النفعية يمكن أن نسمعها في تصريح لرعيم بارز أخر من زعماء الجبهة الإسلامية للإنقاذ، عبد القادر حشاني، وهو مهندس بتروكيمائي : «نحن نقول لك يا جزائر { حكام الجزائر الجدد} إن دستورنا هو القرآن والسنة، ولكننا سوف نسير على طريق دستوركم، لا لأننا نؤمن به، ولكن لأننا سوف نقدم لكم الذريعة (الفرقعة إذا لم نحفل به)(٩٢). وكان حشاني يبدو وكأنه قد قبل

نظام تعدد الأحزاب: «فى داخل إطار قيمنا وحضارتنا، سوف يتم السماح بوجود عدة أحزاب، وهو ما سوف يثرى المجال السياسي» (٩٣). ومن ناحية أخرى، رفض على بلحاج الديموقراطية باعتبارها مفهومًا غير إسلامى، وأعلن الإمام عبد القادر مغنى «الإسلام هو النور، فلماذا تخافون منه ؟ إن الظلام يكمن في الديموقراطية... إن الحريات الفردية ستكون فى حدود الصالح العام. ولكن لايجب أن تختلط الصرية بالإباحية »(٩٤). إن مدى التصريحات التى أدلى بها زعماء الجبهة الإسلامية للإنقاذ ومراوغتهم بشأن الديموقراطية وحقوق المساواة للنساء تركتهم عرضة للنقد والشك مع الأخذ فى الاعتبار الطبيعة الحقيقية لأجندتهم النهائية.

التدخل العسكرى : إجهاض الديموقراطية :

فى ١٢ يناير تدخل العسكريون، غير مبالين بغالبية الناخبين، بشكل كان فى حقيقته انقلابًا لمنع الجبهة الإسلامية للإنقاذ من الاستمتاع بثمار سلطتهم التى اكتسبوها من خلال انتخابات ديموقراطية. وكانت الجسزائر وجيسرانها قد مهدت الأرض من عدة سبل لجعل التدخل معقسولاً عندما اجتمعت حكومات شمال إفريقيا قبل عدة شهور، وأسسست قوة مهام لضرب «الإسلام الراديكالى» على نحو ما لاحظ أحد الخبراء:

«إن رسالتهم، التى كانت فى جزء منها موجهة إلى الغرب، لم تكن يخطئها الفهم ويمكن وضعها فى كبسولة على النحو التالى: «إن الحكومات القائمة فى السلطة تستحق الحفاظ عليها. لأن فشلهم غير مهم من الاستبعاد السياسى إلى الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، فإن هذه الحكومات تشكل الحاجز الوحيد أمام المتعصبين الذين يريدون مواجهة الغرب، ووفقًا لهذا التفسير ولأن الأشكال الاستبدادية المحلية تدعو للأسف، ولكنها الطريق الوحيدة تجاه التعددية السياسية على الطراز الغربي» (٩٥).

وباسم الحفاظ على أمن الدولة واستقرارها، تصرف العسكريون قبل أيام فقط من الجولة الثانية من الانتخابات البرلمانية التى كان من الواضح أن الجبهة الإسلامية للإنقاذ سوف تحرز فيها نصرًا انتخابيا أخر سوف يمنحهم من ثلثين إلى ٨٠ بالمائة وهى الأغلبية فى البرلمان(٢٩). وأرغم العسكريون الرئيس الشاذلي بن جديد، الذي كانوا يخشون من قبوله لانتصار جبهة الإنقاذ في الانتخابات ونيته في الدخول معهم في اتفاق مشاركة في السلطة، على الاستقالة. وتم تعيين تحالف حاكم، مجلس أعلى للدولة أو مجلس أمن أعلى، من جانب العسكريين ليتولى الحكم، وتم قمع تجربة الجزائر الديموقراطية وبدأت عملية شاملة للتنكيل بالجبهة الإسلامية للإنقاذ.

وفى ٩ فبراير سنة ١٩٩٢م، استبدل المجلس العملية الديموقراطية الناشئة بحالة من الحصار. وأعلنت حالة الطوارئ، وألغيت نتائج

انتخابات ديسمبر، الجولة الثانية من الانتخابات البرلمانية، وأجلت كل الانتخابات إلى أجل غير مسمى. وتم القبض على الصحفيين (إسلاميين وغير إسلاميين)، وأغلقت عدة صحف. وتحركت الحكومة للقضاء على الجبهة الإسلامية للإنقاذ. وفي مارس سنة ١٩٩٢م، تم حظر نشاط جبهة الإنقاذ، وبالتالي تم القبض على زعماء الجبهة وأعضائها وأولئك الذين حامت حولهم الشكوك بأنهم أعضاء أو متعاطفون مع الجبهة الإسلامية للإنقاذ وزج بهم في السجون، وتم تعذيبهم في بعض الأحيان. وبم احتجاز أكثر من عشرة آلاف من الإسلاميين في معسكرات اعتقال بالصحراء؛ وأغلقت مساجد جبهة الإنقاذ ومراكز الخدمة الاجتماعية التابعة لها وتم التحفظ على أصولها. واستعدل الأئمة المتعاطفون مم الجبهة بمشايخ توافق عليهم الدولة على حين تم القبض على أخرين «لأنهم يستغلون المنبر لأغراض سياسية»(٩٧). وعلقت إحدى المجلات الدولية: «يبدو الآن أنه أمر رسمي، فقد عاد التعذيب إلى الجزائر «^(۹۸). وكتب جون إنتليس، وهو خبير بالجزائر:

«لايمثل إلغاء العسكريين لانتخابات يناير شيئًا أقل من انقلاب عسكرى، والأرجح أنه نهاية تجربة الجزائر الديموقراطية في المستقبل القريب. وعلى الرغم من حجج الحكومة على العكس، فإن استقرار الدولة لم يكن في خطر. ذلك أن استقرار النظام إلى المدى الذي يكون فيه نظامًا يعجب الجيش، مسألة أخرى، (١٩٩).

وقد أثارت حركة الجيش السريعة لسحق الجبهة الإسلامية للإنقاذ تساؤلات حول طبيعة مسيرة الجزائر الديموقراطية. وقد أنكروا على جبهة الإنقاذ السلطة التي كسبتها من خلال المشاركة في نظام السياسي بزعم حراسة أمن الدولة. وفي الوقت نفسه، صارت الجبهة الإسلامية للإنقاذ مثالاً للمعارضة التي تواجهها معظم الأنظمة في العالم المسلم في تعريف المعارضة والتسامح معها. كانت الاستجابة الأولية من جانب زعماء جبهة الإنقاذ الدعوة إلى الاعتدال وتجنب العنف. وذكر عبد القادر حشاني أعضاء الجبهة الإسلامية للإنقاذ أنه نتيجة للانتخابات «حازت الجبهة الإسلامية للإنقاذ، الشرعية التي لايمكن لشيء أو لأحد أن ينزعها منها (۱۰۰). وعلى أية حال، فإن محاولة العسكريين للقضاء على جبهة الإنقاذ وإشعال المواجهة تزاوجت مع القبض على زعماء الجبهة المعتدلين مثل حشاني، فأطلقت موجة من العنف سرعان ما سيؤدي إلى حرب أهلية حقيقية.

وبينما استحسن أعضاء النخبة العلمانية الحاكمة إلغاء الإنتخابات، فإن سياسيين علمانيين معارضين آخرين، مثل حسين آيت أحمد، زعيم جبهة القوى الاشتراكية، وأحد خصوم الجبهة الإسلامية للإنقاذ، لاحظ أن الجزائر تتعرض لانقلاب «إن لم يكن في الشكل، ففي الحقيقة بكل تأكيد... إنهم لن ينجحوا في إقناع أحد بأن وقف الانتخابات تقدم ديموقراطي»(١٠٠١). وأدى أيضا إلى انتقادات منظمات حقوق الإنسان العالمية حول «انتهاكات حقوق الإنسان المتصاعدة» ودعوتها إلى إطلاق

سراح عبد القادر حشانى ورباح كبير، من زعماء جبهة الإنقاذ «ألقى القبض عليهم... بسبب أعمال التعبير السلمى، وكذلك كل أولئك الذين تم القبض عليهم لممارسات تتضمن الخطب غير العنيفة أو الروابط التى لاتمارس العنف»(١٠٢). إن المكاسب التى تحققت فيما بين ١٩٨٩ إلى ١٩٨٩م مع انفتاح النظام السياسى – تقديم نظام التعددية الحزبية، إطلاق سراح السجناء السياسيين، رفع الرقابة على الصحف، إنهاء الاعتقال العشوائى والتعذيب – قد انتكست. وبينما كانت الجبهة الإسلامية للإنقاذ هي الهدف الأساسي للقمع الحكومي فقد تم إخراس المعارضة العلمانية أيضا (المفكرين، والسياسيين والصحفيين).

من المعارضة الشرعية إلى حرب العصابات:

تصاعدت الاعتقالات والمواجهات بين الحكومة والجبهة الإسلامية للإنقاذ. وإذ كانت الجبهة قد عملت في البداية بوصفها معارضة مشروعة، وتخوض الانتخابات وتفوز عن جدارة في كل من الانتخابات البلدية والبرلمانية، فإن جبهة الإنقاذ قد حرمت من مكانها الذي فازت به الانتخابات في الحكم. وقد قادت هجمة العسكريين الجبهة الإسلامية للإنقاذ من المعارضة الشرعية إلى حركة مقاتلة وثورية في بعض للإنقاذ من المعارضة الشرعية إلى حركة مقاتلة وثورية في بعض فصائلها. ومع وجود عدد كبير من القادة في السجن أو في المنفى، تبعثر التحالف. وحول القمع الحكومي جبهة الإنقاذ من حركة إصلاح إلى

حركة ثورية منظمة كانت تحدَّثت النظام من داخل النظام وصارت حركة استقطابية، رد أتباعها على قمع الدولة وعنفها بأن انتقلوا من موقع الدفاع إلى موقع الهجوم وبذلك صاروا تهديدًا عسكريًا.

وفي سيناريو يُذكر إلى حد ما بالإخوان المسلمين في مصر أثناء حكم جمال عبد الناصر في حقبة الستينيات، انقسمت الحبهة الإسلامية للإنقاذ إلى فصائل معتدلة وأخرى مقاتلة. إذ إن القمع والتعذيب أفرخ عصابات محاربة متطرفة. وإذ جاءوا من بين العناصير المتشددة في الحركة الإسلامية الجزائرية، فإنهم رفضوا المشاركة في العملية السياسية وتبنوا الجهاد المسلح، وعولوا على الإطاحة العنيفة بما اعتبروه حكومة فاسدة معادية للإسلام وقيام الدولة الإسلامية. فالجماعات المسلمة شبه العسكرية والسرية، وهم أعضاء سابقون في جبهة الإنقاذ تشددوا بسبب الانقلاب العسكرى والقمع الحكومي، والإسلاميون الآخرون مثل الجزائريين «الأفغان» الذين كانوا قد حاربوا في أفغانستان خلال الاحتلال السوفيتي، ومثل حزب الله والجماعة الإسلامية المسلحة- كل هؤلاء بدوا عهدهم الملئ بالعنف والإرهاب بالتفجيرات، والكمائن، والهجمات على تُكنات الحيش، وأقسام البوليس والسجون، وأدانت الجماعة الإسلامية المسلحة حيهة الإنقاذ يسبب اعتدالها، ورفضت أي حل وسط أو مصالحة، وضغطت من أحل شن الجهاد الشامل ضد الحكومة ومؤيديها من الجزائريين والأجانب والقوى الأجنبية. وأفرخت الجبهة الإسلامية للإنقاذ جناحًا عسكريًا، جيش

الخلاص الإسلامي، الذي خاض نضالاً مسلحًا ضد النظام السياسي في غيبة الحوار.

وبينما انتشر العصيان تدهور الموقف الي حرب أهلية حقيقية، أطلق عليها بعض الموظفين الأمريكيين وصف «حرب قليلة الكثافة». وانحصير العسكريون والإسلاميون المسلحون في قتال مميت. ولم يهاجم المتطرفون ويقتلوا موظفي الحكومة والعسكريين والشرطة فقط واكن المدنيين أيضا والمفكرين العلمانيين البارزين والصحفيين والممثلين «والنساء غير المحجيات»، وتلميذات المدارس. وإذا كانت قوات الأمن ترى في الذقن وغطاء الرأس رموزا للإرهاب الأصولي، فإن المقاتلين أنذاك كانوا يستهفدون النساءفي الملابس الغربية والمفكرين العلمانيين باعتبارهم رموزًا على استبداد الدولة ذات التوجه الغربي وقمعها. وصارت الجزائر العاصمة معسكرًا مسلحًا «بها ١٥٠٠٠ من القوات التي جُلبت لمحاربة العنو الخفي»(١٠٢). وفي أواخر ١٩٩٣ وأوائل ١٩٩٤ خضعت كثير من المناطق الخارجية لسيطرة المقاتلين الذين بدا أنهم قادرون على أن يضربوا متى شاءوا. ولأن كال من العسكريين والإسلاميين المتشددين اشتبكوا بلا رحمة في حرب لابكيم حماحها مانع وقع المدنيون الأبرياء ضحية بينهما، فإن بعض العناصر المعتدلة في الجبهة الإسلامية للإنقاذ حاولت أن تنأى بنفسها عن الأفعال الإرهابية التي تقوم بها جماعات مثل الجماعة الإسلامية المسلحة، وحينما قتل الجيش الجزائري أحد قادة الجماعة الإسلامية المسلحة، وهو المعروف باسم جعفر الأفغاني، وعلى الرغم من أن قادة جبهة الإنقاذ أدانوا هذا الفعل، كانت هناك تقارير أنه وقع ضحية خيانة جماعة أخرى موالية لجبهة الإنقاذ. وفي الوقت نفسه، سرت إشاعات بأن الحكومة، التي كانت قد رفضت بإصرار في الماضي أن تدخل جبهة الإنقاذ في أي حوار وطني، كانت تجرى محادثات مع عباس مدنى وعلى بلحاج (١٠٤٠).

وقد عكست الهجمات على المدنيين أيضًا صراعًا طبقيا وثقافيًا. إذ الجبهة الإسلامية للإنقاذ والإسلاميين والآخرين، ممن اعتمدوا بشدة على العرب العاطلين، والطبقات الدنيا في المدن، ستكون في حال وصولها إلى السلطة مصدر خطر على سلطة النخبة الحضرية المتغربة المتعلمة المتحدثة بالفرنسية وامتيازاتها. وكانت هجمة العسكريين ومحاولة سحق جبهة الإنقاذ في رأى كثيرين من داخل الجبهة ومن خبرتهم مرتبطة بالحفاظ على مصالح وأسلوب حياة النخبة العلمانية ذات التوجه الغربي في الجزائر الذين كانوا عموما يؤيدون تدخل العسكريين. وتحول الصراع إلى جهاد بين العلمانية والإسلام، بين التغريب والأسلمة. وعلى أية حال، فإن هذه التعميمات حول مظهر القوى الاجتماعية المتنافسة لاينبغي أن تحجب اختلاف وتنوع الاستجابات الجزائرية، من العلمانيين (الناطقين بالفرنسية والعربية، من النخبة ومن غير النخبة) الإسلامية للإنقاذ ليس من جانب الشبان العاطلين فقط ولكن أيضا من الإسلامية للإنقاذ ليس من جانب الشبان العاطلين فقط ولكن أيضا من

المهنيين نوى التعليم الحديث؛ الأطباء المهندسين، المدرسين وحتى بعض عناصر العسكريين.

أدى التصاعد الحلزونى للعنف إلى تعميق الاستقطاب فى المجتمع. وانقسمت الحكومة والجيش، انعكاسًا للمجتمع الأوسع، إلى اتجاهين: أولئك المقتنعين بالحاجة إلى الحوار والمصالحة الوطنية، وأصحاب الخط المتشدد الذين استمروا فى تأييد القمع الكلى للجبهة الإسلامية للإنقاذ. وكان الاتجاه الأخير يتألف من نخب كثيرة تحركهم المصالح الذاتية والإيديولوجيا بنفس القدر «كثيرون لديهم الكثير مما يخسرونه، وقفوا ضد المفاوضات الحقيقية بسبب أحط الأسباب الطمع»(٥٠٠). وبالإضافة إلى هذا، فأن فرق الموت المعادية للإسلاميين، مثل منظمة الشباب الجزائرى الحر والمنظمة السرية للدفاع عن جمهورية الجزائر، ظهرت إلى الوجود، وإذ يسود الاعتقاد بأن هذه الفرق مؤلفة من أعضاء سابقين فى الوجود، وإذ يسود الاعتقاد بأن هذه الفرق مؤلفة من أعضاء سابقين فى الوجود، وإذ يسود الاعتقاد بأن هذه الفرق مؤلفة من أعضاء سابقين فى الوجود، وإذ يسود الاعتقاد بأن هذه الفرق مؤلفة من أعضاء سابقين فى الوجود، وإذ يسود الاعتقاد بأن هذه الفرق مؤلفة من أعضاء سابقين فى الوجود، وإذ يسود الاعتقاد بأن هذه الفرق مؤلفة من أعضاء سابقين فى الوجود، وإذ يسود الاعتقاد بأن هذه الفرق مؤلفة من أعضاء سابقين فى الوجود، وإذ يسود الاعتقاد بأن هذه الفرق مؤلفة عن الهجمات على الإسلاميين وبتلهم وتلمنوا مستثوليتهم عن الهجمات على الإسلاميين

وقد أدت قوة وتهديد الإسلام السياسى إلى تصعيد التوترات العرقية ووجد الجيش نفسه محصورا بشكل مطرد بين جناحين، الإسلاميين والبربر، ويرجع تاريخ البربر إلى ما قبل قدوم الإسلام إلى شمال إفريقيا، وعلى الرغم من أنهم اعتنقوا الإسلام فقد ظلوا مستقلين ومخلصين بشدة للغتهم وثقافتهم. وإذ كانوا معادين للحكومة، وأكثر عداء

للأصوليين، فإن زعماء البربر المناضلين من أمثال الدكتور سيد سعدى من مجلس الثقافة والديموقراطية أدانوا الحكومة ونادوا بالمقاومة المسلحة ضد ما اعتبروه إبادة أصولية للشعب الجزائري(١٠٧).

من المصالحة إلى الاستئصال:

شهدت سنة ١٩٩٤م تزايدًا دراميًا في مستوى العنف والإرهاب، كما شهدت علامات على الاتصال الخفي بين الحكومة وقيادة الجبهة الإسلامية للإنقاذ في السجن. ففي سبتمبر سنة ١٩٩٤م أطلقت الحكومة سراح عدد معلوم من قادة جبهة الإنقاذ ونقلت مدنى وبلحاج من سجن بليدة إلى الاعتقال في منازلهم فيما بدا أنه الخطوة الأولى على طريق اتفاق من خلال المفاوضات. وعلى أية حال، رفض مدنى أن يشارك في حوار وطنى ما لم تتم الاستجابة لشروط بعينها : «إقامة حكومة «محايدة» حتى يتم انتخاب حكومة «شرعية» ؛ إعادة الشرعية إلى الجبهة الإسلامية للإنقاذ، رفع حالة الطوارى؛ إعلان عفو عام ؛ وقف كل العمليات القضائية ضد الإسلاميين ؛ وعودة الجيش إلى الثكنات» (١٠٠١). ورفض الرئيس اليمين زروال المطالب صراحة. وفي ديسمبر ١٩٩٤م ويناير ١٩٩٥م، انضم ممثلو جبهة الإنقاذ مع أحزاب المعارضة الجزائرية الأخرى (بما فيهم جبهة التحرير) في قمة تحت رعاية جمعية سانت إيجيديو الكاثوليكية في روما.

وتضمن الاتفاق المكون من أربع عشرة نقطة، والذي وقع عليه زعماء الجزائر الكبار من العلمانيين وغير الإسلاميين والأحزاب، الدعوة إلى الحرية المدنية، ووضع نهاية لتدخل العسكريين في السياسة، ورفع الحظر عن الجبهة الإسلامية للإنقاذ، وديموقراطية تعدد الأحزاب، وإعلان وقف نار من جانب واحد والإفراج عن كل السجناء السياسيين، وإنهاء حالة الطوارئ بالجزائر، وعقد مؤتمر وطني يؤدي إلى إجراء انتخابات حرة وتعددية. وامتدحت الولايات المتحدة الاتفاق، كما أن فرنسا المؤيدة للنظام الجزائري، استجابت بشكل إيجابي. أما الحكومة الجزائرية، التي فرضها العسكريون وساندوها، فقد رفضت الاعتراف بالاجتماع أو فرضها العسكريون وساندوها، فقد رفضت الاعتراف بالاجتماع أو استئناف للحروب الصليبية المسيحية، فقد أدانت الحكومة اقتراحات الاتفاق باعتبارها استسلامًا للإسلاميين، أما مدني وبلحاج اللذان كانا قد أفرج عنهما ووضعا رهن الاعتقال في منزليهما، فقد أعيدا إلى السجن وضغطت الحكومة بحربها لكي تستأصل الإسلاميين.

وعلى الرغم من أن أولئك الذين كانوا قد وقعوا الاتفاق «كانوا يمثلون نسبة ٨٢ بالمائة من مواطنى الجزائر الذين صوتوا فى الجولة الأولى للانتخابات البرلمانية سنة ١٩٩١م، فالواقع أن أصواتهم أغرقت فى الحلول العنيفة المتزايدة على كلا الجانبين »(١٠٠٩).

استمرت دوامة العنف على حين كانت غالبية الجزائريين محصورة بين المتطرفين الدينيين والعلمانيين، لاسيما الجماعة الإسلامية المسلحة

وفرق الموت المرتبطة ببعض جماعات العسكريين. كما أنها عمقت الحرب التقافية بين المقاتلين العلمانيين والمقاتلين الإسلاميين، مما أسهم في استقطاب مطرد في المجتمع انحصرت فيه كتلة السكان المدنيين في الوسط. وأصرت الحكومة على منع المجتمع الدولي من الدخول إلى الجزائر (وسائل الإعلام، منظمات حقوق الإنسان ومندوبي الحكومات). وواجه ممثلو وسائل الإعلام الجزائرية التهديد بالاغتيال من المجموعات الإسلامية المتشددة مثل الجماعة الإسلامية المسلحة «وخطرًا مماثلاً من مختلف فصائل قوات الأمن»(١١٠). وكل من الصحافة العالمية ومنظمات حقوق الإنسان، مثل منظمة العفو الدولية في تقريرها لسنة ١٩٩٧ م بعثوان «الجزائر: السكان المنبون محصورون في دوامة العنف» قد تعرفت بشكل متزايد على مصدرين قطبيين رئيسيين للعنف والإرهاب-المقاومة (الإسلامية) المسلحة ويعض الفئات داخل الجيش وقوات الأمن. وقد لاحظت منظمة العفو الدولية، في اتهام لم تجادل فيه السلطات الجيزائرية. أنه على الرغم من أن معظم المذابح وقيعت بالقيرب من العاصمة «فإنه لم يحدث في أية مناسبة أن تدخل الجيش أو قوات الأمن لوقف المذابح أو منعها أو للقبض على المستولين عنها «١١١). وعلى الرغم من حقيقة أن كثيرًا من أكبر المذابح (مثل ذبح ٣٠٠ من الرجال والنساء والأطفال في منطقة سيدي رئيس في ٢٨ أغسطس سنة ١٩٩٧م) وقعت في مناطق بالقرب من ثكنات الجيش وأقسام الشرطة، فلم يتدخل أحد. كذلك فإنه في حالات أخرى لم يقبض على أحد ولم يوجِّه الاتهام لأحد.

في ٥ يونيو ١٩٩٧م أجرت الجزائر انتخابات برلمانية (مع استبعاد الجبهة الإسلامية للإنقاذ من المشاركة) وانتخبت أول جمعية لها تمثل تعدد الأحزاب منذ حصولها على الاستقلال سنة ١٩٦٢م. وفي غمرة الانتهادات من جانب مراقبي الأمم المتحدة والاتهامات «بالتزوير الجماعي» من جانب الأحزاب التي خسرت في الانتخابات، قامت حركة إسلامية هي حركة المجتمع من أجل السلام التي يقودها محفوظ نحناح، والمعروفة سابقًا باسم حماس، بالحصول على ثاني أعلى نسبة من الأصوات. (وحصل حزب النهضة، وهو حزب إسلامي أخر، على ٣٤ مقعدًا). وإذ وضعت حركة المجتمع من أجل السلام نفسها بوصفها بديلاً عصيريا إسلاميًا معتدلاً لايؤمن بالعنف، فإنها راقت في عيون أولئك الذين تعبوا من العنف ومن الشدة الاقتصادية على السواء (وصلت البطالة إلى ٢٨ بالمائة من مجمل السكان العاملين) وكانوا يريدون بديلاً عن نظام الرئيس الذي يسانده العسكريون (وهو الجنرال السابق) اليمين زروال. وكسبت حركة المجتمع من أجل السلام ٦٩ مقعدًا (بالمقارنة مع الـ ١٥٦ مقعدًا التي حصل عليها حزب الرئيس زروال التجمع الديموقراطي الوطني) من بين مجموع ٢٨٠ مقعدًا من مقاعد البرلمان وحصلوا على أربع وزارات (من ٣٠ وزارة) وثلاثة مناصب سكرتير دولة في الحكومة الجديدة،

وعلى الرغم من الانتخابات، استمر العنف والقتل وانتشرت من المناطق الحضرية إلى المناطق الريفية وصار أكثر عشوائية، وامتدت الجماعات التى ترتكب العنف والإرهاب لتتعدى المعارضة الإسلامية المسلحة وقوات الجيش وقوات الأمن، عندما دخلت إلى الحلبة جماعات وميليشيات جديدة بدافع من السياسات المحلية، والصراعات العائلية والقبلية. وفي سلسلة من المفاجآت المذهلة، كشفت تقارير عن تحقيقات حكومية والقبض على موظفين محليين. وكان من بين أولئك الذين ألقى القبض عليهم، عُمد ورجال شرطة، وبعض جماعات الدفاع عن النفس ممن عرفوا باسم «الوطنيون»، الذين اتهموا بالقتل، والاغتصاب، والسرقة، والفساد وعمليات الإعدام بدون محاكمة (وبعضها جرى في أقسام الشرطة).

وكل من المعارضة الإسلامية والحكومة تفتتت وصارت أكثر انقسامًا وعلى النقيض من الجماعة الإسلامية المسلحة، التي ظلت ملتزمة بحرب شاملة لتحقيق أهدافها، فإن الجبهة الإسلامية للإنقاذ وجناحها المسلح وغيرها من الجماعات الإسلامية، التي كان بعضها قد انفصل عن الجماعة الإسلامية المسلحة، أعلنت وقف إطلاق النار وأفصحت عن رغبتها في إقامة حوار مع الجيش. وقد أدى هذا القرار وعدم وجود أية نتائج ملموسة إلى تعميق الانقسامات داخلها. وفي الوقت نفسه، كان كل من الرئيس اليمين زروال ورئيس أركان الجيش مشتبكين في صراع على السلطة. وبقى الجيش منقسمًا بين الضباط الراغبين في الحوار والضباط الاستئصاليين، أي الفئات المتطرفة من العسكريين الذين عارضوا أي شكل من أشكال المصالحة الوطنية. وإذ كانوا يعتقدون أن الاستقرار

الوطنى يتطلب استئصال كل المعارضة الإسلامية، فإنهم (مثل المعارضة الإسلامية المتشددة) استخدموا الاغتيال والإرهاب وسيلة لتحقيق أهدافهم.

تركيا: العسكريون والدفاع عن العلمانية

هلى هي علمانية متشددة أم إسلام متشدد ؟

على امتداد الشطر الأكبر من السبعينيات والثمانينيات، قدمت تركيا المثل العلماني لأولئك الذين نظروا إلى الإحياء الإسلامي بحذر وريبة. وأيا ما كان يبدو أنه يجرى في مناطق أخرى من العالم، فإن العارفين ببواطن الأمور اتفقوا على أن العلمانية التركية محصنة ضد «التهديد» الذي يشكله الإسلام لإيران والعربية السعودية وباكستان، وأخطار النشاط الإسلامي في دول وسط أسيا المستقلة حديثًا، وحبنوا النموذج العلماني التركي، الذي كان يُشار إليه أحيانًا باعتباره «علمانية مسلمة» أو «إسلام علماني». وهناك عاملان بدا أنهما السبب في منع تركيا من أن تكتسحها الموجة الإسلامية التي ظهرت وكأنها تتحرك عبر معظم مناطق الشرق الأوسط والعالم الإسلامي الأوسع:

۱- الذكرى المبحلة وتراث أتاتورك (١٨٨١-١٩٣٨م) وتقاليده ومؤسسات العلمانية القوية.

Y- الدور الذي يزعمه الجيش لنفسه باعتباره «حامى الجمهورية العلمانية» أى المدافعين عن الإيديولوجية العلمانية واستقرار الدولة. ويحلول سنة ١٩٩٦م، على أية حال، كان لتركيا العلمانية أول رئيس وزراء من التيار الإسلامي، هو نجم الدين أربكان، كما أن أكثر من اثنتين وثمانين مدينة انتخبت عُمدًا إسلاميين في الانتخابات التي حصد فيها حزب الرفاه، وهو حزب إسلامي، ٢١ بالمائة من الأصوات. وبحلول فيها حزب الرفاه، وهو حزب إسلامي، ٢١ بالمائة من الحكم تحت وطأة المؤسسة العسكرية التركية. ومثلما هو الحال في أجزاء أخرى من العالم الإسلامي، كانت التغيرات التي طرأت على السياسة والمجتمع التركي نتاجًا لكل من الاقتصاد السياسي والثقافة السياسية.

العلمانية والإسلام والدولة التركية:

تم خلق تركيا الحديثة دولة علمانية. إذ إن أتاتورك قوض أركان الدين وألغى السلطنة والخلافة، واستبدل الشريعة بنظام قانونى علمانى مستوحى من الغرب وأغلق العديد من المؤسسات الدينية. وحلت محل الخلافة جمهورية علمانية تكرست علمانيتها بدستور سنة ١٩٢٤م، وحزب حاكم واحد (حزب الشعب الجمهورى الذى رأسه أتاتورك) وجيش قوى. وأدى قيام نظام سياسى متعدد الأحزاب والديموقراطية سنة ١٩٥٤م إلى إتاحة مساحة أوسع للدين. وبنيت المساجد وتم إصلاح المساجد

القائمة، وأعيد فتح الكلية الإسلامية في جامعة أنقرة، وتم رفع الحظر الذي كان مفروضًا على إذاعة المواد الدينية، كما أعيد تقديم الدروس الدينية في المدارس. وسمح للطوائف والطرق الصوفية بالعمل، وعاد المؤذن من جديد إلى دعوة المؤمنين إلى الصلاة باللغة العربية (وهي الممارسة العالمية في الإسلام) بدلاً من اللغة التركية. وتم رفع القيود التي كانت مفروضة على الحج، ويحلول سنة ١٩٨٢م أرسلت تركيا ثالث أكبر جماعة حجاج إلى مكة.

كانت العلمانية قد فرضت من أعلى على يد أتاتورك ونخبة أقلية حضرية حاكمة (موظفين مدنيين وعسكريين ومفكرين). وانعكست حقيقة الفجوة بين النخبة العلمانية الكمالية في تركيا والجماهير التركية، الذين ظل الدين بالنسبة لهم قوة كامنة، في غياب أي التزام قوى بالديموقراطية. إذ كان مبدأ الديموقراطية يأتي في المرتبة الثانية بعد علمانية الدولة، وهي علمانية متشددة يفرضها نظام سياسي يقوم على الحزب الواحد. ووفقا لملاحظة نيلوفر جول: «كانت الديموقراطية غائبة في المبادئ الستة المؤسسة (الجمهورية، الوطنية، الشعبية، الدولة، العلمانية والإصلاح الثوري) للجمهورية التركية كان هذا التنظيم من توابع الشكوك التي ساورت النخبة الحاكمة من أن سيادة الإسلام» "١٤٠٥.

وقد جلبت العوامل السياسية والاقتصادية في الخمسينيات والستينيات نماذج جديدة للتطور وفرضت مناخًا صار فيه حضور الإسبلام أكثر وضوحًا في المجتمع. إذ إن التحرر السياسي في الخمسينيات الذي قدمه الحزب الديموقراطي بعد أن هزم حزب الشعب الجمهوري سنة ١٩٥٠م، كان علامة على فشل الكمالية في أن تضرب بجذورها في المجتمع: «كانت المدن والبلدان الكبسرة فقط هي التي أفادت في ظل الكمالية وطورت طبقة صنفيرة ملتزمة بها، وظل الريف على حاله لم تمسه فوائد التعليم الحديث، ولم ترد معرفة القراءة والكتابة سوى بمعدل بطع ;«(١١٣). وقام الحزب الديموقراطي الذي استمد التأييد من القرى وجماهير الريف بإدخال ثقافتهم الإسلامية الحية في التيار الرئيسي للسياسة. وعلى أية حال، كان أكبر مشهد للإسلام في الحياة العامة في البداية مشهدًا دينيًا ثقافيًا وليس ظاهرة سياسية، مؤلفًا من أفراد وجماعات (مفكرين، وطرق صوفية ومنظمات ثقافية) كانت تسعى إلى إحداث تجديد ديني وأخلاقي في المجتمع. وكان معظمهم غير مُسيِّسين من أتباع الطرق الصوفية (النقشبندية، القادرية والتيجانية) إلى أتباع سعيد نورسي، وهو مفكر ديني بني منظمة على اتساع الوطن ولها فروع دولية. وأيا كانت درجة اختلاف كل منها عن الأخرى، فإنها جميعًا كانت تنتقد العلمانية التركية وأعادت تأكيد مركزية الإسلام. وقد أنتج التطور الاقتصادي الجديد أيضًا جماعة جديدة من المديرين والتكنوقراط. وعلى النقيض من العلمانية المتشددة الثابتة لدى النخبة العسكرية البيروقراطية (على الرغم من أنهم أيضا قد تلقوا تعليمًا حديثًا)، أسهم أولئك المديرون الذين تمسكوا بالإسلام باعتباره مؤثرًا يشكل

حياتهم. ويحلول الستينيات، فإن التصنيع السريع، والتطور الاقتصادى الدولى، والخلل الاجتماعي وسياسات اليسار، والخوف المتزايد من تهديد شيوعي – كل هذا أسهم في تسييس الإسلام.

وأخذت الاستجابة الإسلامية في الستينيات شكل نشاط سياسي أكثر علنية. وكان أبرز مثال على ذلك حركة بدأها نجم الدين أربكان سنة ١٩٧٠ (١٩٢٦) في قونية. وهو مهندس درس بجامعة إستنبول التقنية وحصل على درجة الدكتوراه من جامعة أخن الفنية بألمانيا، ومزج بين الأكاديمية والعمل والسياسة في حياته. وصار أستاذًا بجامعة إستنبول الفنية سنة ١٩٦٥م وأسس وأدار مصنعًا للآلات. كما خدم فترة قصيرة مديرًا عامًا للاتحاد التركي لغرف التجارة والصناعة سنة ١٩٦٩م قبل أن يتفرغ تمامًا السياسة.

كان أربكان يمثل بروز بديل جديد للنخبة القديمة. فهو ينحدر من عائلة مسلمة ثرية محافظة فى الأناضول. وإذ تلقى تعليماً حديثا وكانت ميوله إسلامية، فقد كان ملتزمًا بوطنية تركية تقوم على أساس التقاليد التركية العثمانية أى تركيا مستقلة اقتصاديًا وثقافيًا عن الغرب، الذى ربط بينه وبين التدهور والفساد الأخلاقي. وواصل القول بأن الاعتماد الأعمى على الغرب هو الذى سرق من تركيا هويتها وقوتها. وكما لاحظ بعض مستشاريه:

«وهكذا فأن الأوربى يجعلنا نقلده بشكل أعمى وبدون أى فهم، حبسنا فى قفص القرود الذى يملكه، ونتيجة لهذا أجبرنا على أن نترك شخصيتنا ونبلنا. ومعنى هذا أنه نجح فى ذلك لأنه استخدم عملاء جندهم من الداخل، شعروا بالدونية واشمأزوا من أنفسهم، وأجبر التركى على الركوع وهو الذى لم يستطع هزيمته على مدى القرون بالحملات الصليبية والضربات الخارجية «١١٤).

ولما كان أربكان نشيطًا على الصعيد السياسي في الستينيات فقد تم انتخابه في الجمعية الوطنية سنة ١٩٦٩م وأنشأ حزب النظام الوطني سنة ١٩٧٠م. وركـــز برنامج حـــزب النظام الوطني على الإبداع التكنولوجي والتصنيع السريع، وتجديد المجتمع روحيًا وأخلاقيًا. وكان الصرب يبشر بالخلاص المادي والروحي لأولئك الأتراك (صغار رجال الأعمال والعمال المهنيين والمفكرين الإقليميين) الذين كانوا قد باتوا ضحايا التطور السريع والشركات التي تحل محل الشركات الوطنية الصغيرة، وتزايد الاستيراد، والهجرة الجماهيرية إلى المدن والشيزوفرينيا الثقافية التي رسبّها المجتمع الحضري العلماني الحديث. وانتقد أربكان عدم التوازن الاجتماعي والظلم في المجتمع التركي: «إن وانتقد أربكان عدم التوازن الاجتماعي والظلم في المجتمع التركي: «إن تجار الأناضول سوى أبنائهم بالتبني. كما أن نصيب الأسد في حصص الاستيراد محجوز لتجار ثلاث أو أربع مدن» (١٠٠٠). كان التزام أربكان بالتطور الصناعي والاقتصادي والتكنولوجي، الذي يضرب بجذوره في

ثقافة تركيا الإسلامية وقيمها، ممزوجًا بدعوة إلى الديموقراطية فى وقت عانى فيه الكثيرون من تجرية القمع تحت الحكم العسكرى. وقد تسائل البعض عما إذا كان هذا الالتزام بالديموقراطية مجرد التزام سياسى ونفعى (۱۱۱). وعلى مرً السنين، على أية حال، استمر أربكان والأحزاب الإسلامية التى أسسها فى الإعراب عن رغبتهم فى خلق تركيا حديثة، دموقراطية، صناعية، وعادلة اجتماعيًا.

وإذ تم حظر حـــزب النظام الوطنى سنة ١٩٧١م على أيدى العسكريين، فقد أعيد تنظيمه بعد ثمانية عشر شهراً تحت اسم حزب الخلاص الوطنى، ومرة أخرى كان الحزب قائمًا على قاعدة تمزج بين التصنيع السريع، والإصلاح الدينى – الأخلاقى. ولأن حزب الخلاص الوطنى كان يلقى باللوم على التأثيرات الثقافية الأجنبية فى اضمحلال الإمبراطورية العثمانية، فقد وجه انتقاداته إلى أحزاب تركيا السياسية الرئيسية «أعضاء النادى الغربى»، لأنها سقطت فى الفخ نفسه. ولما كانوا قد شغفوا بحضارة غربية مجردة من الإيمان والأخلاق، فإنهم كانوا عاجزين عن رسم طريق التصنيع السريع ينبغى أن يقوم على أساس من المنابع الثقافية الأصيلة والمحلية. ولم يتحد حزب الخلاص الوطنى شرعية الدولة الكمالية مباشرة كما أنه لم يسع إلى الإطاحة بها ولكنه نادى بمساحة للدين داخل علمانية الدولة الوطنية والمجتمع التركى لكى يعيد تأكيد ومواعمة عقيدته وقيمه الإسلامية. وهكذا كانت إيديولوجية أربكان وحزب الخلاص الوطنى قائمة على أساس من

إحساس قوى بالوطنية التركية والهؤية الإسلامية، ومعاداة الشيوعية، والعداء للتبعية للغرب.

ولم يكن انجاز حزب الخلاص الوطني مؤثرًا بأنة حال من الأحوال، إذ إنه نجح في الحصول فقط على ١١,٨ بالمائة من الأصوات سنة ١٩٧٣م و ٨,٦ بالمائة سنة ١٩٧٧م. وعلى أية حال، فإنه في منتصف السبعينيات، كانت المقاعد التي بحوزة أربكان في البرلمان كافية لأن بشارك في ثلاث حكومات ائتلافية؛ كما خدم نائبًا لرئيس الوزراء في الحكومات الثلاث جميعًا(١١٧) وفيما بين سنة ١٩٧٣ وسنة ١٩٨٠م وجد أعضاء حزب الخلاص الوطني ومؤيدوهم طريقهم إلى داخل البرلمان، ومكاتب المحكومة والتعليم والأعمال. واستولى العسكريون على السلطة في انقلاب سبتمبر ١٩٨٠م وحلوا البرلمان وجميع الأحزاب السياسية. ولم تتعرض أربكان وقادة حزب الخلاص الوطني (على عكس زعماء الأحزاب الآخرين) للاعتقال فقط ولكنهم حوكموا أمام محاكم عسكرية أيضًا، ومثلما هو الحال في جميع تدخلاتهم، زعم العسكريون أنهم يدافعون عن علمانية أتاتورك. وهكذا فإن أحد التبريرات التي قدمت لتبرير الانقلاب كان «تهديد الإسلام المتشدد المتحسيد في حزب الخلاص الوطني الذي يقوده أربكان»(١١٨). وإذ اتهم قادة حزب الخلاص الوطني بأنهم بهدمون العقائد الأساسية للجمهورية التركية، فقد صدر الحكم سراعتهم في نهاية المطاف. وعلى أنة حال، فقد تم احتجاز أربكان في التكنات العسكرية على مدى ما يقرب من ثلاث سنوات.

في سنة ١٩٨٢، التي شهدت عودة إلى السياسات المدنية والتعديية الحزبية، أسس أريكان حزيًا يخلف حزب الخلاص الوطني المعظور هو حزب الرفاه. ويعكس اسمه مهمته في خلق مجتمع أكثر عدالة اجتماعية عن طريق زيادة ثروة البلاد والتأكيد على توزيع أكثر مساواة للموارد. وكان لحزب الرفاه أن يصبر حزبًا جماهيريًا حديثًا، والحزب الوحيد الريفي الذي شهدته تركيا في تاريخها. فقد بلغ أعضاؤه أربعة ملابن، كانوا من سكان المدن الكبيرة والأقاليم على السواء، وفي ظل قيادة أربكان الوحيدة والقوية، كان حزب الرفاه أبعد ما يكون عن الكتلة الأحادية. فقد كان يضيم المهنيين والعمال، وأعضاء هيئات التدريس والطلاب، وقادة المنظمات وعمال المصانع، الرجال والنسباء، والتوجهات الإسلامية التقدمية والمحافظة على السواء. وكان التأييد يأتيه من الطبقة الوسطى الصغرى والطبقة الوسطى ممن تلقوا تعليمًا حديثًا ولكنهم يحافظون على خلفياتهم الدينية الإقليمية المحافظة(١١٩). ولم تكن الغالبية من خلفيات إقليمية محافظة غير متعلمة ولكنهم كانوا من خريجي مدارس الدولة العلمانية حيث درسوا العلوم والتكنولوجيا والفكر الغربي. ولم يكن الدعم المالي للحزب بأتى فقط من الأعضاء ولكن من العاملين بالخارج ومن المؤيدين.

الإسلام في العملية السياسية:

أسهمت القوى الأخرى في المجتمع أيضًا في صورة الإسلام الصاعدة في المجتمع التركي. ومن بواعث السخرية أن القوى التي تصف نفسها بأنها المدافعة عن العلمانية - العسكريين، والرئيس المنتخب تورجوت أوزال، الذي كان عضوًا سابقًا في حزب الخلاص الوطني - كانوا هم المسئولين عن الانفتاح الجديد. ففي غضون سنوات ثلاث (١٩٨٠ - ١٩٨٣م) بعد الانقلاب الذي قام به العسكريون استخدموا الدين جزءًا من سياستهم الخارجية. ومن بين تنازلاتهم، كان تقديم التعليم الديني في مدارس الدولة وإعادة التأكيد على هوية تركيا الإسلامية في السياسة الخارجية. وعلى الرغم من أن وجود الدين قد تنامى وانتشر، فإن الدولة كانت تأمل في أن تسيطر على تعليم الدين المدرسون والمناهج) وهكذا فإن «نوع» الإسلام (المعادي للأصولية أو غير الأصولي) الذي كان يتم تدريسه، يستخدم الدين لتقوية النسيج الأخلاقي المجتمع، ويواجه تأثير اليسار (الشيوعي والماركسي) ويوجه جهوده لتقوية «سياستها الخارجية الإسلامية » أي العلاقات الاقتصادية والأسواق في البلاد المسلمة.

وقد أدى انتخاب تورجوت أوزال وحزبه الوطن الأم فى مايو سنة ١٩٨٢م إلى تقوية منحى السياسة التحررية التى كانت تتضمن اقتصاد السوق الحرة، وكذلك التأكيد الأكبر على ثقافة تركيا الدينية وقيمها. وكان أوزال (١٩٢٧– ١٩٩٣م) مثل أربكان، مسلمًا، تخرج من جامعة استنبول التكنولوجية، ولكنه كان على النقيض من أربكان يحبذ العلاقات الحميمة مع أوربا والغرب على المستوى السياسي والاقتصادي، مؤكدًا على أن الأناضول تشترك في جنور التاريخ والحضارة الأوربية (حضارة على أن الأناضول تشترك في جنور التاريخ والحضارة الأوربية (حضارة

يهودية - مسيحية إسلامية) ومؤكدًا على دور تركيا باعتبارها بين أوربا وأسيا، بين العالم المسيحى والعالم الإسلامى (١٢٠). وكانت تركيا عضوًا مهما في كل من حلف شمال الاطلنطى ومنظمة المؤتمر الإسلامى على السواء. كذلك أكد أوزال وعمل جاهدًا للحصول على حق تركيا في أن تكون عضوًا بالاتحاد الأوربي.

بعد انتضاب حزب الوطن الأم سنة ١٩٨٤م أكد الجنرال كينان إبفرين، ورئيس الوزراء أوزال أهمية القيمة الدينية. وحضر إيفرين سنة ١٩٨٤م اجتماع منظمة المؤتمر الإسلامي بصفته رئيسا لتركيا. وعلى أية حال، كانت سياسات تورجوت أوزال هي التي أسهمت بأكبر قدر في إضفاء الشرعية على الإسلام السياسي. وإذ تبنى أوزال خليطًا من الوطنية والإسلام، فإنه أكد من جديد على تراث تركيا الإسلامي باعتباره مصدرًا أوليًا للهوية التركية والوحدة والمجتمع التركي وياعتباره أيضا ثقلاً في مواجهة اليسار وتأثيراته داخل حدود الدولة التركية العلمانية : «إن ما يصون وحدتنا وتماسكنا، بل يؤدي إليها هي حقيقة أننا جميعا مواطنون في الجمهورية التركية... إن دولتنا علمانية. ولكن الذي يصون وحدة أمتنا،، ويخدم بأقوى الطرق في الحفاظ على تماسكنا الوطني وبلعب الدور الأساسي، هو الإسلام»(١٢١). وقرر الدين مادة إجبارية بالمدارس الابتدائية والثانوية. وكانت مدارس إمام- خاطب (وهي مدارس تعليم الأئمة والخطباء) قد لقيت الاعتراف بأنها مدارس عليا، ومن ثم يتمكن خريجوها من التأهل للالتحاق بالجامعة والوظائف في

الحكومة والقطاع الخاص. وتتيجة لهذا وجد الكثيرون طريقهم إلى داخل الحكومة، حيث خدموا في الإدارة وزارتي التعليم والثقافة. وسمح أوزال بإقامة البنوك الإسلامية وغيرها من المؤسسات المالية. وزاد ظهور الإسلام بشكل مطرد في المنشورات والمؤسسات والطقوس. وقدمت «الديانت» التي تشرف على المنشورات الدينية، والمساجد، ومدارس القرآن، تقريرا عن زيادة من ٢ مليون نسخة لثلاثين مطبوعة دينية سنة ١٩٧٩م إلى ٢٠٠٠، ٥ نسخة لثلاث وخمسين مطبوعة سنة ١٩٨٢م؛ وعدد مدارس القرآن زاد من ٢٦١٠ سنة ٢٩٩٠م إلى ٥١٥٥ وزاد عدد الاتراك الذين يقومون بالحج من ١٨٥٠ سنة ١٩٧٩م إلى ٢٠٠٥م إلى ٢٠٠٠٠ سنة ١٩٧٩م الى ٢٠٠٥٠ منا الأتراك الذين يقومون بالحج من ١٨٥٠ سنة ١٩٧٩م إلى ٢٠٠٠٠ سنة ١٩٧٩م الى ٢٠٠٠٠ سنة ١٩٨٩م الى ٢٠٠٠٠ سنة ١٩٨٩م الى ٢٠٠٠٠ سنة ١٩٨٩م الى ١٨٥٠٠٠ سنة ١٩٨٩م الى ٢٠٠٠٠ سنة ١٩٨٩م الى ١٩٨٩م الى ١٩٨٩م الى سنة ١٩٨٩م الى ١٩٨٩م الى ١٩٨٩م الى ١٩٨٩م المناك سنة ١٩٨٩م المناك المناك

وظهرت على الساحة مجموعة متنوعة من الجماعات ذات توجه إسلامى، وكثير منها غير سياسى، لكى تقوم بعملية تجديد دينى للمجتمع. ولعبت الطرق الصوفية مثل النقشبندية والنوركوية دوراً ذا أهمية خاصة. ولأن النقشبندية كانت منتشرة فى جميع أرجاء تركيا (وعلى المستوى الدولى فى الواقع) هى والطريقة النوركوية، فقد خلقتا شبكة واسعة نشطة فى الأعمال، ووسائل الإعلام الجماهيرية، والتعليم وخدمات الرعاية الاجتماعية. وما تفرع عنهما، مثل جماعة فتح الله جولين «فتح الله سى»، صارت قوة دينية واجتماعية رئيسية (٢٢٠)، وكان فتح الله جولين مفكراً ومن أتباع سيد نورسى، وهو يمثل حركة وطنية

إسلامية ولكنها غير سياسية(١٢٤). وفي السياق التركي الذي يتصاعد تسييسه، حاولت جماعته أن تتخذ مسارًا وسطًا بين العلمانيين المتشددين والإسلامين مثل حزب الرفاه. وسعت إلى تمييز نفسها عن «الأصوليين». وكانت حركة جاذبة أكثر منها حركة طاردة، تحاول تحقيق التوازن بين العديد من الهويات والمسالم. وإذ ركِّز على كل من الوطنية الدينية والعلمانية، التعليم الحديث والتعليم الديني، والعلوم التكنولوجيا، والشرق والغرب، فإن جواين وجماعته ساروا على خط رفيم، واعترفوا في حذر بأهمية أتاتورك، وعبروا عن احترامهم للعسكريين، وحذروا من مخاطر الدين المسيس. وتم توصيل رسالة الجماعة على نحو فعال من خلال جريدتهم «زمان» واسعة الانتشار، ومحطة تليفزيون رئيسية، ودور النشر. وعلى مدى الثمانينيات كلها مدِّت جماعات «نكرو» من أمثال «فتم الله سي» وحرزب الرفاه وجودها إلى القطاع الاقتصادي من خلال شركات كبيرة، وينوك، وبيوت الاستثمار، وشركات التأمين، وسلسلة المتاجر، وتغير البناء الطبقي لهذه المنظمات الإسلامية بشكل كبير عندما صارت عضويتها تشكل نخبة مضادة (في مواجهة النخبة العلمانية المتغربة الراسخة) في الأعمال، والحكومة، والتعليم كما كانت منتشرة بين العمال الفقراء. وكانت مشروعاتها التعليمية (بناء المدارس والجامعات والمدن الجامعية لخدمة عشرات الألوف من الطلاب، ونشر الكتب وتوزيعها، والإشراف على المنح التعليمية، وتقديم المساعدات المالية) ذات جاذبية عظمي تشد الأعضاء والمتطوعين وتؤثر بشدة على

الجيل التالى من المهنيين. وهم غالبا ما يمزجون المصالح الدينية والتعليمية ومصالح العمل سويًا في تركيا والخارج. ويفضل المساعدات المالية من أعضاء المجتمع المتضامن، خلقوا شبكة واسعة الامتداد من الدارس في جميع أرجاء تركيا وأسسوا أكثر من خمسمائة مدرسة عالية في وسط آسيا والبلقان والقوقاز(١٢٥).

وعلى الرغم من أن الكثيرين يرون فى جواين ممثلاً لـ «إسلام معتدل»، فإن مزاعمه الدينية والصوفية، وسياساته، ونقده الصريح لقيام حزب الرفاه بتسييس الإسلام جلب عليه انتقادات زعماء حزب الرفاه على أسس دينية وسياسية أيضا. وظل كثير من العلمانيين المتشددين (فى جيش وأوساط المثقفين) أيضا على قلقهم وشكوكهم، وغاابًا ما ربطوا بين جماعة جولين وحزب الرفاه وغيرها من الجماعات الأكثر تسييسًا وكانوا يشيرون إليهم باعتبارهم إسلاميين.

وقد أسهم استخدام تورجوت أوزال الإسلام في الثمانينيات، والمناخ الأكثر انفتاحًا الذي ساعد الطرق الصوفية وغيرها من الجماعات ذات التوجه الإسلامي على النمو، في تصاعد عملية تسييس الإسلام، وانعكس هذا على حظوظ حزب الرفاه، فعلى الرغم من أن حزب الرفاه حصل فقط على ٧,٧ بالمائة من الأصوات سنة ١٩٨٧م، فإنه بحلول سنة ١٩٩٧م كانت حظوظه قد بدأت في التغير وحصل على ٧,٧ بالمائة في الانتخابات الوطنية.

طريق حزب الرفاه إلى السلطة:

أعقبت موت أوزال المفاجئ سنة ١٩٩٣م فترة انتقالية أفاد أثناءها حزب الرفاه من إخفاقات الدولة، ومن المعارك الشرسة على القيادة السياسية لتركيا، وزعامة حزب الرفاه المخلصة. وقد تسبب الانفتاح الاقتصادى في تباطؤ النمو الاقتصادى، كما رفع معدلات التضخم من 7 إلى ١٠٠ بالمائة وزاد من حجم الدين الوطنى. وعلى حد ملاحظة جينى هوايت:

«لقد طالت تكاليف السياسات الجديدة كثيرين، وأفاد منها عدد قليل. ومنلما هو الحال في بلاد أخرى كان تقديم اقتصاد السوق المفتوحة مصحوبًا بعدم عدالة اجتماعية اقتصادية متزايدة. والتناقض واضح في المدن بشكل خاص، التي يشارك فيها الأغنياء جماهير المهاجرين من الريف. وقد حفز عدم المساواة الاقتصادية الفاضح الجماعات الإسلامية التي تبشر بالعدالة الاجتماعية وبإنهاء المحسوبية والفساد »(١٣١).

وقد استطاع حزب الرفاه أن يخوض بكفاءة في سياسات المعارضة، منتقدًا فشل الحكومات السابقة لحزب الوطن الأم وحزب الحقيقة في حل مشكلات تركيا الاقتصادية والاجتماعية أو وقف مد الفساد وعدم الكفاءة الاقتصادية. وهي تهمة كان الكثيرون من خارج صفوف حزب الرفاه يوافقون عليها. ومثلما لاحظ أحد المعلقين سنة

١٩٩٦م، «يمكن أن ناخذ حزب الرفاه على أنه ثمرة فشل أداء اليمين التركى، الذي كان في السلطة معظم الوقت خلال فترة التعددية الحزبية. ومع قاعدة سلطة متزايدة الاتساع تتضمن أصوات الاحتجاج لأولئك الذين عانوا في ظل شروط السوق التنافسية منذ سنة ١٩٨٠م، فإن حزب الرفاه هو أخطر منافس لكل أحزاب اليمين»(١٢٧).

كان حزب الرفاه وكبلاً صادقًا وفعالا للتغيير، ونموذجًا للتنظيم الفعال والكفاءة، وناقدًا جسورًا لعدم كفاءة وانعدام حساسية الحكومات والأحزاب التركية وفسادها، على حين كانت استجابته واضحة للحاجات الاجتماعية الاقتصادية لفقراء المناطق الحضرية. وقد أفاد من عدم مقدرة الزعماء السياسيين الوطنيين على التسامي فوق سياسات المنازعات المريرة والدخول في تحالف بناء، وهو نظام يتسم بعدم الكفاءة والفساد في أعلى مستويات الحكم، وكان حزب الرفاه هو الحزب الوحيد الذي قام بديلاً بسجل واضبح من الاستجابة الفعالة لحاجات المجتمم. إذ إن تناوله الشمولي - فهم شامل للإسلام - أنتج الانتقادات ضد السياسات التركية والمجتمع التركي. وكانت رسالته عن فساد الحكومة، والتطور الاقتصادي، والمدارس، والفقر والوظائف والإسكان والبيئة، مثلما كانت عن العقيدة والممارسات الدينية. وإذ ضم حزب الرفاه الثقافة والقيم الدينية لدى الجماهير فإنه قدم إحساسًا بالهوية المشتركة والمجتمع المشترك في الضواحي الجديدة والمتغربة غالبًا بالمدن الكبيرة. وعمل متطوعو الحزب بلا كلل للوصول إلى الأخرين بمساعداتهم، ولجمع

الأصوات مع وعود بمجتمع أكثر عدالة اجتماعية، ومستقبل أفضل (١٢٨). وخلق حزب الرفاه نظامًا حركيًا للرعاية والحماية الاجتماعية، والمساعدة المتبادلة والالتزام المتبادل، وقدم المساعدة للمهاجرين القادمين من البلدان الصغيرة والريف إلى مناطق الحضر للحصول على فرص العمل والطعام والسكن والرعاية الصحية والفرص التعليمية.

كانت النساء جزءًا من تنظيم حزب الرفاه ونشاطه (مثلما كن في جماعات إسلامية أخرى كثيرة) وغالبًا ما يتم تمييزهن باختيارهن للزي «الإسلامي» أو «المسلم» بدلاً من الطرز الأوربية. إذ كانت الكمالية قد فرضت تعريفها الواحد للحداثة؛ وكان هذا التعريف يتضمن تعريف نموذج المرأة التركية العصرية. ووجدت النساء الأكثر تقليدية أنه من الصعب الحفاظ على هويتهن ولباسهن الأكثر تمايزًا والتزاما بتعاليم الدين مع التحديث. ومثلما حدث في بلاد مسلمة أخرى، صارت ملابس النساء رمزًا ضمنيًا في النضال من أجل الدفاع عن الهوية الوطنية أو إعادة تعريفها. وفي تركيا، كانت ملابس النساء بمثابة شهادة على إيمانهن ورمزا على النظام الأخلاقي الاجتماعي الذي يسعى إليه الإسلاميون داخل مجتمع علماني حديث. ولم ينظر إليه قط على أنه اختيار بين الإسلام والحداثة أو الإسلام والعلمانية، وإنما باعتباره جهدًا لتحديد نموذج بديل يستلهم الإسلام لكي تكون امرأة تركبة عصرية : «لبناء أسلوب إسلامي في الحياة داخل نظام علماني، وبذلك جعل الإسلام ممارسة اجتماعية حية»(١٢٩). وكثير من النساء نوات التوجه الإسلامي تجسدن نوع «أنوثتهن» ويرغبن في تحرير النساء من قيود المجتمع الأبوى وإعادة تعريف دور النساء بطريقة تمزج دورهن الثقافي في العائلة بحقهن في التعليم والتوظيف والنشاط السياسي. وهن ينشرن مجلات مثل « المرأة والأسرة» و«الحرف» التي تضع جنور الإصلاح داخل الإطار الإسلامي. وهكذا فإن مكانة المرأة المسلمة ودورها ليس مجرد مسألة دينية، ولكنه موضوع سياسي واجتماعي.

كان نمو النزعة الإسلامية والحضور المتزايد والقوة والانتخابية لحزب الرفاه قد صار أشد وضوحًا من خلال النساء اللاتى يرتدين أشكالاً جديدة من الزى الإسلامى. وما بدأ على سبيل الفضول صار باطراد أكثر شيوعًا فى المناطق الحضرية وداخل الحرم الجامعى عندما صارت النساء الإسلاميات وملابسهن أكثر عصرية، مع وجود المحلات والبوتيكات والمجلات التى تتبارى فى هذا. وقدم حزب الرفاه المساعدة لأولئك الراغبات فى ارتداء الزى الإسلامي وقدم مساكن للطلاب قرب الجامعات للنساء المسلمات نوات العقليات المتشابهة ممن يرغبن فى العيش سويًا. ولعبت النساء المتطوعات دورًا رئيسيًا فى تنظيم المناطق الريفية وفى تقديم الخدمات الاجتماعية، وعقد المؤتمرات وتنظيم المناسبات الاجتماعية للقاء، ومساعدة الأخريات وتقديمهن إلى الحزب وقيادته. وعلى الرغم من مركزية مشاركتهن فإن الملاحظ أن النساء لم

ومن الناحية الإندبولوجية، كان أعضاء حزب الرفاه بتدرجون من أولئك الذين كانوا يسعون إلى تحقيق مساحة أكبر للإسلام داخل دولة تركيا العلمانية إلى أولئك الذين كانوا برغبون في إقامة دولة اسلامية في نهاية المطاف. وكانت نزعة المحافظة الدينية لدى البعض تنافسها عقلية تكنوقراطية تقدمية ونزعة إصلاحية لدى كثيرين غيرهم. وعلى الرغم من الغالبية التي كانت تسعى إلى التوفيق، فإن الآخرين كانوا بفضلون، واشتبكوا أحيانا، في المواجهة. وحاول أربكان أن بضم كلا التبارين ويوازن بينهما داخل حزب الرفاه. وفي التسعينيات، زاد أربكان من المزج بين الخطاب المعادي للإمبريالية وبين الخطاب الإسلامي التقليدي. ووجه انتقاداته الرأسمالية الغربية وتأثير المنهيونية العالمية، ودعا إلى التعاون الإسلامي الإقليمي. واقترح موقفا ضد حزب الأطلنطي، وضد الصهيونية. وضد الغرب. وإذ كان يؤمن بأن تركيا تنتمي إلى مجموعة إسلامية، فإنه حبذ قيام حزب دفاعي على غرار حزب شمال الأطلنطي ووحدة اقتصادية على نمط الوحدة الأوربية للشرق الأوسط. لقد كان حزب الرفاه معنيًا بالسياسة والحماية بقدر ما كان معنيا بالهوية والقيم. وقد استمد القوة والدعم من استجاباته للحاجات الاجتماعية الاقتصادية والحاجات الروحية على السواء. ومثل حركات إسلامية أخرى كثيرة، كان حزب الرفاه جيد التنظيم، تحركه دوافع سامية، ويستجيب إلى مطالب الطبقة العاملة. لقد أكد الحرب ورسخ إحساسًا بالأمة الإسلامية على المستوى المحلى والمستوى الدولي أيضا وهو ما بدا واضحاً في أماكن

سكنى الطبقة العاملة بين الطبقات الفقيرة والطبقات الوسطى الدينية، كما تجلى في المدارس والحرم الجامعي.

استخدم حزب الرفاه الديموقراطية مقياسًا للحكم على فشل العلمانية التركية في أن تكون تعددية حقا وفي أن تحترم حقوق كل المواطنين، بما في ذلك حرية الضمير أو العيش وفقًا لمعتقداتهم الدينية. وقد أكد أربكان على أن العلمانية الحقيقية (فصل الدين عن الدولة) لايجب أن تعنى فقط استقلال الدولة وإنما ينبغى أن تعنى استقلال الدين أيضا. وهو ما يعنى أن للدين أيضا حكمه الذاتي، الذي تحترمه الدولة وهو بعيد عن تدخل الدولة. ولاينبغي الدولة أن تتدخل في المجال الديني بمصاولة تنظيم الملابس (حق النساء ارتداء الصجاب، أو في« هذه المسالة»، حق الرجال في إطلاق لحاهم) أو الممارسة الدينية، ورغب حزب الرفاه في أن يضيف تعديلاً جديدًا على الدستور بخصوص تعريف العلمانية لضمان حق كل الناس في أن يعيشوا وفقًا لمعتقداتهم الدينية. واعتبر العلمانيون الأتراك المتشددون هذا الأمر بمثابة تهديد مباشر: «إن العلمانيين المتشددين، الذين يضمون غالبية المثقفين، بمن فيهم عدد من الصحفيين البارزين، يعتقدون أن هذا يشكل تحديًا من جانب حزب الرفاه للأساس العلماني الذي تقوم عليه الدولة، إنهم يظنون أن حرب الرفاه بكشف عن قصده بعيد المدى لتأسيس دولة إسلامية في ترکبا»^(۱۳۰).

في سنة ١٩٩٤م، برز حزب الرفاه بوصفه الحزب السياسي الأكبر في الانتخابات البلدية، إذ كسب ٢٠,١ بالمائة من الأصوات، وكسب على نحو خاص بشكل طيب في مناطق الطبقة العاملة، وانتخب منه العُمِّد في ثمان وعشرين بلدية، منها إستنبول وأنقرة عاصمة تركيا. ويمكن أن نعزى نجاح حزب الرفاه إلى عوامل عديدة، منها إخفاقات الحكومات السابقة، التي خلقت أصوات احتجاج عابرة من الناخبين الساخطين الذين كانوا عادة من مؤيدى الأحزاب الأخرى. لقد كان التصويت على السياسة والاقتصاد (التضخم المتضاعف مرتين وثلاثًا، وفقر المناطق الحضرية، وعدم كفاية الخدمات الاجتماعية والرعاية الصحية، والتلوث والازدحام، والبطالة العالية، وعدم كفاية المساكن، والجريمة والفساد) بقدر ما كان تصويتًا على الدين. والواقع أنه في سنة ١٩٩٤م كشف البحث عن أن الثلث فقط ممن صوتوا لحزب الرفاه فعلوا هذا أساساً لأنه كان حزبًا إسلاميًا(١٢١). كان تركيز حزب الرفاه على موضوعات مثل البطالة والمعاشات، والرعاية الصحية والإسكان والبيئة، تمامًا مثل إدانته لإخفاقات المجتمع منعكسًا في شعارات حرَّب الرفاه مثل «سياسات نظيفة» و«نظام عادل»، قد أثبت جدواه.

وقد أفاد حزب الرفاه أيضا مما أسماه إيريل رواو «إعادة أسلمة الدولة التركية». ذلك أن إعادة تقديم التعليم الدينى فى المدارس العامة فى حقبة الثمانينيات و«تمويل الحكومة ٤٥٠ مدرسة دينية لتخريج الأئمة والخطباء (إمام – خاطب) حيث كان بها أكثر من ٤٧٠ ألفًا من الشبان،

كثير منهم سيديرون وظائف الدولة في المستقبل تشربوا الإسلام؛ كما أن دعم دافع الضرائب لبناء المئات من المساجد الجديدة قد أسهم في ظهور الإسلام السياسي»(١٣٢). وبالإضافة إلى ذلك، تبنت تركيا في التسعينيات سياسة خارجية تؤكد على التضامن الإسلامي عندما تواتيها الفرصة، كما حاولت أن تمد نفوذها إلى جمهوريات آسيا الوسطى الإسلامية في الاتحاد السوفيتي السابق، والقوقاز، والبلقان.

كان السبب فى نجاح عمد حزب الرفاه فى كثير من البلديات مثل إستنبول وأنقرة هو ما تم الاعتراف به على نطاق واسع من أن «عُمد حزب الرفاه قدموا خدمات أفضل مما قدمه الذين سبقوهم كما بذلوا جهدهم لتحسين الخدمات العامة. وقللوا الفساد وإيثار ذى القربى بالوظائف بالبلديات وعملوا بحرفية أكثر من الأحزاب الأخرى فى اليسار واليمين» (١٣٦). وقد أدى السجل المركب للكثير من حكومات حزب الرفاه البلدية وعمال حزب الرفاه فى مناطق الجوار إلى إحداث تغير اجتماعى فعال وأدى إلى وجود قوة صلبة فى السياسات الانتخابية. وفى الوقت نفسه، فإن دعم حزب الرفاه للمشروعات الخاصة والتحرر الاقتصادى جلب له تأييد صغار رجال الأعمال الذين أفادوا من سياسات أوزال الاقتصادية وكانوا مستاعن من ملكية الدولة المستمرة لستين بالمائة من القطاع المالي والصناعي، وفشلها فى أن تكبح جماح الصناعيين الكبار، واعتمادها على الواردات الأوربية. وتمتع حزب الرفاه بتأييد المسياد، وهي رابطة أعمال مسلمة تأسست سنة ١٩٩٠م وكانت تحبذ التحرير

والخصخصة الكاملة في الاقتصاد، وقد دعم كل من حزب الرفاه ومنظمة المسياد نمو الأعمال الصغيرة لتصبح متوسطة الحجم تسترشد بالقيم الإسلامية، وتقوى الروابط السياسية والاقتصادية مع البلاد المسلمة، كما أيدت اتخاذ موقف أكثر استقلالية على أساس الندية مع الغرب. ويفضل رجال الأعمال الصاعدون في الأناضول إيديولوجية إسلامية ولكنها متحررة اقتصاديًا. ولأنهم من نتاج الثقافة الإقليمية المتمركزة حول الإسلام، فإنهم وجدوا الرموز الإسلامية مفيدة في انتقاد اقتصاد ظل محكومًا لفترة طويلة بقبضة الدولة (ملكية الدولة) وكبار رجال الصناعة. وكانوا هم المستفيدين من التوسع الاقتصادي الذي نتج عن التحرر الاقتصادي الذي جاء به أوزال، وحبذه أربكان وحزب الرفاه. وكانت منظمة المسياد، مثل حزب الرفاه، تعارض الدخول في الوحدة الأوربية، خوفًا من أن تؤدي الوحدة إلى تحبيذ تدخل الدولة وكبار رجال الأعمال، كذلك كانت المنظمة تلقى باللوم على الغرب (أوربا، والولايات المتحدة) في الكثير من المشكلات الاقتصادية، كما كانت تفضل بدلاً من ذلك إنشاء سوق اسلامية مشتركة.

فى ٢٤ ديسمبر سنة ١٩٩٥م، كسب حزب الرفاه ٢١ بالمائة من الأصوات، أى ثلاثة أضعاف إنجازه سنة ١٩٨٧م، وكسب ١٥٠ مقعدًا فى البرلمان. وكسب أصواتًا أكثر من أى حزب آخر، وعلى الرغم من الرغبة المشتركة لدى قادة أحزاب تركيا العلمانية (مسعود يلمظ قائد حزب الوطن الأم، وتانسو شيللر زعيمة حزب الطريق القويم وبولين

إيشفيت) في إبعاد حزب الرفاه خارج الحكومة، فإنهم قد فشلوا في التعالى على منافساتهم الشخصية وعداواتهم وعجزوا عن تشكيل حكومة ائتلافية. أما أربكان وحزب الرفاه، الذين كانت مقاعدهم الد ٥٥٠ مقعدًا، فقد جاءوا إلى السلطة بتحالف مع رئيسة الوزراء السابقة تانسو شيللر وحزبها الطريق القويم اليميني العلماني. وقد لاحظ الساخرون السخرية الكامنة في مثل هذا الزواج السياسي. إذ إن شيللر كانت قد حذرت من قبل من أنه إذا جاء حزب الرفاه إلى السلطة فإنه لن يعود القهقري بتركيا إلى العصور المظلمة فحسب، وإنما سيخلق موجة إسلامية سوف تكتسح أوربا. وكان الاعتقاد الشعبي أن أربكان قد كسب تأييد شيللر في مقابل وعد بألا يواصل التحقيقات البرلمانية حول تهم الفساد التي وجهت لها. ومع مجئ أربكان وحزب الرفاه إلى السلطة، حذر كثيرون من الأتراك العلمانيين وكثيرون في الغرب من إيران أخرى، أو سودان، أو افغانستان. ذلك أن أشد الدول المسلمة علمانية قد شهدت أول رئيس وزراء إسلامي.

وكثيرون في تركيا ممن كانوا يبجلون نجم الدين أربكان أطلقوا عليه اسم «حُجة»، وهو اسم كان مقصورًا على الأساتذة المبجلين. وأخرون سبوه باعتباره أصوليا إسلاميًا متشددًا ومخادعًا، وذئبًا في ثياب الحملان. ولاحظ كاتب غربي أن رئيس الوزراء الجديد كان «أكثر سياسي إثارة للاهتمام برز في العالم المسلم على مدى سنوات عديدة. فهو متمدين ودنيوي، ويجيد أساليب المناورات السياسية الحاذقة، ومع

هذا فإنه شق طريقه فى أدغال السياسة التركية بالخطب النارية عن مؤامرات الصهيونية، واضمحلال الغرب وسمو الشريعة والثقافة الإسلامية. وهو يفضل البدلات أنيقة التفصيل ورابطات العنق الحريرية المستوردة كما يصلى خمس مرات يوميًا «١٣٤).

وخلال الفترة القصيرة التي أمضاها أربكان رئيسًا للوزراء، شجع حزب الرفاه الدور المتزايد للدين في المجتمع، وزاد من عدد المدارس والمؤسسات الدينية، الأعمال والبنوك والخدمات الاحتماعية ووسائل الإعلام، وكان كل من المسلمان العلمانيان والأقليات الدينية مثل الأقلية العلوية المسلمة (ربما عشرين بالمائة من عدد المسلمين البالغ ٩٨ بالمائة من سكان تركيا)، وعلى الرغم من التأكيدات العلنية، كانوا متشككين حول التزام حزب الرفاه بالتعددية السياسية. وتساعلوا عما إذا كانت إعادة تعريفه للدولة سوف تؤثر على احترامه لحقوق الآخرين، بمن فيهم المسلمون الآخرون (من غير أعضاء حزب الرفاه)، وغير المؤمنين والأقليات الدينية. ويوجه الساخرون التهمة إلى حزب الرفاه، بأنه مثل حيهة الإنقاذ بالجزائر، كان يستغل النظام الديموقراطي للوصول إلى السلطة لكي يقوض دولة تركيا الديموقراطية والعلمانية. والحقيقة أن الخصيوم رأوا تمييزًا قليلاً بين حزب الرفاه والجماعات العنيفة المتطرفين الدينيين الذين سديوا ضرباتهم في حقبة التسعينيات. أما النخب العلمانية، من أمثال أوجور مومكو، وهو مدافع مفوه عن العلمانية وناقد للإسلاميين، فكانوا يروحون ضحية الاغتيال. وفي يوليو سنة ١٩٩٣، أشعل المتطرفون الإسلاميون النار فى أحد الفنادق، وقتلوا سبعة وثلاثين من الكتاب العلمانيين المتحررين، والصحفيين والمفكرين الذين كانوا يحضرون أحد المؤتمرات. ومن بين المشاركين فى المؤتمر كان عزيز نيسين، الذى كان قد أدين حديثا بسبب ترجمته لبعض أجزاء من كتاب سلمان رشدى المعنوى «آيات شيطانية».

وفي السلطة برهن أربكان على أنه أكثر براجماتية مما كان البعض يتوقعه. إذ إن اعتداله ومرونته كسبا له المديح من البعض على حين رأى فيها البعض ملاصة براجماتية غير حقيقية. فعلى الرغم من أنه ظل زمنا طويلاً على خطابه المعادي للغرب والمعادي للصهيونية وتهديده بأن ينسحب من حلف شمال الأطلنطي وأن يشن الجهاد من أجل القدس،. فإن أربكان لم يسحب تركيا من حلف الناتو ولكنه توجه صوب صندوق النقد الدولي للمساعدة في علاج مشكلات تركيا الاقتصادية. وفضلاً عن ذلك، ففي أول مؤتمر يعقده حزب الرفاه بعد الانتخابات أعلن أربكان صداقته للولايات المتحدة وأوربا ووصف حزب الرفاه بأنه «الضيامن للحكم العلماني»(١٢٥). وعلى الرغم من أنه طور فعلاً التضامن الإسلامي على نحو أكبر، وجلب على نفسه انتقادات العلمانيين والقوى الغربية بسبب زيارته إلى ليبيا وإيران (وهي زيارات قامت بها سابقته تانسو شيللر بون ضجة علنية) وارغبته في أن يُحسن العلاقات مع العراق. كذلك أشاد أربكان باتفاقات تركيا مع إسرائيل في العلاقات العسكرية والاقتصادية على الرغم من موقفه المعادي للصهيونية. ونتيجة لهذا قرر

رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو.أن «اليوم نحن في غاية السرور بحكومة السيد أريكان»(١٣٦).

ومثل كثير غيره من المسلمين، سواء من العلمانيين أو الإسلاميين، ظل أربكان على قناعة بأن علاقات الغرب مع العالم المسلم كانت إمبريالية. ووجه التهمة إلى الغرب بأنه انطلق من اتحياز كان واضحًا في السياسات الخارجية الولايات المتحدة وأوربا، على نحو ما شاهد العالم في البوسنة وكشمير والشيشان، حيث كان القمع السياسي وانتهاك حقوق الإنسان يحظى بتسامح لدرجة لايمكن أبدا قبولها في الغرب المسيحى، وبالمثل، لاحظ أنه على الرغم من حضور تركيا في أوربا على مدى القرون، وعضويتها التي استمرت أربعين عامًا في حلف شمال الأطلنطي، فإن الوحدة الأوربية قاومت دخولها. وكان رئيس الوزراء الأسبق أوزال قد أوضح الموقف بصراحة : «لماذا نحن لسنا في الجماعة الأوربية؟ إن الإجابة بسيطة. أنتم مسيحيون ونحن مسلمون» (١٢٧). (كلاهما غض النظر عن العوامل الإضافية مثل انتقادات دول الوحدة الأوربية السجل تركيا في مجال حقوق الإنسان والصراع الكردي).

وكما كان متوقعًا كانت العقبة الكبرى أمام أربكان هى المؤسسة العسكرية. إذ إن المؤسسة العسكرية فى تركيا لها تاريخ طويل من النفوذ والتدخل فى الشخون الداخلية. وكما لاحظت من قبل، فإن العسكريين تركوا تكناتهم للاستيلاء على السلطة سنة ٢٠-١٩٦١م، وسنة ٧١-١٩٧٨م. ولأنهم علمانيون متشددون

(يمكن البعض أن يقول إنهم علمانيون مقاتلون) ورأيهم في السياسيين الأتراك غير إيجابي، فإنهم مثابرون على الدفاع عن الكمالية وكان رد فعلهم حساسًا تجاه أي شكل من أشكال الدين في الحياة العامة، من حق الطالبات في ارتداء الصجاب إلى السياسات الإسلامية. وبين التبريرات التي برروا بها الانقلابات السابقة تهمة أن الحكومة خانت مبدأ العلمانية الذي وضعه أتاتورك. وقد انتهزت المؤسسة العسكرية كل فرصة لكي تبدي اهتمامها بشأن أية مساومة حول مبادئ تركيا العلمانية. وقد أرسى مبدأ القيام بتطهير الجيش من الضباط الذين يُشك أنهم من الإسلاميين (ويمكن أن يكون أساس هذا الشك أن زوجة أحد الضباط ترتدي الحجاب أو أنه صلى في أحد المساجد). يحينما دعا السفير الإيراني إلى تطبيق الشريعة في تركيا، أرسلت الدبابات في شوارع المدينة، وهددت سكان إحدى ضواحي أنقرة وأحد معاقل حزب الرفاه، حيث أدلى السفير بتصريحه، وواصلت المؤسسة العسكرية ضغوطها. وفي ربيع ١٩٩٧، تقدمت إلى حكومة أريكان بقائمة من ثمانية عشر مطلبًا كان القصد منها وأد أي تهديد إسلامي على الدولة العلمانية، وتضمنت هذه المطالب فرض القيود على الزي الإسلامي، وإجراءات لمنع الإسلاميين من دخول الجيش أو الإدارة الحكومية، وقرار بإغلاق مدارس خاطب - إمام الدينية، التي كان العسكريون يعتقدون أنها تعلم الدعاية الدينية وتستخدم لتدريب الإسلاميين. وفي الوقت ، نفسه، طالب العسكريون بزيادة التعليم العلماني الإجباري من خمس سنوات إلى ثمان سنوات. وتبدو هذه الاهتمامات مثيرة السخرية، لأن المدارس أسستها الحكومة وكانت تمولها كما كانت تخضع لتعاليمها وتفتيشها. وفي أبريل أعلن الجنرال شيفيك بير صراحة أن أولى أولويات المؤسسة العسكرية، والأهم من معركتها التي امتدت عشر سنوات مع الانفصاليين الأكراد، هو النضال ضد الإسلاميين المعادين المعانية (١٣٨).

وقد برهن أربكان وحكومة حزب الرفاه قصيرة العمر أنهم مثل مانع الصواعق بالنسبة العلمانيين المتشددين، بإسهامهم في استقطاب المجتمع. إذ إن أربكان جعل خطابه ومواقفه السابقة أكثر اعتدالاً وتواءم مع العسكريين إلى درجة أن كثيرين في حزبه اعتقدوا أن حلوله الوسط قوضت هوية حزب الرفاه ورسالته ومصداقيته. ولم يكن هذا يعنى الكثير بالنسبة العلمانيين المتشددين في تركيا (معظمهم من العسكريين، والموظفين المدنيين والمثقفين) الذين لم تكن علمانيتهم قائمة على مجرد الفصل بين الدين والدولة ولكن على أساس إيديولوجية علمانية معادية الدين أو لنظام إيماني جاعد ومتشدد وغير متسامح حسبما ظنوا في «الأصواية الإسلامية». وأدت مخاوف العلمانيين المتشددين واتهاماتهم بالبعض إلى أن يلاحظوا أن «هناك حدة عصابية في الطريقة التي يتحدث بها كثير من العلمانيين عن نوع الناس الطائشين اللامبالين الذين قدموا لتوهم من الريف ليكونوا غالبية أتباع السيد أربكان» (١٢٠٠). ومثلما هو الحال في الجزائر، كانت المؤسسة العلمانية على استعداد المساومة

على التزام تركيا بالديموقراطية لكى تمنع الإسلاميين من المشاركة فى السياسة والمجتمع. وهم يفضلون الحفاظ على سلطتهم وامتيازاتهم، وأسلوب حياتهم بدلاً من أن يسمحوا للناخبين بأن يختاروا من خلال انتخابات حرة مفتوحة. ولم يكونوا على استعداد لأن يأخذوا بالمخاطرة التى تنطوى عليها الديموقراطية دائمًا، وهي مخاطرة أكد بعض كبار العلمانيين الأتراك أنها ضرورية لكى تسود الديموقراطية:

«يمكن إتمام الزواج بين الإسلام والديموقراطية في تركيا إذا كف العلمانيون المتشددون عن محاولة فرض أسلوب حياتهم المفضل ونظامهم القيمي على الإسلاميين، وإذا لم يحاول الإسلاميون أن يقوضوا بالكلمة والفعل المبادئ الأساسية للدولة الديموقراطية العلمانية في تركيا. ويمكن العلمانيين المعتدلين الذين يتزايد عددهم أن يلعبوا دورًا وسيطًا مهمًا» (١٤٠٠). وقد بقى العسكريون والعلمانيون المتشددون متمسكين بنموذج سابق من عدة جوانب. وعلى نحو ما لاحظ عدنان أديفر في أوائل الخمسينيات «إن سيادة الفكر الغربي، بل إيجابية الغرب، كانت في بعض الأوقات من الكثافة بحيث لايمكن المرء أن يسميه فكرًا. يجب أن يصاغ في مصطلح العقيدة الرسمية لعدم التدين» (١٤١١). وبعد ذلك بزمن قصيير علق إياس كاديوجل بأن النخبة الجمهورية، أي أفراخ وتلاميذ أتاتورك السياسيين، كانوا يتحركون بدافع من «الاحتقار» للدين حتى وإن لجاوا إلى الرموز الدينية في بعض الأحيان، بل إنهم حتى وإن لجاوا إلى الرموز الدينية في بعض الأحيان، بل إنهم يتظاهرون بالدين نفاقًا (١٤١٠). وتمضى مقارنة شريف ماردين بين هذا

الموقف الكمالى وبين احتقار قولتير الكنيسة شوطًا بعيدًا في توضيح منبع التراث الحي للعلمانية المتشددة في تركيا(١٤٢).

وكان على أربكان وحزب الرفاه أن يناضلوا ضد الضغوط المتزايدة من جانب المؤسسة العسكرية، وطرح الثقة في البرلمان، وطلب قدم في مايو سنة ١٩٩٧م للمحكمة الدستورية من المدعى العام لتركيا لمنع حزب الرفاه من انتهاك مواد الدستور التركي الخاصة بالعلمانية ودفع البلاد إلى حرب أهلية، وصعدت المؤسسة العسكرية حملتها في يونيو، موجهة مذكرات إلى القضاة والمحامين ووسائل الإعلام حول التهديد الإسلامي للبولة التركية. وأخيرًا انهار تحالف أربكان- تشيللر عندما فقد أغلبيته البرلمانية بعد أن استقال عدد من نواب حزب تشيللر. وقدم أربكان استقالته في ١٨ يونين سنة ١٩٩٧م. وطلب الرئيس ديميريل من مسعود يلمظ من حزب الوطن الأم أن يشكل حكومة جديدة. وفي ٢٨ فبراير ١٩٩٨م أصدرت المحكمة الدستورية في تركبا أمرًا بحظر حزب الرفاه. وتم الاستيلاء على الأصول التي يملكها حزب الرفاه، وتم طرد أربكان من البرلمان ومنعه من المشاركة في العملية السياسية لمدة خمس سنوات، وحوكم هو وعدد من الزعماء الأخرين بتهمة الفتنة. وفي فبرابر سنة ١٩٩٨م تم تمرير قانون جديد يتطلب من الأطفال أن يتموا شماني سنوات من التعليم العلماني قبل أن يسمح لهم بحضور دروس القرآن. وتم حظر دروس القرآن في نهايات الأسبوع وفي الصيف. ومنعت الطالبات والمدرسات في المدارس من لبس الحجاب، ومد الخطر الموجود بالفعل في كل المجالات الأخرى للتعليم والإدارات الحكومية.

وفي سنة ١٩٩٨م، تجمع أعضاء حزب الرفاه السابقون ومؤيدوهم من جديد وكونوا حزب الفضيلة، الخليفة غير الرسمي لحزب الرفاه. وحظر على أربكان ممارسة السياسة، ولكنه دبر لأن يكون صديقه القديم رشاى قطان رئيسًا للحزب، وبذلك منم الإصلاحيين الشبان الذين يقودهم طيب أردوجان، عمدة إستنبول الكفء المحبوب، من تولى المنصب. وأكد الحزب الجديد أنه ليس مجرد نبتة من حزب الرفاه. وكان على حزب الفضيلة أن يكون حزيًا أكثر انفتاحًا (في ضوء العضوبة والإيديولوجية) وهو ما تجلى بعدة طرق، وسبعى إلى تخفيف صورته الإسلامية وألا يظهر كمجرد حزب إسلامي، مؤكدًا بدلاً من ذلك على أنه حزب سياسي يحترم تراث تركيا وثقافتها الإسلامية. ويهذه الروح عين ثلاث نساء (اثنتين منهن لاترتديان الحجاب وليستا معروفتين بأنهما من الإسلامين) في الهيئة التنفيذية لحزب الفضيلة. نازلي إبليشاك، وهي صحفية وعضو مجلس إدارة، صرحت بأنها لاتعتقد أن حزب الفضيلة له برنامج إسلامي؛ بل إنه حزب محافظ يحترم العقائد الدينية للشعب التركي، أما عبدالله جول، الذي كان وزير دولة في حكومة حزب الرفاه، فقيد تخلي عين سياسة حزب الرفاه الخارجية، وأعلن أن حرب الفضيلة يؤثر الاندماج الكامل مع الغرب لتأكيد الديموقراطية والحكم المدني.

لقد خلق أتاتورك تركبا الحديثة وشكلها بولة علمانية، وهي البولة العلمانية الخالصة الوحيدة في الشرق الأوسط. وبعد أن مات أتاتورك، أنتحت الحقائق السياسية موقفا أكثر سيولة صار فيه الإسلام والهوية المسلمة أكثر وضوحًا في السياسات التركية واستخدمت في أوقات مختلفة من حانب المؤسسة العسكرية والحكومة لمواجهة الشبوعية أو لتقوية الأخلاق. وفي الوقت نفسه بقي الإسلام قوبا في المناطق غير الحضرية (معظم أنحاء البلاد) وفي أوساط التدبن الشعبي. وفي العقدين الماضيين، شهدت تركيا نمو الإسلام السياسي وتأثيره الذي بلغ ذروته في نجاحات حزب الرفاه في الانتخابات. وقد أدى ظهور حزب الرفاه لاعتًا سياسيًا رئيسيًا إلى التعجيل بأزمة ثقافية وسياسية تضم النخب العلمانية ضد الإسلاميين. وكما لاحظ هاكان باقوظ: «لأن العلمانية لا تفصل بين الدين والسياسة، وإنما تخضع الدين لحكم السياسة، فإنها طورت عملية تسييس الإسلام والصبراع بين العلماندين والمسلمين من أجل السيطرة على الدولة»(١٤٤). وخلال الفترة القصيرة التي أمضاها حزب الرفاه في السلطة، كانت القوة الدافعة في برنامجه اجتماعية اقتصادية ولم تكن سياسية. إذ إنه لم بفرض دولة إسلامية وإنما فرض -«نظامًا عادلاً» كان من المفهوم أنه يتضمن خلق مجتمع أكثر عدالة ومساواة، ونهاية الفساد المتفشى والمحسوبية، ولهذا السبب كان حزب الرفاه قادرًا على اجتذاب الناخبين ممن لم تكن توجهاتهم الإسلامية

قوية. وقد سعى حزب الرفاه، مثل تنظيمات إسلامية أخرى، إلى تحقيق دولة أكثر تعددية. لقد سعى إلى خلق فضاء إلى جانب النموذج الكمالى العلمانى المتغرب يمكن للناس فيه أن يعيشوا حياتهم وفقًا للثقافة الإسلامية والقيم الإسلامية داخل إطار الدولة التركية العلمانية. وبالنسبة للكثيرين في المؤسسة، كان مثل هذا الاتجاه يشكل خطرًا على العلمانية التركية. وإذا ما أخذنا في اعتبارنا علمانيتهم المتشددة التي تضرب بجذورها في عقلانية القرن التاسع عشر، فإنهم رأوا في اللجوء إلى الدين رجعية ومعاداة للحداثة، وعودة إلى العصور المظلمة وتهديدًا لسلطتهم وأسلوب حياتهم.

وقد هدد قمع حزب الرفاه ومحاولات تقييد التنظيمات الدينية الأخرى بمزيد من استقطاب المجتمع التركى. وأنهى مؤقتًا على الأقل، تجربة كانت لها دلالاتها الأوسع، لقد كان الكثيرون يأملون أنه إذا «تمكن أربكان بطريقة سلمية أن يقود بأمان تركيا المعتدلة الديموقراطية على طريق أصولى، فإن بوسعه حقًا أن يجعل بقية العالم المسلم أمنا من الأصولية» (معرفية) (معرفية).

^(*) لقد مرت عدة سنوات على كتابة هذا الكلام ؛ وعاد الإسلاميون المعتدلون مرة أخرى إلى سدة الحكم في تركيا، وبنس الجمهورية عبدالله جول. وكانت نبوءة المؤلف بأن نهاية حزب الرفاه كانت نهاية مؤقتة لتجربة كانت لها دلالاتها، نبوءة صادقة من باحث فاهم ومتميز (المترجم)

خاتمة:

إن تنوع الجماعات الإسلامية الناشطة والتجارب الإسلامية شهادة على مرونة الإسلام ؛ والإسلام السياسي على وجه الخصوص. إذ إنها تكشف بوضوح عن مدى قدرة الإسلام، مع تعدد التفسيرات واختلافها، في سياقات محددة، وفي ظل تنوع الاقتصاد السياسي وشخصيات وطموحات زعمائها ومنظريها المتمايزين، على تشكيل إيديولوجية الحركات الإسلامية واستراتيجيتها. وهذا التنوع يبرز مشكلة المصطلح إلى المدى الذي تصبح فيه اللافتات السهلة عقبة في سبيل الفهم. كيف يمكن للمرء أن يضع في مصطلح واحد (الإحياء، الأصولية، الإسلام المقاتل) معانى الإسلام واستخداماته على أيدى الحكام (القذافي، الخوميني، ضياء الحق، النميري) والمنظمات الإسلامية، ومواقفها المختلفة تجاه الغرب وعلاقتها بالغرب، وكذلك تنوع الاستراتيجيات والأهداف التي يستخدمها التيار الرئيسي من الناشطين في مواجهة التوار الراديكاليين الذين يؤثرون العنف ؟ يجب النظر إلى السياسات الإسلامية داخل سياق البلد؛ ولأنها أبعد عن أن تكون حقيقة أحادية، فإنها تكشف عن تنوع ثرى في القيادات والأشكال.

والعقبة الثانية في سبيل تقدير قيمة أثر الحركات الإسلامية بما في ذلك المدى الذي يمكن أن تكون فيه تحديًا أو تهديدًا مي افتقارها إلى برنامج سياسي مطور جيدًا. إذ إن التصريحات النظرية

أو الإنديولوجية ليست مصحوبة غالبًا بنماذج محددة للتغيير. وتميل الحركات الإسلامية إلى أن تكون أكثر تحديًّا فيما هي ضده بأكثر مما تسعى إليه. فبينما قد يتكلم الجميع عن النظام الإسلامي أو الدولة الإسلامية، وعن تطبيق الشريعة، وعن مجتمع يقوم على أرضية أكثر صلابة من القيم الإسلامية، فإن التفاصيل غالبًا ما تكون غامضة. وبصدق هذا على الحركات الأقدم مثل الإخوان المسلمين في مصير كما يصدق على الجماعات الأحدث. فبعد نجاح جبهة الإنقاذ الإسلامية في الانتخابات بالجزائر، وعندما سئل عباسي مدنى عن برنامجه، ووصفه بأنه برنامج عريض. وعندما ألحوا عليه بالسؤال عن خطواته العملية، أجاب «إن برنامجنا العملي واسع أيضا». وثمة تجارب مشابهة تصدق أيضًا على حركات إسلامية أخرى، وعلى الرغم من أن الكثيرين بتحدثون عن حكومة شوري ونظام تنفيذي قوي أو تعددي- ولكنهم لايتعدون ذلك. ومعظم القادة الناشطين يعترفون بأنهم، في حالة وصبولهم إلى السلطة، سوف يفتقرون إلى الموظفين والأمثلة والنماذج (السياسية، والاقتصادية والقانونية) والخبرة. ولأنهم يعرفون أنهم غير جاهزين حاليًا الحكم، فإن بعضهم يستريح أكثر في مقاعد المعارضة أو مقاعد البرلمان. وغالبًا ما يمسك ناقدوهم - الحكومات المسلمة وصبانعو السياسة الغربيون - بفشلهم هذا في التحديد. ومن بواعي السخرية، أن الكثيرين من الناقدين بجادلون بأن كون الحركات الإسلامية لاتمثل سوى أقلية من السكان وليس لديها برنامج حقيقي يقضي عليها بالفشل. بيد أن

أحدًا لايبدو على استعداد لأن يقدم لهم الفرصة لإثبات فشلهم، وبدلاً من ذلك، وعلى الرغم من نوبات البلاغة الديموقراطية، تم إيقاف التحرر السياسي أو هدمه، على حين تفضل الحكومات الغربية عموما أن تنظر في الاتجاه الآخر.

وعلى المستوى الأصغر، نجحت التنظيمات الإسلامية فى الاستجابة بقوة لمشكلات الناس. إذ إن إيديولوجياتها الإسلامية تقدم إطارًا للمعنى والغرض يستجيب لمسائل الهوية والإيمان والأصالة. وباعتبارها حركات اجتماعية فهى تستجيب لحاجات الكثيرين بتقديم خدمات التعليم والرعاية الاجتماعية. وربما تكون الحركات الإسلامية معادية للأجانب فى بعض الأوقات، ولكنها نادرًا ما تكون ضد التحديث. وكانت المكاسب الاجتماعية مصحوبة بالنجاحات فى الساحة السياسية كذلك. لقد ردمت الحركة الإسلامية الفجوة الخرافية بين الدين والتحديث العلمانى فى مدن وبلدان الدول الأكثر تقدما فى العالم المسلم: إيران، مصر، لبنان، وبونس.

وغالبًا ما تتمتع المنظمات الإسلامية بتأثير لايتناسب مع حجمها وأعدادها. إذ إن لها ملامح لايباريها سوى عدد قليل من الأحزاب السياسية. ذلك أنهم منظمون جيدًا مرتبون ودوافعهم سامية. وبينما يحبذ البعض العنف ويتورطون في الإرهاب، فإن الكثيرين اليوم، إذا سنحت لهم الفرصة، يشاركون من داخل النظام السياسي. ويمثل الكثيرون درجة عالية من الاستقامة والتضحية بالنفس، ولديهم إحساس

واضح بالغرض والالتزام، ويتبنون إحساساً باليقين ويأنهم في مهمة أمر بها الله وقد برهنت تنظيمات الناشطين الإسلاميين جاذبيتها الخاصة لأنها تقدم بديلاً يقوم على أساس محلى أصيل ويكتسى شرعية من الدين. وهم يخلقون إحساساً قوياً بالثقة في النفس والهوية لدى أولئك الذين يعانون من عدم الرضى ومن التضليل، ممن رأوا في حكوماتهم مجتمعاً لعدم الكفاية والفساد والعجز عن الاستجابة لحاجات شعبهم السياسية والاقتصادية الاجتماعية. وقد برهنت المنظمات والأحزاب الإسلامية نجاحها بصفة خاصة حيث توجد الإخفاقات الاقتصادية والبطالة والشباب المتمرد، والحكومات القمعية التي تجعل منهم نقاداً مؤثرين للأنظمة. وغالبًا ما تمثل أصواتهم المنادية بالتحرر السياسي والتخيير الاجتماعي البديل الوحيد الذي يمكن تصديقه بدلاً من الحكومة والسجل الانتخابي للمنظمات الإسلامية وبروزها معارضة رئيسية في مصر والجزائر وتونس الأردن يكشف عن هذه الحقيقة بوضوح.

وعلى الرغم من الأشكال النمطية التى تصور الناشطين متعصبين يرغبون فى التقهقر إلى الماضى، فإن الغالبية العظمى تشترك فى دعوة عامة لتحويل المجتمع ليس من خلال عودة عمياء إلى المدينة المنورة فى القرن السابع الميلادى، ولكن استجابة لدواعى الحاضر. ذلك أنهم لايسعون إلى إعادة إنتاج الماضى وإنما إلى إعادة بناء المجتمع من خلال عملية إصلاح إسلامية تطبق فيها مبادئ الإسلام وفقا للحاجات المعاصرة. وكل منها يتحدث عن الإصلاح الشامل، أو الثورة، وخلق نظام

إسلامى ودولة إسلامية، لأنهم يعتبرون الإسلام شاملاً في مداه، وأسلوب حياة بسترشد بالدبن.

وهم يرون الدولة الوطنية الحديثة في سبيلها إلى الانهيار ؛ وغالبًا ما يصفون المجتمع الحديث بأنه في فتنة. لماذا؟ كل من الغرب والمؤسسة الدينية التقليدية (الدعاة المُدجنَّين الذين يدعون إلى إسلام جامد) مدانون باعتبارهم مذنبين. وهم يصبون اللوم بصفة خاصة على نماذج التطور الغربية وعلى النخُب الحاكمة ذات التوجه الغربي – أي ما أسماه راشد الغنوشي «دكتاتورية الأقلية النخبوية الحاكمة». وقد أدى طغيان الأقلية على الأكثرية إلى الاعتماد السياسي والاقتصادي على الغرب وفقدان الهوية الثقافية. وكل المنظمات الإسلامية الناشطة تحبذ عملية لإعادة الصبغة الاجتماعية والإسلامية للأفراد (قدر أكبر من التعليم والوعى الديني) وتحريك نظم الأمة السياسية والاقتصادية والإدارية. وهذه العملية عملية دعوة وجهاد، دعوة إلى أن تكون إسلاميًا في الوعى بالذات وجهاداً الفرض الإسلام في الحياة الشخصية وفي الدولة والمجتمع.

وعلى الرغم من انتقادهم الدولة الوطنية، فإن معظم الحركات الإسلامية اليوم، مثل معظم المسلمين، يقبلون بها حقيقة واقعة، ولكنهم في سياق أوسع من العالمية الإسلامية يتطلعون صوب الأمة. ومثل المجددين الإسلاميين الأوائل مثل محمد عبده ومحمد إقبال، فإنهم يعتقدون أن الإصلاح الوطني ليس نقيضا، وإنما هو خطوة ضرورية

وجزءا من العالمية الإسلامية، وكلهم يرحبون بالاستقلال عن الغرب والشرق سياسيًا، واقتصاديًا، وثقافيًا. وعلى أية حال، فإنهم يختلفون فى موقفهم تجاه الغرب فالبعض مثل حزب الله وكثيرين من أتباع آية الله الخومينى، رفضوا الغرب كلية. والبعض الآخر، مثل الإخوان المسلمين فى مصر، وحركة أمل، وحزب النهضة لايمانعون فى وجود علاقات مع الغرب أو انتقاء ما نأخذه عن الغرب.

وقد حرصت معظم الحركات بشكل مطرد على وصف أنفسهم بالمستضعفين والتأكيد على قضايا العدالة الاجتفاعية. وكانت المواقف الاقتصادية الاجتماعية في بلادهم وكذلك المثال الإيراني هي المؤثرات التكوينية. إذ إن محنة الفقراء، وإدانة الفساد، والتفاوت الطبقي والتباين في الثروة، وفشل الاقتصاد عمومًا، سواء كان رأسماليًا أو اشتراكية دولة— كلها كانت أمورًا مهمة في خطابهم الشعبي.

وفى السنوات الأخيرة تحركت معظم الحركات الإسلامية صوب موقف سياسى شعبى مشارك تعددى، تحبذ الديموقراطية وحقوق الإنسان والإصلاح الاقتصادى، وبينما كان الكثيرون يتخذون موقفًا ناقدًا من «الديموقراطية» فى الماضى، فإنهم يزعمون أن هذا رد على العلمانية فى الدولة الحديثة وكذلك على حكم الفرد فى الأنظمة التى تحكم المسلمين. وقد أكدت معظم الحركان الإسلامية بدرجات متفاوتة فى السنوات الأخيرة على أن التغيير لايتأتى بالعنف (الذى يرى الكثيرون الأن أنه يأتى بنتائج عكسية) وإنما يحدث من خلال تحويل المجتمع

سياسيًا واجتماعًا. وهم يتحدثون عن الحاجة إلى إعداد الشعب للنظام الإسلامى بدلاً من فرضه. وهم يسعون إلى الاعتراف بالحقوق السياسية والمشاركة فى العملية الانتخابية. بيد أن هناك اختلافات فيما بينهم. إذ إن عبد السلام ياسين وعباسى مدنى من الجزائر كانوا أبطأ من الغنوشى فى الاعتراف بسياسة تعدد الأحزاب والعملية الديموقراطية. وفضلاً عن ذلك، فإن تاريخ الحركات الإسلامية فى مصر والجزائر وتونس قد أوضحت أنه حينما تلجأ الأنظمة إلى إنكار المشاركة السياسية أو تقوم بقمع الحركات، فإن العنف غالبًا ما يجلب العنف. وكما تكشف الأمثلة الراهنة لحزب النهضة وجبهة الإنقاذ الإسلامية، فإن هناك اتجاهات مختلفة داخل الحركات الإسلامية، وأن قمع الدولة وعنفها حقمع المظاهرات، وإنكار حق الانتخابات الصرة والنزيهة، وعمليات حقمع المظاهرات، وإنكار حق الانتخابات الصرة والنزيهة، وعمليات الاعتقال والسجن والتعذيب – تزيد من حدة الاختلافات وتهدد بتقسيم مشروعًا عن النفس ضد قهر الدولة.

وتمامًا مثلما تختلف الاقتصاديات السياسية والتجارب الوطنية (من سياسات الاحتواء والمواصة إلى العنف والقمع) في البلاد المسلمة، بحيث تحدد مختلف العلاقات بين الحكومات والتنظيمات الإسلامية، فهناك اختلافات في التوجهات الإيديولوجية والاستراتيجيات داخل الحركات الإسلامية أيضا. وقد أكد جميع الزعماء أو المنظرين الإسلاميين الكبار وجميع الحركات الإسلامية على اعتقادهم بالحاجة إلى

تقديم حلولهم في سياقاتها المحددة لحل مشكلاتهم المحلية، وتأثروا بهذا الاعتقاد. وهناك منظمات كثيرة من هذا النوع، وفي كل منظمة - مثل حزب النهضة وحركة الإنقاذ– توجد تيارات فكرية مختلفة تتساوى في أهميتها. والتعليقات الذي قالت مدنى «هناك تنوع في جبهة الإنقاذ ولكنها متحدة» وجد صداه عند الغنوشي. هذا الاختلاف بمتد إلى المواقف تجاه التحديث والنضال والغرب والديموقر اطبة والتعددية، ودور المرأة، وأخيرًا حرب الخليج واستخدام القوة في السياسة الداخلية. وتمامًا مثلما جرب حزب الاتجاه الإسلامي انشقاق التقدميين وهرويهم في الماضي، كذلك فإن الغنوشي وكثيرين غيره من أعضاء الحزب اختلفوا حول دعم العراق أثناء حرب الخليج. وانقسم الغنوشي ويعض زعماء حزب النهضة الأخرين، وخاصة عبد الفتاح مورو حول التكتيكات (لاسيما استخدام العنف) في الرد على قمع الحكومة. وفي حركة الإنقاذ بالجزائر اختلف مدنى وعلى بلحاج بشدة في تصريحاتهما العامة بشئن الديموقراطية. وفضلا عن ذلك فإن تصريح مدنى- «ليس هناك طريق أخرى في الحاضر... الطريق إلى السلطة هي الانتخابات التي تقررها الإرادة الشعبية»(١٤٥)- لايجيب على أولئك الذبن بتساطون عما إذا كان أخذ الحركات الإسلامية بالديموقراطية مواعمة براحماتية تكتيكية أو موقفًا مبدئيًا. ويطبيعة الحال يمكن أن يقال الشيئ نفسه عن الكثير من الحكومات المسلمة المهيمنة والنخب العلمانية التي تحبُّذ التحرر السياسي والديموقراطية.

الهوامش

- (1) Robin Wright, Scared Rage: The Wrath of Militant Islam (New York: Simon and Schuster, 1985).
- (2) Richard Mitchell, The Society of Muslin Brothers (New York: Oxford University Press 1969), and Charles J. Adans, "Mawdudi and the Islamic State," in John L. Esposito, ed Voices of Resurgent Islam (New York: Oxford University Press, 1983), ch 5.
- (3) John . L. Esposito , Islam amd Politics, 3 rd ed . (Syracuse, N.Y: Syracuse University Press, 199), pp. 130-50 .
- (4) Hassan al- Banna, "The New Renaissance, "in John J. Donohue and John L., Esposito, eds Islam in Transition: Muslim Perspectives (New York: Oxford University Press, 1982), p. 78.
- (5) Abul Ala Mawdudi, "Political Theory of Islam, " in Donohue and Esposito, eds., Islam in Transition, p. 252.
- (6) Mitchell, Society, pp. 228-29.
- (7) Hassan al-Banna, "The New Renaissance, "p. 78.
- (8) Muhammad Yusuf, Maududi : A Formative Phase (Karachi: The Universal Message, 1979), p. 35.
- (9) Sayyid Qutb, "Social Justice in Islam, "in Donohue and Esposito eds., Islam in Transition, pp. 125-26.
- (10) Yvonne Y. Haddad, "Sayid Qutb: Ideologue of Islamic Revival, "in Esposito, ed. Voices of Resurgent Islam, p. 69.
- (11) Adnan Ayyuh Musallam, "The Formative Stages of Sayyid Qutb's Intellecual Career and His Emergence as an Islamic Sa'iyah,

- 1906-1952," ph. D diss. University of Michigan , 1983 , p. 225 . see also Gilles Kepel, Muslim Extremism in Egypt: The Prophet and Pharaoh (London : Al- Saqi Books, 1985) , p. 41 .
- (12) Yvonne Y. Haddad, "Sayyid Qutb,"pp. 77 ff.
- (13) Kepel, Muslim Extremism in Egypt: Emmanuel Sivan, Radical Islam: Medieval Theology and Modern Politics (New Haven, Conn: Yale University Press1985); and Johannes Jansen, The Creed of Sadat,s Assassins and Islamic Resurgence in the Middle East (New York: Macmillan, 1986).
- (14) Kepel, Muslim Extremisn in Egypt, pp. 31-32.
- (15) Saad Eddin Ibrahim, " Egypt's Islamic Activism in the 1980's" Third World Quarterly, April 1988, p. 643.
- (16) Saad Eddin Ibrahim, "Islamic Militancy as a Social Movement: The Case of Two Groups in Egypt, "in Ali E. Hillal Dessouki, ed. Islamic Resurgence in the Arab World (New York: Praeger, 1982), p. 118.
- (17) Hamied N. Ansari, "The Islamic Militiants in Egyptian Politics, "International Journal of Middle East Studies 16:1 (March 1984): 123-44.
- (18) Johannes J. G. Jansen , The Neglected Duty (New York : Macmillan , 1986), p. 169 .
- (19) lbid., p. 161.
- (20) Ibid., p. 193.
- (21) New York Times, September 3, 1989.
- (22) Fouad Ajami, "In the Pharaooh's Shadow: Religion and Authority in Egypt," in James P. Piscatori, ed Islam in the Political Process (Cambridge: Cambridge University Press, 1983), p. 29.
- (23) Ibid., p. 134.
- (24) Saad Eddin Ibrahim. "Egypt's Islamic Militants, " in MERIP Reports 103 (Febuary 1982): 11 . See also Saad Eddin Ibrahim, " Is-

- lamic Militancy as a Social Movement, "in Dessouki, ed., Islamic Resurgence, pp. 128-31, and Sivan, Radical Islam, pp. 118-19.
- (25) Louis J. Cantori, "The Islamic Revival as Conservatism and as Progress in Contemorary Egypt," in Emile Sahliyeh, ed., Religious Resurgence and Politics in the Contemporary World (Albany: SUNY Press, 1990), p. 191.
- (26) See Michael Hudson, The Precarious Republic (New York: Random House 1968).
- (27) Augustus Richard Norton, "Religious Resurgence and Political Mobilization of the Shia in Lebanon, "in Sahliyeh, ed., Religious Resurgence, p. 231.
- (28) Ralph E. Crow, "Religious Sectarianism in the Lebanese Political System", Journal of Politics 24 (August 1962): 489-520; and Albert Hourani, "Lebanon: The Development of a Political System", in Leonard Binder, ed., Politics in Lebanon (New York: John Wiley, 1966), pp. 13-29.
- (29) Joseph Olmert, "The Shiis and the Lebanese State, "in Martin Kramer, ed. Shiism, Resistance and Revolution (Boulder, Colo.: Westview Press, 1987), p. 197.
- (30) Robin Wright, "Lebanon," in Shireen T. Hunter, ed. The Politics of Islamic Revivalism (Bloomington: Indiana University Press, 1988), pp. 62-63.
- (31) R. Augustus Norton, "Harakat AMAL- The Emergence of a New Lebanon Fantasy or Reality," in Islamic Fundamentalism and Islamic Radicalism (WashingtonD.C.: U.S. Government Priting Office, 1985), p. 347.
- (32) Fouad Ajami, The Vanished imam (Ithaca, N.Y.: Cornell University press, 1986), p. 199.
- (33) Ibid., pp. 189-190.
- (34) Robin Wright, "Lebanon," in Shireen T. Hunter, ed., the Politics of Islamic Revivalism (Bloomington: Indiana University press, 1988), p. 66.

- (٣٥) يختلف الخبراء حول الأصول الحقيقية لحزب الله ، فبينما يرجع كثيرون بدايته إلى سنة ١٩٨٧ ، يضم ماريوس ديبه تاريخًا أسبق .
 - See Marius Deeb, Militant Oslamic Movements in Lebanon: Origins, Social Basis, and Ideology, occasional Papers (Washington, D.C.: Center for Contemporary Arab Studies, Georgetown University, 1986), pp. 13-14.
- (36) Shimon Shapira, The Origins of Hizbullah, "Jeruslam Quarterly 46, 1988; p. 130.
- (37) Augustus Richard Norton, "Lebanon: The Internal Conflict and the Iranian Connection," in John L. Esposito, ed., The Iranian Revolution: Its Global Impact (Miami: Florida International University Press, 1990), p. 23.
- (٣٨) بخلاف باحثين كثيرين يعتبر ماريوس ديب أن فضل الله هو الزعيم السياسي والديني لحزب الله .
 - See Marius Deeb, " Shia Movements in Lebanon, " Third World Quarterly, p. 693 .
- (39) Martin Kramer," Muhammad Husayn Fadlallah," Orient 26:2 (1985), 147-48.
- (40) The Middle East, July 1989, p. 13.
- (41) Ibid .
- (42) Ibid .
- (43) "Iran Clamps Down on Hizbullah ," Christian Science Monitor , October , 10 , 1989 , p. 3 .
- (44) James P. Piscatori, "The Shia of Lebanon and Hizbullah: The Party of God,," in Christie Jennett and Ranadal G. Stewart, eds., Politics of the Future: The Role of Social Movements (Melborurne: Macmillan, 1989), p. 301.
- (45) Fred Halliday, "Tunisia's Uncertain Future," Middle East Report, Marach- Alril 1990, p. 25.
- (46) "Nobody's Man- but a Man of Islam," in The Movement of Islamic Tendency The Tacts (Washington, D.C.: Privately Printed, 1987),

- p. 80 . Similar Comments oppear in Abdelwahhab El- Effendi , " The Long march Forward," inquiry, October 1987 , p. 50 .
- (47) " Nobody's Man," p. 84.
- (48) Interview with Ali Laridh, Tunis, 1989.
- (49) El- Effendi," Long March," p. 51.
- (50) Interview with Ali Laridh, Tunis, 1989.
- (51) As quoted in Linda G. Jones, "Portrait of Rashid al- Ghannoushi," Middle East Rpport, Jul- Agust 1988, p. 20.
- (52) Clement Henry Moore, Politics in North Africa (Boston: Little, Brown, 1970), p. 108.
- (53) Dirk Vanderwall, "From New State to the New Ere: Toward a Second Republic in Tunisia," Middle East Journal Autumn 1988, p. 612.
- (54) Dirk Vanderwalle, Ben Ali's New Tunisia," Field Staff Reports : Africa / Middle East, 1989-90, no, 8.
- (55) Linda Jones, "Portrait," p. 22.
- (56) Vanderwalle, "From New State to the Era," p. 603.
- (57) "Ben Ali Discusses Opposition Parties, Democracy," FBIS- NES, no . 29 (December 1989) .
- (58) Halliday ," Tunisia's Uncertain Future, "p. 26 .
- (59) "The Autocrat Computes," The Economist , May 18 , 1991 , pp. 47-48 .
- (60) The Middle East, September 1991, p. 18.
- (61) "Useful Plot, "The Economist, June, 1.1991, p. 38.
- (62) Rober Mortimer , "Islam and Multiparty Politics in Algeria ," Middle East Journal 45 ;4 (Autumn 1991) : 575 .
- (63) Jean Claude Vatin, "Religious Resistance and State Power in Algeria," in Alexnder S. Cudsi and Ali E. Hillal Dessouki, eds. Islam and Powr (Baltimore: Johns Hopkins University Press, 1981), p. 146.

- (64) Ibid., p. 575.
- (65) Charte Nationale (République Algérienne, 1976),p. 21.
- (66) Francois Burgat, The Islamic Movement in North Africa, trans, William Dowell (austin: Center for Middle Eastern Studies, University of Texat, 1993), p. 261.
- (67) "Human Rights in Algeria Since the Halt of the Electoral Process, "Middle East Watch 4:2 (February 1992), p. 11.
- (68) Daniel Brumberg," Islam, Elections and Reform in Algeria, "Journal of Democracy 2:1 (Winter 1991): 59. See also saad Eddin Ibrahim, "Crises, Elites, and Democratization in the Arab World," Middle East Journal: 1:2. (Spring 1993); 293.
- (69) " Algeria's Facade of Democracy," Middle East Report (March-April , 1990) , p. 17 .
- (70) Burgat, The Islamic Movement, p. 276.
- (71) "Transcript: Interview With Abassi Madani" (Los Angeles Pontifex Media Center, 1991), p.4.
- (72) Ibid ., p. 5.
- (73) ibid.
- (74) Ibid., p. 6.
- (75) Ibiid,. p. 8.
- (76) Ibid., p. 10.
- (77) Ibid.
- (78) Ibid., p. 10.
- (79) Ibid.
- (80) Ibid ., p. 14,
- (81) Ibid., p. 16.
- (82) Burgat, p. 279.
- (83) Mohamed Esseghir . "Islam Comes to Rescue Algeria," The Message International (Agust 1991) ,p. 13 .

- (84) Burhan Ghalyoun in Al- Yawm Al- Sabi , "Algeria: Democratization at Home Inspirtion Abroad," The Message International (Agust 1991),p. 19.
- (85) For an example of this kind of activity, see "Taking Space in Tlemcen: The Islamist Occupation of Ubran Algeria, "Middle East Report 22:6 (November December 1992): 12-13.
- (86) John p. Entelis and Lisa J. Arone ," " Algeria in Turmoil: Islam, Democract and the State," Middle East Policy , 1:2 (1992) , p. 29 .
- (87) John P. Entelis, as quited in Maghreb Report (march April 1993), p. 6.
- (88) Ibid., p. 31.
- (89) Brumberg p. 69.
- (90) Middle East Watch ,p. 2.
- (91) " Amid Praise for Algerian System : Hopes for an Islamic Government," the Message International (August 1991), p. 16.
- (92) David Hirst, Algiers Militants Urge Care at the Gates of Victory, "The Guardian, January 18, 1992.
- (93) Middle East Watch,p. 13.
- (94) Middle East Times, June 19-25, 1990; and Middle East Watch,p. 13.
- (95) Vanderwalle, "Ben Ali's New Tunisia", p. 3.
- (96) Jonatan C. Randal , " Algerian Elections Cancelled," Washington Post, January 13, 1994 .
- (97) Ibid .
- (98) " Algeria: Dusting of the Iron Glove," The Middle East (April 1993), p. 19.
- (99) Entelis and Arone," Algeria in Turmoil," p. 35.
- (100) Jonathan C. Randal, "Fundamentalist Leader in Alegria in Algeria is Arrested," Washington Post., January 22, 1994.
- (101) Randal, " Algerian Elections Cancelled".

- (102) Middle East Watch, p. 1.
- (103) " Algeria The Army Tightens Its Grip," The Economist , July 17, 1993, p. 37 .
- (104) " Algeria : A Kite for Peace, "The Economist, March 5, 1994, p. 45.
- (105) " Algeria: Looking for Scapegoats, " The Middle East (May 1994), p. 20.
- (106) Ibid ., p. 21.
- (107) Ibid.
- (108) John P. Entelis, "Potiical Islam in Algeria," Current History (January 1995), p. 17.
- (109) Dirk Vandewalle, "Islam in Algeria: Religion Culture and Opposition in a Rentier State, Political Islam: Revolution, Radicalism or Reform? p. 48.
- (110) Ian Williams, "Algeria: A Deaf Ear to Ammesty," Middle East International, November 21, 1997, p. 15.
- (111) Ibid.
- (112) Nilufer Gole," Authoritarian Secularism and Islamist Politics, "in Civil Society in the Middle East, vol. 2, ed. Augustus Richard Norton (Leiden: E.J. Brill, 1996), p. 20.
- (113) Feroz Ahmad ," Turkey , " in The Oxford Encyclopedia of the Modern Islamic World , 4 : 224 .
- (114) Feroz Ahmad , " Political Islam in Modern Turkey ," Middle East Studies 27, (January 1991), p. 14-15.
- (115) Ibid ., p. 14.
- (116) Ibid ., p. 15.
- (117) Binnaz Toprak ,, " Refah Partisi ", in the Oxford Encyclopedia of the Modern Islamic World ", 3: 414.
- (118) Kurku, Ertugrul," The Crisis of the Turkish State," Middle East Report, April June 1996, 3.

- (119) For a Fuller discussion, see M. Hakan Yavuz," Political Islam and the Welfare Party in Turkey," Journal of Compartative Politics, 30, no 1 (October 1997) pp. 63-82.
- (120) Howard Reed, " A Turgut ozal," in the Oxford Encyclopedia of the Modern Islamic World, 3:277.
- (121) David Kushner, "Self- Perception and Identity in Contemporary Turkey", Journal of Contemporary History 32, no. 2 (April 1997), p. 230.
- (122) Jeremy Salt," Nationalism and the Rise of Muslim Sentiment in Turkey," Middle Eastern Studies 31, no. 1 (January 1995), p. 18.
- (123) See Bulent Aras, "Turkish Islam's Moderate Face," Middle East Quarterly 5, no . 3 (Septmber 1998), pp. 23-29.
- (124) For more on Murcu Political activism, see M. Hakan Yavuz,, Print- Based Islamic Discourse and Modernity: The Nur Movement, Third Inernational Symposium on Bediuzzaman Said Nursi (Istanbul: Sozler, 1995), 2: 324-50.
- (125) Sencer Ayata, "Patronage, Party, the State: The Politicization of Islam in Turkey, "Middle East Journal 50, no 1 (Winter 1996), p. 51.
- (126) Jenny White, "Islam and Democracy: The Turkish Experience," Current History 94, no. 588 (January 1995), p. 8.
- (127) Umid Cizre Sakallioglu, "Liberalism, Democracy, and the Turkish Centre-Right: Identity Crisis of the True Path Party," Middle East Studies, April 1996, p. 154.
- (128) M. Hakan Yavuz, "Turkey's Imagined Enemie: Kurds and Islamists, "The World Today 52, no . 2 (April 1996), pp. 99-101.
- (129) Ayse Saktanber, "Becoming the Other as a Muslim in turkey: Turish Women vs. Islamist Women, New Perspectives on Turkey 11 (Fall 1994), p. 105.
- (130) Ibid ., pp. 43-44.

- (131) Metin Heper, "Islam and Democracy in Turkey: Towards a Reconciliation", Middle East Journal 51 no . 1 (Winter 1997), p. 35.
- (132) Eric Roulea, Turkey: Beyond Ataturk," Foreign Policy 103 (Summer 1996), p. 77.
- (133) Yavuz, "Turkey's Imagined Enemise," p. 100.
- (134) Stephen Kinzer, "The Islamist Who Runs Turkey, Delicately, "New York Times, February 23, 1997, p. 29.
- (135) Ibid ., p. 30.
- (136) Ibid.
- (137) Der Spiegel, October 14, 1991; Kushner, "Self Perception and Identity, "pp. 231-32.
- (138) Kelly Couturier, "Anti Secularism Eclipes Insurgency as Army's No. 1 Concern," Washington Post, April, 5, 1997, p. A22.
- (139) The Economist, July 19, 1997, p. 23.
- (140) Martin Heper, "Islam and Democracy in Turkey: Towards a Reconciliation, " p. 45.
- (141) Adnan Adiver, "Interaction of Islamic and Western Thought in Turkey" in Newr Eastern Culture and Society, ed T.C. Young (Princeton: Princeton University Press, 1951), p. 126.
- (142) Ayse Kadioglu, "Republican Epistemology and Islamic Discourses in Turky in the 1990, "Muslim World 84, no. 1 (January 1998), p. 11.
- (143) For a discussion of the Phenomenon, see Sherif Mardin, "Ideology and Religion in the Turish Revolution, "International Journal of Middle East Studies 2 (1971), pp. 208-9.
- (144) Hakan Yavuz, "Political Islam and the Welfare (Refah) Party in Turkey", Comparative Politics 30, no. 1 (October 1997), p. 65.
- (145) Stephen Kinzer, * The Islamist who Runs turky, Delicately, *p. 29.

الإســــلام والغـــرب هل هو صراع حضارات ؟

«كان الإسلام وأوريا المسيحية مشتبكين بشكل متقطع في حرب منذ زمن الحروب الصليبية... وهناك قدم (عندنا وعندهم) يريدون تحويل هذه إلى حرب مقدسة بين حضارتين – كما أو أن هذا يمكن أن ينتج شيئًا سوى الموت، أو البؤس الدائم الملايين»(١).

وليم بفاف

غالبًا ما يتبدى الخوف في وصم العدو أو التهديد بأنه شيطاني. وعلى مدى عشرات السنين، كانت العلاقات الدولية موجهة من داخل سياق تنافس القوى العظمى، بين الشرق والغرب، الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة. وفي فترة ما بعد الحرب الباردة، حذر كثيرون ممن

يبحثون عن شياطين جديدة من تهديد إسلامى للحضارة الغربية أو من صدام وشيك بين الحضارات، وتعالت باطراد أصوات فى أمريكا وأوربا تزعم «المسلمون قادمون» أليس فقط خطرًا سياسيا، وإنما باعتبارهم خطرا سكانيًا أيضا، وثمة مواقف مشابهة تكمن وراء الاستجابة الأولية لأولئك الخبراء الذين رأوا فى تفجير أو كلاهوما عملاً من أعمال إرهاب الشرق الأوسط أو الأصوليين الإسلاميين. فما مصدر مثل هذه المخاوف؟ وقد لاحظ إدوار سعيد الذى كتب فى أوائل الثمانينيات:

«بالنسبة للعامة في أمريكا وأوربا اليوم، الإسلام نوع من الأخبار غير السارة. ذلك أن وسائل الإعلام والحكام والاستراتيجيين الجيوبوليتيكيين والخبراء الأكاديميين في الإسلام – على الرغم من أنهم هامشيون في الثقافة ككل – جميعا يعزفون لحنًا واحدًا؛ الإسلام خطر على الحضارة الغربية. ولايعني هذا في حد ذاته القول بأن الرسوم الكاريكاتورية العنصرية التي تحط من قدر الإسلام هي فقط الموجودة في الغرب ... وما أقوله هو أن الصور السلبية للإسلام سائدة بكثرة شديدة تفوق أية صور أخرى، وأن مثل هذه الصور لاتتعلق بحقيقة «كينونة» الإسلام ... ولكنها تتعلق بما تظن قطاعات بارزة في مجتمع بعينه أنه الإسلام : الإسلام والغرب: هل هو صدام بين الحضارات ؟ هذه القطاعات لديها القوة والإرادة لكي تروج تلك الصورة السلبية الخاصة للإسلام، ومن ثم تصير هذه الصورة أكثر انتشارًا وأكثر حضورًا، من أية صورة أخرى» (7).

واستمرت الحوادث السياسية في العالم المسلم وفي الغرب، وكذلك التصريحات من جانب زعماء الحكومات وقادة الرأى وصناع السياسة البارزين، في إشاعة مفاهيم التهديد الإسلامي وصدام الحضارات. وخلال فترة إدارة بوش، تحدث نائب رئيس الولايات المتحدة (دان كويل) عن خطر الأصولية الإسلامية الراديكالية، وربط بينها وبين النازية والشيوعية. وتحدث محررو المجلات والصحف عن حرب الإسلام ضد الغرب وعدم توافقه مع الديموقراطية؛ ونشرت صحيفة دولية محترمة سلسلة مقالات عن الإسلام كائت النغمة العامة فيها واقعة في أسر المقالة الافتتاحية «سيف الإسلام». وغالبًا ما كان من الصعب أن تعرف أين تنتهي الحقيقة وأين تبدأ صناعة الخرافة(٤).

واستمرت المشكلة قائمة فى التسعينيات. فالفوف من الإسلام الراديكالى، وتهديده الشرق الأوسط والغرب، لاح كبيراً مرعبًا: أن جمهوريتى إيران والسودان الإسلاميةين تتعاونان باعتبارهما أكبر مصدرى الإرهاب والشورة؛ وأن الإسلاميين خرجوا لـ «خطف الديموقراطية» من خلال المشاركة فى الانتخابات ببلاد مثل الجزائر، وأن الإرهاب الأصولى قد تم تصديره إلى ميادين معارك أخرى، هى أمريكا وأوربا. وفى جهد لمواجهة ما اشتهر بأنه شبكة أصولية دولية، أعلنت إدارة كلينتون تجميد كل الأصول فى الولايات المتحدة المملوكة لحوالى ثلاثين منظمة وفرداً يعتقد أنهم على علاقة بالمناضلين الإسلاميين فى الخارج، وأعلن نيوت جنجريش الناطق باسم مجلس النواب «هناك الخارج، وأعلن نيوت جنجريش الناطق باسم مجلس النواب «هناك

ظاهرة منتشرة على اتساع العالم تتمثل في ذلك الصرب الإسلامي الواحد الذي تموله وتوجهه دولة إيران إلى حد كبير»(٥).

وقد جدد تفجير مركز التجارة العالمي في نيورك في مارس سنة ١٩٩٢م المخاوف من «أصولية» عالمية تشن الجهاد وتصدره إلى أمريكا. وللمرة الأولى، تم إحضار غول التهديد الإسلامي إلى شواطئ «الشيطان الأكبر». وفاضت اتهامات تنسب إلى الأصوليين المسلمين المتشددين، الذين لهم قواعد في الولايات المتحدة وأوربا ويلقون دعمًا دوليًا من إيران والسودان، والمرتبطين بالشيخ عمر عبد الرحمن، وهو شيخ مصري ضرير كان قد حوكم، ولكن أطلق سراحه، بزعم تورطه في اغتيال أنور السادات(). وأدى خطف طائرة الإير فرانس النفاثة (٢٤ ديسمبر ١٩٩٤م) على يد المتطرفين الجزائريين، والتقرير الذي انتشر بأنهم كانوا يخططون إلى تفجيرها فوق باريس، إلى إعادة تأكيد المخاوف من تهديد إسلامي داخلي في طريقه لأن يكتسح أوربا.

وكان الاعتقاد بأن صدامًا وشيكًا بين العالم المسلم والغرب قد انعكس فى أمريكا وأوربا من خلال عناوين مثل «حرب مقدسة تتجه نحونا» و«الجهاد فى أمريكا» «انتبهوا: الرعب الإسلامى: مجموعة انتحارية عالمية» و«أنا أومن بالخوف من الإسلام» و«جزائريون فى لندن

^(*) ثم سجن الشيخ عمر عبد الرحمن في الولايات المتحدة الأمريكية ولا يزال سجينًا حتى الأن (المترجم)

يمولون الإرهاب الإسلامي» و «فرنسا تتعذب من جديد» وهي المقالة التي لاحظ كاتبها في غمرة التنبه من صدمة خطف طائرة الإيرفرانس:

«لايظهر الإسلام السياسي في أي مكان غير الجزائر، في عيون الغربيين، باعتباره النذل الجديد، الذي يخلف الشيوعية وإمبراطورية الشر، وليس هناك مكان آخر غير الجزائر يرى فيه الإسلاميون، أو القصائل المتطرفة منهم، أنفسهم بمثل هذه الرؤية الداخلية الجينية الوراثية، في حرب مع حضارة أخرى هي حضارة الكافر، الصليبي، واليهودي... بيد أن هذا لايفعل شيئًا سوى صياغة ما هو معروف بالفعل صياغة درامية، وهو أن الأزمة الجزائرية المتفاقمة يمكن أن تنتقل إلى أوربا، وفرنسا قبل غيرها، ويشكل هدام أكثر مما جرى في فلسطين، وبحيث تضع مأزقًا أخلاقيًا من نوع مؤلم تمامًا ويستعصى على الحليه.

هناك دروس يجب أن نتعلمها من الحرب الباردة. إذ إن الاحتفال بانهيار الشيوعية وانتصار الديموقراطية قد خفف منه سؤال عن جوهر قدرتنا على الفهم والتحليل وصياغة السياسات. فقد كان الابتهاج بانتصار الديموقراطية مصحوبًا بدرجة متزايدة من إدراك المدى الذي يمكن أن يذهب إليه الضوف من العدو وتصوره في صورة الشيطان بحيث يُعمى الكثيرين عن حقيقة حال الاتحاد السوفيتي، ومدى ما يمثله من تهديد. ذلك أن رؤية الاتحاد السوفيتي من منظور «إمبراطورية الشر»، كان تأكيدًا إيديولوجيا، وإرضاء عاطفيًا، بحيث يبرر إنفاق

الموارد الهائلة ودعم التركيبة الصناعية – العسكرية الشاسعة. وعلى أية حال، فإن أشكالنا النمطية السهلة التى نضع فيها العدو والطبيعة الأحادية للتهديد الشيوعى كما تصورناها قد كلفتنا الكثير فى نواح أخرى. فعلى الرغم من ذلك الكم الهائل من المخابرات والتحليل، فإنه يبدو أن من كانوا يعرفون أن الإمبراطور لايملك ثيابًا بقوا عددًا قليلاً حتى النهاية. فلا الوكالات الحكومية أو مراكز التفكير الأكاديمى تنبأت بمدى وسرعة تحلل الإمبراطورية السوفيتية. إذ إن المخاوف المبالغ فيها والرؤية الجامدة والتى أدت بنا إلى اتخاذ خطوات هرقل ضد عدو من الحجر قد أعمثنا عن التشرذم والاختلاف داخل الاتحاد السوڤييتى والتغيرات الشاملة التى كانت تحدث فيه.

وفى فهمنا واستجابتنا للأحداث التى تجرى فى العالم المسلم، فإننا مرة أخرى أمام التحدى بمقاومة الأنماط الشائعة والحلول السهلة. هناك طريق سبهلة وطريق صبعبة، والطريق السبهلة هى أن ننظر إلى الإسلام والإحياء الإسلامي باعتباره تهديدًا – أى نضع تهديدًا إسلاميًا عالميًا، ذا طبيعة أحادية، أى عدو تاريخي تتعارض ديانته وأولوباته بشكل قياسي مع ديانة الغرب وأولوياته. هذا الاتجاه يؤدى إلى تأييد النظم العلمانية بأى ثمن تقريبًا (بغض النظر عن مدى قمعية هذه النظم) بدلاً من المخاطرة بحكومة إسلامية ذات توجه إسلامي تصبعد إلى سدة السلطة.

أما الطريق الأكثر صعوبة فهو التحرك إلى ما وراء الأنماط السهلة والصور الجاهزة والإجابات الجاهزة. رؤية الاتحاد السوفيتى وأوربا الشرقية من منظور «إمبراطورية الشر» كانت لها تكاليفها، كذلك أيضا فإن اتجاه الحكومات ووسائل الإعلام لأن تساوى بين الإسلام والأصولية وبين الراديكالية والإرهاب ونزعة معاداة الغرب يعيق فهمنا ويحكم استجابتنا على نحو خطير. ومنثلما لاحظ باتريك باترمان، وهو دبلوماسى سابق ومحلل في وزارة الخارجية البريطانية، في كتابه «الإسلام في موضع النظر»: «إن كيفية تفكير غير المسلمين في الإسلام تتحكم في الكيفية التي يفكر المسلم بها في غير المسلم وكيفية تعامله معه» (٧). واليوم يتمثل التحدي في تقدير تنوغ الناشطين والحركات معه» (١١). واليوم يتمثل التحدي في تقدير تنوغ الناشطين والحركات الإسلامية واختلافها عن بعضها البعض، كما يتمثل في القدرة على التأكد من أسباب المواجهات والصراعات، وبذلك تكون استجابتنا لحوادث ومواقف محددة على نحو عقلاني واع بدلاً من الافتراضات المسبقة وردود الأفعال.

وفى فترة ما بعد حرب الخليج تعثر الجهد المبنول لإقامة نظام عالمى جديد بسبب عدم القدرة على تخطى الأنماط الجاهزة والانحيازات التى سادت فى الماضى. وكان الابتهاج بمشهد التحول الديموقراطى فى شرق أوربا متناقضًا بحدة مع الخوف، أو الصمت، الذى تملك الكثيرين فى الغرب إزاء مشهد يحمل نفس المطالب الديموقراطية من جانب الحركات الإسلامي الأوسع،

إن الفشل في الحديث بقوة من أجل المشاركة السياسية والتحول الديموقراطى في الشرق الأوسط وإدانة القمع الحكومي بلا تمييز ضد الحركات الإسلامية في مصر والجزائر وتركيا وتونس، ينكر في الواقع على الناشطين الإسلاميين حقهم في المشاركة السياسية وحقوق الإنسان التي يتمتع بها مواطنون أخرون، ويثير أسئلة خطيرة حول مثل هذا التناول الانتقائي في عملية التحول الديموقراطي. وفي صميم هذا التناول الانتقائي تجد الاتجاه إلى تعريف الاستقرار في البلاد الإسلامية في ضوء تأييد الوضع القائم، مهما قد يبدو متناقضًا مع القيم الديموقراطية عن حق تقرير المصير، والمشاركة السياسية وحقوق الإنسان.

والعذر السهل للنظر إلى الناحية الأخرى والاستمرار فى تأييد نظم الحكم الفردية فى الشرق الأوسط هو الزعم بأن الإسلام معساد للديموقراطية أو أن الإسلام أو الثقافة العربية لاتتجه نحو التحول الديموقراطى والحداثة (^). ومن بواعث السخرية أنه لم يكن هناك مثل هذا الاهتمام وهذه السياسة فيما يتعلق بالاتحاد السوفيتى وشرق أوربا. هل السبب فى هذا أن شعوب شرق أوربا والاتحاد السوفيتى، وقد انغمسوا على مدى عشرات السنين فى الحكم الشيوعى الاشتراكى، أقل ميلا إلى الاستبداد ؟ أم لأننا نعتقد أن هناك تراثًا ثقافيًا مسيحيا بهوديًا مشتركا، مع وجود الغرب الذى يقدم تربة إيديولوجية أكثر ملاسة، هو تراث أكثر ديموقراطية بطبيعته ؟ هل ما زلنا مقيدين بما

نحمله من متاع الماضى؟ إن مزيجًا من الجهل والتنميط، والتاريخ والتجربة، فضلاً عن الشوفونية الدينية الثقافية غالبًا ما يعمى حتى من يتمتعون بحسن القصد عندما يتعاملون مع العالم العربى والمسلم. وبطبيعة الحال، يمكن أن نقول نفس الشئ عن التناول الأحادى من جانب مسلمين كثيرين للغرب والميل إلى إلقاء اللوم على أوربا وأمريكا في جميع مشكلاتهم والنتيجة هي الميل المتبادل [بين الإسلام والغرب] بأن يعتبر كل منهما الآخر تهديدًا، والاعتقاد بأن هناك مواجهة أو صدامًا وشيكا بين الحضارات، وهو ما يمكن أن نجده لدى الكثيرين في العالم المسلم وفي الغرب على السواء.

وكما رأينا، فإنه على الرغم من أن الإسلام ثانى أكبر ديانة فى العالم وعلى الرغم من أن التراث اليهودى – المسيحى له صلات تاريخية ولاهوتية قوية مع الإسلام، فإن تاريخ العلاقات اليهودية – المسيحية الإسلامية كان تاريخا من المنافسة والقتال بدلاً من أن يكون تاريخاً من الحوار والفهم المتبادل، بسبب المزاعم اللاهوتية المتنافسة والمصالح السياسية. وقد غطت المواجهات والصراعات على امتداد العصور ودعمت الصور الشائعة عن خطر إسلامي مقاتل على اتساع العالم تاريخياً ؛ حركة التوسع والفتوح الإسلامية الباكرة، الحروب الصليبية وسقوط بيت المقدس، الهيمنة العثمانية المسلمة على شرق أوربا، ومع حصار فيينا، وتهديدها باكتساح أوربا الغربية؛ حركات الجهاد الكبرى ضد الحكم الاستعماري الأوربي ؛ الحروب العربية الإسرائيلية، التهديد

الاقتصادى بالحظر البترولى، إهانة إيران «الرهائن الأمريكيين» والتهديد بتصدير ثورتها، والصور التى تقدمها وسائل الإعلام عن الطغاة (القذافى والخومينى وصدام حسين) الذين يمسك كل منهم سيفًا إسلاميًا ويدعو المؤمنين المتحمسين إلى أن يهبوا ضد الغرب؛ ومشهد المجموعات الثورية المتشددة وهى تحتجز الرهائن الغربيين، وتختطف الطائرات، وتفتتح عصرًا من الإرهاب الطائش. كما أن تهديدات الموت ضد سلمان رشدى ومحاولة اغتيال نجيب محفوظ، أديب مصر الحائز على جائزة نوبل، وقتل المفكرين بأيدى المتطرفين في الجزائر، قويًى الصور الشائعة عن إسلام خطر وغير متسامح (١).

وكانت دعوة صدام حسين مسلمى العالم إلى أن يهبوا ويشنوا الجهاد ضد الصليبين الغربيين خلال حرب الخليج سنة ١٩٩٠- ١٩٩١م تذكرة حارة بتهديدات آية الله الخومينى بتصدير ثورة إيران الإسلامية. إذ إنها أكدت المخاوف من خطر إسلامى تصادمى مقاتل أو من حرب ضد الغرب. والتأييد الذى لقيه صدام حسين من زعماء الحركات الإسلامية فى الجزائر وتونس والسودان وباكستان أكد وجهة نظر أولئك الذين يرون الإسلام والعالم المسلم سائرًا فى طريق الصدام مع الأولويات والمصالح العربية(١٠).

وعلى الرغم من التوقعات التى ساقها بعض الخبراء بأن الظاهرة السياسية التى تم تعريفها بأنها «الأصولية الإسلامية» كانت مهدرة (۱۱)، فإن الحيوية المستمرة الحركة الإحيائية/ الناشطة الإسلامية يمكن أن

نراها فى الشوارع وفى لجان الانتخابات من شمال إفريقيا إلى جنوب شرق أسيا. هذه الرؤية يمكن أن تدعم وتقوى فهم التحدى السياسى للإسلام باعتباره تهديدًا. ففى أعقاب انتصار جبهة الإنقاذ الإسلامية فى الانتخابات البلدية بالجزائر (واكتساحها الذى تلى ذلك فى الانتخابات البرلمانية الوطنية) طفت على السطح مخاوف مشابهة فى بلاد أخرى بشمال إفريقيا وأوربا:

«عبر شمال إفريقيا ولاسيما فى تونس والمغرب، ينتظر الزعماء فى قلق موجات صادمة أخرى فى عملية تسييس الإسلام، حيث تهدد الحركات الأصولية المحظورة الوضع الراهن. وهناك مخاوف مشابهة فى فرنسا وبلجيكا التى يوجد بها أكثر من مليونى جزائرى. وفى الوقت نفسه فإن انتصار الأصوليين يبعد المستثمرين الأجانب الذين يساوون بين الإسلام وبين المخاطرة السياسية والاقتصادية»(١٦).

ويساوى الغرب (وسائل الإعلام خصوصا) بين الإسلام وبين الخطر أو التهديد حينما يرى العالم الإسلامى من خلال شعارات أو صفات مثل «الإسلام المقاتل» «الأصولية الإسلامية» «الإرهاب الإسلامي» و«القنبلة الإسلامية». وفي الوقت نفسه تعيق ذاكرتنا الانتقائية قدرتنا على تقدير الجانب الآخر من هذه المساواة – أي المصادر التي استقى منها المسلمون صورهم عن الغرب نفسه باعتباره التهديد «الحقيقي» لهم. ذلك أن كثيرين في العالم العربي والعالم المسلم يرون أن تاريخ الإسلام وتعاملات العالم المسلم مم الغرب هو تاريخ من الافتراس والقهر من

جانب قوة توسعية إمبريالية. وهم يردون بأن «المسيحية المقاتلة» و«اليهودية المقاتلة» هى الأسباب الجذرية وراء فشل المجتمعات المسلمة وعدم الاستقرار: كما يبدو فى عدوانية وعدم تسامح الحروب الصليبية ومحاكم التفتيش التى بدأها المسيحيون؛ والاستعمار الأوربى؛ وانهيار الإمبراطورية العثمانية والاختلاق المصطنع الدول الحديثة مثل العراق ولبنان وسوريا وشرق الأردن وفلسطين؛ تأسيس إسرائيل واحتلال إسرائيل الضفة الغربية وغزة وغزوها واحتلالها لبنان؛ والدور الذى لعبته المصالح البترولية فى مواصلة دعم نظم الحكم الفردى.

وحقائق الاستعمار والإمبريالية، التي نسيها الكثيرون في الغرب أو تجاهلوها عامدين، هي جزء من التراث الحي مهما طالته المبالغة أحيانًا، المزروع بقوة في ذاكرة الكثيرين في العالم المسلم. ومثلما أوضحت الثورة الإيرانية، فإن عشرات السنين التي مضت لم تستطع محو ذكريات الإهانة والتدخل: مثل الترحيب بغزو الاتحاد السوفيتي لإيران المحايدة سنة ١٩٤١م؛ وإرغام البريطانيين والسوفييت رضا شاه على أن يخلع نفسه من العرش لصالح ابنه محمد رضا بهلوى شاه ؛ وتدخل الولايات المتحدة في سياسات إيران أوائل الخمسينيات. والإطاحة برئيس الوزراء المنتخب ديموقراطيا، مصدق، بعد أن شنت عليه وسائل الإعلام الغربية حملة تتهمه بموالاة الشيوعية، وأعيد الشاه من منفاه بإيطاليا إلى طهران، وهو عمل كان مقصودًا لخدمة مصالح بريطانيا الإمبريالية. وفي السنوات الأخيرة، كانت ذكريات القرون من

الهيمنة الغربية، التى تلتها التبعية المستمرة للغرب، قد تركت جروحًا وخلَّفت استياءً صارت أعذارًا سهلة لتبرير الإخفاقات الاجتماعية كما بات من الحجج الاستهلاكية فى سياسات الدول المسلمة. وإذا كان هناك تهديد إسلامى، فإن كثيرين من العرب والمسلمين يعتقدون أن هناك أيضا تهديدًا غربيًا، من الإمبريالية السياسية والاقتصادية والدينية الثقافية، واحتلال سياسى مصحوب بغزو ثقافى. ونتيجة لهذا يختار الكثيرون فى العالم المسلم، مثل نظرائهم فى الغرب، الشعارات السهلة المعادية للإمبريالية وتصويرها فى صورة الشيطان. وتمثلت أسوأ الظروف فى اندماج كل من الطرفين فى عملية «متبادلة لتصوير الأخر فى صورة الشيطان» (١٢٠).

والخوف من الإسلام ليس جديداً. والميل إلى الحكم على تصرفات المسلمين بشكل مبتسر، وإلى تعميم أعمال القلة على الكثرة، وغض النظر عن التحاوزات المسائلة التي ترتكب باسم ديانات أخرى وإيديولوجيات أخرى (بما في ذلك الحرية والديموقراطية)، كل هذا ليس جديداً أيضا.

ويبدو أحيانا أن موقف الغرب إزاء الشيوعية قد تم نقله أو نسخه لإظهار تهديد جديد «الأصولية الإسلامية» (١٤). ففى التسعينيات، عبرت حكومات كثيرة فى العالم المسلم، وإسرائيل والغرب عن هذا الاستقطاب، كما عبرت عنه وسائل الإعلام وكثيرون من المحللين السياسيين، عندما استنتجوا، دون النظر إلى تنوع واختلاف التنظيمات الإسلامية

والسياقات الاجتماعية الخاصة، أن «الأصولية الإسلامية» تشكل تهديدًا عالمًا كسرًا (١٥).

وإذ أدركت حكومات كثيرة في العالم المسلم مثل الغرب إلى رؤية الاسلام باعتباره خطرًا، استغلت خطر الراديكالية أو الإرهاب الإسلامي (وقد سياوت بين الأصوابة الإسلامية والنزعة الإسلامية والإسلام السياسي) ليكون عذرًا لها في السيطرة على الحركات الإسلامية أو قمعها . وضخمت هذه الحكومات المخاوف من راديكالية إسلامية متحجرة في الداخل وفي الغرب على السواء. تمامًا مثلما كان الكثيرون في الماضي يستغلون مقاومة الشيوعية عذرًا لتبرير الحكم الاستبدادي . ولكسب تأبيد القوى الغربية. ويتم تبرير خطر التنظيمات الإسلامية، وسجن الناشطين، وانتهاك حقوق الإنسان بنفس العذر: «إننا نواجه شبانًا متعصبين يهديون مستقبلنا «(١٦). وقد استغل الدبلوماسبون العرب التابعون لبلاد تربطها علاقات قوية مع الغرب الأنماط الغربية الشائعة عن حركة إسلامية أصولية متحدة على نطاق العالم، لكي يعلنوا: «الأصولية عالمية في مداها. فلها فروع في كل مكان... والمد الأصولي سرعان ما سيتهدد الدول الصناعية عندما يتزعزع الاستقرار في معظم البلاد العربية»(١٧)، وقد وحدت اهتمامات بعض الحكومات العربية المسلمة حليفًا جاهزًا في قادة إسرائيل، بغض النظر عن الاختلافات بينهم، إذ إن رئيس الوزراء الإسـرائيلي إسـحق رابين قـال إن «العـالم العربي، والعالم عموما، سوف يدفع الثمن إذا لم يتم وقف سرطان

الإسلام الأصولى المتشدد في أكاديمية الخوميني وأتباعه في إيران» (١٨). وقد طرحت آراء مماثلة من جانب زعماء الصرب في البوسنة وكوسوفو ومن جانب الروس في غمار حربهم ضد الشيشان. وقد شاع التركيز على الراديكالية ومساواة الإسلام بنزعة متطرفة تهدد الغرب في دوائر الحكم والإعلام. وثمة تحليل انتقائي (يميل إلى فكر الأزمة ويأخذ بالعناوين) يرى أن الإسلام والأحداث الجارية في العالم المسلم، ويقوم به علماء بارزون ومعلقون سياسيون، غالبًا ما يكون مصدر توجيه للمقالات أو الافتتاحيات عن العالم المسلم؛ ومن بينها «لاتبحث عن المعتدلين في الثورة الإسلامية» (١١)، «الجهاد يتجه نحونا» (١٠٠)، «صدام الثقافات: صعود الإسلامية» في فرنسا يزعج عامة الشعب ويقود إلى حركة رجعية» (١٦) «انتبهوا: الإرهاب الإسلامي، فرقة انتحارية عالمية (٢٢٠)، «الجهاد الأمريكي» (٢٢) «جزائريون في لندن يمولون الإرهاب الإسلامي» (١٢٠).

وثمة مقاربة متحجرة تميل إلى الإثارة والمبالغة تعزز التعميمات والأنماط الشائعة بدلاً من أن تتحدى فهمنا تاريخ «من» و«لماذا» والأسباب والعلل الكامنة خلف الخطوط العريضة. هذا التحليل الانتقائى يفشل في أن يحكى القصة كلها؛ وأن يُقدم السياق الكامل المواقف والأحداث والتصرفات التي يقوم بها المسلمون، وأن يُفسر تنوع المارسات الإسلامية واختلافها، وعلى الرغم من أنه يلقى بعض الضوء، فإنه ضوء جزئى يحجب الصورة أو يشوشها، ونتيجة لهذا، فإن الإسلام

والإحياء الإسلامي قد اختزل في أشكال نمطية من طراز الإسلام ضد الغرب، أو العرب التي يشنها الإسلام ضد الحداثة، أو الغضب الإسلامي والتطرف الإسلامي والتعصب الإسلامي، والإرهاب الإسلامي. وقد تم ربط الأصولية والإرهاب ببعضهما في أذهان الكثيرين بشكل وثيق. ويضيف التحليل الانتقائي (والمنحاز بالتالي) إلى جهلنا بدلاً من أن يزيد معرفتنا، كما يضيق منظورنا بدلاً من أن يوسع مداركنا، ويزيد من تعقيد المشكلة بدلاً من أن يفتح الطريق أمام حلول جديدة. وهو يُسهم في خلق مناخ يُنظر فيه إلى عدم رفض النشاط الإسلامي ببساطة على أنه انحياز أو تعاطف مع العدو، مثلما كان ينظر إلى ببساطة على أنه انحياز أو تعاطف مع العدو، مثلما كان ينظر إلى الشيوعية في الفترة المكارثية.

الإسلام ضد الغرب:

وفقًا لما يراه معلقون غربيون كثيرون، فإن الإسلام والغرب يسيران على طريق الصدام. إذ إن الإسلام يحمل تهديدًا ثلاثيًا ؛ سياسيًا، حضاريًا وسكانيًا. وغالبًا ما يتم تصوير المواجهة على أنها صدام حضارات. وهناك عملان كان لهما تأثير خاص «جذور الهياج المسلم» لبرنارد لويس و «صدام الحضارات» لصمويل ب. هنتجتون(٢٦). وكلاهما كان جوهريًا في التعريف بمدى حجم الجدل الذي أمسك بتلابيب الدبلوماسيين وصناع السياسة والصحفيين والمحللين الأكاديميين.

كان برنارد لويس هو الذي قدم الصورة الصادمية للإسلام والمسلمين باعتبارهم أصوليين مقاتلين خطرين في كتابه «الأصولية الإسلامية»، الذي كان في أصله محاضرة القيت سنة ١٩٩٠م باسم «محاضرة جيفرسون المهيبة»، وهو أعلى شرف تسبغه حكومة الولايات المتحدة على أي باحث تقديرًا لإنجازاته في مجال الدراسات الانسانية. ثم نشرت صورة منقحة من الماضرة تحت عنوان «جذور الهياج المسلم» لتكون المقالة الرئيسيية في Atlantic Monthly. وبمثل غلاف «جنور الهياج المسلم» (عنوان جديد، وغلاف المجلة، والصورتان المنشورتان مع المقالة) مزالق التقديم الانتقائي. إذ إنه يعزز الأنماط الشائعة عن المسلمين والأصولية الإسلامية ويهيئ القارئ سلفًا لأن يرى علاقة الإسلام بالغرب في ضوء الغضب والعنف والكراهية واللاعقلانية. ويسبب مكانة لويس الدولية باعتباره باحثًا ومعلقًا سياسبًا على الشرق الأوسط، فإن موضوعه ومنصته العامة البارزة «جذور الغضب الإسلامي» لقى تغطية واسعة على الصعيد المحلى وعلى الصعيد الدولي. وكان له أثر على الفهم الغربي للإسلام المعاصير وعلى الفهم الإسلامي للكيفية التي يرى بها الغرب الإسلام والمسلمين.

كانت رسالة العنوان «جنور الهياج المسلم» وأثرها قد تعززت بالغلاف الخارجى لمجلة أطلاطنتك منثلى التى صورت مسلما متعممًا ملتحيًا متجهمًا وفى عينيه المتوهجتين أعلام أمريكية. وقد انضمت إلى موضوع التهديد ونغمة المواجهة، الصورتان التوضيحيتان اللتان

صاحبتا المقالة، وهما تقدمان «الـ» الفهم الإسلامي لأمريكا باعتبارها عبواً بشكل واضح الزيف. إذ إن الصورة الأولى عبارة عن حية مرقومة بالنجوم والشرائط تعبر الصحراء (أي هيمنة أمريكا أو تهديدها للعالم العربي) ؛ بالنجوم أما الصورة الثانية فهي توضح الحية كامنة وراء مسلم متدين يؤدي الصلاة وهو آمن كما لو كانت على وشك مهاجمته هاتان الصورتان روجتا للأنماط الشائعة المثيرة والمهيجة وكان القصد منهما استفزاز القارئ لتعزيز النظرة القاصرة إلى الحقيقة. إذ تم تصوير المسلمين في الزي «التقليدي»، مُلتحين ومُتعممين، على الرغم من حقيقة أن معظم المسلمين (ومعظم «الأصوليين») لايلبسون بهذه الطريقة. هذه الصورة ترسم الناشطين الإسلاميين في صورة من يعيشون في «العصور الوسطى» من حيث أسلوب حياتهم وعقليتهم.

وعنوان «جنور الهياج المسلم» يضع نغمة ويخلق توقعًا. فهل يحق لنا أن نتسامح إزاء مثل هذه التعميمات في تحليل وشرح النشاطات والدوافع الغربية؟ هل نرى مقالات تتحدث عن الغضب المسيحى أو الغضب اليهودي؟ وفي نزعة ممائلة غالبًا ما يتم الحديث عن القدرات النووية لبلاد مثل باكستان في مصطلحات مثل «القنبلة الإسلامية» بدلاً من القنبلة الباكستانية، بما يتضمن مغزى أن هناك عالمًا مسلمًا متحجرًا يهدد إسرائيل والغرب. فهل نتوقع أن توصف قدرات إسرائيل أو قدرات أمريكا النووية في مصطلحات مثل القنبلة اليهودية أو القنبلة المسيحية؟

«أولاد يهود يقذفون قنابل مسيحية». وهو وصف سوف يرى غالبية الناس في الغرب أنه عدواني وغير دقيق.

هناك درس ينبغى أن نتعلمه من فشل المحللين الموهوبين الذين استمروا فى التحذير من مخاطر التهديد الشيوعى المتحجر على حين كان الاتحاد السوفيتى فى الواقع حالة اقتصادية مزرية، ويعانى التفسخ من الداخل، ويجب أن نتجاوز التحليل المنحاز الذى يعزز الأنماط الشائعة المريحة والافتراضات الغربية العلمانية المسبقة يجب تجاوزها، إذا ما كنا نرغب فى تجنب الانحيازات والمزالق الإيديولوجية التى يسببها التحليل السياسى الذى تسوقه المبالغة فى عامل التهديد.

ورؤية صراع وشيك بين الإسلام والغرب باعتباره مجرد مرحلة في نمسوذج تاريخي (إن لم يكن حتميًا) للمواجهة قد تعززت بما كتبه برنارد لويس:

«إن الصراع بين الإسلام والغرب استمر حتى الآن على مدى أربعة عشر قرنًا من الزمان. وقد تكون من (بدلاً من أن يتضمن) سلسلة طويلة من الهجمات والهجمات المضادة، الجهاد والحملات الصليبية، الغزو والاسترداد. واليوم فإن معظم العالم المسلم تسيطر عليه مرة أخرى حالة استياء عارمة وعنيفة ضد الغرب، وفجأة صارت أمريكا العدو الأكبر، تجسيداً للشر، والخصم الشيطاني لكل ما هو خير، ولاسيما المسلمين والإسلام، لماذا؟ «(٢٧).

هنا يتم تصوير الإسلام والمسلمين في صورة المحرضين والدعاة طوال أربعة عشر قرنًا من الحرب. الإسلام عدواني. الإسلام وأفعال المسلمين تؤخذ على أنها مسئولة عن الهجمات وحروب الجهاد، على حين يوصف الغرب بأنه دفاعي، يرد بهجمات مضادة، والحملات الصليبية، والاسترداد. وعلى الرغم عن المزاعم القائلة بأربعة عشر قرنًا مستمرًا من المواجهة، يتم إعلام القارئ بأن أمريكا قد صارت «فجأة» العدو الأكبر، والشر متجسدًا، وهلم جرا. وإذا كان التهديد المعاصر «مفاجئًا»، فإن القارئ، إذن، سوف يستنتج منطقيا أن المسلمين لديهم ميل تاريخي لممارسة العنف وكراهية الغرب، أو أن المسلمين عاطفيون، لاعقلانيون، ويعشقون الحرب.

وتتسم معظم المناقشة عن «التهديد الإسلامي» أو جذور «الهياج الإسلامي» بندرة مذهلة في المعلومات ونقص في التمييز بخصوص طبيعة التجديد الإسلامي ومدى تنوعه. ففي مقالة «جذور الهياج المسلم» يشرح لويس جذور الهياج المسلم بيد أنه لايحدد أولئك المسلمين الفاضبين ويفشل في الاعتراف بأن التنظيمات أو الناشطين الإسلاميين، على الرغم من اشتراكهم في التزام إيديولوجي عام، يختلفون فيما بينهم. وهو يذكر قليلاً تنظيمات بعينها، ويضمن مقالته مناقشة هزيلة للتعليم والخلفيات الاجتماعية والنشاطات (غير العنف والإرهاب) التي يقوم بها أعضاؤها. ومن ثم، فإن هناك القليل مما يناقض النمط الشائع عن الأشخاص الغرباء الذين يبدو عليهم التخلف والقادمين من عصر

أخر. ولايعلم القارئ أبدًا لماذا يقدم النشاط الإسلامي بديلاً جذابًا لكثير من المسلمين المتعلمين. إذ إن الصورة السائدة المقدمة هي صورة ثوريين راديكاليين مهمشين وغالبًا ما يتسمون بالعنف، ويرتدون الزي التقليدي ويحاربون الحداثة والمعاصرة. وقال معلِق إسرائيلي : «لايهم كيف كانت الشيوعية سيئة، فإنها لم تكن أبدًا خطوة للعودة إلى العصور الوسطى الباكرة، وما يصعب علينا رؤيته هو كيف ستتمكن ديموقراطية القرن الحادي والعشرين من العيش في سلام مع قوى عقدت العزم على أن تبرهن أن الألف سنة الأخيرة لم تحدث» (٢٨). مثل هذا الوصف يحول بين القارئ وبين إدراك أن غالبية من يطلق عليهم اسم الأصوليين أو المنظمات الأصولية تعمل بكفاءة من داخل النظام السياسي لأنها ذات قواعد حضرية ويقودها زعماء ذوو تعليم جيد يجتذبون أتباعًا من الطلاب والمتعلمين، فضلاً عن أن لها وجودًا في المهن (الهندسة، والعلوم، والطب، والقانون والتعليم والعسكرية)، كما أن المنظمات تقدم خدمات اجتماعية وطبية.

والتناول الانتقائى من جانب المحللين النشاط الإسلامى، يحذف، أو يقلل من قيمة الأسباب التى يقدمها الإسلاميون السناشطون أو يستبعدها (وكثير من العرب والمسلمين فى الحقيقة) وراء نقدهم ورفضهم الغرب: مثل الإمبريائية، وانحياز أمريكا لإسرائيل، ودعم الحكومات الغربية للأنظمة القمعية (الشاه فى إيران، تونس، النميرى فى السودان، لبنان). ولايجد القارئ نفسه أبدًا فى مواجهة التحدى لأن

يتأمل الأسباب التى تسبب مواقف الناشطين الإسلاميين وأفعالهم بدلاً من استبعادها ببساطة باعتبارها نتاجًا الصدام بين الحضارات أو تعلقًا أعمى، غير عقلانى بالدين.

رؤى الجامعة الإسلامية:

غالبا ما يتم التعبير عن الخوف الماضى والحالى من تهديد إسلامى متحجر فى مصطلحات الجامعة الإسلامية. إذ كانت أوربا الاستعمارية الظافرة «ترى فى كل أشكال المقاومة ضد سيطرتها مؤامرة منحوسة. ومثل هذه المؤامرة لايمكن إلا أن تكون مستوحاة من روح مكيافيللية قاسية... وحيثما كانت هناك أية بادرة على معاداة الإمبريالية، حتى وإن كانت رد فعل محلى خالص، فإن النزعة الإسلامية الجامعة كانت هى التى يوجه إليها اللوم»(٢٩). وعلى الرغم من الطبيعة التشرذمية للعالم المسلم فى أوائل العشرينيات من القرن العشرين، فى فترة الانتداب واستمرار السيادة الأوربية، فإن الميل إلى التعميم بشأن عالم إسلامى تضمه جامعة إسلامية متحجرة – هياج إسلامي متأجج– يبقى راسخًا فى اللاوعى عند الكثيرين بالغرب:

«فى نفس ساعة الانتصار الظاهر جوبهت السيطرة الغربية بتحد لم يحدث أبدًا أن واجهته من قبل. فخلال مئات السنوات التى شهدت الغزو الغربى كان هناك تغير داخلى هائل يجرى فى العالم المسلم. إذ إن المد الطاغى للعدوان الغربى قد حرك فى النهاية الشرق «الذى لايتحرك». وأخيرا صار العالم الإسلامى واعيًا بعجزه، وبهذا الوعى بدأت ثورة شاسعة، غامضة بيد أنها شاملة، فى إيقاظ مائتين وخمسين مليونًا من أتباع النبى (المسلمين) من المغرب حتى الصين ومن تركستان حتى الكونغو ... واليوم يتأجج الإسلام بقوى عظيمة تصوغ عالًا إسلاميًا جديدًا »(٢٠٠).

وكل من ساوره الشك في أن الجامعة الإسلامية كانت تشكل تهديدًا عالميًا على الغرب، وأنها صدام بين الحضارات، وتمرد يغتذى بالكراهية فقط عليه أن يستمع إلى المستشرق المرموق ليونى كايتانى الذي حذر في سياق حديثه عن تأثير الحرب العالمية الأولى:

«إن الهزة قد هزت الحضارة الإسلامية والشرقية من أساسها. فالعالم الشرقى بأسره من الصين إلى البحر المتوسط، فى حال من الغليان. ففى كل مكان تشتعل نيران كراهية الأوربيين المخبوءة. فأعمال الشغب فى المغرب، والانتفاضات فى الجزائر، والسخط وعدم الرضا فى طرابلس، وما يعرف بالمحاولات الوطنية فى مصر وشبه الجزيرة العربية وليبيا هى تجليات مختلفة لنفس المشاعر العميقة وهدفها تمرد العالم الشرقى ضد الحضارة الأوربية.

«والسبب الأساسى وراء هذا الهياج هو التقرير الذى انتشر عبر أنصاء العالم بأن الحلفاء يرغبون فى قهر الدولة العثمانية وتقسيم ممتلكاتها بين القوى الدولية وتسليم فلسطين إلى اليهود»(٢١).

والخوف من الجامعة الإسلامية، والانتفاضة العالمة مستمر إلى اليوم. فبعد الإفاقة من الثورة الإيرانية، وجدت دعوة أية الله الخوميني إلى القيام بثورة ثانية من هم على استعداد لتصديقها لا في العالم المسلم فقط وإنما في الغرب أيضا، ففي فرنسا حذر ريمون أرون من «الموجة الثورية» الإسلامية التي يولدها «تعصب الداعية وعنف الشعب الذي أطلق أية الله الخوميني عقاله»(٢٢)، وفي سنة ١٩٨١م صرح سيروس فانس سكرتير الدولة في الولايات المتحدة بأن السبب الرئيسي في معارضته إرسال حملة عسكرية لإطلاق سراح الرهائن الأمريكيين في إيران هو الخوف من نشوب حرب إسلامية غربية... وربما يكون الخوميني وأتباعه، مع ميل الشيعة إلى الاستشهاد يرحيون بعمل عسكري أمريكي باعتباره وسبلة لتوحيد العالم المسلم ضد الغرب»^(٣٣). وبعد ذلك بعشر سنوات، ومع انهيار الشيوعية، رددت الحكومات الغربية وحكومات المسلمين والمعلقين هذه المضاوف. وقد أعلن الكاتب الهندي المسلم «م.ج أكبر» أن «المواجهة القادمة للغرب سنتأتى بلاشك من العالم المسلم. إذ إن النضال في سبيل نظام عالمي جديد سوف يكتسح الأمم الإسلامية من المغرب حتى باكستان ويبدأ من هناك»^(٣١).

ولم تكتف بعض حكومات العالم المسلم، مثل حكومات مصر، وتونس والجزائر وتركيا وباكستان (تحت حكم بينظير بوتو) لم تكتف باستغلال التهديد الأصولى الإقليمي ولكنها استخدمت أيضا التهديد الدولي لكي تطلب المزيد من الفهم والمساعدة من جانب الغرب. ولكي

تبرر أعمال القمع التى تقوم بها أحيانا دونما تمييز ضد الإسلاميين. وهم يخففون فى التمييز بشكل كاف بين أولئك الذين يتبنون الثورة العنيفة للإطاحة بالنظام السياسى وبين أولئك الذين يعملون من داخل النظام، ويتحدون سلطة النخبة الحاكمة. وكما لاحظت من قبل، فإن الحكومة الإسرائيلية، التى لم تعد قادرة على أن تقوم نفسها باعتبارها حصنًا ضد انتشار الشيوعية فى الشرق الأوسط (وهو دور كان يبرر بقوة المساعدة الأمريكية الرئيسية)، وجدت فى الإسلام السياسى، لامجرد خطر محلى، ولكن خطرًا جديدًا مهلكًا وعالميًا:

«إن نضالنا ضد الرعب الإسلامى القاتل يعنى أيضا أن نوقظ العالم الذى يغطُّ فى النوم... إننا ندعو كل الأمم والشعوب لكى تكرس انتباهها للخطر الكبير الكامن فى الأصولية الإسلامية... هذا خطر حقيقى وجاد يهدد السلام العالمي... إننا نقف على خط النار ضد خطر الإسلام الأصولي» (٥٠٠).

وبالمثل، فإن الحكومة التركية التى لم يعد بوسعها أن تصور نفسها في صورة الدولة الحاجزة ضد انتشار الشيوعية في الجناح الجنوبي لحزب شمال الأطلنطي «أعادت طرح نفسها دولة حاجزة وحصننًا، فقط في هذه، المرة ضد الإسلام الثوري»(٢٦). وقد حذرت رئيسة الوزراء السابقة تانسو تشيلر من أنه إذا لم يسمح لتركيا بالدخول إلى السوق الأوربية المشتركة، «ستكون هناك مواجهة في العالم... وستجد الأصولية أرضنًا خصبة تزدهر فيها، وسيكون هذا أخر الحصون التي تسقط»(٢٧).

وكتب الصحفى البارز «شارلز كراوتهامر» في عموده أن «التاريخ تسوقه قوة أخرى كذلك؛ هي الصحوة السياسية في العالم الإسلامي» (٢٧). وهو التحدى الذي ينذر بالشوم لأنه يمثل العالم الإسلامي كله. فهي «انتفاضة عالمية» لاتضم فقط أراضي المسلمين الداخلية وإنما تضم كذلك أطراف العالم المسلم التي يواجه فيها الإسلام الأمم غير المسلمة: مثل كشمير وأذربيجان وكوسوفو ولبنان والضفة الغربية. وقد عبر «هيرش جودمان» عن موقف مشابه بقوله: «إن التهديد الأولى الذي نراه يواجه مصرات أي الانتشار الواسع للأصولية الإسلامية المتشددة، الصارمة المقاتلة العنيفة اليس فريدًا في بابه. ذلك أن الجزائر وبونس والأردن وبعض دول الخليج وبركيا وماليزيا وإندونيسيا واقعة في نفس الأزمة، بدرجات متفاوتة «٢٩).

وتعكس مقالة «كراوتهامر» المقاربة التى ترى التهديد بصورة جامدة تبسيطية فى تناول أحوال العالم المسلم، إذ تتم مساواة الأصولية بالخومينية الأصولية الملوحة بالقرآن. وعلى الرغم من اعترافه بكثرة الدوافع (الدينية وغير الدينية) وبالسياقات السياسية المختلفة، فإن «كراوتهامر» يفرض نوعًا من وحدة الموضوع بالتأكيد على أن ثمة «تيارًا تاريخيًا عميقًا يجرى خلال هذه الانفجارات العشوائية، وبالحديث عن «مطلب إسلامى جامع» وبالتأكيد على «الاشتراك فى خيط سياسى ووحدة جغرافية لهذه الانتفاضة العالمية» (١٠٠). واستخدام هذه المصطلحات يؤدى إلى وحدة إسلامية حقيقية إسلامية أممية متصورة وليست واقعية.

كذلك فإن الحديث عن «انتفاضة عالمية» يحيد بنا ويضللنا عن طريق الأسباب الحقيقية وراء السخط في الانتفاضة الفلسطينية لأنه يعنى أنها مجرد جزء من انتفاضة أممية إسلامية وليست مشكلة عربية إسرائيلية. إذ كانت الانتفاضة أولا وقبل كل شئ انتفاضة قام بها العرب مسلمين ومسيحيين. ولم يكن السبب الأولى للانتفاضة إسلاميًا أو أصوليًا أو أصوليًا ولكنه الاحتلال الإسرائيلي المستمر الضفة الغربية وغزة ويأس الشباب الفلسطيني على وجه الخصوص. وقد تصاعد البعد الإسلامي القيادة الفلسطينية عن حل الموقف بصورة فعالة. (واستمر موقف مماثل الهذا الموقف في فترة ما بعد اتفاقيات السلام). وفضلا عن ذلك، فإن عبارة «انتفاضة عالمية» تفرض وحدة زائفة على الأحداث التي وقعت في سياقات مختلفة تمامًا وتحجب الفروق الشاملة بين كشمير وكوسوفو، ولبنان وأذربيجان.

ومن دواعى السخرية أن «كراوتهامر» يهلل لتغيير الحكومات والهرج السياسى فى شرق أوربا، وفى البلقان، والقوقاز، الناجم عن انهيار الشيوعية، ولكنه يرى فى مطالب المسلمين بحق تقرير المصير سببًا القلق والتوجس. و«كراوتهامر» فى موقف غريب يجعله يحذر مما يعرفها هو نفسه بأنها حركات ظهرت فى القرن العشرين فى العالم الإسلامى تسعى إلى الاستقلال أساساً. وقد حدثت المرحلة الأولى خلال النصف الأولى من القرن العشرين، عندما أطاح العالم المسلم من

أراضيه الداخلية من المغرب إلى باكستان بالإمبريالية الأوربية في عملية بدأت من قبل في القرن نفسه ويمكن القول إنها بلغت ذروتها في ثورة إيران. والمرحلة الثانية هي «المزيد من نمو الوعي والصحوة الإسلامية: والمطالبة بالتوافق المحلي من جانب الجماهير المسلمة على حدود العالم الإسلامي (أو استخدام العنف لنيل الاستقلال والسيادة) أقل صلاحية وأكثر تهديدًا إذا ما تم إنجازه باسم الدين أو الوطنية العرقية؟ وهل المظهر العلماني الغربي (الوطنية الليبرالية العلمانية) من متطلبات الحرية أو القبول داخل المجتمع الدولي؟

خرافة الجامعة الإسلامية:

الإسلام المتحجر خرافة غربية سارية ومتكررة لم تتولد عن حقائق التاريخ الإسلامى أبدًا. وقد أضاع المعلقون الغربيون قليلاً من الوقت فى التأكيد على الانقسامات والعلاقات التشرذمية داخل العالم العربى والعالم المسلم لكى يبرزوا عدم الاستقرار العنيد فيه. فالسيناتور «ألبرت جور» لاحظ فى معرض حديثه عن العلاقات السورية – العراقية أن «البعثيين السوريين علويون، وهى فرقة منشقة عن الشيعة، على حين أن العراقيين سنة، وهو سبب كاف فى هذا الجزء من العالم للكراهية والقتل» [٢٤]. إلا أن الإسلام والعرب والعالم المسلم يصورون مع ذلك فى صورة الكتلة الصخرية التى تقف ضد الغرب. وعلى الرغم من أن المثل

العليا القومية العربية أو الإسلام تتحدث عن الوحدة والهوية التى تجمع أمة متعددة الشعوب، فإن التاريخ قد أثبت غير ذلك. وفى أفضل الأحوال، حقق بعض المسلمين، مثلما حدث فى الثورة الإيرانية، نوعًا من الوحدة العابرة فى مواجهة عدو مشترك. ولكن التضامن هو الذى يتلاشى بسرعة مماثلة اسرعة تكوينه حالما يضتفى الخطر وتسود المصالح المتنافسة مرة أخرى. فالقومية العربية، والاشتراكية العربية، وجمه ورية إيران الإسلامية، ومعارضة غزو الاتحاد السوفيتى التحالف العربى (العراق ودول الخليج) ضد إيران تداعى بعد الحرب العراقية ودول الخليج) ضد إيران تداعى بعد الحرب العراقية - الإيرانية. ومثلما لاحظ «جيمس بيكساتورى»: «إن المشكلة فى افتراض استجابة موحدة تكمن فى أنه افتراض يكشف وجه الحقيقة ... المسلمن، (73).

كذلك ينعكس الاختلاف بدلاً من سياسة الجامعة الإسلامية في مجال السياسة الخارجية. إذ إن التوجه «الإسلامي » المشترك أو ما تزعمه بعض الحكومات يكشف النقاب عن حقيقة وحدة الهدف في العلاقات بين الدول الإسلامية والعلاقات الدولية بسبب المصالح الوطنية أو الأولويات المتعارضة. لقد كان القذافي عدوا لدوداً للسادات والنميري حتى عندما كان ثلاثتهم يحاولون الظهور في صورة «إسلامية» وثابرت إيران الإسلامية تحت قيادة الخوميني على الدعوة إلى الإطاحة بالأسرة

السعودية لأسباب إسلامية، بل إن التنافس بينهما كان يشتعل خلال الحج السنوى إلى مكة. كذلك فإن الحكومات التى تعرف نفسها بأنها إسلامية تعكس علاقات مختلفة مع الغرب. فبينما كانت علاقة ليبيا وإيران مع الغرب، والولايات المتحدة بشكل خاص، غالبًا تصادمية، كان للولايات المتحدة في الوقت نفسه حلفاء أقوياء في المملكة العربية السعودية وفي مصر والمغرب والكويت وباكستان والبحرين، وعلى الرغم من بلاغة خطابها، برهنت منظمة المؤتمر الإسلامي أنها غير قادرة على تعبئة استجابة مسلمة متوحدة وفعالة لكل القضايا من فلسطين وأفغانستان حتى حرب الخليج والبوسنة. إذ إن المصالح الوطنية والسياسات الإقليمية، بدلاً من الإيديولوجية أو الدين، تبقى هي العوامل والحاسمة الأساسية في تشكيل السياسة الخارجية.

صدام الحضارات:

إن التحول الذى حدث فى المواقف الإسلامية تجاه الغرب، من الإعجاب والتقليد إلى العداوة والرفض، يتم اختزاله فى أغلب الأحيان إلى مجرد صدام بين حضارات منفصلة ومتمايزة (وتكاد ترفض كل منهما الأخرى):

«لايخطئ زعماء الأصوليين عندما يرون أن الحضارة الغربية هي أكبر تحد يواجه أسلوب الحياة الذي يرغبون في انتهاجه أو استعادته

لشعبهم... ويجب أن يكون واضحًا الآن أننا في مواجهة حالة وحركة تتجاوز بكثير مستوى القضايا والسياسات والحكومات التي تتابعها. إن هذا ليس أقل من صدام بين الحضارات - ربما يكون غير عقلاني ولكنه بالتأكيد رد فعل طبيعي لمنافسة قديمة ضد تراثنا اليهودي - المسيحي، وحاضرنا العلماني، والامتداد العالمي لكليهما (13).

وتتعزز التقسيمات الثنائية النمطية لكى تحجب وراحما حقيقة مركبة : الإسلام ضد الغرب، الأصولية في مواجهة الحداثة، التراث الجامد في مقابل التغيير الحيوي، الرغبة في العودة إلى الماضي أو الحفاظ عليه في وجه الأخذ بالحياة العصرية. وتم وضع جميع «الزعماء الأصوليين» في كتلة واحدة، مما يغطى على حقيقة أن الكثيرين من الإسلاميين عصريون ومتعلمون يحتلون مواقع وظيفية مسئولة ويشاركون في العملية الديموقراطية. فضلاً عن أن أسباب الصراع يتم اختزالها بسهولة إلى صدام بين الحضارات. وأولوية المصالح السياسية المتنافسة، والنشاط السبياسي، والقضايا يتم استبعادها أو حجبها من منظور التنافس القديم بين «هم» و«نحن». ومرة أخرى، يشهد التاريخ الإسلام وهو يستجمع قواه لتحدي الغرب، ولتحدي «غربنا اليهودي- المسيحي العلماني»، وهي مواجهة بين رؤى ومهام عالمية متنافسة ومتصارعة. مثل هذه المقارية تشبه في صلاحيتها وفائدتها محاولات صدام حسين (مثل أية الله الخوميني قبله) لأن ينزل بخصومة الغرب تجاهه إلى جعلها حملة صليبية إمبريالية ضد الجماهير المقهورة في العالمين العربي والإسلامي.

وإنكار الحاجة إلى معالجة الموضوعات السياسية أو الاقتصادية المحددة ينفى أيضًا أى مفهوم عن المسئولية المشتركة. كيف يمكن للغرب أن يستجيب لما هو عاطفى «وغير عقلانى» بشكل واضح، أى الهجوم الذى تشنه عليه شعوب تسوقها عواطفها وكراهيتها بشكل شاذ ؟ ومثلما لاحظ جيمس بيسكاروتى:

«سواء كانت محاولة العثمانيين لإحباط الوطنيين المسيحيين أو محاولة المسلمين لنيل الاستقلال عن الغرب، فإن الإسلام كان متعصبًا لأنه عارض المصالح الإمبريالية. ولكن الصياغة المعكوسة هي التي صارت الشرح الأمثل للتوجه الإسلامي : كان الإسلام معاديًا للغرب لأنه كان متعصبًا ... ومن ثم، أصبح المسلمون يصورون على أنهم جنس عاطفي وأحيانًا غير عقلاني موحد يتحركون كجسد واحد ويتحدثون بصورة واحد» (هنا).

ويستمر النموذج فى الوجود، ومثلما استبعد كثيرون فى الماضى الحقائق السياسية للعلاقات المسلمة المسيحية بالتقهقر إلى «صورة الرجل الغول الذى يجسد التعصب المسلم»، فإن المسلمين اليوم يوصفون بأنهم شعب وحضارة، على الرغم من تحضرهم وامتلاكهم تراثًا دينيًا وحضارة ثرية، يلجئون إلى الكراهية والهياج إذا ما استثير غضبهم:

«ومع هذا، ففى لحظات الهبَّات والاضطرابات، حينما يتم توجيه العواطف الأكثر عمقًا، يختفى هذا الوقار والمجاملة للآخرين ويحل محله

خليط متفجر من الهياج والكراهية الذي يجعل حتى حكومة بلد متحضر قديم (إيران) – وحتى المتحدث باسم ديانة روحية وأخلاقية عظيمة { أية الله الخوميني} – يتبنى الخطف والاغتيال، ويحاول أن يجد في حياة النبي، الموافقة بل والسابقة لمثل هذه الأفعال»(٢١).

وكتير من الناس – مؤمنين وغير مؤمنين، مسلمين ويهودا ومسيحيين، وسيخًا وهندوسًا – يثورون عندما يتهدد وجودهم أو مصالحهم، والمسلمون ليسوا هم القوم الوحيدين الذين يستخدمون الدين لإضفاء الشرعية والعقلانية على أفعالهم، والحقيقة أن معظم الشعوب «المتحضرة» والذين يتسمون عادة بالعطف والتراحم، يقبلون الثورة ضد الشر وكراهية الأعداء باعتبارها استجابة طبيعية ضد الجرائم الدنيئة، وضد الأعداء في زمن الحرب، وخطف الرهائن، أو الإرهاب، وفضلاً عن ذلك، هل غابت دروس الحروب الصليبية ومحاكم التفتيش، وموجات الإمبريالية والاستعمار الأوربي عن الذاكرة؟ وهي فترات كانت فيها البابوات والملوك ورجال الكنيسة والموظفون المدنيون والجنود غالبًا ما يسبغون على أعمالهم الشرعية باسم الدين: باسم الرب والبلاد، والتاج والصليب؟

وغالبًا ما تسود الحديث عن الإسلام والعالم المسلم فروض بأنه يوجد إسلام مثل الكتلة الحجرية الصماء يكون المسلمون جميعًا فيه على نفس الشاكلة، يفكرون ويعملون كفرد واحد. فالحديث عن «المتحدث باسم ديانة روحية وأخلاقية عظمى» يكرس وينشر صورة عالم مسلم جامد

يُرى من خلال عيون إيران وآية الله الخومينى. لقد كان آية الله الخومينى واحدًا من المتحدثين، ولم يكن هو المتحدث الوحيد باسم الإسلام أو صوت الإسلام. وليس هناك بابا فى الإسلام (*). وكان لرؤية كل المسلمين وكافة الأحداث فى العالم المسلم من خلال صورة الخومينى وإيران الثورية تأثير شامل على الفهم الأمريكي للإسلام فى الشرق الأوسط. وهذه الرؤية حجبت فى أغلب الأحيان التقسيمات والفروق داخل العالم المسلم البلاد الكثيرة والمسلمون الكثيرون الذين لم يتبعوا خطاه ؛ وفشل إيران أو نجاحها المحدود فى تصدير الثورات الإسلامية أو التحريض عليها؛ والأصوات الكثيرة غير صوت الخوميني التي تحدثت عن سلمان رشدى.

ويؤدى اختلاق إسلام وهمى متحجر إلى اختزال دينى يرى الصراعات السياسية فى السودان ولبنان والبوسنة وأذربيجان فى ضوء مصطلحات دينية أساسًا مثل «الصراعات الإسلامية المسيحية». وعلى الرغم من أن الأمم فى هذه المناطق يمكن تعريفها بشئ من التساهل فى مصطلحات دينية أو مذهبية مثل الأمة الإسلامية أو الأمة المسيحية، فإن الحقيقة مع ذلك، مثلما هو الحال مع الجماعة الكاثوليكية والجماعة البروتستانتية فى أيرلندا الشمالية، أن المنازعات المحلية والحروب الأهلية

^(*) المقصود أنه ليست هناك بابوية في الإسلام مثل البابوية التي تزعم سلطة دينية نيابة عن المسيع في أوربا المكاثوليكية (المترجم).

ترتبط أكثر بالقضايا السياسية (أى الوطنية العرقية، الحكم الذاتى، والاستقلال) والقضايا الاقتصادية الاجتماعية منها بالدين.

ما وراء الصدام : الإحياء الدينى وإلغاء علمنة المجتمع :

تم في الماضي تجاهل دور الدين والثقافة أو التهوين من شأنهما. بيد أن الاعتراف الآن بأهميتهما في الشئون البولية قد أدى إلى اعتقاد مبالغ فيه بين البعض بوشك حدوث صدام بين الحضارات. وأوضع المناقشات وأكثرها استفزازًا وتأثيرًا يرد في كتاب هنتنجتون «صدام الحضارات». إذ يعلن صمويل ب. هنتنجتون أنه في أعقاب الحرب الباردة «سيحكم الصدام بين الحضارات الشئون السياسية العالمية. وستكون الخطوط الفارقة بين المضارات هي خطوط القتال في المستقبل... والحرب العالمة القادمة، إذا نشبت، ستكون حربًا بين الحضارات»^(٤٧) ويرى هنتنجتون، أن الفترة الحديثة كانت محكومة بالصراعات بين الأمم والإيديولوجيات مثل القوى العظمى أثناء الحرب الباردة. وعلى العكس من الحضارات، التي هي مصادر دائمة الهوية والصراع، فإن الدول الوطنية حديثة الوجود نسبيًا، وكذلك دور هذه الدول في لعبة السياسة العالمية، وفي عالم يصغر ويتداخل باطراد، عالم يضعف فيه دور الدولة الوطنية باعتبارها مصدرًا للهبوية، صارت الفروق الأساسية بين الحضارات أكثر بروزًا، كما هو واضح في عالم أقل علمانية وفيه

«ظاهرة العودة إلى الجذور» سائدة أكثر عن ذى قبل^(٨²). ويحدث هذا كله فى وقت يجرى فيه التحول، كما يلاحظ هنتنجتون، من مرحلة ساد فيها الغرب إلى مرحلة تبرز فيها الحضارات غير الغربية لتلعب أدوارًا عالمية مهمة: «إن الحضارات غير الغربية لم تعد موضوعات للتاريخ يستهدفها الاستعمار الغربي ولكنها تنضم إلى الغرب فى تحريك التاريخ وتشكيله» (٤٩٤). ويعرف هنتنجتون الحضارة بأنها «كيان ثقافى... أعلى تجمع ثقافى... يتحدد بواسطة كل من العناصر الموضوعية المشتركة، مثل اللغة، والتاريخ، والدين، والعادات والمؤسسات والعناصر الذاتية التى يعرف بها الشعب نفسه... ويمكن للحضارة أن تضم العديد من الدول الوطنية وليس دولة واحدة (٢٠٠) ومن بين الحضارات الكبرى، الغرب والإسلام، وأمريكا اللاتينية والصين واليابان.

ويقبل هنتنجتون مفهوما متحجرًا عفا عليه الزمن الحضارة كما يساوى دونما تمحيص بين الأصوات المعادية للغرب. والحقيقة، أن الحضارات، مثل البلاد، مركبة، تحتوى على عقائد وقيم وقوى مختلفة متنوعة وغالبًا ما تكون متناقضة بحيث تستعصى على التعميمات. وهو يخفق في أن يتناول بجدية التنوع الكبير والفروق العظيمة (سياسية وثقافية)، والصدامات، التي توجد ليس فقط بين البلاد المسلمة والكن فيما بينها (وكذلك الصينيون). فضلاً عن والمجتمعات المسلمة ولكن فيما بينها (وكذلك الصينيون). فضلاً عن ذلك، فعلى الرغم من أن بعض المعتقدات المشتركة أو الخصائص المشتركة (اللغة أو الدين أو العادات) قد توجد في الغرب، أو في أمريكا

اللاتبنية أو في العالم المسلم، فإن تاريخها وأحوالها السياسية تكشف عن المدى الذي تستعصبي فيه الهويات الوطنية والمصالح، والقوي السياسية والاقتصادية على الوحدة. والحرب العالمية الأولى والحرب العالمية الثانية التي وضبعت ألمانيا ضد معظم أوربا وأمريكا، شهادة على هشاشة الحضارة الغربية. وحرب العراق – إبران، والانقسامات التي مزقت العالم المسلم حول تأييد حرب الخليج سنة ١٩٩١م، والصبراعات داخيل العاليم المسلم (لاستيما الدول التي تصف نفسها بأنها دول أو حمهوريات «إسلامية » مثل العربية السعودية وإبران وليبيا) وكذلك ــن الحركات الإسلامية، تكذُّب ما يتوهمه هنتنجتون عن وجود التهديد أو الحضارة الاسلامية، أو الحضارة الكونفوشيوسية في شكل الكتلة الصماء. والاعتقاد في وجود مفهوم يشبه الكتلة الصماء عن الحضارة يؤدي إلى الاقتناع بأن بعض المضارات متعارضة بطبيعتها (الغرب ضد الحضارة الإسلامية والحضارة الكونفوشيوسية) مما بخلق إمكانية صدام الحضارات. ولكي يدعم موقفه يدهشنا هنتنجتون بعدم رضاه، مثل كثيرين غيره، عن أن يرى «الأصولية الإسلامية» باعتبارها تهديدًا للغرب وإنما يسبوق لنا تعريفًا للإسبلام نفسه : «إن المشكلة الكامنة بالنسبة للغرب ليست في الأصولية الإسلامية. إنها تتمثل في الإسلام، لأنه حضارة مختلفة أهلها مقتنعون بتفوق ثقافتهم ويستحوذ عليهم قصور قوتهم»(۱۵) هنا مرة أخرى نجد «الصضارة الإسلامية» أو «المسلمة» بدلاً من الإسلام مصطلحًا يصلح للمقارنة، لأن الإسلام يشير

بشكل صحيح وأكثر تحديداً إلى دين الإسلام، الذى هو مكون مهم فى الحضارة الإسلامية أو المسلمة ولكنه مكون واحد فقط من مكوناتها. وفوق الإسلام وفى مواجهته يضع هنتنجتون الغرب كتلة واحدة، يجعله اختلافه على طريق الصدام مع الإسلام: «المشكلة بالنسبة للإسلام ليست هى وكالة المخابرات المركزية أو الولايات المتحدة أو وزارة الدفاع. إنه الغرب، وهو حضارة مختلفة يعتقد أهلها بعالمية ثقافتهم وإيمانهم بأن قوتهم المتفوقة، برغم اضمحلالها، تقرض عليهم التزامًا بنشر هذه الثقافة في جميع أنحاء العالم. هذه هي المقومات الأساسية التي تشعل الصراع بين الإسلام والغرب» (٢٥) إن هنتنجتون يفترض أن هناك غربًا واحدًا، أو حضارة غربية واحدة مثل الكتلة تقبل تعريفه لرؤيتها العالمية. فقرنسا، مثل عدد من البلاد الأوربية، قاومت تغلغل الثقافة العربية واطريكية في الثقافة الفرنسية.

وقد أكد هنتنجتون على قوة الاشتراك في ثقافة واحدة بدلاً من التقليل من شأن الدين والثقافة في السياسات العالمية والشئون الداخلية، حسبما كان سائدا في الماضي، واعتبارها قوة اقتصادية وسياسية قادرة على التوحيد على المستوى الأممى وعلى إنتاج فاعلين أكفاء اقتصاديًا وسياسيًا. لقد كان الدين والعرق دائمًا منبعًا التعريف الأساسي بالنسبة الكثيرين، لاسيما النخبة غير العصرية. والمدى الذي يمكن أن تذهب إليه المزاعم المسبقة، ولاسيما نفس نظرية التحديث أو التطور التي صاغها هو وغيره في الستينيات، عندما نغض النظر عن

هذه الحقائق، ينتج عنه الأن اتجاه هنتنجتون للمبالغة فى التأكيد على الفروق والاختلافات الثقافية. وهى تسهم فى رؤية مشوشة تبالغ فى حجم الهوة أو «خطوط الفصل» التى تقسم الحضارات. وتتمثل النتيجة فى الميل إلى تسليط الضوء على التهديدات الاقتصادية والسياسية الدولية: «إن خطوط الفصل بين الحضارات تحل محل الحدود السياسية والإيديولوجية للحرب الباردة باعتبارها النقاط المؤشرة على الأزمة وإراقة الدماء» (٢٥).

ويحدد هنتنجتون «ثمة ارتباط كونفوشيوسي» إسلامي قد برز لتحدى المصالح والقيم والقوة الغربية» ليصل إلى استنتاج أن «ثمة بؤرة مركزية للصراع في المستقبل القريب ستكون بين الغرب ومختلف الدول الإسلامية الكونفو شيوسية» (30) ويتمثل خطر هذه الرؤية في أنها تؤدى الإسلامية المفهوم العنصري التهديد الثقافي. ويصف هنتنجتون الإسلام بأنه العدو القديم «فالصراع على امتداد خط الفصل بين الصضارة الإسلامية والحضارة الغربية قد استمر على مدى ١٣٠٠ سنة (00)، كما يصفه بأنه يعادى الغرب إيديولوجيا «فالأفكار الغربية عن الفردية، والتحرر، والدستورية، وحقوق الإنسان، والمساواة، والحرية، وحكم القانون والديموقراطية، والسوق الحرة، والفصل بين الكنيسة والدولة غالبًا ما يكون لها صدى ضئيل في الثقافة الإسلامية وغيرها (10) وإذ يستعرض «كتلة الأمم التي تتخذ شكل الهلال» من إفريقيا إلى وسط أسيا والصراعات الأخرى بين المسلمين والصرب

والأرثوذكس في البلقان، والهندوس في الهند، واليهود في إسرائيل والكاثوليك في الفيليبين، ويستنتج أن «الإسلام له حدود دموية»^(٥٥) وكتاب هنتنجتون التالي «صدام الحضارات وإعادة صنع النظام العالمي» أتاح له فرصة لأن يوسم مدى موضوع مقالته وأن يصححها أو سدلها. وعلى أية حال، فإنه اختار أن يضع عنوانا لأحد أقسام الكتاب «حدود الإسلام الدموية» وكذلك لكي يقرر أن «حدود الإسلام دموية ومن ثم فهي مثل الأمعاء»(٥٨). وبذلك فهو يشيع الجملة الاستفزازية غير الدقيقة التي تقول «الإسلام له حدود دموية» بدلاً من القول بأن المسلمين أو البلاد في العالم المسلم لها حدود دموية. إذ إن هذه العبارة تربط بشكل فاضح بين الدين الإسلامي وإراقة الدماء ولاتربطها بأفعال بعض المسلمين. وفضلاً عن ذلك، فإنها لاتميز بين الاستخدام المشروع للقوة والاستخدام غير المشروع لها. فهل يمكن إذن القبول بأن نصم بلا تمييز السياسات الإسرائيلية في الضفة الغربية وغزة وفي جنوب لبنان بعبارة «البهودية لها حدود دموية»، أو أن نضم عبارات مماثلة عن البوذية في سريلانكا أو الهندوسية في الهند؟

وهنتنجتون على صواب فى مالحظة أن التسعريف فى ضوء مصطلحات الدين والعرق يمكن أن يسهم فى نظرة «نحن / هم» للأمور. ومن المؤسف أن هنتنجتون نفسه، فى وضعه للحضارات المختلفة التى تكاد تكون متعارضة وعلى طرفى نقيض (الكونفوشيوسية، والإسلامية والغربية) يسهم فى المشلكة بتقديم مبرر فكرى. فالميل إلى رؤية العالم

في مصطلحات انشطارية ثنائية هو ميل إنساني استغل دائمًا أنة فروق في الهوية في عملية تعريف الذات، والعلاقات الاجتماعية والشئون العالمية - إنني أنتمى إلى هذه العائلة أو القرية في مواجهة هذه العائلة أو القرية؛ أنا علماني في مواجهة المتدين؛ المؤمن في مواجهة الملحد؛ الرأسمالي في مواجهة الشيوعي ؛ العالم الأول في مواجهة العالم الثالث. وهي تغتذي بميل في أنظمتنا التعليمية إما إلى تجاهل التقاليد والثقافات الدينية الأخرى أو التعامل معها باعتبارها غامضة، أو غريبة، أو أجنبية، أو أدنى قدرًا، أو رجعية، ونتيجة لهذا، فإن كلاً من الأمين ونوى التعليم العالى غالبًا ما بكونون، لأسباب مختلفة، جاهلين بتراث الأخرين، ويميلون إلى رؤيته في سياق «نحن» و«هم»، والاحتمال الأكبر أن يقارنوا المثل العليا لبلادهم أو دينهم أو حضارتهم مع الحقائق السلبية لدى الآخر. وفضيلاً عن ذلك، كما يلاحظ هنتنجتون بحق، «إن عالمًا من الحضارات المتصادمة، على أية حال،، هو بالحتم عالم ذو معايير مزدوجة: إذ يطبق الناس معيارًا بعينه على بلادهم ومعيارًا غيره على البلاد الأخرى»(٩٥).

والتحدى السياسى والدينى أيضا اليوم، بل أكثر من الماضى، فى عالم يتزايد فيه الاعتماد المتبادل والعولمة هو الاعتراف بمصالحنا المتنافسة وكذلك بمصالحنا المشتركة فالسياسة الأمريكية تجاه اليابان أو العربية السعودية ليست عبنية على أساس من الثقافة أو الدين أو الحضارة المشتركة وإنما على المصالح الوطنية أو مصالح الجماعات.

وتحول اليهودية والمسيحية لكى توائم التعددية كان قائمًا على أساس التجربة التاريخية والاعتراف النهائى بالحاجة إلى فعل ذلك. ويمكن أن ينتج التعاون من أرضيات دينية وعرقية ؛ ومع هذا فإنه يأتى فى الغالب من الاعتراف بالمصالح الوطنية والاستراتيجية المشتركة. وعلى الرغم من أن صدامًا بين الحضارات يمكن أن يصبح صوت النفير الذى يبرر الحرب والعدوان، فإن التهديدات العالمية والحروب العالمية فى المستقبل لن تكون بسبب صدام «حضارات» وإنما بسبب صدام المصالح الاقتصادية وغيرها.

واهتمام هنتنجتون وتناوله الحضارات مشروط بمنظور يرى التاريخ في مصطلحات منابع الصراع – الدولة الوطنية، الإيديولوجية (الديموقراطية التحريرية في مواجهة الشيوعية) الحرب الباردة – وهكذا، ففي البحث عن منبع للصراعات في المستقبل، يؤكد على الاختلافات في العقائد والقيم. ولكن هذا ليس سوى جزء واحد من الحقيقة، فعلى سبيل المثال، على الرغم من أن هناك فروقًا واضحة في المذهب والقانون والمؤسسات والقيم بين اليهودية والمسيحية والإسلام، فإن هناك قدرًا هائلاً من التشابهات. فكل أتباع هذه الديانات الثلاث يرون أنهم أبناء إبراهيم، وأنهم موحدون، ويؤمنون بالنبوة والوحى الإلهي، ولديهم مفهوم عن المسئولية الأخلاقية والمسئولية في الكون. هذه المفاهيم المشتركة تم الاعتراف بها في السنوات الأخيرة في مفهوم التراث اليهودي المسيحي، وهو مفهوم يتمدد في بطء بواسطة بعض من يتحدثون عن تراث يهودي

مسيحى إسلامى. وعلى الرغم من أن الصدامات التاريخية الكبرى والمواجهات العنيفة حدثت فإنها لاتمثل الصورة الكلية. والحقيقة أن التفاعل الإيجابى والتأثير المتبادل قد حدث أيضا. وكانت الحضارة الإسلامية مدينة «الغرب» بالكثير من المصادر التى ساعدتها على الاستعارة والترجمة ثم على تطوير حضارة راقية صنعت إسهاماتها الخاصة في الفلسفة والعلوم والتكنولوجيا على حين دخل الغرب في كسوف العصور المظلمة. ويالمثل أخذ الغرب بدوره تراثًا مجددًا في الفلسفة والعلوم من الحضارة الإسلامية، وأعاد ترجمة المعارف ومواسمتها، بحيث صارت أساسًا لنهضته. وفي الفترة الحديثة، واعم المسلمون بحرية إنجازات العلوم والتكنولوجيا الحديثة. ومن نواح عديدة واجهوا فترة من إعادة الفحص والإصلاح وتجديد الحيوية. هذه العملية، مثل حركة الإصلاح في الغرب لم تنطو فقط على الحمية الفكرية والجدل الديني، ولكنها شملت أيضا الاضطراب، والعنف والثورة، سياسيًا ودينيًا.

إن موضوع الصدام بين الحضارات يجرى خلال مجموعة متنوعة من الظواهر وتم تصعيده فى سياقات متعددة، بما فيها التهديد السكانى الناجم عن تزايد عدد المسلمين فى الغرب، ومشكلات استيعاب الأعمال المتطرفة مثل تفجير مركز التجارة العالمى؛ وقضية سلمان رشدى وما أثارته من موضوعات حرية الكلام فى مقابل حكم الإعدام بتهمة التجديف فى الدين؛ محاولة صدام حسين تصوير حرب الخليج فى

صورة مرحلة أخرى من مراحل الصدام الحضارى التاريخي بين العالم المسلم والغرب؛ والزعم بأن الإسلام لايتوافق مع الديموقراطية والحداثة.

الإسلام في الغرب:

«على مدى ألف سنة، كان الصراع على مصير الجنس البشرى قائمًا بين المسيحية والإسلام؛ في القرن الحادي والعشرين ؛ يمكن أن يحدث هذا ثانية لأنه بينما يهيننا الشيعة، يملأ من يعتنقون مذهبهم بلاد الغرب» (٦٠).

يرى البعض أن الرابطة التى تجمع بين ما هو سياسى وما هو جغرافى تكثف من طبيعة التهديد الإسلامي، ولذلك استطاع باتريك بوشانان أن يكتب «إن الإسلام الصاعد ربما يهيمن على الغرب»، إذ بينما يجد الغرب نفسه «يتفاوض من أجل الرهائن مع المتشددين الشيعة الذين يكرهوننا ويبغضوننا» فإن المسلمين «أتباع دينهم يملأون بلاد الغرب». ويصبح التهديد الإسلامي عالميًا في طبيعته، لأن المسلمين في أروبا والاتحاد السوفيتي وأمريكا «يتكاثرون ويزدهرون» (١٦).

وحتى بينما كان الاتحاد السوفيتى يتفكك، تحدث مراقبون آخرون مثل «تشارلز كراوتهامر» عن صعود إسلامى عالمى، ورؤية المسلمين فى قلب العالم الإسلامى وعلى أطرافه وهم ينهضون متمردين ثائرين: وعن «منحنى جديد للأزمة»(٦٢). وفى بريطانيا كتب «تشارلز مور» تحت عنوان

«حان وقت سياسة أكثر تحررًا وعنصرية للهجرة» أن «بسبب رفضنا العنيد لإنجاب المزيد من الأطفال، فإن الحضارة الأوروبية الغربية سوف تبدأ في الموت في الوقت الذي كان يمكن إحياؤها بدماء جديدة. وحينئذ سوف تكسب جحافل أصحاب العمائم، وسيتم تعليم القرآن في مدارس أوكسفورد على نحو ما تخيل «جيبون» في كتابه الشهير»(٦٢).

وينفس القدر الذي كان فيه المراقبون في الماضي يتراجعون صوب المجادلات والأنماط الشائعة عن العرب أو الأتراك أو المسلمين بدلاً من الحديث عن الأسباب المحددة للصراع والمواجهة، يشهد المراقبون حاليا خلق خرافة جديدة. فالمواجهة الوشيكة بين الإسلام والغرب تُقدم على أنها جزء من نموذج تاريخي من النزعة الحربية والعدوانية عند المسلمين التي ينظر إليها الأن ليس باعتبارها عالمية فقط، وإنما بمكن أن تصبح خطرًا محليًا أيضًا، وإذا ما أخذنا في الاعتبار وجود جماعات مسلمة مهمة تنمو في الغرب وتتزايد. وتم من جديد بعث صور الماضي التي تصور الغرب المسيحي وهو يصد تهديد الجيوش الإسلامية التي تحاول اكتساح الغرب وتم ربطها بالحقائق السكانية والسياسية. فصور «شارل مارتل» «الذي أوقف أول تقدم إسلامي بحيث منع الهلال من أن يطبق على أوربا المسيحية» ومحاولات الصليبين الاستيلاء على القدس، وهزيمة «الفيالق الإسلامية» في فيينا، كلها يتم ربطها بالحقائق والمخاوف الجارية من توسع الإسلام الناهض في أوروبا وأمريكا: «إن العدوي هي بالضبط ما بدأت بعض البلاد الأوربية تخشاه. فمع وجود الأصولية

الاسبلامية التي تكتسي قوة على أعتاب أوروبا، ويشكل واضح في الجزائر وفي تركيا. تنزعج هذه البلاد الأوربية الغربية من أن الأصولية الإسلامية سوف تنتشر بين السكان المسلمين الكثيرين في أورويا الغربيية»، وقد لعب زعماء الصرب في البوسنة ثم في كوسبوفو على التاريخ الغابر، مصورين حرب الإبادة التي يشنونها ضد المسلمين على أنها نضال لصد مد الأصولية الإسلامية المتشددة ومنع إقامة دولة إسلامية في قلب أوربا. وقد تصرفت فرنسا برد فعل خائف من أن تؤدى أزمة الجزائر إلى هجرة جماعية من الجزائر إلى فرنسا بحيث تزيد من أعداد المجتمع المسلم الكبير بالفعل (٤ ملايين) داخلها والذي يمكن أن يشتعل، مما يؤدي إلى إيجاد خطر أصولي داخل أراضيها، وحذر البعض من أن المزج بين الأصولية والنمو السكاني الزائد يهدد باكتساح الشرق والغرب: «من الواضح أن الإسلام في حال من الصبعود في أفريقيا وأسيا والشرق الأوسط. وفي الغرب ينجب المسلمون المتدينون الأطفال على حين أنه في مجتمعاتنا العلمانية تسود فلسفة تنظيم الأسرة وتتربع الثنائية على العرش»^(٦٤).

وقد أكدت الأحداث التي جرت في الغرب تلك النظرة التي تقول بوجود تهديد سكاني وشيك وإذ خرجت إلى أوربا موجة هجرة جديدة لحقت بمجتمعات العمال المهاجرين من قبل، فإن موضوع العمال المستوطنين من رومانيا وألبانيا وشمال إفريقيا وتركيا قد صار موضوعًا سياسيًا متفجرًا. وتأثير المسلمين واستيعابهم يشكل موضوعًا مثيرًا

الجدل بشكل خاص فى بلاد مثل بريطانيا، وفرنسا وألمانيا من بين البلاد الأخرى. وقد صارت الجماعات المستوطنة الباكرة من الشرق الأوسط وأسيا وإفريقيا ذات أهمية بحيث تحكم السياسات فى مدن مثل برادفورد بإنجلترا ومارسيليا فى فرنسا، وتؤكد على حقوقهم وطنيًا ومحليًا. وهذه الجماعات معرضة الأن النمو الكبير، وتلحق بها موجات جديدة من المهاجرين. ووجود أقلية سكانية مسلمة لها وزنها يشكل ضغطًا على النسيج الاجتماعي للمجتمعات الأوربية مثل فرنسا، حيث الإسلام هو ثاني أكبر ديانة، وفي إنجلترا وألمانيا حيث يحتل المكانة الثالثة. والشعور المعادي للعرب / المسلمين في غرب أوربا جزء من مزيج متزايد من الخوف من الإسلام وكراهية الأجانب. وقد تصادمت الجماعات المسلمة مع الجماعات المحلية حول مسائل الهجرة المستمرة، والمواطنة، ومواصة عقيدة المسلمين وممارستهم.

ففى إنجلترا، اندلعت المجادلات من قضية سلمان رشدى إلى السياسات المحلية وقضايا المدارس. إذ طلب المسلمون السماح المدارس الإسلامية بتلقى دعم من الدولة مثل ذلك الدعم المسموح به المدارس الكاثوليكية واليهودية. وقد أسهمت مثل هذه الأحداث في تسييس المسلمين البريطانيين، وأوضحت تنوع الاستجابات من جانب المسلمين. فعلى الرغم من أن بعض المسلمين البريطانيين قد أنشاؤا البرلمان الإسلامي في بريطانيا العظمى، فقد كانت هناك انقسامات كبيرة في صفوف المسلمين ببريطانيا. إذ رأى البعض في إنشاء برلمان إسلامي

مجرد لعب اللعبة الغربية (أى البرلمان) على حين قال البعض بأنه يشكل شكلاً من التفرقة العنصرية (١٥٠). بل إن بعض زعماء المسلمين اعترضوا على أى مفهوم الفصل بديلاً عن الاندماج فى المجتمع البريطانى: «كثير من المسلمين يوافقون على الشكاوى التي حددها الدكتور صديقى (كليم صديقى مهندس البرلمان المسلم فى بريطانيا العظمى) – مثل العنصرية، والنصيب غير العادل من البطالة، إلخ، ولكن فكرة الفصل كانت بمثابة اللعنة بالنسبة لمعظم المسلمين. لقد كانت شكاواهم الحقيقية من أنهم اليجدون الاندماج فى المجرى العام المجتمع البريطاني سهلاً "(٢٦).

وعكست الصحافة البريطانية (التايمز، والديلى تلجراف، وسكبتاتور) المخاوف العميقة والانحيازات الناجمة عن الخوف من الإسلام «إسلامفوبيا» وكتبت «كلير هولينجسورث»، مراسلة الدفاع: «إن الأصولية الإسلامية تتحول بسرعة لتكون التهديد الرئيسى السلام والأمن العالمي كما تتحول إلى سبب من أسباب الاضطراب الوطنى والمحلى من خلال الإرهاب. وهي مثل التهديد الذي شكلته النازية والفاشية في ثلاثينيات القرن العشرين، ثم الشيوعية في الفاشية في ثلاثينيات القرن العشرين، ثم الشيوعية في الخمسينيات»(١٢). وفي غمرة الإفاقة من تفجير أوكلاهوما كتب «برنارد أيكلاهامو في مكانها؛ ولكننا نعلم بالفعل أنهم كانوا متعصبين بكل أوكلاهامو في مكانها؛ ولكننا نعلم بالفعل أنهم كانوا متعصبين بكل معنى الكلمة. وهم على عكس الكثيرين منا لا يهمهم بأي شكل أن يقتلوا ؛ فالواقع أنهم يبتهجون لأنهم يؤمنون أنهم ذاهبون إلى مكان بعيد

أفضل... فهل تدركون أنه ربما في غضون نصف قرن، لا أكثر، وريما أقل من ذلك كثيرا، ستكون هناك حروب سوف يكسبها المسلمون المتعصبون؟ أما بالنسبة لأوكلاهوما، فسوف تُسمى (الخرطوم على المسيسيبي) والويل لأي من يسميها بغير ذلك»(١٨) وعندما ألقى الأمير «تشارلز» خطبة داعيًا إلى بناء جسر بين الإسلام والغرب، كان رد الديلي تلجيراف «الأمير تشارلز على خطأ» إن الإسلام يهدد الغرب فعلاً»(٢٩). وفي دراسة مهمة بعنوان «الخوف من الإسلام: تحد أنا حميعًا» قامت بها لجنة «رنيميد» عن المسلمين البريطانيين والإسلامفوبيا، ولم تكن المصادر الرئيسية التي حددتها اللجنة هم غير المتعلمين ولكن «تلك القطاعات من المجتمع الذين يرتدون عباءة العلمانية والتحرر والتسامح. إنهم في مقدمة الجبهة للقتال ضد العنصرية وضد الإسلام والمسلمين في الوقت نفسه. إنهم يبشرون بتكافؤ الفرص أمام الجميع، واكنهم يغمضون عيونهم عن حقيقة أن هذا المجتمع لايقدم سوى الفرص غير المتكافئة للمسلمين» (٧٠) وثمة مواقف مشابهة يمكن أن نجدها في أوساط الأكاديميين: «إن الأوساط الأكاديمية ليست فقط برجًا للاستشراق والإسلامفوييا ولكنها (صوية) تنمو فيها التأثيرات المكونة التي تنسك أثناء حفلات العشاء وندوات الفكر في الأحزاب السياسية والصحافة والفنون والثقافة الشعبية والسلطات المحلية والفكر اليومي والمقابلات في أماكن العمل وفي الشارع»(٧١) ومثلما استنتجت اللجئة، فإن «الخطاب النابع من الإسلامفوييا، الصاخبة أحيانا ولكنه غالبًا ما

يكون فطنًا محملا بالرموز، هو جزء من نسيج الحياة اليومية في بريطانيا بنفس الأساليب التي كان خطاب معاداة السامية يؤخد كأمر مسلم به في فترة سابقة من القرن (٢٠٠).

في ألمانيا وفي فرنسا، انطلقت مثل هذه الأنماط والمضاوف من عقالها لدرجة أن مجلة «دير شبيجل» عندما تفككت أواصر يوغوسلافيا السابقة تخوفت من أن حريًا دينية بمكن أن تحشد التأبيد من جميع أنحاء العالم المسلم. وتلقى القراء الألمان أيضنا تحذيرًا من أنه «في الشرق الأوسط على وجه الخصوص، وهو المركز الثقافي ومهد الإسلام، يشكل الملتحون المتطرفون باطراد صورة مقاتل تتحدد ملامحه بالجهاد والتضحية بالدم والتعصب والعنف، وعدم التسامح وقهر المرأة»(٧٤) أما في فرنسا، فإن النزعة الأساسية للمسلمين تتحدد باعتبارهم قومًا معادين التقدم ومن أهل العنف؛ ويمكن «شرح ذلك من خلال أصول ينتهم: فإنه دين يدعق للحرب متعطش للفزو وملئ بالاحتقار لفير المؤمنين»(٥٠) وقليلا ما يحدث أن يميز أحد بين الإسلام والأصولية أو بين الأصولية العنيفة والأصولية غير العنيفة، وهكذا ففي أحد الاستبيانات نجد «ثلاثة من بين كل أربعة فرنسيين تم سوالهم يظنون أن كلمة متعصب تنطبق تمامًا على الإسلام»(٧٦) ومثلما هو الحال في بريطانيا امتزجت الإسلامفوبيا مع موضوعات السكان والهجرة. وكانت الدعوات إلى طرد العمال الأجانب مصحوبة بالقضايا المهمة التي تم فيها منع البنات المسلمات في المدارس والجامعات من لبس الحجاب. وقضية

الحجاب «تمثل الفجوة المتزايدة في الاتساع بين المجتمع الفرنسي والأقلية المسلمة». فبعد ثلاثة عشر قرنًا تقريبًا من إيقاف «شارل مارتل» الغزو الإسلامي في هذه المدينة، فإن معركة بواتييه الجديدة تحتوى في طياتها الشك المتصاعد والعداوة أحيانًا - تجاه الدين الإسلامي في أوروبا «(۷۷) ومن الأمور المثيرة للسخرية، يلعب الديماج وجيون السياسيون في فرنسا وغيرها على الكثير من نفس المخاوف الثقافية من التوغل الثقافي الأجنبي وفقدان الهوية السائدة في العالم المسلم: «يشعر الأوروبيون الآن أنهم مهددون من أشياء كثيرة للغاية... أمركة ثبيحة للأشياء الأجنبية «(۷۷).

«وغالبا ما تعبر مخاوف الأوروبيين الغربيين عن نفسها في مصطلحات دينية ثقافية واقتصادية وسياسية أيضًا. وبينما حدث في الماضى استيعاب مهاجرين آخرين، فإن الكثيرين يشكون اليوم في إمكانية أو في الرغبة في استيعاب المهاجرين الجدد، لاسيما المسلمين الذين هم أجانب من الناحية الوطنية ومن الناحية الدينية الثقافية أيضا: «لقد كان المهاجرون الذين وفدوا إلينا من قبل أوروبيين؛ أما هؤلاء فلا. فالبنات العربيات اللاتي يُصررن على ارتداء الحجاب في مدارسنا لسن فرنسيات ولايرغبن في أن يكن كذلك... لقد كان ماضي أوروبا أبيض «ويهودي- مسيحي» أما المستقبل فليس كذلك. إنني أشك في أن مؤسساتنا وهياكلنا البنائية القديمة سوف تصمد للضغوط «(٢٩)).

وقد رأى بعض المراقبين حصاد الصوار والجدل الجارى فى مصطلحات يمكن أن تكون كارثية : «بينما استطاعت أوروبا أن تتغلب على الحرب الباردة... فإنها تخاطر الآن بخلق نزاعات وانقسامات جديدة، باعتبارها «أوربا القلعة» البيضاء الثرية المسيحية التى تصارع ضد عالم إسلامى شديد الفقر»(٨٠).

وبعرف موظفو وزارة الداخلية الفرنسية الأصولية بأنها خطر وتهديد محلى. وقد ألقوا القبض على المناضلين الإسلاميين الذين يشكون في أنهم يمدون الإسلاميين الجزائريين بالسلاح. والحقيقة الأكثر تعقيدًا عن المسلمين في فرنسا تم الكشف عنها في ليون ٩٤- ١٩٩٥، حيث يعكس مبنى الجامع الكبير مخاوف بعض الناس ولكثه يعكس أبضاً أملاً في المستقبل. فقد تمت مقاومة المسجد في البداية على اعتبار أنه سبكون مكانًا لتفريخ المتطرفين، لاسيما من جانب الجبهة الوطنية اليمينية المتطرفة التي دعت إلى «مـقـاومـة نشـيطة ضـد خطر الاسـتـعـمـار الإسلامي»(٨١) وعلى أية حال، فبعد افتتاح المسجد بوقت قصير، برز المسجد رمزًا للمصالحة. وحسيما أعلن المفتى الكبير جزائري الأصل بالمسجد «لقد اختفت الاحتجاجات تمامًا لأننا أوضحنا أن الإسلام الفرنسي يمكن أن يكون قوة دافعة للاعتدال والتماسك... فإبران والجزائر والإرهابيون جميعا مقبدون بنظرة تبسيطية جاهلة تري أن الإسلام يعنى العنف والتعصب، إننى أخشى من أن أمامنا عملية تعليم طوبلة وبطبئة «^(۸۲). فى نزعة مشابهة كتب مفكر ألمانى بارز ملاحظًا «إن ما يجرى أمام عيوننا من سياساته تجاه الباحثين عن مأوى والهاريين يخيفنى بأكثر مما تخيفنى الأصولية الإسلامية أو الأعداد المتزايدة من المتشردين، إذ إن صورة الجنوب «العدو » تقوى الانحياز كما تولد العنصرية وتدعم بشدة وفعالية مفهوم أوربا القلعة. إن ما يتهدده الخطر فعلاً ليس أمن أوربا العسكرى أو رفاهيتها، وإنما إنسانيتها» (٦٢).

إن الوجود المسلم في أوربا وشمال أمريكا يشكل تحديًا بالفعل، ولكن ليس بنفس المعنى الذي تنبأ به البعض. فأولا وقبل كل شئ، يتمثل التحدى في أن نفرق بين غالبية المواطنين المسلمين وبين أقلية من أهل العنف الثوريين. وغالبية المسلمين، مثل كثيرين من قبلهم، هاجروا إلى الغرب هربًا من النظم الاستبدادية أو سعيا وراء مستقبل أفضل لهم ولعائلاتهم اقتصاديًا وتعليميًا. وهم يرغبون في أن يكونوا مواطنين مخلصين، وهم كذلك بالفعل. وعلى كل حال، فإنهم، مثل أقليات كثيرة، يواجهون تحديات النوبان في مواجهة التماسك الكلى. وقد واجه اليهود والروم الكاثوليك، مثل كثيرين من الجماعات الدينية والعرقية، مشكلة النوبان دونما فقدان للهوية. فقد تمثلت استجابتهم لهذه الهموم ببناء نظام تعليمي وجمعيات للإخوة الدينية والعرقية والرعاية الاجتماعية. نظام تعليمي وجمعيات للإخوة الدينية والعرقية والرعاية الاجتماعية. وقضية كيفية الجمع بين كون المرء أمريكيا أو بريطانيا مع المحافظة على وقضية كيفية الجمع بين كون المرء أمريكيا أو بريطانيا مع المحافظة على

بالنسبة للأقليات على نحو خاص، والواقع أن مشكلة الهوية الوطنية وتعدد الثقافات والتعددية تبقى موضوعًا جدليًا لاسيما في فرنسا.

والموقف بالنسبة للمسلمين في الغرب موقف مركب. فهم أقلية دينية، مثل اليهود، ولكنهم يؤخذون أيضا باعتبارهم أقلية ثقافية. ويواجههم تحدى مواحمة أنفسهم ومن ثم يجدون قبولا داخل المجتمعات التي هي مجتمعات غربية ومسيحية في ثقافتها الأساسية، بغض النظر عما سنها من اختلافات. بيد أن هذه التجربة لاتبدو فريدة كما قد يتخيل البعض حين يتحدثون عن «تقاليدنا» اليهودية -- المسيحية في مواجهة الإسلام. فالإشارات إلى «تراث يهودي/ مسيحي» يحجب حقيقة أن هذا المصطلح بمثل فهمًا أو تفسيرًا من القرن العشرين للعلاقة بين اليهودية والمسيحية. وفيما سبق كانت كل من الديانتين تُرى (وترى كل منهما الأخرى) باعتبارهما مختلفتين تمامًا ومنفصلتين في رؤاهما الإيديولوجية وقيمهما. واستجابة للحقائق (السياسية والاقتصادية والاجتماعية) والتجرية وضرورة العيش سويًا، وجدت كل من المسيحية واليهودية الأساليب لإعادة تفسير ومواصة تراث كل منهما مع الظروف الاجتماعية الجديدة؛ بحيث استجابتا للتعدية الدينية. وتطلبت هذه العملية التعرف على الفروق بين الديانتين وتحديدها (أصول الإيمان الديني) واختلاف التعبيرات أو الممارسات الثقافية التي قيض لها أن ترتبط بالموروثات الدينية. ونتيجة لهذا، فإن بوسع الكاثوليك اليوم أن يروا أنهم يشتركون مع أمتهم الدينية على اتساع العالم في أشياء عامة، ولكنهم يقدرون

أيضا مدى ما نتج عن المواحمة الثقافية من كاثوليكية أمريكية أو كندية أو فرنسية، أو سودانية أو ماليزية، ويمكن أن نقول الشئ نفسه بصورة فضفاضة عن الوحدة والتنوع التي يمكن أن نجدها في السخارديم أو الإشكناز، أو اليهود الأمريكيين أو البريطانيين أو الفرنسيين، أو اليهود الإيطالين. وداخل اليهودية والمسيحية، كانت عملية التغير الديني والمواحمة قد نقلت المشهد من المحافظة والتقليدية إلى الإصلاح وإعادة البناء. وتبقى موضوعات الاستمرار والتغير تحديًا للمجتمعات الدينية في كل مكان.

ويبدو المسلمون في الغرب أولا مختلفين عن غيرهم من المهاجرين أو الأهالي الذين اعتنقوا الإسلام ممن يشتركون في ثقافة يهودية مسيحية مشتركة، أيا كانت اختلافاتهم العرقية. والمسلمون، مثل اليهود في الماضي، يجدون أنفسهم في سياقات ثقافية غربية يُعتبرون فيها هُم «الآخر» بكل معنى الكلمة، ومن ثم فإنهم يشكلون تهديدًا. وقد نشرت جريدة «نيودبيليك» أن المرء «لايمكن أن ينكر أن هناك أيضا ثقافة عربية في بروكلين وجيرسي سيتى وديترويت يتغذى عليها المجرمون ويحصلون على نشوة رهيبة منها. وهم لايعترفون بأن بلادنا بلادهم ولا يشاطروننا قيمنا «⁽¹⁸⁾ وليس السبب في هذا هو التعلق بالإسلام فقط أو مساواة الإسلام بالتطرف والإرهاب فحسب، وإنما سببه أيضا الفشل في التعرف على المدى الذي يكون فيه الإسلام جزءًا من الموروث اليهودي السيحي الإسلامي. غالبًا ما تكون التقسيمات التي تضع الإسلام في

مواجهة الغرب قد فرضتها رؤية فكرية ودينية ثميز تراثًا يهوديًا مسيحيا وتفضله على ديانات العالم «الأخرى» وتضعه في مواجهتها. فالإسلام، على الرغم من تراثه التوحيدي والنبوي، قد تم وضعه ضمن مجموعة من «الديانات الأجنبية» (الهندوسية والبوذية والتاوية، وهلم جرا) في دراستنا وبحوثنا، وفي مقررات الدراسة الجامعية، والمكتبات، وأماكن بيع الكتب. وعلى الرغم من أن هناك فروقًا مهمة بين الديانات التوحيدية الثلاث الكبرى، فهناك أيضا نظرة ثيولوجية مشتركة بينها، أو توحيدية أخلاقية مشتركة بينها، أو توحيدية اخلاقية مشتركة، يمكن أن تكون مصدرًا للاحترام أو التعاون المتبادل بدلاً من المواجهة والصراع.

وثمة موضوع ثان يتصل بما سبق يتعلق بالتحررية والتعددية : هل سيتوافقون (المسلمون) مع جدول أعمالنا الليبرالي؟ لقد قبلت الليبرالية منذ زمن طويل العرق والجنس باعتبارهما من مكونات الظرف الإنسانى وترى أن التفرقة على هذه الأسس أمر غير مقبول. بيد أن العقلية العلمانية تفشل في تقدير أنه بالنسبة لأناس كثيرين في العالم، تكون العقيدة الدينية هوية أولية أيضا. فهي اكتساب، وليست اختيارًا، وهكذا لايمكن أن نتوقع من المسلمين في الغرب أن يتخلوا عن حقوق بعينها في المجتمع (مثل توافق المدارس مع القوانين الإلهية، ضوابط الزي، الإجازات وحق العمال في حضور صلاة الجمعة) وعندما نسال، أي نوع من الديموقراطيين هم ؟ يجب علينا أيضا أن نسال (وأن نجيب) أي نوع من الديموقراطيين هم ؟ يجب علينا أيضا أن نسال (وأن نجيب) أي نوع

من الديموقراطيين نحن ؟ والحقيقة أن هناك إحساسا متزايدا في الغرب بأن الإسلام والمسلمين هم «نحن» (٥٥) إلى حد ما الآن.

ولكن ماذا عن التهديد المحلى للعنف والإرهاب من جانب الأصولية الإسلامية ؟ إن العنف وتهديدات الموت التي صاحبت قضية سلمان رشدى في أوربا، والاتهامات بأن المواطنين المسلمين في بريطانيا وفرنسا والولايات المتحدة قد شكلوا شبكات ثورية ذات ارتباطات دولية، وتفجير مركز التجارة الدولي، وإدانة الشيخ عمر عبد الرحمن وغيره بتهمة التأمر لتفجير البنايات الرئيسية والأنفاق في أمريكا- كلها أثارت التساؤلات عن الأمن القومي وسياسات الهجرة. وانعكست الاهتمامات في عناوين القصيص في الصحف الرئيسية ووسائل الإعلام مثل: «الجهاد يأتي إلى أمريكا» و«الإسلام تحت الحصار»، «الفجر الجديد للإسلام: الحملة العالمية ضد الدولة العلمانية» و«الجهاد في أمريكا»(٨٦). وحذر البعض من أن «بريطانيا والولايات المتحدة صارتا قواعد للمتطرفين الساعين إلى تحويل الإسلام إلى منظمة سياسية عدوانية... فمنذ تفجير مركز التجارة العالمي، تقوم المباحث الفيدرالية، بل وتستخدم المضابرات المركزية، بملاحظة ومواجهة ما ترى أنه خطر وتهديد محلی »^(۸۷).

وبالنسبة للبعض، يكون السؤال هو هل يمكنهم التوافق؟ وإذا ما كانوا في الغالب مرتبطين ببعضهم البعض، فهل يمكن أن يكونوا مواطنين مخلصين يوثق بهم؟ وعلى الرغم من أن هذه تساؤلات مشروعة،

فإن هذه المقاربة تحمل خطر تلوين كل المسلمين، بل والإسلام نفسه بالعنف، حينما يكون المطلوب هو التمييز بين هامش راديكالي وبين التيار الرئيسى ؛ بين أولئك الذين يستغلون الدين ويشوشون عليه لتبرير أعمالهم وبين التراث الإسلامي ذاته. والتفرقة الحذرة التي جرت بين المجتمعات الدينية والعرقية وبين أقلية من أعضائها، كما طبقت على مجموعات بويرتو ريكان الإرهابية في نيويورك، وعصبة الدفاع اليهودية، والجيش الجمهورى الأيرلندى، والمافيا والمتطرفين المسيحيين الذين يسمون أنفسهم جيش الرب الذين يفجرون عيادات الإجهاض، لاتتحدد بنفس الدقة عندما تتناول التطرف الإسلامي. كذلك ليست مناك تفرقة أو تمييز بين حركات التحرير أو المقاومة والمنظمات الإرهابية. والموقف مركب بفعل أولئك الذين يجدون تناقضًا حادًا بين التراث اليهودي/ المسيحي والإسلام في قضايا مثل السلام، والعنف، والجهاد، والثأر. ويتحدث أخرون عن الاختلافات الثقافية والدينية أو عن الفروق المتعارضة دراميًا، ومن ثم لايمكن التوفيق بينها في المبادئ والقيم دونما ذكر للمعتقدات والقيم المشتركة. هذا الاتجاه يصنع شعورًا بالغرية والتهميش والتشدد على كل من الجانبين. ومثلما لاحظ أحد الزعماء المسلمين في فرنسا «إن طموحنا الوحيد هو أن نكون في الوقت نفسه مسلمين صالحين ومواطنين فرنسيين صالحين... ولكن طالما ظل الناس يشنون الحمالات على خطر الإسلام، وطالما تركنا الخيبة والإحباطات تتراكم، فإننا بذلك نشجع كل أشكال الرادىكالية (M).

الإسلام والديموقراطية:

ويدخل في صميم رؤية التهديد الإسلامي الاعتقاد بأن الإسلام غير ديموقراطي بطبعه وغير متسامح، أو هو في أفضل حالاته «لايرحب بالديموقراطية»(٨٩) في أعقاب حرب الخليج سنة ١٩٩١، عاد موضوع التحرر السياسي يفرض نفسه موضوعًا في الشرق الأوسط وفي الدبلوماسية الغربية(٩٠). لقد أبطأت الديموقراطية في القدوم إلى الشرق الأوسط. إذ إن حكومات عربية ومسلمة كثيرة، مثل حكومات كثيرة في أنحاء العالم، وجدت أنه من المفيد أن تتكلم عن الديمقراطية أو «صوت الشعب» ودوره في الحكم سواء كان ذلك موجودًا في الحقيقة أم لا. وعلى الرغم من النفوذ الغربى وواجهة الحكومة البرلمانية في بعض البلاد، فإن الحقيقة السياسية هي غالبًا أحد أنواع الحكم الاستبدادي : ملكيات دكتاتوريات، وجمعيات وبرلمانات يسيطر عليها حزب سياسى واحد (هو حرب الحكومة). وقد تم وصف الدول العربية بأنها دول مخابرات يعتمد استقرار حكامها على قوة عسكرية أو قوات أمن قادرة. ولم يجد الحكام حرجًا في إعلان أن نتائج الانتخابات جاعت بما يتراوح بين ٩٥ و ٩٩ بالمائة من أصوات الناخبين. وغالبًا ما يفرض الحظر على الأحزاب السياسية والاتحادات التجارية كما أن مؤسسات المجتمع المدنى الثقافية ضعيفة.

ويرجع تاريخ الحركات الديموقراطية والضغوط على الحكومات في العالم المسلم من أجل مزيد من الحرية إلى ما قبل حرب الخليج. فعندما اكتسحت رياح الديموقراطية الاتحاد السوفيتي وشرق أوربا سنة ٨٩٠ الماليت القوميات المسلمة في الاتحاد السوفيتي بقدر أكبر من الحكم الذاتي، وحدثت الانتفاضة الفلسطينية، واستحوذت مطالب مسلمي كشمير بالاستقلال عن الهند على اهتمام الكثيرين في العالم المسلم. وتصاعد النقد الذي يوجهه الناشطون العلمانيون والإسلاميون كما تصاعدت مطالبهم بشأن التحرر السياسي والديموقراطية. وكما أوضحت في الفصلين الرابع والخامس، فإن الناشطين الإسلاميين في كثير من البلاد المسلمة، لم يستولوا على الشارع فقط وإنما تحولوا إلى صناديق الانتخاب. وضغطت كل من المنظمات العلمانية والإسلامية والأحزاب السياسية من أجل الإصلاح السياسي وأحرزت نجاحًا محدودًا : كالانتخابات في مصر وتونس والأردن وباكستان، وبعد حرب الخليج، الانتخابات في الكويت واليمن وتكوين مجلس شوري في كل من الملكة العربية السعودية وعُمان.

والحديث عن التحول الديموقراطى يزعج كلاً من الحكام والفرديين فى العالم المسلم وكثيراً من الحكومات الغربية. إذ كان الحكام يخشون أية معارضة، ناهيك عن الحكومة التى تربط نفسها بالقيم التى يبشر بها حلفاؤها الغربيون ويتغنون بها رسمياً. وبالنسبة للزعماء فى الغرب فإن الديموقراطية تثير المخاوف بأن الأصدقاء القدامى والذين يعتمد عليهم، أو الدول العميلة، قد تتحول إلى دول أكثر استقلالاً وأوطان لايمكن التنبؤ بأفعالها مما قد يجعل وصول الغرب إلى البترول أقل أمناً. وهكذا فإن

الاستقرار في الشرق الأوسط غالبًا ما يتم تحديده في مصطلحات الحفاظ على الوضع الراهن.

وقد تم استغلال الزعم بأن كلاً من الثقافة العربية والإسلام ضد الديموقراطية والخوف من أن الإسلاميين سوف يستغلون العملية الانتخابية للاستيلاء على السلطة لإضفاء العقلانية على نقص الحماسة أو التأسير للتحرر السياسي في الشرق الأوسط، ونقص التقاليد الديموقراطية، أو بدقة أكثر، ندرة الديموقراطية في العالم المسلم. لماذا هذا الغياب الصارخ للحكومات الديموقراطية؟ إن الحقائق السياسية في العالم المسلم لم تكن موجهة صوب تطور التقاليد والمؤسسات الديموقراطية. إذ إن الحكم الاستعماري الأوربي والحكومات الوطنية في فترة ما بعد الاستقلال والتي يرأسها ضباط عسكريون أو ملوك أو حكام من العسكريين السابقين قد أسهمت في تراث لايهتم إلا قليلاً بالمشاركة السياسية وبناء مؤسسات ديموقراطية قوية. لقد تقوضت الوحدة الوطنية والاستقرار وكذلك الشرعية السياسية بفعل الطبيعة الاصطناعية للدول الحديثة، التي غالبًا ما كانت حدودها الوطنية مرسومة بيد القوى الاستعمارية والتي كان حكامها قد جلسوا على عروشهم بأيد أوربية أو أنهم ببساطة استولوا على السلطة بأنفسهم. والاقتصاد الضعيف والأمية، والبطالة المستشرية لاسيما بين الجيل الشاب، كلها زادت من تفاقم الموقف، وهدمت الثقة في الحكومات كما زادت من اللجوء إلى الإسلام السياسي، أو «الأصولية الإسلامية».

هل الإسلام والديموقراطية لايتوافقان بالضرورة أو بالفطرة ؟ (١٠) من بين المجادلات التى يسوقها أولئك الذين يخشون من تحسين العملية الديموقراطية فى العالم المسلم أنها تحمل خطر «خطف الديموقراطية» على أيدى الناشطين الإسلاميين وتوسيع مدى الوسائل الإسلامية فى مراكز القوة، وتهديد المصالح الغربية وتزرع نزعة معادية للغرب وتزيد من عدم الاستقرار.

«اليوم في معظم البلاد الإسلامية، يمكن أن تقرز الانتخابات الحرة انتصارات أصولية وتقوى من فرص الدولة الدينية... لقد كانوا يضغطون من أجل الانتخابات الحرة في عدة بلاد عربية. وإذ يقدمون أنفسهم باعتبارهم حماة المقهورين، فإنهم حققوا إنجازًا طيبًا تمامًا في هذه الانتخابات مثلما كانوا يعرفون. ولكن ما يثير التساول هو ما إذا كان هدفهم الحقيقي تطوير الديموقراطية... إن الإسلام لايفصل بين الدين والسياسة. إن نظامًا إسلاميًا كليًا واحدًا غير ديموقراطي مثل النظام السعودي حتى مع وجود مشاركة سياسية أوسع سيكون أقل حرية. ولابد أنه لن يتيح أي فضاء عام محايد حيث يتم التعامل مع وجهات نظر الناس باعتبارها أراء، وليست حقائق. إن الانتخابات ستكون تافهة في الل السئة، (۱۲).

ويجادل كثيرون بأن القيم الإسلامية والقيم الديموقراطية متصادمة بطبيعتها، على نحو ما شوهد في قضية مثل عدم المساواة بين المؤمنين وغير المؤمنين، وكذلك بين الرجال والنساء. لقد أوضع التاريخ أن التقاليد والموروثات الوطنية والدينية يمكن أن تحمل العديد من التفسيرات والتوجهات الإيديولوجية الرئيسية، ذلك أن عملية من إعادة التفسير أو الإصلاح قد واكبت تحول الإمارات الأوربية، التي كان حكمها يُبرر غالبًا بمصطلحات الحق الإلهي، إلى ديموقراطيات غربية حديثة. والواقع أن الديموقراطية نفسها كان لها معان عدة بالنسبة لشعوب مختلفة في أزمنة مختلفة، ومن المفاهيم القديمة إلى المفاهيم الحديثة للديموقراطية، ومن المغابية إلى المفاهيم الحديثة للديموقراطية، ومن حكم الأغلبية إلى تصويت الأغلبية إلى المفاهيم اليهودي – المسيحي، الذي كان يساند الاستبداد والحكم السياسي المطلق وحق الملوك الإلهي في الحكم ذات مرة، قد أعيد تفسيره لكي يُلائم المثال الديموقراطي. و«الإسلام» أيضا يبيح نفسه للعديد من التفسيرات ! فقد استخدم لتأييد الديموقراطية والدكتاتورية، والجمهورية والملكية. وقد شهد القرن العشرون كلاً من هذه الاتجاهات.

لقد تحدث بعض المسلمين وبعض قادة الحركات الإسلامية علنًا ضد الديموقراطية الغربية ونظام الحكم البرلماني. وغالبًا ما كان رد فعلهم السلبي جزءًا من رفض عام للنفوذ الاستعماري الأوربي، ودفاعًا عن الإسلام ضد مزيد من التبعية والاعتماد على الغرب، أكثر من كونه رفضًا كليًا للديموقراطية. وبالنسبة للبعض الآخر، الإسلام مكتف ذاتيًا بصورة كلية، وله نظام شرعه الله يقوم على السلطة الإلهية والشريعة. التي لاتتوافق أو تتلاءم مع مفاهيم السلطة الشعبية والقانون المدني.

ويصر غيرهم على أن المسلمين ينبغى أن يصوغوا أشكالاً خاصة بهم من المشاركة السياسية أو الديموقراطية من داخل الإسلام ولاحاجة بهم إلى النظر إلى الأشكال الغربية للديموقراطية. والمدى الذى يجمع بين هؤلاء الذين يميزون بين الإسلام والديموقراطية مدى واسع تمامًا. فهو يضم إسلاميين من الماضى مثل سيد قطب، كما يضم الكثير من منظمات العنف المتطرفة المعادية للغرب اليوم. ولكنه يضم أيضًا حكامًا مثل الملك فهد حاكم المملكة العربية السعودية (السابق) الذى طالما اعتبر حليفًا للغرب، والذى يرى أن الديموقراطية مؤسسة غربية غريبة عن الإسلام، ولها أشكالها الخاصة من المشاركة «إن النظام الديموقراطى السائد فى العالم لايناسب هذه المنطقة ... فالنظام الانتخابي لا وجود له في العقيدة الإسلامية التي تدعو إلى حكومة نصح وشورى وإلى انفتاح في العقيدة الإسلامية التي تدعو إلى حكومة نصح وشورى وإلى انفتاح الراعى على رعيته، وتجعل الحاكم مسئولا مسئولية كاملة أمام شعبه» (١٤).

وفى السنوات الأخيرة، تقبل مسلمون كثيرون مفهوم الديموقراطية ولكن بشكل يختلف عن معناه الدقيق. لقد كانوا يسعون إلى تصوير الأشكال الإسلامية للديموقراطية، أو المشاركة السياسية الشعبية، سعيًا إلى تقديم مبرر منطقى وشرعية إسلامية تضرب بجنورها في التراث. وكانت أسلمة الديموقراطية تقوم على أساس عملية حديثة لإعادة تفسير المفاهيم الإسلامية التقليدية عن الشورى السياسية، والإجماع والاجتهاد، أو إعادة التفسير لتدعيم مفاهيم الديموقراطية البرلمانية،

والانتخابات التمثيلية، والإصلاح الديني. وعلى الرغم من أن الثوريين الراديكاليين يرفضون أي شكل من أشكال الديموقراطية البرلمانية باعتباره تغريبًا وغير إسلامي، فإن كثيرين من النشطاء الإسلاميين قد أسلموا (أي أكدوا وجود مبرر منطقي إسلامي) الديمقراطية البرلمانية ولجأوا إلى الديموقراطية في معارضتهم الأنظمة المتسلطة. والتنظيمات الإسلامية مثل الإخوان المسلمين في مصر والجماعة الإسلامية في باكستان وكشمير، والهند وينجلاديش، وحزب الرفاه في تركيا، وجبهة الإنقاذ في الجزائر، وحزب النهضة في تونس، وجمعية الإصلاح في الكويت، وPAS وBIMA في ماليزيا، والمحمدية ونهضة العلماء في إندونيسيا، وغيرها، كلهم حبنوا مبدأ الانتخابات الديموقراطية، وعندما تسمح الظروف، يشاركون في الانتخابات الديموقراطية، وعندما تسمح الظروف، يشاركون في الانتخابات البرلمانية.

هناك فروق بين المفاهيم الغربية عن الديموقراطية والتقاليد الإسلامية. ويجب فهم هذه الفروق في داخل سياق يعترف بأن الديموقراطية الغربية نفسها قد اتخذت أشكالاً عديدة منذ الإغريق القدماء وطبقتها على عدة أنظمة ديموقراطية مختلفة حتى فرنسا الحديثة، وبريطانيا وأمريكا. ومن ثم، فمن الناحية التاريخية، أخذت الديموقراطية في الغرب أشكالاً عديدة، وواعنت نفسها مع الظروف المطية (١٠٥). والتكيد المتزايد على التحرر السياسي، وسياسات الانتخابات، والتحول الديموقراطي في العالم المسلم لايعني بالضرورة القبول الأعمى للاشكال الغربية من الديموقراطية. وفي السنوات

الأخيرة، جادل البعض بأن الأشكال الإسلامية للديمقواطية لها حدودها. فعلى العكس من السيادة الشعبية غير المقيدة في الديموقراطية الغربية، فإن الديموقراطية الإسلامية مقيدة وموجهة بحدود الشريعة. وهكذا تتأكد كل من السيادة الإلهية والسيادة الشعبية في توازن دقيق قادر على إنتاج أشكال وصياغات عديدة.

وكما هو متوقع، فإن سجل التجارب الإسلامية / الديموقراطية متنوع ومتنافر. والمهم ليس أن كل التجارب متسقة ولكن كونها جزءًا من عملية من المحاولات الحقيقية للتوفيق بين الإسلام والديموقراطية. ولاشك في أن بعضمها سوف يفشل. والبعض الآخر، متاما كان الحال في الغرب، قد يؤدى إلى أشكال أكثر أصالة ومعنى من الديموقراطية.

وقد غذًى نجاح المرشحين الإسلاميين في الانتخابات (أي بروز الإسلاميين في دور المعارضة الموثرة) في الجزائر ومصر والأردن وتونس وغزة وتركيا والكويت، مخاوف الحكام العصبيين. وفي مناخ كانت فيه الحكومات في فترة ما بعد سنة ١٩٧٩م تعانى من صدمة نفسية من جراء شبح «الأصولية الإسلامية»، كان هذا الخوف ذريعة لدى الحكومات للحد من التحرر السياسي و/ أو أغلق أبواب التحول الديموقراطي، وهكذا، كما لاحظت، فإن حسنى مبارك في مصر لم يكتف بالتحرك الفعال للسيطرة على تشدد الجماعة الإسلامية ولكنه صعد إجراءات القمع ضد كل المعارضة الإسلامية أيضا. فالإخوان المسلمون، الذين نبذوا العنف على مدى عشرين عامًا. وشاركوا من داخل النظام

السياسي، تعرضوا لهجوم حاد، وتم تخويف أعضاء من قيادتهم وصفوفهم وقواعدهم واعتقالهم . ويسبب نجاح الإخوان المسلمين في السبطرة على النقابات المهنية للمحامين والمهندسين والأطباء مررت الحكومة تشريعات للقضاء على نفوذهم، مما جعل الإخوان المسلمين ورعماءهم يتهمون بأن « الحكومة لاتستطيع أن تضرينا في الانتخابات، ولذلك فإنهم يضربوننا تحت الصزام»(٩٦) وتم القبض على إسلاميين أخرين، ومنهم عادل حسين الكاتب البارز، والذي كان يساريًا سابقًا تحول ليكون إسلاميًا، والأمين العام لحزب العمل المتحالف مع الإخوان المسلمين. وعلى الرغم من أن الحكومة قللت من خطر تهديد التطرف، فإن استخدامها قوة الدولة دونما تمييز لإسكات المعارضة ضدها كان له ثمنه: «لقد تهاوت تصريحات الرئيس مبارك عن «التحول الديموقراطي» بهجومه الفعال الفظ على المتشددين الإسلاميين، ويعد ذلك على الخصوم السياسيين الذين يشتركون معهم في هدف إقامة دولة إسلامية... كان الثمن فادحًا في ضوء التجاوزات مثل التعذيب، والقتل دونما حكم قضائي، والسجن دون محاكمة والاعتقالات الجماعية»(٩٧).

ويمكن تحديد خصائص موقف الكثير من الحكام، على حد تعبير أحد الدبلوماسيين الغربيين، بأنه انفتاح على «ديموقراطية بلا مخاطر»، أو على حد تعبير دبلوماسي آخر «ديموقراطية دونما معارضة»، هذه المقاربة تنعكس في إدارة حكومتي تونس والجزائر للتحرر السياسي. فكلتاهما منفتحة على التغير الذي تسيطر عليه الحكومة وتتحكم فيه،

ولكنهما لاتوافقان على تغيير الحكومة الذى قد يجيئ بالناشطين الإسلاميين (أو أية معارضة) إلى السلطة بوسائل ديموقراطية. وقد أوضحت السنوات الأخيرة أن أحزاب المعارضة وجماعات المعارضة، في أفضل الأحوال، وسواء كانت علمانية أو دينية، يتم التسامح معها فقط طالما بقيت ضعيفة نسبيًا أو تقبل بالسيطرة الحكومية ولاتهدد النظام أو الحزب الحاكم في صناديق الاقتراع.

لقد صارت الديموقراطية جزءًا من مكونات الفكر والممارسة الإسلامية الحديثة. وقد لقيت القبول في بلاد مسلمة كثيرة باعتبارها مثل اختبار ورقة عبًاد الشمس التي يمكن عن طريقها التحقق من انفتاح الحكومة ومدى ملاعمة الجماعات الإسلامية أو الأحزاب السياسية الأخرى. وإنها رمز قوى الشرعية وهي تسبغ وتخلع الشرعية بشكل دقيق لأنها بضاعة عالمية. وعلى أية حال فإن الأسئلة عن الطبيعة المحددة ودرجة المشاركة الشعبية تبقى بلا إجابة. والمدى الذي ستصل إليه متابعة هذا التطور وما هي الأشكال الخاصة التي سيتخذها التحول الديموقراطي في مختلف الثقافات السياسية الإسلامية يبقى من الصعب التنبؤ به. ويستمر التراث السياسي الإسلامي والمؤسسات الإسلامية، مثل الظروف الاجتماعية والبني الطبقية، في التطور كما أنها تبقى مسائل حرجة بالنسبة لمستقبل الديموقراطية في الشرق الأوسط.

والموضوع الأكبر الذي يواجه الحركات الإسلامية هو قدرتها، إذا ما وصلت للسلطة، على التسامح إزاء الاختلاف والمعارضة السياسية. وحالة الأقليات في مناطق الأغلبية المسلمة وحرية الكلام تبقى موضوعات خطيرة. إذ إن سجل التجارب الإسلامية في باكستان وإيران والسودان وأفغانستان يثير تساؤلات خطيرة عن حقوق المرأة والأقليات تحت حكم حكومات ذات توجه إسلامي. إن المدى الذي وصل إليه نمو الإحياء الإسلامي مصحوبًا في بعض البلاد بمحاولات لتقييد حقوق المرأة (فصل النساء عن الرجال في الحياة العامة، وتقييد دور المرأة العام في المجتمع وفرض الحجاب) يزرع الخوف في بعض قطاعات المجتمع المسلم ويتحدى مصداقية أولئك الذين يدعون إلى أسلمة أو إعادة أسلمة الدولة والمجتمع. وسجل التمييز ضد البهائيين في إيران والأحمدية في باكستان باعتبارها جماعات «زندقة»، وضد المسيحيين في السودان وباكستان، واليهود العرب في بعض البلاد، وكذلك الصراع الطائفي بين المسلمين والمسيحيين في مصر(*) ولبنان ونيجيريا، يطرح تساؤلات مشابهة عن التعددية الدينية والتسامع الديني.

وإذا كان كثيرون من المسلمين يتجاهلون هذه الموضوعات أو يستسهلون الحديث عن التسامح وحقوق الإنسان في الإسلام، فإن

^(*) يبدر أن المزاف، الذي نشهد له بالموضوعية، ونشهد له أيضا بالعرفة الواسعة قد لجأ إلى التعميم بشكل غير نقدى، أو علمى، في هذه الحالة، فالثابت في حالة مصر أن هناك بعض المشكلات التي أفرزتها الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية في العقود الأخيرة، لكن الثابت أيضا أنه ليس هناك صراع بين السلمين والمسيحيين في مصر بحيث يضعه المؤلف في سياق الأمثلة التي ساقها وهي أمثلة تحتاج إلى مراجعة دقيقة على أية حال، (المترجم)

مناقشة هذه التساؤلات فى الغرب غالبا ما تنزل إلى كتلتين متناقضتين – الغرب، الذى ينادى بالحرية والتسامح ويمارسهما، والعالم المسلم، الذى لايفعل ذلك. ويتم استغلال مواقف المسلمين تجاه الأقليات المسيحية وقضية سلمان رشدى (وغيره فى مصر وبنجلاديش) لتأييد المزاعم القائلة بأن الإسلام غير متسامح وغير ديموقراطى، وتعتبر مطالب المسلمين بالاستقلال خداعًا وتهديدًا للأقليات. «ومن ثم فإن ما يطالبون به ليس حق تقرير المصير وفق مبادئ ويلسون (على الرغم من أن كثيرًا من هذه الانتفاضات تحدثت بلغة هذه المبادئ) لأنه فى العالم الإسلامى لايسمح بحق تقرير المصير سوى للمسلمين. وما يطالبون به بدلاً من ذلك هو طلب السيادة للمسلمين على أية أرض يشكل المسلمون فيها أغلبية محلية» (۱۸).

وتهمة عدم التسامح تجد التأييد في بعض تصريحات بعض زعماء الكنيسة بأن الأصوليين الإسلاميين لايستخدمون الحوار أو التفاهم، الذي يعتبر «خيانة لله... فبالنسبة للإسلام هناك وحى واحد فقط، فالكلمة النهائية نزلت في القرآن، ومحمد هو خاتم الأنبياء» (٩٩). هذا التأكيد، الذي يفشل في أن يفرق بين تعاليم الإسلام وما يفعله بعض المسلمين، نوع من التضليل. فكما لاحظت من قبل يعترف الإسلام بالوحى الذي أنزله الله لليهود والنصاري كما يعترف بالأنبياء السابقين الذين ذكرهم الكتاب المقدس، على الرغم من أنه يعتبر القرآن الوحى الذين والكامل وأن محمدًا هو الأخير في خط طويل من الأنبياء. وإذا

ما أخذنا بمنطق النص السابق فإن المسيحية يمكن أن تطرح المشكلة نفسها. إذ يؤمن المسيحيون تقليديًا بأنهم أصحاب الوحى الأخير والكامل، وأن لديهم ابن الرب وليس مجرد نبى، وأن لديهم تكليفًا عالميًا لتحويل العالم إلى المسيحية. وعلى النقيض من التيار العام فى المسيحية، يستمر بعض المسيحيين اليوم فى تبنى وجهة نظر لاهوتية عالمية مقصورة عليهم. وأى شخص شارك فى تجمع محلى أو وطنى أو دولى الحوار يعرف أن المسلمين يشاركون بشكل منتظم. وهذا لاينفى حقيقة أن بعض المسلمين والتنظيمات الإسلامية، مثل بعض المسيحيين واليهود، لايستخدمون الحوار إلا قليلاً كما أنهم غير متسامحين قولاً وفعلاً. وعلى الرغم من أن بعض المسلمين والمسيحيين تفرض عليهم مواقعهم الدينية نوعًا جامدًا من الدين وشعورًا بأنهم على حق، فإن مواقعهم الدينية نوعًا جامدًا من الدين وشعورًا بأنهم على حق، فإن الأخرين، وهم يؤكدون على صحة ديانتهم، يرحبون بالحوار مع المؤمنين والاعتماد المتبادل.

وتبقى مكانة غير المسلمين والتعددية الدينية والسياسية قضايا إسلامية معاصرة تتطلب الإصلاح. وبدون إعادة تفسير للمذهب الشرعى الإسلامى التقليدى الذى يعتبر الأقليات غير المسلمة من أهل الذمة، فأن أية دولة إسلامية تقوم على إيديولوجية دينية ستكون الديموقراطية فيها محدودة على أحسن الفروض. إذ إنها سوف تقوم (وقامت فعلا) بتقييد مشاركة غير المسلمين في المناصب الحكومية القيادية ووجود الأحزاب

السياسية التى تمثل إيديولوجية منافسة أو اتجاهاً منافساً : علمانياً كان أو شيوعياً أو اشتراكياً. ومن ثم فإنه، بالمقاييس الحديثة، سيكون غير المسلمين مواطنين من الدرجة الثانية، مثلما هو الحال فى بلاد مثل إيران وباكستان.

والمسلمون، مثل المسيحيين، قد واجهوا التعددية الدينية وما تنطوى عليه فى القرن العشرين. ومن الناحية التاريخية، فإن الرؤية التوحيدية لكل من الإسلام والمسيحية، مع اعتقاد كل منهما بأنها تمتك الوحى الأخير والكامل من الله وأنها مكلفة بأن تدعو الجميع إلى الخلاص، قد نتج عنها دعاوى منافسة ومهمة منافسة وأنتجت صراعًا لاهوتيًا وسياسيًا. وفى القرن التاسع عشر والقرن العشرين، ناضل التيار الرئيسى فى المسيحية واشتبك فى صراع مع حقائق التعددية فى العالم الحديث. وكان الحصاد نتيجة لعملية من الإصلاح أعيد فيها تمحيص المذاهب كما أعيد تفسيرها. فعلى سبيل المثال، كانت الكاثوليكية الرومانية فى أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين تقاوم وتدين كل ما أطلق عليه مصطلح «الحداثة» (من السيادة الشعبية والانتخابات إلى التعددية). وعلى أية حال، اعترفت الكنيسة رسميًا ولأول مرة، فى مجمع الفاتيكان الثانى، بالتعددية.

وبالنسبة المسلمين اليوم تتعلق قضية التعددية بأوضاع غير المسلمين في الشريعة الإسلامية باعتبارهم «أمل ذمة»، وكذلك جماعات الأقليات المسلمة الذين يعيشون تحت حكم غير المسلمين، ومن الناحية

التاريخية، برهن الإسلام في أغلب الأحوال على أنه أكثر مرونة في التسامح مع غير المسلمين (أهل الكتاب) باعتبارهم أقليات يتيح لهم وضعهم المحمى أن يعيشوا ويمارسوا ديانتهم تحت حكم المسلمين. بيد أن هذا الوضع يجعلهم مواطنين من الدرجة الثانية في العالم الحديث. والاضطهاد والقمع الذي تعرض له غير المسلمين على أيدى بعض الحكومات المسلمة وبعض الحركات الإسلامية يبرز الحاجة إلى إعادة التفسير والإصلاح إذا ما كان لابد من ضمان حقوق جميع المواطنين.

ويرى المصلحون المسلمون أن التعددية أمر محرج بالنسبة لكل من البلاد ذات الأغلبية المسلمة والأقليات المسلمة. فبسبب الأعداد غير المسبوقة من المهاجرين واللاجئين المسلمين، هناك جماعات أقلية مسلمة موجودة على امتداد كوكب الأرض بدرجة أكبر من أى وقت مضى فى التاريخ. وعلى الرغم من أن البعض يرغبون فى العودة يومًا ما، فأن معظمهم يواجهون الحياة فى وطن جديد غير مسلم. هذه الحقيقة تطرح تساؤلات كثيرة، من الولاء والمشاركة السياسية إلى العيش فى مجتمعات لاتقوم قوانينها على أساس من الشريعة الإسلامية (أو تشتهر بأنها تسبند إليها). ومن مصر إلى إندونيسيا إلى الولايات المتحدة إلى أوربا، يجادل الباحثون ويعيدون تفسير القوانين والمذاهب الإسلامية. وكما هو الصال فى الديانات الأخرى، غالبا ما تكون خطوط الجدل فاصلة بين النين يريدون ببساطة اتباع سلطة الماضى (الإبقاء على القانون القديم كما هو) والتحديثيين أو الإصلاحيين، الذين يجادلون بأن

هناك حاجة إلى تفسير جديد للمصادر الإسلامية، وإعادة صياغة الإسلام، ويقبلون بهما.

وثمة مجموعة متنوعة من المفكرين المسلمين والناشطين الإسلاميين (راشد الغنوشي، ومحمد سليم العوا، ويوسف القرضاوي ومحمد أيوب وكمال أبو المجد وفهمي هويدي ونور كوليش ماجد وعبد العزيز ساشدينا وفتحي عثمان وخليل أبو الفضل) أنتجوا كما متزايدًا من الكتابات التي تعيد تمحيص التراث الإسلامي وتناقش قضايا التعددية على المستوى النظري والعملي على السواء. وإذ أدركوا الحاجة إلى انفتاح النظم السياسية السائدة من خلال الحزب الواحد أو الحكم الاستبدادي، وكذلك مواجهة حقائق التعددية الدينية والتعددية الثقافية في مجتمعاتهم، فإنهم أعادوا تفسير المبادئ الإسلامية للتوفيق بين الإسلام والتحول التقليدي الخاص بأوضاع أهل الذمة ووسعوا من مداه. وبالإضافة إلى استخدام المفاهيم التقليدية مثل الشوري والإجماع للحد من سلطة الحكام، تمت إعادة تفسير كلمات مثل «حزب» بطريقة تعترف بالعلاقات الإيجابية بدلاً من الاختلاف والانقسام، الذي يقوض مصالح الجامعة بدلاً من أن

وقد استخدم المفكرون الإسلاميون وغيرهم من المفكرين المسلمين النصوص والتاريخ ليجادلوا بأن الإسلام يؤيد المساواة والتعددية في المجتمع الإنسائي. وآيات القرآن التي تؤكد أن الله قد اختار أن يخلق العالم بشعوب وقبائل مختلفة (السورة ٥ : ٤٨، وسورة ٣٠ : ٢٢ ؛ ٤٩ :

۱۳ (۱۳) محل تأكيد من جانب أولئك المفكرين. وهم يجادلون بأن تعددية القرآن قد مارسها النبى محمد والأمة الباكرة فعلاً فى الاعتراف بحرية العقيدة الدينية ومد نطاقها، وحرية العبادة وحماية الذمة من غير المسلمين. ويؤكد البعض أنه بدلاً من فرض مواطنة من الدرجة الثانية، تعنى كلمة «الذمة» (التي لاترد في القرآن ولكنها موجودة في الحديث) تحديد معاهدة خاصة بالحماية بين المسلمين من ناحية، والنصاري واليهود من ناحية أخرى (۱۰۱). بل إن البعض الآخر يرى أن مصطلح واليهود من ناحية أخرى (۱۰۱). بل إن البعض الآخر يرى أن مصطلح المحتوي يمكن إعادة تحديده اليوم في ضوء الحقائق الجديدة.

وقد صارت كتابات المفكرين المسلمين وممارستهم عن الإسلام فى جنوب شرق أسيا أكثر ارتباطًا بالعالم المسلم الأوسع بشكل مطرد. إذ إن مجتمعات ماليزيا المتعددة الأديان والأعراق تقدم مثالاً قويًا على التعددية – في القضايا والمشكلات وإمكانيات التغيير والمواصة

^(*) سورة المائدة، آية ٤٨ ﴿ ولو شاء الله خعلكم أُمّة واحدة ولكن لينلوكم في ما آتاكم فاستقرا المخيرات إلى الله مرجعكم جميعًا فيُستبكم بما كُنتم فيه تختلقُون ﴾. وفي سورة الروم أية ٢٧ ﴿ وَمِنْ آيَاتِه خَلْقُ السّموات والأرْض وَاخْتَلافُ أَلْسَنتكُمْ وَالْوانكُمْ إِنْ فِي ذلك لآيات للمالمين ﴾ . وفي سورة الحجرات، آية ١٢ ﴿ يا أَيّهَا النّاسُ إِنّا خلقناكم مَن ذكر وأنثى وجعلناكُم شُعُوبا وقياً لل تعارفوا إنّ أكرمكُم عند الله أَنقاكُم إنّ الله عليم خير ﴿ . وقد أخطا المؤلف في السورة الاخيرة فجعل رقمها (٤٨) وهي سورة الفتح، بدلا من رقم (٤٩) وهي سورة الحجرات. (المترجم)

والتعايش (۱۰۲). وعلى الرغم من أن ماليزيا مرّت بتجربة الشغب الذى أحدثه الماليزيون / الصينيون سنة ١٩٦٩، فإن الماليزيين واصلوا بناء مجتمع ذى أغلبية مسلمة يتمتع فيه غير المسلمين بدرجة من المساواة السياسية والدينية وبدرجة من الديموقراطية لاتعرفها مناطق كثيرة فى العالم المسلم. ومن بواعث السخرية أن عدم تسييس الإسلام فى إندونيسيا قد زاد من صبغ المجتمع الإندونيسى بالصبغة الإسلامية، كما أنه ولد أيضا مجموعة متنوعة من الأصوات (مسلمة ومسيحية) الملتزمة بالمجتمع التعددي (١٠٢).

وعلى الرغم من الاتجاهات الديموقراطية في العالم المسلم وفيما بين بعض الناشطين الإسلاميين، فلا تزال هناك مواقف كثيرة ومتضاربة إزاء الديموقراطية مما يثير الريبة تجاه المستقبل. والزمن وحده هو الذي سيكشف لنا ما إذا كان تبنى الكثير من الحركات الإسلامية المعاصرة الديموقراطية، ومشاركتها في العملية الانتخابية، مجرد وسيلة الوصول إلى السلطة، أم هو حقًا هدف أصيل من أهدافهم، وقد نتج تحويل التراث عن عملية إعادة تفسير دينية استرشدت بكل من العقيدة والتجربة. وهكذا يؤدى بنا سجل العالم المسلم إلى افتراض أنه حينما تصل الحركات الإسلامية إلى السلطة، كما حدث في حكومات كثيرة في الشرق الأوسط، فإن القضايا العلمانية وكذلك «الإسلامية» المتعلقة بالتعدية السياسية وحقوق الإنسان سوف تبقى مصدرًا للتوتر والجدل. بالتعددية السياسية وحقوق الإنسان سوف تبقى مصدرًا للتوتر والجدل. إذ إن زيادة التحرر السياسي والمشاركة السياسية جزء من عملية تغيير

تتطلب الوقت والتجربة لتطوير تقاليد ومؤسسات سياسية جديدة. وعلى أية حال، إذا كانت محاولات المشاركة في العملية الانتخابية قد وجدت صدودًا، أو سُحقت، أو لقيت التجاهل، على نحو ما حدث في تونس والجزائر وتركيا، فإن تيار الديموقراطية الذي يمثل ألية حية للتغير الاجتماعي والسياسي سيكون قليل القيمة في عيون الكثيرين، وعلى نفس القدر من الأهمية، فإن الإخفاق في بناء مجتمعات مدنية قوية وتقاليد ديموقراطية سيطيل من عمر الأنظمة الاستبدادية وثقافة الاستبداد التي إن نجحت على المدى القصير، (مثلما حدث في تونس) تحمل خطر الإسهام في الراديكالية وعدم الاستقرار على المدى الطويل.

مغزى قضية سلمان رشدى :

كما تم الربط بين الغرب والتسامح والحرية، اعتبرت الليبرالية أيضا قرين الغرب وصنواً له؛ على حين وصم الإسلام بأنه معاد لليبرالية. وغالبًا ما كانت قضية سلمان رشدى تستخدم لكى تبين أن: «أتباع محمد، حتى في الغرب؛ لايستخدمون الديموقراطية التي قال بها جرس. ميل إلا قليلاً »(١٠٠١). وتقلل مثل هذه الأحكام من الضجة التي أثارتها قضية سلمان رشدى. حول موضوع عدم توافق الإسلام مع الليبرالية الغربية ؛ بيد أنها لاتطرح السؤال عما إذا كانت المسيحية تضع قيوداً على حرية القول أم لا. وهو ما يعنى أيضا أن المسلمين جميعا يتخذون موقفاً واحداً، أو يتحدثون بصوت واحد.

يجب أن تكون أية مناقشة لقضية سلمان رشدى ناظرة إلى الماضى كما ينبغى أن تتعرف على السياق التاريخي والدولى الذي حدث فيه الجدل. وقد لاحظ «جون قول» أنه بالنظر إلى التاريخ المركب للإسلام والغرب فإنه:

«ثمة تاريخ طويل من العلاقات العدائية غالبا بين المجتمعات المسلمة والمجتمعات الغربية... ينطوى على تراث الافتراء الواعى والإساءة «للعدو» كجزء من المنافسة لدى كل من الطرفين. ومن ثم فإن علينا أن نتغلب على تراث سوء الفهم والانحياز الذى يضرب بجنوره فى أعماق المجتمع. ذلك أن «عقليات الحرب المقدسة» فى الحروب الصليبية والجهاد فى هذا التراث تُلوَّث كثيرًا من المواقع فى الجدل حول كتاب أيات شيطانية، إذ يتحدث المعلقون الأمريكيون عن التهديد للقيم الدستورية فى الولايات المتحدة، وغالبا ما يصور الغربيون آية الله وكأنه مشتبك فى حرب مقدسة ضد قيم الغرب عن التسامح وحرية التعبير. وفى الوقت نفسه، يرى مسلمون كثيرون كتاب سلمان رشدى جزءًا من التراث الغربي فى الفتراء على الإسلام وجزءًا من حرب الغرب الصليبية ضد القيم الإسلامية الأساسية عن مسئولية الأمة وطاعة الله» (١٠٠٠).

ومن المهم أيضا أن نلاحظ أنه على الرغم من أن مسلمين كثيرين تنصلوا من سلمان رشدى باعتباره مجدّفًا، فإنهم جميعًا لم يعلنوا أنه مرتد أو يحكموا عليه بالقتل. لقد تجاهل كثير من المعلقين الغربيين ووسائل الإعلام الغربية اختلاف ردود أفعال المسلمين ذلك أن الأصوات

المختلفة والكثيرة، رسمية وغير رسمية، التي جات من العالم المسلم قد أغرقت في تيار أصوات غربية ومسلمة أكثر خشونة، وفي تيار التركيز على الخوميني، الذي حكم تغطية وسائل الإعلام وسيطر عليها.

وسرعان ما صارت الجلبة حول كتاب آيات شيطانية، لسلمان رشدى حدثًا دوليًا(١٠٦). وإذْ تمت إدانة الكتاب وحرقه بأيدى المسلمين في أماكن كثيرة من العالم، وشاركت في المظاهرات والاحتجاجات المنظمة جموع غفيرة في شوارع طهران تنادى بالموت للمؤلف، وحدثت مظاهرة أمام المركز الأمريكي في إسلام أباد بباكستان، في ١٢ فبراير سنة ١٩٨٩ تسببت في موت خمسة باكستانيين على الأقل، وجرت أحداث شغب وتهديدات ضد ناشرى الكتاب والمكتبات في بريطانيا والولايات المتحدة. وقد أدى الهياج الذي أحاط بالكتاب إلى مزيد من برودة العالقات بين إيران والغرب عندما أدانت البلاد الغربية دعوة أية الله الخوميني لإعدام سلمان رشدي وسحبت الدبلوماسيين

لقد صدم مسلمون كثيرون بفقرات وردت في الكتاب تتساءل عن حقيقة القرآن، وتسخر من النبي ومحتويات القرآن وتشير إلى محمد باسم «ماهوند» وهو اسم استخدمه المسيحيون في الماضي لسبً محمد، وفي الكتاب أيضا عاهرات تنتحلن أسماء زوجات محمد وهوياتهن، والرمز نفسه الذي يستخدمه القرآن لعزلهن وحمايتهن «الستار» تحول

إلى صورة بيت الدعارة يطوف حوله الرجال متلما يفعل الحجاج في طوافهم حول الكعبة في مكة (*).

اختلفت ردود المسلمين (۱۰۰۷). فقد أدان معظمهم الكتاب باعتباره هجومًا على الإسلام، وقد اتهم مسلمون كثيرون في العالم الإسلامي وفي الغرب الكاتب بالتجديف وسعوا إلى منع كتاب آيات شيطانية. وقد حث السكرتير العام لمنظمة المؤتمر الإسلامي الدول الأعضاء على منع الكتاب ومقاطعة الناشرين. ومنعت بلاد كثيرة مسلمة (وكذلك الهند ذات الأقلية المسلمة المهمة) الكتاب. وفعلت مصر ذلك بهدوء في نوفمبر سنة ۱۹۸۸.

وفى ١٤ فبراير ١٩٨٩ أصدر آية الله الخومينى فتوى أدانت رشدى وحكمت عليه بالإعدام كما دعت إلى تنفيذ ذلك. (كان سلمان رشدى قد ولد مسلمًا ولكنه ارتد عن دينه). كذلك نادى مفتى سوكوكو (نيجيريا) بموت رشدى وعلى النقيض من ذلك، قرر علماء الدين فى جامعة الأزهر بالقاهرة، وهى أقدم جامعة فى العالم ومركز محترم لدراسة العلوم الإسلامية، أنه حسب الشريعة الإسلامية لابد أولاً من محاكمة سلمان رشدى ولابد من إعطائه فرصة للتوبة. أما الكاتب نجيب محفوظ الحائز على جائز نوبل، والمدافع القوى عن حرية التعبير، فقد أعلن على الملأ

^(*) أثرت الالتزام بحرفية كلام المؤلف لنقل الصورة القاسية التي تضمنها كتاب وأيات شيطانية ، على الرغم من أنها كلمات صادمة وعنيفة. (المترجم)

تأييده منع الكتاب في مصر، مقررًا أن «الثقافات المختلفة لها مواقف مختلفة تجاه حرية القول. وما يمكن تحملُه في الثقافات الغربية قد لايكون مقبولاً في البلاد المسلمة «(١٠٠١). وقد لاحظ أخرون أن القضية ثارت في عصر حاول فيه من يدافعون عن «النزاهة السياسية» في الأوساط الأكاديمية وغيرها أن يضعوا حدودًا لحرية الكلمة. وكثيرون أدانوا أشكالاً بعينها من الأدب المكشوف والصور الفاضحة والتصوير المثير للعنف غير المبرر ضد المرأة، و«كلام الكراهية» مثل دعاوى الدونية العرقية واللاسامية. وتسامل مسلمون كثيرون، «لماذا المعايير المزدوجة ؟ لماذا يكون التجديف في حق الإسلام مقبولا ويجد له العذر أكثر من غيره؟».

كذلك كان لقضية سلمان رشدى دلالات سياسية مهمة. ففى فترة ما بعد وقف إطلاق النار بين إيران والعراق فى أغسطس سنة ١٩٨٨م، اتخدت إيران خطوات مهمة التحسين علاقتها وصورتها على المستوى الدولى. وتمت تقوية العلاقات الدبلوماسية والتجارية مع أوربا؛ إذ كان أية الله الخوميني قد أرسل رسالة شخصية إلى الزعيم السوفيتي ميخائيل جورياتشوف يحثه على أن ينظر إلى الإسلام بدلاً من الماركسية لحل مشكلات بلاده. وكانت الحكومة الإيرانية قد اتخذت خطوات لكى تحسن صورتها عموماً وصورة سياستها الخاصة بحقوق الإنسان على نحو خاص. وقد استضافت إيران وشاركت في عدد من المؤتمرات ضمت أوربيين وأمريكيين.

وقد تمكن الفريق الأكثر تشددًا وعداء للغرب في إيران من استغلال قضية سلمان رشدى لقطع هذا الاتجاه نحو تطبيع العلاقات مع الغرب. ووجد الزر المناسب الذي يضغطه لتحريك الخوميني للرد باعتباره أعلى زعيم ديني في إيران، وهكذا أدان الكتاب والكاتب، وأدان «الأفعال الشيطانية للغرب»، ووافق على قطع علاقات إيران الدبلوماسية مع بريطانيا.

وذكريات الرهائن الأمريكيين في إيران، وحرق السفارة الأمريكية في باكستان سنة ١٩٧٩، والهجمات ضد الأمريكيين في لبنان وغيرها من البلاد في أعقاب الثورة الإيرانية، وأعمال الشغب أمام المركز الأمريكي في إسلام أباد بسبب كتاب سلمان رشدى، كلها ذكريات حية عن المزالق الغادرة في العلاقات بين الولايات المتحدة والناشطين الإسلاميين. وعلى عكس بعض الحكومات الأوربية، كانت استجابة الإدارة الأمريكية أبطأ وأكثر حذراً. وقد نأت بنفسها عن الكتاب (وصف نائب الرئيس كويل الكتاب بأنه عدواني) على حين أكدت حق حرية التعبير ورفضت دعوة الخوميني لاغتيال المؤلف.

وأحد الدروس التى نتعلمها من قضية سلمان رشدى هو أن الفروق موجودة بالفعل فى الرؤى العالمية والقيم بين ثقافات الغرب الأكثر علمانية والثقافات الإسلامية. إذ إن اتجاه الغرب العلمانى الحديث قد يعميه عن الحقيقة التى كان رد فعل كثير من المسلمين بسببها – كتاب اعتبر مسلمون كثيرون أنه يهاجم أقدس الأسس التى يقوم عليها دينهم.

وسيكون من سوء الحظ أيضًا أن نعمى عن الصفة المركبة العالم الإسلامى وعن الأصوات العديدة المسلمة والاستجابات المختلفة من جانب المسلمين. وهكذا، على سبيل المثال؛ فإن مجموعة من المفكرين العرب والمسلمين دافعوا بالفعل عن سلمان رشدى باسم حرية القول (١٠٠١). ولم يكن أية الله الخوميني هو المتحدث الوحيد باسم الإسلام، ولم يكن من المفيد وضع قضية سلمان رشدى، مثل غيرها من القضايا، داخل الذاكرة والعواطف التي تغتذى بالعلاقات السيئة مع إيران طوال السنوات العشر السابقة.

كانت قضية سلمان رشدى فى رأى كثير من المسلمين مسألة دينية فى المقام الأول. ومع هذا فإنها كانت تمثل البعض الآخر، فى بلاد مثل إيران، خلطًا بين الغضب الدينى والشئون السياسية المحلية، مثل انقسام النخبة فى إيران، أو معاداة بينظير بوتو فى باكستان. أما فى المملكة المتحدة فكانت قضية سلمان رشدى جزءًا من تساؤل أكبر فى المجتمع الذى كان كثير من المسلمين يرون أنه لايعيش وفق التزامه الخاص بالتسامح على المستوى الدينى والسياسي. وعلى سبيل المثال، كان المسلمون قد أشاروا مرارًا وتكرارًا إلى أن القانون ضد التجديف الدينى لايحمى سوى الديانة المسيحية (فى الحقيقة المؤسسة الاجتماعية والسياسية) ولايحمى الديانات الأخرى (بما فى ذلك الإسلام واليهودية). ومثلما لاحظ «مشوق على» من جامعة ويلز «إن الجماعة المسلمة فى هذه الحال كانت ترى نفسها تحارب معركة مبادئ عدالة الحقيقة القائلة بأن

قانون التجديف كان يطبق فقط على جماعة بعينها داخل المجتمع ولايطبق على الجماعات الأخرى (۱۱٬۰۰۰). وقد أدى عدم الحساسية تجاه الاختلافات الثقافية والفشل فى تقدير السياقات السياسية المختلفة إلى الصد من قدرة الغرب على فهم عمق لوعة المسلمين والغضب المسلم أيضا. والاعتراف بالإهانة التى تحملها رواية آيات شيطانية لكثير من المسلمين لايتطلب الموافقة عليها ولكنه يمكن أن يتضمن الاعتراف بأن حدود حرية المكلام قد تختلف باختلاف السياقات الدينية الثقافية. ومن ناحية أخرى، فإن الجدل الذى أثاره تطبيق الشريعة الإسلامية فى جريمة التجديف الدينى على المسيحيين الذين وجهت إليهم الاتهامات مسل مين يكشف عن التعقيدات التي تكتنف وضع حدود دينية لحرية الكلام.

الإسلام وحرب الخليج سنة ١٩٩١م:

لو أن صدام حسين نجح فى مواصلة مسيرته، لكان العراق قد خرج من حرب الخليج باعتباره المدافع عن الإسلام ضد الإمبريالية الغربية. وعلى أية حال، فإن الحرب قوضت من جديد الصور النمطية عن العالم العربى والعالم الإسلامى باعتباره كتلة صماء فى قبضة القومية العربية أو الأممية الإسلامية، إذ إن أزمة الخليج سنة ١٩٩١-١٩٩١ قسمت العالم العربى بل والعالم الإسلامي(١١١١). وبالمثل، شهت أزمة الخليج عدة

حالات من التوسل بالإسلام من جانب الزعماء المسلمين السياسيين والدينيين لإضفاء الشرعية على كل طرف من طرفى الصراع، وكانت محكًا لاختبار إيديولوجيات الحركات الإسلامية وولاءاتها(١١٢). وربما كان أكثر الأمور إثارة للدهشة، هو أن صدام حسين، وهو رئيس نظام علمانى قمع الحركات الإسلامية فى الوطن وفى الخارج بوحشية، ارتدى عباءة الإسلام ودعا إلى الجهاد.

وفي الوقت نفسه قدمت أزمة الخليج استجابة عربية موحدة واضحة تجاه العراق المغتصب التوسعي، وعند مستوى أكثر عمقًا، قدمت عالمًا عربيًا بل إسلاميًا منقسمًا إلى مدى غير مسبوق. إذ إن الجامعة العربية ومنظمة المؤتمر الإسلامي، وهي منظمة تدعمها السعودية تضم أربعًا وأربعين دولة مسلمة (عددها اليوم خمسًا وخمسين دولة) أدانت غزو صدام الكويت. وقد حجب التأكيد على دعم الحكومات العربية وحكومات العالم المسلم للتحالف ضد صدام حسين انقسامات أشد عمقًا. ولم تؤيد القوات المضادة لصدام حسين سوى اثنتي عشرة دولة من أعضاء جامعة الدول العربية الإحدى وعشرين. وفضلاً عن ذلك، فمع تفاقم الأزمة تمتع صدام بدرجة من التعاطف الشعبي غالبًا ما لم يقدرها الغربيون الذين كانوا يميلون إلى المساواة بين موقف الحكومات العربية والمسلمة وبين شعوبها كما كانوا يميلون إلى عدم التمييز بين مختلف الصور التي يظهر فيها التحالف الذي يقوده الغرب ويؤيده مختلف العرب والمسلمون ورؤى قطاعات مهمة من الجماهير، الذين

وجدت شكاواهم الدفينة في صدام حسين صوبًا جديدًا يعبر عنها وبطلاً يدافع عنهم.

وإذ فوجئ صدام حسين بالإدانة السريعة غير المتوقعة على السبتوي البولي، زاد من التأكيد على المبررات المنطقية العربية والإسلامية لأفعاله وخلق بذلك ضبغطًا شبعبيًا على الحكام العرب والمسلمين، لقد خطا ليملأ فراغ الزعامة في العالم العربي. وعلى الرغم من أنه لس زعيمًا كارزميًا، فإنه خلق شخصية شعبية من خلال اللجوء إلى القومية العربية والإسلام، مستغلاً بذكاء قضايا طال أمدها: إخفاق الحكومات والمجتمعات العربية (الفقر، الفساد وسوء توزيع الثروة) ومعاناة الفلسطينيين، والتدخل الأجنبي الذي يؤدي إلى تبعية العرب. ومثلما فعل أية الله الضوميني لجأ صدام إلى الإسلام لكي يُحسنُن صورته كبطل الفلسطينيين، والفقراء والمقهورين، وكمحرر للأماكن المقدسة، وكذلك لكي يُضفى الشرعية على دعوته للجهاد ضد الاحتلال الفريي (خاصة الولايات المتحدة) للأراضي العربية والسيطرة على البترول العربي. وبالإضافة إلى ذلك، دعا إلى الإطاحة بالأنظمة العربية التي كانت تعارضه. وقد ساعد تبني القضايا الشعبية، والموضوعات التي تسمو بالأفراد الذين يهتمون بها بين الحين والآخر، ساعد صدام حسين على أن ينتقل من الطاغية العلماني إلى بطل بالنسبة للكثيرين: لقد تغير الرسول بفضل الرسالة التي يحملها.

وانعكست الانقسامات العميقة في داخل العالم المسلم في التنافس على اللجوء إلى الإسلام وفي دعوات الجهاد. إذ إن الزعماء الدينيين البارزين في العربية السعودية وفي مصر أسبغوا الشرعية على وجود قوات أجنبية في المملكة العربية السعودية، التي يوجد بها الحرمان الشريفان والمدينتان المقدستان (مكة والمدينة)، اللتان يحرم على غير المسلمين الدخول إليهما. وفي الوقت نفسه، فإن صدام حسين وأية الله الخوميني في إيران وعلماء الأردن والإخوان المسلمين نادوا بالجهاد ضد التدخل الأجنبي (١٦٢).

أما الحركات الإسلامية، التى تعكس أوضاع مجتمعاتها، فقد انجذبت فى البداية إلى عدة اتجاهات مختلفة. ففى أول الأمر، أدانت معظمها صدام حسين، العلمانى، الذى يضطهد الحركات الإسلامية، كما أدانت غزوه الكويت. ولكن هذا الرفض الأولى لصدام حسين تلاشى ليحل محله (على الرغم من العلاقة التى تربط الكثير من الحركات الإسلامية بمؤيديها فى العربية السعودية) دعم لصدام أكثر شعبية، معبراً عن القومية العربية ومعاديًا للإمبريالية، وإدانة للتدخل الأجنبى «واحتلال» وطن الإسلام عندما بدأت أعداد كبيرة من القوات الأجنبية تصب فى الخليج. وكان العامل الأساسى هو الحشد الغربى (خاصة الولايات المتحدة) العسكرى الضخم فى المنطقة وخطر العمل العسكرى والوجود الغربى الدائم.

وبالنسبة للكثيرين في العالم المسلم كان حشد القوات الأجنبية، الذي أعلن بعد الانتخابات الأمريكية في نوفمبر سنة ١٩٩٠، قد نقل طبيعة الصراع من عملية دفاعية إلى قوة هجومية. وتم تحويل عملية درع الصحراء إلى عملية عاصفة الصحراء، أو ما أسماه المعارضون المسلمون «سيف الصحراء»؛ لقد صار الدفاع عن السعودية وتحرير الكويت ليس مجرد حرب ضد صدام حسين ولكنه صار محاولة شاملة لتحطيم العراق على المستوى السياسي والعسكري. فمن الذي يُفترض أنه سيكون المستفيد الأكبر من فراغ القوة الناتجة عن ذلك؟ أمريكا وحليفتها إسرائيل.

وقد أثرت السياسات الداخلية – الضغط بعدم الوقوف ضد العاطفة الشعبية أكثر من القناعة الدينية والإيديولوجية – على تأييد الناشطين الإسلاميين لصدام حسين ودعوته للجهاد، كما حدث في الجزائر وتونس والمغرب والأردن وباكستان ومصر. وبادر ألاف من الناشطين المسلمين في الجزائر إلى التظاهر ضد غزو صدام الكويت في البداية ؛ ومع هذا أعلن عباس مدني زعيم جبهة الإنقاذ الإسلامية في زيارة لاحقة لبغداد، أن «أي عدوان على العراق سوف يواجهه المسلمون في كل مكان (١١٤). وفي الأردن كان الإخوان المسلمون أيضا في البداية قد أدانوا الغزو العراقي. ومع هذا فإنه بعد نزول القوات الأمريكية نادي الإخوان المسلمون بالجهاد ضد «الصليبين الجدد دفاعًا عن العراق والعالم الإسلامي». وقد لاحظ مراقب أمريكي مسلم أن «الناس نسوا والعالم الإسلامي». وقد لاحظ مراقب أمريكي مسلم أن «الناس نسوا

سجل صدام وركزوا على أمريكا... وريما يكون صدام حسين مخطئًا، ولكن أمريكا ليست هى التى ترده إلى جادة الصواب» (١١٥). وفي مصر أدان الإخوان المسلمون الغزو العراقي وأيدوا موقف الحكومة ضد صدام. وعندما استمرت الحرب انضم الإخوان مع جماعات المعارضة الأخرى وانتقدوا الوجود الضخم للقوات الأجنبية (الغربية) في العربية السعودية.

وحتى في البلاد التي أرسلت قوات لدعم «التحالف الدولي» ضد صدام، غالبًا ما كان الموقف الشعبي مختلفًا عن موقف الحكومة. فالأغلبية في باكستان كانوا يعارضون ضم الكويت، ولكن في استفتاء أجرته صحيفة «الهيرالد» الباكستانية أجاب ٦, ٨٦ بالمائة بالنفي عندما سئلوا «هل ستقوم قوات الولايات المتحدة بالدفاع عن الأماكن الإسلامية المقدسة بالعربية السعودية؟»(١٦١).

وفى جنوب شرق أسيا أيدت حكومة كل من إندونيسيا وماليزيا قرارات الأمم المتحدة، كما أدانت بشكل عام العدوان العراقى على الكويت. ومع هذا، فإن ذلك لم يترجم إلى تأييد شعبى للقوات الأجنبية أو مساندة القيام بعمل عسكرى ضخم فى الخليج. ولم يكن عدوان صدام حسين وتصوير إدارة بوش له فى صورة هتلر جديد معزولين، فى أذهان الكثيرين، عن السياسات المضطربة فى الشرق الأوسط أو عن الاهتمام بالمصالح الذاتية فى التحالف الذى يقوده الغرب وكثير من حلفائه. كان الدفاع عن العربية السعودية وتحرير الكويت شيئًا، أما الهجوم على

العراق فكان شيئًا مختلفًا تمام الاختلاف. وكان كثيرون في ماليزيا وإندونيسيا (يعكسون أو يتضامنون مع الوجدان الشعبي في معظم أنحاء العالم المسلم) على الرغم من معارضتهم ضم صدام الكويت، يدينون بنفس القوة «المعايير المزدوجة» الولايات المتحدة تسلخ صدام لانتهاك القانون الدولي وتدعو إلى فرض قرارات الأمم المتحدة بالعنف على حين تستمر في رفض اتخاذ نفس الإجراء بخصوص قرارات الأمم المتحدة الغربية وغزة (١١٧). (وقد وجهت انتقادات مماثلة لإخفاق الغرب في الدفاع عن مسلمي البوسنة).

وقد عكست صحيفة إندونيسية المشاعر القوية لكثيرين في العالم المسلم:

«إذا ما وضعنا أمامنا ضخامة الحشد العسكرى الأمريكى فى الخليج وسجلاته الماضية عن التدخل فى بلاد العالم الثالث. فمن المحتمل أن يؤدى الموقف فى الخليج إلى حرب شاملة... إنه فى الواقع نوع من النفاق الذى تمارسه الولايات المتحدة عندما تأتى لمساعدة الكويت على حين تلزم الصمت حيال غزو إسرائيل واحتلال الضفة الغربية وقطاع غزة والجولان ولبنان وقصف صور وصيدا وبيروت الغربية، مما أدى إلى جرح وقتل مئات من المدنيين. وبدلاً من العقوبات الاقتصادية تلقت

إسرائيل ٤ بلايين دولار أمريكي سنويًا من الولايات المتحدة. ويذهب مبلغ ٢٠٠ مليون دولار من المساعدات للإسهام في توطين اليهود القادمين من الاتحاد السوفيتي في الأراضي التي تحتلها إسرائيل اويذلك تقنن التوسع الإقليمي الإسرائيلي. وبالإضافة إلى ذلك لقد صوتت الولايات المتحدة باستمرار بالفيتو ضد كل محاولات مجلس الأمن لإدانة إسرائيل بسبب تجاهلها لمطالبات الأمم المتحدة لها بالانسحاب من لبنان. هذا المعيار المزدوج لوحظ مرة أخرى من جانب الولايات المتحدة بخصوص الانتفاضة الفلسطينية التي قتلت فيها القوات العسكرية الإسرائيلية ما يزيد على ٢٠٠ فلسطيني منهم حوالي ٢٠١ طفلا. وقرار الأمم المتحدة الذي يدعو إلى إرسال محققين دوليين للتحقيق في الموقف بالأراضي المحتلة؛ فقد صوتت الولايات المتحدة ضده بالفيتو» (١٨٨).

وكان اضطرار الولايات المتحدة إلى الربط بين (أو الاعتبراف بالرابطة بين) الموضوعين – فرض قرارات الأمم المتحدة بخصوص غزو العراق الكويت واحتلالها واحتلال إسرائيل الضفة الغربية وغزة – في حل أزمة الخليج في نظر الكثيرين في العالم المسلم بمثابة محاولة للفصل بين حقيقتين متداخلتين بالفعل.

وفى باكستان خاطب القاضى حسين أحمد، زعيم الجماعة الإسلامية فى باكستان وعضو مجلس الشيوخ الباكستانى، حشدًا كبيرًا من المعادين للولايات المتحدة، مطالبًا حكومة باكستان أن توقف سياستها الموالية لأمريكا. وإذ وصف التحالف الأمريكى - الأوربى بأنه

«قوات معادية للمسلمين»، حذر من أن الولايات المتحدة تنوى تأسيس هيمنتها في المنطقة، ولاتنوى تحرير الكويت. لقد تكاتفت أمريكا وأوريا «لتدمير القوة المحاربة في العالم المسلم»(١١٩). ومن ثم، فإنه لن يكون هناك مكان العالم الإسلامي في النظام العالمي الجديد على حد استنتاجه. وتصاعد التأييد الشعبي لصدام حسين مع الخطب والمظاهرات ومسيرات الاحتجاج والعنف أحيانًا في العالم المسلم تأسدًا اصدام ومعاداة لأمريكا: في الجزائر وتونس والمغرب وموريتانيا والسودان وليبيا ولبنان والأردن والضفة الغربية وغزة واليمن ومصر والهند وباكستان وبنجلاديش وإيران وماليزيا وإندونيسيا، بل وحتى داخل المجتمع المسلم في جنوب أفريقيا. وقد احتفى كثير من القوميين العرب والناشطين الإسسلاميين بإطلاق صواريخ سكود على تل أبيب. ونُظر إلى صدام حسين باعتباره أول زعيم عربى يضرب قلب إسرائيل بالفعل. وأولئك الذين كانوا على قناعة بأن إسرائيل قدمت معلومات مخابرات عن العراق، وحاربت ضد العرب على الأرض العربية، وشنت غارات بالقنابل على هواها ضد تونس ويغداد وييروت وجنوب لبنان، رفعوا صدام عاليًا لأنه جلب تجربة الحرب وتكاليفها البشرية إلى الإسرائيليين في الداخل. وشهدت كل من الجزائر والمغرب وتونس وموريتانيا والسودان مظاهرات ضخمة. كان لجوء صدام إلى القومية العربية والإسلام والقضية الفلسطينية متناغمًا مع ذكريات الاحتلال الفرنسي ونضال الكثيرين لإرساء جنور هويتهم بشكل أكثر أصالة في

الماضي العربي الإسلامي. وفي الرباط، ٣ فبراير سنة ١٩٩١م، خرج ٣٠٠ متظاهر إلى الشوارع يطالبون بانسحاب القوات المغربية من التحالف الدولي. وشهد لبنان أعظم المظاهرات منذ بداية الحرب الأهلية اللبنانية، مع الهجوم بالقنابل على البنوك الغربية، ومكاتب خطوط الطيران الغربية. وخرجت في إيران مظاهرات معادية لأمريكا في كثير من المدن الكبرى، وكان الرئيس رافسنجاني، الذي حافظ على موقف «حيادي» رسمي، حذرًا ويضع نفسه في صف العاطفة الجماهيرية الإسلامية داخل إيران وفي العالم المسلم على السواء: «إن زعيمة الإمبريالية تدمر وطنًا مسلمًا وتخرب موارد المسلمين»(١٢٠). وقد أيدت الحكومة الإندونيسية قرارات الأمم المتحدة بشئن الخليج وأدان إندونيسيون كثيرون ضم الكويت. ومع هذا، فإن ربط صدام حسين بين أفعاله وقرارات الأمم المتحدة بشأن المشكلة الفلسطينية ووجود قوات الولايات المتحدة الأمريكية في الخليج، وما تلى ذلك من تخريب للعراق، أفرز مستوى متصاعدًا من النقد الموجه ضد الأمريكيين في الصحافة وبين المفكرين وزعماء المسلمين، وجماعات الطلاب(١٢١).

أما أعضاء التحالف الذين أرسلوا قوات إلى الخليج، مثل المغرب وبنجلاديش ومصر وسوريا وباكستان، فكانوا يتعرضون لضغوط متزايدة في الداخل لسحب قواتهم. وانضم الناشطون الإسلاميون إلى غيرهم من جماعات المعارضة في الاحتجاج على الحرب. وفي مصر، انضم الإخوان المسلمون إلى اليسار وكثير من النقابات المهنية. وصدرت

جريدة أسبوعية معارضة للحكومة تحمل عنوان «أيها المسلمون إخوانكم يتعرضون للإبادة، سارعوا لمساعدة العراق في صموده البطولي» ونفدت في عدة ساعات (١٢٢). وشهدت باكستان منظمات دينية مثل الجماعة الإسلامية تشارك في مظاهرات جماهيرية ضخمة في طول البلاد وعرضها على حين تدفق المئات إلى المراكز لكي يتطوعوا للجهاد.

وكما هو الحال فى أحداث أخرى، كشفت حرب الخليج عن تنوع المواقف داخل العالم المسلم- أى وجود كثرة من الأصوات المختلفة التى تمثل رؤى وأولويات مختلفة : وفروقًا بين الحكومات المسلمة، وبين بعض الحكومات وشعوبها، وبين الزعماء الدينيين والحركات الإسلامية. وعلى الرغم من أن صور الحروب الصليبية، والإمبريالية والصدام بين الحضارات كان صدام يرفعها باسم الإسلام، فإنها كانت مرفوضة بدرجة مساوية من القوة من جانب بلاد مسلمة أخرى وزعماء دينيين مثل العلماء الرسميين فى الملكة العربية السعودية وفى مصر.

التهديد الإسلامي : قضايا التفسير :

إن الطرق التى يفهم بها الناس طبيعة الدين وعلاقة الدين بالسياسة والمجتمع هى التى تحسم إلى حد كبير فروضهم وتوقعاتهم، وأحكامهم. لماذا لم تلق الحيوية المستمرة لحركة التجديد الإسلامية التقدير الحقيقى ؟ أو بطريقة عكسية، لماذا استمر [الغرب] ينظر إليها أساساً ويرد عليها باعتبارها تهديدا ؟

على الرغم من الاهتمام الكبير والتغطية الإعلامية وعلى الرغم من التيار الذي يبدو أنه لن يتوقف من المنشورات والمؤتمرات، فإن فهم وتقدير الإسلام والحركات الإسلامية بقى محدودًا وانتقائيًا. وإذا ما أخذنا في اعتبارنا الموارد المتاحة وعدد الخبراء الأكاديميين والمحللين الحكومين، فلماذا استدعى الأمر قيام الثورة الإيرانية ١٩٧٨-١٩٧٩م لجذب الانتياه إلى الأحداث التي جرت من قبل في السبعينيات في ليبيا ومصر وباكستان والسودان وعلى نطاق العالم الإسلامي كله ؟ وحتى مع «الاكتشاف» المتأخر للإحياء الإسلامي، لماذا يستمر معظم المحللين في التقليل من قيمة حيوية الأصولية الإسلامية وقوتها في بلاد مثل الجزائر وتونس والأردن ومصر وتركيا؟ ولنعكس السؤال، لماذا كان هناك اتجاه يصر على التقليل من الإسلام والنشاط الإسلامي بحيث يجعله مجرد تطرف وإرهاب؟ فالعنف، والصرب والإرهاب والظلم، سوجود في العالم المسلم كمنا هو منوجود في أمناكن أخرى من العبالم. وقد تم إستباغ الشيرعية على هذه الأعمال في يعض المناسبات باسم الإسلام، كما اكتسبت شرعيتها في مناسبات أخرى باسم المسيحية واليهودية والإيديولوجيات العلمانية مثل الديموقراطية والشيوعية،

وفى قلب سوء التفسير، والتنميط، والمبالغة فى الخوف من الإسلام الذى يمارسه الغرب نجد صدامًا بين وجهات النظر. فالأنماط الشائعة القديمة عن «العرب» والإسلام فى مصطلحات البدو والصحراء والجمل وتعدد الزوجات والحريم وشيوخ البترول الأثرياء تخلت عن مكانها لأنماط

شائعة تصور الملالى يحملون البنادق، والأصوليين الملتحين المعادين الغرب، والنساء المحجبات. ولا تغتلى مخاوف الغرب وتوجساته على تقارير وسائل الإعلام وعناوين الأحداث الرئيسية فحسب، ولكنها أيضا تضرب بجدورها في رؤية علمانية الحياة غالبًا ما تتعارض مع رؤى الناشطين الإسلاميين. ذلك أن اللغة العلمانية الصديثة وأنماط الفكر الحديث بعد التنوير غالبا ما تنحاز وتشوش الفهم والأحكام. فالفكرة الحديثة عن الدين باعتباره نظامًا للمعتقدات الشخصية تجعل من الإسلام (أو أية ديانة عالمية أو رؤية دينية للعالم) الشامل في مداه، والذي يدخل فيه الدين في صميم السياسة والمجتمع «أمرًا غير عادى» لجرد أنه يختلف عن نموذج معياري «حديث » مقبول، ويبدو غير معقول. ومن ثم يصبح الإسلام غير قابل الفهم، وغير عقلاني ومتطرفًا ومصدرًا التهديد.

ومع هذا، فإن كل ديانات العالم فى أصولها وتواريخها كانت تمثل أساليب شاملة الحياة (١٢٢). وعلى الرغم من أن العلاقة بين الدين والسياسة تختلف من ديانة الأخرى، فإن الدين طريق الحياة مع تأكيد قوى على حياة الأمة والحياة الشخصية على السواء: طريق التوراة، والصراط المستقيم فى الإسلام، والطريق الوسط فى البوذية، والطريق القويم (ذرما) فى الهندوسية. فهو يقدم الهداية النظافة والطعام وإدارة الثروة ودورة الحياة (الميلاد والزواج والموت) وكذلك الطقوس والعبادة. ويرجع المفهوم الحديث الدين بأصواه إلى أوربا فى فترة ما بعد عصر

التنوير. إذ إن تعريفه المقيد لقى القبول باعتباره النموذج المعيارى الدين أو معناه عند الكثيرين من المؤمنين وغير المؤمنين على السواء فى الغرب. ولان هناك نقصا فى الإحساس بالتاريخ، فإن عددًا قليلاً هم الذين يدركون أن مصطلح «دين» كما هو معروف ومفهوم اليوم هو تفسير غربى وحديث الدين. ذلك أن الفرب انطلق من تسمية النظم الدينية الأخرى أو المذاهب الدينية الأخرى. إذ لحقت اليهودية والمسيحية بالبوذية والهندوسية والإسلام التى أعيدت تسميتها من جديد. وهكذا تمت دراسة الديانات الأخرى من حيث طبيعتها ووظيفتها، كما تم تصنيفها والحكم عليها وفق المعايير العلمانية الغربية الحديثة فيما بعد عصر التنوير، وهى المعايير التى تفصل بين الكنيسة والدولة.

وكما أن مفهومنا عن الدين حديث في بنائه فإن المفهوم الغربي عن الفصل بين الكنيسة والدولة جديد نسبيًا هو الآخر. فمن الناحية التاريخية، تشوش الخط الفاصل بين الدين والسياسة في الديانات الإبراهيمية الثلاث (اليهودية والمسيحية والإسلام) من جراء ما حدث منذ الغزوات الإسرائيلية والممالك اليهودية القديمة إلى المسيحية الإمبريالية().

^(*) هناك إصرار عجيب من المؤلف على محاولة إقحام اليهود واليهودية في غير مكانها ؛ فالحروب اليهودية القديمة، كما يصورها العهد القديم نفسه (بكل ما يحمله من أساطير ومبالغات) كانت حرويًا قبلية ولم تكن حرويًا دينية لنشر الدين أو دفاعًا عنه، وهي تختلف تمامًا عن الموقف المسيحي والإسلامي من الحرب، ومن العلاقة بين الدين والسياسة بوجه عام. (المترجم).

وعلى نحو ما كشفت الإمبراطوريات المسيحية والحروب الصليبية، وعلى الرغم من أن الكنيسة والنولة كانتا منفصلتين، فإنه لم يكن هناك انفصال دائم بينهما في المسيحية. وعلى أية حال، فإن المفاهيم الحديثة عن الدين باعتباره نظامًا للإيمان للحياة الشخصية، ومفاهيم فصل الكنيسة عن الدولة قد صارت مقبولة وراسخة بحيث حجيت العقائد والممارسات الماضية وصارت تمثل بالنسبة للكثيرين دليلاً ذاتيًا وحقيقة أبدية. ونتبحة لهذا، فمن المنظور العلماني الحديث (شكل من «الأصولية العلمانية»)، لابد أن يبدو الخلط بين الدين والسياسة أمرًّا غير عادى، (أي بعيد عن النموذج القياسي) وغير عقلاني، وخطيرًا ومتطرفًا. وأولئك الذبن بفعلون هذا يوصمون غالبًا بأنهم «أصوليون» (مسيحيين ويهودًا ومسلمين) أو متعصبون دينيون. وهكذا فإن الناس نوى العقليات العلمانية (موظفى الحكومة، والمحللين السياسيين، والصحفيين، والكتلة العريضة من الجماهير) في الغرب عندما يواجهون الأفراد المسلمين والجماعات المسلمة الذين يتحدثون عن الإسالام بوصفه أسلوب حياة شاملاً، فإنهم يصمونهم على الفور بأنهم «أصوليون»، وما يترتب على ذلك من أن هؤلاء أفراد متخلفون ومتحمسون بحيث يشكلون تهديدًا. وموقف كثير من الحكومات وكثير من النخب العلمانية في العالم المسلم مشايه لهذا الموقف في غالب الأحوال. فصور «الملالي» المقاتلين والأفعال العنيفة التي يقوم بها بعض الأفراد تؤخذ حينئذ على أنها برهان ودليل على الخطر الكامن في الخلط بين الدين والسياسة.

وقد نتج عن النظر إلى الإسلام والحوادث الجارية في العالم المسلم من منظور العنف والإرهاب أساسًا فشل في رؤية عرض وعمق الإسلام المعاصر، وتعدد الاتجاهات وتنوع التعبيرات. وعلى نحو خاص، غضً الكثيرون أبصارهم عن الثورة الهادئة التي جرت في أنحاء من العالم المسلم أي تأسيس الإحياء الإسلامي. وكما لاحظت بالفعل، لم يعد الإحياء الإسلامي في مياة تعيش على أطراف المجتمع. وإنما صار جزءًا من التيار الرئيسي في حياة المسلمين.

العلمنة والتحديث:

مخاطر الأصولية العلمانية:

كانت القروض العلمانية – التى تعلمها تلاميذنا الأكاديميون وتهدى نظرتنا إلى الحياة ورؤيتنا العلمانية الغربية للعالم – عقبة رئيسية فى فهم وتحليل الشئون السياسية الإسلامية، ومن ثم أسهمت فى اتجاه نحو النزول بالإسلام إلى الأصولية والنزول بالأصولية إلى التطرف الدينى، وعلى مدى الشطر الأكبر من ستينيات القرن العشرين، كانت الحكمة التى يتلقاها الكثيرون، من خبراء التطوير إلى علماء الدين، هى ما يمكن تلخيصه فى القول الماثور: إن كل شئ سيتحول إلى مزيد من العلمنة والتحديث، يوما بعد يوم، وبأية طريقة. وفى صميم تعريف التحديث يكمن التغريب وعلمنة المجتمع، بما فى ذلك مؤسساته وتنظيماته

والقوى الفاعلة فيه بشكل متزايد ومطرد (١٢٤). وقد انعكس هذا الموقف في التحليلات التي صورت خيارات التطور في استقطاب ثنائي ؛ التراث والحداثة، مكة والميكنة. كذلك فأن الدين وعلوم الدين عكست نفس الفرض ونفس التوقع عندما تحدث علماء الدين عن تحديد سلطة النصوص، وعن إنجيل علماني للعصر الحديث، وعن انتصار المدينة العلمانية (التي تختلف عن مدينة الرب عند أوغسطين). وظهرت مدرسة في الفكر الديني وصمت بأنها «موت لاهوت الرب» (١٢٥). كانت العقيدة الدينية على أحسن الفروض مسألة خاصة. وغالبًا ما كانت درجة قدرة المرء الفكرية والموضوعية في البحث الأكاديمي تتعادل مع الليبرالية العمانية والنسبية التي تبدو متعارضة مع الدين. وعلى الرغم من أن العضوية في كنيسة أو معبد يهودي كانت مفيدة باعترافهم، فإن معظم المشحين السياسيين كانوا يتجنبون مناقشة عقائدهم أو الموضوعات المينية.

وقد ألقى قبول المفهوم «المستنير» عن الفصل بين الكنيسة والدولة، والنماذج الغربية العلمانية للتطور بالدين على كومة العقائد التقليدية، والتى لها قيمة فى فهم الماضى ولكنها لاتتعلق بالحاضر أو هى عقبة فى طريق التطور السياسى والاقتصادى والاجتماعى الحديث. ولم تعتبر نظرية التطور، أو العلاقات الدولية أن الدين متغير مهم فى التحليل السياسى. وقد تجاوز الفصل بين الدين والسياسة حقيقة أن التقاليد الدينية قد تأسست وتطورت فى سياقات تاريخية وسياسية واجتماعية

واقتصادية. وأن مذاهبها وقوانينها كانت محكومة بهذه السياقات. ويصدق هذا بالتأكيد على تاريخ الإسلام بل وأكثر من ذلك على عقائد مسلمين كثيرين. ومن المثير للسخرية، أن بعض المحللين صاروا مثل المشايخ المحافظين على امتداد الدنيا- إذ تعاملوا مع العقائد والممارسات الدينية، باعتبارها حقائق معزولة حرة من أية روابط بدلاً من اعتبارها نتاجًا للتفاعل بين الدين والتاريخ، أو الدين في التاريخ، بعبارة أكثر دقة.

والموروثات الدينية، على الرغم من أنها توصف بأنها محافظة أو تقليدية، هى نتاج لعملية حيوية متغيرة تنقل فيها كلمة الله من خلال التفسير البشرى أو الخطاب البشرى استجابة لسياقات تاريخية اجتماعية محددة. والاتجاه الذى ظهر بعد عصر التنوير لتعريف الدين بأنه نظام للإيمان مقيد فى حدود الحياة الشخصية أو الخاصة، بدلاً من أن يكون أسلوب حياة، قد قلص بدرجة خطيرة قدرتنا على فهم طبيعة الإسلام وكثير من ديانات العالم. إذ إنه اصطنع عزلاً للدين، كما اصطنع العنف جزءا من طبيعة الدين، كما أعاد فرض مفهوم جامد عن التقاليد الدينية بدلاً من أن يكشف عن طبيعتها الداخلية الحيوية. وإلى هذا المدى، فإن الدين الذى لايبدو أنه يفعل ذلك (أى الدين الذى يخلط بين الدين والسياسة) يبدو بالضرورة رجعيًا، عرضة للتطرف والتعصب بين الدين والسياسة) يبدو بالضرورة رجعيًا، عرضة للتطرف والتعصب الديني، ومن ثم يكون خطراً محتملاً.

وبشكل عام كان الإسلام يعتبر في الغرب (وبين مسلمين كثيرين من ذوى العقليات العلمانية) بمثابة ظاهرة جامدة على المستوى المذهبي والاجتماعي الثقافي، وبالتالي فهو ضد التقدم ورجعي. وهذا الموقف دعمه الاتجاه السائد للتأكيد على مفاهيم مثل غلق باب الاجتهاد أو الإصلاح في القرن العاشر، وكان خبراء كثيرون قد تدريوا في برامج دراسة المناطق على أيدى أساتذة (مؤرخين وعلماء اجتماع) لهم خبرة ضئيلة في الدين الإسلامي، ففي مقررات التاريخ والسياسة كان الإسلام بعامل أساسًا على أنه حزء من التراث الثقافي، أما المادة التاريخية فكانت تدرس باعتبارها متعلقة بالماضي أكثر منها بالحاضر. كما كانت الدراسات الإسلامية نصيَّة وتاريخية بدلاً من أن توجه حسب السياق، مع قدر قليل من الاعتماد على العلوم الاجتماعية وقدر أقل من الانتباه للفترة الجديثة. كما كانت دراسة الفترة الحديثة، أي القرنين التاسم عشر والعشرين، مقيدة في حيود فصل دراسي واحد، غالبًا ما يكون هو أقتصير القتصيول(١٢٦)، فيمنا الأحكام وعيلاقية التواصيل التي يمكن تطبيقها من خلال مقررات دراسية وتحليلات عن الإسلام الحديث، ولاسيما التجديد الإسلامي، الذي توقف مع محمد عبده (الذي توفي سنة ١٩٠٥م) أو محمد إقبال (الذي توفي سنة ١٩٣٨م) ؟

وثمة عامل ثان يعوق تحليل البعد الإسلامي والحيوية الإسلامية في المجتمعات المسلمة ويحافظ على صورة الديانة الرجعية بطبيعتها يتمثل في توجهات النخب العلمانية في هذه المجتمعات. والتركيز على بعض

الحكومات والنخب بعكس التحيز الذي يحول دون فهم طبيعة الحركات الشعبية عمومًا والحركات الإسلامية على وجه الخصوص، فهو يُعيد فرض مفهوم أن الدين هو مجال الملالي والعلماء والجماهير الجاهلة أو الأمية. ومن ثم فعلماء قلائل في الشرق الأوسط أو المجتمعات المسلمة الأخرى يعتقدون أنه من الضروري أو المناسب أن نعرف الزعماء الدينيين وبْقابلهم، وأن نزور مؤسساتهم، أو تكون لدينا فكرة ما عن أدوارهــم في قيادة المجتمع. وغالبًا ما كان العلماء يعتبرون هامشيين لا علاقة لهم بالمسألة. وكما كان معظم الدارسين الغربيين، شأنهم شأن الباحثين المسلمين المتعلمين في الغرب مستريحين بالعمل والدراسة مع نخب تماثلهم في عقلياتهم المتغربة الحديثة في الأماكن الحضرية. ومعظم الدراسات الغربية كانت ترى المجتمعات المسلمة من خلال منظور نظرية للتطور تستند منادؤها على أسس وقيم وتوقعات علمانية وغريبة. وحلل الخبراء المجتمعات وحكموا عليها بحسب إدارة النخبة لها أي من أعلى إلى أسفل. ونتيجة لهذا فإن المحللين الأكاديميين والحكوميين ووسائل الإعلام انزلقوا غالبًا في هذه المزالق نفسها. أي التركيز على قطاع علماني ضيق من المجتمع، على الرغم من قوته، كما أنهم ساووا بين العلمنة والتقدم من ناحية، والدين والتخلف والمحافظة من ناحية أخرى، معتقدين أن التحديث والتغريب متداخلان بالضرورة. وبتنجة لهذا فإن البدائل المتاحة للتطور السياسي والاجتماعي في المجتمعات المسلمة غالبًا ما كانت ترى في ثنائيات استقطابية، هي التي وصفت مؤخرًا بأنها صدام بين الحضارات: الشد والجذب ما بين التقليد والحداثة، وما

بين الماضى والمستقبل، وما بين المدرسة (الكليات الدينية أو المدارس الدينية) والجامعة، وما بين الحجاب والملابس والقيم الغربية.

وبُحدد نقد إدوارد سعيد العميق للاستشراق، على الرغم من تجاوزه، أحيانًا أوجه القصور والانحيازات في دراسات الماضي. وتزدهر اليوم أشكال جديدة من الاستشراق على أيدى أولئك الذين يساوون بين الإحداء أو الأصولية أو الحركات الإسلامية وبين الثوريين الراديكاليين وحدهم ويركزون على أقلية راديكالية ؛ بدلاً من الأغلبية الكاسحة من المسلمين الملتزمين بالإسبلام والذبن ينتمون إلى التيار الرئيسي المعتدل في المجتمع. وغالبًا ما يجنح الأكاديميون والحكومة ووسائل الإعلام إلى التركييز على الأزمات والحوادث الرئيسية؛ ومن ثم فإنهم يركزون على شريحة عنيفة راديكالية. ولأنهم فشلوا في رؤية الغابة من خلال أشجارها، فإنهم لم يدرسوا بشكل كاف الحركات السياسية المعتدلة ولا الحركات غير السياسية والمنظمات. هذا الاتجاه (والقصور) قد فرضته حقائق السبوق من جديد. إذ إن دور النشير، والصحف، والشيركات الاستشارية، ووسائل الإعلام قد ربطت نفسها بالعناوين الرئيسية، التي تؤكد كلها المخاوف من الإرهاب والتطرف وتفرض الأنماط الشائعة في غالب الأحيان. تأمل كيف أن أية إشارة إلى أية منظمة إسلامية أو ناشط إسلامي تتضمن صفات مثل «أصولي» و«راديكالي» و«متطرف».

وكثير ممن يوافقون على تراث ليبرالى علمانى أو تراث يهودى --مسيحى يرون أن أى إقحام للدين فى الشئون السياسية يمثل خطرًا محتملاً و«أصولية». وهذا المفهوم يزداد وضوحًا أو كثافة حينما ينحصر تركيزنا أو معرفتنا بالجماعات الدينية في حدود أولئك الذين يمثلون الأقلية الراديكالية. قارن بين تغطية جماعة التبليغ والدعوة والكتابات التي لاتحصى ولاتعد عن تنظيم الجهاد. فالجماعة الأولى (التبليغ) منظمة مسلمة للدعوة على اتساع العالم وغير سياسية وتضم ملايين في عضويتها، على حين أن الثانية (الجهاد) عبارة عن مجموعات راديكالية غالبًا ما تدور عضويتها في حدود المئات كما أن عنفها البادي، على الرغم من دراميته أحيانًا، يؤثر على حياة عدد قليل من البشر. وقارن بين عدد الدراسات الجادة وتقارير وسائل الإعلام عن الصوفية، ومنظمات الرعاية الاجتماعية الإسلامية، والجماعات والمنظمات الإسلامية المعتدلة مثل جماعة الإضلاح في الكويت، وحزب النهضة بتونس أو منظمة MBM في ماليزيا، وعدد تلك الدراسات والتقارير عن الحركات الإسلامية الراديكالية.

سياسات عدم التقدير:

لماذا لم يتم الاعتراف بنهضة الإسلام في كثير من البلاد ودلالاتها غالبًا سوى في الساعة الحادية عشرة؟ فعندما كان الإحياء ينمو في مصر وليبيا وباكستان ولبنان وماليزيا في أوائل سبعينيات القرن العشرين، لم يلاحظه أو يهتم به سوى أفراد قلائل. وطرح الدور المحتمل للإسلام في التطور السياسي الاجتماعي لم يجتذب سوى أقل من عشرة أشخاص في اجتماع سنوى لرابطة الدراسات الدولية. واليوم تحدد

كثير من الاجتماعات المهنية هذا العدد على المنصة وحدها. فما كان يوصف فى البداية بأنه ظاهرة وبائية صار يرفض الآن باعتباره موجة قد مضت. هذا الخط الفكرى استمر خلال الثمانينيات حينما تغاضينا عنه، ثم اكتشفنا أو أجبرنا على مواجهة الأحداث فى إيران، وباكستان ولبنان، والخليج، والآن فى تركيا وشمال إفريقيا. وقال كثيرون إنه كان يمكن أن يحدث فى إيران ولكنه لم يكن واردًا أبدًا فى إيران، أو فى يمكن أن يحدث فى إيران ولكنه لم يكن واردًا أبدًا فى إيران، أو فى الجزائر، أو «تركيا العلمانية» بصفة خاصة. وبينما كان يبدو أن الإسلام يتضا لم فى سياسات إحدى الدول أو فى منطقة ما، فإنه كان يصعد فى الجزائر، أو «تركيا العلمانية» بصفة خاصة. وبينما كان يبدو أن الإسلام يتضا لم فى سياسات إحدى الدول أو فى منطقة ما، فإنه كان يصعد فى الكثيرين إلى استنتاج أن هذه علامة على تجريد الخومينى من مصداقيته، وهى بالتالى ضربة قاضية للأصولية، ناسين أن هناك منبعًا مصداقيته، وهى بالتالى ضربة قاضية للأصولية، ناسين أن هناك منبعًا أصيلاً للإحياء الإسلامى. وبالنسبة البعض، كانت وفاة آية الله الخومينى تبدو نهاية التهديد الأصولى؛ على حين تطلع الآخرون بحثًا عن عدد من «الخومينى الجديد» و«إيران» جديدة.

وفى أغلب الأحوال، كانت الحركات الإسلامية تُضم سويًا، وتخرج الاستنتاجات التى تقوم على أساس الأنماط الشائعة والتوقعات المسبقة بدلاً من البحث التطبيقي، وترجع هذه المشكلة إلى عدد من العوامل العادية أكثر مما ترجع إلى سرية الأفراد والتنظيمات:

۱- ندرة الباحثين في دراسات الشرق الأوسط عموما والدراسات الإسلامية خصوصاً يعنى أن الكثيرين يحاولون أن يغطوا (في كتاباتهم

أو باعتبارهم معلقين في وسائل الإعلام) مساحات جغرافية شاسعة وموضوعات مختلفة مثل السياسة والقانون والتاريخ والمجتمع والبترول.

٢- ويما أن كثيرين من الخبراء جاءوا بانحياز أكاديمى علمانى، وكذلك بقدر قليل من التعليم عن الإسلام والبعد الإسلامى فى المجتمعات المسلمة، فإن هناك اتجاها أكبر نحو التعميم أو الخروج باستنتاجات استنباطية من الانحيازات والفروض المسبقة العلمانية. ويدخل فى مكونات هذه المشكلة الفهم الضحل للإسلام وحيوية التقاليد الدينية.

٣- كثير من الباحثين في الإسلام تدربوا على التعامل مع الماضي
 بدلا من الفترات الحديثة والمعاصرة.

٤- معظم الخبراء والمعلقين نالوا تعليمًا محدودًا وكان لهم اتصال حقيقى أقل وتجربة أقل مع الناشطين الإسلاميين والحركات الإسلامية.

ويتطلب تحليل الحركات الإسلامية والمنظمات الإسلامية الحديثة ما هو أكثر من التعميم أو الاعتماد على تقارير الصحف أو الوثائق التى تصدرها الحركات، والحوادث المعزولة، والتقارير الحكومية. فالملاحظة المباشرة، والتفاعل، والدراسة مسائل غاية في الدقة، لأن كثيرًا من الناشطين الإسلاميين يكتبون القليل نسبيًا؛ والكتابات التي يكتبونها غالبًا ما تكون مجرد مقالات إيديولوجية أو وثائق علاقات عامة. وما يكتبونه أو يقولونه يجب أن يوضع في سياق ما يفعلونه في الواقع. ويسبب المزج بين إمكانية الوصول المحدودة إلى المعلومات والميل إلى ويسبب المزج بين إمكانية الوصول المحدودة إلى المعلومات والميل إلى مطلوب (أي الحوادث البارزة) فإن اتساع وخصائص ونشاط الغالبية

المعتدلة من التنظيمات المعاصرة لم تلق الاهتمام أو يتم التهوين من شأنها في غالب الأحوال.

الاختلاف والتغير:

إن تجرية العقدين الأخيرين تنبهنا إلى الصاجة لأن نكون أكثر إدراكًا للتنوع الكامن وراء ما يظهر على أنه وحدة للإسلام، ولكي نقدر ونحلل بشكل أكثر كفاءة كلاً من الوحدة والتنوع في الإسلام وفي الشئون الإسلامية. ففي الماضي كانت وحدانية الإسلام (الله والنبي والقرأن) تتيح بروز حركات مختلفة وتفسيرات متنوعة: السنة، الشيعة، الضوارج، الوهابية، ومختلف مدارس الشريعة وأصول الدين والفقه والصوفية. واليوم، وعلى نحو مماثل، أفرخت السياقات المختلفة عددًا متنوعًا من الأمم والزعماء والتنظيمات ذات الاتجاه الإسلامي، واختلاف الحكومات - الملكية السعودية، ودولة القذافي الجماهيرية، والجمهورية التي يوجهها الملالي في إيران، ونظام ضياء الحق العسكري السابق، ثم حكومة نواز شريف الديموقراطية في باكستان [وبعدها الانقلاب العسكري الحاكم]. والنظام العسكري لجعفر النميري والآن عمر البشير في السودان وحكومة الطالبان في أفغانستان، وعلاقاتهم المختلفة مع الغرب، وكذلك الاختلاف بين الحركات الإسلامية - غالبًا ما تم التشويش عليه واستنصباله بسبب مصطلح «الأصولية الإسلامية» ذي النغمة الواحدة الحامعة. وخلف الإشارة العامة إلى بديل إسلامى وإلى المبادئ الإيديولوجية العامة هناك مستويات عديدة ومختلفة للخطاب عبر تشكيلة واسعة من الحكومات والمجتمعات والتنظيمات الإسلامية. وهناك من الاختلافات الكثيرة بقدر ما هناك من التشابهات العديدة فى التفسيرات التى يقدمها المسلمون حول طبيعة الدولة، والشريعة الإسلامية، ومكانة المرأة والأقليات. وبالمثل هناك فروق حادة فيما يتعلق بالمناهج (صندوق الانتخاب، مراكز الخدمة الاجتماعية، المواجهات العنيفة، والإرهاب) التى يمكن أن تستخدم لتحقيق وفرض نظام إسلامى أو نظام حكم إسلامى. ومن ثم فإنه يوجد اليوم، كما كان الحال فى الماضى، تنوع ثرى فى التخص هذا مثل حركة الطالبان الأفغانية. إذ شهدت أفغانستان بروز ما يبدو أنه ميليشيا غير منظمة مضت لكى توحد ٩٠ بالمائة من البلاد وبعلن عن قيام جمهورية أفغانستان الإسلام.

وعلى النقيض من الضوف من الإحياء الإسلامي، أو «الأصولية الإسلامية» في إيران والشرق الأوسط على مدى الثمانينيات، كان يُنظر إلى المجاهدين الأفغان على أنهم محاربون في سبيل الحرية كان جهادهم يتلقى مساعدات أساسية ومهمة من الولايات المتحدة والمملكة العربية السعودية وغيرهما من البلاد. ومع هذا فإن انتصار المجاهدين لم يجلب السلام. أما الهوية الإسلامية المشتركة التي استغلت في إلهام المجاهدين وتعبئتهم وتوحيدهم في جهادهم ضد الاتحاد السوفيتي، فقد

توارت الأن خجلاً أمام الاختلافات الأفغانية القديمة القبلية والعرقية والدينية (السنة والشيعة) والمنافسات المتولدة عنها. وبعد ما يقرب من ثمانية عشر عامًا من الحرب الأهلية، سادت بغتة حالة من الفوضى والخراب التى تبدو بلا نهاية.

وكما لو كانوا قد خرجوا من اللا مكان، ظهرت عصبة من طلاب المدارس (طالبان) في أواخر سنة ١٩٩٤م وفي غضون سنتين اجتاحوا البلاد. وإذ أدانوا كل ميليشيات المجاهدين المتصارعة، زعموا لأنفسهم حق الزعامة الأخلاقية باعتبارهم ممثلين لغالبية الأفغان الذين كانوا ضحايا الحرب الداخلية. وعلى الرغم من أن الصورة الأولية لهم صورتهم في صورة شباب الطلاب في المدارس ممن ليست لديهم خلفية عسكرية، فالحقيقة أنهم كانوا قوة من رجال الدين والطالبان (الطلاب). وكان رجال الدين يتألفون من الجنود المسرّحين بعد الحرب الأفغانية السوفيتية والذين عادوا إلى المدارس بعد رحيل السوفييت.

وعلى الرغم من التهليل الأولى لهم باعتبارهم المحررين الذين أمنوا المدن، ونشروا الأمان في الشوارع للمواطنين العاديين، وطهروا البلاد من الفساد والمحسوبية، فإن الشكل الصارم الذي اتخذوه للإسلام سرعان ما صار قضية. فالطالبان يخضعون لتفسير محافظ جدا (تطهري) للإسلام. إذ إن مذاهبهم شبيهة بالوهابية وقريبة من المؤسسة الدينية في المملكة العربية السعودية، والجماعة الإسلامية بباكستان، بل إنها أكثر تطرفًا. فقد منعوا النساء من الذهاب إلى المدارس وأماكن

العمل، كما طلبوا أن يطلق الرجال ذقونهم وأن ترتدى النساء الحجاب، وحرموا التليفزيون والموسيقى، وفرضوا عقوبات بدنية قاسية على المخالفين. وأدى عدم تسامحهم مع أية «مخالفة» لنمطهم الإسلامى إلى ذبح الكثيرين من أبناء الأقلية الشيعية الأفغانية، الذين يرون أنهم زنادقة، عندما اجتاح الطالبان المناطق الشيعية مثل مازدا الشريف.

وقد أدان كثير من الزعماء الدينيين المسلمين طالبان وسياستها «الإسلامية» باعتبارها ضلالاً. ووقد أدانت الحكومات المسلمة التى تختلف عن بعضها البعض مثل مصر وإيران، وكذلك الحكومات الغربية ومنظمات حقوق الإنسان العالمية، أدانت انتهاك طالبان لحقوق الإنسان. وعلى الرغم من سيطرتهم على معظم أنحاء أفغانستان بطول خريف سنة ١٩٩٨م، فإنه لا الولايات المتحدة ولا معظم دول العالم (اعترفت بحكومة طالبان أربع دول فقط) اعترفت بشرعيتهم.

ومثلما جعل المفهوم الرومانسى للتاريخ الإسلامى الباكر كثيرًا من المسلمين ينسون حيوية الماضى ودرجة التغير فيه، كان ثمة اتجاه علمانى غربى لوضع التغير الحديث فى مواجهة تقاليد جامدة أدى إلى حجب درجة الاختلاف والتغير فى الإسلام الحديث والمجتمعات المسلمة الحديثة. وغالبا ما نجد أن الباحثين العلمانيين وعلماء الفقه المسلمين أيضا لايقدرون أن العقائد والشرائع الدينية نتجت عن تفسير البشر الوحى وتطبيقهم أحكامه. والإسلام الجامد الرجعى يصير تهديدًا. ومن بواعث السخرية أن الباحثين غير المسلمين يتحدثون هم أنفسهم فى

بعض الأحيان مثل الملالي. فعنسدما يواجهون بتفسيرات جديدة أو تطبيقات جديدة للإسلام، فإنهم غالبًا ما ينتقدون مثل هذه الأفكار من منطلق العقيدة والممارسات التقليدية. فهم من ناحية يعتبرون الإسلام ثابتًا، وينظرون إلى المسلمين على أنهم لايمكن أن يقبلوا التغيير. ومن ناحية أخرى، فعندما يحدث التغير، يتم رفضه باعتباره خروجا على المذهب الصحيح، ومخادعًا، وانتهازية فاضحة، أو باعتباره عذرًا لاعتناق ما هو خارج عن الإسلام. وعلى أية حال، فإن كل ما نشهده هو عملية طبيعية لإعادة الفحص وإعادة التفسير والاختلاف والجدل، والتوتر والصراع، بواسطة الأفراد والجماعات وفيما بينهما، وهي مرحلة أخرى من مراحل تفسير التراث الإسلامي وتطويره. ويطرح الاجتهاد في تفسير المفاهيم الإسلامية التقليدية مثل الشوري، والإجماع أمثلة جيدة على هذا. فمن ناحية، يحب بعض الباحثين أن يبرزوا أن الإسلام مناقض للمفاهيم الغربية عن الديموقراطية، والحكومة البرلمانية، ناسين أن الشي نفسه يمكن أن يقال عن اليهودية التقليدية أو المسيحية التقليدية. ومن ناحية أخرى حينما يحاول المسلمون مواسة المفاهيم الإسلامية التقليدية مع الحاجات المعاصرة وإسباغ الشرعية على أشكال الحكم الديموقراطي، تحوم حولهم الشكوك بأن لديهم جدول أعمال سريًا، أو يوجه إليهم النقد بأنهم غير مخلصين للمعنى الأصلى لهذه المفاهيم أو المُثُل.

والتغير حقيقة فى الإسلام المعاصر وفى المجتمعات المسلمة، ويمكن أن نجده عند كل مستوى، وفى كل ركن، وبين الطبقات الاجتماعية. والمسألة ليست مسألة التغير وإنما هى مسألة مدى التغير واتجاهه. والسؤال الذى يواجه كثيرًا من المسلمين الأتقياء ومجتمعاتهم اليوم لايدور حول ما إذا كان يجب أن يكون هناك تغيير يدور حول ماهية أنواع التغيير الضرورية والمسموح بها. إن مرونة التراث الإسلامي لاتظهر فقط من خلال أولئك الذين يعتبرهم البعض مفكرين إسلاميين حديثين أو مصلحين. وإنما تتجلى أيضا بوضوح فى تعسير آية الله الخوميني لمذهب ولاية الفقيه وكذلك فى دستور جمهورية إيران الإسلامية الذي يقبل بشكل من أشكال الحكم الدستورى والبرلماني.

تحد أم تهديد ؟

هل هناك تهديد إسلامى؟ وإذا كان المعنى المقصود أنه يمكن أن يكون هناك تهديد غربى أو تهديد يهودى-- مسيحى، فالإجابة- نعم، فالإسلام، مثل اليهودية والمسيحية، قدم طريقًا للحياة وهداية حولت حياة الكثيرين. إلا أن بعض المسلمين، مثل بعض المسيحيين واليهود، قد استغلوا أيضا دينهم لتبرير العدوان والحرب، وكذلك الغزو والاضطهاد، في الماضى والحاضر لإضفاء الشرعية عليها. والإسلام السياسى، مثل اللجوء إلى أية ديانة أو إيديولوجية، يمكن أن تكون قوة إيجابية فعًالة

للتغيير ؛ ويمكن أيضًا أن تكون تهديدًا خطيرًا للمجتمعات المسلمة والغرب، والإيديولوجيات العلمانية (الديموقراطية، والاشتراكية، والشيوعية، والقومية العربية) برهنت بدرجة مماثلة على أنها عرضة للاستغلال والاستخدام الذكى من جانب الديماجوجيين، فالأفكار النبيلة مثل نشر إرادة الله ونشر الديموقراطية يمكن تشويشها واستغلالها لإضفاء الشرعية على الإمبريالية، والقهر، والظلم باسم الله أو باسم الدولة.

يمكن أيضا للإسلام أن يكون تحديًا أو تهديدًا لإعجاب المجتمعات الغربية بنفسها – روحيًا، واجتماعيًا، وسياسيًا. فهو في بعض أشكاله، تساؤل مباشر عن كل من التقاليد التي يبدو أن «نحن» نعتنقها العلمانية، والاستهلاكية، والفردية المطلقة، على الرغم من أن هذه قد تكون صورة كاريكاتورية عنا – والتزامنا بالقيم التي نقول إننا نتبناها: تقرير المصير، التعددية والتسامح وحرية التعبير. ومواجهة التحدي «بأن نتصرف بالطريقة التي تتكلم بها» ربما يكون أمرًا مزعجًا ولكنه في حد ذاته لس ظلمًا.

وبالمثل، يواجه الإسلام السياسى التحدى نفسه. فهو يواجه التحدى من خطابه ورسالته الخاصة بالنقد الذاتى: أن تحيا وفق المقاييس والمبادئ التى تتبناها وحسب مطالب الآخرين ؛ وأن تتحرك إلى ما وراء الشعارات صوب البرامج العملية ؛ وأن تدين أعمال الإرهاب التى ترتكبها الحكومات والحركات التى تعرف نفسها بأنها إسلامية. وأخيرًا

بحب على الناشطين الإسلاميين أن يتقبلوا المستولية وألا يكتفوا بالقاء اللوم على الغرب في إخفاقات المجتمعات الإسلامية. وهناك تحد يواجه الكثيرين، بشكل خاص، مؤداه أنهم لايجب أن يميلوا إلى «التكفير» في غمرة حماستهم لأسلمة الدولة والمجتمع، ففي العديد من المجتمعات المسلمة، بمثل المدافعون عن أسلمة (أو إعادة أسلمة) الدولة والمجتمع الى التورط أيضيًا في «التكفير»، حين يعلنون أن الأخرين (سبواء كانوا مسلمين أو غير مسلمين ممن لايتفقون معهم) كفار. وأي شكل من أشكال الخلاف بجعل المخالفين «أعداء الله»، وبذلك يتم تبرير الاضبطهاد والصرب. وقد تراوحت نتائج هذا التناول فيهما بين الإدانة العامة والهجمات الجسدية والاغتيالات. وكما حدث في مصر وفي المزائر، لم بكن المستحيون والأجانب فقط هم الذين تعرضوا للهجوم والاغتيال، ولكن المسلمين الآخرين أيضبًا (موظفي الحكومة، والمفكرين، والصحفيين، والنساء الشابات اللاتي لايرتدين الزي الإسلامي). وكانت هناك أشكال مماثلة من العنف والإرهاب باسم الإسكلام تواكب اتهام الدولة بالاستبداد، والقهر، والإرهاب.

وتسهم حقائق المجتمعات المسلمة اليوم فى خلق مناخ سوف تتزايد فيه تأثيرات الإسلام والتنظيمات الإسلامية على التطور السياسى الاجتماعى بدلا من أن تتلاشى فى معظم المجتمعات المسلمة. وتستمر كثير من الدول المسلمة فى الوجود فى مناخ أزمة يُجرب فيه كثير من مواطنيها فشل الدولة وفشل الأشكال العلمانية للقومية والاشتراكية

ويتحدثون عنها. ويستند رؤساء الدول والنخب الحاكمة أو الطبقات الحاكمة إلى شرعية مهزوزة متهافتة في وجه معارضة وعدم رضا متصاعدين، ويكون الناشطون الإسلاميون غالبا هم الناقدين الأكثر فعالية وتعبيرًا والمدى الذي يمكن أن يصل إليه فشل الحكومات في البلاد الإسلامية الخاضعة لسيطرتها في مواجهة الحاجات الاقتصادية الاجتماعية لمجتمعاتهم، وفساد الحكومات، والمشاركة السياسية المقيدة، والفشل في التضمين الفعال للإسلام مكونا في هويتهم الوطنية وإيديولوجيتهم القومية، أو ظهورها بمظهر التابع للغرب، هو الذي يسهم في جاذبية الإسلام باعتباره بديلا سياسيا.

وتنعكس القوة السياسية واستمرارية الحركات الإسلامية وأثرها الإيديولوجى فى عدة طرق مختلفة. إذ إنها فرضت التغييرات الحكومية، وعندما سُمح لها، خاضت الانتخابات بنجاح، وصار الحكام من المغرب إلى ماليزيا أكثر حساسية تجاه الإسلام وسعوا إلى احتواء الدين أو قهر المنظمات الإسلامية. واستخدم الكثيرون البلاغة الإسلامية والرموز الإسلامية وغالبا ما وسعوا مدى دعمهم للمؤسسات الإسلامية (المساجد والمدارس) وزادوا من البرامج الدينية في وسائل الإعلام، وأولوا مزيدا من الاهتمام للمناسبات الدينية العامة مثل صوم رمضان أو تقييد الكحوليات والقمار.

وعندما يتحرر المرشحون الإسلاميون والتنظيمات الاسلامية من القهر الحكومي فإنهم يعملون من داخل النظام السياسي، وقد شاركوا

فى الانتخابات بتونس وتركيا والأردن ومصر ولبنان والكويت واليمن وباكستان وإندونيسيا وماليزيا ؛ بل إن بعض الإسلاميين تولوا مناصب وزارية فى السودان وباكستان والكويت والأردن واليمن وماليزيا والمنظمات الإسلامية من بين أكثر قوى المعارضة تنظيما، وهى غالبا ما ترحب بتشكيل تحالفات أو تتعاون مع الأحزاب السياسية، والنقابات المهنية، والجمعيات التطوعية لكى تحرز نصيبها من الإصلاح السياسي والاقتصادى الاجتماعي. وتتنافس تنظيمات الطلاب الإسلامية بنجاح فى الانتخابات الطلابية فى الجامعات وتقود الإضرابات الطلابية والمظاهرات.

وتواجه الجماعات الإسلامية مشكلات وتحديات داخلية. وعلى الرغم من أنها غالبا ما كانت قادرة على أن تصدد وتعبئ المعارضة ضد عدو أو تهديد مشترك، فإذا ما نجحت تبدأ صراعات القوة الداخلية وسرعان ما تبرز المشكلات في تصديد وتطبيق نظام الحكم الإسلامي. وتتأثر السياسات الإسلامية، مثل السياسات العلمانية، بالتشرذم الذي ينشئ عن التفسيرات الإيديولوجية أو رؤى الإسلام، أو صراعات القوة الداخلية على الزعامة، وتأثيرات العائلة والروابط العرقية أو القبلية أو الإقليمية. بيد أنها محكومة بالمطالب النفعية والحلول الوسط في بيئة عالمية تقوم على الاعتماد المتبادل.

والتحدى الذى يواجه الناشطين الإسلاميين اليوم هو تحد في الأفراد، وفي الإيديولوجيا، وفي التعددية. لقد برهن الإسلام على كونه

صيحة حشد فعالة لتعبئة المعارضة ضد الحكومة كما حدث فى حالة شاه إيران، وذو الفقار على بوتو فى باكستان، وأفغانستان تحت الاحتلال السوفيتى، ومؤخرا فى تركيا والجزائر. وعلى أية حال، فإن الاختبار الحقيقى هو إقامة حكومة فعالة منتخبة وبرنامج التغيير الاقتصادى الاجتماعى. ويستمر التحدى قائما فى وجه التنظيمات الإسلامية لكى تتخطى الشعارات والوعود الغامضة إلى البرامج السياسية والاقتصادية والاجتماعية الصلبة. إذ إنها تحتاج إلى ردم الفجوة بين المعتقدات والمؤسسات الإسلامية التقليدية والحقائق السياسية الاجتماعية فى العالم المعاصر. والإخفاقات الاقتصادية فى العالم المعاصر. والإخفاقات الاقتصادية فى العالم المعاصر، والإخفاقات الاقتصادية فى العالم المعاصر، والإخفاقات الاقتصادية فى العالم المعاصر، والإخفاقات الاقتصادية الحكومات فى السودان وإيران(*) وفشلها بالتالى فى أن تنتج حكومة فى الوطن، هى التى دفعت البعض إلى الحديث عن فشل الإسلام السياسي (١٢٧).

وقد كان الإصلاح الديني، والفكرى والمعيشى يتعثر ومن ثم لم يكن مرشدًا وهاديا لمعظم الناشطين السياسيين والاجتماعيين الإسلاميين. وغالبا ما لم يتوافر للناشطين الإسلاميين السياسيين الوقت ولا الرغبة

^(*) الحقيقة أن كلام المؤلف في سنة ٢٠٠٠م ربما كان قائمًا على بعض «المظاهر» في هاتين الدولتين، ولكن الحديث بنبغي أن يتغير ونحن نتحدث عن الأحوال «والحقائق» سنة ٢٠٠٩م؛ فمشكلات السودان ليست ناتجة عن أن الحكومة «إسلامية» بقدر ما هي ناتجة عن الشكلات السياسية والعسكرية الخطيرة التي تم توريط السودان فيها من الجنوب إلى دارفور. ومن ناحية أخرى، يبدو الكلام عن إيران في غير محله، (المترجم)

فى القيام بإصلاح إسلامى يقدم الأساس الفكرى للتغيير السياسى والاقتصادى الاجتماعى. بل إنهم على عكس أسلافهم، لم يعودوا على هامش المجتمع ولكنهم غالبا ما وضعوا فى مواقع تجعلهم لاعبين رئيسيين فى العملية السياسية بل والوصول إلى السلطة. وفضلا عن ذلك فإن السلطة والشرعية الإسلامية لتقسيرهم الجديد للإسلام سوف يتطلب تأييد الجماهير الناقدة الزعماء الدينيين التقليديين.

وتواجه الحركات الإسلامية باطراد المطالب بإظهار قدرتها على حل المشكلات بفعالية، لا أن نكون مجرد ناقدين اجتماعيين، بحيث يمكنها تحويل الالتزام الإيديولوجي والشعارات إلى سياسات قوية راسخة وبرامج تستجيب للاهتمامات الوطنية والمحلية في مختلف السياقات السياسية الاجتماعية. وينبغي أن تقوم الحركات الإسلامية بهذا العمل بطريقة تعددية في مداها بالشكل الذي يضمن لها التأييد من دائرة عريضة ومتنوعة من المؤيدين. ويتضمن هؤلاء الزملاء الناشطين، والعلمانيين، والأقليات الدينية والعرقية فضلاً عن أغلبية قاعدية عريضة من المسلمين الذين، يرغبون في أن يكونوا مسلمين صالحين، ولايريدون في الوقت نفسه أن يروا استقرار مجتمعاتهم وحياتهم عرضة للاضطراب. ويواجه زعماء الحركات الإسلامية، شأنهم شأن حكام البلاد المسلمة، بشكل خاص تحديا في الاعتراف بأن الاستبداد والقهر، سواء كان إسلاميا أو علمانيا، يفشل في النهاية في الاستجابة لحاجات الوقت وطبيعته. وهم لم يقدموا الأساس الذي تقوم عليه الشرعية السياسية،

والمشاركة السياسية المتزايدة، والوحدة الوطنية. ومن ثم فإن الإسلاميين يواجهون التحدى لكى يبينوا أنهم يمكن أن يمارسوا النقد الذاتى أيضا. أنهم أيضا يمكنهم أن يقوموا بالنقد الذاتى وأن يدينوا تلك الحركات الإسلامية والحكومات الإسلامية التى تنخرط فى القهر والإرهاب باسم الإسلام.

والأمثلة على الاستبداد الذي يكتسب شرعيته باسم الإسلام كما هو الصال في إيران تحت الضوميني، وليبيا تحت حكم القذافي، وباكستان تحت حكم ضياء الحق، والسودان تحت حكم البشير، والطالبان في أفغانستان، وكذلك المتطرفين الناشطين في الجماعات الراديكالية في مصر، والضفة الغربية وغزة، وفي الجزائر، تؤكد المخاوف من «تهديد أصولى أو استيلاء الأصوليين على الحكم» كما أنهم يقوضون مصداقية أولئك الذين يسعون إلى السلطة باسم الإسلام، وتأثير الأسلمة على أوضاع النساء في كثير من البلاد، والهجمات التي يشنها الإسلاميون المتطرفون ضد الأقباط في مصر، والتفرقة ضد البهائيين في إبران وضد الأحمدية في باكستان، وفرض الشريعة الإسلامية على غير المسلمين في السودان وباكستان، كلها أمور تثير قلقا عميقا حول حقوق الأقليات في دولة ذات توجه إسلامي. وفي أعقاب الثورة الإيرانية، أدت سياسات حكومة السودان الحالية التي تستند إلى خلفية إسلامية إلى أن يذم الكثيرون مضاطر الاستبداد الإسلامي (أكثر من العلماني). والتمزق السياسي بين الشمال المسلم وغير المسلمين (مسيحيين ووثنيين)

فى الجنوب وفرض الشريعة الإسلامية على غير المسلمين، واضطهاد الكنائس المسيحية، كلها ليست سوى عدد من القضايا المستمرة. والتناقض الحاد بين الخطاب الإصلاحي الفصيح لحسن الترابي، زعيم الجبهة الإسلامية الوطنية، عندما كان خارج السلطة، والسياسات الفعلية لحكومة السودان التي تؤيدها الجبهة تميل إلى تقويض مصداقية الزعماء والحركات الإسلامية الأخرى (*). وهي تقدم أيضا مثالا أوليا لأولئك الذين يؤكدون على أن الزعماء الإسلاميين يقولون شيئا عندما يكونون خارج السلطة ويتصرفون بطريقة مختلفة تماما عندما يتولون مقاليدها، وتبقى أسئلة خطيرة حول ما إذا كانت الحركات الإسلامية، التي تصر على حقوقها الديموقراطية وحق تقرير المصير باعتبارها من حقوق الإنسان الأساسية، ستعطى هذه الحقوق نفسها لجميع المواطنين إذا ما تولت السلطة أم لا.

الإسلام وسياسة الولايات المتحدة الأمريكية :

كانت التسعينيات اختبارا لقدرة المحللين السياسيين وصانعى السياسة على التمييز بين الحركات الإسلامية التى تشكل تهديدا وبلك التى تمثل محاولات شرعية أصيلة للإصلاح وإعادة توجيه مجتمعاتها.

^(*) كان هذا قبل الطلاق السياسي بين نظام البشير الحاكم في السودان وحسن الترابي والذي انتهى بإبعاد الترابي من دوائر السلطة ثم اعتقاله فيما يشبه الانقلاب. (المترجم)

وبنفس القدر من الأهمية، فإنها تثير تساؤلات حول قدرة صانعى السياسة على التمييز بين أهداف السياسة الخارجية قصيرة المدى والمصالح بعيدة المدى، وبين الخوف من تهديد إسلامى مثل الكتلة الصماء وحقيقته التى تتسم بالتنوع والاختلاف. وعلى الرغم من أن الأغلبية الواسعة للمنظمات الإسلامية تسعى إلى العمل من داخل النظام، فإن التنظيمات المقاتلة الراديكالية التى تحبذ العنف وسيلة للاستيلاء على السلطة وتأسيس دولة إسلامية مستمرة فى الوجود. وهناك عدد من المنظمات الإسلامية تحمل أسماء مثل الجهاد، والجماعة الإسلامية، وحزب الله، و«الناجون من النار»، وجيش الله، وجبهة التحرير الإسلامية، وفيلق الانتقام التركى، مستمرة فى اللجوء إلى العنف والإرهاب.

وينبغى الاعتراف بأن الاستقرار بعيد المدى للحكومات والمجتمعات فى المنطقة وصورة الولايات المتحدة ومصداقيتها أمور سوف يتم اختبارها فى السنوات العشر القادمة من خلال (١) قدرة الحكام المسلمين على الاستجابة للأصوات الديموقراطية الداعية إلى التغيير بغرس ثقافة سياسية وقيم ومؤسسات ثقافية تطور قدرًا أكبر من المشاركة السياسية وتقوى المجتمع المدنى (٢) ومدى قدرة صانعى السياسة الغربيين على اتخاذ منظور مقارن يعترف ويستجيب بطرق مختلفة للأشكال المتعددة للإسلام السياسي.

لقد حكمت الثورة الإيرانية الكثير من سياسات الشرق الأوسط والمفاهيم الغربية عن العالم المسلم خلال الثمانينيات والتسعينيات. وقد

برهنت هذه السنوات العشر على أنها عقد من التحالفات والانحيازات الجديدة التى تحدّت فيها حركات إسلامية كثيرة مجتمعاتها وتحدت الغرب على حين استمرت أقلية راديكالية عنيفة فى تهديدها المباشر للدولة والمجتمع. والمذبحة التى جرت على السائحين فى الأقصر بمصر، وإلقاء القنابل وموت الموظفين الأمريكيين فى السعودية، والمجزرة التى نجمت عن تفجير السفارتين الأمريكيتين فى كينيا وتنزانيا، كلها كانت من عوامل التذكرة العبوس بالتهديد الذى يشكله المتطرفون وحربهم العالمية ضد الغرب وهاجمت صواريخ كروز الأمريكية القواعد التى يشتبه أن الإرهابيين يتدربون فيها، ومواقع يدعمها أسامة بن لادن، مما زاد فى توقع الصراع المستقبلى بين الإرهاب الدولى والغرب فى القرن الحادى والعشرين.

والإسلام المعاصر يشكل تحديا أكثر منه تهديدا. إذ إنه يتحدى الغرب أن يعرف وأن يفهم تنوع التجربة الإسلامية، كما أنه يتحدى الحكومات المسلمة أن تكون أكثر استجابة للمطالب الشعبية بالتحرر السياسى والمزيد من المشاركة الشعبية، وأن تتسامح بدلا من أن تقهر حركات المقاومة غير العنيفة، وأن تبنى مؤسسات ديموقراطية يعول عليها، على حين تحتوى التطرف والإرهاب العنيف.

ويزيد التأييد الأمريكي والأوربي للأنظمة القهرية من نزعة العداء للغرب ومن نزعة العداء لأمريكا، على نحو ما بينت الأحداث في حالة شاه إيران ولبنان، ومصر، والجزائر والضفة الغربية وغزة. إذ إن عاطفة قوية مشحونة بالعداء ضد الغرب، وضد الأمريكيين خاصة، موجودة بين الكشير من المعتدلين والراديكاليين على السواء، وبين العلمانيين والإسلاميين كذلك. وهي تبدو واضحة في الميل إلى اعتبار الولايات المتحدة الأمريكية معادية للإسلام وأنها منحازة انحيازا أعمى لإسرائيل، ولإلقاء اللوم على الغرب ونفوذه السياسي والاقتصادي والثقافي والاجتماعي، في الشرور التي حاقت بالمجتمعات المسلمة. وفي الوقت نفسه، فإن مساواة «الخومينية» «بالإسلام» و«الراديكالية العنيفة» بكتلة صماء «أصولية» ينتج عنها افتراض أن الحركات الإسلامية معادية الغرب بالطبيعة أو ببنائها الداخلي. وهذا يحول الانتباه عن أسباب نزعة العداء لأمريكا أو الراديكالية. فالحركات غالبا ما يكون دافعها هو الاعتراض على سياسات غربية بعينها وتصرفها غربية محددة وليس بدافع من العداء الصضاري، فالاختلافات بين المجتمعات المسلمة والمجتمعات الغربية (كما هي بين الدول الوطنية) يمكن شرحها بأفضل طريقة من خلال المصالح السياسية والاقتصادية الاجتماعية، والثقافية المتنافسية بدلا من شرحها في ضوء صدام الحضارات. فالوجود الأمريكي، والسبياسية الأمريكية، وليس الحقد والكراهية النوعية للأمريكيين، غالبا ما يكون هو القوة الدافعة وراء الأعمال التي تتم ضد الحكومة الأمريكية، والأعمال والمصالح العسكرية الأمريكية. ويمكن خدمة المسالح الأمريكية على أفضل وجه من خلال سياسات تسير على الخط الرفيع الفاصل بين التعاون الانتقائي الحذر مع الحلفاء في العالم المسلم وتوازنه بالاتصال بالسياسيين البدلاء وحركات المعارضة، والأهم من ذلك، انتهاج سياسة متسقة إزاء حقوق الإنسان، بما في ذلك حق المواطنين في تحديد مستقبلهم.

كان افتراض أن خلط الدين بالسياسة يؤدى بالضرورة إلى التعصب والتطرف عاملا رئيسيا في استنتاج أن الإسلام والديموقراطية لايمكن أن يتوافقا. والإخفاق في التفرقة بين الحركات الإسلامية - بين تك الحركات المعتدلة (أي غير العنيفة والمستعدة للمشاركة من داخل النظام) وبلك الحركات العنيفة والثورية - تبسيط مُخل وعقيم. فالحركات أو الأحزاب الإسلامية التي تشارك في النظام، وتشارك في النشاط الاجتماعي والسياسي، لاتهدد بالضرورة النظام السياسي، ولكنها يمكن أن تكون خطرًا في عيون الحكام المستبدين والنخب السياسية عندما يقدم الإسلاميون بديلا سياسيا جذابا. ولاتساوى حكومة الولايات المتحدة الأمريكية (وكذلك وسائل الإعلام) بين أفعال زعماء اليهود أو المسيحيين المتطرفين أو جماعاتهم المتطرفة وبين اليهودية والمسيحية. وسواء كان الأمر يتعلق بتفجير مراكز وعيادات الإجهاض، أو مذبحة جرت على المسلمين أثناء الصلاة في جامع مدينة الخليل بفلسطين، أو سياسة الصرب (المسيحيين) في الإبادة العرقية في البوسنة، نجد أن هناك خطًّا حادًا بفرِّق بن العقائد الدينية والمتطرفين الذين يستغلون الدين بلا سند من الشرعية لتبرير أفعالهم.

ولم تقم حكومة الولايات المتحدة الأمريكية بالمثل بإدانة، خلط الدين بالسياسة في جنوب إفريقيا وإسرائيل وبولندا وشرق أوربا أو أمريكا اللاتينية أو اعتباره، تهديدا بالضرورة. وغالبا ما يغيب التناول العادل المقارن في التمييز عندما يكون الحال متعلقا بالإسلام. إذ إن ربط كلينتون بين القذافي والإرهاب الليبي وبين الحركة الأصولية الإسلامية على امتداد العالم عندما أعلن عن قصف الولايات المتحدة لليبيا، أكد ما يراه الكثيرون تعاملا أمريكيا جامدا معاديا للإسلام في معاملة العالم المسلم. وخطاب كويل نائب الرئيس في حفل التخرج سنة ١٩٩٩ في الاكاديمية البحرية، الذي ربط فيه بين النازية والأصولية الإسلامية الراديكالية، قد كشف عن موقف مشابه يشي بالجهل،

ومنظور «خطر إسلامى» جامد غالبا ما يحرك الولايات المتحدة الأمريكية لتأييد الأنظمة القمعية فى العالم المسلم، ومن ثم تؤدى إلى تحقيق النبوءة بنفسها. فالحكومات التى تحبط عملية المشاركة بإلغاء الانتخابات أو بقمع الحركات الإسلامية الجماهيرية التى تبرهن على كفاعها فى الانتخابات، كما حدث فى تونس والجزائر ومصر وتركيا، تشجع أو تخاطر بتحويل الحركات المعتدلة إلى حركات راديكالية وظهور أشكال جديدة من التشدد والتطرف. وعلى أقل تقدير، فإنهم يثبتون الاعتقاد بأن الولايات المتحدة لها معيار مزدوج فى تطويرها وحمايتها الديمقواطية وحقوق الإنسان.

إن تاريخ تجارب العرب وغير العرب، ولاسيما الإخوان المسلمين في مصر والجماعة الإسلامية في باكستان، يحمل الكثير من المعلومات فيما يخص الربط بين قمع الدولة والراديكالية. إذ إن قمع جمال عبد الناصر الإخوان المسلمين، ودوامة عنف الدولة والعنف المضاد من جانب الإخوان المسلمين، قد أفرز أشد التفسيرات الإيديولوجية نضالية على يد سيد قطب وبروز جناح راديكالي داخل جماعة الإخوان المسلمين. كما أن قبهر الإخوان في الستينيات أدى بالكثيرين إلى استنتاج أنه تم استئصالهم تماما. والحقيقة أن تجربة السجن والقهر أدت بعد أكثر من عشر سنوات إلى تكوين جماعات منشقة متطرفة عنيفة مثل التكفير والهجرة وجماعة الجهاد، وإلى اغتيال أنور السادات، والفصائل التي أفرخوها اليوم.

وعلى العكس، فإن الحركات الإسلامية مثل الجماعة الإسلامية فى باكستان (أو حركة الشباب الإندونيسى و ABIM فى ماليزيا) استطاعت أن تعمل من داخل النظام. وصار الجماعة الإسلامية تأثير سياسى، وشاركت فى الانتخابات، ولم تلجأ إلى العنف أبدا، كما أنها لم تشكل تهديدا توريا على الإطلاق. إذ إن نظاما سياسيًا أكثر انفتاحا فى باكستان، كما فى ماليزيا، قد ساعد أحزاب المعارضة، بما فيها عدد من الأحزاب والمنظمات الإسلامية، على أن تعمل من داخل النظام السياسى. وعلى الرغم من أن الجماعة الإسلامية، مثل غيرها من التنظيمات الإسلامية والزعماء الإسلاميين فى باكستان وماليزيا،

شاركت عموما من داخل النظام، فإن التعددية السياسية حالت بينها وبين احتكار دور المعارضة السياسية أو الدينية. فقد تم إدخالها فى الحكومة كما عملت فى المعارضة، ولكنها لم تكن أبدا قادرة على التحكم فى السياسة الانتخابية. وفى الوقت نفسه، فإن تجربتها كحزب سياسى قد أجبرتها على أن تصير أكثر مرونة ونفعية، وهى سياسة أثبتت أنها مفيدة ولكنها أيضا تقسيمية من الناحية التنظيمية.

وتقدم الجزائر مثالا عصريا على قهر الدولة وما ينتج عنه من استقطاب وراديكالية في المجتمع. إذ إن تجربة عنف النظام، والسجن، والتعذيب ساقت الكثيرين إلى الانسحاب من المشاركة في العملية السياسية، مقتنعين بأن القوة أو العنف هي الملاذ الوحيد في مواجهة نظام قمعي. وفي مصر، رد محمد الهضيبي، زعيم الإخوان المسلمين، على حكومة مبارك عندما شوشت على التفرقة بين الجماعة الإسلامية الراديكالية وعاملت الإخوان المسلمين بخشونة، محذرا من أنه «إذا كان مؤيدونا يعتقدون أننا لانتقدم في قضايانا، وإذا نالهم الإحباط من هذه النكسات، فإن بعضهم قد يتحول إلى التشدد» (١٨٠٨). وردد فهمي هويدي صدى هذه الرسالة، وهو صحفي مصرى بارز ذو توجه إسلامي (ولكنه ليس عضوا في جماعة الإخوان المسلمين)، عندما حذر من أن هجمة الحكومة ضد قيادة الإخوان سوف تقود الجيل الأصغر إلى العمل الراديكالي في مواجهة الظلم الاجتماعي (١٨٠٩). إذ إن جماعات متطرفة جديدة سيتم تفريخها عندما تثور دوامة من عنف الدولة والعنف المضاد

من جانب الإسلاميين الراديكاليين الستقطب المجتمع وتمزقه. والمواطنون مجبرون على الاختيار بين الحكومات التى يتزايد استبدادها و"تهديد أصولى راديكالى" على حين تختفى أرض الوسط فى عالم يكون فيه المرام «معنا أو ضدنا». ولم تعد الحكومات (كما هو الحال فى الجزائر وتونس ومصر وتركيا) تميز بين الجراحة الجذرية لمواجهة أو استئصال الثوريين أصحاب العنف وبين المواعمة مع المعارضة غير العنيفة، وإنما تضع الكل سويا فى حزمة واحدة، بزعم أن هناك تهديدا أصوليا ذا قاعدة عريضة. والنتيجة، كما هو الحال فى الجزائر، يمكن أن تكون معركة بين دولة متشددة مستبدة ومعارضة إسلامية متشددة وعنيفة بالقدر نفسه يصير فيها أغلبية مواطنى الدولة هم الضحايا. والقمع العشوائى الذى مارسته الحكومة الجزائرية ضد الإسلاميين قد نافسته الميليشيات الإسلامية المتشددة، مثل الجماعة الإسلامية المسلحة بأفعالها العنيفة ضد المفكرين والصحفيين والنساء اللاتى لاتلتزمن بالمقاييس الإسلامية التى صاغوها بأنفسهم.

ويتم تفسير صمت الولايات المتحدة والغرب الرسمى ودعمها الاقتصادى والسياسى والعسكرى لمثل هذه الأنظمة باعتباره تأمرًا وعلامة على المعيار المزدوج للغرب فى تطبيق الديموقراطية. فالأنظمة القمعية وانتهاك حقوق الإنسان، مع سياسة غربية راضخة تجاه مثل هذه الأفعال، يمكن أن تخلق ظروفا تؤدى إلى المواجهة السياسية والعنف. إذ إنها تساعد الحكومات فى العالم المسلم وبعض صانعى

السياسة الغربيين لكى يدعموا بشكل ظاهرى حججهم ونبوعهم المسبقة بأن الحركات الإسلامية عنيفة بتركيبها وضد الاعتدال وتمثل تهديدا للاستقرار الوطنى والإقليمى،

وعلى العكس مما نصح به البعض، فإنه لاينبغى على الولايات المتحدة، مبدئيا، أن تعترض على تطبيق الشريعة الإسلامية أو دخول النشطاء الإسلاميين في الحكومة (١٢٠). ويجب تقييم السياسيين الإسلاميين والجماعات الإسلامية بنفس المعايير التي تطبق على غيرهم من الزعماء المحتملين أو الأحزاب المعارضة. وعلى الرغم من أن بعضهم رافضون، فإن الكثيرين من الزعماء أو الحكومات ذات التوجه الإسلامي سوف يكونون ناقدين وانتقائيين في علاقاتهم مع الولايات المتحدة. وعلى أية حال، فإنهم عموما سوف يعملون على قاعدة من المصالح الوطنية وسوف يظهرون قدرًا من المرونة تعكس قبولهم لحقائق المالم الذي يعيش على الاعتماد المتبادل. ويجب على الولايات المتحدة الأمريكية أن تكون مستعدة لأن تُظهر بالقول والفعل إيمانها بأن حق تقرير المصير والحكومة المنتخبة يتضمن قبول دولة إسلامية التوجه ومجتمعا إسلاميا طالما أنه يعكس الإرادة الشعبية ولايهدد مصالح ومجتمعا إسلاميا طالما أنه يعكس الإرادة الشعبية ولايهدد مصالح

وبينما تتنافس البلاد المسلمة مثل تركيا وإيران وباكستان والعربية السعودية من أجل النفوذ الثقافي والسياسي في الدول البازغة في جمهوريات وسط أسيا المسلمة، فإن الغرب عموما، والولايات المتحدة

بشكل خاص، سوف يكون بحاجة إلى موازنة استعداده العلمانى وبالتالى تفضيله الواضح والظاهر لتطوير «الإسلام العلمانى» فى تركيا، وهى صورة علمانية كشفت تهافتها الانتخابات البلدية والبرلمانية، التى فاز فيها حزب الرفاه الإسلامي وبرز قوة سياسية رئيسية. ففى الانتخابات البلدية اكتسح الإسلاميون الانتخابات البلدية المحلية وعينوا الانتخابات البلدية المحلية وعينوا العُمد فى إستنبول وأنقرة عاصمة دولة أتاتورك العلمانية. ومن ثم تولى نجم الدين أربكان منصب رئيس وزراء تركيا سنة ١٩٩٦م، وكانت استجابة أوروبا والولايات المتحدة لاستقالته تحت تأثير نقوذ المؤسسة العسكرية التركية، والتي تلاها حل حزب الرفاه، قد أدت إلى جعل المتحدة وحلفاءها الأوربيين قد يرغبون فى تقوية الحكومة التركية، فإنهم المتحدة وحلفاءها الأوربيين قد يرغبون فى تقوية الحكومة التركية، فإنهم لايس تطيعون أن يظهروا بمظهر من يطور «نوعا» مخصوصا من الإسلام، وهى حركة يمكن أن تؤدى إلى وصم النموذج العلمانى التركى».

وينبغى على الولايات المتحدة أن تتجنب الظهور بمظهر من يتدخل في برامج الأسلمة التي بدأتها الدولة، أو من يعارض نشاطات المنظمات الإسلامية التي لا تشكل تهديدا لها.

ويجب تنفيذ السياسة الأمريكية، باختصار، فى السياق الذى يتم فيه الاعتراف بالفروق الإيديولوجية بين الغرب والإسلام، وبقدر الإمكان، قبول هذا الاختلاف أو التسامح إزاءه على الأقل. لقد لاحظ أمير ويلز فى

خطاب رئيسي عن «الاسلام والغرب» أن «الغالبية العظمي من المسلمين، على الرغم من تقواهم وتدينهم الشخصي، معتداون في سياستهم.. وهو ما يربط عالمنا سبويا بروابط أقبوي كشيرًا من العبوامل التي تفريُّق بيننا «(١٣١) وقدم كبار موظفى الخارجية الأمريكية مثل إبوارد چيريچيان، مساعد وزير الخارجية لشئون الشرق الأدنى أثناء رئاسة بوش الأب، وروبرت هـ. بليترو مساعد وزير الخارجية لشئون الشرق الأدنى أثناء رئاسة كلينتون إسهامات مهمة. إذ أكد جبرجيان على أن الولامات المتحدة لاتعتبر الإسلام أو الحركات الإسلامية عدوا لها. بل إنها تعترف بحق المنظمات في المشاركة في العملية السياسية، بشرط ألا تستغل الانتخابات الديموقراطية للاستيلاء على السلطة، بمعنى أنها تأتى إلى السلطة مندف وعنة بالإيمان يميندا «رجل واحد، صنوت واحد، زمن واحد «(۱۲۲) أما رويرت بالليترو فقد لاحظ أن «صورة الإسلام في ذهن قارئ الصحف العادي هي في الغالب صورة عن حركة ثابتة معادية للغرب ومستعدة لاستخدام العنف والإرهاب للوصول إلى غاياتها» وعلى العكس، لاحظ أن هناك عددا كسرا من الحماعات المسلمة الشرعية المسئولة ذات الأهداف السياسية. وعلى أية حال هناك أيضا إسلاميون قِعملون خارج القانون... {وأولئك} الذين يتبنون العنف لتحقيق أهدافهم يسمون بحق المتطرفين، والمتطرفون في الشيرق الأوسط، كما في أي مكان أخر، يمكن أن يكونوا علمانيين أو دىندين»(١٣٣)، وقد اعترف بالليترو بأن بعض الجماعات الإسلامية تشارك من داخل النظام في

بلادها على حين يستخدم البعض الآخر العنف ضد الحكومات القائمة وضد مواطنيهم. ولاحظ مثل سلفه إدوارد چريچيان أن «الشكوك تساورنا حول أولئك الذين سوف يستخدمون العملية الديموقراطية للوصول إلى السلطة فقط لتدمير العملية لكى يمسكوا بزمام السلطة والسيطرة السياسية (١٣٤).

وتعكس سياسة الولايات المتحدة تجاه الجزائر الخيارات الصعبة والتناقض الذي يقع فيه صانعو السياسة. وقد تعرض تصريح جريجيان عن سياسته بعد وقت قصير عندما تدخل العسكريون الجزائريون، وتم إلغاء الانتخابات، وقمع جبهة الإنقاذ الإسلامية. وبقيت الولايات المتحدة الأمريكية، مثل معظم الحكومات الغربية، غارقة في الصمت. وإذ كان صننًا ع السياسة الأمريكيون طوال سنوات حكم ريجان وبوش مهمومين أساسًا بتصدير إيران الثورة، فإنهم لم يكونوا يتوقعون، ومن ثم لم يكونوا جاهزين، لمواجهة احتمال قيام حكومة إسلامية منتخبة. ومع هذا، فسمع مسرور الوقت تدهور الموقف في الجسرائر، وطورت إدارة كلينتسون سياسة أكثر اتساقا بشكل ظاهر، وفي تقريره الذي بحمل عنوان «الإسلام وسياسة الولايات المتحدة » أصرَّ بلليترو على أن الولامات المتحدة الأمريكية ملتزمة بتطوير مؤسسات ديموقراطية وواصل ملاحظته بأن «أراعنا عن الجزائر، التي هي في معمعة بعث إسلامي، تقدم مثالا حيا على سياستنا وممارستنا. إذ إن حكومة الولايات المتحدة اعتقدت لزمن طويل وأكدت مرارًا الزعماء الجزائريين في أعلى مستوى أن هناك حاجة ماسة لحوار سياسى حقيقى... وإلى رسم مسار جديد وديموقراطى الجزائر. ونحن نتفق مع الأحزاب الجزائرية الكبرى التى تصر على أن هذه العملية يجب أن تشتمل على مشاركة سياسية أوسع بحيث تضم كل القوى السياسية فى البلاد، بما فى ذلك الزعماء الإسلاميين الذين يرفضون الإرهاب»(١٢٥). ومن سوء الحظ أن هذا التعاطف غير موجود فى سياسة الولايات المتحدة الأمريكية تجاه تونس. إذ إن حكومة تونس استخدمت القمع لتحجيم حزب النهضة، وعلى نحو ما شهد بلليترو فى شهادته أمام الكونجرس «إن الرئيس بن على قد أعيد انتخابه لمدة أخرى لمدة خمس سنوات، وحصل على ٩٩, ٩٩ بالمائة من الأصوات فيما اعتبره الكثيرون نتيجة حددها الرئيس سلفًا. وقد كتب المراقبون السياسيون فى الموقع عن حوادث من النشاطات كتب المراقبون السياسيون فى الموقع عن حوادث من النشاطات حبس اثنين من مرشحى الرئاسة الفترة من الوقت ثم أطلق سراحهما فيما بعد»(٢٦١).

كلينتون والإسلام والحرب ضد الإرهاب العالمى:

فى ٧ أغسطس سنة ١٩٩٨ تم تفجير سفارتى الولايات المتحدة فى كينيا وتنزانيا، مما أدى إلى قتل ٢٦٣ شخصا وجرح أكثر من خمسة الاف، وهو ما أعاد صورة الإرهاب العالمي إلى الأذهان من جديد، ومرة

أخرى شهد المجتمع الدولى الهامش المتطرف من الإسلام السياسى. وكان العنوان الرئيسى في «واشنطن بوست» «شبكة إسلامية عالمية : متعهد الإرهاب يوحد الجماعات ماليا وسياسيا »(١٢٧).

وفى ٢٧ أغسطس هاجمت الولايات المتحدة الأمريكية ما زعمت أنه مواقع لتدريب ميليشيات الإرهاب تابعة لأسامة بن لادن فى السودان وأفغانستان ردا على تهديد الإرهاب العالمى ولتسديد ضربة وقائية ضد قواعده. وكانت استجابة الولايات المتحدة بمثابة علامة على بداية مرحلة جديدة فى الحرب ضد الإرهاب ركزت أنذاك على الإرهابيين الذين لايتبعون دولة ما، وركزت بشكل خاص على فرد بعينه متهم بدعم شبكة من المنظمات الإرهابية.

لقد لعبت الميليشيات دورا مهما في سياسات المسلمين في كثير من البلاد. وعلى الرغم من أن بعضها مرتبط بمنظمات تسعى إلى إسقاط الحكومات عن طريق العنف، فإن البعض الآخر مرتبط بمنظمات تعمل من داخل مجتمعاتها. فالجامعة الإسلامية المسلحة في الجزائر، والجماعة الإسلامية وجماعة الجهاد الإسلامي في مصر أمثلة واضحة على الثوريين الذين يتبنون العنف. أما حزب الله في لبنان وحركة حماس في فلسطين اليوم فإنها تعمل داخل المجتمع كما تشتبك في النضال المسلح. فالطالبان ميليشيا شقت طريقها إلى حكم أفغانستان بالحرب. إن تكوين هذه المنظمات ووجودها وتاريخها، يعكس مدى تعقيدها والقضايا التي يثيرها وجود هذه المنظمات وسجول مسيرتها. وإذا كان البعض سوف

يرفضها ببساطة، وبلا تبصر، أو حتى بلا عقل، باعتبارها منظمات معادية لأمريكا، أو مشتبكة فى حرب ضد الغرب، فإن الحقيقة أشد تعقيدا من هذا بكثير. إذ إن أصولها، وإيديولوجيتها، وتطورها، وأساليبها، وجدول أعمالها، على الرغم من إسباغ الشرعية الدينية عليها، هى فى الغالب نتاج لعوامل سياسية واقتصادية وكذلك لرؤية دينية إيديولوجية. ومثلما كان حزب الله استجابة لغزو إسرائيل لبنان، مستلهما إيران الثورية بقيادة الخومينى ومؤيدا منها، فإن الطالبان فى أفغانستان كانوا نتاجا لحركة المجاهدين المقاومة للغزو السوفيتى والمؤيدة من الولايات المتحدة، والفوضى والحرب فيما بين القبائل التى أعقبت ذلك. أما حركة حماس فكانت استجابة مباشرة للانتفاضة الفلسطينية ضد الاحتلال الإسرائيلي.

وفيما يعتبر أوضح تصريح رئاسى عن الإسلام والإرهاب، خرج الرئيس كلينتون وهو يعلن عن الضربات الجوية، عن مساره ليميز بين الإسلام والإرهاب، بين عقيدة المسلمين والتشويش الذي يسببه أولئك النين يرتكبون أعمال الإرهاب باسم الإسلام. وعلى أية حال، فإن النقطة الحرجة ستكون هي العلاقة بين تصريح سياسي والأعمال المحددة التي تقوم بها الولايات المتحدة. وعلى الرغم من أن منظمات مسلمة أمريكية كثيرة وغيرها استحسنت تمييز كلينتون بين الإسلام والإرهاب، فإنها أيضا عبرت عن اهتمامهم بأن لايكون هذا إطاراً لدعوة لايمكن تبريرها بالقانون الدولي للقيام بضربات وقائية داخل حدود الدول ذات السيادة.

وكان الاهتمام مستمرا بقصف مصنع أدوية الشفاء فى الخرطوم بالسودان. وزعمت حكومة الولايات المتحدة الأمريكية أن لديها دليلا قويا على أن هذا المصنع ينتج أسلحة كيمائية؛ واحتج السودانيون بأن المصنع ينتج ٩٠ بالمائة من الأدوية التى يحتاجها السودان بشدة. وفى أعقاب ذلك دعا السودان الأمم المتحدة إلى أن ترسل فريق تفتيش. أما الدبلوماسيون والصحفيون الغربون فى الخرطوم والذين فتشوا الموقع فلم يستطيعوا العثور على أى دليل حقيقى على أن المصنع كان ينتج أية كيماويات خطرة، وسرعان ما اعترف المتحدث باسم الولايات المتحدة بأنهم بنوا استنتاجهم على أساس من تقرير غير كاف من أجهزة المخابرات.

وكما رأينا، شهدت السياسات الإسلامية في التسعينيات سلسلة من الهجمات والتفجيرات وحوادث الاغتيال في الداخل وعلى المستوى العالمي. فالسائحون في الأقصر بمصر، وآلاف الاشخاص في الجزائر تم ذبحهم، كما هوجمت القوات العسكرية الأمريكية في الرياض والظهران بالمملكة العربية السعودية، فضلا عن تفجير السفارتين الأمريكتين في كينيا وتنزانيا ومثل هذه الأفعال، بالنسبة لكثيرين من موظفي حكومة الولايات المتحدة الأمريكية، كانت تجسيدا لحرب إرهاب عالمية يشنها المناضلون الإسلاميون، خاصة ضد الولايات المتحدة الأمريكية ومصالحها، وصار الرمز الرئيسي لتلك الحرب هو أسامة بن لادن. وهو مليونير سعودي ساد الاعتقاد زمنا طويلا بأنه «الأب الروحي»

للإرهاب العالمي، وهو رجل وصمه الكثيرون بأنه «مقاول الإرهاب» بسبب دعمه الجماعات والميليشيات الراديكالية (١٢٨). وهو بالنسبة للبعض يمثل مجاهدا حقيقيا، محاربا في سبيل الحرية؛ وبالنسبة للبعض الآخر يشكل خطرا يدعم شبكة من الإرهابيين العالميين. وأسامة بن لادن، مثل حماس وحزب الله، له معجبون كما أن له من يدينونه، إذ إن الوجوه الكثيرة لقادة الميليشيات والميليشيات نفسها تكشف عن الأسباب وعن الأدلة التي تؤيد صورتها وهويتها ووجودها على السواء.

وأسامة بن لادن الذي يبدو مؤمنا ذا تعليم جيد، هو ابن ثرى لعائلة ثرية كان قد رحل لمحاربة السوڤييت في أفغانستان، في نضال جعله حليفا في قضية تؤيدها الولايات المتحدة الأمريكية، والمملكة العربية السعودية، وباكستان، وغيرهم كُثرُ. وسرعان ما صار نقطة محورية بالنسبة لكثيرين من «الأفغان العرب» أولئك الذين جاءا أيضا من العالم العربي للمشاركة في الجهاد. وبعد الحرب عاد إلى المملكة العربية السعودية. وعلى أية حال، فإن اعتراضاته القوية على حرب الخليج السعودية. وعلى الوجود العسكرى الأمريكي في العربية السعودية جعله يصطدم بحكومته. فقد وجه انتقادات مريرة إلى آل سعود لسماحهم بالوجود العسكري لقوات أجنبية غير مسلمة في وطن أهم موقعين بالوجود العسكري لقوات أجنبية غير مسلمة في وطن أهم موقعين مقدسين، وصار أكثر نشاطا في القضايا الإسلامية في العالم الإسلامي كله. وفي سنة ١٩٩٦ طلب السودان منه أن يرحل است جابة التهم الأمريكية بأن أسامة بن لادن يستخدم السودان قاعدة في أعماله الإرهابية العالمية، وحينئذ عاد إلى أفغانستان.

ويعتبر أسامة بن لادن في نظر الولايات المتحدة مؤسسا رئيسيا لجماعات الإرهاب. ويحوم حوله الشك بأنه مول الجماعات التي تورطت في تفجير مركز التجارة العالمي، والقتال الناري الذي جرى في الصومال سنة ١٩٩٢ وخلف ثمانية عشر قتيلا من الأمريكيين، وحوادث التفجيرات في الرياض سنة ١٩٩٥ وأبراج الخُبر في الظهران سنة ١٩٩٦ (وقد أنكر هو كليهما)، وقتل ثمانية وخمسين سائحا في الأقصر بمصر سنة ١٩٩٧، فضلا عن التفجيرات في تنزانيا وكينيا. وقد اعترف بمشاركته في الهجمات بالصومال، وعبر عن إعجابه (على الرغم من إنكاره التورط)فقد أسماهم «أبطالا» بالتفجيرات في الرياض والظهران، وهدد بشن هجمات ضد الأمريكيين الذين يبقون على التراب السعودي، ووعد بالرد عالميا على هجمات صواريخ كروز (٢٠٩١). وفي فبراير ١٩٩٨ أعلن تكوين تحالف عالى بين جماعات المتطرفين، هو الجبهة الإسلامية للجهاد ضد اليهود والصليبيين.

كانت رسالة أسامة بن لادن وقضاياه تتناغم مع مشاعر الكثيرين في العالم العربي والعالم الإسلامي. وفي انتقاد حاد لسياسة الولايات المتحدة الأمريكية الخارجية تجاه العالم الإسلامي، أدان دعمها «المنحاز» لإسرائيل، التي يؤمن أنها المسئولة عن فشل عملية السلام، ورفضها إدانة قصف إسرائيل المدنيين في قانا، بلبنان سنة ١٩٩١، وإصرار الولايات المتحدة الأمريكية على استمرار فرض العقوبات على العراق،

التى نتج عنها وفاة مئات الألوف من المدنيين، ولاسيما الأطفال^(*). كما أنه يرفض بدرجة مساوية «الحملات الصليبية» الجديدة في الخليج ولاسيما الوجود الأمريكي (عسكريا واقتصاديا) المكثف وتورط المملكة العربية السعودية. وأضاف إلى هذا قضايا جماهيرية أخرى مثل البوسنة وكوسوفو والشيشان وكشمير.

والتركيز على أسامة بن لادن يحمل مخاطر الإحاطة بمصدر واحد من مصادر الإرهاب إلى درجة مركزية، والتشويش على تعدد المصادر العالمية (إرهاب دولة، وإرهاب لاترعاه الدولة، إسلامى وغير إسلامى) للإرهاب والمبالغة في أهمية شخص واحد أيضا. وهذا التركيز يحمل أيضا خطر تحويل دفاع أمريكا الثابت عن الديموقراطية والحملة الصليبية ضد الإرهاب العالمي إلى حادثة يمكن أن تحول أسامة بن لادن من عقل يخطط للإرهاب إلى بطل معبود في أجزاء كثيرة من العالم المسلم. إذ إن أعضاء المجتمع الدولى، بمن فيهم الدبلوماسيون الأوروبيون ورجال الأعمال ممن لهم اتصال مباشر مع حادثة مصنع الشفاء (الذي قصفته أمريكا في السودان)، أنكروا مزاعم الولايات المتحدة. واعترف أعضاء في إدارة كلينتون بأنه لم يكن هناك دليل يربط مباشرة بين

^(*) كتب إسبوريتو هذا الكلام قبل الغزو الأمريكي الدموى للعراق وما نتج عنه من تخريب مريع للعراق، والوحشية التي نتج عنها عمليات قتل جماعية للمدنيين، وفوضى المرزقة العاملين تحت رعاية الولايات المتحدة في العراق الذي تنزف دماؤه حتى اليوم. (المترجم)

أسامة بن لادن ومصنع الشفاء في الخرطوم، أو أنه يصنع شيئا سوى الأدوية (بدلا من كونه «مصنعا سريا للأسلحة الكيميائية» كما كانت التهمة أساسا). وإذا ما أخذنا في اعتبارنا اهتمام أسامة بن لادن بالقضايا الجماهيرية، فإن الحاجة إلى تقديم أدلة قوية على العلاقة بين أسامة بن لادن وأعمال الإرهاب تصبح أكثر من ضرورية. وعلى الرغم من أن مثل هذه الأدلة لن تجرده من اعتباره بالضرورة في عيون رفاقه المتطرفين، فإنها سوف تدمر مصداقيته بشكل أوسع في العالم الإسلامي، كما أنها توفر الأرضية لسياسة أكثر عدوانية للقبض عليه أو لتدمير شبكته ومعسكرات التدريب التابعة له. وبدونها تضع الولايات للتحدة الأمريكية نفسها في وضع صعب يجعلها تشن ضربات وقائية وبنتهك القانون الدولي وحدود السيادة الوطنية. وقد تم القيام بالعمل دونما تنسيق مع المجتمع الدولي، لا الأمم المتحدة ولا حلفائها الأوربيين. وبدون أن تقدم الولايات المتحدة الدليل لتبرير أعمالها، تصبح عرضة وبدون أن تقدم الولايات المتحدة الدليل لتبرير أعمالها، تصبح عرضة أو أنها تتصرف كدولة متوحشة.

العنف والثورة والإرهاب قضايا صعبة ومثيرة للجدل بشكل خاص. فعلى الرغم من أن أسامة بن لادن والذين معه، أو الذين عبر عن إعجابه بهم، يمثل صورة واضحة لأعمال العنف والإرهاب، فإن كثيرين آخرين ليسوا كذلك. إذ إن التمييز بين الاستخدام المشروع وغير المشروع للقوة، بين المعتدلين والمتطرفين، بين الحركات الجماهيرية والإرهابيين، أمر صعب فهناك أناس قلائل، أيا كان سجلهم الفعلى، يصورون أنفسهم في

صورة من يمارسون القهر والاستغلال. وهم يحفظون هذه الأحكام للأخرين. ويعتبر الكثيرون من المسيحيين واليهود أن تراثهم ملتزم بالسلام والعدالة الاجتماعية ولكنهم يتسرعون في الاعتقاد بأن تراثا آخر وشعوبا أخرى (مثل الإسلام والمسلمين) أكثر عسكرية. فحروبنا دفاعية وليست عدوانية، فهي «حروب عادلة» ضد المعتدين. أما «حروبهم» فتسير على نهج تراث الحرب المقدسة. واستخدام العنف، والتمييز بين المعتدلين والمتطرفين، بين العدوان والدفاع عن النفس، وبين المقاومة والإرهاب غالبا ما يعتمد على المكان الذي يقف فيه المرء. والخط الفاصل بين حركات التحرير الوطني والمنظمات الإرهابية غالبا ما يتلون بلون موقع الإنسان الذي يحقق له ميزة سياسية ويعتمد عليه. إذ كان أبطال الثورة الأمريكية مجرد عصاة متمردين وإرهابيين في نظر التاج البريطاني، مثلما كان مباحم بيجين وإسحق شامير وعصابة شتيرن(*)، ونيلسون مانديلا والكونجرس الوطني الأفريقي، وياسر عرفات حتى وقت حديث ومنظمة والكونجرس الوطني الأفريقي، وياسر عرفات حتى وقت حديث ومنظمة

^(*) لايمكن أن يُعالج الأمر بهذه النسبية المطلقة التى يضحك بها المؤلف على نفسه قبل أن يضحك على قرائه ؛ وإلا كانت النتيجة المنطقية أن يفعل كل إنسان ما يراه في مسالحه بغض النظر عن الخطوط الواضحة الفاصلة بين ما هو حق وما هو باطل. فالحزام الأمنى ليس موجودا داخل الأرض التي أقيمت عليها الدولة الصهيونية ظلما وعنوانا منذ أكثر من نصف قرن من الزمان، وإنما هو موجود داخل حدود دولة أخرى ذات سيادة هي دولة لبنان. والمسألة ليس وجهات نظر مختلفة ولكنها مسألة قانون دولي وحقوق مشروعة لشعب لبنان ودولته. على أية حال، فإن المؤلف يخسر شجاعته العلمية بسرعة أمام أي شئ يتعلق بالإسرائيليين. (المترجم)

التحرير الفلسطينية يعتبرون من جانب خصومهم إرهابيين يقودون حركات إرهابية. فإرهابيو الأمس ربما يصيرون مجرد- إرهابين- أو يمكن أن يصيروا اليوم من رجال الدولة. إذ إن الجندى «حافظ السلام» في إسرائيل، أو «حزام الأمن» في جنوب لبنان يشكلون «قوة احتلال» في عيون الكثيرين من العرب واللبنانيين (*). وما يعتبره البعض حرب مقاومة وتحرير وطنى تقوم به حماس في الضفة الغربية وغزة يعتبر بمثابة حكم الإرهاب الذي يقوم به الإرهابيون من وجهة نظر كثير من الإسرائيليين. وقد رفضت الولايات المتحدة أن تستسلم لطلبات بريطانية كثيرة لكبح جماح التورط من جانب الأيرلندين الأمريكيين في مساندة منظمه جيش التحرير الأيرلندي ARI التي تتهمها الحكومة الربطانية بأنها منظمة إرهابية. واستجابت بالفعل لطلبات من المنظمة إرهابية. واستجابت بالفعل لطلبات من المنظمات

^(*) است أدرى لماذا يصاب المؤلف، على الرغم من شجاعته وفهمه واطلاعه الواسع، بهذا العمى السياسي كلما جاء الحديث عن إسرائيل والصهايئة. إذ إن وضع أبطال الثورة الأمريكية على قدم المساواة مع الإرهابيين الصهايئة أمر يدعو إلى الدهشة والعجب:

أولا: أن الأمريكيين كانوا يطلبون الاستقلال عن بريطانيا البعيدة وراء الأطلنطي في أرض صارت حقا لهم باعتبار الحقائق التاريخية والسياسية الكثيرة.

ثانيا: أن مناحم بيجين واسحق شامير والحركة الصهيونية كلها جات من أرض غريبة، لكى تحتل أرض شعب آخر أقام فيها منذ فجر التاريخ وبنى فيها حضارة متعددة المراحل، وارتكب هؤلاء المجازر والمذابح وأعلما الإرهاب لطرد الفلسطينيين الذين لا يزالون يعيشون في مخيمات اللاجئين وفي الشتات حتى الآن.

هل هي «عنصرية الفرب» التي يدينها المؤلف نفسه في كتابه؟ أم الخوف من النفوذ الصهيرني ؟ (المترجم)

الإسرائيلية واليهودية الأمريكية باتضاد عمل لوقف مثل هذا الدعم لنظمات «إسلامية أصولية راديكالية» مـثل حماس. وهناك مسائل أو موضوعات مشابهة في كل مكان آخر. فهل لاهوت التحريرالمسيحي والحركات التي خرجت من طياته في أمريكا اللاتينية والوسطى مجرد قوة ماركسية سرية ثورية أم هي حركة دينية جماهيرية أصيلة؟ والخاصية المعقدة الموقف تزداد تعقيدا بالاتجاه السائد في النظام والخاصية المعقدة الموقف تزداد تعقيدا بالاتجاه السائد في النظام شرعية، بغض النظر عن الكيفية التي جاءوا بها إلى السلطة وما إذا كانوا حكاما مستبدين أو قمعيين أم لا. ويستخدم وكلاء الحكومة (الشرطة والعسكريون وقوات الأمن) قوة «شرعية»، على حين يتم تصوير جماعات المعارضة المسلحة غالبا في صورة المتطرفين أو منظمات حرب العصابات التي ترتكب العنف والإرهاب. فما التطرف؟ وما الإرهاب؟ غليا ما تعتمد الإجابة على موقف الإنسان. والمثال الأولى على التعقيد الحقيقي في هذا الموضوع يتمثل في منظمة حماس، التي يثير تاريخها وأفعالها قضايا رئيسية في أكثر أشكالها حدة.

حماس : حركة المقاومة الإسلامية في فلسطين :

حماس، هو الاسم المختصر لحركة المقاومة الإسلامية، تقدم مثالا مثير للجدل ومعقدا في الوقت نفسه للحركة المناضلة (١٤٠٠). تأسست حماس سنة ١٩٨٧، من داخل عباءة الإخوان المسلمين، خلال الانتفاضة

الفلسطينية ضد الاحتلال والحكم الإسرائيلى فى غزة والضفة الغربية. وكان من بين مؤسسى حماس الشيخ أحمد ياسين زعيم الإخوان المسلمين المشلول ذو الجاذبية الجماهيرية (*)، وعدد من المهنيين الفلسطينيين (أطباء ومدرسون ومهندسون). وقدمت حماس بديلا إسلاميا عسكريا حجب نجاحه الإخوان المسلمون وتحدى قيادة منظمة التحرير الفلسطينية فى النضال ضد الاحتلال الإسرائيلي.

العضوية والأنشطة:

حماس حركة دينية اجتماعية سياسية وعسكرية. وعلى الرغم من أن قيادتها قد ضمت بعض الأئمة فإن غالبية أعضائها من المهنيين والتكنوقراط والمتخصصين في الطب والهندسة والعلوم والأعمال. والخلط بين النشاط السياسي والنشاط الاجتماعي وبين حرب العصابات أكسبها دعما ماليا ومعنويا من فلسطينيين كتيرين كما أكسبها مؤيدين متعاطفين في العالم العربي والعالم الإسلامي.

ومن أهم أسباب شعبيتها والانضمام إليها شبكتها الممتدة من المشروعات الاجتماعية والخيرية وبرامجها مثل: دور حضانة الأطفال، والمدارس، والمنح الدراسية، ودعم الطلاب الذين يدرسون في الخارج،

^(*) اغتالت القوات الإسرائيلية الشيخ أحمد ياسين فى عملية من عمليات وإرهاب الدولة، التي تمارسها بشكل مستمر فى فلسطين (المترجم)

والمكتبات، والنوادى الاجتماعية والرياضية، وغير ذلك من خدمات الرعاية الاجتماعية. وفي وسط الفقر والمخيمات في الأراضي المحتلة، قدمت شبكة الخدمات التي تقدمها حماس خدمات ملَّحة وكسبت لنفسها الاحترام والإعجاب:

"إن حماس تدير أفضل شبكة خدمات فى قطاع غزة... وبسبب بنائها وحسن تنظيمها حازت حماس ثقة الفقراء (وهم الأغلبية الساحقة فى غزة) فى أن تفى بوعودها، ويرون أنها أبعد ما تكون عن الفساد والوصاية الخارجية من نظيراتها العلمانية الوطنية، خاصة منظمة فتح... وبعض كبار الموظفين فى الأونروا (وكالة الامم المتحدة لغوث اللاجئين) فى غزة اعترفوا بأن حماس هى الجماعة الوحيدة التى يثقون فيها لتوزيع الطعام على الناس»(١٤١).

النشاط السياسي والنضال المسلح:

هل هي حركة وطنية أم منظمة إرهابية؟

اشتغلت حماس بالتعبئة السياسية والنضال المسلح على السواء، فالندوات السياسية والمظاهرات الجماهيرية، والإضرابات قد برهنت أنها أدوات سياسية فعالة. ومع أن حماس كانت دائما أقلية بين الجماهير، فإنها تتلقى الدعم من الجماهير الأوسع الذين ارتبطوا بتقدم عملية

السلام أو فشلها. والإنجاز الذي حققه مرشحوها في الانتخابات البلدية، والنقابات المهنية، وغرف التجارة وانتخابات اتحادات طلاب الجامعات تصاعد عندما تدهورت العلاقات بين إسرائيل والفلسطينيين، كما حدث خلال الانتفاضة. وعندما أجريت أول انتخابات بلدية منذ خمس عشرة سنة في الخليل سنة ١٩٩٢، فاز الإسلاميون المتعاطفون عع حماس، كما فعلوا نفس الشئ سنة ١٩٩٣ في رام الله، وهي مدينة بها جماعة مسيحية فلسطينية كبيرة. وأخذت أكثر من ٤٠ بالمائة من الأصوات في انتخابات النقابات المهنية (الأطباء، المحاسبين، ونقابة المحامين، ونقابة المهندسين، والغرفة التجارية في غزة) كذلك فإن حظوظ حماس في انتخابات الجامعة كانت انعكاسا لتقلبات عملية السلام، ففي سنة ١٩٩٣ كسبت حساس وحلفاؤها ٥٢ بالمائة من الأصوات في انتخابات الطلاب بجامعة بيرزيت. وفي سنة ١٩٩٤ فازت حماس فوزًا كاسحًا في معاقل مثل الجامعة الإسلامية في غزة، وكسبت ٢٤ بالمائة من الأصوات وفازت فتح بـ ٦٤ بالمائة في فرع جامعة الأزهر الذي يعد من معاقل حركة فتح.

كان النشاط السياسى والاجتماعى مصحوبا بالنضال المسلح. فقد قام الجناح العسكرى لحماس، كتائب عز الدين القسام (نظمت سنة ١٩٩١) بهجمات انتقامية جيدة التنظيم ضد العسكريين والشرطة الإسرائيلية. وإذ كانت حماس منظمة على أساس خلايا سرية صغيرة، فقد استخدمت حرب العصابات، وليس أعمال العنف العشوائية. وفي

ردها على الاتهام بأنها منظمة إرهابية (وهى مزاعم أطلقتها إسرئيل والولايات المتحدة وغيرهما) دافعت حماس عن أعمال العنف بأنها رد يتخذ شكل النضال المسلح ضد الاحتلال والقمع الإسرائيلي.

وعلى الرغم من أن هجمات حماس كانت مقيدة في البداية في نطاق الأهداف العسكرية في الأرض المحتلة، فقد تغيير هذا الموقف بشكل عميق بعد اتفاقات أوسلو سنة ١٩٩٣. وردا على حوادث معينة في إسرائيل والضفة الغربية وغزة، شنت كتائب عز الدين القسام هجمات مباشرة في قلب إسرائيل ضد أهداف مدنية وأهداف عسكرية على السواء. ويشكل خاص، تينت نمطا جديدا من أعمال التفجير الانتحارية في النضال. وتصاعدت هجماتها القاتلة بشكل واضح بعد أن قام المستوطن اليهودي (باروخ جوادشتين) بقتل تسعة وعشرين من المصلين أثناء صلاة الجمعة في مسجد الخليل يوم ٢٥ فبراير سنة ١٩٩٤. ووعدت الكتائب بانتقام سريع ورد على المذبحة ونفذت خمس عمليات ضد إسرائيل داخل إسرائيل نفسها في مدن الجليل والقدس وتل أبيب، وكان أكبر هجوم مميت هو الذي حدث يوم ١٩ أكتوبر سنة ١٩٩٤ في قلب تل أبيب بتفجير أوتوبيس وقتل ثلاثة وعشرين شخصا وجرح حوالي خمسين. وتوقفت مفاوضات السلام مرة أخرى في ٣٠ يوليو سنة ١٩٩٧ عندما شُن هجوم انتحاري بالقنابل أسفر عن مصرع ثلاثة عشر شخصنا وجرح أكثر من مائة وخمسين أخرين في إحدى أسواق القدس. وكشف استخدام العنف ضد المدنيين عن انشقاق عنيف داخل حماس،

وإذا كان بعض قادتها قد زعموا أنهم لم يكونوا قادرين على السيطرة على بعض أعضاء كتائب عز الدين القسام، فإن خصوم حماس رفضوا هذا التمييز بين جناحيها السياسي والعسكري باعتباره نفاقا.

وحماس، مثل كثيرين، أخذت على حين غرة بموافقة ياسر عرفات الهادئة الخاصة على اتفاقات أوسلو للسلام (أو غزة أريحا) في ١٩ سبتمبر سنة ١٩٩٣. ومعارضة حماس عرفات والاتفاقات ودعوتها للاستمرار في النضال الفلسطيني ضد إسرائيل وضعتها في موضع الخلاف مع كل من منظمة التحرير الفلسطينية والسلطة الوطنية الفلسطينية وإسرائيل. فقبل الاتفاقات كانت كل من منظمة التحرير وحماس تشترك في أنهما كانتا مرفوضتين باعتبارهما منظمتين إرهابيتين. ثم اعترف المجتمع الدولي بعرفات، «الإرهابي» السابق، رجل دولة ورئيس السلطة الوطنية الفلسطينية (عمارت حماس العدو المشترك (لكل من إسرائيل والسلطة الوطنية الفلسطينية) وركزت حكومة المشترك (لكل من إسرائيل والسلطة الوطنية الفلسطينية) وركزت حكومة

^(*) كان ياسر عرفات ومنظمة التحرير الفلسطينية يتمتعان باعتراف عالمى واسع فى جميع أنحاء المعالم قبل أوسلو، وكانت إسرائيل والولايات المتحدة، فقط، تطلق عليه اسم إرهابي وليس «المجتمع الدولى» كله كما يزعم المؤلف. ولم يكن ياسر عرفات «إرهابيا» سابقا مثل مناهم بيجين أو إسحق شامير، ولكنها انحيازات المؤلف الواضحة وقد تعرض ياسر عرفات لغدر إسرائيل وخيانة الولايات المتحدة الأمريكية حينما حاصرته القوات الإسرائية مريضا في رام الله، حتى أوشك على الموت، ونقل إلى الخارج ليموت ضحية للخداع الذي مورس عليه باسم السلام. وعلى أية حال، فإن المشهد تغير تمامًا بعد موت ياسر عرفات وكانت آخر فصوله الدموية العدوان الإسرائيلي على غزة في الاسالبيع الممتدة ما بين نهاية ٨٠٠٢م وبداية ٢٠٠٩ م (المترجم)

الليكود فى إسرائيل برئاسة بنيامين نتنياهو على الإرهاب وعلى حماس باعتبارها العقبة الأساسية فى طريق السلام، وأصرت على أن تتحرك حكومة السلطة الوطنية الفلسطينية بفعالية لقمع حماس أو تفكيكها.

ومثل حزب الله في لبنان بعد توقيع اتفاق الطائف الذي أنهي الحرب الأهلية اللبنانية، ناضلت حماس بعد توقيع اتفاقات أوسلو باستجابتها لحقائق سياسية جديدة. إذ إن استجابتها عكست مدى الكيفية التى يتشكل بها جدول الأعمال وأساليب العمل لمنظمات إسلامية كثيرة في ضوء السياق السياسي. وعلى الرغم من أن حماس قاطعت انتخابات السلطة الوطنية الفلسطينية التي تم فيها انتخاب ياسر عرفات رئيسا، فإن فترة ما بعد أوسلو شهدت تيارات مختلفة وانقسامات داخل حماس. إذ كانت كتائب عز الدين القسام ترغب في تصعيد النضال لكي تضرب مزيدا من الضربات ضد الاحتلال الإسرائيلي المستمر، وتقويض عملية السلام، وتشجع استمرار الانتفاضة. وناقش الجناح السياسي الرئيسي عدة أشكال من العمل. فالبعض حبذ المشاركة في العملية السياسية، خوفا من أن تؤدى عدم المشاركة في الانتخابات إلى زيادة تهميش حماس بعيدا عن غالبية الفلسطينيين الذين شاركوا في الانتخابات. وذهب البعض الآخر إلى أبعد من ذلك، وتبنوا فكرة تكوين حرْب سیاسی لکی یؤکدوا أن صوت حماس کان موجودا فی حکومة السلطة الوطنية الفلسطينية والسياسات الفلسطينية.

والخلاصة، أنه بالنظر إلى سياسة الولايات المتحدة والإسلام، طوال فترة التسعينيات، فإن الحكومات وصنِّنًا ع السياسة والخبراء قد انقسموا في تناولهم الإسلام السياسي والخيارات السياسية المناسبة. إذ يصر البعض على أنه لا يوجد إسلاميون معتدلون وكل النشطاء الإسلاميين أو التنظيمات الإسلامية تمثل تهديدا (سواء كان مكشوفا أو مستترًا) ويجب استبعادهم من المشاركة في العملية السياسية. ويمبر الأخرون بين المتطرفين أصحاب العنف والمعتدلين، أولئك الذين إذا أتيحت لهم الفرصة بشاركون من داخل النظام. أما الفريق الأول فيوجه الاتهام بأن الفرق بين الإسلاميين أصحاب العنف والإسلاميين الذين لايتبنون العنف هو فرق بين الاستراتيجية والتكتيك. ويجادل الفريق الثاني، بأن الإسلاميين الذين لايستخدمون العنف - أولئك الذين يشاركون من داخل النظام- ينبغي السماح لهم (بل إن لهم الحق) بالعمل كمنظمات وأحزاب اجتماعية وسياسية. وأولئك الذين يحبذون قدرا أكبر من الحريات السياسية وينادون بسياسة تستوعب ولاتستبعد الأحزاب الإسلامية يصرون على القول بأن نظاما أكثر انفتاحا يقدم مجالا للمنافسة أوسع، كما يضع مزيدا من الاختيارات أمام الناخبين. وهو يضعف أيضا قوة الإسلاميين الذين غالبا ما يجتذبون ليس أتباعهم فقط وإنما أيضا أولئك الذين يرغبون في الإدلاء بصوت احتجاج ضد الحكومات الفاشلة أو غبر الجديرة. وهم يؤمنون بأن الإسلاميين، عندما تواجههم الحقائق السياسية، سوف يتبتون أنهم أكثر مرونة بحيث يبقون سياسيا ويتصرفون وفقا للصالح الوطني. كما أن الاحتواء بختبر قدرة النشطاء

الإسلاميين على التحرك فيما وراء الشعارات، لكى يتبتوا أو لايتبتوا قدرتهم على الرؤية السياسية الحقيقية والقيادة.

وكل من سبجل بعض الأنظمة الإسلامية (السودان، وإيران وأفغانستان) وأعمال الحكومات العلمانية (تونس، الجزائر، تركيا ومصر) تعكس التسلط والعنف والقمع في سياستها الإسلامية كما تعكس الحاجة إلى تقوية المشاركة السياسية وقيم المجتمع المدنى ومؤسساته على السواء.

الإسلام : هل هو تحد أم تهديد ؟

على مدى أكثر من عشر سنوات كانت « الأصولية الإسلامية» تُعرَّف بشكل متزايد على أنها تهديد الحكومات في العالم المسلم والغرب. هذا الاعتقاد نشأ من تأثير الثورة الإيرانية، ومنظور تصدير الثورة، وربط القذافي والخوميني بالإرهاب العالمي، والهجمات ضد المؤسسات والأشخاص الغربيين التي شنتها جماعات راديكالية تستولى على السلطة من خلال الاغتيال السياسي. وسرعان ما رفض البعض الآخر الإحياء الإسلامي باعتباره ظاهرة مرضية، أو مـوجـة مرت وانقضت أو في طريقها إلى النهاية، ثم لم يلبثوا أن اكتشفوا مجددا أنها تمثل تهديدًا حينما حدثت حوادث جديدة أثارت انتباههم وحذرتهم. كان تنوع الإحياء الإسلامي المعاصر ووجوهه المتعددة يخضع لاتجاه يضعه في

كتلة واحدة «الأصولية الإسلامية» التى كان يتم ببساطة مساواتها بالعنف والتطرف الدينى أو التعصب، أو الحكومات الدينية التى يقودها الملالى، أو جماعات حرب العصابات الراديكالية الصغيرة.

وقد تحدث حقية التسعينيات هذه الافتراضيات والتوقعات. إذ لم تكن هناك ثورة أخرى على الطراز الإيراني، كـمـا أنه لم يحدث أن استوات أية جماعة رادبكالية على السلطة. بيد أنه لانهاية الحرب العراقية- الإبرانية ولا وفاة أية الله الخوميني كانت علامة على نهاية الإحياء الإسلامي. إن إعادة بعث الإسلام في سياسات البلاد المسلمة كانت له جنوره الأصيلة بعيدة العمق. ولم يتوقف ؛ بل إن نفوذه صار ملموسنًا بشكل أكثر عمقا ووضوحاً. إذ إن تنوعه وتعدده، ووجوهه الكثيرة ومواقفه العديدة، برزت على السطح وسوف تستمر هكذا. ويمكن أن نرى أثر الإحياء الإسلامي الآن في المدى الذي صار فيه جزءا من الحياة الإسلامية والمجتمع المسلم ولم يعد مجرد مجال للجماعات الهامشية والناشرة. فالمؤسسات العلمانية تستكمل الأن أو تواجه التحدي من المدارس الإسلامية والعيادات والمستشفيات والننوك ويور النشر والخدمات الاجتماعية التي يقدمها الإسلاميون. وقدرتهم على تقديم الكثير من الخدمات الضرورية تؤخذ من جانب الأنظمة على أنها نقد ضمني، إن لم يكن نقدا صريحا، أو تهديدا بفضح قدرات الأنظمة المحدودة وإخفاقاتها. كذلك، فإن بروز نخبة بديلة، متعلمة ولكنها ذات ميول إسلامية أوضح، يُقدم بديلا يتحدى أساليب الحياة الغربية في الكثير مما هو قائم، وما هو مصدر تشاؤم أكثر بالنسبة للبعض، أن عددا كبيرا من الحركات الإسلامية في السنوات الأخيرة قد انضمت إلى الأصوات التي تنادي بمزيد من التحرر السياسي.

ومن شيمال أفريقها إلى جنوب شرق أسيا، شاركت المنظمات الإسلامية في الانتخابات، كما أنها حققت نحاحا مذهلا خيب توقعات السعض، وقيد خلق هذا لغيزًا سيساسينًا وتحليلياً، إذ إن تبرين إدانة المنظمات الاسلامية وقمعها كان يقوم على أساس أنها منظمات متطرفة عنيفة وأنها مجموعة صبغيرة لاتمثل الحماهير وعلى هامش المجتمع ترفض العمل من داخل النظام ومن ثم فهي تشكل تهديداً لكل من الاستقرار الوطني والإقليمي. كما أن رؤبة المنظمات الإسلامية تعمل داخل النظام جعلها تهديدا أكثر قوة للأنظمة في العالم المسلم وللبعض في الغرب، وهو أمر يدعو إلى السخرية، وأولئك الذين رفضوا مزاعمها مرة على أساس أنها منظمات لاتمثل أحدا وأدانوا راديكاليتها باعتبارها تهديدا للنظام، أخذوا يتهمونها حبنذاك بأنها تصاول «خطف الديموقراطية» وهذه التهمة صارت عذرا للحكومات في مصر وتركيا والحزائر وتونيس والأردن للإبطاء أو الإقبلاع عن التحرر السياسي أو التحول الديموقراطي، ويعض الضيراء (والحكومات) تحدثوا عن الحاجة أولا إلى خلق وتطوير وتقوية المجتمع المدنى، ولاحظ أخرون أن وجود إطار ديموقراطي في حد ذاته أمر ضروري لتطوير فضاء غير حكومي ومؤسسات (نقابات مهنية، أحزاب سياسية، اتحادات تجارية،

صحافة حرة، تعليم خاص، مؤسسات رعاية طبية واجتماعية، وخدمات) المجتمع المدنى.

وفي كثير من المجتمعات المسلمة، يبقى الدين قوة اجتماعية حافظة، على الرغم من أنها قد تؤدى إلى الفرقة أحيانًا، كما يظل ثقافة سياسية شعبية أقل علمانية بكثير من الاعتقاد السائد غالباً. إذ إن قوة الفكرة الدينية أو الاعتقاد الديني، حينما تزاوجت مع الإخفاقات الاقتصادية والسياسية للحكومات القائمة، لم تكن متوقعة ولامفهومة من جانب أولئك الذبن كانوا أكثر اعتيادًا على المفاهيم العلمانية - القومية، الاشتراكية، الشيوعية، ونتيجة لهذا، فإن صدمة الثورة الإبرانية والقوة الانتخابية للحركات الإسلامية في الجزائر ومصر والأردن وتركيا أجبرت الكثيرين على أن يواجهوا ما لم يقتنعوا به. وأولئك الذين كانوا يخشون تصدير إيران ثورتها وخلق «إيرانات» أخرى من خلال الثورة العنيفة في حقية الثمانينيات لم يطمئنوا لمشهد حكومة إسلامية منتخبة، وعلى نحو ما أكُّد واحد من المعلقين «إن الأصوليين الإسكامسيين... هم الأعداء الألداء للديموقراطية... ونموذجهم في العمل السياسي الإسلامي هو الجمهورية الإسلامية التي أقامها أية الله الخوميني، وهو نظام تحكمه سلطة دينية، والتعذيب والإعدام» (١٤٢).

لقد تحدى الإحياء الإسلامى العديد من فروض العلمانية الليبرالية الفربية ونظرية التطور الغربية؛ أى القول بأن التحديث يعنى علمنة المجتمع وتغريبه بشكل مطرد. وغالبا ما تشكل التحليل وإعداد

السياسات بنظرة علمانية ليبرالية تفشل فى الاعتراف بأنها تمثل أيضا رؤية عالمية، عندما تفترض أنها تحمل الحقيقة بذاتها، يمكن أن تأخذ شكل «الأصولية العلمانية». إذ لم تعد العلمانية أو الديموقراطية الليبرالية تعتبر «إحدى» الطرق (أى طريقة واحدة من نماذج ممكنة عديدة وإن رأى البعض أنها الأفضل) ولكنها تعتبر الآن «الطريقة»، والسام التنوير (العقل والسام والتعددية) يوضع حل جديد وشكل جديد. والأشكال البديلة، ولاسيما ما هو دينى منها، يحكم عليها بأنها غير عادية، وغير عقلانية ورجعية – كما أنها خطر تهديد محتمل فى الداخل وعلى المستوى العالمي.

هذا الانحياز العلمانى يُعمى الكثيرين عن قوة الدين ودوره مصدرًا للإيمان والهبوية. فالاقتصاد السياسى أساس افهم ظهبور الحركات الاجتماعية، وعلى أية حال، فإنه لايمكن تقليل قوة الإسلام السياسى إلى مجرد إخفاقات المجتمعات الاقتصادية الاجتماعية. فبالنسبة لبعض الإسلاميين، وليس كلهم، الإسلام قوة دافعة ومصدر للهداية في الحياة الدنيا والحياة الآخرة على السواء. ولايمكن أن نرسم ببساطة صورة «للأصولية» تصورها على أنها ابنة الفقر والبطالة. فبينما جاء تأييد جبهة الإنقاذ الإسلامية من الشباب الجزائري العاطل إلى حد كبير، فإن عضوية الإخوان المسلمين في مصر والأردن، تستقطب الشباب السياخطين كما أنها تتكون في جزء كبير منها من المهنيين من أبناء الطبقات الوسطى والعليا (معلمين وأطباء ومحامين ومهندسين).

وقد أدى التركيز على «الأصولية الإسلامية» باعتبارها تهديدًا عالمًا إلى إعادة فرض اتجاء لمساواة العنف والإرهاب بالإسلام. وبفشل في التمييز بين الاستخدام المشروع للقوة دفاعا عن النفس والإرهاب، والأهم من ذلك أن الاستخدام غير المشروع أو تشويش الدين بواسطة الأفراد يحجب إيمان غالبية المسلمين في العالم وممارساتهم، ومثل المؤمنين في الديانات الأخرى، يحب المسلمون أن يعييشوا في سلام. والمساواة العمداء بين الإسلام والأصواحة الإسلامية وبين التطرف هو حكم على الإسلام بأفعال أولئك الذبن بخالفونه، وهو مقياس لابطيق على البهودية والمستحدة. وبخلق الخوف من الأصنولية مناخبا يكون فيه الإسلام والمنظمات الإسلامية مذنيين حتى تثبت براعتهم. فالأفعال مهما كانت دنيئة، تلصق بالإسلام بدلا من أن تنسب إلى التفسيرات الملتوية أو المشوشة للدين الإسلامي. فالمسيحية والبلاد الغربية لها سجل تاريخي في توجيه الحرب، وتطوير أسلحة الدمار الشامل، وفرض مشروعاتهم الإمبريالية ؛ ومع هذا فإن الإسلام والثقافة الإسلامية هي التي يتم تصويرها في صورة من لديهم نزعة توسعية داخلية ولهم مبل إلى العنف والحرب (الجهاد). والمخاطرة اليوم تتمثل في أن المخاوف المبالغ فيها سوف تؤدى إلى مقياس مزدوج في تطوير الديموقراطية وحقوق الإنسان في العالم المسلم. تأمل حجم الاهتمام الديموقراطي الغربي والعمل من أجل الاتحاد السوفيتي السابق وأوربا الشرقية والاستجابة الخسرساء

أو غير الفعالة لتطوير الديموقراطية في الشرق الأوسط أو الدفاع عن السلمين في البوسنة، والهرسك وكوسوفا والشيشان.

وپالنسبة لحكومات كثيرة في العالم المسلم تعتمد على شرعية هشة وتقوم قوتها على أساس القوة والتسلط، فإن الخلط بين «الديموقراطية غير المحكومة» والإسلام يبدو حقا تهديدا قويا. أما بالنسبة للحكومات الغربية، التي طال اعتيادها على التحالفات النفعية مع الأنظمة، مهما كانت غير ديموقراطية أو رجعية، خاضعة لنخب ذات توجهات غربية، فإن القفز في المجهول باحتمال حكومة أصولية كان أبعد ما يكون عن الجاذبية. ويصدق هذا بصفة خاصة على الجمهوريات الإسلامية في إيران، وأفغانستان والسودان. ونتيجة لهذا، فإن التحدى الذي يطرحه الإحياء الإسلامي في وجه المؤسسة السياسية والثقافية قد تم تحويله بسهولة إلى تهديد.

والتحدى الذى يطرحه الإسلام السياسى لاينتج عنه بالضرورة دائما تهديد للاستقرار الإقليمى والمصالح الغربية. فمن المؤكد أن تلك الجماعات، سواء كانت علمانية أو دينية، التى تحاول فرض إرادتها من خلال الاغتيالات والثورة العنيفة، هى التى تشكل تهديدا مباشرا. وفضلا عن ذلك، فإن كثيرا من الحركات الإسلامية المعاصرة اليوم تبدو وكأنها تتحدى مبادئ تقرير المصير والتعددية السياسية والثقافية التى نتبناها. ومن ثم فإن الحركات الجماهيرية التى تشارك فى الحياة السياسية تشكل تحديا مزدوجا. فمن ناحية، تجد الحكومات فى العالم المسلم وفى

الغرب التى تتبنى التحرر السياسى أو الديموقراطية نفسها فى مواجهة التحدى بأن تظل ثابتة على هذه المبادئ نفسها. ومن ناحية أخرى، فإن الحركات الإسلامية، إذا ما جاحت إلى موقع السلطة، ستجد نفسها فى مواجهة التحدى بأن تمد نفس مبادئ التعددية السياسية والمشاركة السياسية التى تطلبها لنفسها، إلى المعارضة وإلى الأقليات.

والتنوع وليس الوحدة الصماء هو الأمر الأكثر طبيعية ولبس الاستثناء في السياسات الإسلامية. إذ إن إيران ما بعد الثورة، وياكستان، والسودان، ولبنان، ومصر، والكويت وماليزيا قد أوضحت أنه في مجال السياسات العلمانية، توجد المصالح المتنافسة وجداول الأعمال والزعامة موجودة، وإذا أتيح لها الظهور فإنها غالبا ما تؤدى إلى تقسيم الجماعات الإسلامية بدلا من أن توحدها داخل البلاد، لقد كانت جبهة الإنقاذ الإسلامية في الجزائر جبهة أو مظلة تنظيمية لتيارات متنوعة من الفكر جمعتها سويا المعارضة لجبهة التحرير الوطنية الحاكمة في إطار الديولوجية عامة مشتركة. والنظمات الإسلامية في باكستان مثل الجماعة الإسلامية ظلت تدعو إلى قيام دولة إسلامية على مدى عشرات السنين، ولكنها أثبتت عجزها عن إنتاج وحدة قيادة مستمرة، ناهيك عن حدول الأعمال الراسخ. وعلى الرغم من وجود التزام إسلامي عام وروابط أسرية، فإن منظمة حسن الترابي الإسلامي ومنظمة صادق المهدى الإسلامية في السودان كانتا مشتبكتين في صراع ضد إحداهما الأخرى أغلب الأحيان ولم تكونا موحدتين. وبنفس الطريقة فإن كلاً

من حركة الشباب الإندونيسى و ABIM فى ماليزيا مثل المحمدية ونهضة العلماء فى إندونيسيا، على الرغم من أنها منظمات إسلامية، فإنها تختلف اختلافا مهما فيما بينها حول الرؤية الإيديولوجية وجدول الأعمال.

وتشكل المنظمات والأحزاب الإسلامية الصوت الوحيد المسموع والوسيلة الوحيدة للمعارضة في أنظمة سياسية : مغلقة نسبيا فالقوة الانتخابية لحزب النهضة في تونس، وجبهة الإنقاذ الإسلامية في الجزائر، أو الإخوان المسلمين في الأردن، لم تأت فقط من الجماعات الصلبة التي يشكلها الأتباع المخلصون ولكنها جاءت أيضا من حقيقة أنهم كانوا يمثلون البديل الأكثر مصداقية وفعالية في البلاد. ومن ثم فإنهم تلقوا التأييد من أولئك الذين صوبوا لجداول أعمالهم الإسلامية، وكذلك من أولئك الذين أرادوا بيساطة أن يدلوا بأصواتهم معارضة الحكومة. وفتح النظام السياسي يمكن أن يؤدي إلى نمو وقوة أحزاب المعارضة المتنافسة وبذلك تضعف احتكار الأحزاب الإسلامية لأصوات المعارضين. ومن الأهمية بمكان، أن عضوية المنظمات الإسلامية عموما تشكل أقلية عددية ولاتمثل أغلبية الجماهير. ويمكن لحقائق السوق المفتوحة، والحاجة إلى المنافسة من أجل الأصبوات، والحكم في وسط مصالح مختلفة يمكن أن يجبر الجماعات الإسلامية (وغالبا ما تجبر الأحزاب السياسية العلمانية) على تعديل أو توسيع إيديولوجيتها وبرامجها استجابة للحقائق على أرض الوطن والأوضاع المختلفة والمصالح المتنوعة. وتاريخ الإخوان المسلمين، والجماعة الإسلامية، وحزب الرفاه وغيرها، يشهد بهذه الحقيقة.

وكلها تواجه التحدى بأن تعترف بأن التحرر السياسي أو التحول الديموقراطي عملية تتطلب بناء مؤسسات وزرع ثقافة سياسية وقدم ثقافية لإقامة مجتمع مدني قوي. وهذه العملية تتضمن التحريب، كما أنها مصحوبة بالضرورة بالنجاح أو الفشل. ذلك أن تحويل الغرب من الملكيات الإقطاعية إلى الدول القومية الديموقراطية استغرق وقتا، كما تطلب المحاولة والخطأ. وكان مصحوبا بالثورات السياسية والثقافية على السواء، وهي الثورات التي اصطدمت بكل من الدولة والكنيسة. ونحن نميل إلى نسيان أن التجربتين الديموقراطيتين في أمريكا وفرنسا برزت من طيات تجارب ثورية. إذ إن الديموقراطية الأمريكية الوامدة كانت أنذاك مسهددة بالحرب الأهلية الضبارية. وعبير عشرات السنين من الديموقراطية، بقيت الحقوق المتساوية محجوبة عن السود الأمريكين، وسكان أمريكا الأصليين والنساء. إذ إن تصويل الشقافة والقبيم والمؤسسات السياسية لم يحدث بين ليلة وضحاها. إنها عملية طوبلة مضنية تصاحبها الاختلافات والجدل والمعارك بين الأصوات والفصائل المتنازعة بما تحمله من رؤى ومصالح متنافسة.

واليوم نحن نشهد تحولا تاريخيا جديدا. فالبلاد في العالم المسلم، مثلما كان الحال في الاتحاد السوفيتي السابق، تمر بتجارب من الضغوط والاحتجاجات التي تطالب بمزيد من التحرر السياسي والتحول

الديموقراطى، كانت ممنوعة فى الماضى من جانب الاستعمار، كما منعتها فيما بعد الأنظمة التسلطية. وتبقى المخاطرة، لأنها ان تكون هناك «ديموقراطية بلا مخاطر». وأولئك الذين يخافون من وجود تنظيمات إسلامية بعينها فى السلطة – كيف ستكون وكيف ستتصرف – لديهم مبرر لقلقهم. وعلى أية حال، فإن القمع والقهر الحكومى للمعارضة، وإلغاء الانتخابات، والانتهاك الكلى لحقوق الإنسان يمكن أن نجده فى الأنظمة القائمة فى تونس والجزائر حيث كانت نتائج أول انتخابات برلمانية حرة فى الوطن العربى قد رفضت وتم سجن الفائزين فى هذه برلمانية حدة فى الوطن العربى قد رفضت وتم سجن الفائزين فى هذه السبجلات فى مجال المشاركة والتعددية السياسية وحقوق الإنسان موثقة توثيقا جيدا.

وبينما يحلم البعض بخلق النظام العالمي الجديد، وتأمل ملايين عديدة في شمال إفريقيا والشرق الأوسط ووسط آسيا وجنوب شرق آسيا في قدر أكبر من التحرر السياسي والتحول الديمقواطي، فإن الحيوية المستمرة للإسلام تمثل حقيقة مركبة. إذ إن الحركات المختلفة لايمكن اختزالها في كتلة واحدة صماء، ولايمكن أن يقوم تقييمها أو الاستجابة لها على أساس من الصيغ والاستراتيجيات الجاهزة ذات البعد الواحد، إذ يجب رسم الخطوط الفارقة بين الحركات الجماهيرية الأصلية التي تشارك من داخل النظام والثوريين الراديكاليين الذين بتنون العنف.

وبالنسبة لمسلمين كثيرين، فإن الإحياء الإسلامي حركة اجتماعية

(وليس حركة سياسية) أهدافها خلق مجتمع ذي عقلية وتوجه إسلامي وليس بالضرورة خلق دولة إسلامية. والحقيقة أن هناك كثيرين، ولأسباب نفعية (مثل الاعتراف من السلطة والحكام المستبدين)، أو بسبب استيائهم من التجاوزات التي ترتكبها الجمهوريات الإسلامية مثل السودان وإيران وأفغانستان، يركزون على أسلمة المجتمع بدلا من العمل السماسي، وبالنسبة للبعض الآخر، يتطلب تأسيس نظام إسلامي خلق دولة إسلامية. وعلى الرغم من أن البعض يفضلون الثورة العنيفة، فإن البعض الآخر لسبوا كذلك. والإسلام ومعظم الحركات الإسلامية ليسوا بالضرورة معادين الغرب، أو معادين لأمريكا، أو معادين الديموقراطية. وعلى الرغم من أنهم يتحدون الفروض التي عف عليها الزمن والتي يستند إليها النظام القائم والنظم الاستبدادية، فإنهم لايهددون بالضرورة مصالح الولايات المتحدة. ويتمثل التحدى الذي يواجهنا في أن نفهم بشكل أفضل تاريخ العالم المسلم وحقائقه، وأن نعترف بتنوع الإسلام وجوانبه العديدة. هذه المقاربة تقلل من مخاطر خلق نبوءات من ادنا تؤجج الحرب بين الشرق وبين الإسلام المتشدد أو تدعو إلى صدام الصضارات. إن الغرب الذي يهتدي بمثله العليا وأهدافه الثابتة عن الحرية وتقرير المصير، يتمتع بنقطة متقدمة مثالية يمكنه من خلالها تقدير قسمة تطلع وأمل الكثيرين في العالم المسلم، وهم يستعون إلى تحديد طرق ومسارات جديدة يشقونها صوب مستقبلهم.

الهوامش

- (1) William pfaff, "Still Fighting the Crusades," Foster's Daily Democrat, November 27, 1990.
- (٢) حينما كتبت هذه العبارة لأول مرة، كنت أخشى من أن يظن البعض أن التصريح فظ
 بعض الشئ.
 - ثم اكتشفت فيما بعد أن مجلة ناشيونال نشرت مقال دانيال بايب بعنوان :
- "The Muslims are Conming! The Muslims Are Coming! "Novmber 19, 1990, pp. 28-31.
- (3) Edward Said, Covering Islam (New York: Pantheon, 1981), p. 136.
- (4) Boston Globe, July, 27, 1991.
- (5) Frederic Bichon, "U.S. Drive against Terrorism has Muslims Worried," Middle east Times Febryary 19-25, 1995, p. 8.
- (6) David Hirst, "France Back on the Rack: As Algeria's Rage Targets Its Tormented Former Oppressor the Rest of Europe Could Be in Its Sights", The Guardin, Desember 28, 1994.
- (7) Patrick Bannerman, Islam in Perspective: A Guide to Islamic Society Politics and Law (London: Routledge, 1988), p. 219.
- (8) Amos Perlmutter, "Wishful thinking about Fundamentalism," Washington Post January 19, 1992; David Pryce- Jones, At War with Modernity: Islam's Challenge to the West (London: Alliance Publishers for the Institute for European Defense and Strategic Studie, 1992); Michael Youssef, Revolt against Modernity: Muslim

Zealots and the West (Leiden: E.J. Brill , 1985); Samuel p. Huntington , "Will More Countries Become Democratic , " in Gloobal Dielemmas, ed. Samuel P. Huntington and Joseph Nye Jr . (Cambridge : Harbard University Press, 1985), pp. 253-49; Bernard Lewis ," Islam and Democracy , "Atlantic January 1993, pp. 35-42; and Martin Yahya sadowski, "The New Orientalism and the Democracy Debate," Middle East Report July - Agust 1993 .

- (9) "People Direct Islam in any Direction They Wish," Middle East times, 28 May June 3, 1991, p. 15.
- (10) For an analysis of the role of Islamic movements in the Gulf war, see Kames Piscatiori, ed., Islamic Fundamentalisms and the Gulf War (Chicago: University of Chicago prss, 1993).
- (11) Fouad Ajami, "Bush's Middle East Memo," U.S. News and World Report, December 26, 1988- January 2, 1989, p. 75; Oliver Roy, The Failure of Political Islam (Cambridge: Harvard University Press, 1994).
- (12) " Can Islam, Democrcy, and Modernization Co-Exist?" Africa Report, September October 1990, p. 9.
 - (١٣) أدين بالفضل للأستاذ رمضاني بجامعة فرجينيا على هذه العبارة .
- (14) This attitude is exemplified in Hirsh Goodman, "The Green Curtain, "The Jerusallem Report, June 3, 1993.
- (15) Judith Miller, "The Challenge of Radical Islam," Foreign Affairs 72, no. 2 (Spring 1993). For an alternative Perspective, see Leon Hadar, "What Green Peril?" Foreign Affairs 72, no. 2 (Spring 1993).
- (16) "Tunisia Warns of Islamic Radicals," Washington Times, October 25, 1991.
- (17) Ibid.

- (18) Michael Parks, "Israel Sees self Defenfing Wesd Again, "Los Angeles Times, Januay 2, 1993.
- (19) Peter Rodman, "Don't Look for Moderates in the Islamic Revolution" International Herald Tribune, Januar 4, 1995.
- (20) Ferg M. Bordewich, "A Holy War Heads Our Way," Readers Digest, january 1995, pp. 76-80.
- (21) Thomas Kamm, "Clash of Cultures: Rise of Islam in France Ratlles the Populace and Stirs a Backlash, "Wall Street Journal, January, 5, 1995.
- (22) " Focus : Islamic terror: Global Suicide Squad , " Sunday Telegraph , January 1995 .
- (23) Steven Emmerson, "Jhad in Amarica, "PB8 1994.
- (24) " Algerians In London Fund Islamic Terrorism , " Sunday Times, January 1, 1995 .
- (25) Patrick Sookhedo , "Prince Charles Is Worng- Islam Does Menace the West, "Daily Telegraph , December 19, 1996.
- (26) Bernard Lewis, "The Roots of Muslim Rage," Atlantic Monthly, September 1990, Samuel P. Huntington, "The Clash of Civilization, "Foreign Affairs no. 3 (Summer 1993).
- (27) Lewis, "Roots of Muslim Rage.".
- (28) Lewis, "Roots of Luslim Rage," p. 2.
- (29) Goodman, "The Green Curtain".
- (30) Rodinson, "The Western Image and Western Studies of Islam", in Josph Schacht and C.E. Bosworth, eds., The Legacy of Islam (Oxford: Oxford U. Press, 1974),p. 67.
- (31) Lothrop Stoddard, The New world of Islam (New York : Scribner's 1921), pp. 23-24.

- (32) As quoted in New York Times, June, 1, 1919, p. 9.
- (33) Raymmond Aron," L'Incendi," L'Express, December 1, 1979, as quoted in James Piscatiori, Islam in a World of Nation States (Cambridge: Cambridge University Press, 1986), p. 39.
- (34) Cyrus Vance, Hard Choices: Critical Years in Amercian Foreign Policy (New York: Simon & Schuster, 1983), pp. 408-410, as quoted in Piscatori, Islam in a World of Nation States.
- (35) As qouted in Huntington, "Clash of Civilizations," p. 32.
- (36) Parks, "Israel Sees Self Defending west Agian".
- (37) John Darton, "Islamic Fundamentalism Is on the Rise in Turky," International Herald Tribune, March 3, 1995, p. 2.
- (38) Charles Krauthammer, "The New Crescent of Crisis: Global Intifada," Eashington Post, Fabruary 16, 1990.
- (39) Goodman," Green Curtain".
- (40) Krauthammer, "New Crescent of Crisis".
- (41) Ibid.
- (42) "Exit Lebanon," New Republic, November 12, 1990.
- (43) For a discussion of this Point, see Piscation, Islam in a World of Nation States, p. 149.
- (44) Lewis, "Roots of Muslim Rage," pp. 56-60.
- (45) Piscatori," Islam in a World of Nation States, p. 38.
- (46) Lewis, "Roots of Muslim Rage", p. 59.
- (47) Huntington, "Clash of Civilization?" pp. 22-39.
- (48) Ibid., p. 23.
- (49) Ibid ., p. 23.
- (50) Ibid ., p. 24.

- (51) Huntington, The Clash of Civilization and the Remaking of World Order (New York: Simon & Schuster, 1997), p. 217.
- (52) Ibid ., p. 218.
- (53) Huntington, "Clash of Civilization?".
- (54) Ibid., pp. 45-48.
- (55) Ibid., p. 31.
- (56) Ibid., p. 40.
- (57) Ibid ., pp. 34-35 p. 254 name of section (Islam'a Bloody Borders) and Phrase," Islam's borders are bloody and so are its innards" p. 258.
- (58) Huntingtin, Clash of Civilizations and the Remaking of World Order, p. 258.
- (59) Huntington, "Clash of Civilization," p. 36.
- (60) Patrick Buchanan, "Rising Islam May Overwhelm the West," New Hampshire Sunday News, August 20, 1989.
- (61) Ibid.
- (62) Krauthammer," New Crescent of Crisis.
- (63) Charles Moore," Time for a Mora Liberal and Racist Immigration Policy," the Spectator, October 19, 1991.
- (64) Buchanana, "Rising Islam".
- (65) Tariq Azim- Khan, a member of the Muslim Forum, as quoted in the Independent, October 29, 1991.
- (66) Hesham El- Essawy, chairman of the Islamic Society for the Promotion of Religious Tolerance, as quoted in the Independent.
- (67) Claire Hollingsworth , Inernational Herald Tribune November 9, 1993 .

- (68) Bernard Levin, The Times, April 21, 1995".
- (69) Patrick Sookhedo," Prince Charles Is Wrong.
- (70) Islamapholbia: A Challenge for Us all (London: Runnymede Trust, 1997), p. 10.
- (71) Ibid.
- (72) Ibid.
- (73) As quoted in the Next Threat: Western Perceptions of Islam, ed. Jochen Heppler and Andrea Lueg (London: Pluto Press, 1955), p. 9.
- (74) Ibid ., p. 13.
- (75) Ibid., p. 9.
- (76) Ibid., p. 16.
- (77) Kamm, "Clash of Culturees".
- (78) Dominque Moisi, of France's Institute of International Relations, as quoted in Judith Miller, "Strangers at the Gate: Europe's Immigration Crisis, "New York Times Magazine, September 15, 1991, p. 86.
- (79) ibid ., p. 80 .
- (80) Ibid ., p. 86.
- (81) William Drozdiak, "once Feared Lyon's Mosque Emerges as Symbol of Tolerances," International Herald Tribune, March 6, 1995, p. 2.
- (82) ibid.
- (83) The Next Threat, p. 29.
- (84) "The Immigrants," The New Republic, April 19, 1993, p. 7.
 - (٨٥) أدين بالفضل لجيمس بيسكاروتي لأنه لفت انتباهي إلى هذه النقاط

- (86) Lisa Anderson, "HolyWar Comes to America," Chicago Tribune, july 12, 1993; William Safire, "Islam under Siege," New York Times, March 18. 1993; "The New Dawn for Islam: The Global Campaign against the Secular State, "El Pais, Reprinted in World Press Review, June 1993, p. 19.
- (87) Safire, "Islam under siege,".
- (88) Kamm, "Clash of Cultures".
- (89) Perlmutter, "Wishful Thinking about Fundamentalism"; and Huntington, "Will More Counteries Become Democratic?" p. 226.
- (90) "Democratization in the Middle East," Amercian Affairs 36 (Spring 1991). pp. 1-47; Michael Hudson," After the Gulf War: Prospects for Democratization in the Arab World," Middle East," Middle East Journal 45 (Summer 1991), pp. 407-26.
- (91) For an analysis of this issue, see John L. Esposito and John O. voll, Islam and Democrary (New York: Oxford University press, 1997); John L. Esposito and James P. Piscatori, "Democratization and Islam," Middle East Journal 45 (Summer 1991), pp. 427-40 John O. Voll and John Esposito," Islam's Democratic Essence," Middle East Quarterly, Sentember 1994, pp. 3-11 with ripostes, pp. 12-19, and Voll and Esposito reply, Middle East Quarterly December 1994, pp. 71-72; Mahmoud Mohmoud Monshipouri and Christopher G. Kukla "Islam and Democracy and Human Rights", Middle East Policy 3 (1994), pp. 22-39; and Robin Wright, "Islam, Democracy and the West "Foreign Alfgairs, Summer 1992, pp. 131-45.
- (92) Leslie Gelb, "The Free Elections Trap," New York Times, May 29, 1991.
- (93) Voll and Esposito," Islam's Democratic Essence".

- (94) Mideast Mirror, March 30, 1992, p. 12.
- (95) Esposito and Voll, Islam and Democracy.
- (96) John Lancaster, "Despite Plaudits of West, Mubarak Regime Is Stumbling "International Herald Tribune, March 15, 1995, p. 2.
- (97) Ibid.
- (98) Krauthammer, "New Crescent of Crisi," p. 2.
- (99) Buchanan, "Rising Islam ".
- (100) For a summary discussion of Arab Islamists and Pluralism, see Yvonne Y. Haddad, "Islamists and the Challenge of Pluralism," Occasional Paper (Washington, D.C.: Center for Contemorary Arab Studies and the Center for Muslim- Christian Understanding, 1995).
- (101) Mahmoud Ayoub, : Islam and Chrisitanity : Between Tolerance and Acceptance," in Religions of the Book : The Annual Publication of the College Theology Society, ed. Gerard Sloyan (Landham, Md.: College, Theology Society, 1992), 38:28.
- (102) See, for example . Rohert Heffner," Modernity and the Challenge of Pluralism some Indonesian Lessons," Studia Islamika 2, no . 4 (1995), p. 25.
- (103) Nurcholish Madjid," In Search of Islamic Roots for Modern Pluralism: The Indonesian Experience, "in Toward a New Paradign: Recent Developments in Indonesian Thought, ed Mark R. Woodward (Tempe: Arizona State University, 1996), p. 90; and Olaf-Schumann," Christian muslm Encounter in Indonesia, "in Christian Muslim Enconters ed. Yvonne Y. Haddad and Wadi Z. Haddad, (Gainesville: University of Florida Press, 1995).
- (104) Middle East Times, June 19-25, 1990.

- (105) John O. Voll, "for Scholars of Islam, Interpertation Need not Be Advocact" Chronicle of Higher Education, March 22, 1989, p. 2.
- (106) For a Sampling of international reactions see, Lisa Appignanesi and Sara Maitland eds., The Rushdie File (Syracuse: Syracuse University Press, 1990).
- (107) James Piscatiori," The Rushdi Affair and the Politics of Ambiguity" International Affairs 66 (1990): 767-89.
- (108) "Repeating an Apostasy Is an Apostasy: Religious Leaders Urge Muslims to Ignore Rushdie Issue," Middle East Times, March 7-13, 1989, p. 14.
- (109) For Rushdie: Essays by Arab and Muslim Writers in the Defense of Free Speech (New York: George Braziller, 1994).
- (110) Law, Blasphemy and the Multi- Faith Society: Report of a Seminar, Discussion Paper (London: Commission of Racial Equality, 1990), p. 53.
- (111) See John L. Esposito," Jihad in a World of Shattered Dreams: Islam, Arab Politics, and the Gulf Crisis, the World and I, February 1991, pp. 512-27.
- (112) Piscation, ed. Islamic Fundamentalisms and the Gulf Crisi; Yvonne Y. Haddad, "Operation Desert Shield/ Desert Storm: The Islamist Perspective," in Beyond Desert Storn: The Gulf Crisi Reder, ed. Phyllis Bernnis and Michel Moushaberck (New York: Olive Branch Press, 1991), Chapter 23.
- (113) See Washington Post, Septemper 14, 1990; and Los Angeles times, September 22, 1990.
- (114) "Islam Divided," The Economist , Septmber 22, 1990, p. 47 .
- (115) Abdurrahman Alamoudi in the Washington Report on Middle East Affairs October 1990, p. 69.

- (116) The Herald, September 1990, p. 30.
- (117) "The Gulf Crisis," Aliran 10, no . 8 (1990), p. 32 .
- (118) "Exposing US Motives: A third World View," Aliran 10 no . 11 (1990), p. 38.
- (119) Dawn , Febuary 1, 1991) .
- (120) Christian Science Monitor, January 24, 1991.
- (121) Far Eastern Economic Review, January 27, 1991.
- (122) The Economist , January 26 , 1991 .
- (123) For an early and insightful analsis of the origins of the modern construct of religion, see Wilfred Cantwell Smith, The Meaning and End of Religion (New York Harper & Row, 1962).
- (124) See, for example, Daniel Lerner, The Passing of Tradional Society: Modernizing the Middle East (New York: Free Press. 1958); and Manfield Halpren, The Politics of Social Change in the Middle East and North Africa (Princeton: Princeton University Press, 1963) for an analysis and Critique of the factors that influenced the development of Modernization theory, see fred R. von der Mehden, Religion and Modernization in Southeast asia (Syracuse: Syracuse University Press, 1988).
- (125) See. for example, Harvey cox the Secular City: Urbanization and Secularization in Theological Perspective (new York: Macmillan, 1965): and cox Religion in the Secular City: Toward a Post Modern theology (New York Simon & Schuster, 1984): Dietrich Bonhffer, Letters and Papers from Prison rew. ed (New York: Macmillan, 1967); and William Hamiton and Thomas Altizer. Radical Theology and the Death of God (Indianapolis: Bobbs Merrill 1966).

- (126) See, for example, the influential introduction of H. A. R. Gibb, Mohammedanism (Oxford: Oxford University Press, 1962); of John B. Christopher, The Islamic Tradition (new York: Harper & Row, 1972).
- (127) See. for example Olivier Roy , The Failure of Political Islam (Cambridge: Harvard University Press) .
- (128) "Squeezing Islam's Moderates," The Middle East, June 1993, p. 11.
- (129) Ibid.
- (130) Daniel Pipes, "Fundamentalist Muslims between America and Russia, "Foreign Affairs, Summer 1986, pp. 939-59; and Robert H. Pelltreau, Jr., Daniel Pipes and John: Esposito, "Policy 3 (1994), pp. 7-8.
- (131) Andrew Brown, How English Can a Muslim Be ?" The independent, October 28, 1993.
- (132) Edward P. Djerejian, The U.S. and the Middle East in a Changing World (Washington, D.C.: Meridien House International, June 2, 1992).
- (133) Rober Pelletreau, "Islam and U.S. Policy," an edited version of which appeard in pelletreau, Pipes, and Esposito," Political Islam Symposium "p.2.
- (134) Ibid ., p. 3.
- (135) Ibid., p. 4.
- (136) "Statement of the Assistant Secretary of state for Nar Eastern Affairs Robert North Africa," September 28, 1994, pp. 8-9.
- (137) Vernon Loeb, "A Global, Pan-Islamic Network: Terrorism Entrepreneur Unifies Groups Financially, Politically," Washigton Post August 23, 1998.

- (138) Ibid.
- (139) Transcript of Osama bin Laden interciew CNN/Time Impact : Holy Terror? August 24 , 1998 .
- (140) The discussion of Hamas draws on materials in John L. Esposito , Islam and Politics 4 th ed. (Syracus: Syracuse University Press, 1998) , pp. 228-232.
- (141) Sara Roy," Gaza: New Dynamics of Civic Disntegration, "Journal of Palestine Studies, Volume 22, no. 4, Summer 1993, 20-21 page 25.
- (142) "The Tough Dilemma in Algeria," Boston Globe, Febrary 16, 1992).

مصادر ومراجع مختارة

For a comprehensive bibliography on the role of Islam in contemporary history and politics, see Yvonne Yazbeck Haddad, John Obert Voll, and John L. Esposito, eds., *The Contemporary Islamic Revival: A Critical Survey and Bibliography* (New York: Greenwood Press, 1991).

- Abdillah, Masykuri. Responses of Indonesian Muslim Intellectuals to the Concept of Democracy (1966-1993). Hamburg: Avera Verlag Meyer, 1997.
- Abrahamian, Ervand. Iran Between Two Revolutions. Princeton, N.J.: Princeton University Press, 1982.
- Ahmed, Akbar S. Postmodernism and Islam: Predicament and Promise, London: Routledge, 1992.
- Ajami, Fouad. The Arab Predicament. New York: Cambridge University Press, 1982.
- ----. The Vanished Imam: Musa Sadr and the Shia of Lebanon. Ithaca, N.Y.: Cornell University Press, 1986.
- Akhavi, Sharough, Religion and Politics in Contemporary Iran. Albany: SUNY Press, 1980.
- Al-e-Ahmad, Jalal. Gharbzadegi. Lexington, Ky.: Mazda, 1982.
- Algar, Hamid, trans. Islam and Revolution: Writings and Declarations of Imam Khomeini. Berkeley, Calif.: Mizan Press, 1981.
- Antoun, Richard T., and Mary Elaine Hegland, eds. Religious Resurgence: Contemporary Cases in Islam, Christianity, and Judaism. Syracuse, N.Y.: Syracuse University Press, 1987.
- Arjomand, Said Amir. The Turban for the Crown: The Islamic Revolution in Iran. New York: Oxford University Press, 1988.
- , ed. Authority and Political Culture in Islam. Albany: SUNY Press, 1988.
- Ayoob, Mohammed, ed. The Politics of Islamic Reassertion. New York: St. Martin's Press, 1981.
- Ayoub, Mahmoud M. Islam and the Third Universal Theory: The Religious Thought of Muammar al-Qadhdhafi. London: KPI, 1987.

- Ayubi, Nazih. Political Islam: Religion and Politics in the Arab World. London: Routledge, 1991.
- Baker, Raymond. Sadat and After: Struggles for Egypt's Political Soul. Cambridge, Mass.: Harvard University Press, 1990.
- Bakhash, Shaul. The Reign of the Ayatollahs: Iran and the Islamic Revolution. New York: Basic Books, 1984.
- Bannerman, Patrick. Islam in Perspective. London: Routledge, 1988.
- Banuazizi, Ali, and Myron Weiner, eds. The State, Religion, and Ethnic Politics. Syracuse, N.Y.: Syracuse University Press, 1986.
- Bennigsen, Alexandre, and Marie Boxup. The Islamic Threat to the Soviet State. New York: St. Martin's Press, 1983.
- Bill, James A. The Eagle and the Lion. New Haven, Conn.: Yale University Press, 1988.
- Binder, Leonard. Islamic Liberalism: A Critique of Development Ideologies. Chicago: University of Chicago Press, 1988.
- Burgat, Francois. The Islamic Movement in North Africa. 2d ed. Translated by William Dowel. Austin: University of Texas, 1997.
- Burke, Edmund, and Ira M. Lapidus, eds. Islam, Politics, and Social Movements. Berkeley: University of California Press, 1988.
- Cole, Juan R. I., and Nikki R. Keddie, eds. Shiism and Social Protest. New Haven, Conn.: Yale University Press, 1986.
- Curtis, Michael, ed. Religion and Politics in the Middle East. Boulder, Colo.: Westview Press, 1982.
- Daniel, Norman. Islam: Europe and Empire. Edinburgh: Edinburgh University Press, 1966.
- Dekmejian, R. Hrair. Islam in Revolution: Fundamentalism in the Arab World. Syracuse, N.Y.: Syracuse University Press, 1985.
- Dessouki, Ali E. Hillal, ed. Islamic Resurgence in the Arab World. New York: Praeger, 1982.
- Djait, Hichem, Europe and Islam: Cultures and Modernity. Berkeley: University of California Press, 1985;.
- Donohue, John J., and John L. Esposito, eds. Islam in Transition: Muslim Perspectives. New York: Oxford University Press, 1982.
- Eickelman, Dale F. The Middle East: An Anthropological Approach. 2nd ed. Englewood Cliffs, N.J.: Prentice Hall, 1989.
- Enayat, Hamid. Modern Islamic Political Thought. Austin: University of Texas Press, 1982.
- Esposito, John L. Islam: The Straight Path. 3d ed. New York: Oxford University Press, 1997.

- Islam and Politics. 3rd ed. Syracuse, N.Y.: Syracuse University Press, 1991.
- ----. Islam: The Straight Path. Expanded cd. New York: Oxford University Press, 1991.
- -----, ed. The Iranian Revolution: Its Global Impact. Miami: Florida International University Press, 1990.
- ------, ed. The Oxford Encyclopedia of the Modern Islamic World, 4 vols. New York: Oxford University Press, 1995.
- Esposito, John L., and John Obert Voll. Islam and Democracy. New York: Oxford University Press, 1996.
- Fischer, Michael M. J. Iran: From Religious Discourse to Revolution. Cambridge, Mass.: Harvard University Press, 1980.
- Gibb, Hamilton A. R., and Harold Bowen. Islamic Society and the West. Oxford: Oxford University Press, 1960.
- Gilsenan, Michael. Recognizing Islam: Religion and Society in the Modern Arab World. New York: Pantheon, 1983.
- Goldschmidt, Arthur, Jr. A Concise History of the Middle East. 3rd ed. Boulder, Colo.: Westview Press, 1991.
- Haddad, Yvonne Y. Contemporary Islam and the Challenge of History. Albany: SUNY Press, 1982.
- ——, ed. The Islamic Impact. Syracuse, N.Y.: Syracuse University Press, 1984. Haddad, Yvonne Y., and John L. Esposito, et al. The Islamic Revival Since 1988:
- A Critical Survey and Bibliography. Westport, Conn.: Greenwood Press, 1997.
- Haddad, Yvonne Y., and John L. Esposito, eds. Islam, Gender and Social Change. New York: Oxford University Press, 1997.
- Hippler, Jochen and Andrea Lueg. The Next Threat: Western Perceptions of Islam (London: Pluto Press, 1995).
- Hiro, Delip. Holy Wars: The Rise of Islamic Fundamentalism: New York: Paladin, 1989.
- Hodgson, Marshall G.S. The Venture of Islam. 3 vols. Chicago: University of Chicago Press, 1974.
- Hourani, Albert. Arabic Thought in the Liberal Age, 1798-1939. New York: Cambridge University Press, 1983.
- ------ Europe and the Middle East. Berkeley: University of California Press, 1980.

- -. A History of the Arab Peoples. Cambridge, Mass.: Harvard University Press. 1991.
- Hudson, Michael C. Arab Politics: The Search for Legitimacy. New Haven, Conn.: Yale University Press, 1977.
- Hunter, Shireen T., ed. The Politics of Islamic Revivalism: Diversity and Unity. Bloomington: Indiana University Press. 1988.
- Islamic Fundamentalism and Islamic Radicalism. Committee on Foreign Affairs, House of Representatives, Washington, D.C.: U.S. Government Printing Office, 1985.
- Johnson, Nels. Islam and the Politics of Meaning in Palestinian Nationalism. London: Kegan Paul, 1983.
- Keddie, Nikki R. Iran: Religion, Politics and Society. London: Frank Cass, 1980. -. Roots of Revolution: An Interpretive History of Modern Iran. New Haven, Conn.: Yale University Press, 1981.
- Kepel, Gilles. Muslim Extremism in Egypt: The Prophet and Pharaoh. Berkeley: University of California Press, 1986.
- Kramer, Martin. Political Islam. Beverly Hills, Calif.: Sage Publications, 1980.
- -, Shiism, Resistance and Revolution. Boulder, Colo.: Westview Press, 1987. Lapidus, Ira M. A History of Islamic Societies. Cambridge: Cambridge University
- Press. 1988.
- Lawrence, Bruce. Defenders of God: The Fundamentalist Revolt Against the Modern Age. New York: Harner and Row, 1989.
- Lee, Robert D. Overcoming Tradition and Modernity: The Search for Islamic Authenticity. Boulder, Colo.: Westview Press, 1997.
- Lewis, Bernard. The Middle East and the West. New York: Harper and Row, 1968. ---. The Muslim Discovery of Europe. New York: W. W. Norton, 1982.
- -. The Political Language of Islam. Chicago: University of Chicago Press, 1988.
- Mast, Seyyed Vali. The Vanguard of the Islamic Revolution: The Jamaat-i Islami of Pakistan (Berkeley, University of California Press, 1994).
- Mayer, Ann Elizabeth. Islam and Human Rights: Tradition and Politics. Boulder, Colo.: Westview Press. 1991.
- Milton-Edwards, Beverly. Islamic Politics in Palestine. London: Tauris Academic Studies, 1996.
- Mitchell, Richard. The Society of Muslim Brothers. New York: Oxford University Press. 1969.
- Mortimer, Edward. Faith and Power. New York: Random House, 1982.
- Mottahedeh, Roy P. The Mantle of the Prophet: Religion and Politics in Iran. New York: Random House, Pantheon, 1986.

- Nasr, Seyyed Vali Reza. Mawdudi and the Making of Islamic Revivalism. New York: Oxford University Press, 1996.
- Norton, Augustus Richard. AMAL and the Shia: Struggle for the Soul of Lebanon.

 Austin: University of Texas Press, 1987.
- Peters, Rudolph. Islam and Colonialism: The Doctrine of Jihad in Modern History.

 The Hague: Mouton, 1979.
- Pipes, Daniel. The Rushdie Affair: The Novel, the Ayatollah, and the West. New York: Birch Lane Press, 1990.
- Piscatori, James P. Islam in a World of Nation States. Cambridge: Cambridge University Press, 1986.
- ------, ed. Islam in the Political Process. Cambridge: Cambridge University Press, 1983.
- -----, ed. Islamic Fundamentalisms and the Gulf Crisis. Chicago: University of Chicago Press, 1991.
- Piscatori, James P., and Dale Eickelman. Muslim Politics. Princeton: Princeton: University Press, 1996.
- Munson, Henry. Islam and Revolution in the Middle East. New Haven, Conn.: Yale University Press, 1988.
- Rahman, Fazlur. Islam and Modernity. Chicago: University of Chicago Press, 1982.
- Rodinson, Maxime. Europe and the Mystique of Islam. Scattle: University of Washington Press, 1987.
- Roff, William, ed. Islam and the Political Economy of Meaning. London: Croom Helm, 1987.
- Roy, Olivier. The Failure of Political Islam (Cambridge: Harvard University Press, 1994).
- ——. Islam and Resistance in Afghanistan. Cambridge: Cambridge University Press, 1986.
- Sahliyeh, Emile, ed. Religious Resurgence and Politics in the Modern World.

 Albany: SUNY Press, 1990.
- Said, Edward W. Covering Islam. New York: Pantheon, 1981.
- Shariati, Ali. On the Sociology of Islam. Berkeley, Calif.: Mizan Press, 1979.
- Sivan, Emmanuel. Radical Islam: Medieval Theology and Modern Politics. New Haven, Conn.: Yale University Press, 1985.
- Sivan, Emmanuel, and Menachem Friedman, eds. Religious Radicalism and Politics in the Middle East. Albany: SUNY Press, 1990.
- Smith, Donald E., ed. Religion and Political Modernization. New Haven, Conn.: Yale University Press, 1974.

- Sonn, Tamara. Between Quran and Crown. Boulder, Colo.: Westview Press, 1990. Southern, R. W. Western Views of Islam in the Middle Ages. Cambridge, Mass.: Harvard University Press, 1962.
- Stowasser, Barbara, ed. The Islamic Impulse. London: Croom Helm, 1987.
- Voll, John Obert, Islam: Continuity and Change in the Modern World, 2nd ed. (Syracuse, N.Y.: Syracuse University Press, 1994).
- Watt, W. Montgomery. Islamic Political Thought. New York: Columbia University Press, 1980.
- Weiss, Anita, ed. Islamic Reassertion in Pakistan: The Application of Islamic Laws in a Modern State. Syracuse, N.Y.: Syracuse University Press, 1986.
- Wright, Robin. Sacred Rage: The Wrath of Militant Islam. New York: Simon and Schuster. 1985.
- . In the Name of God: The Khomeini Decade. New York: Simon and Schuster, 1989.

المؤلف في سطور :

چون لويس إسبوزيتو.

- أمريكي من مواليد ١٩٤٠م.
- تربى تربية كاثوليكية، وأمضى عشر سنوات من عمره فى دير كاثولكي.
- حصل على درجة الدكتوراه في دراسة مقارنة الأديان من جامعة تمبل بنسلڤانيا – الولايات المتحدة الأمريكية ١٩٧٤م.
- حاليًا أستاذ الشئون الدولية والدراسات الإسلامية بجامعة
- چورچ تاون ومدير مركز الأمير الوليد بن طلال للتفاهم الإسلامي المسيحي بالجامعة نفسها.
 - مشهور بمحاولاته لخلق روابط قوية بين المسلمين والمسيحيين.
 - له عدد كبير من المؤلفات والدراسات في الموضوع .

المترجم في سطور:

قاسم عبده قاسم.

- مصرى من مواليد القاهرة ١٩٤٢م.
- أستاذ متفرغ لتاريخ العصور الوسطى بجامعة الزقازيق حاليًا
- حصل على درجة الدكتوراه من جامعة القاهرة عن موضوع أهل الذمة في مصر عصر سلاطين الماليك سنة ١٩٧٥م.
- له عدد كبير من الدراسات في الحروب الصليبية، وعصر سلاطين المماليك وترجم عددًا كبيرًا من الكتب.
 - عضو عدد من الجمعيات العلمية في مصر والعالم.

التصديح اللغوى : عايدى جمعة

الإشراف القنى : حسن كامل